الجزء الرابع



فى طبعته الثانية

بقلم

السيد عبد الرزاق الحسني

١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م

مطبعة العرفان — صيدا

الجزء الرابع



في طبعته الثانية

بقلم

السيد عبد الرزاق الحسني

١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م

مطبعة العرفان — صيدا



﴾ جلالة الملك غازي ﴿

وقد تفضل جلالته فأهدى المؤلف صورته موشاة بتوقيعه الكريم

فاتحة الجزء الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وبعد ﴾

اختل التوازن بين القوى السياسية في العراق منذ ارتحل الملك فيصل الأول إلى دار البقاء في ليلة اليوم الثامن من شهر أيلول سنة ١٩٣٣ م . وانصرف لفيف من محترفي السياسة في هذه البلاد إلى المزج بين القضايا العامة ، والشؤون الحزبية الخاصة ، فحدثت حوادث مؤلمة لم تشرف سمعة البلاد إن لم تكن قد أضرت بها ضرراً بليغاً .

ويتناول هذا « الجزء الرابع » من تاريخ الوزارت العراقية » البحث عن .

١- الوزارة المدفعية الأولى التي تكونت في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ م
٢- الوزارة المدفعية الثانية ، المكونة في ٢١ شباط سنة ١٩٣٤ م
٣- الوزارة الأيوبية الأولى ، وقد تألفت في ٢٧ آب ١٩٣٤ م
٤- الوزارة المدفعية الثالثة ، التي تكونت في ٤ آذار ١٩٣٥ م
٥- الوزارة الهاشمية الثانية المكونة في يوم ١٧ آذار ١٩٣٥ م
٦- الوزارة السليمانية المكونة أثر الانقلاب العسكري في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦

ويسرنا أن نعلن هنا أن صاحب الفخامة ، السيد جميل المدفعي ، تفضل فشمل البحوث المتعلقة بوزاراته : الأولى ، والثانية ، والثالثة ، بالرعاية والتدقيق ، كما ان صاحب الفخامة السيد علي جودت الأيوبي تفضل فاطلع على البحث المتعلق بوزارته الأولى ، وهذب فيه ، أما البحث المتعلق بـ « الوزارة الهاشمية » فقد دقق فيه صاحب الفخامة السيد رشيد عالي الكيلاني ، وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ، في تلك الوزارة ، بعد أن فجعت البلاد برئيس الوزراء ياسين باشا الهاشمي وأما البحث السادس المختص بـ « الوزارة السليمانية » فقد دقق فيه صاحب الفخامة السيد حكمت سليمان وبعض أركان وزارته العظام ومن الله تعالى نستمد العون والتوفيق .

بغداد — الكرادة الشرقية ١٥ رجب الخير ١٣٧٢ هـ السيد عبد الرزاق الحسني

الوزارة المدفعية الاولى

﴿ كيف تكونت الوزارة ﴾

لما امتنع الاخائيون عن البقاء في دست الحكم ، ما لم يحل مجلس النواب القائم ، اتجهت الانظار إلى وجوب اختيار شخصية محايدة لتكوين الوزارة الجديدة ، فكلف السيد جميل المدفعي رئيس مجلس النواب ، وأحد الوزراء السابقين بالقيام بهذه المهمة ، وتم الاتفاق على أن يشترك في وزارته السيدان : نوري السعيد وناجي شوكت .

ورأى السعيد أن يطلع مستشار وزارة الداخلية ، السر كورنواليس ، على ما تم الاتفاق عليه على سبيل المجاملة ، فرجح المستشار أن تكون الوزارة الجديدة برئاسة نوري السعيد نفسه ، إذا أريد لها البقاء ، فلما اعتذر هذا عن الاضطلاع بالرئاسة ، اقترح المستشار أن تكون الوزارة برئاسة السيد ناجي شوكت لضمان بقائها مدة معقولة ، ولما فاتح السعيد ناجي شوكت بذلك ، رد عليه هذا بأنه ليس من المصلحة الخروج على ما تم الاتفاق عليه ، وعلى هذا وجه الملك غازي إلى جميل المدفعي هذا الكتاب .

وزيري الافخم جميل المدفعي

بناء على استقالة فخامة رشيد عالي الكيلاني من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم و إخلاصكم ، فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزارة الجديدة ،على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله وليَ التوفيق

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم العشرين من شهر رجب سنة الف وثلثمائة واثنين وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع من شهر تشرين الثاني سنة الف وتسعمائة وثلاث وثلاثين ميلادية .

غازي

﴿ الهيأة الوزارية الجديدة ﴾

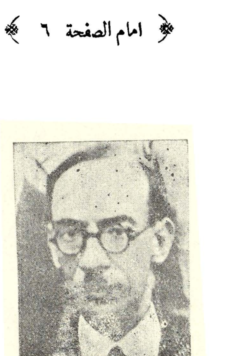
لم يكن من العسير على السيد جميل المدفعي أن يكمل أعضاء وزارته ، بعد أن قرر السيدان نوري السعيد وناجي شوكت الاشتراك معه في تحمل أعباء المسؤولية في ذلك الظرف الدقيق ، فأنجز ذلك بعد برهة قصيرة وصدرت الإرادة الملكية في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ (٢٠ رجب

الوزارة المدفعية الاولى



وزير الداخلية * ناجي شوكت

رئيس الوزراء * جميل المدفعي



وزير المالية * نصرت الفارسي



وزير العدلية : جمال بابان

وزير الاقتصاد والمواصلات * رستم حيدر



وزير الخارجية ووزير الدفاع بالوكالة
نوري السعيد



وزير المعارف * صالح جبر

١٣٥٢) بتعيين :

١ جميل المدفعي : رئيساً لمجلس الوزراء	٥ رستم حيدر : وزيراً للاقتصاد والمواصلات
٢ ناجي شوكت : وزيراً للداخلية	٦ صالح جبر : وزيراً للمعارف
٣ نصرت الفارسي : وزيراً للمالية	٧ نوري السعيد : وزيراً للخارجية
٤ جمال بابان : وزيراً للعدلية	٨ ووزيراً للدفاع بالوكالة

﴿ أول كلمة لرئيس الوزارة ﴾

وكانت أول كلمة فاه بها رئيس الوزراء ، تلك التي خاطب بها رئيس الديوان الملكي في حفلة الاستيزار حيث قال :

« أرجو من معاليكم أن تعرضوا على مولاي ، صاحب الجلالة الملك المعظم ، شكري وامتناني العميقين لما أولاني به من الثقة الغالية للقيام بإدارة شؤون الدولة »

ثم خاطب المجتمعين قائلا :—

« اخواني ! ان هدفنا الوحيد ، هو خدمة البلاد ، واعلاء شأنها . ولي وطيد الامل بأن جميع اخواني المواطنين ، سيبذلون جهدهم في مؤازرتي للقيام بأعباء المسؤولية ، والوصول إلى هذا الهدف المنشود . هذا وأسأله تعالى أن يسدد خطوات الجميع ، ويوفقنا لما فيه خير البلاد ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم » اه .

﴿ تأجيل جلسات المجلس ﴾

لما كان السيد جميل المدفعي ، رئيس مجلس النواب تقلد منصب رئاسة الوزراء فقد قدم استقالته من الرئاسة الاولى ، وجرى انتخاب السيد رشيد الخوجة خلفاً له ، في الرئاسة المذكورة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٣

وفي هذا اليوم وقف رئيس الوزارة ، جميل المدفعي ، في المجلس النيابي وبعد أن ألقى منهاج وزارته ، اعلن صدور الإرادة الملكية بتأجيل جلسات المجلس لمدة ٣٠ يوماً ، لتتمكن الوزارة من تهيئة اعمالها .

﴿ منهاج الوزارة ﴾

سادتي !

لا بد وان المجلس العالي يرغب في الوقوف على خطة الحكومة في تسيير شؤون الدولة، وعليه وددت ان القي على حضراتكم الكلمة التالية كبيان للوزارة

لقد أقدمت وزارتنا على تحمل اعباء الحكم متكلة على عون الباري عز وجل ، ومعتمدة على الثقة الغالية التي اولاها إياها سيد البلاد ، جلالة الملك المعظم ، وهي شاعرة بأهمية المسؤولية الملقاة على كاهلها ، وعازمة على السير بالبلاد إلى الامام ، وتحقيق ما تصبو إليه من منعة وتقدم .

أيها السادة

ان هدف هذه الوزارة في سياستها الخارجية ، هو المحافظة على أواصر المودة والصداقة، القائمة بين مملكتنا ، والممالك الأخرى ، والسعي في تمكينها وتعزيزها ، على أساس المنافع المتبادلة . أما في الداخل فهدفها المباشر تقوية روح الطمأنينة في نفوس أبناء الشعب – والطمأنينة كما لايخفى – أساس كل رقي وعمران ، ولكن هذا لا يتم إلا في عهد يسود فيه الأمن والنظام ، ويشعر فيه كل فرد بما له من حق ، وما عليه من واجب ، فإذا كانت حقوق الفرد مقدسة في ذاتها ، فإن قيامه بواجباته نحو المجتمع الذي ينتمي إليه أمر ضروري ، لا بل حيوي . ان ضرورة اداء الواجب ، وتنمية شعور الأمة بمسؤولياتها ، باحترام الاحكام الدستورية ، والتقاليد الديموقراطية ، والابتعاد عن المتحيزات المخلة بصالح الدولة ، وما تتطلب من كفاءات في تدوير شؤونها ، لمن أهم مقاصد هذه الوزارة . إن حاجة الامة إلى هذه الامور هي حاجة ماسة ، والوزارة عازمة على التوصل إليها بجميع الوسائل .

لقد تقدمت الوزارات السابقة إليكم بمناهج عديدة ومفصلة ، أشارت كلها إلى ضرورة الاهتمام بتأمين العدل ، والعناية بالصحة والمعارف ، وتعزيز القوى الوطنية ، وتوسيع نطاق الزراعة، والري ، وتخفيف وطأة الازمة ، واستثمار موارد البلاد الاقتصادية ، الخ . . . ليس من خلاف حول هذه الأمور ، لأنها في الحقيقة من مقومات الأمم ، وليس بين الشعوب ، في الظروف الحاضرة ، ، من هو أحوج إليها من شعبنا ، ومن الأمور الجوهرية في نظرنا هو التصرف بقوى المملكة الأدبية والمادية ، تصرفاً يكفل استثمارها بالسرعة الممكنة ، وبأقل كلفة .

لقد قطعت البلاد ، في السنوات العشر الاخيرة ، شوطاً واسعاً نحو التقدم ، وإذا ما تذكرنا بأننا لا نزال في أوائل عهد الانشاء ، فقد وجب علينا أن نضاعف الجهود في سبيل خدمة هذا الوطن المحبوب ، فالحكومة الماثلة أمامكم ستسعى بكل قواها لتحقيق هذه المقاصد ، وإعمار البلاد بالسرعة الممكنة ، تاركة تفاصيل الاعمال ، التي تنوي القيام بها ، إلى حين عرضها عليكم .

وهي عندما اضطلعت بأعباء المسؤولية قد وضعت نصب عينها وصية باني كيان هذه الأمة ، فقيدنا الراحل العظيم ، تلك الوصية التي أشارت إلى ضرورة ظهور الامة بمظهر القوة والاتحاد ، فالاتحاد في الحقيقة هو أساس كل قوة ، وهو يتطلب تآزر أبناء الشعب وتضافرهم على اختلاف طبقاتهم والحكومة تتقدم إلى الجميع بهذا الشعور وتأمل المساعدة على إحياء أمجاد هذه البلاد ،

ورفع شأنها ، ومن الله التوفيق [1] .

﴿ تبدلات ادارية مهمة ﴾

اعتادت « الوزارات العراقية » التي تربعت على كراسي المسؤولية حتى الآن ، أن تقوم بإجراء تنقلات وترقيعات بين رؤساء الدوائر المختلفة ، والوحدات الإدارية في الالوية ، بعيد اضطلاعها بأعباء الحكم فتقرب أصحابها ومن تعتمد عليه ، وتبعد عنها من لا تجد في إدارتــه ، أو ميوله السياسية ، ما يطمن رغباتها

ومع ان السيد المدفعي لم يكن منتسباً إلى حزب من الاحزاب ، ولم يعرف عنه انــه ممن يتحزب لفريق دون آخر ، فقد قامت « الوزارة المدفعية الاولى » بمثل هذا العمل في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ ، وفي الايام التي تلت هذا التاريخ

ولا شك ان تبديل كبار الموظفين ، وتحويلهم بين حين وآخر ، من شأنه أن يورث الوهن في الاعمال ، ويكبد خزينة الدولة نفقات طائلة بدون مسوغ ، على ما يظهر .

وعلى كل فما كادت تتم التنقلات بين متصرفي الالوية ، حتى بدأت فروع «حزب الاخاء» فيها تندد بمركز الحزب العام ، وأخذ الاعضاء ينسحبون من الحزب بالتدريج ، تحت تأثيرات لا نرى مجالا لإيرادها هنا ، غير انا سمعنا اركان الحزب ، يتذمرون من سلوك رؤساء الوحدات الادارية مع هذه الفروع ، على الرغم من ان صلات المدفعي مع الهاشمي كانت على جانب من الصفاء .

على ان خذلان « الاحزاب العراقية » بعد نزول مؤسسيها عــن كراسي المسؤولية اصبحت سنة معروفة .

﴿ الوزارة ومقاطعة الكهرباء ﴾

في بغداد شركة اجنبية للجر والتنوير ، حصلت على امتياز اعمالها منذ زمن بعيد ، وقد شعرت بضآلة ارباحها ، ولا سيما إذا مدت (القداد) – الترامواي – فتملصت منه بطرق كانت موضوع القيل والقال ، ردحا من الزمن ، وبقيت ، اعمالها مقتصرة على التنوير فقط ، وصارت تستوفي ٢٨ فلساً عن كل وحدة كهربائية (كيلواط) .

وقد شعر البغداديون – ولا سيما طبقة العمال منهم – بفداحة هذه الاجور ، فقرروا مقاطعة الشركة مقاطعة تامة ، حتى تخفضها إلى الحد المعقول ، ومهدوا لهذه المقــاطعة مفاوضات مع رجال الشركة بدأت أيام «الوزارة الكيلانية» لم تسفر عن نتيجة فقرر «مجلس اتحاد نقابة العمال في بغداد» في ايام « الوزارة المدفعية » إعلان المقاطعة بصورة رسمية ، وعينوا مساء اليوم الخامس مــن شهر

---

(١) محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٣٣ ص ١٠

كانون الأول سنة ١٩٣٣ موعداً لذلك ، بعد أن أيدت كافة الصحف وجوب إجراء التخفيض في هذه الأسعار ، وبعد أن استعد الاهلون للاستعاضة عن الكهرباء ، بالزيوت والشموع

وأمست بغداد الجميلة بعد هذه المقاطعة في ظلام دامس ، رغم بقاء شوارعها العامة مضاءة بالمصابيح الكهربائية ، ثم أخذت المقاطعة تشتد آنا فآنا ، وتشترك فيها مختلف الطوائف ، وسائر الجماعات ، اللهم إلا الوزراء ، والمدراء العامون ، فإنهم بقوا متمسكين بأضوائهم الكهربائية .

أما الحكومة فإنها وقفت من هذه الحركة موقف المتفرج في بادىء الأمر ، ولكنها اضطرت إلى مفاوضة الشركة – بعد اشتداد الحركة – لتنزيل الأسعار ، فتمكنت ، بعد مفاوضات طويلة ، من حملها على تنزيل فلسين عن كل وحدة كهربائية ، ولكن الجمهور من الاهلين استهان بهذا التخفيض الزهيد وأصر على وجوب جعله بمقياس أوسع .

ثم رأت السلطة ان المقاطعة دخلت في طور جديد ، يخشى منه على الامن العام ، وعلى حرية الافراد ، وان هنالك من يعمل وراء ستار ، لاستغلال هذه الحركة ، فعمدت إلى بث العيون تراقب أعمال المحرضين والمقاطعين ، وأنذرت الصحف بوجوب الكف عن حث الناس على الاسترسال في هذه الحركة ، وفي الوقت نفسه فإنها أوعزت إلى أمانة العاصمة بإنارة الطرق ، والشوارع ، التي كانت لا تزال تضاء بالزيوت ، بالكهرباء فوفرت بذلك على الشركة ما خسرته لدى الأهلين ولما لم تجد هذه التدابير نفعاً ، ألفت لجنة وزارية خاصة لفحص أرباح الشركة ، ومعرفة مقدار دخلها ، واستهلاكها ، وطلبت إلى العمال أن يضموا عضواً منهم إلى هذه اللجنة الوزارية ، لمعرفة الحساب ، فرفض العمال قبول هذه الدعوى

وفي صباح اليوم السابع والعشرين من كانون الاول سنة ١٩٣٣ اتخذت متصرفية لواء بغداد[1] التدابير المستعجلة للقبض على لفيف من الشبان ، المتهمين بالتحريض على المقاطعة وساقتهم إلى محاكم الجزاء ، بتهمة « الإخلال بالامن العام » فقضت هذه بوضعهم تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة أشهر ، وكانت الشرطة قد أعدت السيارات اللازمة لإبعادهم إلى أنحاء العراق الشمالية ، فما كادت المحاكم تلفظ قراراتها ؛ حتى كان الشبان في سيارات مصفحة تقلهم إلى « السليمانية » في شمال العراق

ثم عطلت الحكومة الصحف التي كانت تؤيد فكرة المقاطعة ، ومنعت التي لم تعطلها عن نشر أي خبر يتعلق بالمقاطعة ، كما انها أوقفت زمرة من طلاب « كلية الحقوق العراقية » وأخرى من أرباب الصناعات المختلفة ، وساقتهم إلى المحاكم بالتهمة نفسها ، فحكم على كل موقوف بالسجن لمدة سنة ، وبوضعه تحت مراقبة الشرطة سنة أخرى وكبست في اليوم الثاني من شهر كانون الثاني ١٩٣٤ دور جمعيات العمال على اختلاف درجاتها ، وصادرت أوراقها وسجلاتها ، ومنعتها عن

(١) كان متصرف بغداد يومذاك عبد الرزاق حلمي ، ومدير شرطتها وجيه يونس الموصلي .

مزاولة أعمالها ، فاحتجت جماعة من الشبان الموصليين على خنق الحرية إلى هذه الدرجة فأوقفت شرطة الموصل ، المحتجين في الحال ، وساقتهم إلى محاكم الجزاء واستحصلت احكاماً مختلفة بحقهم

﴿ الكتلة البرلمانية ﴾

تقضي التقاليد الدستورية في البلاد الديمقراطية أن تؤلف الوزارات فيها ، من اكثرية اعضاء الاحزاب البرلمانية المعروفة . ولما كانت « الوزارة الشوكتية » لم تؤلف حزبا برلمانياً تستند إليه ، فقد اختارت لنفسها كتلة تقوم مقام الحزب

ولما كانت أيام الوزارة الكيلانية أصبح «حزب الاخاء الوطني» المؤسس في أواخر عام ١٩٣٠ هو الحزب الذي تستند إليه و إن لم تكن « الوزارة الكيلانية » وزارة إخائية صرفة فلما تألفت الوزارة المدفعية دعا رئيس الوزراء لفيفاً من أعضاء المجلس النيابي « الذين كان يعتمد عليهم » إلى وليمة عشاء أقامها في بناية المجلس نفسه في مساء يوم الخميس ١٤ كانون الأول ١٩٣٣ وخطب فيهم قائلا إنه « لا يعتقد بوجود من لا يثق بوزارته ، ولهذا فهو يرى نفسه في غنى عن تأليف أي حزب يسنده ، واكتفى بأن طلب إلى الجميع أن يتعاضدوا لخدمة الصالح العام ، والأخذ بيد الوزارة القائمة

ولقد انتقدت الصحف المعارضة « ولا سيما جريدة الاخاء الوطني » هذا الضرب من الاجتماع واعتبرت الركون إلى « كتل وطنية برلمانية إخلالا بالدستور » فعطلتها الوزارة لمدة عشرة أيام

﴿ المفصولون بالذيل ﴾

لا نعرف قانونا لعبت به الاهواء السياسية ، والمصالح الحزبية ، كقانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة الذي وضعته « الوزارة السعيدية الاولى » في عام ١٩٣١ م ، وفصلت بموجبه عدداً كبيراً من الموظفين على اختلاف درجاتهم ، ورواتبهم

وكان بضمن المفصولين عدد لا يستهان به من الذين يمتون إلى المرموقين بنسب أو حسب ، فلما أفل نجم «الوزارة السعيدية الثانية » أخذت الوزارات التي أعقبتها تستصدر قرارات مختلفة في تقسيم المفصولين بموجب هذا القانون ، وتصنفهم أصنافاً شتى مستهدفة تسهيل أمر إعادة المحسوبين والمنسوبين الى وظائفهم . وكان آخر قرار من هذا القبيل ذلك الذي أصدره مجلس الوزراء في ١٩ كانون الاول ١٩٣٣ — أيام الوزارة المدفعية الاولى — وهو يقضي بوجوب احالة هذه القضية الى ديوان التفسير ليقول كلمته في هذه المشكلة ، وهل في امكانه أن يعتبر لفظة (الفصل) الواردة في هذا « الذيل » غير كلمة (العزل) الواردة في قانون انضباط موظفي الدولة ؟

وقد اجتمع ديوان التفسير في وزارة العدلية في يوم ٣٠ كانون الأول سنة ١٩٣٣ ووضع

« قانون ذيل قانون الانضباط » موضع المذاكرة والمناقشة فقرر ان فصل الموظفين لا يعني عزلهم من خدمة الحكومة ، وانه لا يوجد أي محذور قانوني من اعـادة استخدام المفصولين بالذيل . وهكذا انتهت هذه المشكلة .

﴿ القران الملكي ﴾

على أثر تبوء الملك غازي عرش العراق ، عقد لجلالته على الأميرة عالية كريمة عمه « جـلالة الملك علي » في يوم ١٨ أيلول ١٩٣٣ ، واقتصرت حفلة العقد عـلى حضور أقارب العروسين ، لاشتراك البلاد في مصيبة وفاة الملك فيصل ، فلما كان مساء يوم الخميس ٩ شوال ١٣٥٢ (٢٥ كانون الثاني ١٩٣٤) تم القران الملكي دون أن تجري مراسيم الفرح والسرور واكتفى الملك العريس بدعوة رؤساء الوزارات السابقة ، وأعضاء الوزارة القائمة ، وبعض الشخصيات البارزة ، الى تناول طعام العشاء على مائدة جلالته ، ووزعت مبالغ مختلفة عـلى الفقراء والمحتاجين ، في سائر أنحاء المملكة ، لاطعامهم ، وهبطت على جلالته ، بهذه المناسبة ، برقيات التهاني والتبريك من ملوك العالم ، ورؤساء حكوماته ، ومن سائر الطبقات في العراق وسارعت الالوية العراقـية الى تقديم هدايا فضية وذهبية خالدة فكان لكل لواء هدية خاصة

﴿ وفاة اميرة ﴾

انتقلت الى رحمة ربها في اليوم الحـادي عشر من شهر شباط سنة ١٩٣٤ م صاحبة السمو الملكي الاميرة رفيعة كريمة المرحوم الملك فيصل الأول ، وشقيقة الملك غازي المعظم فكان لوفاتها رنة حزن عميق في انحاء العراق كافة ، وأعلن الحداد العام مدة ثلاثة ايام على روحها

﴿ استقالة الوزارة ﴾

الأسباب الغامضة

« الغراف » نهر عظيم البركة ، كثير الفروع ، يتشعب من نهر دجلة في موضع يقابل « قصبة الكوت » ويبعد عن « بغداد » جنوبا ١٨٠ كيلومتراً ، وهو سرة العراق وجنة عدنـه ، كانت ولا تزال تعيش عليه أهم القبائل العراقية ، وأسعدها عيشة ورفاهية . وكان يظن أن مجراه الحالي إنما هو مجرى « دجلة » القديم ، فبرهنت التحقيقات الاخيرة على أن « مجرى الدجيلة » الحـالي هو المجرى المذكور .

و « الغراف » نهر قديم ترسبت مياه الفيضانات فيه ، فسبب ارتفاعاً في قعره وانخفاضاً في كمية مائه أديا إلى هجرة معظم القبائل القائمة على ضفتيه ، وإلى عطل معظم الاراضي الزراعية التي كانت

تستفيد منه فاتجهت نيات المسؤولين إلى إقامة ناظم على صدره ، وبناء سد أمام فتحته ، لتأمين جريان المياه فيه صيفاً وشتاء ، كما هو الحال في الفرات حتى صرح الملك فيصل الأول في إحدى خطبه «لامشروع قبل الغراف»

وقبل أن تتكون « الوزارة المدفعية الاولى » في يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ م ، تم التفاهم على وجوب الشروع في تنفيذ مشروع الغراف ، تحقيقاً لرغبة الملك من جهة ، وتأميناً لإحياء هذا المشروع الجبار من جهة أخرى . وعلى أثر ذلك تقلد رستم بك حيدر « منصب وزارة الاقتصاد والمواصلات » في الوزارة المذكورة ولكنه ما كاد يعلن مناقصة المشروع حتى احتج وزير المالية ، نصرت الفارسي ، مدعياً انه بوصفه « وكيل بيت المال » لا يرى من صلاحية وزير الاقتصاد والمواصلات أن يعلن ما أعلنه ، وفي الوقت نفسه ادعى « وزير المالية » أن تسليح الجيش العراقي أهم من مشروع الغراف في نظره ، ولذا يجب تقديم هذا على ذلك ، وقد أيد وزير الخارجية ، نوري السعيد ، وزير المالية فيما احتج به ، وأيد وزير المعارف ، صالح جبر ، وزير الاقتصاد والمواصلات فيما أقدم عليه وكان وزير الداخلية ناجي شوكت ، يرى رأي وزير المالية أيضاً فاستقال وزير المعارف والاقتصاد احتجاجا على هذا التكتل فاضطر رئيس الوزارة أن يستقيل من منصبه ورفع إلى جلالة الملك هذا الكتاب :

﴿ كتاب الاستقالة ﴾

مولاي صاحب الجلالة !

شعرت في الايام الاخيرة ، بالرغم من تأييد مجلس الامة للوزارة ، والسكينة السائدة في المملكة ، بأن التضامن الوزاري ، الذي هو أساس للنجاح ، تخلله بعض الوهن ، مما لا يمكن معه الاستمرار في تسيير أعمال الدولة ، ومصالح المملكة ، وفقاً لرغبات جلالتكم ، لذلك أتقدم بعريضتي هذه ، راجياً من مولاي – أيده الله – أن يتفضل فيتقبل استقالتي من رئاسة مجلس الوزراء . واني لا أزال لجلالة سيدي :

١٢ شباط سنة ١٩٣٤ م   الخادم المطيع : جميل المدفعي

الجواب الملكي :

الرقم / ج / ١٩٨   التاريخ ١٩ شباط ١٩٣٤

عزيزي جميل المدفعي :

تناولت كتابكم المؤرخ في ١٢ شباط ١٩٣٤ المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً لما بسطتموه من الاسباب ، لا يسعني إلا أن أعرب لكم ، ولزملائكم ، عن

شكري الصميمي على ما قمتم به من الاعمال المجيدة ، والجهود الثمينة، لخير الوطن ، مدة بقائكم في دست الحكم . هذا وأتمنى أن تثابروا موقتا على القيام بشؤون الدولة ، ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الخامس من شهر ذي القعدة سنة الف وثلثمائة واثنين وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شباط سنة الف وتسعمائة وأربع وثلاثين الميلادية .

غازي



الوزارة المدفعية الثانية

﴿ المامة موجزة ﴾

لما انهار « التضامن الوزاري » بين أعضاء « الوزارة المدفعية الاولى » بسبب إعلان وزير الاقتصاد والمواصلات، السيد رستم حيدر، مشروع الغراف قبل استحصال موافقة وزارة المالية، قرر وزيرا المالية والداخلية: « السيدان نصرة الفارسي وناجي شوكت » الانسحاب من منصبيهما في الوزارة احتجاجا على تصرف الوزير رستم حيدر، وكان وزير الخارجية، السيد نوري السعيد، يشجع الوزيرين المذكورين على فكرة الانسحاب، ويؤكد لهما تضامنه معهما، ولكن رئيس الوزراء، السيد جميل المدفعي، عالج الموقف بالاستقالة من الرئاسة في يوم ١٢ شباط ١٩٣٤ م كما قدمنا .

فلما تقرر « إسناد منصب الوزارة » الجديدة إلى السيد المدفعي أيضاً، تقرر ان يحل السيد ناجي السويدي محل السيد رستم حيدر في الوزارة الجديدة، ولكن « السويدي الحكيم » نصح « الرئيس المدفعي » بأن يستبعد عن « وزارته الثانية » كافة الوزراء الذين اشتركوا في الازمة التي أدت إلى استقالة « وزارته الاولى » حتى لا يتهمه أحد بأنه ما استقال إلا ليتخلص من رستم حيدر فقط فلما اقتنع المدفعي من صحة هذه الملاحظات، وجه إليه الملك غازي هذا الكتاب :

وزيري الافخم جميل المدفعي :

نظراً إلى استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم، وتعرضوا أسماءهم علينا، والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم السابع من شهر ذي القعدة سنة الف وثلثمائة واثنتين وخمسين الهجرية، الموافق لليوم الحادي والعشرين من شهر شباط سنة الف وتسعمائة وأربعة وثلاثين الميلادية .

غازي

﴿ هيأة الوزارة الجديدة ﴾

وأتم السيد جميل المدفعي تكوين وزارته الثانية في يوم ٢١ شباط ١٩٣٤ م فكان :

١- جميل المدفعي : رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للداخلية بالوكالة
٢- ناجي السويدي : وزيراً المالية
٣- جمال بابان : وزيراً للعدلية
٤- رشيد الخوجة : وزيراً للدفاع
٥- جلال بابان : وزيراً للمعارف
٦- عباس مهدي: وزيراً للاقتصاد والمواصلات
٧- عبدالله الدملوجي : وزيراً للخارجية

وقد تكلم رئيس الوزراء ، في حفلة الاستيزار ، بالكلمة التالية مخاطباً بها رؤساء الدوائر الذين حضروا الحفلة :

اني أشكركم على مؤازرتكم السابقة ، وأرجو منكم المثابرة على القيام بما يفرضه علينا الواجب ، مستهدفين على الدوام إعلاء شأن الامة ، ورعاية مصالح البلاد ، وتأمين العدل والطمأنينة بين أفراد الشعب

أما خطتي في الوزارة الحالية فهي عين الخطة التي سرت عليها حتى الآن ، وأسأل الله التوفيق والنجاح للجميع .

﴿ رئاسة مجلس النواب ﴾

لما أصبح رئيس مجلس النواب ، رشيد بك الخوجة ، وزيراً للدفاع في «الوزارة المدفعية الثانية» فقد شغرت رئاسة المجلس المشار إليه ، ووجب إملائها فوراً ، لهذا رشحت الوزارة النائب «سلمان البراك» لرئاسة المجلس ففاز فيها في الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ٢٤ شباط ١٩٣٤ م

﴿ منهاج الوزارة ﴾

مع صراحة الكلمة التي فاه بها رئيس الوزراء ، السيد جميل المدفعي ، في حفلة الاستيزار ، من أن منهاج وزارته الثانية ، سيكون منهاج وزارته الاولى نفسه ، فإنه وقف في مجلس النواب في يوم ٢٤ شباط ١٩٣٤ م وألقى ما يلي :

لقد تسلمت وزارتنا مقاليد الحكم ، متوكلة على الله تعالى ، ومستندة إلى ثقة صاحب الجلالة الملك المعظم ، واعتماد مجلس الامة المحترم ، وهي معتزمة السير في إدارة شؤون الدولة وفقاً للمبادئ التي تضمنها منهاج الوزارة السابقة ، ذلك المنهاج الذي اطلع عليه مجلسكم الموقر قبل أشهر قليلة

ومع هذا تود الوزارة أن تبسط امام حضراتكم أهم ما تتضمنه تلك المبادئ وهو :

١- السياسة الخارجية - المحافظة على المودة والصداقة القائمة بين العراق والممالك الاخرى

الوزارة المدفعية الثانية

رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية



جميل المدفعي

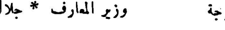


وزير المالية * ناجي السويدي

وزير العدلية : جمال بابان

وزير الدفاع * رشيد الخوجة





وزير المعارف * جلال بابان

وزير الاقتصاد والمواصلات * عباس مهدي

وزير الخارجية * عبد الله الدملوجي

والسعي لتقوية أواصرها .

توسيع التمثيل الخارجي في البلاد التي يرتبط العراق معها بروابط سياسية واقتصادية، بقصد توطيد مركز العراق في الخارج، وتنمية علاقاته الاقتصادية .

استصدار القوانين الكافلة لتنظيم شؤون موظفي الخارجية، وتعيين واجباتهم

الاهتمام بحسم المسائل الفرعية، المتعلقة بين العراق وبريطانية العظمى، كقضايا الميناء، والسكك الحديدية، وحرس المطارات .

٢- السياسة الداخلية - المحافظة على الهدوء والسكينة السائدتين في البلاد .

تزييد كفاءة الشرطة، وإكمال معداتها .

الاهتمام بإنشاء مستشفيات جديدة، ورفع المستوى الفني في المؤسسات الصحية، مع تكثير عدد المستوصفات في أطراف القطر، صيانة للصحة العامة .

إكمال تشكيلات دوائر النفوس

٣- السياسة المالية - تدوير أمور الدولة بوارداتها الاعتيادية، وتخصيص الواردات غير الاعتيادية للقيام بالأعمال العمرانية الرئيسية .

تثبيت ملاك الدولة على أساسات قويمة، والاهتمام التام بعدم التوسع في التشكيلات، إلا فيما قد تمس إليه الضرورة

تحسين أنواع المحصولات الطبيعية، وتنميتها، والسعي بقدر المستطاع لإيجاد أسواق ملائمة لتصريفها .

٤- في الشؤون العدلية - تأمين توزيع العدل، والمحافظة على مبدأ سيادة أحكام القوانين في الأعمال، والاسراع في إحضار اللوائح القانونية التي تحتاجها البلاد: كلوائح قانون أصول المحاكمات الجزائية، وقانون أصول المحاكمات الحقوقية، وقانون التجارة، وإحضار أسس لائحة القانون المدني

٥- السياسة الاقتصادية - القيام بالمشاريع العمرانية المقررة : كالحبانية، والغراف، وجسري بغداد، والنكارات، وغيرها من المشاريع الضرورية، وإجراء الترتيب المالي الملائم لإنجازها بأقرب وقت ممكن .

٦- في شؤون الدفاع - اتخاذ التمهيدات اللازمة لتنفيذ قانون الدفاع الوطني، مع تزييد كفاءة الجيش الحالي

٧- في شؤون المعارف - العناية بمكافحة الامية، وإصلاح مناهج التدريس، والاهتمام بتوسيع المدارس الابتدائية والقروية، على قدر الامكان، مع تهيئة الأسباب المقتضية لرفع مستوى الكفاءة في أعضاء البعثات العلمية .

هذا وان الوزارة شاعرة بأهمية الواجبات الملقاة على عاتقها ، وما تنتظره البلاد من أعمال ، وخدمات ، لهذا فإنها ستبذل ما في وسعها لتحقيق هذه الامنية ، وهي تدعو الله تعالى أن يوفقها - بمؤازرتكم الثمينة - إلى ذلك اه [١]

﴿ مطاليب سرية بذيئة ﴾

ما كادت « الوزارة المدفعية الثانية » تضطلع بأعباء المسؤولية ، إلا بدأت دوائر البريد توزع ما يلقى في صناديقها من تحارير سرية ، كتب في أسفلها انها صادرة عن (جمعية شيعية سرية) أما مضامينها فكانت « مطالبة الشيعة لحكومتهم بوجوب إنصافهم في الوظائف ، والمساواة بينهم وبين بقية اخوانهم من العراقيين »

وكانت هذه المكاتيب مطبوعة بآلات طابعة ، أغلبها حكومي ، فتمكن أربابها - بهذه الواسطة - من إيصالها إلى عدد كبير من الشخصيات البارزة في العراق ، وفي غيره ، وقد جدت الحكومة في البحث عن مصدر هذه الرسائل فلم تظفر بنتيجة مع الاسف و إن ذهبت بها الظنون مذاهب شتى .

﴿ التهريب في الجنوب ﴾

كثر تهريب الاموال « غير المكمركة » إلى العراق في العامين ١٩٣٣ م و ١٩٣٤ م . كثرة استرعت الانظار ، وأثرت على إيرادات الكمارك العراقية تأثيراً سيئاً . واختل الامن العام بسببها من جراء وقوع المصادمات المستمرة بين المهربين وقوات الشرطة اختلالا بيناً .

وكانت الاموال المهربة تدخل إلى العراق عن طريق « الكويت » وكلها بضائع انكليزية فغمرت أسواق الجنوب ، وبيع البعض منها في أسواق العاصمة « بغداد » بأقل من أسعار المنشأ لأن دوائر الكمرك في الكويت لاتستوفي أكثر من ٣ إلى ٤ في المئة من ثمن تلك البضائع بينما تستوفي عنها دوائر الكمرك في العراق ضريبة قد تبلغ ٦٠ في المئة فاضطربت «من أجل ذلك» الاسواق التجارية وتضاعف الغش ، وزاد عدد المجرمين ، وأصبح الافلاس يهدد البيوتات التجارية المشهورة .

وقد أذيع في الاوساط العراقية أن للموظفين البريطانيين في الكويت ضلعاً في هذا التهريب ، وهم يقصدون به الاضرار بإيرادات الكمارك العراقية من جهة ، ومزاحمة البضائع اليابانية ، والألمانية ، التي كانت تغمر الاسواق ، من جهة أخرى

لهذا كله عقد مؤتمر على الحدود في العشرة الإخيرة من شهر شباط ١٩٣٤ لبحث هذه القضية وقد اشترك فيه مدراء الشرطة الذين يعنيهم الامر ، واتخذت فيه التدابير الصارمة لمكافحة

---

(١) محاضر مجلس النواب (الدورة الانتخابية الرابعة لسنة ١٩٣٣) ص ١٩٤/١٩٥

التهريب ، لكنها لم تسفر عن نتيجة حاسمة ، وقد وقعت بسببها معارك دامية بين قوات الحكومة والمهربين بجوار النجف ، والسماوه ، والزبير ، وغيرها خسر فيها الفريقان خسائر فادحة في الاموال والانفس

وأخيراً رأت « الوزارة المدفعية » أن تتعاقد مع السلطات السعودية والكويتية على مكافحة التهريب وأرصدت مبلغاً قدره ١٢٠٠٠ دينار لشراء سيارات مسلحة تحمي الحدود من المهربين فنجح هذا التدبير بعض النجاح

﴿ قانون تعديل قانون المطبوعات ﴾

نصت المادة الثالثة عشرة بعد المئة من « القانون الاساسي العراقي » على أن :

« القوانين العثمانية التي كانت قد نشرت قبل تاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ ، والقوانين التي نشرت في ذلك التاريخ أو بعده ، وبقيت مرعية في العراق إلى حين نشر هذا القانون ، تبقى نافذة فيه بقدر ماتسمح به الظروف ، مع مراعاة ما أحدث فيها من التعديل أو الالغاء. . . الخ »

وكان « قانون المطبوعات العثماني » الصادر في ١٦ تموز ١٣٢٥ رومي ، أحد القوانين التي بقيت نافذة المفعول في العراق منذ تكون الحكم الوطني فيه في ٢٣ آب ١٩٢١ م ، فلما تكونت « الوزارة السعيدية الاولى » في ٢٣ آذار ١٩٣٠ م وضعت قانونا جديداً للمطبوعات قالت عنه الصحف المعارضة ، أنه جاء أقسى من القانون العثماني ، وقد عدلت « الوزارة السعيدية الثانية » هذا القانون في عام ١٩٣٢ م بتشديدها بعض أحكامه ، فلما تسلمت « الوزارة الكيلانية الأولى » مقاليد الحكم في آذار ١٩٣٣ م ألغت التعديل الذي أجرته « الوزارة السعيدية الثانية » كما ألغت قانون المطبوعات الذي وضعته « الوزارة السعيدية الاولى » ووضعت قانونا للمطبوعات جديداً هو « قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ » الذي ضمن حرية الصحافة بعض الضمان ، ولكن الوزارة المدفعية الثانية » ضاقت ذرعاً بهذا القانون فعدلته تعديلا أعاد القيود التي فرضها القانون الصادر في سنة ١٩٣١ م وتعديله الصادر في عام ١٩٣٢ م وقد أثار هذا التعديل الجديد انتقاد الصحفيين كافة كما اتخذته المعارضة سبباً لمهاجمة الوزارة القائمة ، مما كان له أثر يذكر في استقالتها

﴿ حوادث مختلفة ﴾

١ - حل يوم ٢١ مارت ٩٣٤ وهو أول عيد لميلاد جلالة الملك غازي يحل بعد وفاة والده الملك فيصل ، فأمر جلالته أن لا يقام أي مهرجان في البلاد حداداً على والده المعظم بل جرت حفلة تنصيبه حامياً للكشافة العراقية شهدها الوزراء والاعيان والنواب وغيرهم .

٢ - زار بغداد في يوم ١٦ آذار ٩٣٤ السر ارثر واكهوب ، المندوب السامي البريطاني في

فلسطين ، يصحبه السكرتير العام لحكومة فلسطين فتباحث مع أركان الحكومة العراقية في العلاقات القائمة بين العراق وفلسطين ، ووجوب إصلاح طريق بغداد - حيفا ، وتنظيم الترانسيت بين البلدين ، فكان لهذه المذاكرات أثرها الفعال في تحسين اقتصاديات القطرين وقد عاد المندوب السامي إلى القدس في ٢٤ من الشهر المذكور ومعه سكرتير حكومة فلسطين

٣- صدرت الإرادة الملكية في ٢٠ مارت ١٩٣٤ بتمديد مدة اجتماع مجلس الأمة شهراً واحداً من اجتماعه الاعتيادي وذلك اعتباراً من يوم ٢٤ آذار سنة ١٩٣٤

٤- وصل إلى بغداد سمو الامير عبد الله امير حكومة شرقي الاردن ، في أول نيسان ١٩٣٤ لزيارة الملك غازي ، ولتفقد شؤون العائلة الهاشمية ، وما لبث حتى عاد الى عاصمة امارته بعد اسبوع

٥- قام الملك غازي بجولة تفتيشية في الألوية الجنوبية يصحبه رئيس الوزراء ، السيد جميل المدفعي ، ووزيرا الخارجية والعدلية ، السيدان : عبد الله الدملوجي وجمال بابان فزار كربلا في يوم ٩ نيسان ٩٣٤ وبات في النجف في اليوم المذكور ، ثم جاء إلى الحلة في اليوم التالي (١٠ نيسان) وبات في « الديوانية » وقضى نهار ١١ من الشهر في « الناصرية » والأيام الثلاثة ١٢ و١٣ و ١٤ في البصرة وقد انتهز جلالته فرصة وجوده في « البصرة » فتجول نهراً في « شط العرب » وتفقد الأحوال في « ابي الخصيب » و « الفاو » و « الزبير » وفي أنحاء البصرة نفسها وعاد إلى عاصمة ملكه بالقطار فكانت أول سفرة يقوم بها صاحب الجلالة ، بعد وفاة المرحوم والده ، وقد لاحظنا على هذه الزيارة أن الحكومة كانت تحرص كثيراً على ان لا يتصل بجلالة الملك الناقمون على سياستها ، فوقعت من اجل ذلك اعتداءات على حرية بعض الاشخاص ، كانت موضوع الأخذ والرد بين الصحف الموالية والصحف المعارضة

٦- سقط في عصر اليوم الخامس من شهر نيسان ١٩٣٤ برد ، كبير الحجم جداً ، في ألوية الفرات الاوسط اعقبه مطر غزير ، تضررت بسببه الزروع ، وتلفت المواشي ، وتهدم بعض الدور ، ومات بسبب ذلك خمسون نسمة من الاعراب والفقراء وجرح مايتان وبقي عدد كبير من الناس بلا مأوى ، فخصصت الحكومة ألفي دينار لمساعدة المنكوبين ، ووزعت جمعية الهلال الاحمر العراقية ثلاثمائة دينار على المعوزين ، والمتضررين ، فكانت عواطف إنسانية محمودة ومشكورة

٧- حذفت وزارة المعارف مخصصات البعثة العلمية العراقية من ميزانيتها للسنة التي كانت فيها هذه الوزارة بينما اعتاد العراق أن يوفد في كل سنة بعثة للدراسة والتثقيف فكان هذا الحذف مدعاة للتقولات الكثيرة

٨- توترت العلاقات بين العراق و إيران خلال شهر مايس ١٩٣٤ ، بسبب الحدود بين المملكتين ، توتراً عظيماً ، وعمدت « الحكومة الايرانية » إلى قطع المياه عن قصبة مندلي العراقية ،

فوقعت معارك غير منظمة بين العشائر على الحدود ، كان لها أسوء تأثير على هذه العلاقات، وتطور الخلاف حتى أدى إلى عرضه على عصبة الأمم في شهر تشرين الثاني ١٩٣٤ عندما صارت الوزارة إلى السيد علي جودت الأيوبي على نحو ما سنذكره في الجزء القادم

٩- سافر الملك غازي إلى « مدينة الموصل » صباح يوم السبت الموافق ٩ حزيران ١٩٣٤ فقضى خمس ليال فيها افتتح خلالها جسرها الحديدي الجديد ثم قصد ألوية أربيل ، وكركوك ، والسليمانية ترمقه عيون شعبه وعاد إلى بغداد في ١٧ حزيران .

و كان « جسر الموصل » الذي افتتحه صاحب الجلالة ، أثناء وجوده في الموصل ، قد فرغ من تشييده حديثاً ، فكان من الجسور الحديدية الثابتة ، وقد استغرق إنشاؤه أكثر من عامين وكلف ستين ألف دينار عراقي ، ويبلغ طوله (١٣٢٠) قدماً .

١٠- شرع في إنشاء مطار مدني فخم في البصرة منذ أواخر شهر تموز سنة ١٩٣٤م تنفيذاً للاتفاقية الدولية للطيران ، التي انضم العراق إليها ، وتقضي هذه الاتفاقية بإنشاء مطارين فخمين أحدهما في بغداد ، والآخر في البصرة

١١- وصل بغداد عن طريق البصرة في يوم ١٥ حزيران ١٩٣٤ وفد تجاري من اليابان قوامه ١٥ تاجراً معروفاً فزار غرفة التجارة ، والمؤسسات الاقتصادية الكبرى ، في العاصمة، ودرس حالة الاسواق التجارية ، وما يمكن أن يتبادله العراق مع اليابان من منتوجاته ، ومصنوعاته ، وكاد الوفد أن ينجح في مهمته نجاحا عظيما ، اولا العراقيل التي وضعها الانكليز ومروجو سياستهم في سبيله ، على أن النجاح الذي بلغه ذلك الوفد ، بفضل سياسة الوزارة القائمة ، لم يكن ضئيلا ، وعلى كل فإنه غادر العراق إلى دمشق في يوم ١٨ من حزيران المذكور

١٢ - أراد جماعة من المحامين ، والمثقفين ، إحياء ذكرى « الثورة العراقية الكبرى » في بعض المدن والقصبات في ٣٠ حزيران من سنة ١٩٣٤ و إلقاء بعض الخطب - بهذه المناسبة - عن الحالة العامة في العراق ، فأوقفت السلطات المختصة في يوم ٢٨ من الشهر المذكور القائمين بهذه الحركة في بغداد ، والحلة ، والديوانية ، والنجف ، لتحول دون ذلك، ولكن رغم هذه الاجراآت فقد أقيمت حفلات الاحياء في بغداد ، وكربلاء ، والنجف ، ولم تقم في (الرميثة) موطن الثورة الأولى وحصنها الحصين .

١٣- زار بغداد في يوم ٥ حزيران ١٩٣٤ سلطان البهرة ، مولانا طاهر سيف الدين ، بعد ان قصد العتبات المقدسة في العراق ، فكان موضع حفاوة الحكومة واحترامها في حله وترحاله

١٤- وقع في يوم ٧ حزيران على « معاهدة استرداد المجرمين بين العراق والولايات المتحدة الامريكية » في بناية وزارة الخارجية .

١٥— سافر وزير العدلية ، جمال بابان ، إلى سورية مجازاً في يوم ٣٠ تموز سنة ١٩٣٤ فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة إلى وزير المالية ، ناجي السويدي ، مدة تغيب الوزير المجاز

﴿ مؤتمر عشائري ﴾

عقد في « ديوان وزارة الخارجية العراقية » في بغداد في يوم ١٣ صفر ١٣٥٣ هـ (٢٧ مايس ١٩٣٤) مؤتمر تمهيدي مؤلف من ممثلي الحكومتين : العراقية والسورية للنظر في وضع منهاج لمؤتمر رئيسي يعقد لحل المنازعات المتكونة بين القبائل العراقية والقبائل السورية ووضع حد للغزوات المتقابلة التي كان لا يزال يشنها الفريقان المختلفان [1] فكان الوفد السوري مؤلفاً من معاون المستشار في قسم الشؤون السياسية في المفوضية العليا في سورية، ومتصرف الحسجة، والمفتش العام لتنقلات البدو في سورية ، والقائم بأعمال شؤون البدو في المفوضية السورية) وكان هذا الوفد قد وصل إلى بغداد في ٢٦ مايس ١٩٣٤ ، اما الوفد العراقي فكان مؤلفاً من (مدير الأمن العام وأحد المفتشين الإداريين ، ومتصرف لواء الدليم ، ومعاون مدير الداخلية العام ، وسكرتير الامور العراقية القنصلية وسكرتير الامور الشرقية في وزارة الخارجية)

وقد افتتح المؤتمر وزير الخارجية العراقية ، فتكلم عن الصلات التي تربط سورية بالعراق ، وأشار إلى النتائج الحسنة التي تسفر عن حسم القضايا القبلية المعلقة بين البلدين ، فرد عليه رئيس الوفد السوري رداً جميلا وأشار إلى رغبة الحكومة السورية في وجوب حل القضايا المعلقة حلا سريعاً مرضياً

ووالى المؤتمر التمهيدي جلساته بضعة ايام حتى أسفرت عن وضع خطة مشتركة وذلك بأن يجتمع مؤتمر عام بين آونة وأخرى فتفصل فيه المنازعات المتكونة بين قبائل الطرفين، بالصورة التي تحسم قضايا الحدود والمنازعات التي تقع بين تركية والعراق ، حسب أحكام المعاهدة العراقية — الانكليزية التركية المنعقدة في ٥ حزيران ١٩٢٦ [2] وكان أول مؤتمر عام اجتمع على هذا الأساس هو الذي عقد في (تدمر) بالأراضي السورية واستمر من يوم ١١ إلى يوم ٢٢ تشرين الاول ١٩٣٤ وقد حضره رؤساء القبائل المتخاصمة ، وموظفون يمثلون حكومتي العراق والشام ،

---

(١) كانت عشائر (المكيدات) السورية المقيمة في « قضاء البوكمال » شنت غارة أليمة على عشائر (العمارات العراقية) في مايس ١٩٣٤ واستاقت مواشيها ، وجميع ما تملكه، فأهاب هذا الاعتداء بضابط «الصحراء العراقية» واضطره إلى مطاردة الأولين ، بما لديه من المصفحات ، ووقعت بين الحامية العراقية وعشائر المكيدات ، فأسفرت عن استرداد المسلوبات وعن قتل ستة واسر مثلهم من المعتدين

(٢) انص المعاهدة الثلاثية في صفحة ٦٠—٦٧ من المجلد الثاني من هذا الكتاب

وجرى البحث عن الدعاوى التي حدثت بعد عام ١٩٢٤ (لأنه كان قد تقرر في بغداد أن لا يبحث في الدعاوى المتكونة قبل سنة ١٩٢٤) فحل معظمها حلا كان من الأسباب المباشرة لعودة صلات الود والمحبة إلى حالها السابقة تقريباً .

﴿ مشروع الحبانية ﴾

أبرم المجلس النيابي العراقي في جلسته الثالثة والأربعين المنعقدة في يوم ٢١ نيسان سنة ١٩٣٤ « لائحة قانون الأعمال العمرانية الرئيسية » وهي تنص على تخصيص ثلاثة ملايين و٩٨٤ الف دينار لتنفق خلال خمس سنوات على إقامة سدّ في « الحبانية » لخزن المياه الذاهبة سدى إلى البحار ، وإقامة سد على دجلة في « كوت العمارة » نظير سدة الهندية على الفرات ، لإحياء أراضي « العراف » وانشاء جسرين حديديين على دجلة في بغداد ، والقيام ببعض المشاريع الصغيرة كتشييد سرايات للحكومة ، وانشاء مدارس أميرية ، ونحو ذلك من المشاريع المؤيدة من قبل الوزارات المتعاقبة والتي رأت « الوزارة المدفعية الثانية » وجوب انجازها لما فيها من المنافع للبلاد

وكان التعجيل بمشروع الحبانية قبل غيره موضوع أخذ ورد بين النواب ومعلوم ان للانكليز قاعدة حربية بجوار هذه البحيرة (الحبانية) حصلوا عليها بموجب المعاهدة العراقية - الانكليزية المعروفة بمعاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، وهم يبتغون ايجاد المياه الكافية فيها ، بصورة دائمة ، لتنزلها طائراتهم المائية ، لهذا قوبلت اللائحة بضجة هائلة لا في الأندية الخصوصية حسب ، بل في المجلس النيابي[1] وعلى اعمدة الصحف ايضاً ، فقد كان من رأي الوزارة أن يستفاد من خزن المياه في الشتاء إلى أيام هبوطها أشهر الصيف ، لتزرع الحبوب ، وتستفيد الحكومة من الغلال . أما المعارضة فكانت ترى أن مالية البلاد لا تساعد على انفاق مليون ومائة الف دينار لدرء أخطار الفيضان ، وزيادة المياه في الحبانية لمدة ٤٨ يوماً فقط ، بنسبة ٢٥ متراً مكعبا في الثانية ، لمساعدة المزروعات الصيفية أيام انخفاض الماء ، وهو معظم ما يمكن الاستفادة منه من جراء القيام بهذا المشروع

وقد اكثر النواب المعارضون من التنديد بهذه اللائحة و كادت اللائحة نفسها تؤدي إلى سقوط الوزارة لولا خروج المعارضة من المجلس ، احتجاجاً عليها ، فتمكنت الحكومة ، بهذه الوسيلة ، من الحصول على اكثرية ممثلة في خمسين صوتاً من أصل ٨٨ صوتا

والواقع أن « مشروع الحبانيه » كان مؤيداً من جميع الوزارات ، بل حتى من المعارضين أنفسهم فقد استحسنوه يوم كانوا في دست الحكم ولكن اقدام الوزارة المدفعية على امرار هذه اللائحة من المجلس دون غيرها خلق لها مشكلة كان الجميع في غنى عنها

---

(١) راجع ص ٥٦١ و ٥٩٦ من محاضر جلسات ١٩٣٣

﴿ استقالة وزير الخارجية ﴾

حتمت المادة الرابعة والستون من القانون الاساسي العراقي على أن :

« الوزير الذي لم يكن عضواً في أحد المجلسين ، لا يبقى في منصبه أكثر من ستة أشهر ، مالم يعين عضواً في مجلس الاعيان ؛ أو ينتخب لمجلس النواب » إه

ولما كان السيد عبد الله الدملوجي قد دخل وزيراً للخارجية في « الوزارة المدفعية الثانية » تاريخ ٢١ شباط سنة ١٩٣٤ فإن المدة التي تنتهي فيها عضويته كوزير في مجلس الوزراء هي ٢٠ آب ١٩٣٤ م . ولكن الرجل كان قد سافر إلى « كرند » على الحدود العراقية - الايرانية في أواسط تموز من هذه السنة ؛ في نزهة خاصة ، وبينما كان يتحادث ، بصفته الشخصية ، مع الحاكم الايراني الاداري في كرند ، تفوه بعبارات لفتت أنظار رئيس الوزراء. فاضطر الوزير المومى إليه بسببها إلى رفع كتاب استقالته الآتي ، قبل أن تنتهي المدة القانونية لبقائه وزيراً بأكثر من شهر .



عبد الله الدملوجي * وزير الخارجية المستقيل

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

لمناسبة قرب انتهاء المدة المنصوص عليها في القانون الأساسي ، التي يحق لي خلالها أن أشغل منصب الوزارة من دون أن أكون عضواً في إحدى المجالس التشريعية أراني مضطراً أن أتقدم لفخامتكم بقبول استقالتي من منصب الوزارة واني أحمل لفخامتكم أجمل الذكرى للتعاون والموازرة الثمينتين التي شاهدتها أثناء قيامي بهذا المنصب ، واني لا أزال المخلص لكم وأتمنى أن أكون عند حسن ظنكم .

١٨ تموز ١٩٣٤ وزير الخارجية — عبد الله الدملوجي

﴿ وزير الخارجية الجديد ﴾

وقد صدرت الإرادة الملكية المرقمة (٣٠١) والمؤرخة في ١٨ تموز سنة ١٩٣٤ م بقبول



توفيق السويدي * وزير الخارجية الجديد

استقالة السيد عبد الله الدملوجي من منصب وزارة الخارجية ، وبتعيين السيد توفيق السويدي ، الممثل الدائمي للعراق في عصبة الامم ، وزيراً للخارجية ، خلفاً للوزير المستقيل

﴿ استقالة الوزارة واسبابها ﴾

ساءت الإدارة في العراق كثيراً ، بعد ارتحال الملك فيصل الأول إلى دار البقاء ، وكثرت شكاوى الناس من بعض رؤساء الوحدات الإدارية ، وصار الأعيان والنواب يندون علناً في الأعمال التي ترتكب في بعض الألوية والأقضية ، وكان رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، يمر بكل ذلك مر الكرام لطيب سريرته ، وحسن ظنه ، وكرم نفسه ، مضافاً إلى كثرة أشغاله بوصفه رئيس مجلس الوزراء ، ووزير الداخلية .

وانتبه مستشار وزارة الداخلية « الانكليزي » إلى الخطر الذي يهدد سمعة الحكومة من جراء الفساد الذي استشرى في بعض الألوية ؛ فاقترح فصل عدد من المتصرفين ، والقائم مقامين ، ومدراء النواحي ، إذا أريد تجنب الكارثة ، ولكن عدم وجود وزير مستقل لوزارة الداخلية يدقق الامور ويفحص التقارير المنوعة حال دون الاخذ بهذا الاقتراح[1] فاضطر المستشار أن يفاتح الملك في هذا الموضوع .

---

(١) تقول جريدة «الاخاء الوطني» في عددها ٧٤١ الصادر في يوم ٣٠ آب ١٩٣٤م «ان الحكومة اتبعت في تعيين الموظفين الاداريين وترفيعهم، مقاييس قامت على الاعتبارات السياسية والعواطف الشخصية « والمذهبية » اكثر مما استندت إلى التدقيق في مقدرة هؤلاء الموظفين وكفايتهم لذلك أصيبت البلاد بجمهرة من الموظفين في الادارة لم ينجحوا ، ولم يستطيعوا ان يقدموا خدمة تذكر في اشغالهم هذه المراكز » انتهى المقصود

وفي أوائل العشرة الثالثة من شهر آب ١٩٣٤ م كان رئيس الوزراء يتناول الشاي على مائدة الملك غازي في « قصر الزهور » فألمع الملك إلى أن هنالك بعض الشكاوي من الوزارة القائمة ، وكان رئيس الوزراء زاهداً في الحكم فرد على إشارة الملك بقوله :

« انني اعتبر هذه الاشارة كافية لتخلي الوزارة عن الحكم وان الوزارة ستستقيل »

فأنكر الملك غازي أن يكون جلالته قد قصد هذا المعنى ، ولما عاد الرئيس إلى زملائه الوزراء وقص عليهم الحديث الذي دار بينه وبين الملك ، شجعه زملاؤه على المضي في تحقيق استقالة الوزارة فرفع إلى الملك هذا الكتاب

✻ كتاب استقالة الوزارة والجواب عليه ✻

سيدي صاحب الجلالة الملك المعظم

بناء على ما شعرت به من عدم إمكان الاستمرار على العمل ، أتشرف برفع استقالتي ، راجياً قبولها ، والله يوفق جلالتكم إلى ما فيه خير الامة والبلاد

٢٥ اغستوس سنة ١٩٣٤ العبد المخلص : جميل المدفعي

وفيما يلي نص الجواب الملكي الصادر بقبول هذه الاستقالة :

الرقم /ج/ ٩٠٩ التاريخ ٢٦ آب ١٩٣٤

عزيزي جميل المدفعي

استلمت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢٥ آب سنة ١٩٣٤ ، وأسفت لمفارقتكم كرسي الرئاسة لحكومتي ، بعد الخدمات الجليلة التي قمتم بها ، أنتم وزملاؤكم الكرام ، لهذه البلاد ، التي أخذت تتمتع بعون الله باستقرار وهدوء يبعثان الامل على السير بخطى واسعة ثابتة لرقي البلاد وتقدمها واني أتمنى أن لا تحرم البلاد من خدماتكم ، وإخلاصكم ، وحسن درايتكم ، في أية صفة أخرى ، تحتاج إليكم ، كما أرجو أن تستمروا مؤقتاً على القيام بشؤون الدولة إلى حين تأليف الوزارة الجديدة

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر جمادى الاولى سنة الف وثلاثمائة وثلاث وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السادس والعشرين من شهر آب سنة الف وتسعمائة وأربع وثلاثين الميلادية .

غازي

الوزارة الايوبية الاولى

كان علي جودت بك الأيوبي قد استوزر لأول مرة بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني من عام ١٩٢٣ يوم عين وزيراً الداخلية في « الوزارة العسكرية الأولى » [١] . فلما استقالت الوزارة المذكورة في ٢ آب ١٩٢٤ عين إلى إحدى المتصرفات ، بعيداً عن السياسة وتقلباتها ، فكان موظفاً إداريا من أنفع الموظفين حتى إذا كان يوم ٢٣ مارت سنة ١٩٣٠ دخل وزيراً للمالية في « الوزارة السعيدية الأولى » فلبث في منصبه هذا حتى ١١ أيلول ١٩٣٠ حيث استقال منه [٢] ودخل صفوف المعارضة ، التي كانت تناوى، هـذه الوزارة مناوءة شديدة ، فكانت له مواقف خطابية تذكر ، يوم أبرم المجلس النيابي معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٠ م ، وهي المعاهدة التي عقدت أيام كان معاليه وزيراً للمالية في الوزارة التي عقدتها .

ولما استقال أقطاب المعارضة من عضوياتهم في « مجلس النواب » في ٩ مارت ١٩٣١ م كان علي جودت بك من ضمنهم [٣] فبقي بلا وظيفة ، ولا نيابة ، حتى إذا ألف السيد رشيد عالي الكيلاني وزارته الاولى في ٢ آذار ١٩٣٣ عين المومى إليه رئيساً للديوان الملكي . وقد قوي مركزه في البلاط بعد انتقال الملك فيصل الاول إلى دار البقاء ، ليلة الثامن من أيلول سنة ١٩٣٣ وصار يتمتع بثقة الملك غازي المطلقة .

ولما أصر الاخائيون على وجوب حل « المجلس النيابي » الذي جاءت به « الوزارة الشوكتية » كان السيد علي جودت أحد المخالفين لفكرة هذا الحل فآل الأمر إلى استقالة الوزارة المذكورة وتأليف وزارتي المدفعي : الأولى والثانية . فلما استقالت « الوزارة المدفعية الثانية » في ٢٥ آب ١٩٣٤ وجه الملك غازي إليه هذا الكتاب .

وزيري الافخم علي جودت

نظراً إلى استقالة فخامة جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزراء ، واعتمادنا على درايتكم و إخلاصكم ، فقد عهدنا إليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق

---

(١) عن « الوزارة العسكرية الأولى » تراجع الصفحة (١٣٠) من الجزء الأول من هذا الكتاب

(٢) ص (٢٩) من الجزء الثالث من هذا الكتاب

(٣) صفحة (٩٠) من الجزء الثالث

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر جمادى الاولى سنة الف وثلثمائة وثلاث وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر آب سنة الف وتسعمائة وأربعة وثلاثين الميلادية .

غازي

﴿ هيأة الوزارة الجديدة ﴾

وصدرت الإرادة الملكية المرقمة ٣٤٦ والمؤرخة ٢٧ آب ١٩٣٤ بتكوين الوزارة كما يلي:

١- علي جودت الايوبي * رئيساً لمجلس الوزراء ووكيلا لوزارة الداخلية
٢- يوسف غنيمة * وزيرا للمالية
٣- جمال بابان * وزيرا للعدلية
٤- نوري السعيد * وزيراً للخارجية
٥- جميل المدفعي * وزيرا للدفاع
٦- أرشد العمري * وزيرا للاقتصاد والمواصلات
٧- عبد الحسين الجلبي * وزيرا للمعارف

وكان السيد أرشد العمري ، وزير الاقتصاد والمواصلات ، الشخص الوحيد الذي استوزر لأول مرة ، أما باقي الوزراء فقد سبق لهم أن اشغلوا الكراسي الوزارية أكثر من مرة .

﴿ رئاسة الديوان الملكي ﴾

وقد شغرت « رئاسة الديوان الملكي » بإسناد منصب رئاسة الوزارة إلى علي جودت بك ، وتردد في الأندية أن الرئيس اشترط إبقاء هذا المنصب شاغراً حتى إذا استقالت وزارته ، عاد لاشغاله مرة أخرى فكان يذهب في كل يوم إلى البلاط فيقضي فيه زهاء ساعتين ثم يأتي إلى « ديوان مجلس الوزراء » فيقضي نحو ساعتين أيضاً ، ويقضي بقية الدوام في وزارة الداخلية بوصفه وكيلا لهذه الوزارة ولكنه لما وجد ان المصلحة تقضي بأن تسند « رئاسة الديوان الملكي » إلى رستم بك حيدر وهو الذي أشغلها نحو عشرة أعوام بجدارة معروفة ، استصدر إرادة ملكية باسناد هذا المنصب إلى المومى إليه في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٤ م

﴿ أول كلمة لرئيس الوزراء ﴾

كانت أول كلمة فاه بها رئيس الوزراء « في حفلة الاستيزار » تلك التي خاطب بها رئيس التشريفات الملكية في البلاط الملكي ، وكان هذا قد حمل إليه الارادة الملكية بتأليف الوزارة قال :-

أرجو أن ترفعوا شكري الجزيل إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ، على الثقة الغالية التي شرفني بها ، وجل أماني أن أكون عند حسن ظن جلالته ، فأقوم بما يحقق رغباته السامية ، في

الوزارة الايوبية الاولى

رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية



علي جودت الايوبي



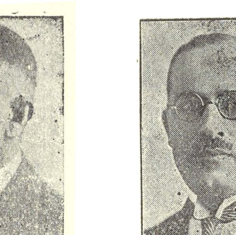


وزير المالية * يوسف غنيمة

وزير العدلية : جمال بابان

وزير الخارجية * نوري السعيد

وزير الدفاع * جميل المدفعي



وزير الاقتصاد والمواصلات * ارشد العمري

وزير المعارف * عبد الحسين الجلبي

خدمة البلاد . وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من اخواني الموظفين أن يؤازروني في مهمتي ، وآمل أن أتمكن بهذه المؤازرة ، وبمعاضدة الشعب العراقي الكريم ، من أداء الواجبات المقدسة نحو البلاد، وأن يكون رائدهم العمل الجدي ، وتعزيز العمل ،وخدمة الشعب العراقي المحبوب بصدق واخلاص ونسأل الله ان يأخذ بأيدينا ، ويسدد خطواتنا في هذا السبيل ، كما أسأله تعالى ان يمتع حضرة صاحب الجلالة بالسعادة واليمن والاقبال اهـ [1]

﴿ منهاج الوزارة ﴾

وفي يوم ٣٠ آب ١٩٣٤ أذاعت الوزارة منهاجها الآتي :

بعد التوكل على الله ، والحصول على ثقة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ، والاعتماد على مؤازرة الشعب العراقي الكريم ، تسلمت وزارتنا مقاليد الحكم وهي معتزمة السير بالبلاد إلى الأمام ، وتحقيق ما تصبو إليه من سعادة وتقدم من الناحيتين : المادية والادبية

إن أهم ما تستهدفه الوزارة في الخطة ، التي قررت السير عليها ، هو ما يلي :

١- تقوية أواصر الصداقة القائمة بين العراق والممالك الأخرى، والاهتمام بتنميتها، والاستمرار لحسم المسائل الخارجية المعلقة ، وفق ما تقتضيه مصلحة البلاد .

٢- الاستمرار على تهيأة الوسائل المؤدية لتنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وتقوية الجيش الحالي، بصورة تتناسب مع ما تستلزمه الحاجة

٣- تقوية وتحسين وسائل الأمن والإدارة .

العناية بالصحة العامة

٤- إدارة شؤون الدولة المالية على أسس سليمة واقتصادية ، وإنماء ثروة البلاد بمشاريع عمرانية واقتصادية ، ومؤسسات مالية

السعي لإيجاد أسواق ملائمة لتصريف المحصولات الطبيعية ، والاهتمام بتحسين أنواع هذه المحصولات ، وتسهيل إصدارها

٥- الاهتمام بسن اللوائح القانونية المهمة التي تحتاجها البلاد

٦- رفع مستوى الثقافة العامة، ولا سيما بتكثير المدارس الأولية، والدراسة الصناعية اهـ [2]

﴿ حوادث مختلفة ﴾

١- وافق مجلس الوزراء في يوم ٦ أيلول ١٩٣٤ على مقاولة « مشروع سدة الكوت » فكان

---

(١) جريدة « الاخاء الوطني » العدد (٧٣٩) بتاريخ ٢٨ آب ١٩٣٤

(٢) جريدة « الاخاء الوطني » العدد (٧٤١) بتاريخ ٣٠ آب ١٩٣٤

باكورة أعمال الوزارة الجديدة تحقيق أنفع مشروع للري في العراق وقد جرت حفلة الشروع في العمل من هذا المشروع في يوم الاثنين الموافق ١٠ كانون الاول سنة ١٩٣٤

٢- قرر « مجلس الوزراء » منع القطار الذاهب إلى « كربلا » من العبور على « سدة الهندية » اعتباراً من ٢٧ آب ١٩٣٤ بعد أن ضعضع أركانها ، وكاد يقضي عليها فكان قراراً سديداً

٣- سافر وزير الخارجية ، نوري السعيد ، إلى « جنيف » في يوم ٣١ آب ١٩٣٤ لحضور جلسات « مجلس عصبة الأمم » في أيلول سنة ٩٣٤ والاشتراك في المذاكرة حول قضية الاثوريين وقد عاد إلى بغداد في ٢٥ أيلول من هذه السنة وتولى (وزير العدلية) جمال بابان وكالة وزارة الخارجية أثناء غياب الوزير السعيد عن العراق

٤- حل يوم ٨ أيلول ١٩٣٤ ، وهو يوم ذكرى تتويج الملك غازي ، فتناقلت الايدي المختلفة ووزعت دوائر البريد العديدة ، مئات النسخ من مناشير كانت مطبوعة بالجلاتين ، ومشحونة طعناً في الذات الملكية . وقذفاً في رئيس الوزراء. فجدت دوائر الشرطة في إجراء التحقيقات لمعرفة مصدر هذه المناشير ، وقبضت على لفيف من الشبان ، وطبقة الافندية ، وعطلت الحكومة في الحال « جريدة الأهالي » لمدة سنة وأوقفت صاحبها المحامي عبد القادر اسماعيل ، ثم ساقت الشرطة الموقوفين إلى الحاكم فاستحصلت أحكاماً مختلفة فيهم

٥- أجرت « الوزارة الأيوبية » تنقلات واسعة ، وترفيعات كثيرة بين كبار الموظفين جريا على العادة التي اتبعتها الوزارات المختلفة ولا سيما بعد وفاة الملك فيصل .

٨- قامت « وزارة الاقتصاد والمواصلات » بإجراء بعض التنسيقات بين موظفيها فشملت تنسيقاتها اليهود ، والمسيحيين ، والمسلمين ، على السواء ، ولما كان معظم الموظفين في هذه الوزارة من اليهود ، كان مقياس ما أصابهم أوسع ما أصاب غيرهم فأهاج هذا العمل يهود بغداد وقرروا تعطيل أشغالهم ومتاجرهم لمدة ثلاثة أيام ، احتجاجا على هذه التنسيقات ، فارتاعت الوزارة لهذا القرار ، وأعلن الوزير المختص أن التنسيقات في وزارته قد انتهت وانه ليس في النية إخراج أحد بعد هذا فكان لهذا التصريح أثره عند اليهود ، إلا ان المتحمسين من شبانهم ، حملوا حملات منكرة على الحكومة العراقية ، في الصحف الأجنبية ، حتى أن مكاتب إحدى الصحف اللندنية في بغداد لم يتورع عن وضع توقيعه تحت مقال نشره في تلك الجريدة وكله تهجم على الحكومة فسيق إلى محكمة جزاء بغداد فقضت المحكمة بحبسه وتغريمه

٧- انتشرت الفكرة الشيوعية في بغداد انتشاراً كبيراً ، أيام هذه الوزارة ، واشتبهت الشرطة في عدد كبير من الكتاب ، والمحامين ، ببثهم هذه السموم في العراق ، فقبضت عليهم في اليوم الرابع من تشرين الاول ١٩٣٤ وساقتهم إلى « ناصرية المنتفق » لإجراء محاكمتهم فيها ، وبعد أن

لبثوا في السجن مدة طويلة ظهرت براءة البعض وحكم على البعض الآخر بعقوبات منوعة

٨- زار بغداد ، زيارة رسمية ، في أول تشرين الثاني ١٩٣٤ سمو ولي عهد السويد ، غوستاف أدولف ، فاستقبل استقبالا فخما ، وبقي بضيافة الحكومة ستة أيام غادر بعدها إلى إيران فلبث فيها ثلاثة أسابيع ثم عاد إلى العراق فزار بعض مدنه الرئيسية ، وجال آثاره التاريخية ، وغادر البلاد نهائياً في يوم ٤ كانون الأول سنة ١٩٣٤ بعد أن أهدى هدايا منوعة كثيرة إلى الشخصيات البارزة ، و إلى الذين قاموا بواجب الضيافة نحوه

٩- جرت حفلة افتتاح خط أنابيب النفط من « كركوك » إلى شواطىء البحر المتوسط في يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٣٥ وقد حضر الاحتفال الملك غازي ووزراؤه ، وممثلو الشركات الاجنبية ، وبعض الشخصيات الكبيرة ، التي جاءت خصيصاً من أوربا لمشاهدة هذه الحفلة التاريخية كما خطب فيها كل من السرجون كادمن ، مدير الشركة النفطية ، والملك غازي ملك العراق خطباً تناسب الموضوع وقد طلب الملك في خطابه ان لا تهضم حقوق العمال العراقيين في اعمال هذه الشركة .

١٠- انتقل إلى جوار ربه في مساء اليوم العاشر من شهر ذي القعدة ١٣٥٣ هـ والثالث عشر من شهر شباط ١٩٣٥ جلالة الملك علي ، ملك الحجاز الذي فقد عرشه في عام ١٩٢٥ ولجأ إلى اخيه الملك فيصل في بغداد [1] فأكبر العراقيون موته ، وشيعوه إلى مرقده الاخير بدموع غزيرة ، وأعلنت الحكومة الحداد ثلاثة ايام نكست الاعلام خلالها ، وكان الفقيد على جانب عظيم من الدعة والمروءة ، كما كان يحرص على تنبيه الملك غازي الشاب إلى واجباته نحو العرش والرعية وقد وصل الأمير عبد الله امير شرق الاردن إلى بغداد في يوم الوفاة وغادرها في ٢١ شباط

١١- فاضت دجلة في ١٧ شباط ١٩٣٥ فيضانا لم تشهد الزوراء مثيله من قبل ، وجرفت مياهه القرى والضيع في « الموصل » فكانت أضراره جسيمة ، ثم جاء الفيض إلى « بغداد » فأغرق قسما منها

ومع ان السلطات المختصة اتخذت التدابير المقتضية كافة لدرء الخطر ، واستعانت بفوجين من الجيش ، ومثلها من الشرطة ، مع لفيف من كشافة المدارس ، لمحافظة السدود ، وأعلنت السخرة الاجبارية لجمع العمال ، والحشور ، ومنعت العبور على الجسور ، وقطعت طرق المواصلات بين بعض الانحاء ، فقد تضررت الزراعة والتجارة من جراء هذا الفيضان كثيراً ، وطغى الماء حتى استوى فوق جسور بغداد .

وفاض الفرات فيضاناعظيما ، بعد ان بدأت مناسيب المياه في دجلة بالهبوط ، فاتخذت الاحتياطات

---

(١) تراجع الص (١٨٧) من الجزء الأول من هذا الكتاب

اللازمة لدرء اخطاره بحيث لم يحدث ما يستحق الذكر

١٢– من حسنات « الوزارة الايوبية الاولى » انها منحت وزارة المعارف مخصصات إضافية لفتح (٨٢) مدرسة أولية في العراق ، علاوة علـى ما خصص للمعارف في الميزانية العامة للسنة ١٩٣٤ المالية

١٣– قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٣ تشرين الاول ١٩٣٤ الموافقة علـى القيام بمشروعي « جدول الاسحاقي » و « جدول الحويجة » وهما المشروعان المهمان لري العراق ، على أن يتم العمل فيهما خلال ثلاث سنوات بموجب قانون خاص ، فأكبر الرأي العام هذا القرار .

١٤– قصد الملك غازي « كركوك » في مساء يوم ٢٨ تشرين الاول ١٣٠٤م لشهود حفلات استعراض الجيش العراقي ، وعاد إلى العاصمة بعد يومين .

١٥– تقضي الاصول الحسابية ان يتم ربط الموظفين الماليين بكفالات نقدية أو شخصية قبل ان يباشروا وظائفهم المالية وكانت « شركة فاولر » الانكليزية تكفل موظفي الدولة لقاء اجور باهظة فوضعت « الوزارة الأيوبية الاولى » قانون « صندوق ضمان الموظفين » لتخليص موظفي الدولة من تلك الأجور ، واضمان الاموال الاميرية من السرقة والتلاعب

١٦– شعرت الوزارة بضرورة تعويد الشعب على الاقتصاد والتوفير فوضعت قانوناً خولت فيه دوائر البريد في الألوية والاقضية قبول ودائع الناس في « صناديق التوفير » لقاء فائدةسنوية لا بأس بها فقوبل هذا القانون بالتعضيد والاستحسان .

❊ طريق الحج البري ❊

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢ شباط ١٩٣٥ السعي مع الحكومة العربية السعودية للتوصل إلى اتفاق لجعل « طريق الحج البري » صالحاً قبل حلول موسم الحج في تلك السنة

وطريق الحج البري هذا ، هو الطريق الذي كان معروفاً منذ أجيـال عديدة ، لكنه أهمل بسبب اضطراب الامن في البادية ، وعدم استطاعة الحكومة التركية من ضبطه ، وهو يبدأ من « النجف » وينتهي إلى « المدينة المنورة » ماراً بمدينة « حايل » وقد وفقت الحكومتان : العراقية والسعودية ، إلى تعبيده ، وبسط ظلال الأمن فيه فكان إقبال الحجاج عليه عظيما

❊ بين العراق والمملكة العربية السعودية ❊

كان رئيس الوزراء ، علي جودت بك ، مـن دعاة النهضة العربية ، وممن اشترك في « الثورة العربية الكبرى » وأبلى في ميادينها بلاء محموداً ، فأراد أن يستغل وجوده في منصب رئـاسة الوزراء فكتب إلى الوزير السعودي في لندن ، الشيخ حافظ وهبه ، يعرب عـن رغبته في عقد

« معاهدة اخوة » بين العراق والمملكة العربية السعودية ، على ان تنضم اليمن إليها في الوقت المناسب فرحب الوزير بهذه الرغبة ولما زار بغداد قدم إليه السيدالايوبي أسس هذه المعاهدةفأخذها إلى جلالة العاهل السعودي وكتب من هناك هذا الكتاب

المملكة العربية السعودية　　　　　　الرياض في ٢٨ شوال سنة ١٣٥٣

عزيزي صاحب الفخامة علي جودت بك

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ، فإني ارجو للاخ الكريم الصحة والعافية والتوفيق في قضية العراق مع إيران وان العرب ليشاطرون العراق في قضيتهم ويعتبرون قضية العراق من قضاياهم .

أشكر الاخ على ما لقيت منه من رعاية اثناء إقامتي في بغداد وقد احببت ان يكون كتابي متضمناً الشكر والأمل بالوصول إلى اتفاقية صداقة واخوة وتحالف بين البلدين الشقيقين. يسرني ان اخبركم ان جلالة الملك عبد العزيز قد وافق على الاسس التي تضمنها مشروعكم الذياستلمته منكم في بغداد وقد أرسلت إلى نوري باشا رأينا مفصلا ومنه سترون ان وجهات النظر متقاربة جداً ولم يبق إلا الخطوة الباقية وهو إرسال بعثة من قبلكم للحجاز لاتمام المشروع كما اتفقنا عليه ولعل مارس القادم يكون يوماً مشهوداً للعرب يوضع فيه الأساس للاتحاد حقق الله الآمال .

هذا وتقبلوا فائق الاحترام　　　　　　المخلص — حافظ وهبه

ولم تطل أيام « الوزارة الأيوبية الاولى » ليتم عقد هذه المعاهدة ، فتم عقدها في أيام « الوزارة الهاشمية الثانية » في ١٠ المحرم ١٣٥٥ م وسننشرها في موضعها .

﴿ حل المجلس النيابي ﴾

ذكرنا في خاتمة « الجزء الثالث » من هذا الكتاب ان « الوزارة الكيلانية الثانية » رأت،بعد وفاة الملك فيصل ، أن تحل المجلس النيابي ، الذي جاءت به « الوزارة الشوكتية » لتبدأ بانتخاب مجلس جديد ، وأن وجود علي جودت بك على رئاسة الديوان الملكي أدى إلى رفض هذا الطلب، الأمر الذي أسفر عن استقالة تلك الوزارة ، فلما دعي السيد علي جودت إلى تأليف « الوزارة الجديدة » في ٢٧ آب ١٩٣٤ كانت باكورة أعماله أن استصدر الإرادة الملكية الآتية بحل المجلس الذي كان قد عارض فكرة حله من قبل :

« رقم ٣٥٣

لما كانت الوزارة قد اعتزمت السير بالبلاد إلى الأمام ، لتأمين تقدمها ماديا وادبياً ، ولما كان ذلك يتوقف على اتخاذها خططاً تتناسب مع أهمية الواجبات الملقاة عليها ، وحيث أن الوزارةتشعر

بلزوم معرفة رأي الأمة عن لسان ممثليها ، الذين تنتخبهم ، بعد أن اطلعت على منهاج الوزارة المعلن حول تلك الخطط المهمة ، فقد أصدرت إرادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من القانون الأساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، وعرضه رئيس الوزراء ، بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٥٣ واليوم الرابع من شهر أيلول سنة ١٩٣٤

غازي　　　　رئيس الوزراء — علي جودت

وقد سألنا رئيس الوزراء ، علي جودت بك ، أسباب حله مجلس النواب ، عندما صارت الوزارة إليه ، على حين انه كان يعارض فكرة الحل من قبل ؟ فأجاب ان الظروف التي تقدمت بها الوزارة الكيلانية الثانية ، لحل مجلس النواب لم تكن ملائمة لأن البلاد كانت مفجوعة بباني مجدها ، وان هذه الظروف تبدلت عندما صارت الوزارة إليه .

﴿ كيف جرت الانتخابات الجديدة ﴾

لما كانت الأساليب التي اتبعت في انتخابات المجلس النيابي الجديد ، من أهم العوامل التي أدت إلى فقدان الثقة بالحكومة ، وإلى امتشاق الحسام في وجه السلطة ، وإلى إثارة ما كانت تكنه نفوس رؤساء القبائل من بغض وأحقاد لبعضهم رأينا أن نتبسط في الكلام عليها بعض التبسط :

أصدرت « وزارة الداخلية » أوامرها إلى متصرفي الألوية في ١٥ أيلول من عام ١٩٣٤ بالشروع في الانتخابات للمجلس الجديد ، فعلقت أسماء الذين يحق لهم الانتخاب ، من الوجهة القانونية ، ثم جاء دور انتخاب المنتخبين الثانويين فكان معظمهم من موظفي الحكومة ، وسعاة البلدية ، والمالية ومن كان من الموالين للسلطة أو المؤيدين لسياستها .

وحل اليوم السادس من كانون الاول ١٩٣٤ م ، وهو اليوم المقرر للشروع في انتخاب النواب فكانت أسماؤهم قد أرسلت إلى متصرفي الألوية حسب الاصول

حدثني السيد علوان الياسري ، من زعماء الفرات الأوسط ، ان « متصرفية الديوانية » لم تدع احداً من الثانويين في قضائي ابو صخير والشامية للتصويت الاعتيادي ، وإنما اكتفت بإلقاء أوراق بعددهم في صناديق الانتخاب كتبت عليها أسماء النواب الذين رشحتهم السلطة .

وأخبرني الشيخ عبد الله الياسين ، احد زعماء الغراف ، ان المنتخبين الثانويين لم يدعوا إلى انتخاب النواب ، وان الموظفين كانوا يقومون بعملية الانتخاب بدون علم من الاهلين .

وقص علي الزعيم الشيخ عبادي الحسين قصة عن هـذا الانتخاب غريبة في بابها لم أر من الصواب ذكرها ، بعد أن ارتحل الراوي إلى دار البقاء .

وشهدت (أنا) في لواء الحلة مهازل تضحك الثكلى فقد كانت أوراق المنتخبين الثانويين لا تلقى في صناديق الانتخاب إلا بعد أن يطلع عليها الموظفون ليتأكدوا مطابقتها لقائمة الحكومة

ولو رجعنا إلى ص ١٣ من (محاضرات مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٥) وجدنا رئيس الوزارة يدافع عن هذه الأساليب بقوله :

« ان الأساليب التي اتبعت في الانتخابات هي نفس تلك الأساليب التي طبقت في الانتخابات السابقة » اه [1]

ولأجل أن تستر الوزارة عملها في هذه الانتخابات ، عمدت إلى جعل الصحفيين نوابا في مجلسها ، فكان صاحب جريدة (البلاد) نائباً عن البصرة ، وصاحب (العالم العربي) نائباً عن الموصل ، وصاحب (الاستقلال) نائباً عن الكوت

على أن المهم في هذا الانتخاب ان القبائل لم تتمثل في هذا المجلس تمثيلا صحيحاً ، لأن الوزارة عمدت إلى ترشيح صغار الشيوخ ، والسراكيل ، دون أن تنظر إلى كبار الرؤساء لمجرد انتسابهم إلى المعارضة وكانت النتيجة انقسام القبائل ، وتفرق كلمتهم ، والاستعانة بطبقة الأفندية في بغداد لمناوءة سياسة الحكومة وفيما يلي أسماء النواب الجدد :

لواء بغداد — علي جودت ، جميل المدفعي ، ياسين الهاشمي ، يوسف غنيمة ، محمد رضا الشبيبي ، فخري جميل ، عبد الهادي الجلبي ، احمد الداود ، السيد هبة الدين الشهرستاني ، امين زكي « مفتش المعارف » ابراهيم حييم ، الياهو العاني ، أحمد عزت الأعظمي .

لواء كربلا — عثمان العلوان ، سعد صالح

لواء الحلة — سلمان البراك ، عداي الجريان ، محمد عبد الحسين ، سلمان الباجه جي ، علوان الحاج سعدون

لواء الديوانية — شعلان الظاهر ، داخل الشعلان ، الحاج رايح العطية ، الحاج ضيدان ، مظهر الحاج صكب ، الحاج مرزوك العواد ، صادق البصام ، رشيد الخوجة ، علي رضا

---

(١) حدثني صاحب الفخامة السيد علي جودت الأيوبي مساء يوم الأحد الموافق ٧ مارت ١٩٣٨ عن الانتخابات النيابية في العراق ودرجة تدخل الحكومة فيها فقال :—

« الحق ان الحياة النيابية أفسدت العراق لسببين : قانون انتخاب النواب ، وكثرة طلاب النيابات . اما من جهة قانون الانتخاب فانه اعطى للسلطة مجالا واسعا للتدخل فيه ، حتى ان النيابات كانت إلى التعيين أقرب منها الى الانتخاب وأما من جهة النيابات فأنتم تعلمون ان عددها محدود ، في حين أن طلابها يتجاوزون الألفين ، فلو قام في البلاد مجلس تشريعي ، تمثل فيه الألوية ، لكان ذلك خيراً وأبقى ، ولخلصت الحكومة نفسها من انتقادات كانا عقة

العسكري ، الحاج عبد الحسين الأزري

لواء المنتفق – عبد الغني الحاج حمادي ، محمد حسن حيدر ، خيون العبيد ، منشد الحبيب ، صالح جبر ، زامل المناع ، الحاج حسن الحمداني ، الحاج محمد البسام

لواء البصرة – الشيخ صالح باش اعيان ، السيد حامـد النقيب ، محمد زكي المحامي ، عبد الرحمن النعمة ، عبود الملاك ، ابراهيم بجاري ، رفائيل بطي ، روبين بطاط ، عبد الله الخليل

لواء العمارة – محمد العريبي ، شبيب المزبان ، ابراهيم الشابندر ، محمد النعمة

لواء الكوت – أحمد حالت ، عبد الغفور البدري ، حامد الوادي ، يحيى الآلوسي

لواء ديالى – عبد اللطيف ثنيان ، بهاء الدين الشيخ سعيد ، عز الدين النقيب ، توفيق برتو

لواء كركوك – خليل زكي باشا ، جميل قيردار ، جميل بابان ، محمد أفندي

لواء السليمانية – سيف الله خندان ، سعيد حقي ، محمد صالح ، صبري الحاج علي آغا

لواء اربيل – جمال بابان ، سليمان فتاح ، ميران قادر بك ، أحمد آغا ، علي الطوغراجي

لواء الموصل – سالم آل قاسم آغا ، جمال المفتي ، حازم شمدين آغا ، سعيد الحاج ثابت ، محمد صدقي المحـامي ، رؤوف اللوس ، هبة الله المفتي ، يوسف الايوبي ، سليم حسون ، ساسون سميح ، عبد الله سلمان ، حميدي الفرحان باشا

﴿ افتتاح المجلس الجديد ﴾

كان يوم السبت الموافق ٢٢ رمضان ١٣٥٣ و ٢٩ كانون الاول ١٩٣٤ موعد افتتاح المجلس النيابي الجديد فقصد الملك غازي بناية البرلمان وأجرى افتتاحه حسب المراسيم المعتادة وألقى خطاب العرش الذي أعدته الوزارة عن سياستها فكان خطابا موجزاً ، وبعد الفراغ من إلقائه ، انتخب النواب السيد رشيد الخوجة رئيساً لمجلسهم وانتخب الأعيان السيد محمد الصدر رئيساً لهم وهذا هو:

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الأعيان ، حضرات النواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، مرحبين بكم ، ومتمنين لكم في أعمالكم كل خير وتوفيق

تعلمون حضراتكم ان الوزارة الحاضرة قد اعتزمت السير بشؤون البلاد وفق خطط خاصة اتخذتها لتأمين تقدمها ماديا وأدبياً . لذلك رأت من الضروري مراجعة الامة لتقف على رأيهـا حول تلك الخطط ، فحلت مجلس النواب ، وباشرت بالانتخابات الجديدة ، وقد أسفرت النتيجة عن فوزكم ، ولنا وطيد الامل بأنكم ستحققون هذه الثقة ، التي وضعتها الأمة بكم على أحسن طريقة .

ايها السادة : من بواعث الغبطة والارتياح ان صلاتنا مع الدول الاجنبية مستمرة بصورة ودية للغاية ، وان حكومتنا باذلة كل ما في وسعها لتعزيز هذه الصلات وتنميتها ، كما انها ساعية – بكل اهتمام – لحسم المسائل الخارجية المعلقة ، وفق ما تقتضيه مصلحة البلاد ، وقد اصبح الامل وطيداً بالتوصل إلى النتائج المرضية في هذا الباب . اما مراجعة العراق عصبة الامم حول موقف جارتنا إيران ، تجاه قضية الحدود ، فلم يقصد بها سوى توطيد العلاقات الودية بين البلادين ، وذلك بإيجاد حل لهذا الاختلاف ، الذي طال امده ، والذي يستند حق العراق فيه إلى وثائق معتبرة . على ان المجال لم يزل واسعاً لتسوية هذه المسألة بين الدولتين مباشرة فيما إذا رغبت جارتنا العزيزة في ذلك

ان الجهود – لتهيأة الوسائل المؤدية لتنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وتقوية الجيش الحالي بصورة تتناسب مع ما تستلزمه حالة البلاد – سائرة سيراً حثيثاً ، كما ان الاهتمام شديد لتقوية وسائل الأمن والإدارة ، وتحسينها على الوجه المطلوب .

ولقد نال أمر الصحة العامة وتحسين حالتها ، قسطاً كبيراً من العناية ، وليس الأمر بأقل من ذلك في شؤون الدولة الأخرى . ويسرني أن أقول أنه قد صرفت مساع جمة لتثبيت وضع الدولة المالي على أسس سليمة ، واقتصادية ، ولإنماء ثروة البلاد ، وإيجاد مؤسسات مالية هامة ، تساعد على ترفيه حالة الشعب ، وسترفع إلى مجلسكم الموقر اللوائح القانونية في هذا الشأن في القريب العاجل . كما ان حضراتكم سترون في فصول الميزانية الجديدة – التي رفعت إلى مجلسكم في هذا اليوم – وفي لائحة قانون تعديل قانون الأعمال العمرانية الرئيسية ، التي هي قيد الاحضار الآن ، ما يعبر عن المشاريع والتدابير الجديدة ، والمراد اتخاذها للسير بالبلاد إلى الامام .

لقد أبرمت مقاولة مشروع سدة الكوت والغراف ، وبوشر فعلا بأعماله . كما أن حكومتنا قررت القيام بمشروعي جدولي الحويجة والاسحاقي . وأن الهمة مبذولة لتطبيق منهاج الأعمال العمرانية كما أن التدابير المقتضية لذلك سائرة سيراً حثيثاً ومنتظماً .

إن حكومتنا ساعية لتنفيذ الطرق المؤمنة لتوزيع العدل بانتظام بين أفراد الشعب ، وذلك باستكمال المؤسسات القضائية ، وبسن قوانين جديدة تقوم مقام القوانين الحالية ، وتكون متمشية مع روح التطور الحاضر ، وحاجات الشعب .

هذا وان حكومتنا منذ تسلمها زمام المسؤولية لم تأل جهداً في سبيل رفع مستوى الثقافة العامة ، ولا سيما تكثير المدارس الاولية ، وتوسيع الدراسة الصناعية ، وان العمل جار لوضع منهاج للمعارف ، تطبق مواده خلال سنوات معينة ، ويتضمن الاصلاحات التي تحتاجها البلاد من هذه الناحية ، وسترفع حكومتنا إلى حضراتكم – في هذا الاجتماع – لائحة قانون جديدة

للمعارف تؤمن الغايات المنشودة .

اننا واثقون بأنكم ستعالجون هذه الأمور ، وأمثالها ، مما ستعرضه حكومتنا على مجلسكم بكل دراية وحكمة ، كما اننا ندعو الله تعالى أن يوفقكم ويكلل أعمالكم بالنجاح التام اهـ[1]

﴿ المناقشة حول الجواب على خطاب العرش ﴾

— في مجلس النواب —

أباحت التقاليد الدستورية، في الحكومات الديمقراطية ، حرية الكلام لأعضاء المجالس النيابية عند المذاكرة على خطاب العرش ، وعند المذاكرة على الميزانية العامة . ولما شرع المجلس النيابي بالمذاكرة على الخطاب الآنف الذكر يوم ٣ كانون الثاني ١٩٣٥ وجهت إلى الوزارة انتقادات هذا بعضها :

قال الشيخ محمد رضا الشبيبي نائب بغداد :

« يوجد في البلاد العزيزة تذمر واستياء عظيم ، ناشىء عن أسباب وعوامل كثيرة من جملتها هذا الاهمال ، وهذا التساهل ، في تطبيق أحكام القوانين ، وهناك قانون آخر نافذ في البلاد ، مع الأسف ، وهو قانون الصنيعة والمحسوبية ، وتوجد أيضاً أشياء كثيرة من هذا القبيل ، وكنت أود أن أرى في خطاب العرش أشياء تدل على سير التهذيب من قبل الحكومة ، وملاحظتها لهذه القضية . سادتي جرى على لساني ذكر الاستياء والتذمر ... في جميع طبقات الأمة ، وقد عرضت أن التساهل وعدم احترام القوانين ، وانتهاك حرمتها ، هو الذي سبب الاستياء والتذمر »[2]

وقال ياسين الهاشمي نائب بغداد :

« سادتي تعلمون أن السبب الرئيسي ، في الفشل الذي حصل بنتيجة هذه الانتخابات ، هو أننا نؤلف الوزارات بدون تروٍّ ، وبصورة مستعجلة ، وبقصد إملاء الكراسي فقط ، وإنما قد جعلنا هذه الكراسي محلات لإجراء تجارب على حساب الامة ، في حين ان هذه الكراسي جعلت للرجال الذين عرفوا في خططهم ، وسلوكهم ، ومبادئهم ، واستخرجت خلاصة أعمالهم ، لا أن يجعلوها محلا للتجارب على حساب الامة ، لأن في ذلك ضياعاً للوقت ، والمال ، فما دمنا سادتي نسير على هذا الشكل في تأليف الوزارات ، ونجمع بين المبادىء المختلفة ، ونستعجل في أمورنا ، ولا نحترم مبدءاً ، أو منهجاً ، فأمورنا كلها تسير على هذا الأساس »[3]

وقال نائب البصرة محمد زكي :

« اسمحوا لي أن أقول أن تصرفات بعض المسؤولين أصبحت مضرة بمصلحة الدولة ، وهذا

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٤ ص١ (الدورة الانتخابية الخامسة)

(٢) ص ٩ من المصدر نفسه (٣) محاضر مجلس النواب « الدورة الانتخابية الخامسة » ص ١٠-١١

ما أرجو من الوزارة أن تلاحظه ، وأن تعطي حداً لمثل هذه الأمور » [1]

وقد رد رئيس الوزراء ، السيد علي جودت على هذه الملاحظات وعلى غيرها بقوله :

« أرد على كلام النائب المحترم رضا الشبيبي حيث قال ان الاستياء عام ، وان القوانين أهملت ، وان حرمتها انتهكت ، فأنا لا أفهم هذه الكلمات العامة ، إذ في الحقيقة لو وقع شيء من هذا القبيل ، لماذا لم يكلف نفسه ويأتي بدليل ، ويقول ان الاستياء العام موجود في المحل الفلاني ، بسبب كذا أو ان القوانين الفلانية انتهكت حرمتها ، وأهملت حتى ان الحكومة إذا لم تقم بواجبها فحينئذ له الحق أن يشتكي في مجلس النواب » اه [2]

ورد وزير المالية ، يوسف غنيمة ، على أقوال المعارضة بقوله :

« أما إملاء الكراسي فكنت حقيقة أرغب أن لا يتطرق النائب المحترم إلى مس الرجال الذين كثيراً ما اشتركوا مع حضرته في الحكم وهو من الذين سبقت لهم اختبارات في حياة الدولة » [3]

وأخيراً وضعت الصيغة النهائية لجواب المجلس على خطاب العرش فقبلت وهذا نصها :

يا صاحب الجلالة

إن مجلسنا يشكر جلالتكم على افتتاحه للاجتماع الاعتيادي ، في دورته الخامسة ، وعلى ما لاقاه من الترحيب من لدن جلالتكم ، ويقدر الجهود المبذولة في سبيل تقدم البلاد ، ويؤمل حسم قضية الحدود مع جارتنا إيران وفق ما تقتضيه مصلحة العراق ، المستند في حقه على الوثائق المعتبرة ، وتحقيق امنية جلالتكم بتوطيد العلاقات الودية بين البلادين ، ودوامها ، ويدعو الله أن يوفقه لتأييد ثقة الامة فيه تحت ظل عرشكم المفدى اه

❊في مجلس الاعيان❊

اعتادت كل وزارة تربعت على كراسي المسؤولية حتى الآن – تقريباً – أن تحل المجلس النيابي القائم ، لتأتي بمجلس جديد ، يؤيدها في سياستها العامة . وكانت الحجة العامة لهذا الحل « فقدان التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية »

ويتناول هذا المجلد من كتابنا البحث عن ست وزارات حلت ثلاث وزارات منها ثلاث مجالس نيابية اما الوزارات المدفعية الاولى ، والثانية ، والثالثة ، فتعد من متممات « الوزارة الايوبية الاولى » ولهذا فانها لم تحل المجلس النيابي الذي جاءت به تلك الوزارة ، كما انها لم تحل المجلس الذي جاءت به « الوزارة الشوكتية » لبعض الاسباب

---

(١) محاضر مجلس النواب « الدورة الانتخابية الخامسة » ص ١٣ – ١٤

(٢) ص ١٥ من المصدر نفسه (٣) المصدر نفسه ص ١٢

وقد نتج عن حل المجالس النيابية على هذه الصورة أمران خطيران اولهما اضطرار معظم النواب إلى مسايرة السلطة فلا يجرأ نائب ما على مخالفتها ، وثانيهما تبلبل الافكار العامة ، وعدم اهتمام الحكومة بهيمنة المجالس الامر الذي ادى إلى ان تكون المجالس النيابية من الضعف بمكان .

اما في « مجلس الاعيان » فنظراً إلى ان مدة العينية ثمان سنوات ، تتخللها « قرعـة » في كل اربع سنوات مرة ، وتتناول هذه القرعة نصف اعضاء المجلس ، فلا يفصل العين ، ولا يحل مجلس الاعيان ، ولا يتأثر بالوزارات القائمة ، فقد كانت المعارضة فيه أقوى مما هي في « مجلس النواب » أي ان فكرة محاسبة المسؤولين انتقلت من « النواب » إلى « الاعيان » وقد اعد مجلس الاعيان جوابا خطيراً على خطاب العرش كان أشبه بقنبلة انفجرت في وجه الوزارة القائمة وقد مهد الاعيان لهذا الجواب كلاماً قاسياً هذا بعضه :—

قال مقرر لجنة الجواب على خطاب العرش ، السيد رشيد عالي الكيلاني :

« إن لجنة الجواب على خطاب العرش تقدمت بهذا الجواب بعد أن رأت أن في استطاعة مجلس الأعيان المحترم أن يبدي كل ما يراه من أمور مخلة بأحكام الدستور ، ومخالفة لأحكام القوانين ، ومن أمور تهتك حريات أبنـاء البلاد ، وتعبث بحقوقهم الدستورية ، المصرح بهـا في القوانين الاخرى . . . لا أدري لماذا يضيق صدر المسؤولين إذا تقدم مجلس الأعيان وشرح الاحوال التي يتشكى منها أبناء الشعب ، إذا استثنينا من يلوذون بالمسؤولين ، الذين يقولون لنـا أن الامور سائرة في طريق الاصلاح والعدل والأمن ، أكثر من أي وقت آخر . لا مع الأسف ، الأمور سائرة إلى ما هو أردأ ، سائرة إلى ما يتذمر منه الشعب ويستاء . إذ للبلاد حرياتها المصونـة في الدستور ، ولها حقوقها المعلومة ، ومن جملتها الحقوق الانتخابية . أنا لا أعلم ، ونتائج الانتخابات أمامنا ، كيف يجرأ المسؤولون على القول بأن البلاد لم تحرم من حقوقها الانتخابية ، وها قد أتي بأناس في هذه الانتخابات بعيدين عن الاحكام القانونية ، وإنما أوتي بهم بتأثير العلائق الخاصة ، والقرابة ، والنسبة ، من غير تطبيق ونظر للاحكام القانونية . . . إن الشعب وصل إلى حالة اليأس وهذه الحالة خطرة وغير محمودة في حياة الأمم . لم يسبق ان لواءاً كاملا بطوله ، وعرضه ، ومن عشائره ، وساكني مدنه ، لم يفسح له المجال لأن ينتخب أحداً من أبنائه حتى يستطيع أن يعبر عن حاجاته وأحواله المختصة به »[1]

وقال العين السيد محسن أبو طبيخ :

« أما ما تطرق إليه الجواب على خطاب العرش من ان الانتخابات جرت على اساليب خاصة فأنا اعتقد ان ذلك معلوم ، ولكني اجل لساني عن ذكرها بصورة واضحة و إذا شاءت الحكومة

---

(١) مذاكرات مجلس الأعيان لسنة ١٩٣٤/٣٥ ص ١٢

ذكرناها لها »[1]

وقال العين مولود مخلص

« اما ما يختص بالأساليب والاستيا. فإن مجلس الأعيان لا يمكنه أن يتهم ويحاسب الوزارة على أعمالها إن أتت بشيء مخالف للقوانين، بل ان ذلك من صلاحية مجلس النواب، فهو الذي يتهم الوزارة، وهو الذي يحاسبها على اعمالها، ومجلس الاعيان يؤلف المحكمة العليا للمحاكمة، ولكن بعد أن رأينا ان كل وزير يأتي إلى الحكم ويعمل ما يشاء، ولم نرَ محاسباً من مجلس النواب، والرأي العام، لذا اصبحنا مضطرين بعد ان بلغ السيل الزبى، أن نقول لرئيس الدولة الأعلى الذي يأمر بتأليف الوزارات « أوقف الوزارة عند حدّها » وأظن أن الاخوان كلهم يعذروننا على هذا »[2]

وقد ردّ السيد جميل المدفعي، وزيرالدفاع، على أقوال بعض الاعيان، المدرجة اعلاه بقوله :—

« من السهل جداًأن يتكلم المرء كثيراً، وان يكتب اجوبة طويلة عريضة، ولكن يجب أن تكون الكلمات مبنية على أساس، ومقترنة بحقائق ... أما القول بأن هناك لواء واحداً لم يخرج أحد من رؤسائه، وابنائه، ليمثله في المجلس، فذلك أمر يعود إلى المنتخبين الثانويين، الذين لم يريدوا أن ينتخبوا أحداً من بينهم، ولا تقع مسؤوليته على الحكومة...والعضو في مجلس الاعيان يجب أن يكون مثلا للرزانة، والمتانة، وارجو مع احترامي للاقلية الضئيلة في مجلس الاعيان، أن يتورّعوا وأن يكونوا رزينين، صبورين، وقورين، وأن لا يخرجوا عن المألوف »[3]

وقال رئيس الوزراء السيد علي جودت :

« إذا كانت هناك مناقشات حول الميزانية أو غيرها من اللوائح، فالمجال واسع للكلام، ثم ليس من الأصول أن يكون الجواب على خطاب العرش عشرين أو ثلاثين صفحة. وردت في الجواب على خطاب العرش عبارة وهي: لقد تم انتخاب مجلس النواب الحاضر على الاساليب الخاصة المعلومة » أنا لا أعرف ما هو المقصود من الاساليب الخاصة المعلومة، الانتخابات أعلنت بإرادة ملكية، وجرت وفق الأصول، فمن الذي حُبس، أو بُسط، أو أهين ؟ إذا كانت هناك أمور من هذا القبيل وقعت فلماذا لم يتقدم أحد بشكاية ؟[4]

وقال وزير العدلية السيد جمال بابان

« الاسلوب الذي اتبعته الحكومة الحاضرة « في الانتخابات » كان عين الاساليب التي اتبعتها الحكومات السابقة فاذا كان هذا الاسلوب غير صحيح، وغير قانوني، فجميع الأساليب التي اتبعت في المجالس السابقة يجب أن تعتبر غير قانونية »[5]

---

(١) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٤/٣٥ ص١١ (٢) المصدر نفسه ص ١١

(٣) المصدر نفسه ص ١٣-١٤ (٤) المصدر نفسه ص ١٢ (٥) المصدر نفسه ص ٨

ولما كثر الجدل حول الجواب على الخطاب الملكي اقترح العين مولود مخلص الاكتفاء بالمذاكرة فقبل اقتراحه ، ووافق المجلس على الخطاب الذي اعدته لجنة الجواب على خطاب العرش وهذا نصه :

✹ جواب الاعيان ✹

يا صاحب الجلالة

ان المجلس الذي هو الرمز البارز للحقوق الدستورية ، التي حصل عليها الشعب بعد جهاد طويل والتي لا يفتأ أعضاء المجلس يعززون جانبها بالتأييد والتوثيق بالأيمان الخالصة ، تبعاً لليمين التي تفضلتم بها جلالتكم للأمة أمام مجلسها ، ان هذا المجلس ليشكر المولى عز وجل على ما اولاه من نعمة الافتتاح بيد جلالتكم ، ولا يسعه في هذا المقام إلا ان يستأذن جلالتكم في إبداء بعض الملاحظات في هذا الشأن .

١ — ان الدستور صريح في ان مجلس النواب لا يحل إلا لأسباب معينة وجلية . وإلى هذا اشارت المادة (٤٠) منه بأنه إذا حل المجلس لا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك السبب .

ولم يجد المجلس سبباً مقنعاً لإقدام الوزارة الحاضرة على حل المجلس النيابي في الظروف التي تشكلت فيها . اما دعوى الوزارة بأنها « قد اعتزمت السير في شؤون البلاد وفق خطط خاصة اتخذتها لتأمين تقدمها ماديا وادبياً . . » فلا يمكن ان تنهض سبباً للحل لأنها :

(أ) لم تعلن تلك الخطط الخاصة للشعب لكي يدور الاستفتاء حولها ، كما يجري عليه العمل في أي بلد دستوري .

(ب) وإذا كانت الوزارة تعني بالخطط الخاصة ما جاء في منهاجها ، الذي أذاعته على أثر تأليفها ، فإن ذلك المنهاج لم يشتمل على شيء جديد ، غير ما اشتمل عليه منهاج الوزارة السابقة ، الذي وافق عليه المجلس النيابي السابق ، والذي لا يخرج بجوهره عن منهاج الوزارة الحاضرة .

فلهذه الملحوظات لم ير المجلس ان الحل الواقع كان منطبقاً كل الانطباق على روح الدستور

٢— لقد تم انتخاب مجلس النواب الحاضر على الاساليب الخاصة المعلومة . وكان مجلس الاعيان قوي الرغبة في أن تتم هذه الانتخابات على وجه يكون أشد قربا من التمثيل الذي ترغب فيه الامة ، وأن يكون بعيداً كل البعد عن كل الاعتبارات التي لا ترتبط بالغايات العامة مباشرة.

٣— كما ان المجلس شديد الرجاء في أن يكون في جملة (الاسس السليمة) التي صرفت الوزارة مساعي جمة لتثبيت وضع الدولة عليها — الابتعاد من كثرة التحوير ، والتغيير ، في أرقام الميزانية العامة ، واجتناب عدم الاستقرار في أمر التوظيف : من الالغاء ، والاحداث ، والادماج

ثم الإفراز ، وتبديل الاسماء ، مع بقاء المسميات ، مما لا يخفى أثره في وضع الدولة .

٤- وان المجلس ليرتاح للسياسة الخارجية المبنية على استمرار الصلات الودية مع الدول الاجنبية ، وهو وطيد الامل في حل الاختلاف بيننا وبين الجارة العزيزة إيران ، على وجه يكفل حقوق البلاد الصريحة ، ويعزز الروابط الودية بين البلادين .

وبالختام فإننا ندعو الله تعالى ان يحفظ جلالتكم ، ويؤيد بالدستور ملككم ، وأن يحقق للبلاد كل ما تصبو إليه من السعادة في ظل عرش جلالتكم المفدى يا صاحب الجلالة الملك المعظم [1]

الشعب يؤيد الاعيان

ما كادت « الألوية » تقف على نص جواب مجلس الاعيان على « خطاب العرش » حتى اخذت برقيات التأييد تترى من كل لواء ، وأراد المحامون أن يقيموا حفلة تكريمية للأعيان الذين وقفوا هذا الموقف فلم تأذن السلطة لهم فقرروا ان يتحدوا السلطة بدعوى ان ليس في قانون الاجتماع ما يحول دون ذلك ، وعينوا دار « المحامي عوني النقشلي » محلا للاجتماع ووزعوا بطاقات الدعوى على كثير من رجال البلد فهددت السلطة باستعمال القوة لمنع من يحضر الاجتماع ولكن رغم هذا التهديد ، حضر لفيف من المحامين إلى المحل ، ولما أقبل السيد رشيد عالي ، احد اقطاب المعارضة ، منعته الشرطة المسلحة التي كانت تحيط بدار النقشلي من الدخول إلى الدار فأبى ان يمتثل امر المنع مدعياً انه غير قانوني ، وانه ليس في استطاعته ان يخضع إلى اي امر غير قانوني ، فسحبته الشرطة وهددته بالسلاح ، ولكنه قاومها بشدة ، وحصل بين الطرفين جذب ودفع ، اسفر عن دخول « السيد الكيلاني » إلى محل الاجتماع ، رغم مقاومة الشرطة له ، ولما اقبل السادة توفيق السويدي ، ومحمد زكي ونصرت الفارسي وغيرهم ، عاملتهم الشرطة بما عاملت به السيد الكيلاني ، وارجعتهم إلى بيوتهم ، ثم ما لبثت ان اوقفت بعض المحامين القائمين بعقد هذا الاجتماع فثار ثائر زملائهم واحتجوا لدى جلالة الملك بالبرقية التالية :

صاحب الجلالة الملك المعظم

النظام في المملكة هو المحور الذي تدور عليه سلامة الدولة ، فتنشأ من ذلك الثقة المتبادلة بين الحكومة والشعب ، وهي عين الطريقة الديمقراطية التي يشار إليها في دساتير الامم بعبارات مختلفة ، ولا يحصل ذلك النظام ما لم تحترم القوانين الموضوعة في البلاد ، وخاصة من جانب الحكومة التي من واجباتها إلزام الناس كافة باحترام القوانين وتطبيقها ، ومن خالف ذلك تنزل به العقوبة الشديدة ، ليتم الهناء ، وتحصل السعادة المقصودة من تأسيس الحكومات . ولكن بالرغم من ذلك فإن جماعة المحامين ارادوا إظهار شعورهم نحو ما قام به مجلس الاعيان باحتفال يقيمونه لأعضائه

---

(١) محاضر « مجلس الأعيان » الاجتماع الاعتيادي العاشر ص ٦

المحترمين فمنعتهم الحكومة دون مبرر قانوني لأن قانون الاجتماع لم يخول الحكومة هذا المنع .

لهذا نتقدم إلى جلالتكم محتجين على تصرف الحكومة المخالف للقوانين بالاضافة إلى اعمالها السابقة التي تغاير الدستور مسترحمين إعطاء نهاية لأمثال هذه المخالفات الدستورية المقيدة لحرية الشعب التي حصل عليها بدمائه ولصاحب الجلالة الامر اه (١)

هل كان المنع قانونياً

أعطى المحامون صورة من البرقية التي رفعوها إلى الملك غازي إلى رئاسة مجلس النواب ، إلى رئاسة مجلس الأعيان ، ولما كانت المعارضة في « مجلس الأعيان » أقوى منها في « مجلس النواب » فقد أحيلت البرقية إلى « لجنة المعارف والعرائض » في المجلس المذكور لتتخذ فيها قرارها ، وقد وضعت اللجنة المذكورة قراراً حقوقياً خطيراً تقرر أن يناقشه « مجلس الأعيان » في جلسة ٩ شباط ١٩٣٥ ، فطلب وزير الدفاع أن تكون هذه الجلسة سرية ، فعارضه بعض الأعيان ، فصرح رئيس الوزراء أن للوزير أن يطلب عقد أية جلسة سرية إذا رأى لزوماً لذلك ؛ وانه يوافق على طلب وزير الدفاع المتضمن جعل الجلسة سرية ، لهذا لم يتسن لنا الحصول على ما دار في هذه الجلسة ولا نشر شيء مما أشيع بصددها

المحامون يستأنفون نشاطهم

قرر المحامون استئناف نشاطهم فدعوا إلى عقد اجتماع عام في يوم ٨ شباط ١٩٣٥ تعالج فيه قضية البلاد العامة وقدموا بيانا إلى « وزارة الداخلية » وآخر إلى «متصرفية لواء بغداد » حسبما نص عليه « قانون الاجتماعات » ولكن سرعان ما قررت السلطة منع هذا الاجتماع بالقوة فوجهت إلى القائمين به هذا الكتاب :

إشارة إلى بيانكم المؤرخ ٥–٢–١٩٣٥ الموقع عليه مشتركا من قبلكم ؛ والمرسلة صورته إلى هذه المتصرفية ؛ حول عزمكم عقد اجتماع في دار المحامي رشيد أفندي الصوفي بعد ظهر الجمعة ٨ شباط ١٩٣٥

فجوابا على بيانكم المذكور نخبركم بأن الحكومة لا توافق ، بصورة نهائية ، على أن يكون الاجتماع في دار تقع على طريق عامة ، تكون عادة مزدحمة بالمارين والعابرين في كل آن ، وإنما يمكنكم عقد الاجتماع في دار تقع على إحدى الطرق الفرعية ، أو الواقعة بأطراف البلد : كالكرادة والصليخ ، أما إذا أصريتم على عقد هذا الاجتماع ، بخلاف الطريقة المبينة أعلاه ، فسيكون للحكومة ملء الحق بمنعكم عن عقد الاجتماع بالقوة .

متصرف لواء بغداد　　　　عبد الرزاق حلمي

---

(١) جريدة « الاخاء الوطني » العدد ٨٤٤

وكانت الجماهير قررت المجيء إلى العاصمة ، للاشتراك في هذا الاجتماع ، فأذاعت « دائرة المطبوعات » بيانا بمآل هذا الكتاب فعدل الأهلون عن المضي في عزمهم .

حزب الوحدة الوطنية

أسست « الوزارة الأيوبية » حزبا سياسيا لها — كما فعلت معظم الوزارات — سمته (حزب الوحدة الوطنية) وأذاعت بيانا مغريا بالأسباب الداعية لتأليف الحزب هذا نصه :

« اجتازت المملكة العراقية أطواراً عديدة ، منذ ما دخلت حظيرة عصبة الأمم ، وأعلن استقلالها العتيد ، وبينا هي كانت ماضية في تنظيم صفوفها لمواصلة السير إلى الأمام ، فجعت بفقد باني مجدها الملك فيصل الأول ، الذي كان ينير لها الطريق ، ويقودها إلى الهدف الأسمى . ولما اعتلى العرش الملك غازي الأول في تلك الظروف الأليمة ، التي كادت في خلالها البلاد تضل طريقها القويم ، لفداحة الخطب ، وهول المصاب ، تضافرت الأيدي العاملة على التعاضد والتعاون ، بمقدار ما سمحت له الظروف والأحوال ، وكان طبيعياً أن تقع تبدلات وزارية بغية إيجاد اتجاه سياسي معين ، ووضع متين يكفل المضي في التقدم والارتقاء ، ولكن تلك التبدلات الوزارية لم تخل من دلالة على عدم الاستقرار ، بحيث حالت دون ظهور الوحدة بمظهرها الكامل في العمل المطلوب بشكل رائع ، فقد اثبتت التجارب في هاتيك التبدلات أن الاستقرار الذي تفتقر إليه الأمة ،لا يتأتى إلا عن ضم الصفوف وتوحيد الكلمة ، وتضامن الأحزاب والهيئات ، ونبذ الاختلافات والتطاحن جانباً . وعلى ضوء هذه الفكرة الوطنية البحت المستمدة من آخر وصية ثمينة أسداها الراحل العظيم في ساعته الأخيرة إلى الأمة والبلاد ، حل مجلس النواب القائم ، واتجهت الفكرة إلى وضع خطة قوية لتكوين الاتحاد المنشود ، والسير بالبلاد إلى الأمام ، بخطوات متزنة متتابعة لا يعتورها الرجوع والتقهقر .

وقد وضعت المناهج والخطط المختلفة ، وحاجيات المملكة وواجباتها ، نصب الأعين ، ومحل الاعتبار ، وشرع في إنشاء حزب سياسي موحد ، يؤلف بين الأحزاب ، وقد حوى منهاجه أفضل وأهم ما احتوته المناهج الكافلة لحياة البلاد استقرارها ، وضمان تقدمها ورقيها المستمر ، فأطلق عليه اسم (حزب الوحدة الوطنية) وبهذا الاعتبار تتشرف الهيئة المؤسسة بأن تدعو — ورائدها الاخلاص للوطن المفدى — أبناء الأمة على اختلاف احزابهم ، ونزعاتهم ، وعناصرهم ، وطبقاتهم ، إلى تأليف هذه الوحدة ، وإلى توطيد الاتحاد والتعاضد ، للنهوض بالبلاد إلى اوج رفيع ،ووضع سياستها الوطنية ونهضتها العامة على اساس ثابت، وقرار مكين،والله ولي التوفيق — انتهى

لم ينخرط في سلك (حزب الوحدة الوطنية) أي حزب سياسي آخر قائم في البلاد ، فقد بقي (حزب الاخاء) يزاول أعماله منفرداً وكذلك كان (الحزب الوطني) . أما (حزب العهد) الذي ألفه نوري باشا السعيد فكان يترقب الفرص لاستئناف نشاطه عند ما تصير الوزارة إليه

نعم لا ننكر ان هناك جماعة من النواب اعتادت أن تنتقل من حزب لآخر ، كلما صارت الوزارة إلى أحدهم ولا غرو في ذلك فالناس في كل أمة وكل عصر يتبعون القوة لأنهم يحسبون أن الحق يدعمها كما تدعمه ، وقد لقي (حزب الوحدة الوطنية) عطف النواب الجدد فساندوه وأمدوه بالمساعدات المعنوية فلما أفل نجم « الوزارة الايوبية » بقي الحزب اسماً بلا مسمى ، وهذا هو منهاج الحزب المذكور :

﴿ المنهاج الاساسي لحزب الوحدة الوطنية ﴾

تألف في بغداد حزب سياسي باسم (حزب الوحدة الوطنية) وصيغ منهاجه من المواد الآتية:—

١- توطيد قواعد استقلال العراق التام، واحاطته بكل المقومات والمظاهر، وتقوية عناصره المادية والادبية.

٢- توثيق أواصر الصداقة والمودة القائمة بين الممالك الاخرى، والاهتمام بانمائها، ومواصلة السعي الحثيث لحسم جميع المسائل الخارجية، طبقاً لما تقتضيه مصالح البلاد وحقوقها.

٣- المثابرة على اعداد المعدات الكافلة لتنفيذ قانون الدفاع الوطني وانشاء جيش قوي يتناسب وحاجيات البلاد الحيوية

٤- تقوية شعور التضامن، والتضحية، والاخلاص، بين أبناء الشعب، وتعزيز الروح الوطني بمختلف الوسائل والسبل

٥- العمل على المزيد من تحسين وسائل الأمن، ورفع مستوى الادارة، وانماء الشعور الوطني، وتثقيف الامة بالاساليب العصرية بأوسع مقياس، ووضع خطة تكفل تطبيق التعليم الابتدائي الالزامي في بضع سنوات، وتوسيع الدراسة الصناعية والفنية، والعناية بصحة طبقات الامة ورفاهيتها من كل الوجوه

٦- وضع سياسة الدولة المالية، والاقتصادية، على اسس قوية محكمة، واحياء مرافق البلاد بتنفيذ مختلف المشروعات العمرانية والاقتصادية المثمرة، وانشاء مؤسسات مالية لصيانة الثروة العامة وانمائها بأحدث الطرائق والاساليب

٨- اتباع سياسة راسخة في تشجيع الحرف والصناعات الوطنية وتوسيع نطاقها ومعاونتها وحمايتها وتأليف نقابات زراعية وصناعية وجماعات تعاونية على أحدث طريقة عصرية وبذل المجهودات لايجاد اسواق خارجية ملائمة لتصريف المحصولات الوطنية والعناية التامة بتحسين انواعها وتخفيض كلفة الانتاج واجور النقل في الداخل والخارج

٨- يقرر الحزب في نهاية كل اجتماع سنوي يعقده منهاجاً مفصلا للوسائل التي اتخذها أو سيتخذها لتنفيذ مواد المنهاج كما انه يذيع عند الحاجة ومن وقت إلى آخر ما يراه لازماً وضرورياً لاطلاع الشعب العراقي على سير الامور في جميع المناحي المهمة. اه

﴿ بين ايران والعراق ﴾

توتّرت العلاقات القائمة بين إيران والعراق في شهر مايس من عام ١٩٣٤ من أجل الحدود، توتراً أدى إلى عرض الخلاف على «عصبة الأمم» في تشرين الثاني من هذه السنة للبت فيه. وقد

سافر رئيس الوزراء إلى «جنيف» بنفسه في اليوم الرابع من كانون الثاني ١٩٣٥ لحضور الجلسات التي تناقش فيها هذه القضية منيباً عنه وزير الدفاع ، جميل المدفعي ، فلبث فيها ثلاثة اسابيع صرح ان «الحكومة العراقية» توافق على احالة الخلاف على محكمة العدل الدولية في «لاهاي» وتتقبل ، برحابة صدر ، كل قرار تصدره هذه المحكمة وانه إذا كانت الحكومة الايرانية تدعي ان «معاهدة ارضروم» التي يستند العراق اليها في دعواه عقدت في ظروف استثنائية ، فأن العراق يوافق على الرجوع إلى المعاهدة التي سبقتها ، ويقبل بكل قرار يصدر عن «لاهاي»

وكان وزير الخارجية ، نوري السعيد ، سبق رئيس الوزارة إلى جنيف في ١٩٣٤/١١/٢٦ للغاية نفسها[1] فلبث فيها إلى يوم ٢٤ كانون الثاني ، وفي يوم ٢٥ منه ، ذهب إلى «روما» يصحبه وزير خارجية إيران للمذاكرة مع «البارون الويزي» مقرّر اللجنة ، التي عهد اليها درس هذا الخلاف فنصح المقرر الطرفين المتخاصمين بوجوب المذاكرة فيما بينهما لفض هذا الخلاف ، وعاد الوزير بغداد في ١٢ شباط ٩٣٥

أما رئيس الوزراء. فقد عاد الى العراق في ٩٣٥/١/٢٦ وكانت الارادة الملكية قد صدرت بتعيين وزير العدلية ، جمال بابان ، وزيراً للخارجية بالوكالة ، مدة تغيب الوزير عن العراق

✵ تحالف القبائل ✵

لما لم يجد رؤساء القبائل أنفسهم ممثلين في الانتخابات التي أجرتها «الوزارة الايوبية الأولى» صاروا يوحدون صفوفهم ، وينضمون إلى رجال المعارضة في بغداد . أما الذين نجحوا في هذا الانتخاب فقد كوّنوا جبهة تساند الحكومة ، وتناوىء المعارضة بكل ما لديهم من سبل

وقد رحبت المعارضة بانضمام رؤساء القبائل اليها وأخذت تسعى لدفن ما بين الرؤساء من ضغائن واحقاد حتى انها ارسلت إلى الالوية الشمالية من يستميل رؤسائها وتمكنت من جمع الرؤساء في مؤتمرات عديدة عقدت في بغداد ، والكاظمية ، ثم في كربلا ، والنجف ، ثم في المشخاب ، والدغارة ، بعد الكاظمية والصليخ[2] وقد جرى ذلك كله في بحر رمضان من عام ١٣٥٣ (كانون

(١) كانت الحكومة الايرانية قد ابتاعت باخرتين من ايطالية ، فتظاهرت الحكومة الايطالية بالعطف على وجهة نظر ايران في هذا الخلاف ، فأراد وزير خارجية العراق ، نوري السعيد ، ان يخطب ود الحكومة التركية لتكون إلى جانبه فيجعل طريقه على انقره ، واشاع انه سيعقد معاهدة صداقة مع ايطالية وكانت تركية تكره هذا المعنى فتعهدت له بتأييد العراق إذا عدل عن عقد هذه المعاهدة فربح السعيد تأييد جارته الشمالية

(٢) «الصليخ» ضاحية من ضواحي «الاعظمية» فيها قصر رشيد عالي الكيلاني وقصر حكمة سليمان وكان رشيد وحكمة والحاج محمد جعفر ابو التمن في مقدمة المعارضين للوزارة الايوبية ، والمشتركين في مؤتمر «الصليخ» الذي عقد في دار حكمة بك سليمان كما كانوا في مقدمة الموقعين على مقرراته أما ياسين الهاشمي فـانه انضم مؤخرا إلى هذا الحلف

الاول سنة ١٩٣٤) وأسفرت هذه «المؤتمرات» عن توقيع وثيقة تتضمن هذه المقررات :—

١— الإخلاص لجلالة الملك اخلاصاً مطلقاً

٢— طلب المحافظة على «القانون الاساسي العراقي» وتنفيذ ما يسنه البرلمان من القوانين بحذافيره

٣— حل المنازعات التي تقع لدى القبائل وفق عاداتهم، دون الالتجاء إلى الحكومة

٤— لا يجوز لأحد ان يشترك في الحكم دون موافقة القائمين بهذا الحلف

وكان يوم أول عيد الفطر المبارك (٩ كانون الثاني ١٩٣٥) فرصة ثمينة مكنت الرؤساء المناوئين للسلطة من الاجتماع في النجف وعقدوا مؤتمراً في دار الشيخ عبد الواحد الحاج سكر فيها وضعوا فيه الكتاب الآتي ورفعوه إلى العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء وإلى بقية العلماء.[1] :

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

مولانا وملاذنا حجة الاسلام آية الله شيخنا الأعظم، الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء وسائر حجج الاسلام أدام الله بقاءهم أجمعين

مولانا يعلم الكل، أن حكومة العراق الفتية التي نشأت وتأسست بعد الثورة على أساس الحياة الدستورية المبتنية على مبادىء الحرية والمساواة بين طبقات الشعب العراقي، كانت ولا تزال في دور التجربة والتدرّج إلى الغاية التي نهض من أجلها الشعب، وبذل في سبيلها التضحيات الثمينة كما لا يخفاكم، واننا لا نريد اليوم أن ننتقد وزارة سبقت، أو وزارة لحقت، ولا نريد الخوض في كيفية الانتخابات التي مرت في الأدوار الماضية، أو الحاضرة، وهل كانت منطبقة على اصول الدستور أولا، فتلك امور يطول بحثها، ويكثر الجدل فيها، إنما القصد من تقديم هذا العرض إلى سماحتكم هو أن كلا منا أصبح يشعر بما تتطلبه الحياة الحديثة في هذا العصر، ويشعر بالنقص

وكان رؤساء القبائل كلفوا الهاشمي ان يتولى زمام المعارضة فامتنع قائلا «ان البلاد لاتتحمل القلاقل» فراحوا الى رشيد وحكمة ونظموا ميثاقا في دار حكمت — كما قدمنا — وقد تعهد لهم صاحب الدار أن يأخذ على عاتقه حمل رؤساء القبائل في الشمال وديالى على توقيع عرائض مماثلة للعرائض التي وضعها رؤساء الجنوب . وبينما كان المعارضون مجتمعين ذات يوم في دار حكمة سليمان أقبل «الهاشمي» فأظهر رغبته في الانضمام اليهم فصفق المجتمعون واصبح الهاشمي زعيم المعارضة وقطب اقطابها

— يراجع بهذا الصدد كتاب «المبادىء والرجال» ص ٣٥—

(١) كانت الزعامة الدينية قد جملت من العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء زعيما مطلقا، وكانت الحكومة تحسب له حسابه وتعمل على تحقيق رغباته، وكانت علاقات الشيخ بالحاج محمد جعفر ابو التمن حسنة جدا على حين أن هذه العلاقات لم تكن حسنة بينه وبين السيد محسن ابو طبيخ والسيد علوان الياسري فطلب هذان السيدان إلى السيد حكمة سليمان ان يوسط ابو التمن للتقريب بينهما وبين كاشف الغطاء. فاستطاع الحاج محمد جعفر ان يصلح ذات البين خدمة للمصلحة العامة

البارز ، والاجحاف الذي لحق أبناء الشعب من عدم تطبيق القانون الأساسي ، والقوانين المتفرعة منه ، بمقتضى أحكامه ، وأن المحاباة وتغلب القوي على الضعيف ، وتوظيف من لا اهلية له ولانزاهة فيه ، وشيوع الرشا ، كما كان في الأدوار البائدة التي كان الشعب يتذمر منها ويتفجر بركانه بالعصيان ضد السلطة التركية ، كل ذلك أصبح متفشياً . ولما كان الاعتقاد والرغبة التي أظهرها الشعب لتأسيس حكومة وطنية ، بدلا من السلطة المحتلة ، هو لسهولة التفاهم بين الشعب والحكومة الوطنية ، على أساس تبادل الثقة والطمأنينة التامة ؛ من دون وقوع حوادث تؤدي إلى الخروج عن الطاعة التي فرضها الدستور على الامة ، كما فرض على السلطة خدمة الامة بصدق وإخلاص ، والخضوع لرغبتها الحقة ، وصيانة أحوالها من العبث والتلاعب ، ولما كنا نحرص كل الحرص على حب الأمن والسلام ، والمحافظة على المبادئ التي من شأنها تعزيز الحكم الوطني على أساس صحيح يوثق به ، ويضمن للشعب التقدم والرقي بين صفوف الامم المتمدنة ، نرغب أن تتفضلوا علينا بقبولكم عقد اجتماع عندكم في النجف الاشرف ، برئاسة سماحتكم ، للمداولة في الشؤون التي أصبحنا نتذمر منها ، ونتحسس بآلامها ، من الوجوه الدينية ، والاخلاقية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والادارية ، لعلنا نتمكن من الاتفاق على رأي مفيد لصالح البلاد ، ونرفع فيه بواسطتكم بياناً مفصلا لجلالة ملك العراق ، نرجو فيه الفائدة للجميع والنفع لخير الامة والوطن المحبوب .

التاريخ ٧ شوال ١٣٥٣

(التواقيع) : السيد محسن أبو طبيخ ، السيد علوان الياسري ، عبد الواحد الحاج سكر ، الحاج فرحان آل دبي ، سلمان العبطان ، السيد محمد السيد ياسر ، حسن الحاج شلال ، عمران الجياد ، الشيخ محسن الشيخ هادي ، حسين آل حربي ، عبود اللهيمص ، شراد آل صهيود ، السيد شاكر السيد حميد الياسري ، تكليف المبدر ، السيد كاظم السيد علي السيد سلمان ، عباس آل هدهد ، خلف آل حسن ، فريق آل مزهر الفرعون ، سوادي آل حمود ، كامل آل جلوب ، عيسى آل مشعل ، السيد حسين السيد علي ، الحاج سرحان ، فاهم المحمد ، السيد محمد السيد محمود الياسري ، هاتف الغضبان ، هادي الفطن ، شعلان العطية ، سعدون الرسن ، سلمان الجبار

وجل هؤلاء من رؤساء قبائل الاكرع ، وآل فتلة ، والجبور ، والخزاعل ، والحامدة ، وبني عارض . . . الخ .

✻ عقد المؤتمر ✻

لانشك أن مفاوضات طويلة كانت قد جرت بين علماء النجف وبين رؤساء القبائل في الفرات الاوسط قبل ان يرفع الرؤساء كتابهم المذكور إلى العلامة « كاشف الغطاء » ، وقد استدعى « كاشف الغطاء » الرؤساء الموقعين على هذا الكتاب ، كما استدعى غيرهم إلى مؤتمر عقده في داره

بالنجف في يوم ٩ شوال ١٣٥٣ وحضره نحو ٢٠٠ رئيس ، فجرى حديث الاصلاح ، وما يترتب على القائلين به من وجوب شد بعضهم أزر بعض ، وضرورة تساندهم لتحقيق هذه الضالة المنشودة ، وقد تقرر « في هذا المؤتمر » وجوب تأييد الاعيان في دفاعهم عن الدستور ، ووجوب تقديم عرائض من قبل النواب بالقضايا التي يشكو منها الشعب على أن ترفع إلى صاحب الجلالة الملك ، وإلى رئيسي مجلسي الاعيان والنواب .

وعاد الرؤساء إلى العاصمة في يوم ١٢ شوال ١٣٥٣ فرفعوا هذه العريضة :

إلى اعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

يا صاحب الجلالة !

بينما الامم ، لاسيما المجاورة لنا ، تتقدم خطوات واسعة نحو رقي البلاد من جميع نواحيها ، وان حكوماتها تبذل أقصى جهودها لتأمين راحة أبناء البلاد ، ووقاية حرياتهم من الانتهاك ، وصيانة حقوقهم من العبث بها ، وبينما كنا نأمل أن لا تكون حكومتنا أقل حظاً من تلك الحكومات في هذا الشأن ، وإذا نجدها هاملة الامور الحيوية التي تنهض بالبلاد مادياً وادبياً ، من ايجاد اسواق خارجية لحاصلات البلاد المكسدة في عنابيرها ، والتي هي المورد المعول عليه في حياة الافراد ، وتأمين وسائط للنقل تخلصها من احتكار بعض الشركات ، وتأسيس مصانع ومؤسسات مالية تساعد الزراع وأبناء البلاد كافة ، وتمنع ثمار جهودهم من التسرب للخارج ولجيوب المرابين ؛ وفتح معاهد صحية وعلمية تدفع عنهم الامراض الفتاكة ، والجهل ، اللذين هما داء وبيلا في تقدم البلاد . فلم نر منها الاهتمام المطلوب بهذه الامور التي هي قوام الوطن من جهة ، وانما نراها دائبة وراء اعمال لا تتفق ومصالح البلاد ، حيث تستهدف في اعمالها المقاصد الشخصية ، والمحسوبية ، وان مما برهن على ذلك :

أولا — ما قامت به من تحويل بعض الموظفين ، والاستغناء عن بعضهم ، ولغو وظائف البعض ، وتعيين البعض ، ومما اتخذته من اساليب في عدم احترام القوانين والانظمة في هذا الشأن ، وفي معاملتها بعض الافراد فيما يختص بحقوقهم ، وحرياتهم الشخصية .

وثانياً — ما اجرته اخيراً من الانتخابات النيابية ، فإنها لم تراع فيها حقوق ابناء البلاد وحرياتهم المصرحة في القانون الاساسي ، الذي تعلمون جلالتكم انه لم يبن إلا على جثث ابناء هذه البلاد ، ودمائهم الزكية . فإن الحكومة الحاضرة — يا صاحب الجلالة — عبثت بكل هذه الحقوق الدستورية ، ولم تمكن الشعب من إجراء الانتخابات وإنما جمعت مجالساً باسم مجلس النواب لا يمثل الشعب ، ولا نغالي إذا عرضنا ان بعض الالوية لا تعرف من جعلته الحكومة نائباً عنها ، وانها ضربت بحق الانتخاب ، وبحرية الافراد عرض الحائط . وقد أحدثت هذه

التصرفات السيئة إستياء عاماً في الشعب، وتأثيراً سيئاً في نفوس ابنائه، مما نخشى أنه قد أبعد بين الشعب والحكومة، وأنه قد يؤدي إلى عواقب غير محمودة لمنافع الوطن.

فهذه المخاوف التي ساورتنا، وساورت الشعب على ما نعتقد، قدتجرؤنا — ياصاحب الجلالة — على أن نعرض على اعتابكم هذه الاحوال المؤلمة، ولاعتقادنا بأن جلالتكم اب لجميع ابناء البلاد وتنظرون اليهم جميعاً بعين الرأفة، وتغارون أشد الغيرة على مصالح الوطن، وتحرصون كل الحرص على محافظة احكام الدستور والقوانين، نتقدم بهذا إلى سدتكم الملكية رافعين احتجاجنا على تصرفات الوزارة الحاضرة، الآنفة العرض، المخالفة لدستور البلاد وقوانينها؛ ومنافع الوطن، ونلتمس من جلالتكم، نظراً للأسباب التي عرضناها، حل المجلس النيابي الحاضر، الذي جمعت الوزارة الحاضرة أعضاءه على خلاف القانون الأساسي، وقانون الانتخاب، و إسقاط الوزارة الحاضرة التي قامت بتلك التصرفات، وسببت ارتياب الشعب منها، وتبديلها بأناس يثق بهم الشعب، ويحترمون حقوقه، ولأبنائه حرياتهم ويغارون على احكام الدستور ومصالح الوطن، وانتخاب مجلس جديد وفق الدستور والقوانين والأمر لجلالتكم في ٦ شوال سنة ١٣٥٣

وقد أخذ السيد حكمت سليمان على عاتقه حمل رؤساء القبائل، في الألوية الشمالية، وفي ديالى على توقيع عرائض بهذا النص إلى جلالة الملك فكان عدد ما تجمع منها لدى صاحب الجلالة كبيراً

* الحكومة والمعارضة *

واضطربت الحكومة لتطور المعارضة، فعمدت إلى إحباط مساعيها بمختلف الطرق ومن ذلك انها بثت العيون لترقب سير المعارضين، وتفضح أسرارهم، ورأت أن تستعين بالنواب من الرؤساء لتقضي على المعارضة وهو السلاح الذي استعمله المعارضون في العاصمة، وعلى هذا قام الرؤساء الموالون بجولة في الفرات الاوسط، بمناسبة عيد الفطر المبارك، واخذوا يبرقون برقيات التأييد للوزارة، ويحثون الناس على مناصرة الحكومة [1] ولما لم يجدوا من يؤيدهم غير العشائر التابعة لهم، التجأوا إلى كاشف الغطاء ليوحد صفوفهم فطلب الشيخ إلى الفريقين (المخاصمين للوزارة والمؤيدين لها) أن يحضروا عنده فحضر الطرفان واستجوب أعوان الوزارة عما يريدونه، فأجابوا انهم مستعدون للاستقالة من عضوياتهم في مجلس النواب على ان يستقيل خصوم الوزارة من مجلس الاعيان، فرد الخصوم على ذلك بأن «مجلس الاعيان» قام بواجبه نحوالدستور فعلى «الانصار» أن يقوموابواجبهم نحوه في مجلس النواب إذا أرادوا الاصلاح وعلى هذا أخفق الاجتماع

---

(١) أمثال الشيخ علوان الحاج سعدون، والشيخ عمران الحاج سعدون، والحاج رايح العطية، والحاج مرزوك العواد، والحاج داخل الشعلان وغيرهم

﴿ فتوى دينية ﴾

وتطوّر الخلاف بين المناصرين والمخاصمين ، وكاد يؤدي إلى نشوب القتال بين الفريقين فإن القبائل المخاصمة للوزارة تسلحت ، واعلنت انقطاعها عن مراجعة الحكومة ، حتى تجاب مطاليبها الثلاثة ، حتى ان « متصرفية الديوانية» طلبت حضور الشيخ عبد الواحد إلى « مركز المتصرفية » فما كاد يشخص بنفسه ، حتى أحاط البلد أعوانه المسلحون ، خشية أن يصيبه مكروه ، فعمدت السلطة إلى أنصارها ليحملوا السلاح أيضاً واستفتي العلامة كاشف الغطاء في جواز اقتتال القبائل فيما بينها فكان للجواب الذي أعطاه رنة قوية في الاندية ، وهذا نص السؤال والجواب .

ما يقول مولانا حجة الاسلام والمسلمين آية الله شيخنا الاعظم الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء دامت بركاته هل يجوز محاربة العشائر بعضها مع بعض ، والقتال فيما بينهم ، وهل ترضون بذلك ، وما حكم المحارب ، بحسب الشريعة الإسلامية ؟ افتونا مأجورين . « سائل »

— فكان الجواب —

« بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد والمجد قال عز شأنه : يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا .

« من البداهة بمكان ان محاربة العشائر بعضهم لبعض ، واستعمال القتال والمضاربة فيما بينهم ، هو من أفظع المآثم ، واعظم الجرائم ، واكبر المحرمات . ومحـاربة المؤمنين فيما بينهم محاربة الله ورسوله ، وفساد في الارض كبير ، ومعاذ الله أن نرضى بها ، ويرضى بها مسلم ، ومن نسب الينا ذلك ، فقد افترى على الله واقترف اثماً كبيراً ، ومن رضي بذلك ، أو سعى به ، فجزاؤه جهنم خالداً فيها ، ومن بدأ بمحاربة اخوانه أو جيرانه ، أو حرش بين القبائل ، أو أغراهم بالمقاتلة ، فعليه وزر تلك الدماء المحترمة بأجمعها . وقد علم كل ذي حس ان خطتنا ، ومخاطباتنا ، لا تزال مقصورة على دعوة الناطقين بكلمة التوحيد إلى توحيد الكلمة ، وجمع الشمل ، ولم الشعث ، ولا نرى سلماً للسلامة ، وسبباً للسعادة ، إلا بالاتفاق والوحدة ، والتعاون والتضامن ، والإخلاص للسعي وراء الصالح العام وهذا واجب على كل واحد من أبناء الامة ، وكبار مفكريها ، وقادتها ، وزعمائها واجب عليهم إيقاد تلك الجذوة في كل صدر ، واشعالها في كل فؤاد ، عسى أن تنجع أو تنفع في هذه الأمة المتفككة الأجزاء ، المنهوكة الاعضاء ، عسى أن ينبعث لرجالها وشبيبتنا الظمآنة إلى منهل التعاليم الوطنية ، عين فوّارة ، تسقيهم من منابعها الصافية شراباً عذباً ونجعة صالحة .

« وان غرضي الأسمى ، وهدفي الأعلى ، الذي قد أخذ الله علي العهد والميثاق في القيام به ، والدعوة اليه ، من غير توان ولا فترة ، هو تعزيز قضيتنا المقدسة ، والسعي في الاصلاح لتضميد بعض الجراح الذي تزف به جسم الأمة دماً زكياً . الإصلاح هو أقصى ما نروم ، وغاية ما نحاول

وما أريد أن أخالفكم الى ما انهاكم عنه ان أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب

« وفي الختام أقول : أعاذكم الله أيها الاخوان من تسلط الشيطـان ، الذي يريد أن يذيق بعضكم بأس بعض حتى تهلكوا جميعاً ، ويخرّب بيوتكم بأيديكم ، فاحذروا كيده ومكره وإلا خسرتم الدنيا والآخرة وذلك هو الخسران المبين » .

النجف الاشرف ١٥ ذي القعدة سنة ١٣٥٣ « محمد الحسين آل كاشف الغطاء »

✱ سفر رئيس الوزراء ✱

أما رئيس الوزراء فإنه سافر إلى جنيف في اليوم الرابع من كانون الثاني ١٩٣٥ لحضور جلسات عصبة الامم عند مناقشة الخلاف العراقي - الإيراني على الحدود فلما عاد إلى العراق في ٢٦ من هذا الشهر بمقابلة الملك ، وعرض عليه رغبته في التخلي عن الوزارة ، إذا شاء جلالته ذلك ، فصرح له الملك انه يثق به كل الوثوق ، وأنه لا يرى أية ضرورة لاستقالته ، فلما رجع من البلاط ، وسئل عن رأيه في هذه الأوضاع ، وعن احتمال استقالة وزارته ، أجاب بما يلي : —

« لقد كنت مشغولا في جنيف عن كل شيء. أما الإشاعات فلا وزن لها ازاء الحقائق الراهنة فوزارتنا ، ما دامت متمتعة بثقة صاحب الجلالة الملك ، واعتماد مجلس الامة ، والشعب العراقي ، وما دامت شاعرة بأنها تقوم بواجبها على الوجه المرضي المشروع ، وضمن حدود الدستور والقانون فإنها ماضية في الحكم ، ولن تؤثر في مركزها التقولات فأرجو نني ما قيل بصدد مركز الوزارة بلسان صريح » (١)

✱ تأملات ✱

في الوقت الذي كان رئيس الوزراء يدلي بهذه التصريحات ، وترد الصحف المعارضة عليه ردوداً قاسية ، كانت القبائل (تهوّس) هوساتها ، والبلاد تغلي غليان المرجل ، والسلطات تطارد الخصوم ، وتعطل الصحف وتبث العيون ، والإدارة مشلولة في خارج العاصمة ، فقد تعطل سير الجباية وأخذت القبائل تدخل المدن وسلاحها على عاتقها ، والمعارضون في بغداد يترددون على قصر الملك علي ، عم الملك غازي ويبثون صاحب القصر شكاواهم المختلفة ويطلبون منه التدخل لانقـاذ الوضع من التردي فكان جلالته يعدهم بالسعي لما فيه خير البلاد وكثيراً ما اتصل هؤلاء المعارضون برؤساء العشائر في الفرات بالتلفون المنصوب في دار « الملك علي » الامر الذي كانت تعده الوزارة تحديا لها .

---

(١) جريدة البلاد عدد ٤٦٥ بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٥

❊ استقالة الوزارة ❊

كان « مجلس الاعيان » انتقد سلوك « الوزارة الأيوبية الأولى » في الانتخابات ، التي أجرتها لمجلسها ، وفي سائر اعمالها . وكان رؤساء القبائل التي وجدت نفسها مغبونة في نتائج الانتخاب ، يقفون موقفاً معادياً للحكومة . وقد تطورت معارضة الاعيان للوزارة إلى توقيف أعمالها ، وعدم تشريع قوانينها فشل بذلك يدها عن كل عمل مفيـد . ومع ان الوزارة توسلت بكل الوسائل الممكنة لتخفيف وطأة المعارضة ، ولتحول دون الاصطدام مع القبائل ، فإن أعمالها توقفت توقفاً محسوساً يضاف إلى ذلك ان خلافاً نشب بين وزير الخارجية ، نوري السعيد ، ووزير الدفاع جميل المدفعي ، ووصل درجة لم تقو جهود رئيس الوزراء على ازالتـه ، أو تخفيفه ، فما كان من رئيس الوزارة إلا ان قدم كتاب استقالته في ٢٣ شباط ١٩٣٥ وهو :

مولاي صاحب الجلالة — بغداد ٢٣ شباط ١٩٣٥

لقد شعرت في الآونة الأخيرة ان التضامن الوزاري ليس موجوداً بالصورة التي يستلزمها وضع أية وزارة شاعرة بمسؤولياتها ، وعازمة على تحقيق ما تنتظره البلاد من خدمة ، ولما كان ذلك مما يجعل الاستمرار على تسيير شؤون الدولة ، وفق رغائب جلالتكم ، من الأمور التي لا يسعني انكار صعوبتها ، بالرغم من تأييد أغلبية مجلس الأمة للوزارة ، فأنني مضطر أن اتقدم إلى جلالتكم ، رافعاً استقالتي من رئاسة الوزارة راجياً قبولها وانني لا أزال لجلالة سيدي في ١٩٣٥/٢/٢٣

العبد المخلص — علي جودت

<u>الجواب الملكي</u>

عزيزي علي جودت الايوبي

استلمت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢٣ شباط ١٩٣٥ ولا يسعني إلا أن ابدي أسفي على مفارقتكم رئاسة حكومتي ، وأعرب لكم عن شكري وتقديري لما قمتم به انتم وزملاؤكم من خدمات ثمينة لهذه البلاد .

هذا وارجو ان تثابروا موقتاً على القيام بشؤون الدولة ، ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر ذي القعدة سنة الف وثلاثمائة وثلاث وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر شباط سنة الف وتسعماية وخمس وثلاثين الميلادية .

غازي

❊ من يؤلف الوزارة الجديدة ؟ ❊

اختلفت الآراء وتضاربت فيمن يؤلف الوزارة الجديدة بعدان استقالت «الوزارة الأيوبية» فمن قائل

أن السيد علي جودت هو الذي سيكوّن هذه الوزارة بعد أن يدخل عناصر قوية على وزارته المستقيلة ومستبشر أن الأحزاب السياسية المختلفة ستتعاون مع بعضها فتؤلف وزارة قوية تأخذ على عاتقها خدمة الصالح العام ، وتعيد الطمأنينة إلى النفوس . وسرعان ما كلف السيد ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة ، ولكن الهاشمي اعتذر عن ذلك لسببين اولها ان الجهات العليا كانت ترغب في اشراك السيدين جميل المدفعي وعلي جودت في هيأة الوزارة التي سيكونها السيد الهاشمي وعدم اشراك رشيد عالي الكيلاني في عضويتها وثانيها اصرار رؤساء القبائل على استبعاد المدفعي والايوبي من العضوية في الوزارة الجديدة وضرورة اشراك السيد الكيلاني فيها

حدثني السيد علي جودت في يوم ٧ مارس سنة ١٩٣٨ انه استدعى السيد ياسين الهاشمي إلى داره ، قبيل استقالته من الوزارة ، وطلب اليه أن يتهيأ لاستلام الحكم ، إذا وجد في ذلك مصلحة عامة ، فسأل الهاشمي عن مقدار التأييد الذي يلقاه هذا العرض ؟ فرد عليه بأنه يتعهد له بكل ما يريد إذا اشركه والسيد جميل المدفعي في وزارته الجديدة ولكن الهاشمي كان يرى ضرورة اشراك رشيد عالي الكيلاني معه ، فلم يسفر الاجتماع عن نتيجة ما ، فلما استقال الأيوبي ، وكلف الهاشمي بتأليف الوزارة ، ذهب علي جودت إلى البلاط ، وعرض على جلالة الملك أن دخول السيد الكيلاني في الوزارة الجديدة سيؤدي إلى امور لا يرتضيها أحد ، إذ سينضم اليه بعض الأشخاص الذين لا ترتاح السلطة إلى سلوكهم فأرسل الملك إلى السيد الهاشمي يلتمسه التريث في الموضوع

وحدثني السيد حكمت سليمان في يوم ١٦ نيسان سنة ١٩٣٨ قائلا إن سبب اخفاق الهاشمي في تأليف الوزارة نشأ عن اصرار الجهات العليا على إدخال السيدين علي جودت وجميل المدفعي في الوزارة الجديدة وعدم موافقة الهاشمي على ذلك .

وحدثني السيد ناجي السويدي أنه اقترح على سيد البلاد أن يجمع أقطاب السياسة في البلاط فلا يفارقونه حتى يؤلف الوزارة الجديدة تبعاً للعادة التي يتبعها الكردناليون في روما عند وفاة البابا فإن العادة في روما أن يجتمع الكرادلة ، بعد وفاة كل بابا ، ويدخلون جناحاً خاصاً من الفاتيكان فلا يسمح لهم بالخروج منه إلا بعد ان يكونوا قد فرغوا من انتخاب الخلف للمتوفى

وعلى كل فإن عدم اشتراك المعارضة في الوزارة المدفعية الثالثة التي تكونت بعد استقالة « الوزارة الأيوبية الاولى » جعل عمر الوزارة الجديدة قصيراً وتطورت المعارضة من العصيان المدني إلى العصيان المسلح ، وزجت القبائل في أتون عظيم فصممت الوزارة على مقاومة العصيان بالقوة ولكنها لم تجد من يؤازرها .

الوزارة المدفعية الثالثة

﴿ توطئة ﴾

إعتذر « الاخائيون » عن الاضطلاع بأعباء المسؤولية ، لعدم ملاءمة الظروف التي كانت عليها أيام « الوزارة الأيوبية » فدعي السيد جميل المدفعي لتأليف « الوزارة الجديدة » ولكن المدفعي وجد الجو مكفهراً ، والحالة العامة غير مستقرة فلم يجد من يعتمد عليهم غير الزملاء الذين قبلوا الاشتراك معه في تحمل الأعباء ، اي انه لم يوفق إلى اشراك العناصر المتطرفة ، أو التي كانت موضع ثقة القبائل فكانت وزارته قصيرة العمر ، وكانت التدابير التي اعتزمت اتخاذها ، لارجاع القبائل المذكورة إلى حظيرة الطاعة ، موضوع أخذ ورد وهذا كتاب إسناد منصب رآسة الوزراء اليه المرقم ٧١ والمؤرخ ٤ آذار سنة ١٩٣٥ :

وزيري الأفخم جميل المدفعي

بناء على استقالة علي جودة الأيوبي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم فقدعهدنا اليكم برئاسة الوزارةالجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثامن والعشرين منشهر ذيالقعدة لسنة الف وثلثمائة وثلاث وخمسين هجرية ، والموافق لليوم الرابع من شهر آذار سنة الف وتسعمائة وخمسة وثلاثين ميلادية غازي[1]

﴿ اركان الوزارة الجديدة ﴾

وتم تكوين « هيأة الوزارة الجديدة في يوم ٤ آذار ١٩٣٥ م من :

١ — جميل المدفعي : رئيساً لمجلس الوزراء	٥ — نوري السعيد : وزيراً للخارجية
٢ — عبد العزيز القصاب : وزيراً للداخلية	٦ — رشيد الخوجه : وزيراً للدفاع
٣ — يوسف غنيمه : وزيراً للمالية	٧ — محمدامين زكي : وزيراً للاقتصادوالمواصلات
٤ — توفيق السويدي : وزيراً للعدلية	٨ — عبدالحسين الجلبي : وزيراً للمعارف

﴿ كلمة لرئيس الوزراء ﴾

وقد جرت حفلة الاستيزار في يوم ٢٨ ذي القعدة ١٣٥٣ هجرية و ٤ مارت ١٩٣٥ ميلادية ، فألقى

(١) محاضر مجلس النواب في دورته الانتخابية الخامسة ص ١٥٨

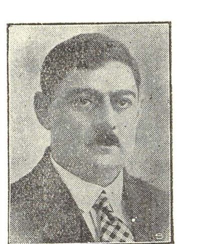
الوزارة المدفعية الثالثة

(أمام الصفحة ٥٤)

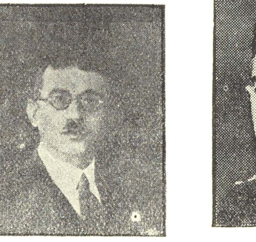

رئيس مجلس الوزراء * جميل المدفعي


وزير الداخلية * عبد العزيز القصاب


وزير العدلية * توفيق السويدي


وزير المالية * يوسف غنيمة


وزير الخارجية * نوري السعيد


وزير الدفاع * رشيد الخوجة


وزير الاقتصاد والمواصلات * محمد أمين زكي

وزير المعارف * عبد الحسين الجلبي

رئيس الوزراء الكلمة التالية، مخاطباً بها رئيس الديوان الملكي، والمهنئين من موظفي الدولة
« أرجو ان ترفعوا شكري إلى مولاي صاحب الجلالة على ثقته الثمينة المتوالية وأسأل الله أن يوفقني فأكون عند حسن ظن جلالته، وأن يحرسه بعين عنايته الصمدانية .

« إن هدفنا هو خدمة البلاد، واعلاء شأنها، واني أشكر اخواني الموظفين على مؤازرتهم السابقة، كما ان لي أملا وطيداً بأنهم سيبذلون جهدهم للقيام بما يفرضه عليهم الواجب، واني لأرجو الله ان يسدد خطواتنا، ويوفقنا جميعاً لخدمة البلاد، وتوطيد دعائم عزّها في الداخل والخارج، تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم » إ هـ [1]

والمتأمل في هذه الكلمة الموجزة، لا يجد ما يدل على الخطة التي اعتزمت الوزارة انتهاجها ازاء الحالة الخطرة التي كانت تتمخض بها البلاد يومئذ، ولما كان رئيس مجلس النواب، رشيد الخوجة، اصبح وزيراً للدفاع في هذه الوزارة فقد انتخب رئيس الوزراء السابق، علي جودة، رئيساً لمجلس النواب

منهاج الوزارة

وفي يوم ٥ آذار ١٩٣٥ م وقف رئيس الوزراء في مجلس النواب والقى منهاج وزارته وهو :
سادتي :

أقدمت وزارتنا على تحمل أعباء المسؤولية معتمدة - بعد الله - على الثقة الثمينة التي أولاها اياها صاحب الجلالة الملك المعظم، وعلى مؤازرة مجلس الأمة، وهي شاعرة بأهمية تلك المسؤولية وعازمة على السير بالبلاد إلى الرقي والاصلاح .

وتستهدف وزارتنا، قبل كل شيء في أعمالها، تثبيت روح الاستقرار والطمأنينة، باتخاذ الاجراآت العادلة، الموطدة لدعائم الأمن والنظام، والاهتمام بتأمين حقوق الأفراد، وتقوية الشعور بالواجب، وكذلك تعزيز روح المودّة السائدة بين العراق والممالك الأخرى، وإزالة ما من شأنه تعكير صفوها

لا يخفى على المجلس العالي أن ميزانية الدولة، التي رفعت اليه عند افتتاحه، والتي تؤيدها هذه الوزارة، تحتوي على أهم ما يتعلق بشؤون الدولة الاعتيادية، وعلاوة على ذلك فإن الوزارة مهتمة باعداد ميزانية اضافية للمشاريع العمرانية الرئيسية، ولتحقيق الخطط المفيدة التي تضمنتها مناهج الوزارات الاخيرة، والتي لم يتسن انجازها نظراً لضيق الوقت، وذلك فيما يخص التشريع، والعمران والاقتصاد، والمعارف، والجيش، والصحة، والطرق، وغير ذلك . وان الوزارة ترجو الله تعالى

---

(١) جريدة البلاد : العدد (٤٩٥) بتاريخ ٥ آذار سنة ١٨٣٥ م

أن يأخذ بيدها لاداء ما تتوق اليه من الخدمة لهذه البلاد العزيزة . اهـ [1]

﴿ نظرة في المنهاج الوزاري ﴾

وأبرز نقطة في هذا المنهاج أن الوزارة قررت (اتخاذ الاجراآت العادلة الموطدة لدعائم الامن والنظام) وتفصيل ذلك هو : ــ

لما كان السيد جميل المدفعي وزيراً للدفاع في « الوزارة الأيوبية » التي اختل في ايامها الأمن ، وسادت الفوضى ، واهين الدستور (على حد تعبير الصحف المعارضة) ؛ كان من رأيه ان يجرد حملة تأديبية لإخضاع القبائل الثائرة على حين ان رئيس الوزارة ، السيد علي جودت ، كان من رأيه ان تضبط قوات الشرطة النقاط المهمة ، المحيطة بهذه القبائل ، وأن ترسل الطيارات عليهم ، لتصليهم بقنابلها ، فتضطرهم إلى الاستسلام ، أو طلب الدخالة ، فتحقن بذلك الدماء من جهة ، وتحافظ كرامة الجيش ومعنويته من جهة اخرى . فلما صارت الوزارة إلى « السيد المدفعي » قرر تجريد القوة اللازمة لاعادة القبائل المذكورة إلى حظيرة الطاعة .

هذا ما اخبرني به السيد علي جودت في يوم الجمعة خامس نيسان ١٩٣٥ أما السيد جميل المدفعي فكتب لي بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٩ أنه كان ينصح علي جودت بلزوم التخلي عن المسؤولية إلى ياسين الهاشمي ، ولكن عدول الهاشمي عن قبوله تأليف الوزارة الجديدة ، وترشيحه «المدفعي» لهذه المهمة اضطر الاخير إلى قبول المسؤولية في تلك الظروف

﴿ برقية لوزارة الداخلية ﴾

استلمت « الوزارة المدفعية الثالثة » زمام المسؤولية ، والبلاد تغلي غليان المرجل ، فقد تسلحت القبائل وانتشرت روح التمرد ، وعمت الفوضى سائر الانحاء ، وكثرت الرشوة بين الموظفين ، وتعطلت التجارة ، وتوقفت الزراعة ، وتسرب اليأس من الإصلاح إلى النفوس فلم ير المدفعي مناصاً من مجابهة الواقع . ولما كان الموظفون في الألوية مسؤولون في الدرجة الأولى عن هذه الأوضاع ، وجهت وزارة الداخلية إليهم هذه البرقية :

« تسلمت اليوم ، بعون الله ، زمام وزارة الداخلية ، فأطلب من جميع اخواني موظفي هذه الوزارة اتباع ما يأتي :

أولا — السهر على واجبات الوظيفة بنشاط ، والاعتناء بتنفيذ قوانين الحكومة بحزم ، مع احترام الناس ، ومعاملتهم بالحسنى ، والتي هي أحسن

ثانياً — الاهتمام بالسلوك الحسن ، والظهور بالمظهر الذي تقتضيه هيبة الدولة وسلامتها .

---

(١) الاجتماع الاعتيادي الأول من « الدورة الانتخابية الخامسة » ص ١٥٩

ثالثاً – إخباري ، حسب الطرق المتبعة ، عن كل ما يحدث

رابعاً – الاعتناء بأوقات الدوام ، وملازمة مركز الوظيفة حتى في العطلات الرسمية ، وسيأتيكم تفصيل عن ذلك

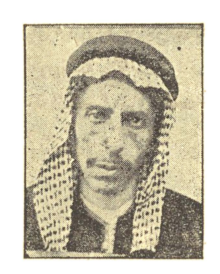
هذا وسنشدد المراقبة والتفتيش فنكافئ المهتم ونعاقب المهمل وبالله التوفيق اه .

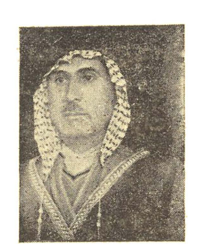
وزير الداخلية عبد العزيز القصاب

﴿ طلائع الثورة ﴾

تتضمن الشكاوى التي رفعها رؤساء القبائل ضد « الوزارة الأيوبية الأولى » أموراً مختلفة ، أهمها طلب إسقاط الوزارة . فلما استقالت هذه الوزارة وتألفت « الوزارة المدفعية الثالثة » كان

﴿ خصوم الوزارة ﴾







رئيس آل فتلة: عبدالواحد سكر رئيس العزة : حبيب الخيزران رئيس الاكرع: شعلان العطية

المنتظر من القائمين بالحركة أن يخلدوا إلى الهدوء والسكينة ، لكنهم استمروا في حركتهم وصاروا يطالبون بسقوط « الوزارة الجديدة » بزعم انها لا تختلف عن التي سبقتها لا من حيث العناصر ولا من حيث الأهداف

وقد أكد لي السيد عبد الحميد عبد المجيد ، متصرف لواء الديوانية ، ما سمعته من الرؤساء الناقمين على الوزارتين . الايوبية الاولى والمدفعية الثالثة أنفسهم من أنهم لم يروا في أعضاء الوزارتين المذكورتين ، الصفات التي كانوا يريدونها في رجال الوزارة التي يجب أن تقوم في البلاد ، وبعبارة أصح أنهم كانوا يرون أن تتولى المسؤولية وزارة من الاخائيين كالهاشمي وصحبه أو أية وزارة تؤمن مصالحهم

وكان المتصرف المومى إليه يرى وجوب استعمال القوة لإخماد هذه الحركة ، قبل أن يستفحل

أمرها ، وأن تجري الحكومة التحقيقات الواسعة ضد المتهمين من أهل بغداد فتنزل العقاب الصارم فيهم حتى و إن استلزم العدل شنق شخص أو شخصين من الرجال البارزين في المملكة .

وعلى كل فقد شرع المتصرف في اتخاذ بعض الاجراآت التي رآها ضرورية لمحافظة صدور الأنهار فما شعر رؤساء القبائل بذلك حتى سارعت جموع من قبائل « الاكرع » التي يرأسها الشيخ شعلان العطية إلى « صدر الدغارة » الذي يبعد عن جنوبي الحلة ٦٠ كيلومتراً، وعن شمالي الديوانية ٤٣ كيلومتراً فاحتلت القلعة القائمة هناك ، وأقامت قوة مسلحة فيها ، وتلفنت إلى سلطات الري المختصة انها مستعدة لأن تأتمر بأوامرها من حيث توزيع المياه . وفي الوقت نفسه إن جموعاً من « قبائل آل فتلة » التي يرأسها « الشيخ عبد الواحد الحاج سكر » خربت القناطر ، والجسور ، القائمة على الأنهر المتشعبة بين الفيصلية وأبي صخير ، وبين الأخيرة والشامية ، لتقطع الطريق على قوات الحكومة ، وأقامت قوة مسلحة على احد هذه الجسور .

هذا ما جرى في « لواء الديوانية » في ٩ آذار . أما في « لواء ديالى » فإن جموعاً من قبائل « العزة » التي يرأسها حبيب الخيزران احتلت (منصورية الجبل) في اليوم نفسه وأقامت قوة فيها

ولا ريب أن اشتراك هذين اللواءين « المتباعدين » في هذا العصيان المسلح ، معناه اشغال قوات الحكومة على جبهتين وهو ما يخل بالتوازن في قوات الجيش يومئذ .

﴿ تدابير الحكومة ﴾

اضطرب موظفو « قضاء أبو صخير » من حركة « الشيخ عبد الواحد » وخشوا أن يصيبهم بعض الأذى ، فطلبت متصرفية اللواء إلى وزارة الداخلية أن تقوي عزائمهم فأرسلت هذه مئة شرطي .

واجتمع « مجلس الوزراء » للمذاكرة في التدابير الواجب اتخاذها ، ودعى مستشار وزارة الداخلية السر كنواليس ، ورئيس الديوان الملكي ، السيد رستم حيدر ، ورئيس أركان الجيش الفريق الركن ، طه الهاشمي ، إلى الاشتراك في الموضوع، وكلف رئيس الاركان بتهيئة القوة اللازمة لمجابهة الطوارىء ، و إصدار إنذار إلى القطعات العسكرية ، لتكون مستعدة للسفر ، فأجاب أنه سيبلغ الإنذار إلى القوات الممكن سوقها ، وانها ستصل إلى المحلات المطلوبة بعد بضعة أيام .

وصدرت الأوامر إلى القوات المسلحة بالسفر فعلا ، فسافر فوجان إلى « أبي صخير » وفوجان إلى « الديوانية » وفوج إلى « السماوة » وبقي فوج تحت الإنذار « في الحلة » وأرادت وزارة الدفاع أن تسحب كتيبة الخيالة من « كركوك » لتعزيز قوة الديوانية فعارضت متصرفية اللواء في سحبها، وقالت انها تخشى أن تهاجم المدينة قبائل العبيد (بالتصغير) والصايح نظراً للدعايات الواسعة التي

كانت تبث ضد الحكومة في هاتيك الجهات [1]

وتحركت القوات النظامية من بغداد في يوم ١٣ مارت ١٩٣٥ فما كاد الفوجان الأولان يصلان « جسر العباسيات » في منتصف طريق الحلة = الكوفة حتى ظهر أن الجسر لا يحتمل عبور المصفحات فعادا إلى « الحلة » ليواصلا السير عن طريق « طويريج » فصادفا على « جسر الهندية » ما صادفاه على « جسر العباسيات » وغرقت إحدى المصفحات في الفرات ، فأخرجت بصعوبة .

وتقول المجلة الاسيوية ما تعريبه :

وكانت العقيدة السائدة في أذهان السلطة يومئذ ، أن قوات الجيش لن تشتبك في الحرب مع القبائل ، وإنما جيء بها للارهاب فقط ، فيتشتت بهذه الواسطة شمل المتظاهرين ، ولكن الحقيقة أن إرسال الجيش زاد الطين بلة ، حيث اعتقد الناس انه سيلتحق بالثوار . وقد ظهرت في النجف موجة كلامية ضد أهل السنة (كذا) وانتشرت بين صفوف الجيش فيها مناشير تحث الافراد على عدم الاشتراك في أية حركة ، يراد بها استئثار فريق من أهل بغداد بالكراسي الوزارية ، وبذل القادة مجهوداً كبيراً لضبط عواطف الضباط الأحداث ، والافراد المتحمسين ، الذين أهينوا أثناء مرورهم بالنجف إهـ

وكانت الوزارة القائمة طلبت قصف « قبائل آل فتلة » بجوار « الفيصلية » بواسطة الطيارات ، قبل ان تصل قوات الجيش إلى « أبي صخير » فعارضت « رئاسة أركان الجيش » ومانعت القصف ، وحجتها على ذلك أن القصف قد يؤدي إلى احتلال (أبو صخير) من قبل القبائل ، وقد يتصلون بالنجف ، فيقتضي عندئذ سوق قوات كبيرة لاسترداد «أبو صخير» وهذا يتطلب تضحيات وجهوداً كبيرة ، ولذا طلبت تأجيل القصف إلى أن تصل القوات الزاحفة إلى أبي صخير ، ولا سيما وان تقارير « متصرفية لواء الديوانية » كانت تدل على أن اكثر من ثلث قبائل اللواء المذكور ضد الحكومة ، وان تقارير المفتش الإداري للواء الحلة ، تحسين العسكري ، دلت على ان « الشيخ سماوي الجلوب » احد رؤساء آل فتلة ، بدأ يوزع السلاح على أفراد عشيرته جهاراً ، وان «شرطة لواء ديالى » عثرت على ضابطين في الجيش ، يحملان نسخاً من « جريدة المبدأ » وفيها مقالة شديدة اللهجة ضد الحكومة ، بقصد إثارة قبائل اللواء المذكور ، وان الرئيس حسين علوان أحد الضباط

---

[1] حدثني حكمة بك سليمان ، وهو من اقطاب المعارضة ، قال :
أبرق متصرف لواء كركوك ، جبل الراوي ، انه مستعد لارسال الف مسلح من قبائل لوائه لاخماد حركة الفرات الأوسط ، فلما سمع بذلك قائد الفرقة الثانية في كركوك ، بكر صدقي ، ابرق بدوره إلى وزارة الدفاع « ان حالة الأمن في كركوك خطرة ، وان آبار النفط معرضة إلى الخطر وانه لا بد من تعزيز القوات التي تحت تصرفه فأسقط في يد الراوي المتصرف وابرق إلى الداخلية يؤيد برقية القائد إلى وزارة الدفاع . والظاهر لدينا ان بكر صدقي كان على اتصال بالمعارضة في بغداد

في « بغداد » امتنع عن الالتحاق بوحدته ، مستنكراً استعمال الجيش ضد القبائل . وعلى كل فما كادت الطائرات تشرع في الاستطلاع حتى هاجت القبائل وماجت ، وأخذت تترنم بأهازيجها المعروفة ومن هوساتها يومئذ :

« همدان إبكاعي وحارسها » و « زم بجر وحيد شيروفه » و « ذبّيت حجارة عك بيهه» الخ

ولعل أعذب هوسة سمعت يومئذ تلك التي أنشدها ابن أخت الشيخ عبد الواحد الحاج سكر وهي (يحورب بس لا يرشونك) يريد أن يقول لخاله أنه يخشى أن ترشيه الحكومة كما رشت الذين استمالتهم إلى جانبها من قبل فيعدل عن مطاليبه الاصلاحية التي ثار لتحقيقها

« رئيس اركان الجيش يتكلم »

وشاع في تلك الآونة أن رئاسة أركان الجيش قدمت تقريراً أكدت فيه عدم استطاعة الجيش العراقي مقاتلة القبائل المتمردة لما بينه وبين أفرادها من ملابسات فطلبنا إلى رئيس أركان الجيش الفريق الركن ، طه الهاشمي ، أن يجلو لنا الحقيقة فتفضل علينا بهذا الكتاب

عزيزي عبد الرزاق الحسني

بمناسبة إعادة طبع كتاب « أسرار الانقلاب » وتنويراً الرأي العام عما شاع بأن رئاسة أركان الجيش قدمت تقارير لوزير الدفاع ، ذكرت فيها ان الجيش لا يستطيع مقاتلة الثوار في ثورة الفرات الأولى ، التي وقعت في أوائل شهر مارت سنة ١٩٣٥ أبدى ما يلي :

قدمت إلى وزير الدفاع تقريرين : الاول بتاريخ ١٠ مارت ١٩٣٥ والثاني بتاريخ ١٤ مارت ١٩٣٥ وفي التقرير الأول ذكرت أن أوامر الانذار صدرت للوحدات ، التي سوف تشترك بالحركات ، وبينت ان هذه الحركة تختلف عن الحركات التي جرت سابقا في السليمانية ، وبرزان ، وضد الآثوريين ، من حيث تأثيرها على الرأي العام ، وان حركة الشعب واسعة النطاق ، ولها اتصال بقبائل عفك ، والرميثة ، وان البعض من علماء النجف يشجعها ، وان ثلاثة أعضاء من مجلس الأعيان من مديريها ، وان الباعث الاصلي لها ، هو موقف مجلس الاعيان تجاه وزارة الايوبي

ونوهت بأن المعارضين ، والمشاغبين ، قد يستغلون هذه الحركة ، ويبثون روح التمرد ، وفي الاخير ذكرت بأني لا أقصد من ملحوظاتي الآنفة أن تظهر الحكومة ضعفاً ؛ تجاه القبائل المتمردة إنما رغبت في أن تستعمل الحكمة ، والبصيرة ؛ قبل الشروع بالقتال .

وكانت رئاسة أركان الجيش قد طلبت إلى الداخلية إرسال تقرير مفصل عن مدى حركة التمرد في لواء الديوانية ، وأرسلت آمر منطقة بغداد إلى الديوانية للاطلاع على الموقف ، والمذاكرة مع المتصرف ، وظهر من التقرير الذي قدمه المتصرف إلى آمر المنطقة ان القبائل المعادية كما يلي :

أ – في المشخاب جميع القبائل ، ما عدا قبيلة آل ابراهيم

ب–قسم كبير من قبائل الشامية .

ج–قبائل الدغارة ، ما عدا العمر ، وقسم من الهلالات

د–قبائل الرميثة .

هـ– القبائل المحيطة بقصبة الديوانية ، ما عدا أشخاص معدودين

و– وضع قبائل عفك مشكوك .

وما عدا ذلك فقد وردت معلومات موثوقة تفيد أن سماوي الجلوب ، شيخ آل فتله ، في لواء الحلة ، كان يوزع السلاح على جماعته .

وفي التقرير الذي قدمته إلى وزير الدفاع في ١٤ مارت ١٩٣٥ ذكرت هذه المواد ، وبينت أن الجماعات المعادية لم تنحصر في فخذ آل سكر ، من آل فتلة ، كما كان يظن ، وأوضحت ان القصف الجوي وحده لا يكفي للقضاء على الشغب في قضاء أبي صخير ، ما لم تساق قوات من الجيش وأوضحت ان اقصى القوة التي يمكن تحشيدها لاجراء الحركات ضد الثائرين ، في ذلك القضاء ، ستة افواج ، وهي فوجان في ابي صخير ، وفوجان في الديوانية ، وفوج في السماوة ، وفوج آخر في الحلة ، وقد يتعسر حشد قوة اخرى ، لأن أفواج الحدود لا يمكن جلبها ، فضلا عن ان الموصل ، وكركوك ، وبغداد ، والناصرية ، يجب أن تبقى فيها حاميات ، علاوة على قوى الاحتياط المقتضي ابقاءها في بغداد للطوارئ . وكانت قوى الجيش في ذلك الوقت عبارة عن خمسة عشر فوجاً . ومع ذلك نوهت بإمكان اضافة فوجين إلى القوى المحتشدة، ولمحت إلى نجاح الحركات في المشخاب وفي الأخير طلبت إلى الحكومة ان تتخذ جميع التدابير السياسية ، والادارية ، للتاكد من صداقة الموالين ، وجلب المعارضين في مناطق الدغارة ، والديوانية ، والرميثه ، إلى جانبها

وكان رئيس الحكومة يطلب بإلحاح الاسراع بالقصف ، بينما كان رأي رآسة أركان الجيش ان لايشرع بالقصف ، قبل وصول القوات الارضية إلى المحلات اللازمة ، أعني قبل مسك قصبة ابي صخير من قبل الفوجين . إذ ان كل حركة تجري ضد الثائرين ، قد يؤدي هجومهم على ابي صخير ، واحتلالهم إياها ، وفي ذلك خلل في نجاح الحركات ، وتكبيد قوات الجيش متاعب لاداعي لها ، فضلا عن ان قرب ابي صخير من النجف ، وعلى اثر وقوع الاولى بيد الثوار ، تتوسع حركة الشغب ، ويزيد نشاط الثوار

وبالرغم من سوق الأفواج بالسيارات إلى «ابي صخير» فإن ضعف جسري العباسيات والكوفة اخر تحشيدها في أبي صخير ، ولما تحشدت فيها ، وبينت رآسة اركان الجيش ان القوة الجوية مستعدة

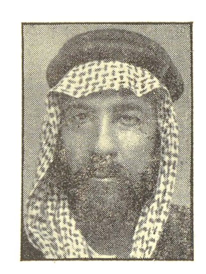
للقصف ، بعد انتهاء مدة الانذار ، اوعزت الحكومة بتأجيل القصف إلى انقضاء أيام عيد الاضحى وفي الختام اقبلوا فائق الاحترام ١٩٣٩/٦/٢٦

المخلص طه الهاشمي

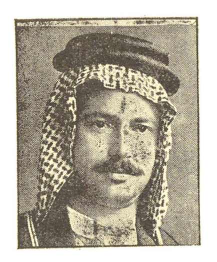
« استعانة الحكومة بالقبائل »

لاينكر ان رجال السياسة في بغداد لعبوا دوراً خطيراً على مسرح الحزبية في عام ١٩٣٥ وكما أن « المعارضة » استطاعت أن تحمل بعض القبائل على القيام بالعصيان المسلح ، فإن « انصار الحكومة » من الموظفين الاداريين في اللواءين الحلة والديوانية [1] استطاعوا ايضاً ان يحملوا بعض الرؤساء في هذين اللوائين على التكتل ضد العصيان المذكور فكان الشيخ علوان الحاج سعدون ،

« أنصار الوزارة »







رئيس الحميدات: رايح العطية   رئيس بني حسن: علوان الحاج سعدون   رئيس العوابد: مرزوك العواد

وأخوه الشيخ عمران ، والحاج رايح العطية ، والحاج داخل الشعلان ، والحاج مرزوك العواد ، من أنصار الحكومة فلما قطع الشيخ عبد الواحد الجدور ، عبرت « بيارق » أنصار الوزارة الضفة اليمنى من « نهر الغادوري » حتى وصلت بزاير شط « أبو حيايه » لمقاتلة خصوم الوزارة القائمة وكانت هوستهم (يوحيد ول لا تعدينه) غير انهم لم يستطيعوا التقدم ، بل تشتتوا ، عندما سمعوا بتجمع عشائر آل فتلة ، والخزاعل ، وعرفوا باستقالة الوزارة في الخامس عشر من شهر مارت ١٩٣٥ . وكانت حجة هؤلاء الموظفين أن الجيش كان قد امتنع عن القيام بتأديب العصاة فكان

(١) كان متصرف لواء الديوانية يومذاك « عبد الحميد عبد المجيد » وقائمقام الشامية « عبد الله علوان » وقائمقام أبو صخير « علي غالب » أما متصرف لواء الحلة ، يومذاك فكان « أحمد عارف قنطان » وكان المحامي « مكي جميل » يشغل وكالة قائمقامية قضاء الهاشمية ، فلما استقالت الوزارة المدفعية ، نقلت الوزارة الجديدة جميع هؤلاء من مراكزهم وما لبثت أن فصلت بعضهم من الخدمة في الحكومة .

لا بد من الاستعانة بالقبائل الموالية لضرب القبائل المتمردة . أما وزير الداخلية ، السيد عبد العزيز القصاب ، فيقول أن الاستعانة ببعض الرؤساء جرت بدون علمه ، وانه ما كاد يسمع بتجمعهم وعبورهم « الغادوري » حتى أصدر أمره بلزوم ارجاعهم . وأما رئيس الوزارة السيد جميل المدفعي فقد كتب الينا يقول :

« ان رؤساء العشائر الموالية للحكومة انتصروا لها من تلقاء أنفسهم ، خوفاً من تسلط الرؤساء الاخائيين (أي الذين يمتون إلى الهاشمي والكيلاني) رغم ممانعة الحكومة ، اعتقاداً منها بضرورة قمع الاضطراب من قبل الحكومة ، وإلا ضاعت السيطرة والسطوة وعمت الفوضى .

هـذا ما جرى في « أبي صخير » أما في « الدغارة » فإن نصفاً من « البونايل » علقوا «بيارقهم» لتهديد الشيخ شعلان العطية ، ولكن شعلاناً عاجلهم بنهب مواشيهم ، وتدمير منازلهم ، وسبي نسائهم ، حتى اضطرت الوزارة الهاشمية أن تعوضهم هذه الاضرار بعد تأليفها بمدة وجيزة .

لم تقتصر استعانة الحكومة على « البو نايل » فقـد كان سعدون آل رسن ، ومظهر الحاج صكب ، وصلال الفاضل ، والحاج مخيف ، يشايعون السلطة في الظاهر ، ولكنهم كانوا ضدها في الحقيقة ، فقد اعتادت القبائل ، ولاسيما في الفرات الأوسط ، أن توحد صفوفها ، بعد انشقاقها ، إذا ما تصدت الحكومة إلى إخضاعها ، متناسية ما بينها من أحقاد ، فكان الاعتماد على هؤلاء في غير محله .

سفر وزير الداخلية الى الفرات

ادركت الوزارة خطورة الموقف ، في الفرات الأوسط ، فقرر مجلس الوزراء في يوم ٩ مارت إيفاد وزير الداخلية إلى الديوانية ليدرس الحالة عن كثب ، ويعمل على انقاذ الموقف ، وقد سافر الوزير بعد ظهر الأحـد ١٠ مارت ، واجتمع في اليوم الثاني من وصوله ببعض رؤساء السماوة ، والدغارة ، وامتنع غيرهم من مقابلته .

ثم اجتمع المجلس في الحادي عشر من الشهر وقرر وجوب الضرب وتلفن رئيس الوزراء إلى متصرف الديوانية أن يبلغ الوزير هذا القرار لينذر القبائل .

وكان الإنذار إنذارين متواليين ، مع فترة قصيرة ، فعارض المتصرف في تضييع الوقت بإلقاء إنذارين ، وأصر على أن يكتفى بإنذار واحد ، مع مدة أطول .

واضطرب وزير الداخلية من قرار مجلس الوزراء لصدوره في وقت كان يسعى لحل المشكلة بالطرق السلمية ، وبينما كان الوزير يهم بالسفر إلى الشامية ، وأبي صخير ، والنجف ، لإتمام المفاوضة ، صدر الأمر اليه بالعودة إلى العاصمة فوراً .

وكتب متصرف الديوانية إلى بغداد أن الحالة أصبحت خطرة، وأن واجب الوزارة اما الضرب، أو التفاهم مع رؤساء الأحزاب، أو الاستقالة، لأن الحالة كلما بقيت معلقة استعصى حلها .

وعاد الوزير إلى بغداد في يوم ١٢ تموز واجتمع مجلس الوزراء في يوم رجوعه ليستمع إلى أقواله، وحضر الجلسة مستشار وزارة الداخلية، ورئيس الديوان الملكي، فأعلن الوزير أسفه لعدم امكان تفاهمه مع الرؤساء، رغم محاولاته، فاستقر الرأي على الضرب، وان تلكأ البعض، وارسل القرار الوزاري إلى الديوان الملكي ليقترن بمصادقة الملك، لأن قرارات مجلس الوزراء لا تنفـذ قبل أن تقترن بذلك .

هذا ما جرى في « لواء الديوانية » أما في « لواء ديالى » فقد ذهب متصرف اللواء، السيد أمين خالص، إلى ناحية « المنصورية » بعد أن طرد الثوار الموظفين منها، فرأى جموعاً من « العزة » متجمعة في « الرميلات » - بالتصغير - التي يسكنها الشيخ حبيب الخيزران، وأقامت لها المتاريس، فاستعمل الحكمة في صرفها ومنع الشيخ حبيب عن القيام بأعمال التخريب، فحال دون ما كان يبغون .

وفي يوم ١٢ مارت ١٩٣٥ أذاعت الحكومة البلاغ الرسمي الآتي :

❋ بيان رسمي ❋

« وقعت في الأيام الأخيرة في بعض جهات لواء الديوانية حوادث مخلة بالنظام العام، فسافر وزير الداخلية الى اللواء المذكور، لدرس الحالة بالذات ؛ فظهر لمعاليه أن عدداً من أعوان الشيخ عبد الواحد الحاج سكر، قطعوا قنطرتين بين ناحية الفيصلية، ومركز قضاء أبو صخير، وأقاموا على أحـد الجسور مسلحين، وصاروا يتقاضون الرسوم من المارة . كما أن فئة من أتباع الشيخ شعلان العطية، في ناحية الدغارة، تجمعوا مسلحين هناك، وأشغلوا صدر نهر الدغارة . لقد اجتمع معالي الوزير في مدة مكثه هناك برؤساء العشائر الاخرى، فاستنكروا هذه الأعمال، وأظهروا استياءهم نظراً لما يكون لها من نتائج وخيمة .

« ان معالي الوزير بلغ الشيخين، المومى اليهما، بلزوم الكف عن هذه الأعمال، فلم يلبيا ذلك، حتى الآن . ان الحكومة كانت ولم تزل باذلة كل جهودها لإعادة الامور إلى مجاريها الاعتيادية، وهي حريصة جداً على حقن الدماء، وتأمل أن يرجع الأشخاص الذين قاموا بالأعمال المذكورة إلى الصواب، كما أنها شاعرة بمسؤوليتها العامة، وقائمة بكل التدابير المقتضية للمحافظة على النظام، وتأمين الراحة العامة في البلاد » [1]

---

(١) جريدة البلاد العدد (٥٠٣) بتاريخ ١٤ آذار ١٩٣٥

﴿ ما يقوله وزير الداخلية ﴾

وكتبنا إلى معالي وزير الداخلية ، عبد العزيز القصاب ، نسأله بيان موقفه فكتب الينا :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني المحترم

بعد التحية . جواباً لكتابكم المؤرخ ٦ / ٤ / ٩٣٥ ، الذي تطلبون فيه بيان موقفي اثناء الحركات التي قام بها الحاج عبد الواحد سكر ورفقاه ، فها أنذا أعرض لكم الحقيقة :

على اثر قيام الحاج عبدالواحد بقطع الجسور ، ما بين أبو صخير والفيصلية ، وأبو صخير والشامية ، اجتمع مجلس الوزراء ، وقرر ايفادي إلى الديوانية ، لكشف الحالة ، ومعالجتها بالطرق السلمية ، كما نسّب إرسال بعض الأفواج إلى بعض المراكز العامة لتكون حاضرة للطوارىء الفجائية .

تحركت ظهر يوم ١٠ مارت ١٩٣٥ بالقطار ، فوصلت الديوانية بعد منتصف الليل من اليوم المذكور ، وفي صباح اليوم التالي ابتدأت بدرس الحالة ، ومقابلة الرؤساء ، وإجراء التحقيق عن بعض الامور ، فتمكنت من مواجهة رؤساء الدماوة جميعاً — عدا أربعة اشخاص منهم — ورؤساء عفك ، والدغارة ، والديوانية — عدا شعلان العطية ، الذي كان بعض الأصدقاء يراجعونني عنه — وقد تفاهمت مع هؤلاء الرؤساء على الشكل الذي يوافق المصلحة العامة ، وكان بعزمي زيارة قضاءي الشامية ، وأبو صخير ، ومن ثم النجف الأشرف ، ولواء كربلاء ، غير أن رئيس الوزراء طلب مني ، في الليلة الثانية من وصولي ، أن أعود إلى بغداد للمذاكرة في شؤون هامة ، فالتزمت على ترك ما بدأت به ، ورجعت إلى بغداد ، وبعد رجوعي بيومين قدمت الوزارة استقالتها .

هـذا ، وبما أن الحادث لم يمض عليه الزمن الكافي فلا أتمكن من إجابتكم على طلبكم بصراحة اكثر من هذه وسأترك ذلك إلى مذاكراتي التي سأصدرها للتاريخ والسلام عليكم .

بغداد ٨ آب ١٩٣٥ — المخلص القصاب — عبد العزيز

ويقول فخامـة رئيس الوزراء ، في كتاب أرسل به إلى المؤلف « بالنظر لأن أساس الحركة دبرت وتدار في بغداد ، فكان من الخطل اضاعة الوقت في مفاوضات في الديوانية ، خصوصاً وقد لاحظنا بأن التأخير في اتخاذ الإجراآت يؤدي حتماً إلى انتشار الاضرار والتمرّد » اه

﴿ وساطة وزير المعارف ﴾

ما كاد وزير الداخلية يرجع إلى العاصمـة ، حتى كُلف وزير المعارف ، عبد الحسين الجلبي ، بالسفر إلى النجف ، والاتصال برجال الدين ، لحملهم على إصلاح ذات البين ، ورغم كون الوزير ممن لهم صلة حسنة برجال الدين فإنه قوبل بجفاء في العاصمة الدينية فعاد بخفي حنين .

وفي الوقت نفسه كاف الشيخ علي السليمان ، رئيس قبائل الدليم ، بمكاتبة الشيخ عبدالواحد ،

وحمله على إعـادة الجسور فلم تسفر وساطته عن نتيجة ، وهكذا فشلت مساعي سلمان البراك ، نائب لواء الحلة ، لحمل الشيخ شعلان العطية على إخلاء « قلعة صدر الدغارة » فقد اشترط هذا أن يعقد مؤتمر خاص يحضره رؤساء الفرات الأوسط لمعالجـة القضية من أساسها ، فلم تر الحكومة إمكاناً لإجابة هذا الشرط ، واستدعي الشيخ عجيل الياور من الموصل ليكون وسيطاً آخر بين الحكومة والرؤساء المتمردين ، ولكن استقالة الوزارة بعد أيام قليلة حالت دون مجيئه .

الحكومة تتصل بزعماء المعارضة

لما عاد وزير الداخلية إلى بغداد ، دعى إلى مقابلته كلاً من السادة : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني ، وحكمت سليمان ، وبعد أن اجتمع بكل منهم على انفراد في ديوانه الرسمي ، سألهم آرائهم في الحالة الراهنة ، وفي التدابير الواجب اتخاذها لإرجاع القبائل إلى الخلود ، فأوصى السيد الهاشمي بضرورة التروي في الإجراآت المنوي اتخاذها ، والتشبث بكل الطرق الممكنة لحقن الدماء ؛ وصرح السيد الكيلاني (بعدم اصابة الاجراآت المؤدية الى ضرب القبائل ، لأنهم لم يعملوا ما يخل بالأمن ، ولم يقوموا بحركات تمس دستور البلاد ، وقوانينها ، ولم يطلبوا شيئاً يهدد كيان الدولة ، وإنما كانوا يؤدون الضرائب الى الجباة ، ويحترمون الشرطة والموظفين ، كل الاحترام ، ولم يقع أي تعد على أي شرطي ، أو موظف ، حتى حدث مرة أن بعض أفراد الشرطة ذهبوا مساء من المشخاب بارزاق الى رفقائهم في النهاس ، وقـد أراد بعض افراد العشائر التعرض لهم فمانعهم رؤساؤهم وحافظوهم الى ان اوصلوهم مع الأرزاق الى محلهم . اما ما قاموا به من قطع الجسور ، وضبط صدر الدغارة ، فهو خشيتهم من سوق الجيش عليهم ، والفتك بهم) اه

ولا شك في أن جواب السيد حكمت سليمان كان على نمط جوابي الهاشمي والكيلاني ، ولما وقف الوزير على آراء زعمـاء المعارضة في الحركة طلب ان ينشر كل منهم بياناً بتوقيعه يدعو فيه القبائل الى السكينة ، وقد كتب الينا السيد الكيلاني بصدد هذا التكليف :

« انه لم ير في نفسه هذا الحق ، وانه ليس بزعيم لهم ، ولا بالمسيطر عليهم ، ولا برئيس حزب يضمهم كلهم ، فضلا عن ان هذا التدخل مما يعتبره مخلًا بسمعة الحكومة ومضعفاً لمركزها »

اما الهاشمي وحكمت بك فقد رفضا نشر أي بيان من هذا القبيل .

وعلى أي فإن وزير الداخلية لما ينس من حمل زعماء المعارضة على نشر البيان الذي اراده ، تدخل البلاط ، فأعرب جلالة الملك عن رغبته في أن ينشر الزعماء البيان الذي تريده الحكومة ، فأقنعوا جلالته بعدم سداد هذا الرأي فلم يفاتحهم به مرة اخرى .

❋ تعطيل المجلس النيابي ❋

وعمدت الوزارة الى المجلس النيابي فاستصدرت إرادة ملكية في يوم ١٢ مارت ١٩٣٥ بتعطيل جلساته شهراً كاملا ، فحالت دون بحث النواب هذه الاضطرابات .

❋ موقف الصحف ❋

وانقسم الصحفيون في موقفهم من هـذه الاضطرابات ، فرأى بعضهم وجوب معالجة الحالة بالحكمة ، وبُعد النظر ، دون سفك دما. ، وأوصى البعض الآخر بوجوب تجنيد العراقيين كافة لقمع الحركة ، لأنها مخلة بالنظام العام ، وننشر فيما يلي كلمة لجريدة « المبدأ » التي كان يصدرها الحاج محمد جعفر ابو التمن ، واخرى لجريدة « الطريق » التي كان يحررها السيد توفيق السمعاني ، ليقف القارىء على آراء الصحفيين في كيفية معالجة القضايا العامة .

❋ خطورة الوضع ❋

— مقال لجريدة « المبدأ الصادرة في يوم ١١ مارت ١٩٣٥ —

تمر بلادنا اليوم بطور خطير ، لم يسبق ان مرت به منذ عدة سنوات خلت ، وان على خروجها من هذه الحالة الحرجة يتوقف كيان البلاد ومستقبلها . فقد تخرج منكوبة ، مدمرة ، مشتتة ، لا تجد امامها إلا زيادة في البؤس والشقاء ، وقد تخرج سالمة دون ان يصيبها اذى كبير ، مدركة ما تجابهه من مشاكل ونواقص ، فتتخذ التدابير اللازمة لمعالجتها على الأساس الذي يرتضيه اهل البلاد .

على ان هذا وذاك يتوقف على السلوك الذي سيسلكه المسؤولون بالحكم الآن ، في هـذه الظروف العصيبة ، فهم اما ان يسلكوا طريق الحكمة والصواب ، الذي يجب ان تدلهم عليه حوادث تاريخ امم اخرى ، حينما جابهت ظروفاً مثل الظروف الموجودة في العراق ، وان لا يأخذوا من تلك الحوادث اي عبرة ، فيسلكوا الطريق الذي يجلب النكبات ، ويضطر الشعب الى ان يضحي بخسارات كبيرة ، لكي يضمن القيام بالاصلاح الذي تحتاجه البلاد .

لقد نوهنا على صفحات هذه الجريدة بمساوىء وضع البلاد ، الذي وجد ليعرقل تقدمها ، ورفاه اهلها ، وبينا ما هناك من نواقص كثيرة ، وادارة سيئة ، واعمال تخالف المصلحة العامة ، وعدم اهتمام بالشؤون التي تمس حياة الشعب البائسة . ان هذه المساوىء والنواقص كثرت حتى اصبحت آثارها ملموسة في كل ناحية من نواحي حياة الفرد في هذه البلاد ، فعم الاستياء والتذمر من الوضع الراهن ، وما هذا الموقف الذي تجابهه الحكومة اليوم الا وليد ذلك الاستياء والتذمر .

فليس للحكومة في هذه الوضعية الا ان تعالجها بمعالجة الأحوال التي ادت الى هذا التوتر ،

وذلك بالقيام بالاصلاحات التي تحتاجها البلاد ، سواء من الناحية السياسية ، أو الاقتصادية ، أو الاجتماعية . أما إذا لم يكن للحكومة رغبة في سلوك هـذا الطريق ، أو لم تكن لها القابلية المقتضاة لذلك ، فعليها أن تترك الحكم ، لكي يفسح المجال للشعب أن يعهد الحكم إلى من يرى فيه القابلية للقيام بالاصلاحات التي يتطلبها ، وليس للحكومة أن تفعل غير ذلك البتة ، لأن كل عمل مبني على استعمال الشدة ، لا تكون نتيجته إلا إضرار البلاد وايقاع الحوادث التي تبقى ذكراها المؤلمـة أجيالا كثيرة . ونعتقد أن الظفر سيكون للشعب عاجلا أو آجلا . فعلى رجال الحكومة الآن ان يتجنبوا إحداث ما لا تحمد عقباه ، وإلا فإنهم سيسيئون إلى البلاد إساءة كبرى . اه

✻ النظام العام ✻

— مقال رئيسي لجريدة الطريق الصادرة في يوم ١٣ مارت ١٩٣٥ —

نشرنا يوم أمس بياناً رسمياً أذاعه مكتب المطبوعات ، وفيه تبيان الحالة في لواء الديوانية ، وكشف الحركات التي جرت هناك . وتلخص أن فريقاً من أعوان الشيخ عبدالواحد الحاج سكر ، وفريقاً من أعوان الشيخ شعلان العطية ، قد أخلوا بالنظام العام ، وأخذوا يتقاضون الرسوم ، ويأتون الأعمال المخالفة للقوانين . وأن معالي وزير الداخلية قد بلغ الشيخين المذكورين بلزوم الكف عن هذه الأعمال ، التي استنكرها رؤساء العشائر في تلك الجهات .

هـذه خلاصة البيان لمكتب المطبوعات ، الذي نشرناه يوم أمس ، وهي تدعو إلى الأسف الممض ، وتوجب اهتمام الرأي العام العراقي ، لأنها تتعلق بالنظام العام قبل كل شيء . والناس في جميع العصور ، وجميع البيئات ، يهمهم النظام العام بالدرجة الاولى ، إذ بدون هذا النظام لا يهدأ بال لأحد ، ولا ينتظم أمر . وقد أباحت القوانين العامة في جميع الممالك لكل انسان ان يكون جندياً لحماية النظام العام . ولذا فمن حق العراقيين في كل مكان أن يستنكروا هذه الأعمال المخلة بهذا النظام .

اناس يجرحون أنفسهم بأنفسهم ، وقد تسلحوا لا لصد غارة على البـلاد ، ولا للدفاع عن ذمارها ، ولا اصيانة كيانها ، ولكنهم تسلحوا ليتقاضوا الرسوم من اخوانهم المارين ، خلافـاً للقانون ، وإخلالا بالنظام العام ، وليشغلوا صدر الدغارة ، بصورة فيها اعتداء على حقوق اخوانهم ومواطنيهم ، ولماذا هـذا العمل ؟ وما الفائدة منه ؟ وما نتائجه ؟ ان الحكومة مكلفة بتنفيذ القوانين . ولها قوة إجرائية . فإذا لم يطع الناس القوانين باللين ، فإنها تطبقها عليهم بالقوة ، ونحن يؤسفنا كثيراً أن تلجىء الحالة الحكومة إلى استعمال القوة مع أبناء الوطن ، الذين نريدهم للملمات والشدائد ، والدفاع عن الذمار ، لا لأجل الإخلال بالقوانين ، والاعتداء على حقوق اخوانهم ، وايجاد سمعة لا تليق بالعراقيين ، وقـد توفقوا بعد تضحيات خالدة إلى انشاء مملكة ترفع رأسها اليوم بين

الممالك، وتجلس في مصاف الامم الراقية . لسنا في عصر البداوة، ولا يمكن لأي عراقي أن يرضى من أعمال مخلة بالنظام العام ، ومخالفة للقوانين . والاعتداء على هذا النظام معناه الاعتداء على كل عراقي .

وهي نصيحة ثمينة ، نقدمها إلى هؤلاء الاخوان ، الذين يقومون ببعض الأعمال المضرة، في لواء الديوانية ، بأن يكفوا عن هذه الأعمال ويرجعوا إلى الصواب في جميع اعمالهم وتصرفاتهم ، وإلا فإن شدائد تحيق بهم ، ونكبات تنزل عليهم ، فتؤذيهم وتؤذي البلاد من ورائهم . اه

❊ موقف المحامين ❊

أما طبقة المحامين فقد استنكرت الالتجاء الى القوة ، ورأت أن لا يزال في الامكان حقن الدماء . فطيرت هذه البرقية الى جلالة الملك ، وإلى رئيسي مجلسي الأعيان والنواب :

« الموقف الحاضر في العراق، سيما في الفرات الأوسط، أوجب قلقنا . اننا لانزال نعتقد بأنه من الممكن تدارك الأمر وحقن الدماء، ولا نرى مسوغاً لاستعمال القوة ، وعليه نسترحم أن تتولى الأمر حالا وزارة يرتضيها الشعب لتعالج الموقف بحكمة وسداد » اه

ثم حاول المحامون التظاهر لتأييد ما جاء في برقيتهم ، فأحبطت السلطة محاولتهم .

❊ موقف العلماء ❊

وكان العلامة ، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، قد رأس الاجتماعات السياسية التي عقدت في النجف قبل أن تتأزم الحالة ، فأبرق إلى الملك في ١٤ مارت يقول :

جلالة الملك المعظم — بغداد

كيان العراق المقدس في الحال الحاضر مهدد بالأخطار الهائلة يلزم توقيف الحركات عسى أن يحصل الحل بالاصلاح الصحيح الذي يحفظ سلامة الشعب والبلاد .

« كاشف الغطاء »

وأوعز صاحب الجلالة ، إلى رستم حيدر ، فرد على هذه البرقية بما يلي :

كربلاء — حجة الاسلام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء

عرضت برقيتكم على صاحب الجلالة، فأمرني بتبليغكم تقديره لاهتمامكم بالوضع الراهن. جلالته حريص جداً على حقن الدماء . وكل سعي يبذل من قبلكم في هذا السبيل .

« حيدر »

لم يقتصر تدخل العلماء على برقية العلامة كاشف الغطاء . فقد تلفن العالمان الشيخ عبد الكريم الجزائري ، والشيخ جواد الجواهري ، إلى رئيس الديوان الملكي في ١٣ مارت يقولان :

اخلاصاً للعرش الهاشمي ، واداء للوظيفة الدينية ، وحقناً للدماء ، نلفت نظر صاحب الجلالة للحالة الحاضرة فإنها سيئة جداً ، و إذا بقيت الحكومة على الاصرار ، في سياسة الارهاب ، تكون أسوأ ، وقد خاطبنا وزير الداخلية في ذلك فلم نر منه ما يوجب الطمأنينة ، ولم تزل البرقيات تردنا من أطراف العراق تطلب منا المداخلة في اصلاح الأمر . فنرجو تبليغ ذلك لصاحب الجلالة ، ولفت نظره نحو هذه الشدة ، التي تستعملها الحكومة مع امة مخلصة للعرش والبلاد ، بدون مبرر شرعي ، وبدون ذنب سوى مطالبتها بتطبيق القانون الأساسي ، فالأمل بصاحب الجلالة أن يتولى الأمر ويعهد بالاصلاح إلى هيئة عالمة عارفة تراعي حقوق الدولة والامة ، و إذا بقيت الاحوال على ما نشاهد واريقت دماء المسلمين نخشى الهياج من جميع الشعب ، هذا ما علينا من التكليف الشرعي وأسأله التوفيق ان شاء الله . الجواهري الجزائري

ويقول وزير الداخلية ان هذين العالمين تلفنا اليه أن يسحب قوات الشرطة الاضافية المرسلة الى أبي صخير ، فأجاب انه مستعد لإجابة هذا الطلب بشرط أن تبدو ظاهرة خير من الثائرين وأن يخلو الجسور .

﴿ موقف الحاج عبد الواحد ﴾

أدرك لفيف من النجفيين أن في بغداد مساع لتشويه الحركة التي قامت في الفرات الاوسط ككونها حركة طائفية ، فحسنوا للشيخ عبد الواحد أن يدافع عن نفسه ، وكان الشيخ واثقاً من أن خصومه السياسيين في العاصمة مسخوا حركته ، فأبرق إلى صاحب الجلالة هذه البرقية في ١١ مارت ١٩٣٥ :

بغداد جلالة سيدنا الملك المعظم

غير خاف على جلالتكم تصرفات الوزارة الحاضرة ، وتماديها على غصب حقوق الامة بالقوة ، التي هي منا ولنا . وعندما قدمنا لجلالتكم طلباتنا ، اعتبرتنا الوزارة اننا عصاة ، فأرسلت قواتها لقتالنا . العشائر لا زالوا يعرضون اخلاصهم لجلالتكم ، متمسكين بعرشكم ، والتاريخ خير شاهد لما عرضنا . أما أهل المطامع الذين ربما يجعلون العراقيون (كذا) عامة والفراتيون (كذا) خاصة في نظر جلالتكم عصاة ، فيشيعون عنا اشاعات كاذبة ، والصحيح ان العراقيون (كذا) عامة ، والفراتيون (كذا) خاصة ، مخلصين لعرش جلالتكم ، ويحرصون عليه أشد الحرص ، ولا يقاسون أهل المطامع بمن ضحى ، وسوف يضحي ، في سبيل عرش جلالتكم ، كل غال ورخيص . أما الذين يحرصون على المناصب بعملهم هذا ، يريدون البقاء على الكراسي ليواظبون (كذا) على الضغط والشدة فيجعلون من بقائهم سبباً للانتقام من امتك التي تفتديك بأرواحها الغالية سيدي . المخلص الحاج عبد الواحد الحاج سكر

ولم يكتف الشيخ عبد الواحد ببرقيته هذه فثناها بهذه البرقية في اليوم التالي :
بغداد — جلالة ملك العراق المعظم .

لم نزل متمسكين بعرش جلالتكم والمحافظة على الدستور والامن العام . يؤسفنا اعمال الوزارة الحاضرة وموظفيها باتخاذهم الطرق الاستبدادية منها توقيف بعض من الرؤساء الذين يطالبون بمحافظة الدستور وهم رؤساء عشائر آل زياد وبني حسن وآل علي في قضاء الشامية وحيث أن جلالتكم حامي الدستور جئنا مسترحمين منع هذه التصرفات الكيفية .

عبد الواحد الحاج سكر

وفي اليوم الثالث ، أي في يوم ١٤ مارت سنة ١٩٣٥ طير البرقية الثالثة التالي نصها :
بغداد — جلالة سيدنا الملك المعظم .

قدمنا احتجاجات لجلالتكم طلبنا فيها اسقاط الوزارة الحاضرة نظراً لتصرفاتها الكيفية والمخالفة للدستور وقوانين البلاد ولم تزل سائرة على مخالفاتها وامتهانها حرمة الدستور مما جعلنا وعشائرنا غير آمنين على انفسنا كما انها سلبت حرياتنا نسترحم اصدار امركم بإقالة الوزارة وفقاً لرغبات ابناء شعبك المخلصين لعرش جلالتكم قبل ان يستعصي علينا الامر بسكون الرأي العام لما يلاقيه من استبداد الوزارة الحاضرة .

« عبد الواحد الحاج سكر »

✽ موقف جلالة الملك ✽

قلنا ان مجلس الوزراء قرر في جلسته المنعقدة في يوم ١٤ مارت ١٩٣٥ إرجاع القبائل المتمردة إلى حظيرة الطاعة بالقوة ، وانه ارسل قراره إلى البلاط الملكي ليقترن بالموافقة الاصولية فلما تسلم البلاط برقيات الشيخ عبد الواحد الثلاث رأى صاحب الجلالة ان تعالج هذه القضية بسعة صدر ولا سيما وان جل الزعماء في بغداد كانوا يعربون عن رغبتهم بوجوب التأمل واجتناب القوة وعلى هذا قابل رئيس الديوان الملكي ، رئيس الوزراء ، واعلمه ان جلالة الملك يرغب ان يعاد النظر في قرار الضرب بعد أن اطلع على برقيات الشيخ عبد الواحد ، وعلى حديث العلماء التلفوني ، وعلى برقية كاشف الغطاء ، وأضاف رئيس الديوان إلى ذلك أن صاحب الجلالة لا يزال يحرص على حقن الدماء ويأمل ان تعاد الامور إلى مجاريها الطبيعية بدون قتال

✽ استقالة الوزارة ✽

وعد السيد المدفعي كلمات جلالة الملك ايذاناً بانتهاء حكمه فرفع إلى جلالته كتاب استقالته وهو :

مولاي صاحب الجلالة

اتقدم بالشكر إلى جلالة مولاي على الثقة التي أولاني اياها ، في ظروف جلالته أعلم بدقتها ، فلبيت الامر ، وألفت الوزارة ، وبدأت فوراً في اعداد الخطة التي تساعدني على معالجة الوضع ، غير ان الامور قد تطوّرت في الايام الاخيرة ، تطوراً شعرت في خلاله أن الظروف غير متهيأة لتنفيذ ما أراه لازماً لإعادة الامور إلى مجاريها ، لذلك أستميح جلالتكم عذراً برفع استقالتي ، راجياً قبولها ، وداعياً لجلالتكم بالتأييد والتوفيق ، ولا زلت يا سيدي :

١٥ آذار ١٩٣٥ العبد المخلص المطيع جميل المدفعي

وقد أمر صاحب الجلالة أن يجاب على كتاب الاستقالة بهذه الصيغة : —

عزيزي جميل المدفعي

تناولت كتابكم المؤرخ في ١٥ آذار سنة ١٩٣٥ وفيه تقدمون استقالتكم من منصب رئاسة مجلس الوزراء . إنني آسف جداً لما وقع من حوادث ، في المدة الاخيرة ، ولا يسعني إلا ان أشكركم على تحملكم ، أنتم وزملاءكم ، عبء المسؤولية في مثل هـذه الظروف . ان املي في حكمـة رجال شعبي قوي ، ويسرني أن اراهم مدركين دقة الموقف الحاضر ، وعاملين معاً على درء كل ما من شأنه ان يسيء إلى سمعة البلاد .

لا شك في أن الحالة تتطلب إصلاحا نزيهاً ، وسريعاً ، وقد أسفت لأنكم لم تجدوا متسعاً في الوقت ، يساعدكم على تحقيق هذا المقصد ، فكونوا واثقين بأن قبولي استقالتكم لم يكن ايؤثر في شيء على ما أحمله في قلبي نحوكم من محبة وتقدير .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثاني عشر من شهر ذي الحجة سنة ألف وثلاثمائة وثلاث وخمسين الهجرية الموافق لليوم السابع عشر من شهر آذار سنة ألف وتسعمائة وخمس وثلاثين الميلاديـــة .

غازي

الوزارة الهاشمية الثانية

﴿ كيف تألفت الوزارة ﴾

استقالت « الوزارة المدفعية الثالثة » في يوم ١٥ مارت ١٩٣٥ م وقد ضربت الفوضى أطنابها في طول البلاد وعرضها . فلا أمن ولا طمأنينة ، ولا ثقة ولا سكينة . واستدعى جلالة الملك غازي زعيم المعارضة ياسين باشا الهاشمي ليؤلف الوزارة الجديدة ، فتذكر الهاشمي « مؤتمر الصليخ » والوثيقة التي انضم إليها مؤخراً فراح إلى اصحابه يشاورهم في الامر ويعمل على إقناعهم للاشتراك في المسؤولية

أرسل السيد محسن أبو طبيخ إلى السيد حكمت سليمان ليكلفه بالدخول في «الوزارة الجديدة» فاعتذر حكمت عن ذلك بدعوى ان له عهداً مع السادة الحاج جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي وعبد القادر اسماعيل يقضي بأن لا يشترك في الحكم قبل ان يحصل على موافقتهم ، ولما أفهمه السيد محسن بأنه سبق أن ارتبط بميثاق الصليخ فلا يصح له التأخر عما يعمله رفاقه ، أجاب أنه لا يوافق على الاشتراك في الوزارة ما لم يوافق عليه « أبو التمن » وصحبه فذهب أبو طبيخ إلى دار الحاج جعفر بعد منتصف الليل واخبره بما جرى له مع السيد حكمت ، فأجاب هذا بأنه سيتصل برفاقه ، ويعطي القرار اللازم . ثم اجتمع الحاج محمد جعفر بزميليه : كامل ، وعبد القادر ووافقوا على ان يشترك السيد حكمت في الوزارة الجديدة بشرط ان يسند اليه منصب وزارة الداخلية على حين كان السيد رشيد عالي الكيلاني يريد هذا المنصب لنفسه

وقصد « حكمت » دار « الهاشمي » وبلغ صاحب الدار بما تقرر ، فقال الهاشمي أنه يوافق على توجيه أية وزارة يريدها حكمت اليه عدا وزارة الداخلية ومع هذا فقد اقترح على «الكيلاني» أن يدخل معه كوزير للمالية فامتنع الكيلاني عن ذلك واصر على ان يوسد منصب « وزارة الدخلية» وعلى هذا امتنع السيد حكمت عن الاشتراك في الحكم فكان امتناعه سبباً لخلق معارضة شديدة لوزارة الهاشمي تمكنت من حمل الجيش على التدخل في السياسة واسقاط الوزارة الهاشمية بقنابل الطائرات يوم ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦

ومع أن الحوادث الخطيرة التي مرت فيها البلاد في تلك الآونة صادفت عطلة رسمية طويلة بمناسبة حلول عيد النحر المبارك ، فقد سقطت وزارة ، وقامت مقامها وزارة اخرى في بحر هذه العطلة فوجه الملك غازي إلى زعيم المعارضة هذا الكتاب :

وزيري الافخم ياسين الهاشمي

بناء على استقالة فخامة جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظراً إلى اعتمادنا على

درايتكم واخلاصكم فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثاني عشر من شهر ذي الحجة سنة الف وثلثمائة وثلاث وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السابع عشر من شهر آذار سنة الف وتسعمائة وخمس وثلاثين الميلادية

غازي

﴿ هيأة الوزارة الجديدة ﴾

أما هيأة الوزارة الجديدة فقد تم اختيارها في ١٧ آذار ١٩٣٥م من:

١ - ياسين الهاشمي : رئيساً لمجلس الوزراء	٥ - نوري السعيد : وزيراً للخارجية
٢ - رشيد عالي الكيلاني : وزيراً للداخلية	٦ - جعفر العسكري : وزيراً للدفاع
٣ - رؤوف البحراني : وزيراً للمالية	٧ - محمد رضا الشبيبي : وزيراً للمعارف
٤ - محمد زكي : وزيراً للعدلية	٨ - محمد امين زكي : وزيراً للاقتصاد والمواصلات

وكانت الإرادة الصادرة في ١٧ مارت تقضي بتعيين الهاشمي رئيساً لمجلس الوزراء ووكيلا لوزارة المالية فصدرت إرادة ملكية ثانية بتعيين رؤوف البحراني (مدير المحاسبات العام) وزيراً للمالية فتكامل بذلك عدد أعضاء الوزارة ، وكان فيها وزيران شيعيان هما وزير المالية ووزير المعارف وأربعة رؤساء وزراء سابقين وهم : وزير الداخلية ، ووزير الخارجية ، ووزير الدفاع ، ورئيس الوزراء .

﴿ أول كلمة لرئيس الوزارة ﴾

ولعلّ أهم كلمة نطق بها رئيس الوزراء ، بعد تبوئه منصب الرآسة ، قوله في حفلة الاستيزار سادتي : —

أشكر حضرة صاحب الجلالة لثقته التي حباني بها ، وفي هذه الفرصة أود ان أبدي بعض الملاحظات حول الموقف الحاضر :

تعلمون أيها السادة أن ما وصلت إليه البلاد من فقدان الثقة والطمأنينة ، لم يكن وليد مؤثرات حدثت في زمن قريب ، بل هو نتيجة لسلسلة من عوامل يرجع عهدها إلى زمن غير يسير ولعل من أهم البواعث لهذا الوضع ، أو الحلقة البارزة في تلك السلسلة ، هو انحراف بعض الموظفين عن تطبيق أحكام القوانين ، أو تنفيذها بصورة تنافي الحق والعدل ، وتأثر بعضهم بعواطف خاصة أو تحزبات لا تأتلف ومصلحة البلاد العامة فأول ما أستهدفه ، أنا وزملائي ، هو مراعاة الحق ،

الوزارة الهاشمية الثانية

(أمام الصفحة ٧٤)

رئيس مجلس الوزراء
ياسين الهاشمي


وزير الداخلية * رشيد عالي الكيلاني


وزير المالية * رؤوف البحراني

وزير العدلية * محمد زكي البصري


وزير الخارجية * نوري السعيد


وزير الدفاع * جعفر العسكري


وزير المعارف * محمد رضا الشبيبي


وزير الاقتصاد والمواصلات * محمد أمين زكي

والعدل ، في تطبيق القانون ، والابتعاد عن التأثر بالعواطف ، لتحل الثقة بين الحكومة والشعب ، وهذا ما اود ان ألفت انظاركم إليه الآن ، وسأرقبه في المستقبل .

لا شك أنكم تعلمون حالة البلاد من نواحيها الأخرى العديدة، وهي تحتاج إلى معالجة حازمة وفعالة ، لتأمين تقدّم الشعب ونهوضه العاجل ، وهذا ما وطدنا العزم على الوصول إليـه ، وأملي وطيد أن الامة ، التي لم تبخل على أبنائها المخلصين بالمسـاعدة والمؤازرة ، تجعلني من بين اولئك الابناء ، وتمدني بثقتها ومؤازرتها ، فما أردنا من تقلد المسؤولية غير الإصلاح وخدمة هذا الشعب ، والله ولي التوفيق .

* تكليف حكمة بمنصب وزاري *

وقد ذكر لنـا حكمة بك سليمان أن الفريق بكر صدقي العسكري زاره بعد تأليف هذه الوزارة باسبوع ، وطلب اليه الحضور إلى وليمة عشاء يقيمها له العميد الركن ، طه الهاشمي ، شقيق رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ، ليعرض عليه احد المناصب الوزارية فامتنع حكمـة عن قبول هذه الدعوى .

* دعوة القبائل الى القاء السلاح *

كان أول عمل قامت به « الوزارة الجديدة » أنها اصدرت منشوراً وزّعته بواسطة الطائرات ، على القبائل المضطربة طلبت فيه أن تعود هذه القبائل إلى مزاولة أعمالها خلال ثلاثة أيام لتشرع الحكومة في تطبيق الإصلاح ولتتمكن من سحب القوات المرابطة وهذه صورته :—

* بيان رسمي *

« تألفت الوزارة الحاضرة وهي عالمة بما يقلق الامة ، منذ زمن بعيد ، من الاحوال ، سيما في هذه الظروف ، وهي عازمة على معالجـة أمور الدولة بروح مشبعة باحترام الدستور ، وبالطرق الكافلة لتطبيق أحكام القوانين على اساس الحق والعدل وعليه تطلب من الذين اضطربوا من التدابير المتخذة في الايام السابقة أن يعودوا إلى مزاولة أعمالهم الاعتيادية بهدوء واطمئنان خلال الأيام الثلاثة المقبلة لتباشر الحكومة بتطبيق الإصلاح الضروري، ولكي لا يبقى مجال للاستمرار على إبقاء القوات المرابطة في الوقت الحاضر » .

١٨ مارت ١٩٣٥

* هل أفاد هذا البيان ؟ *

والظاهر أن القبائل ، التي اكتوت بنار الوعود والعهود ، أرادت ان تتوثّق من صحة هذا الوعد ، قبل ان تلقي السلاح ، وهي صاغرة ، فقد استمرت في العصيان عشائر الحميدات ، والعوابد ،

وقسم من الخزاعل ، في قضاء الشامية مع لفيف من البوسلطـان ، وبني حسن ، في قضائي الهاشمية والهندية ، كما تردد في الإطاعة الشيخ شعلان العطية « رئيس عشائر الاكرع » في « الدغارة » وكان هؤلاء من أنصار الوزارتين الأيوبية والمدفعية الثالثة فأبرقوا يطلبون اسقاط « الوزارة الجديدة » فاضطرت الحكومة ان توفد اعوانها لحملهم على الإطاعة ، وسافر وزيرا الداخليـة والخارجية السيدان : رشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد ، إلى الديوانية في يوم ٢١ مارت سنة ١٩٣٥ لهذه الغاية أيضاً ، وقد خطب وزير الدخلية في اجتماع عقد في « سراي الشامية » خطبة أعرب فيها عما تكنه « الوزارة الجديدة » من العواطف النبيلة لخير المملكة ، وصالح الشعب ، وطلب إلى الرؤساء المجتمعين أن يخلدوا إلى السكينة لتتمكن الوزارة من تحقيق السياسة الإصلاحيـة التي قررت انتهاجها ، وقد دل الحديث على أن هناك أيد كانت تلعب من وراء ستار لإحراج موقف هذه الوزارة فقد زعم الرؤساء أن « الوزارة المدفعية الثالثة » استقالت بتأثير الحركة التي قام بها الحاج عبد الواحد ورفقائه ولهذا فإنهم يريدون إسقاط « الوزارة الجديدة » بفعل الحركة التي يقومون بها ولما ظهر لوزير الداخلية ان لا فائدة من المفاوضة مع هؤلاء ، عـاد إلى العاصمة ومعه زميله وزير الخارجية ؛ فقررت الوزارة إنذارهم نهائياً لمدة ثلاثة أيام فإن لم يخلدوا إلى السكينة ركنت إلى القوة في سبيل إخضاعهم ، فلما شعر هؤلاء بالخطر استسلموا وأطاعوا .

كتب الينا سعادة متصرف لواء الديوانية ، عبد الحميد عبد المجيد ، أنه اقترح على وزيري الداخلية والخارجية ، أثناء وجودهما في لوائه ، أن ينتهزا فرصة استمرار الشيخ شعلان العطية في عصيانه ، رغم تأليف الوزارة من اصحابه ، فيسير القوة اللازمة لإخضاعه ، لتبرهن الحكومة على انها لاتفرق بين أحـد من الرعايا ، وأن وزير الخارجية استصوب الاقتراح ، ولكن وزير الداخلية كان يرى وجوب حقن الدماء ، ما دام في الامكان التفاهم مع الثائرين ، ولهذا الغرض أوفـد السيدين : علوان الياسري ومحسن ابو طبيخ ليقنعا شعلاناً على الاطاعـة ، فلما اخفقا ارسل عليه الحاج سلمان الجبار فتمكن من المجيء به إلى الديوانية لاعلان خضوعه بدون أن تستعمل القوة ضده .

وكان العلامـة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء أرسل أحد معارفه إلى « الشامية » و « الرميثة » لينصح الرؤساء بالإخـلاد إلى السكينة ، فبعث اليه كل من علوان الحاج سعدون (رئيس بني حسن) وشعلان السلمان (رئيس الخزاعل) والحاج مرزوك العواد (رئيس العوابد) والحاج رايح العطية (رئيس الحميدات) وداخل آل شعلان (رئيس آل ابراهيم) بالكتاب الآتي :

حضرة العالم الفاضل حجة الاسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء متعنا الله ببقائه نقدم عرض إخلاصنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد وردنا رسولكم عبد الأمير ، وأبلغنا آرائكم وارشاداتكم الثمينة ، وفي الحقيقة ما

لنا غنى – كذا – عن ذلك ، فالآن كما اعرضنا لحضرتكم في غرة شوال في النجف الأشرف إن كان الأعمال تخص منافع شخصية ، وأغراض حزبية ، في سقوط وزارة ، وتشكيل غيرها ، فكلًّا منا يعرف طريقته الحزبية ، التي تستعملها سائر الشعوب . وان كان الغرض من ذلك أن هناك اموراً تتطلب الخدمة للبلاد ، نرجو إعلامنا بها ، واننا مستعدون للعمل بالطرق المشروعة التي تؤمن سلامة البلاد ، تحت ظل العرش الهاشمي ومن الله التوفيق .

١٣ ذي الحجة ١٣٥٣

وتلقى العلامة كاشف الغطاء من الرميثة العريضة الآتية أيضاً ننشرها بحروفها :

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى مولانا حجة الاسلام شيخ محمد حسين كاشف الغطاء دام بقاه

بعد تقبيل أياديكم نعرض لخدمتكم نحن افتهمنا في تشكيل هل الوزارة وهـذه الوزارة لا نثق بها لأنها كانت سابقاً ما عندها إلا غايات وأحزاب والذرر (الضرر) في الاسلام ولا حصل منها إصلاحا الا (الى) البلاد ونبين الا (الى) حضرتكم ان عشائرنا وقفت علا (على) موجب الاذطراب (الاضطراب) من هذه الوزارة لأن هذه الوزارة لها غايات والفتن بين الإسلام فعليه نرجو الجواب من حضرتكم مستعجل وعمرك باقي والسلام .

١٤ ذي الحجة ١٣٥٣

رئيس عشيرة بني زريج   رئيس عشيرة الظوالم   رئيس عشيرة الظوالم   رئيس عشيرة بني احكيم
شيخ خوام الفرهود   دللي الحاجم   مطلق الجياد   عزاره المعجون

رئيس عشيرة بني عارض   رئيس عشيرةالخزاعل   رئيس عشيرةالأعاجيب   رئيس عشيرةالبوحسان
اعناد الشحل   كواك الوليد   سلطان الواع   الحاج ضيدان الحسين

رئيس عشيرة الظوالم   رئيس عشيرة الجمعة   رئيس عشيرة البركات   رئيس عشيرة البوجياش
ثعبان ابو الجون   عبدالسادة الشنايه   منصور الطعين   حاج محمد البهاظ

رئيس آلجريب   رئيس عشيرة آلزياد   رئيس عشيرة الجوابر
محمد اللأيذ   ابريد الحجيل   أرحيم الحاج صفر

وقد رد العلامة « كاشف الغطاء » على هذين الكتابين بما يلي :

إلى الزعماء الأماجد !

وردني كتابكم ، وعرفنا ما ذكرتم ، ومعلوم لديكم انني بمركزي الروحاني ، ومقامي الديني ، لا يجوز لي أن أتدخل في أي وزارة أو حزب ، أو في أي شأن من شؤون السياسة ، و إنما دخلنا لأجل الصالح العام ، وتخفيف الحيف عن هذه الأمةالبائسة ، ولا نرى ذلك يتم إلا باتفاقكم

وتفاهمكم ، ايها الفراتيون جميعاً . فلو اتفقتم وفقتم ، وحصل لكم كل شيء ، وحينئذ فكل وزارة ترضخ لكم ، وتذعن لأوامركم ، وتعطيكم كل ما تأملون ، وإن بقيتم على هـذا من الاختلاف ، فكل وزارة تأتي فهي عابثة بكم ، وخادعة لكم ، ومحتقرة لشأنكم هذا هو جوهر الحقيقة ، وما عداه فضول ، ويجب عليكم الهدوء والسكون ، ويحرم عليكم المضاربة بينكم ، بل وبين غيركم ، والسلام

عن النجف الاشرف في ١٥ ذي الحجة ١٣٥٣ محمد الحسين كاشف الغطاء

❋ القاء السلاح ❋

وعلى كل فقد تمكن الوزيران من حمل شعلان العطية على القاء السلاح، واخلاء صدر الدغارة الذي احتله في ١٠ مارت سنة ١٩٣٥ كما ترك حبيب الخيزران (منصورية الجبل) بعد تسنم (الوزارة الهاشمية) مقاليد الحكم فصدر هذا البيان في ٢٤ مارت ١٩٣٥ :-

« عاد المضطربون من التدابير الوقتية السابقة المتخذة في لواء الديوانية إلى اعمالهم الاعتيادية وتمت المواصلات البريدية والبرقية مع الاطراف واستتب الهدوء والسكينة » - انتهى -

وقصد الرؤساء الثائرون بغداد في أول نيسان ٩٣٥ بعد أن أقيمت لهم بعض الحفلات التكريمية في النجف ، والكوفة ، والحلة ، وكان بصحبتهم لفيف من الأفراد المدججين بالسلاح وصدرت الأوامر إلى الجيش المرابط في لواء الديوانية بالعودة إلى ثكناته

❋ وفد من الشمال وبرقية خطيرة ❋

وقصد جماعة من رؤساء القبائل في الشمال « بغداد » في ٢٤ مارت ١٩٣٥ معلنين تأييدهم للوزارة الجديدة ، واستعدادهم لقمع أية حركة يقصد بها تجزءة البلاد ، فزاروا رئيس الوزراء في ديوانه الرسمي في يوم ٢٦ من الشهر فرحب بهم الرئيس ، وخطب الشيخ فائق الطالباني بالنيابة عنهم قائلا : -

« يا صاحب الفخامة !

« ان هذه الجموع التي تمثلت بين يدي فخامتكم ؛ والذين هم يمثلون عشائر الوية كركوك ، واربيل ، والسليمانية ، والموصل ، وديالى ، تمثيلا صادقاً لم يحضروا مرحبين كالعادة بايعاز واشارة السلطات المحلية ، بل قدموا من تلقاء أنفسهم ، ليعرضوا ثقة ابناء الشمال في وزارتكم الجليلة، التي يتوسمون فيها خيراً للوطن ، لكونها تضم أقوى العناصر الحية وأقربها لقلوب الشعب ، وليعلنوا تأييدهم لها في واجبها ، وهو ضمان سلامة المملكة ، والخدمة للصالح العام . ان مجتمعنا يعلق آمالا جساماً على وزارتكم لتعيد الثقة والطمأنينة ، والاعتماد عليكم بتلبية رغائب الشعب المحقة ،

الخادمة لنهضتها ، وهو واثق بأن فخامتكم وسائر رفقائكم الكرام تعمدون إلى كل ما فيه رفاهه وخيره

« يا صاحب الفخامة كونوا على أتم القناعة بأن ابناء الشمال كما عرضنا سيشدون ازركم بكل ما اوتوا من حول وقوة ما دمتم سالكين طريق الحق والعدل » اهـ [1]

﴿ محاولة اصلاح الادارة ﴾

كان سوء الإدارة وحده كافياً لحدوث ماحدث في المملكة ، بعد وفـاة الملك فيصل ، من العبث بالقوانين ، وانتهاك حرمة الدستور ، وتفشي الرشوة بين الموظفين ، وفساد الاخلاق بين الناس ، فكيف إذا اقترن مع سوء الادارة التلاعب بمقدرات الناس ، والضغط على حريتهم

ولما تسلمت « الوزارة الهاشمية الثانية » مقاليد الحكم [redacted] ، فقد تعطلت التجارة ، وقلت الثقة في الأسواق ، وأصيبت المرافق العامة بأضرار جمة وكثر الضعف على مؤسسات الدولة عن انيابه ، وكان الجيش لا يزال مرابطاً في أطراف لواء الديوانية ، فأرادت « وزارة الداخلية » أن تهدئ الخواطر بدعوة الموظفين إلى احترام القوانين ، وتجنب الإفساد بين الاهلين ، وتقديم المصالح العامة على المصالح الخاصة ، فأذاع الوزير المسؤول في ١٧ مارت ١٩٣٥ البيان التالي : —

« بناء على تسلمي زمام وزارة الداخليـة ، أطلب من جميع الموظفين الإداريين ، الاهتمام الجدّي في القيام بوجائبهم ، والسهر على محافظة الامن ، وإنجـاز أمور الناس بأسرع ما يمكن ، ضمن أحكام الدستور والقوانين . وليعلم الجميع أن أهم غاية تتوخاها الحكومة ، والتي أطلب من جميع الموظفين ادائها ، هي تأمين العدل والحق بين الناس ، وعدم التحزب لأي فرد أو هيأة كانت. إن الوزارة ستراقب شديدا اعمال موظفيها ، وتعاقب المقصرين بوجائبهم وتكافي المهتمين بها » اهـ

وعمدت الوزارة إلى الالوية فسحبت بعض الاداريين الذين اساءوا التصرف في وحـداتهم الادارية وشوهوا سمعة الحكومة وإن كان من انصارها ومؤيديها ثم أذاع رئيس الوزراء في ٢٩ مارت ١٩٣٥ ما يلي : —

﴿ بيان رئيس الوزراء الى الموظفين ﴾

١— ليعلم جميع الموظفين بأنهم يقومون بواجباتهم المنصوص عليهـا في القوانين والانظمة والتعليمات باسم جلالة الملك المعظم رئيس الدولة الاعلى واعني بذلك انهم امناء جلالته على حراسة الحق وتوزيع العدل بين الاهلين وليسوا مأجورين لأحد غير الأمة التي هي مصدر السلطات .

---

(١) جريدة البلاد العدد (٥٠٧) بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٣٥م

٢ – يجب أن يتجنب الموظفون عن جميع الامور المنافية للآداب ولذلك يحظر عليهم المجاهرة بشرب المسكر أو الإدمان عليه وتعاطي القمار وكل ما من شأنه أن يفسد أخلاقهم ومعنويتهم أو أن يؤثر على سمعة أسرة الموظفين التي يجب أن تكون مرشدة للأمة في كفاحها للوصول إلى المثل العالية .

٣– يجب أن لايذهب عن بال الموظفين أن قوانين الدولة تحتم عليهم أن يكونوا حسني السلوك والسيرة وهذا ما يدعوني إلى أن أطلب إقصاء الموظف الذي يتحقق انه يأتي عملا ينافي الآداب العامة من خدمة الدولة .

٤– يشمل تعبير (الموظف) في هذا البيان جميع الأشخاص المستخدمين في وظائف الدولة أي سواء كانوا في خدمة تقاعدية أو بأجور موقتة .

٥– يجب أن أدعو الموظفين إلى ضرورة معاملة المراجعين بالرفق والانصاف الذي لا يعرف التحيز لفئة من الأهلين دون أخرى وإذا ثبت على أي موظف تحيزاً ما فليتأكد بأنه لا يمكن أن يبقى في خدمة الدولة .

إني لا أتقدم إلى مصارحة أسرة الموظفين بما ذكرته أعلاه وبما صرحت به عند تسلمي مقاليد الوزارة إلا لعلمي بأن هذه الأمور هي التي أضاعت الثقة وأخلت بالطمأنينة بين النفوس فضلا عن انها أثرت تأثيراً سيئاً في نفوس الموظفين ولذلك أطلب من كبار الموظفين أن يراقبوا أحوال الموظفين التابعين إليهم وأن يستعملوا سلطاتهم القانونية لتطهير الأسرة من سوء السلوك وليتأكدوا أيضاً بأن التسامح والتغافل في هذا الشأن يعرضهم للعقاب في ٢٩ مارت ١٩٣٥

رئيس الوزراء – الهاشمي (١)

❋ فاجعة في الكاظمية ❋

في الوقت الذي كانت الوزارة تواصل السعي لتوقيف الاضطرابات في الفرات الأوسط، وإعادة الأمور إلى مجاريها الطبيعية، قامت المعارضة بحركة حزبية جريئة في الكاظمين خلاصتها :

أن الحكومة كانت تشيد دائرة للبرق والبريد هناك على مقبرة قديمة، وقد انتهت من وضع أسسها أيام « الوزارة الأيوبية الأولى » وأتمت قسما منها أيام « الوزارة المدفعية الثالثة » فلما تألفت « الوزارة الجديدة » أراد البعض أن يستغل سخط الكاظميين على إقامة هذه البناية في هذا المحل — لغايات حزبية بالطبع — فألف مظاهرة للاحتجاج على تشييدها وقد أدت هذه المظاهرة إلى حدوث معركة دامية بين الشرطة والأهلين، أسفرت عن قتل ١٣ نسمة، وجرح أكثر من ثمانين فقد استنجدت « شرطة الكاظمية » بالعاصمة، فتوجه مدير الشرطة، وجيه يونس الموصلي، على

(١) جريدة « البلاد » العدد ٥٠٩ بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٣٥

سيارات مصفحة تقل بعض الافراد وفتح النار لتفريق المتظاهرين ، فقضى على الحركة بعد دقائق معدودات ، وهذا نص البلاغ الرسمي

﴿ بيان رسمي ﴾

« وقع حادث مؤسف في قصبة الكاظمية صباح أمس (٢٣ الجاري) وتتلخص المعلومات الآتية إلى الآن حول الحادث بما يلي : —

« كانت المقبرة الواقعة قرب المغيسل قد هجرت منذ مدة ، وبوشر الدفن في مقبرة جديدة اخرى ، إلا انه صباح أمس راجع بعض وجوه الكاظمية قائمقام القضاء ، مبينين عدم ملائمة المقبرة الجديدة ، فوعدهم بالنظر في تلبية طلبهم ، ولكن بعد خروجهم ، تجمهر قسم غير قليل من الناس حول المقبرة القديمة ، وباشروا هدم دائرة البريد التي بوشر بناؤها بالقرب من المقبرة القديمة منذ أشهر ، ولما جاءت الشرطة وطلبت منهم الكف والتفرق ، قابلوهـا بالرمي بالحجارة ، ثم أوقد المتجمهرون النار في البناء المذكور ، ولما انذرتهم الشرطة باستعمال القوة ، إذا لم يتفرقوا ، أجابوها بطلقات نارية ، واستعمال اسلحة جارحة ، أدت إلى جرح أحد المفوضين ، واستمروا على اطلاق الرصاص على الشرطة . وقد اطلقت الشرطة طلقة في الفضاء ، بغية انذارهم ، ولكنهم رغم ذلك استمروا على اطلاق الرصاص على الشرطة ، مما اضطرهـا إلى استعمال السلاح لتفريقهم ، فوقع بسبب هذه الحادثة من المتجمهرين سبعة قتلى ، وتسعة جرحى[1] ومن الشرطة قتل شرطي واحد وجرح أربعة ، اثنان منهم مفوضان ، واثنان شرطيان ، ثم تفرق المتجمهرون ، وأعيد الأمن إلى نصابه ، وانتشرت دوريات الشرطة لمحافظة الأمن والتحقيق جار لمعرفة الاسباب التي أدت إلى هذه الحادثة المؤسفة » ٩٣٥/٣/٢٤

﴿ الشروع بالتعقيب ﴾

وركنت الحكومة إلى استعمال الشدة لمعرفة أسباب وقوع هذه الفاجعة فأوقفت عدداً من الوجوه ، والاشراف ، بتهمة التحريض على القيام بهذه المظـاهرات ، فلبث الموقوفون في السجن ثلاثة أشهر ، جرت خلالها محاكمتهم ، واستجوابهم ، وقد حكمت المحكمة على سبعة من الموقوفين بالحبس الشديد المؤبد وعلى غيرهم بعقوبات موقتة

﴿ تأثير حادثة الكاظميين ﴾

كان لحادثة الكاظميين الوقع الأليم في النفوس ، فقد فجعت عائـلات ، وترملت نساء واستشهد أبرياء واوقف بسببها بعض الاشراف ، وقد انتهز خصوم الوزارة وقوع هذا الحادث

(١) توفي من الجرحى خمسة اشخاص فبلغ عدد القتلى ١٣

فرفعوا إلى الملك هذا الاحتجاج

لأعتاب صاحب الجلالة الملك المعظم

نرفع لأعتابكم أحزاننا وأشجاننا بما أصاب ابنائك واخواننا الكاظميين من المذابح بصورة وحشية بدون مبرر الأمر الذي دعانا لرفع هذا الاحتجاج تجاه وزارة لا تمثل إلا نفسها افتتحت أعمالها بما تنطوي عليه نياتها العدائية التي دعت الشعب بتهييج واضطراب .

السيد حسن مكوطر ، السيد جعفر ابو طبيخ ، علوان الحاج سعدون ، شعلان السلمان ، حسان الحمادي ، حاج رايح العطية ، عباس العلوان ، عواد الحاج جاسم ، حاج حمود البدن ، مطلق العبطان ، حسين الزغير ، متعب المحمد ، حمود آل حمادي ، حاج صدام ، جساب الحمادي

﴿ العفو عن المجرمين في الحادثة ﴾

وعندما بحث «المجلس النيابي» في ايلول ١٩٣٥ « قانون العفو العام » عن الجرائم التي ارتكبت بعد هذه الحادثة ، رغب البعض أن يشمل هذا العفو المحكومين في قضية الكاظمية فصدرت هذه الإرادة

إرادة ملكية رقم — ٥٢٠

كانت المحكمة الكبرى المنعقدة في بغداد ، قد حكمت بتاريخ ١٩٣٥/٦/٢٢ على كل من صادق الحاج أحمد الاسترابادي ، وحسين ابراهيم حباشة ، ونجم موسى راضي ، وابراهيم بن احمد ، وحسن المرتضى الخالصي ، وعبد الامير عبود شمارة ، وعلوان بن السيد سلمان ، بالأشغال الشاقة المؤبدة وفقاً للمادة ٣٠٦ بدلالة المادتين ٥٤ و٥٥ من قانون العقوبات البغدادي ، وبالحبس لمدة سنتين وفق المادة ٨٦ منه بدلالة المادتين ٥٤ و٥٥ وعلى حسين بن ابراهيم حباشة بالأشغال الشاقة المؤبدة وفقاً للمادة ٢١٤ بدلالة المواد ٥٢ و٥٥ و٥٨ و١١ من قانون العقوبات البغدادي ، وقد ابرم هذا الحكم تمييزاً بتاريخ ١٩٣٥/٨/٣ ولما كانت هناك أسباب تدعو إلى استعمال الرأفة بحقهم فقد اصدرت إرادتي الملكية

بناء على ما عرضه وكيل وزير العدلية :

بعفو المرقومين : صادق الحاج احمد الاسترابادي ، وحسين بن ابراهيم حباشة ، ونجم موسى راضي ، وابراهيم بن احمد ، وحسن مرتضى الخالصي ، وعبد الامير عبود شمارة ، وعلوان بن السيد سلمان ، عما بقي من مدة محكوميتهم .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٥٤ واليوم الرابع من شهر ايلول سنة ١٩٣٥

رئيس الوزراء — ياسين الهاشمي

غازي

﴿ عيد الغدير ﴾

يوافق اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة ، حلول عيد الغدير المشهور ، عند الشيعة الإمامية وهو اليوم الذي بويع فيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بولاية العهد عن النبي ﷺ ونص عليه بالخلافة ، فيجتمع في مدينة النجف خلق كثير لزيارة الأسد الرابض فيها

وصادف حلول « عيد الغدير » لسنة ١٣٥٣ (٢٣ مارت ١٩٣٥) سقوط « الوزارة المدفعية الثالثة » وتكوين « الوزارة الهاشمية الثانية » فاجتمع في النجف جم غفير من الناس من مختلف الطبقات لبحث الموقف الراهن . وانتهز فريق من المحامين في بغداد هذه الزيارة فأموا « النجف » واجتمعوا بالعلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، وحسّنوا له تنظيم حاجات الشعب في الإصلاح بميثاق يكتب فيوقعه الزعماء ويرفعه سماحته إلى الحكومة مباشره فيكون وثيقة ناطقة بتبرم الشعب من الاوضاع السائدة

وقد صادف هذا الاقتراح هوى في النفوس فوضع الميثاق بأسلوب قانوني طريف لولا المادة الرابعة منه ، التي سيرد نصها مع الميثاق ، وضعه المحامون ذيبان الغبان ومحمد عبد الحسين ، ومحمد الامين الجرجفجي فكان له مفعولان : مفعول حسن وآخر ذميم

وقد اجمعت القبائل ، التي ناصرت الوزارتين : الأيوبية (الاولى) والمدفعية (الثالثة) ثم بدأت تتجاهر بالعداء للوزارة الهاشمية على تأييد هذا الميثاق ، فأخذ الرؤساء من مختلف الانحاء يتوافدون على مدينة النجف لتوقيعه وكان بينها وفود قبائل المنتفق ، والديوانية ، والحلة ، وقد جاءت من مسافات شاسعة للاشتراك في هذا العمل

واستدعى العلامة كاشف الغطاء انصار الوزارة الهاشمية : كالشيخ عبد الواحد الحاج سكر والشيخ شعلان العطية ، والشيخ فريق المزهر ، والسيد محسن ابو طبيخ ، والسيد علوان الياسري إلى مدينة النجف للتوقيع على الميثاق فأجابوا أنهم يذهبون إلى العاصمة أولا ، ثم يرجعون للتوقيع ووقعوا عهداً بذلك لكنهم لم يفوا به وقد سألت هؤلاء الرؤساء عن أسباب امتناعهم عن توقيع هذا الميثاق فأجابوا انهم كانوا قد اتفقوا مع رؤساء القبائل في الشمال على إصلاح الوضع العام في المملكة فتوقيع هذا الميثاق معناه ايثار المصلحة الطائفية على المصالح العامة وهذا ما يضر بوحدة البلاد [1]

---

(١) هذا نص الميثاق الذي يشيرون اليه وقد وقع فيه (٦٩) رئيساً

« نحن المؤمنين ادناه ، نعلن بهذا اننا نستنكر كل فكرة ، أو حركة ، ترمي إلى التفرقة ، ونحرص كل الحرص على وحدتنا المراقبة ، تحت ظل عرش جلالة ملكنا المفدى »

« جريدة البلاد » العدد (٥١٦) الصادر في ٧ نيسان ١٩٣٥ — التواقيع

ولأجل ان يقف القارىء على هذا الميثاق ، ويعرف خطورته ، وما كان له من تأثير عظيم في الاضطرابات التي عمت مدن الفرات الاوسط ، ننشر نصه فيما يلي وهو :

❊ نص الميثاق ❊

نحن الموقعين بذيله أدناه ، من زعماء القبائل في الفرات الأوسط ، قد رفعنا مطالبنا المشروعة ، التي كان جل الغرض منها إصلاح وضع المملكة العراقيـة ، حتى يتقدم العراق إلى مصاف الامم الراقية ، ويمشي إلى الأمام على أقدام العدل والمساواة بين سائر طبقاته ، وعناصره ، ويبرهن على أهليته للاستقلال ، تحت لواء صاحب العرش الهاشمي ، دامت شوكته ، قـد رفعنا مطالبنا إلى سماحة زعيمنا الروحاني ، المصلح الاكبر ، حجة الإسلام والمسلمين ، الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء ، دام ظله ، كي يتقدم بها إلى مليكنا المعظم ، صاحب الجلالة غازي الأول ، وحكومته الموقرة ، ويطالب بإنجازها ، وسماحته هو الممثل لنا جميعاً ، والمفوض فيها ، والنافذ أمره علينا ، فيما يعود إلى مصالحنا ، وقد أعطيناه هذا الميثاق شاهداً وحجة علينا ، مع الالتزام والتعهد منا جميعاً على محافظة مصالح الأجانب في البلاد ، وتمام الرعاية للمعاهدات الدولية ، مع المثابرة على المطالبة بإنجاز تلك المواد الإصلاحية ، وتحقيق رغائبنا القانونية ، مهما كلفنا الأمر ، وللبيان حرر :

المادة الاولى — لقد تمشت الحكومة العراقية ، منذ تأسيسها حتى اليوم ، على سياسة خرقاء ، لا تتفق ومصالح الشعب ، واتخذت سياسة التفرقة الطائفية أساساً للحكم فمثلت أكثرية الشعب بوزير واحد أو وزيرين ممن يسايرون السلطة في سياستها (على الاكثر) وعلى مثل هـذا الاساس تمشت في سياسة التوظيف فظهر التحيز صريحاً في انتقاء الموظفين وأعضاء مجلس الامة ، بينما القانون الأساسي لم يفرق بين أبناء البلاد ، كما نصت المادة (السادسة) من القانون الأساسي ، فلإيجاد الاستقرار والطمأنينة في نفوس الشعب ، ورفع التفرقة بين أبناء الامة ، يجب أن يساهم الجميع في مجلس الوزراء ، وفي مجلس الامة ، وسائر وظائف الدولة ، كما يساهم في الجندية والضرائب .

المادة الثانية — ان طريقة الانتخابات الحاضرة اسيء استعمالها ، حتى أصبح مجلس الامة لايمثل الشعب تمثيلا صحيحاً ، وضماناً لدفع التلاعب ، من ناحيـة الحكومة ، نرى وجوب تعديل قانون الانتخاب على أساس ضمان الحرية المطلقة ، بوضع القيود التي تمنع الحكومة من التدخل المباشر ، وغير المباشر ، وأن يكون الانتخاب بدرجة واحدة ، واعتبار كل لواء منطقة انتخابية مستقلة .

المادة الثالثة — لما كانت المادة (٧٧) من القانون الاساسي تنص على وجوب تعيين القضاة الشرعيين من مذهب أكثرية السكان ، في حين أن سلطات القضاء الشرعي منحت الحكام من مذهب أقلية السكان ، فنطلب تطبيق أحكام المادة المذكورة من القانون الأساسي ، مع لزوم تدريس أحكام الفقه الجعفري في كلية الحقوق العراقية .

المادة الرابعة – لما كانت محكمة التمييز العراقية المرجع الوحيد لمحافظة أرواح، وأموال، الشعب، وقد سبق أن مثلت الطائفتان : المسيحية، والاسرائيلية، والعناصر الاخرى فيها، فعليه نطلب أن يكون في كل فرع من فروع المحكمة المذكورة عضو شيعي، لتطمئن النفوس بأحكام الحاكم .

المادة الخامسة – لما كانت الصحافة لسان الشعب الناطق، فيجب إطلاق الحريات الكاملة للصحافة، ورفع القيود الإدارية، وحصر المسؤوليات بالمراجع القضائية، تمشياً مع روح المادة ١٢ من القانون الاساسي .

المادة السادسة – لما كانت الاوقاف العامة أوقافاً إسلامية، خصصت لخدمة الشرع الشريف، و إعاشة المتفرغين لهذه الخدمة، وما يتفرع عنها، غير أن سياسة الحكومة اتجهت إلى نواحي أخرى، وأصبحت مواردها تصرف على تشكيلات الاوقاف الإدارية، وأهملت دور العلم، ومساجد العبادة، فعليه يجب الاقلاع عن هذه السياسة في إدارة الاوقاف العامة، وصرف مواردها على المؤسسات الإسلامية بصورة عامة .

المادة السابعة – تعميم، وتعديل، لجان تسوية الاراضي، التي يتم بواسطتها الاستقرار الزراعي، كما نطلب الاسراع في تنفيذ قانون البنك الزراعي الصناعي، وتمليك الاراضي لاربابها من غير بدل .

المادة الثامنة – الغاء ضريبتي الارض والماء، واستبدال ضريبة الكودة على المواشي بضريبة استهلاك، وعدم فرض الضريبة على الآلات الرافعة .

المادة التاسعة – إن وظائف إدارة الدولة في تضخم مستمر، بسبب عدم استقرار الملاك، و إن رواتب الموظفين في تزايد، بصورة لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي، ومع مستوى المعيشة، كما أن الموظفين قد تمادوا بالاستهتار بمصالح الشعب، بعدم رعاية القوانين، فيجب اتخاذ تدبير سريع لاستبدال موظفي الدولة، المعروفين بسوء السلوك والسمعة، والتخفيف من نفقات الدولة بتخفيض رواتب الموظفين الضخمة إلى الحد المعقول، وتخفيض رواتب التقاعد المدني والعسكري.

المادة العاشرة – إن معظم مؤسسات الدولة الصحية، والعمرانية، والتهذيبية، لم تراع في توزيعها النسبة العادلة بين أبناء الشعب، وخاصة في المنطقة الجنوبية من العراق، كما يجب وضع الانظمة والقوانين لمنع تفشي الامراض الاجتماعية، والاخلاقية، وتهذيب مناهج المعارف، وجعل الدروس الدينية كسائر الدروس ذات درجة في الامتحان، والسعي وراء صيانة الاخلاق، بمنع البغاء، والتجاهر ببيع الخمور، والقمار، وكل ما يؤدي إلى فساد الاخلاق .

المادة الحادية عشرة – عدم التعرض لمن اشترك في الحركات الوطنية الحاضرة من أبناء الشعب أو

من الموظفين ، وأفراد الجيش والشرطة .

المادة الثانية عشرة — توقيف أحكام القوانين التي تعارض هذه الطلبات، واستبدالها بما يضمن تنفيذ الطلبات المتقدمة . إه

﴿ انشقاق بين القبائل ﴾

كان امتناع الرؤساء ، الموالين للوزارة الجديدة ، عن توقيع « ميثاق الشعب » فرصة للمخاصمين لها — ولأركان الوزارتين : الأيوبية (الاولى) والمدفعية (الثالثة) في بغـداد — فقد عقدت الاجتماعات ، وتشاور الرؤساء ، واقيمت الولائم ، فأسفرت عن وضع الحلف الآتي نصه في كربلا في غرة المحرم ١٣٥٤

﴿ عهد الموالين ﴾

نحن الموقعين والواضعين أختامنا أدناه، قد قسمنا بسيدنا العباس (ع) إننا نحرص كل الحرص على تأييد العرش الهاشمي ، وإعلاء شأن البلاد ، وصيانة حقوق أبنائه ، وإننا متحدين ، ونقاوم كل من أراد بأحدنا أو بمجموعنا سوءاً ، خلاف العدل والحق ، أو بالدوافع الشخصية ، ونؤيـد مطاليبنا التي اتفقنا عليها عند حجة الاسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء .

سلمان العراك ، نايف الجريان ، حنتوش الهيمص ، سيد جعفر أبو طبيخ ، السيد نور السيد ، عزيز الياسري، شعلان السلمان، سيد كاظم الحجاب، حاج مرزوك العواد ، عبدالمحسن آل جريان، فرهود المشير، حاج صلال الفاضل ، حمود الحمادي ، كاظم المنذور ، عبدالكريم آل حمود ، علوان الحاج سعدون ، خوّام الحاج عبد العباس ، دوهان الحسن ، غزاي الوراد ، بدر الشخير ، حاج محمد العبود ، مناحي الحاج طرفه، غازي الحمد ، شعلان الشهد، سلمان الصكبان، حاج مظهر الصكب، فرهود المحمد ، اسكندر المرهون ، حاج حمود البدَن ، عباس العلوان ، حاج صدّام العواد ، حسن الشمخي ، فواز العيفان ، أحمد العثير ، حاج ضيدان الحسين ، هادي العبد الرضا ، يوسف نجارنه ، عبد الرضا أبو خليل ، فيصل الظاهر ، حاج جاسم الصعب ، موجد السماوي ، ضاحي الحمود ، كربلا عبد المهدي آل قنبر ، كربلا محمد رشيد ، كربلا علوان الحاج عبد العزيز ، بلعوط المحسن ، سيد مهدي سيد علي ، عواد الحاج جاسم ، مزهان العلي ، حاج عبدالعباس العواد ، عبد آل غافل ، كاظم آلياوه ، أحمود الجبار، أعطيوي المحمد ، رشيد الفدعم، عزيز البندر، جاسم المحمد ، كاظم المدهود ، متعب المحمد ، محمد العباس، حاج فرهود الستار، فرمان العويد ، حسين الزويد ، كاظم الصراخ ، محيي المواسي ، محمد العبد الله ، سيد نور ابو بعيجة ، كربلا عباس الكريم ، حاج رايح العطية ، حاج داخل الشعلان ، حسون الفرهود ، جري آل ضيدان ، سيد حنون العبد العباس، عبد المجهول.

﴿ كتاب المخالفين ﴾

أما « الحاج عبد الواحد سكر » وجماعته، فإنهم ما كادوا يصلون إلى بغـداد، ويقابلون أركان « الوزارة الهاشمية الثانية » حتى وجهوا إلى سماحة العلامة « كاشف الغطاء » هذا الكتاب:

حجة الإسلام العلامة المصلح متعنا الله بطول حياته

أما بعد فنحن نحمد الله تعالى، ونشكره، ونسأله أن يرشدنا إلى الطريق السوي، للوصول إلى وحدة الهدف والقصد، ونبتهل اليه سبحانه أن يكون عوناً لنا على اداء الواجب، وإنجاز العمل، وأن يجعل صحائف أعمالنا بيضاء، وخواتمها نقية، وأن يدعم بكم قضية البلاد، ويجعل منكم حارساً يقظاً يدرأ الخطر، ويقيض من تلك النفس إماماً صالحاً، يدعو إلى جمع الكلمة، وتوحيد الجهود، للنهوض بالامة، وتوجيه رأيها العام إلى مواطن الخير والرشاد.

تعلمون بلا شك بأن الحركة التي قمنا بها، من الحركات الوطنية، وأن الغاية التي نحن الآن في طريق تحقيقها، من الغايات العامة، وما كسبت من عطف العراقيـين، على اختلاف منازعهم واتجاههم، إلا لأنها كذلك. وقـد رأيناكم في المواقف العصيبة من أحرص أئمتنا على تأييدها، كحركة عامة، تستهدف الإصلاح العام، وقد وجدناكم في كل أدوار هذه الحركة المباركة في جانب القائمين بها، في حدود الوحدة التي تعتصمون بها، وتجاهدون في سبيلها، ونعيذكم - والافق مظلم والمسؤولية عظيمة - أن يطوح بالنجف - قبلة المجاهدين الأحرار - فريق من العابثين بالكرامات الدينية والقومية، وأن يلوذ بكم رهط لا يؤمن بالنتائج، ولا يفكر بالعواقب، فكونوا في مجابهة ذلك الفريق، ومصارحة هذا الرهط عند الخطة الحكيمة التي رسمتها لكم شريعة الإسلام، وعند حسن الاحدوثة التي تتحدث عنكم بها الأقطار العربية، فهؤلاء عقلاء الامة ينتظرون من زعيمها المصلح أن يثابر على تلك النصائح القيمة، والإرشادات الثمينة، وأن يستعين بما يؤثر عنه من التفكير البعيد، والنظر السديد، على زجر الذين يندسون بين حين وحين لتشويه هذه السمعة الطيبة وما أحوج الامة - في محنتها الحاضرة - إلى كلمة تفصل بين الحق والباطل فليتق أولئك الذين ساقتهم أغراضهم وشهواتهم أن يكيدوا لمقامكم ويكيدوا للامة من هذا المقام.

إن مقامكم يجب أن يكون فوق رغائب الاشخاص والفـرق وأن يكون ملتقى جميع الافكار والآراء بدون تحزب أو تمسك بفريق أو رأي معين حتى تجتمع الكلمة. أما ما نراه ونسمع به الآن في النجف فإنه يؤدي حتماً إلى التطاحن الطائفي ونحن نجلكم أن تكون النتيجة هذه النكبة العظمى.

نحن على ما عاهدناك عليه من الاستماتة في سبيل الإصلاح ولم نتنازل قط عن هدفنا الأسمى أو حقوقنا ولكن من المصلحة العامة ومن واجبنا بعد أن حقنت الدماء وعادت السيوف إلى أغمادها

أن لا نعود إلى إحراج الموقف من جديد فالمسؤولية إذن عظيمة والتبعة جسيمة فنحن نرجوكم أن تجعلوا هدفكم الآن تهدأة أحوال النجف وصرف الناس فيها إلى معالجة شؤونهم وندعوكم بروح الثقة والاطمئنان إلى ضرورة التعاون و إفساح المجال للرجال المخلصين حتى يتسنى لهم أن يقوموا بالإصلاح المطلوب .

ونحن لا نكتمكم بأن معظم قادة الرأي الذين يعوّل على آرائهم سواء في الخارج أو في الداخل في معالجة الأحوال الراهنة لا يرتاحون إلى الروح المشبع به المنشور (يريدون الميثاق) ولا يوافقون عليه بصورة قطعية لأنهم يعتقدون أنه لا يأتي إلى البلاد سوى الضرر الفادح ، هذا، ودمتم لإطفاء الفتنة وفقكم الله لكل خير . ٩ محرم الحرام ١٣٥٤

محمد العبطان ، علوان السيد عباس الياسري ، حاجي عبد الواحد ، السيد محسن أبو طبيخ ، حاج سعدون الرسن ، حاج سلمان الجبار ، عبود اللهيمص ، سيد حسن العذاري ، سيد محمد السيد محمود الياسري ، شلتاغ الجحالي ، المخلص عبد السادة ، شنشول الحاج حسن آغا ، حاجي عجه الدللي ، عمران الجياد ، شهيد الحاج جواد ، صادق الكاظم ، علي المزعل ، مهدي العسل ، عبدالهادي الجينه ، حرش الحتال ، حبيب الخيزران ، مظهر الشاوي ، حاجي عباس الحاجي لهوف ، مزهر السمرمد ، عمران الزنبور ، عبد الحسين الظاهر ، سوادي الحسون ، حمزه الحاج سرحان ، حسين العلوان ، حاجي شعبان .

✵ موقف الشيخ ✵

وقد حار الشيخ محمد الحسين في السير بالزعماء ، والتوفيق بين وجهتي نظرهم في الحلف ، وفي الكتاب الموجه اليه . ورأى أن التطاحن الحزبي سيعرض الطرفين إلى الهلاك ، والبلاد إلى الدمار لما ينويه كل منهما من الشرور ، فاستقر رأيه على التخلص من هذا المأزق بدعوة الطرفين إلى نبذ الحزبيات ، وانتظار نتيجة تشبثاته في (ميثاق الشعب) فأصدر البيان التالي :

✵ هذا بلاغ للناس ✵

حيث أن زعماء قبائل الفرات، الناهضين في طلب الإصلاح ، قد رفعوا الينا مطالبهم، وعرفونا برغائبهم في عدة مواد قانونية ، كي تعرض على المراجع العاليـة ، ويجري ايجابها إن شاء الله ، فالواجب من أجل ذلك المحافظة على الأمن ، وعدم القيام بأي حركة يخشى منها اختلال النظام ، وانحلال حبل الأمن ، حتى تجري المفاوضات بالإصلاح ، في جو هادىء ، وننظر ماذا تسفر عنه المطالبات من النتائج ، ويكون العمل حينئذ بما يقتضيه التكليف في وقته . كما أن من الواجب المحتم أيضاً على كل فرد من أفراد الامـة من زعماء ، وغيرهم ، قطع كل صلة له مع الأحزاب ،

وعـدم الارتباط بأي حزب كان ، فإن الحزبية هي منبع كل فتنة ، ومطلع كل بلاء ومحنة ، ومبعث كل شقاء وعناء .

الأحزاب هي التي أهلكت العباد ، وأخربت البلاد ، وجرّت الويلات على هذه الامة البائسة ، والمملكة العراقية الفتية ، والأحزاب هي التي جعلت الأخوين في بيت واحـد ، ومن أب وأم واحـدة ، يتعاديان ، فيتخاصمان ، فيتضاربان ، فيهلكان معاً ؛ الأحزاب مطايا يركبها شياطين معدودون ، فيعبرون بها إلى مقاصدهم الشخصية ، ومنافعهم الذاتيـة ، فيسعد الأقل ، ويشقى الاكثرون ؛ الأحزاب في الشرق داء وفي الغرب دواء ؛ أفراد معدودون يتلاعبون على أكتاف الامة ، وعلى الأغرار ، والبسطاء منهم ، ويضحكون على ضعفاء العقول ، فالحذر الحذر أيها الناس من الأحزاب ، وكونوا أيها الناس من حزب الله فإن حزب الله هم الغالبون ولا ينبئك مثل خبير .

١٢ محرم الحرام سنة ١٣٥٤ محمد حسين آل كاشف الغطاء

✻ حوادث مختلفة ✻

١- توفيت والدة « الملك غـازي » في يوم الاربعاء ٢٧ مارت ١٩٣٥ « بالسكتة القلبية » وشيعت إلى مرقدها الأخير باحتفال رسمي ، ونكست الأعلام ، خلال أيام الحداد ، على الدوائر الرسمية .

٢- هبت على العراق رياح شديدة جداً ، وبسرعة ٧٥ ميلا في الساعة ، في يوم السبت الموافق ٣٠ مارت ١٩٣٥م فشملت أضرارها أنحاء المملكة كافـة ، ومات بسببها زهاء ١٥٠ نسمة ، وتخربت بيوت وقلاع كثيرة ، وغرق جسر بغداد من تأثيرها .

٣- كانت الوزارتان «الايوبية الاولى» و«المدفعية الثالثة» عطلتا عدداً كبيراً من الصحف الادبية والسياسية ، فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٨ نيسان ١٩٣٥ الإفراج عن الصحف المعطلة كافة ، وأذاع « مكتب المطبوعات » البيان التالي :

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٥ محرم ١٣٥٤ الموافق ٨ / ٤ / ١٩٣٥ الافراج عن الصحف المعطلة ، فعلى أرباب الصحف ، التي يشملها هـذا القرار ، ويجب إجراء بعض المعاملات بمقتضى قانون المطبوعات لإصدارها مجدداً ، مراجعة هـذا المكتب لإتمام المعاملات القانونية اللازمة . أما الصحف المعطلة ، والمفرج عنها بهذا القرار ، والمستكملة الشروط القانونية ، فلها أن تستأنف الصدور من الآن .

٤- سافر جـلالة الملك إلى « مدينة الموصل » صباح الخميس ١٨ نيسان ١٩٣٥ لزيارة آثار قصر الحضر ، وعاد إلى العاصمة يوم ٢٢ من الشهر المذكور ، وقد صحب جلالته لفيف من الوزراء السابقين .

٥– طغى الفرات في منتصف المحرم ١٣٥٤ (نيسان ١٩٣٥) طغياناً هائلا ، فدمر الطرق ، وأهلك الزروع ، وأحدث عـدة كسرات في سدود ألوية الدليم ، والحلة ، والديوانية ، وتعطلت بسببه طرق المواصلات ، وبلغت الأضرار اكثر من مئة الف دينار .

٦– أجرت الحكومة تبدلات مهمة بين كبار الموظفين، فأقصت عن الادارة بعض المتصرفين والقائمقامين ، ومديري النواحي ، الذين كانوا سبباً في شيوع الاضطرابات في المملكة ، وأحلت محلهم من رأت فيه الكفاءة والنزاهة ، ثم أحدثت وظائف هامة في الوزارتين ، الداخلية والمالية ، اقتضتها مصلحة البلاد (كما تقول) لتسريع معاملات الناس ، وتوزيع العدل بينهم بوجه أخص .

٧– تبنت الوزارة مشروع إقامة جسرين حديديين عائمين في قلب العاصمة ، نصبت أحدهمـا بمكان « جسر مود » والثاني بالقرب من « الجسر القديم » .

٨– أنهت الوزارة خدمـات لفيف من كبار الموظفين البريطانيين المستخدمين في دواوين الحكومة العراقية ورفضت تجديد عقود الذين انتهت خدماتهم من هؤلاء .

٩– رزق الملك غازي مولوداً ذكراً في صباح اليوم الثاني من أيار ١٩٣٥م سماه فيصلاً تيمناً باسم جده « الملك فيصل » فعطلت ، بهذه المناسبة ، دوائر الحكومة ، وأقيمت ولائم الأفراح في البلاط الملكي ، وخفضت محكوميات بعض المسجونين ، وتبودلت برقيات التهاني والتبريك .

١٠– صدرت الارادة الملكية في يوم ١١ ربيع الاول و١٢ حزيران ١٩٣٥ بتنفيذ قانون الدفاع الوطني رقم ٩ لسنة ١٩٣٤ وبتنفيذه يكون العراق قد استكمل شرطاً أساسياً من شروط الاستقلال .

١١– وصل إلى بغداد في يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٥م الشيخ أحمـد الجابر ، أمير الكويت ، فأقام الملك غازي حفلة شاي تكريماً لسموه ، وجرت بينه وبين المسؤولين محادثات هامـة عن التهريب ، قطع سموه عهداً بأن يعد قوة كافية لمكافحة التهريب ، على أن تتصل هذه القوة بالقوات العراقية لتشترك معاً في هذه المكافحة .

١٢– أخذت الوزارة بمشروع ربط « الموصل » بـ« بغداد » بالسكة الحديدية ، واتفقت مع شركة امتياز نفط غربي دجلة على مد خط بغداد – بيجي إلى الموصل فتل كجك لتنفيذ هـذا المشروع المفيد .

١٣– أوفدت الحكومة وزير الدفاع ، جعفر العسكري ، إلى أوروبا في مهمة خاصة في يوم ٢٧ تموز وعهدت وكالة وزارة الدفاع إلى رئيس الوزراء مدة تغيب الوزير عن العراق ، وقد عاد العسكري إلى بلاده في يوم ١١ أيلول سنة ١٩٣٥ .

١٤– أقيم مهرجان شعبي كبير في بغداد لتسمية ثلاث طائرات بأسماء الألوية (بغـداد ،

والعمارة، والحلة) وهي الألوية التي ساهمت في خدمة القوة الجوية الملكية العراقية بجمع التبرعات لشراء الطائرات وتقديمها إلى الجيش العراقي .

بين ايران والعراق ايضاً

لما تكونت « الوزارة الهاشمية الثانية » أوفدت إلى جنيف في يوم ٤ أيار ١٩٣٥ كلا من وزير الخارجية، نوري السعيد ، ووزير العدلية ، محمد زكي، لحضور مذاكرة مجلس عصبة الامم في الخلاف العراقي – الايراني على الحدود ؛ فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى رئيس الوزراء الهاشمي، ومنصب وزارة العدلية بالوكالة إلى وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني، وبعد أن عاد الوزيران إلى العراق رأت الوزارة أن تطلب إلى « سكرتارية عصبة الامم » تأجيل النظر في هذا الخلاف وأن تقوم الحكومتان: العراقية والايرانية بمفاوضات مباشرة لحله، وعلى هذا أوفدت إلى طهران في صباح اليوم الخامس من آب سنة ١٩٣٥ وفداً قوامه كل من وزير الخارجية نوري السعيد ، ووزير العدلية ، محمد زكي ، ومدير الخارجية ، نصرت الفارسي ، ومدير الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية ، جميل السلام ، والمفتش الاداري ، تحسين العسكري ، والخبيرين البريطانيين : الميجر أدمونس ، والكولونيل وارد ، للمداولة مع الموظفين الايرانيين المختصين في هذه القضية ، وقد ناب وزير الداخلية مناب وزير العدلية ، وتولى رئيس الوزراء وكالة وزارة الخارجية . ولما حظي السيد نوري السعيد بين يدي جلالة شاه إيران ، وجرى حديث الخلاف بين القطرين المجاورين ، اعترف الشاه بشرعية معاهدة أرضروم ، التي يستند اليها العراق في وجهة نظره ، إلا أنه التمس أن يتنازل العراق عن نحو ثلاثة كيلومترات في « شط العرب » لتتمكن المراكب الايرانية من الرسو فيها ، فأجاب نوري باشا أنه مستعد لعرض هذا الطلب على الحكومة العراقية، لأنه غير مفوض الآن ليبت في أمر كهذا، ولما نظر مجلس الوزراء في تقرير السيد السعيد سجل قراراً خطيراً مآله :

ان القانون الأساسي العراقي لا يجيز التنازل عن أي شيء في العراق ، ولهذا فلا يمكن إجابة طلب الشاه ، إلا أنه من الجهة الثانية وافق على إعطائه المسافة المذكورة بطريق الايجار ، بشرط أن تجيب إيران مطاليب العراق المشروعة في بقية القضايا المختلف عليها ، وعلى كل فقد عاد الوفد إلى بغداد في ٢٦ آب سنة ١٩٣٥ فأذاعت الحكومة البيان الآتي :

بيان رسمي

نشر في طهران، مساء أمس الأول، البيان الرسمي المشترك ، عن نتائج المفاوضات بين العراق وإيران ، وهذه ترجمته :

في أثناء إقامة الوفد العراقي في طهران ، جرت المفاوضات بين الوفد المشار اليه ، والحكومة الايرانية الامبراطورية ، بروح مشبع بالود والصداقة ، وقد أزيل القسم الأعظم من سوء التفاهم السابق ، وأخذ الاتفاق التام بين الطرفين يظهر الآن . ونظراً لضرورة حضور ممثلي الطرفين في اجتماع مجلس عصبة الامم القادم ، لم يبق في الوسع إنهاء المفاوضات في طهران ، وعليه تأجلت المفاوضات . والفريقان عازمان على الاستمرار عليها في جنيف ، بنفس الروح الصميم الذي سارت عليه حتى الآن ، والامل وطيد في الحصول على نتيجة حسنة حاسمة سريعة .

٢٥ آب سنة ١٩٣٥

نوري السعيد وزير الخارجية العراقية   باقر كاظمي وزير الخارجية الايرانية[1]

وكان وزير العدلية ، محمد زكي ، قد انتخب رئيساً لمجلس النواب ، وهو في « طهران » فعاد إلى بغداد في ١٢ آب ١٩٣٥ أي قبل أن يعود الوفد بأربعة عشر يوماً . وسافر الوفد العراقي إلى جنيف في ٦ أيلول ٩٣٥ ليطلع أعضاء العصبة الأممية على نتائج المفاوضات التي جرت مع ايران ، فلبث فيها إلى نهاية الشهر المذكور ، وعاد إلى بغداد في ٤ تشرين الاول ١٩٣٥ فقررت الحكومة العراقية سحب شكواها ضد ايران ، على أن يحل الخلاف بين الطرفين مباشرة . وفي يوم ١٧ كانون الاول ١٩٣٥م وصل إلى بغداد وفد ايراني من كبار موظفي وزارة الخارجية الايرانية للدخول في المفاوضة اللازمة لحل هذا الخلاف، وتألف وفد عراقي من مدير الخارجية العام، نصرت الفارسي ، ومدير المالية العام ، يوسف غنيمه ، ومدير الداخلية العام ، خليل اسماعيل، لمفاوضة هذا الوفد ؛ ولكن انشغال الوزارة بتهدئة الحالة في الفرات الأوسط أخر البث في الموضوع ، فلما تسلمت « الوزارة السليمانية » مقاليد الحكم في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ عقدت اتفاقية مع ايران جعلت بموجبها السيادة في شط العرب مشتركة بين العراق وايران .

❋ حل المجلس النيابي ❋

اصطدم المجلس النيابي، الذي جاءت به « الوزارة الأيوبية الاولى » بانتقادات كثيرة، وسلقت الأساليب التي اتبعت في جمعه بألسنة حداد ، وطعن مجلس الأعيان في مشروعيته ، طعنة نجلاء ، في جوابه على خطاب العرش ، فلما جاءت « الوزارة الهاشمية الثانية » إلى دست الحكم ، كان عليها أن تمعن النظر في أحد الحلول التالية لفض الخلاف القائم حول مشروعية هذا المجلس :

١- حل المجلس المذكور ، والبدء بانتخاب مجلس ، تتمثل فيه إرادة الامة تمثيلا صحيحاً .

٢- تعطيل الحياة النيابية في العراق ، إلى أجل غير مسمى ، حتى تعود المياه إلى مجاريها .

٣- الاستمرار على عقد جلسات المجلس المذكور ، حتى ترى الوزارة فيه رأيها .

---

(١) جريدة « البلاد » الرقم (٦٤٧) بتاريخ ٢٩ آب ١٩٣٥

وارتأت الوزارة أن تأخذ بالحل الأول ، ولكنها اختلفت في ذكر الأسباب التي تركن اليها لتبرير هذا الحل . فهل هي تؤيد الأعيان القائلين بعدم مشروعية الانتخابات ، التي أجريت لهذا المجلس فتطعن في القوانين التي صدرت عنه ، أم تخلق أسباباً أخرى ؟

تأمل الهاشمي في هذه الناحية تأملاً طويلا ، عدَّه خصومه وهناً فيه ، فجمعوا النواب ، وعقدوا جلسة قرروا فيها عدم تأييد الوزارة بصورة مطلقة ، ثم ألفوا وفداً ذهب إلى البلاط الملكي ، وطلب إلى الملك إقالة الوزارة بدعوى أنها قامت على أسس غير مشروعة ؛ فطيب الملك خواطرهم ، واستأنف الوزراء البحث في موقفهم من هذا المجلس ، الذي أخذ يناصبهم العداء جهاراً ، حتى استقر الرأي على أن فقدان الثقة بين الوزارة الجديدة والمجلس القائم ، هو السبب الذي يمكن الركون اليه لحل المعضلة فاستصدرت الوزارة الإرادة الملكية الآتية :

« لما كانت الاصول الدستورية تقضي بأن يسود التآزر بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ولما كانت الظروف الحاضرة تستلزم بأن يكون التآزر بين السلطتين على أتم ما عليه لتتمكن الوزارة من القيام بأعمال إصلاحية خطيرة ولما كانت الوزارة لا تشعر بوجود هذا التآزر بينها وبين مجلس النواب الحالي فقد أصدرت إرادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٦ من القانون الاساسي وبناء على ما قرره مجلس الوزراء وعرضه رئيس الوزراء ، بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد »

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر محرم سنة ١٣٥٤ واليوم التاسع من شهر نيسان ١٩٣٥

رئيس الوزراء — ياسين الهاشمي غازي

وقد احتج « حزب الوحدة الوطنية » على هذا الحل وعلى تصرفات وزير الداخلية ، التي زعم أنها مخالفة للقوانين ، فلاطف الملك المحتجين ، وصرفهم بكلمات معسولة ، فلما أعيد انتخاب ثلث أعضاء « المجلس المنحل » في « المجلس الجديد » انفضوا عن حزبهم وصاروا يؤيدون « الوزارة الهاشمية » تأييداً مطلقاً .

« تعطيل حزب الحكومة »

ثم رأت الوزارة أن البلاد تضج كثيراً من وجود أحزاب متنافرة ، وكتلات نيابية متخاصمة ، وأن رجال الدين يحثون الناس على وجوب « مقاطعة الأحزاب ، لأنها في الشرق داء ، وفي الغرب دواء » فعمدت إلى تعطيل حزبها « حزب الإخاء الوطني » وتوقيف جلساته ، وقدمت لجنة الحزب العليا اقتراحاً إلى مؤتمر عام عقد في بناية الحزب في يوم ٢٩ نيسان ١٩٣٥ لمعالجة هذا الموضوع .

وكانت الفكرة التي سادت المؤتمر أن وضع البلاد الراهن يقضي بتوحيد الكلمة ، والتفاف القلوب للعمل بما فيه مصلحة الوطن .

وارتأى الحزب أن يأخذ بدعوة الامة لتكون يداً واحدة، وحزباً واحداً ، تسير وفق مصلحة المجموع ، وتعضد العاملين في سبيل هذا الشعب وتقدمه وازدهار البلاد ، حتى إذا تم ذلك لا يبق هنالك لزوم لأعمال الأحزاب كل بمفرده ، فاتخذ المؤتمر هذا القرار :

﴿ بيان من اللجنة العليا ﴾

« نظر المؤتمر العام لحزب الإخاء الوطني في اجتماعه المنعقد في ٢٩ نيسان سنة ١٩٣٥ في الاقتراح المقدم من اللجنة العليا بشأن موقف البلاد الحاضر وما يتطلبه من العمل لتطبيق الاصلاحات الخطيرة وبعد المداولة أصدر قراره التالي :

إن البلاد في أمس الحاجة لتوحيد الكلمة والجهد لقطع المراحل الاخيرة لتصل إلى أهدافها الوطنية سواء من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ولأجل تنفيذ هذه الغاية النبيلة لا بد من إفساح المجال لابناء البلاد الغيارى على مصلحتها أن ينبذوا التحزبات القديمة ويتحدوا لتكوين جبهة واحدة تعضد الخطط الإصلاحية المنوي تطبيقها .

وعليه توقف جلسات الحزب وتعطل أعماله السياسية على أن يسعى رجاله لتوحيد كلمة الامة وإدماج الاحزاب في هيأة واحدة » (١)

وقد علقت جريدة الطريق (العهدية) على هذا القرار في عددها المرقم ٦٣٣ بما يلي :

والمتأمل في هذا البيان الذي أذاعته اللجنة العليا لحزب الإخاء الوطني يرى أن هذا الحزب قد ضحى تضحية كبرى في سبيل الدعوة إلى توحيد الكلمة وإدماج الأحزاب في هيأة واحدة ونسي هذا الحزب نفسه وعطل حياته السياسية والاسس التي تألف عليها لأجل جمع الامة تحت لواء واحد ونحن نكبر فيه هذا العمل ونرحب بالفكرة القائلة بتوحيد الجهود والاعمال لتصل الامة إلى أهدافها الوطنية سواء من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية (انتهى المقصود)

---

(١) لما سافر نوري السعيد ، وزير الخارجية في الوزارة الأيوبية الأولى ، إلى «جنيف» في أيلول ١٩٣٤م لحضور جلسات « عصبة الامم » اثناء مناقشة « القضية الآثورية » مر بأنقره ، واجتمع بوزير العراق المفوض ، ناجي شوكت ، وقد اقيمت مأدبة عشاء له حضرها رئيس الجمهورية التركية ، كمال اتاتورك ، بصفته الشخصية ، فجرى حديث الفاجعة التي اصابت العراق بارتحال مؤسس كيانه ، الملك فيصل الأول ، إلى دار البقاء ، فأعرب الرئيس التركي عن بالغ اسفه ، وعميق حزنه لهذه الفاجعة ، ونصح الوزيرين : ناجي شوكت ونوري السعيد أن يأخذ العراق بمبدأ قيام « حزب واحد » تنخرط فيه الأحزاب السياسية كافة ، وتعمل يداً واحدة لما فيه خدمة الصالح العام على نحو ما هو جار في تركيا .

هذا ما حدثنا عنه ناجي بك شوكت ، ويلوح لنا أن الخطوة التي خطاها السيد الهاشمي في حل حزبه « حزب الاخاء الوطني » مستمدة من فكرة اتاتورك او مستوحاة من نصيحته .

وقد سألنا رؤساء بقية الأحزاب عن موقفهم من هذا القرار، فأجابنا بعضهم أنه إذا كانت هناك مصلحة وطنية في توقيف أعمال الأحزاب فهو يؤيد هذا الاقتراح، أما إذا كان القصد منه جر مغنم فلا . . .

﴿ثورة الرميثة الاولى﴾

توطئة

في الوقت الذي تقرر «الهيأة العليا لحزب الإخاء الوطني» وقف أعمال الحزب السياسية ودعوة أبناء البلاد كافة لتوحيد الكلمة وخدمة الامة خدمة صادقة، وفي الوقت الذي تشرع «الوزارة الهاشمية الثانية» في تطهير الإدارة من أدرانها والضرب على أيدي العابثين بمقدساتها تعمل الحزبية عملها في الخفاء للقيام بثورة مسلحة ضد الوزارة المذكورة و إسقاطها؛ فقد أراد خصوم الوزارة الهاشمية أن يلعبوا الدور الذي لعبه الاخائيون في إسقاط الوزارتين الايوبية الاولى والمدفعية الثالثة، فأخذوا يحرضون القبائل على التمرد، وجمعوا لذلك بعض المبالغ التي ارسلت لتوزع على الافراد، بغية إثارتهم (١)

لماذا ثارت الرميثة ؟

كانت «الوزارة الهاشمية» شاعرة بالدسائس التي كانت تحاك ضدها في طي الخفاء، وكانت حذرة للغاية من القبائل التي استهواها خصومها، فكانت تخطب ودها بمختلف الطرق، حتى أنها أرسلت أعوانها من «الرؤساء» لاستمالة هذه القبائل، ولكن يظهر أن الرؤساء لم يجدوا في رُسُل الحكومة أهلية للوساطة، فهزؤوا منهم، ولاسيما وقد كانت بين الطرفين ضغائن قديمة وأحقـاد دفينة . يضاف إلى ذلك أن الشرطة كانت قبضت في مساء اليوم الثاني من صفر سنة ١٣٥٤هـ، والسادس من مايس سنة ١٩٣٥م، على الرجل الروحاني «الشيخ أحمـد أسد الله» بدعوى أنه كان يحرض قبائل الرميثة على عدم احترام السلطة، فاعتقدت القبائل في هذه الناحية أن هذا الاعتقال جرى بتحريض من رسل الحكومة وأعوانها، فما كان منها إلا أن هاجمت سراي

---

(١) ان التمرد الذي وقع من قبل فريق من عشائر الفرات لم يكن في الحقيقة تمرداً على قوانـين الدولة ونظمها، بل كان تمرداً على ظلم الذين يمثلون الدولة في تلك المناطق . إن طغيان هذا الفريق من الموظفين هو الذي بعث الفتنة واحدث هذه الثلمة . . . وان الدسائس والمكائد واعمال المغرضين وسعت هذه الحوادث حتى أصبحت سلامة الدولة في خطر . [محاضر مجلس النواب لسنة ٩٣٥ ص ١٩]

حاشية ثانية

تقول الحكومة في بيانها الرسمي الصادر في ٨ حزيران ١٩٣٥

[تنفي الحكومة ما زعمته جريدة «صون بوسته» الصادرة باللغة التركية في الأستانة من أن لرجال الدولة، كصاحب الفخامة جميل بك المدفعي، ضلعا في حركات التمرد] اه

الحكومة في ٣ صفر ، و٧ مايس ، وحاصرت الحامية[1] وقامت بأعمال ذكرها البيان الحكومي ، الذي سيأتي نصه ، وكان « مجلس الوزراء » اتخذ في جلسة ٩ أيار سنة ١٩٣٥ هذا القرار :

« نظراً لاتيان الشيخ أحمد أسد الله أعمالا تعد خطراً على أمن الدولة وسلامتها ، مما ينطبق على حكم المادة الاولى من مرسوم إسقاط الجنسية العراقية رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٣ فقد قرر مجلس الوزراء إسقاط الجنسية العراقية عنه استناداً إلى المادة المذكورة »

وقد عثرنا على الوثيقة التالية ننشرها بحروفها كأول تاريخ للثورات التي تعاقبت على الفرات الأوسط في أيام « الوزارة الهاشمية الثانية » :

لحضرة مولانا حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء دام ظله .

بعد إعراض اخلاصنا لديكم . مولانا نخبركم لا أخبرتم بمكروه منخصوص المدة الماضية نحن دعوتنا سلمية وفي مخابرتكم ولم نزل تأمرونا بالهدوء والسكون وفي يوم ٢ صفر الساعة ١١ نهاراً أخذ الشيخ الفاضل احمد اسدالله خديعة على حين غفلة من الناس جميعاً وشاع خبر عند العشائر الساعة واحدة ليلا فهاجت عموم عشائر الرميثة وهجموا على ناحية الرميثة وأخذوا المحطة وقطعوا القطار وحاصروا لسراي الرميثة وأيظاً أتت طيارة وضربت رشاش فضربوها وقتلوا أهلها فيها فوقعت وأهلها ميتين موت . والآن نحن مستعدين للحرب وفي تمام الاتحاد وانشاء الله هذا أول نصر ببركات دعائكم ونرجو من لطفكم تشرفونا بجواب وعموم عشائر بني احجيم وظوالم وبني ازيرج وجميع العشائر مستعدين وممتثلين الا أمركم ونسأل الله النصر بوجودكم ومتعنا الله ببقائكم آمين واننا ما تحركنا حتى اعتدوا علينا وسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٧ صفر ١٣٥٤ « خوام »[2]

أعاجيب	رئيس ظوالم	رئيس ظوالم	رئيس ظوالم	رئيس ألبوجياش	رئيس ألبوجياش
علي الطشاش	مصطفى الجبار	موسى آلتويني	دللي الراضي	محمد العزيز	حاج عبد البهاض

أعاجيب حسين الزغير ، جياد الشعلان ، ظوالم محمود الساجت ، ظوالم كامل الغثيث ، ظوالم حسين الحاجم ، أعاجيب مطلق الحسن .

---

(١) كانت هذه الحامية [وعددها ٩٠ شرطياً و١٣ موظفاً مدنياً] قد احتاطت للطوارىء فحاصرت نفسها بنفسها في هذا السراي ، وشرعت القبائل في نهب سوق الرميثة وما في محطة القطار من اموال وحبوب واثاث معدة للشحن

(٢) الشيخ خوام العبد العباس – رئيس بني ازيرج في لواء الديوانية – من الرؤساء المعروفين بكرم النفس وحب الخير ، إلى جانب ورعه وطيب سريرته ، وقد اعتاد ان يسايِر الحكام ويتقي شر الدسائس ، ولكنه لما وجد ان حركة الشيخين : عبد الواحد الحاج سكر وشعلان العطية أدت إلى سقوط وزارتين متعاقبتين هما « الوزارة الأيوبية الأولى » و « الوزارة المدفعية الثالثة » انضم إلى خصوم « الوزارة الهاشمية الثانية » من رؤساء العوابد ، والحميدات ، وبني حجيم . وكان الشيخ احمد اسد الله ، وكيل الحجة السيد ابو الحسن ، يقيم في الرميثة على مقربة من ديرة الشيخ خوام ، ويبث الدعوة لهذا الشيخ القبلي ، كما كان يؤيد الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، فلما قررت الوزارة إخراج الشيخ احمد من العراق – على نحو ما ذكر – اتخذ الشيخ خوام من هذا الاخراج سبباً مباشراً لمجاهرة الحكومة بالعداء فكان ما كان .

أما البيان الحكومي الصادر عن هذه الحركة فهذا نصه :

« اعتدى ليلة أمس بعض العشائر على طريق المواصلات في منطقة الرميثة ، مما سبب توقيف حركة القطار بين السماوة والديوانية ، وعلى أثر ذلك سافر فخامة وزير الداخلية إلى الديوانية ، لتفقد الحالة عن كثب ، ولإعداد التدابير التأديبية ، التي قررت الحكومة القيام بها فوراً . أما في المناطق المجاورة ، فالرؤساء هناك ، قابلوا فخامة وزير الداخلية ، وعرضوا إخلاصهم ، وأعربوا عن استعدادهم لتنفيذ أوامر الحكومة » ٨ / ٥ / ٩٣٥ مكتب المطبوعات[1]

نفي محامين

وادعت الحكومة أن المحامين الفاضلين : ذيبان الغبان ، ومحمد الجرجفجي ، اتصالا ببعض رؤساء القبائل الثائرة ، فساقتهما إلى المحكمة لإجراء محاكمتهما ، وقد قررت المحكمة بتاريخ ١٣ مايس ١٩٣٥ وضع كل منهما تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة كاملة ، فأبعدا إلى كركوك ، ولبثا فيها نحو ستة اشهر حيث سمح لهما بالعودة إلى العاصمة بعد صدور قانون العفو العام عن جميع الثائرين .

طائرة بريطانية تهوي

على أثر اندلاع لهيب الثورة في الرميثة ، استقل وزير الداخلية إحدى الطائرات العراقية للشخوص اليها ، وفيما هو في الجو ، طرأ طارىء على طائرته ، فسقطت بالقرب من « عنك » ولكنه لم يصب بمكروه .

وسافر بعد الوزير السيدان محسن أبو طبيخ ، وعلوان الياسري ، والشيخ عبد السادة ، للعمل على تهدئة الحالة العامة ، وإرجاع الثائرين إلى حظيرة الطاعة ، فأخفقوا .

وركب مهندس السكك الحديدية - وهو انكليزي - إحدى الطائرات البريطانية من « الناصرية » إلى موطن الثورة « الرميثة » ليكتشف مواضع قلع قضبان السكة الحديدية فظنها الثوار طائرة عراقية ، وصوبوا عليها النار فأسقطوها ، وحرقوها ، فعزز سقوط هذه الطائرة معنويات الثوار ، ولكنهم في الوقت نفسه الفوا حرساً من فرسانهم تولى نقل جثتي المهندس البريطاني « بومان » والطيار « هوكنز » إلى محطة الإمام حمزة حيث اقلها القطار إلى بغداد وجرى دفنهما في مقبرة الجنود البريطانية في المنيدي .

وفي ذلك يقول البلاغ الرسمي الصادر في ٩ مايس ١٩٣٥ :

بيان

« قامت مفارز الشرطة بحركات الاستطلاع في منطقة الرميثة ، واحتلت بعض النقاط المهمة ،

(١) جريدة « البلاد » العدد (٥٤٣) بتاريخ ٩ أيار ١٩٣٥

من دون أن تلقى في طريقها ما يمنعها ، ولم تحدث اليوم حركة من جانب المتمردين تستحق الذكر. وبينما كانت إحدى الطائرات البريطانية قائمة بواجباتها المعتادة ، ظهر أمس ، في أثناء مرورها بالمنطقة المذكورة ، من دون أن يكون لها أية صلة بالحركات التأديبية إذ اطلقت عليها عيارات نارية فسقطت واحترقت » ٩ / ٥ / ١٩٣٥ مكتب المطبوعات[1]

سوق القوات الحكومية

وسارعت الحكومة إلى سوق القوات التأديبية ، فحشدت في « الديوانية » و « السماوة » عدداً من الأفواج العسكرية لحصر منطقة الثورة في أضيق دائرة ممكنة ، وأنذرت المتمردين بوجوب الاستسلام خلال ٢٤ ساعة ، فإن لم « يطيعوا ذلك فتضطر الحكومة إلى تأديبهم باستعمال القوة » ولما لم يفد فيهم هـذا الإنذار ، القت عليهم الطائرات إنذاراً ثانياً لإبعاد النساء والعجزة ، تمهيداً لرمي القنابل وشرع في القاء القنابل فعلا ، بعد مضي مدة الإنذارين ، فكان للقصف الجوي مفعوله السريع ، وهذا هو نص « الإنذار الأول » ٩ مايس ١٩٣٥ :

إلى عشائر منطقة رميثة - سماوه

« تطلب الحكومة ، بهذا الإنذار ، من العشائر المتجمعة في منطقة رميثة - سماوه ، والقائمة بأعمال مخالفة للأمن والنظام ، أن يخلدوا إلى الهدوء ، ويرجع كل منهم إلى أعماله الاعتيادية ، وأن يعرضوا الطاعة إلى الحكومة خلال مدة ٢٤ ساعة ، اعتباراً من تاريخ هـذا الإنذار ، و إذا لم يطيعوا ذلك فتضطر الحكومة إلى تأديبهم باستعمال القوة .

« متصرفية لواء الديوانية »

« الانذار الثاني » ١٠ / ٥ / ١٩٣٥

إلى العشائر المتمردة في منطقة رميثة - سماوه

« بما أن مدة الانذار الأول قد انتهت ، ولم تحصل الإطاعة المطلوبة ، فقد قررت الحكومة استعمال القوة فعلا ضد المتمردين ، وسيبدأ الضرب بالطيارات حالا ، وعليه تطلب الحكومة من العشائر المتمردة عزل الأبرياء من النساء والأطفال والعجزة إلى محل آخر لئلا يصيبهم أذى »

إعلان الأحكام العرفية

نصت المادة ١٢٠ من القانون الأساسي العراقي على أنه « في حالة حدوث قلاقل ، أو ما يدل على شيء من هذا القبيل ، في أية جهة من جهات العراق ، أو في حالة حدوث خطر من غارة عدائية على أية جهة من جهات العراق ، للملك السلطة ، بعد موافقة مجلس الوزراء ، على إعلان الأحكام العرفية بصورة موقتة في أنحاء العراق ، التي قد يمسها خطر القلاقل والغارات »

---

(١) جريدة « البلاد » العدد (٥٤٤) بتاريخ ١٠ ايار سنة ١٩٣٥

واستناداً إلى هذا النص استصدرت الوزارة الارادة الملكية التالية في ١١ مايس ١٩٣٥ :

« أصدرت إرادتي الملكية بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الأساسي بناء على ما عرضه وزير الدفاع وقرره مجلس الوزراء ،

بإعلان الأحكام العرفية في منطقة ناحية الرميثة وفي المحلات المجاورة لها التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية عن أنها تابعة للحركات العسكرية إلى أن يعاد الأمن إلى نصابه في اللواء المذكور .

على وزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الحادي عشر من شهر مايس سنة ١٩٣٥ .

غازي

جعفر العسكري — وزير الدفاع ياسين الهاشمي — رئيس الوزراء »

تعطيل القوانين

وفي ١٣ مايس صدرت الارادتان الملكيتان التاليتان ، بتوقيف القوانين كافة ، في المنطقة الثائرة ، بحيث تكون الادارة الملكية فيها إدارة عسكرية صرفة ، ويكون قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية المرجع الأعلى لجميع الادارات ، داخل هذه المنطقة المذكورة:

الرقم ١٧٤ — أصدرت إرادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي وبناء على ماعرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع وقرره مجلس الوزراء

بتوقيف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون إدارة الألوية وقوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات وقانون دعاوي العشائر وقانون المطبوعات وقانون انضباط موظفي الدولة وقانون الخدمة المدنية وقانون القضاة والحكام والقوانين الاخرى بقدر ما لها من المساس (حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية) بالإجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية والعسكرية في المناطق المنوه عنها في الارادة الملكية المرقمة ١٦٩ والمؤرخة في ٨ صفر سنة ١٣٥٤ الموافق ١١ مايس سنة ١٩٣٥

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الثالث عشر من شهر مايس سنة ١٩٣٥

غازي

ياسين الهاشمي — رئيس الوزراء

رشيد عالي — وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية

جعفر العسكري — وزير الدفاع

الرقم ١٧٥ – أصدرت إرادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع ؛

بأن تكون الإدارة الملكية في المناطق المعلنة فيها الأحكام العرفية بموجب الارادة الملكية المرقمة ١٦٩ والمؤرخة في ٨ صفر ١٣٥٤ الموافق ١١ مايس سنة ١٩٣٥ إدارة عسكرية صرفة وأن يكون قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية المرجع الأعلى لجميع الإدارات داخل المناطق المنوه عنها وله صلاحية توزيع الأعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المناطق حسبما يتراءى له

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الثالث عشر من شهر مايس سنة ١٩٣٥

غازي

جعفر العسكري	رشيد عالي الكيلاني	ياسين الهاشمي
وزير الدفاع	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	رئيس الوزراء

المعركة الفاصلة

وما كادت القوات التأديبية تصل إلى المنطقة الثائرة حتى طوقت الثائرين تساعدها القبائل التي بقيت على ولائها للسلطة من جهة ، ويناصرها الرؤساء الذين أخلصوا للحكومة كسوادي الحسون وإخوته من بني عارض فأخذوا يشتتون شمل الثوار من جهة اخرى[1]

وتقدمت هذه القوات نحو « الرميثة » يسندها قصف المدافع من البر ، ورمي الطائرات من الجو ، فاشترك الفريقان ، الجيش والثوار ، في معركة قال عنها البيان الحكومي أنها كانت «مقاومات طفيفة » وقال عنها الثوار أنها « كانت حامية الوطيس » واصيب « الشيخ خوّام » بطلق ناري جرحه جرحاً مكن الحكومة من القبض عليه وتشتيت جل أعوانه ، وفي ذلك يقول البيان الحكومي :

« تقدمت أرتال الجيش نحو الرميثة ، ولم تصادف سوى مقاومات طفيفة ، تشتت بنتيجتها

(١) سادتي ، إن بيان الحكومة الرسمي الذي نشرته عن الحركات فيه دليل قاطع بقوله ان اشتراك جهود ابناء البلاد المخلصين هو الذي قضى على حركات التمرد وكان من الواجب على الحكومة ان تشكرهم في بيان رسمي ولكنهم ابوا ورفضوا هذه المكافأة عن إخلاص لا عن غرض آخر ، وإني بموقفي هذا اسجل مرة اخرى شكر الحكومة لهؤلاء المخلصين . [رئيس الوزراء في مجلس النواب يوم ٤ ايلول سنة ١٩٣٥]

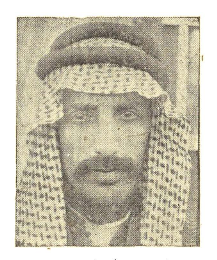
المتمردون من بني زريج ، وقدم رؤساء البوحسان والظوالم المهمون طاعتهم اليوم إلى وزير الداخلية وقبض على خوام رئيس بني زريج جريحاً وعلى هذا أصبحت منطقة الرميثة تحت سيطرة الجيش »

١٦ / ٥ / ١٩٣٥ مكتب المطبوعات[1]

احتلال الرميثة

وعلى الرغم من قبض السلطة على الشيخ خوام ، وتشتت جل أعوانه ، فقد استمرت وحدات الجيش في إطلاق النار . وكان الموالون يثبطون عزائم المقاومين ويمنوهم بمختلف الوعود . وفي يوم ١٧ مايس ١٩٣٥ كان الجيش على أبواب « الرميثة » فدخلها بعد مقاومة طفيفة ، وأنقذ الحامية التي كانت محاصرة في السراي ، وصدر في بغداد البلاغ التالي :

« رافق رؤساء الظوالم ، والبوحسان ، وبني زريج ، وحدات الجيش عند دخوله الرميثة ، في موكب يبعث على الاغتباط ، وبوشر بإصلاح السكة والأسلاك ، ما بين الرميثة وأبو طبيخ ،



الشيخ خوام الفرهود

والرميثة ومخفر الحجامة » ١٧ / ٥ / ١٩٣٥ مكتب المطبوعات

كتاب من الشيخ خوام

وقد كتبنا إلى الشيخ خوام ، رئيس بني زريج ، نسأله عن الأسباب التي حملته على إعلان الثورة ضد الحكومة ، في مايس ١٩٣٥ ، فكتب الينا يقول :

حضرة المؤلف البحاثة الاستاذ السيد عبد الرزاق الحسني المحترم

بعد التحية ، تسألني عن أسباب الحركات التي قمنا بها ، وقابلنا الحكومة آنئذ بالمحاربة في في سنة ١٩٣٥ ، فعليه نجيبكم أن أسباب الحركة كثيرة ومنها أن عبد الواحد السكر وأبو طبيخ وعلوان الياسري ومن لف لفيفهم قاموا بحركة ضد الحكومة التي على رأسها فخامة

(١) جريدة البلاد العدد (٥٤٩) بتاريخ ١٧ ايار ١٩٣٥

الأيوبي بدعايات يبثونها على السواد واقناع بعض العلماء من النجف ظاهرها المطالبة بالحقوق التي تدعي بها اكثرية الشعب من اهل الفرات وغيرهم ، ولما شكلت الوزارة من فخامة ياسين المرحوم الجماعة المومى اليهم اتفقوا مع الحكومة التي على رأسها ياسين الهاشمي لهذا أنا وكثير من الرؤساء من الفرات وعشائر سوق الشيوخ وقع حلف بينهم على أساس تنفيذ الميثاق الذي صدر من حجة الاسلام كاشف الغطاء ، وامتدت الثورة الدموية بيني وبين الحكومة بوقته إلى أن اتصلت بسوق الشيوخ حتى جرى ما جرى مما لا يسع المجال لذكره بتفصيل كما انا لا ننكر أن حركات جماعة عبد الواحد السكر وما جرى في الفرات لا تخلو من بعض أيادي الأفندية من رجال بغداد وهذا غير خفي على أمثالكم خاصة ولك من الخبرة التاريخية والاطلاع ما يكفينا عن التطويل في شرح قضايا الثورات هذا ولكم مزيد الاحترام .

٢٧ حزيران ١٩٣٩ المخلص : خوام

مرسوم الادارة العرفية

على أثر تغلب الجيش على المنطقة الثائرة، وشروع الديوان العرفي العسكري في محاكمة الثوار، ومن لف لفهم وضعت الوزارة « مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ » وهو المرسوم الذي طبقت أحكامه على الثائرين بكل دقة وهذا نصه :

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة السادسة والعشرين من القانون الأساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء أمرنا بوضع المرسوم التالي :

المادة الاولى — يتألف المجلس العرفي العسكري من رئيس وأربعة أعضاء على أن يكون الرئيس والعضوان منهم من الضباط العسكريين يعينون بإرادة ملكية على اقتراح وزير الدفاع والعضوان الآخران من الحكام العدليين يعينان بإرادة ملكية على اقتراح وزير العدلية .

المادة الثانية — يقوم بوظيفة الادعاء العام في المجلس المذكور نائب الأحكام العسكرية أو أي شخص آخر يعينه وزير الدفاع .

المادة الثالثة — على المجلس العرفي العسكري محاكمة الأشخاص الذين يساقون اليه لأجل المحاكمة من قبل قائد القوات العسكرية أو المدعي العام .

المادة الرابعة — يباشر المجلس المحاكمة باستماع بيان المدعي العام الذي يتضمن خلاصة الجريمة المسندة ثم يمكن للمتهم من بيان إفادته الاولى ويستمع شهود الإثبات ويمكن المتهم من مناقشتهم ويستمع شهود الدفاع (إن وجدوا) ما لم ير المجلس أن الغرض من طلب استماعهم هو المماطلة ويسمع دفاع المتهم ثم يصدر قراره .

المادة الخامسة – تجري المرافعة بصورة علنية إلا إذا رأى المجلس ضرورة رؤيتها بصورة سرية.
المادة السادسة – تصدر القرارات باتفاق الآراء أو بالاكثرية المطلقة .
المادة السابعة – يجب أن يستند القرار إلى مادة قانونية وأن يحتوي على الاسباب المدللة .
المادة الثامنة – تنفذ أحكام المجلس على الفور إلا ما كان منها متضمناً الحكم بالاعدام .
المادة التاسعة – لا ينفذ حكم الاعدام إلا بعد تصديق قائد القوات العسكرية[1] .

﴿ الفصل الثاني ﴾

المادة العاشرة – المحاكمة عن جميع الافعال الجرمية داخل منطقة الادارة العرفيـة أو خارجها عندما تكون ذات مساس أو ارتباط بالافعـال الجرمية الحادثة ضمن تلك المنطقة من اختصاص المجلس العرفي العسكري عدا الافعال الجرمية التي يأمر قائد القوات العسكرية برؤيتها من قبل المحاكم العدلية أو الادارية كل حسب اختصاصه .

المادة الحادية عشرة – يعاقب بالاعدام :

أ – كل من حمل السلاح أو أية آلة جارحة ضد الحكومة أو قواتها العسكرية على اختلاف أنواعها أو قوات الشرطة أو استعمل السلاح ضد أي موظف من موظفي الحكومة أو مستخدميها .

ب – كل من اشترك في أي عصيان مسلح ضد الحكومة أو قواتها المسلحة (ويقصد بالعصيان المسلح وجود أكثر من شخص واحد يحمل سلاحاً نارياً أو أية آلة جارحة بين العصاة) .

ج – كل من اشترك بأي عمـل من شأنه تخريب خطوط المواصلات أو المخابرات للقوات العسكرية أو تعطيلها أو تخريب أو تعطيل الوسائط النقلية للقوات المذكورة .

د – كل من اشترك في مساعدة العصاة بتقديم أسلحة أو ذخيرة أو عتاد اليهم .

هـ – كل من يبث الدعايـة بين أفراد القوات العسكرية أو الشرطة لغرض إضعاف قواهم المعنوية أو حملهم على عدم القيام بواجباتهم .

و – كل من حرض بأي صورة كانت شخصاً أو أشخاصاً على ارتكاب الافعال السابقة سواء كان المحرض داخل المنطقة العرفية أو خارجها .

ز – كل من تجسس لمصلحة العصاة ضد الحكومة داخل المنطقة المعلنة فيها الأحكام العرفية.

المادة الثانية عشرة – يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو الموقتة أو الحبس بمدة لا تزيـد عن خمسة عشرة سنة كل من :

أ – أعطى الاخبار أو المعلومات إلى العصاة عن الحركات العسكرية أو أعمال الحكومة المتعلقة

---

(١) عدلت هذه المادة بموجب القانون المرقم ٣٨ لسنة ١٩٣٦ وجعل تنفيذ حكم الاعدام مشروطاً بتصديق الملك بعد أن كان ينفذ بتصديق قائد القوات التأديبية .

بالحركات في المنطقة المعلنة فيها الاحكام العرفية .

ب – شجع العصاة على الاستمرار على الحركات العصيانية .

ج – نشر الاخبار المختلقة إذا أدت هـذه الاخبار أو كان من شأنها أن تؤدي إلى إضعاف القوة المعنوية بين أفراد القوات المسلحة للحكومة .

المادة الثالثة عشرة – الافعال الجرمية غير المنصوص عليها في هذا المرسوم يعاقب مرتكبوها وفقاً لأحكام قانون العقوبات البغدادي أو القوانين الاخرى .

المادة الرابعة عشرة – يجوز لقائد القوات العسكرية أن يتخذ بإعلان أو بأوامر كتابية أو شفوية التدابير الآتي بيانها :

(١) سحب الرخص بحيازة السلاح أو حمله والأمر بتسليم الاسلحة على اختلاف أنواعها والذخائر و المواد القابلة للانفجار والمفرقعات وضبطها أينما وجدت و إغلاق مخازن الاسلحة .

(٢) الترخيص بتفتيش الاشخاص أو المنازل في أي ساعة من ساعات النهار أو الليل .

(٣) الأمر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها و إيقاف نشرها من غير إخطار سابق والأمر بإغلاق أي مطبعة وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات التي من شأنها تهييج الخواطر و إثارة الفتنة أو مما قد يؤدي إلى الاخلال بالامن أو النظام العام سواء كانت معدة للنشر أو للتوزيع أو للعرض على الانظار أو البيع أو لم تكن معدة لغرض من هذه الاغراض .

(٤) الأمر بمراقبة الرسائل البريدية والتلغرافية والتلفونية .

(٥) تحديد مواعيد فتح المحال العمومية و إغلاقها كلاً أو بعضاً سواء في كل الجهة التي اجريت فيها الاحكام العرفية أو في بعض النواحي أو الاحياء أو تبديل تلك المواعيد و إغلاق المحال العمومية المذكورة كلها أو بعضها .

(٦) الامر بإعادة الاشخاص المولودين أو المتوطنين في غير الجهة التي يقيمون فيها إلى مقر ولادتهم أو توطنهم إذا لم يوجد ما يبرر مقامهم في تلك الجهة أو الامر بأن تكون بيدهم تذاكر لإثبات الشخصية أو للاذن بالاقامة .

(٧) الامر بالقبض على المتشردين والمشتبه فيهم وبحجزهم في مكان أمين .

(٨) منع أي اجتماع عام وحله بالقوة وكذلك منع أي ناد أو جمعية أو اجتماع وحله بالقوة .

(٩) منع المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل في كل الجهة التي اعلنت فيها الاحكام العرفية أو في بعضها إلا بإذن خاص أو لضرورة عاجلة بشرط إثبات تلك الضرورة .

(١٠) تنظيم استعمال وسائط النقل على اختلاف انواعها في كل الجهة التي اعلنت فيها الاحكام العرفية او في بعضها ومنع ذلك الاستعمال عند الاقتضاء .

(١١) إخلاء بعض الجهات أو عزلها وعلى العموم حصر وتحديد المواصلات بين الجهات المختلفة التي أعلنت فيها الاحكام العرفية وتنظيم تلك المواصلات .

(١٢) الاستيلاء على أية واسطة من وسائط النقل أو أي مصلحة عامة أو خاصة أو أي معمل أو مصنع أو محل صنايع أو أي عقار أو أي منقول أو أي شيء من المواد الغذائية وكذلك تكليف أي فرد بتأييد أي عمل من الأعمال .

ويجوز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المتقدمة المخولة لقائد القوات العسكرية أو أن يرخص له باتخاذ اي تدبير آخر مما يقتضيه صون الامن والنظام العام في كل الجهة التي اعلنت فيها الاحكام العرفية او في بعضها .

المادة الخامسة عشرة - يعاقب من خالف الإعلانات والاوامر الصادرة من قائد القوات العسكرية بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الاعلانات ولا يجوز ان تزيد هذه العقوبات على الحبس لمدة ثلاث سنوات ولا على الغرامة بمبلغ (١٥٠) ديناراً على ان ذلك لا يمنع من توقيع عقوبة اشد حيث يقضي بها قانون العقوبات او القوانين الاخرى .

ويجوز دائماً القاء القبض على المخالفين في الحال .

المادة السادسة عشرة - ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السابعة عشرة - على وزراء الداخلية والعدلية والدفاع تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الامة في اجتماعه القادم .

كتب ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الرابع عشر من مايس سنة ١٩٣٥ .

غازي

رشيد عالي	ياسين الهاشمي
وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية

جعفر العسكري	رؤوف البحراني	امين زكي	محمد رضا الشبيبي
وزير الدفاع	وزير المالية	وزير الاشغال	وزير المعارف

هيئة المجلس العرفي

وقد صدرت الإرادة الملكية في ١٥ مايس ١٩٣٥ بتعيين المقدم اسماعيل حقي الآغا رئيساً للمجلس العرفي ، والرئيس سعدي مصطفى ، والرئيس عادل نجم الدين ، عضوين عسكريين في المجلس المذكور . كما صدرت إرادة ملكية اخرى بتعيين الحاكم جميل الاورفلي ، والحاكم عبود الشالجي ، عضوين عدليين في المجلس المذكور ، كما نصت على هذا التعيين المادة الاولى من مرسوم

الادارة العرفية ؛ فلما اعلنت الاحكام العرفية في « لواء المنتفق » انتقل المجلس المذكور اليه ، لمحاكمة ثوار هذا اللواء ، وفيما يلي نص الاحتجاج الذي رفعه علماء الدين إلى الملك غازي :

إحتجاج الروحانيين

صاحب الجلالة ملك العراق المعظم

نبدي أن الروحانيين لايزالون حريصين على حفظ العرش الهاشمي ، وتسنيد دعائمه ، وكان الهياج والاستياء من عشائر الفرات قد اتسع ، منذ اكثر من أربعة أشهر ، وكنا حسب وظائفنا الدينية قد بذلنا جهودنا ، في بدء الأمر ، بالهدوء والسكينة ، والمحافظة على الأمن العام ، وتأمين السبل ، وحصل ذلك طول تلك المـدة بتوفيق الله . ولكن من المؤسف وقوع حادثة الرميثة التي أصبح أكبر مسؤوليتها على المسبب لها ، فإن القبض على عالمهم الشيخ احمد أوجب إثارة تلك الأعمال الموحشة والحوادث المزعجة ، وقد بلغ الحال إلى وجوب تلافي الأخطار التي يخشى من سوء عواقبها ، ورأينا من واجبنا ، حرصاً على سلامة كيان العراق المقدس وسلامة الامة العراقية ، السعي في الإصلاح بأن توقف الحكومة الحركات التأديبية وتمنع القوى العسكرية من الضرب والتعقيب حتى يحصل التفاهم والمفاوضة بيننا وبين أولياء الامور ويحفظ الله بذلك دماء المسلمين ويعود النظام إلى نصابه كما أن التدابير المؤثرة منا ستتخذ في أقرب وقت إلى إخلاد القائمين بالحركات الطائشة إلى الهـدوء والسكينة وترك كل عمل يخل بالنظام والأمن ومن الله التوفيق .

محمد الحسين آل كاشف الغطاء

الشيخ عبد الرضا آل شيخ راضي   الشيخ جواد صاحب الجواهر   عبد الكريم الجزائري

ولم نعثر على جواب صدر من البلاط الملكي على هذا الاحتجاج .

❋ ثورة سوق الشيوخ ❋

توطئة

لما احتل الانكليز قصبة « سوق الشيوخ » في ٦ تموز سنة ١٩١٥ خلقوا واسطة بينهم وبين دافعي الضرائب ، لجمع الرسوم الاميرية ، وقرروا للوسطاء نسباً معينة فيما يجبونه من واردات التمور ، فكانت بنسبة خمس حق الحكومة ، وقد سمي هـذا الحق « سركلة » وتقرر أن يتم استيفاءه قبل حق الحكومة (بمعنى أنه من الحقوق الممتازة) فكانت حقوق السركلة ثقيلة على الفلاحين .

وقد استمرت الحال على هـذا المنوال سنوات عديدة وتوسعت توسعاً كان مبعث شكاوى مختلفة حتى آل الأمر إلى أن يطالب الأفراد السلطات المسؤولة بلزوم إلغاء « السركلة » إذ كثيراً

ما صادف أن كان النتاج من النخيل غير كاف لايفاء ضريبة الحكومة ، أو كان سعر التمر واطئاً بحيث لا يسد هذا الحق ، فتلكأت السلطة في إجابة هذا الطلب حتى أنها شعرت بتطور المطالبة ، وسمعت بتنظيم الاجتماعات ضدها ، فتعامت عن سماع نداء الحق .

أما الرؤساء ، فإنهم لما رأوا أن تذمر الافراد بـدأ يتطور تطوراً مخيفاً ، وهم في حاجة إلى مصافاتهم ، وخطب ودهم ، ولاسيا بعد أن اشتعلت نار الثورة في الرميثة ، قاموا بحركة لبقة جداً ، فقد جمعوا عشائرهم ، وتنازلوا لهم اسانا برفع « السركلة » عن عواتقهم ، على شرط يأتمرون بأمرهم ، وينقادون إلى آرائهم ، فوافقت القبائل على ذلك ورفعت راياتها وبدأت تهوس بحماس شديد ضد الحكومة .

أما الحكومة ، فإنها أخذت تسايس الافراد ، وتتظاهر بالعطف على قضاياهم — ولكن بعد خراب البصرة — فقد أدى اتفاق الطرفين إلى ظهور مشكلة خطيرة أمام الحكومة لا يمكن أن تعالج إلا بالقوة .

كيف نشبت الثورة ؟

تحيط بقصبة « سوق الشيوخ » قبائل مختلفة أهمها : بني خيكان ، وحجام ، والنواشي ، وآل شميس ، وآل حسن ، وبني سعيد ، وآل اجويبر . وعلى أثر ظهور الاضطرابات في « الرميثة » ووصول نسخ من (ميثاق الشعب) إلى لواء المنتفق ، واطلاع رؤساء القبائل المذكورة عليها ، اعتقد هؤلاء الرؤساء أن تدخل الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء في هـذه الحركة كان منبعثاً عن أمر ديني ، فشرعوا في الهوسات وفي تشويش السلطة .

وكان لإسقاط الشيوخ حق « السركلة » عن الافراد باعثاً لانقيادهم إلى رؤسائهم ، وتنفيذ أوامرهم ، فأصبحت سلطة الرؤساء ، بهذا الائتلاف ، مصدر قلق شديد للحكومة مضافاً إلى سوء إدارة الموظفين في القضاء ، ودسّ المناوئين للوزارة في بغداد .

وقد توجه إلى النجف ، في أثناء هذه القلاقل ، رهط من رؤساء القبائل المحيطة بسوق الشيوخ كان يربو عددهم على الاربعين رئيساً ، فزاروا الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، ووقعوا على « ميثاق الشعب » الذي وقعه رؤساء قبائل الفرات الاوسط ، ثم اجتمعوا برؤساء الحلة ، والديوانية ، وكربلاء ، كالحاج رايح العطية ، والحاج داخل الشعلان ، والحاج صلال الموح ، والحاج مرزوك العواد ، والسيد حسين المكوطر ، وشعلان الظاهر ، وغيرهم ، وعقدوا اجتماعاً في دار السيد سعد صالح ، في النجف ، تحالفوا فيه على القيام بثورة ضد « الوزارة الهاشمية » وإن أدى ذلك إلى إراقة الدماء . ثم ذهبوا إلى كربلاء فكرروا الحلف أمام سيدنا العباس (ع) ، وتوجهوا منها إلى بغداد فاتصلوا برجال المعارضة فيها ، ثم رجعوا إلى «سوق الشيوخ» حيث بدأوا يجمعون جموعهم لمنازلة السلطة

وكانت أول حركة قاموا بها أن تقدم لفيف من « بني خيكان » إلى ناحية « العكيكة » في اليوم الرابع من صفر ١٣٥٤ (٩ مايس ١٩٣٥) فحاصروها واشتبكوا في معركة مع حاميتها أسفرت عن سقوط الناحية ، فهدموا مباني الحكومة ، وأحرقوا سجلاتها ، ونهبوا أثاثها ، وجردوا الحامية من سلاحها ، بعد أسرها مع بقية الموظفين ، ثم تقدموا إلى قصبة السوق ، فكانوا يستولون على المخافر بيسر ، بحيث اكتسحوا النفوذ الحكومي من « ناحية الجبايش » إلى مركز القضاء ، خلال ثلاثة أيام .

محاصرة قصبة السوق

واضطربت الحكومة لهول هذه الحركة ، وعززت حامية « السوق » بالسلاح والعتاد ، بحيث أصبحت القوة (٤٥٠) شرطياً وثلاثة عشر رشاشاً. ثم ظهر أن العتاد الميسور لايكفي لدفاع يطول أمده، فشرعت الطائرات في تموين الحامية به من الجو، ولكن كان معظم الصناديق يقع في أيدي الثوار أو في النهر فيستعمل ضد الحكومة .

وشرعت القبائل ، المحيطة بالقصبة ، تناوش الحامية في كل ليلة ، فتجيبها هذه بإطلاق النار ، ثم ضيقت الخناق عليها فاضطرت إلى الاعتصام بثكنتها ، وحوصرت القصبة من جميع جوانبها ، فاستنجدت الحامية بحكومة اللواء ، فجاءت ثلاث طيارات ألقت قنابلها على القبائل الثائرة ، فما زادها ذلك إلا حماساً ، فلما عادت الطائرات إلى أوكارها في « الناصرية » هاجمت القبائل قصبة السوق بشدة واحتلتها ، أما الحامية فقد بقيت معتصمة بثكنتها تقاوم مقاومة الأبطال .

والتجأ موظفوا القضاء إلى دار « الشيخ محمد حسن حيدر » فحماهم وأحسن اليهم ، حتى أنه ألبس الحاكم ، عبد الرحمن الدوري ، ألبسة النساء ، وأجلسه مع أفراد عائلته ، لأن القبائل كانت تتطلبه بشدة . وطلب القائم مقام السيد وفيق حبيب أن يؤمن ايصاله وبقية موظفيه إلى مضيف الشيخ بدر الرميض ، فأجيب إلى طلبه .

ورأت « الحامية » أن لا قبل لها على المقاومة ، أكثر مما قاومت ، ولاسيما بعد أن بلغ عدد العشائر الداخلة إلى القصبة نحو ٢٠،٠٠٠ نسمة ، فأرسلت المفوض (عبدالرزاق العبيدي) ليفاوض الثوار في أمر انسحابها إلى « الناصرية » على أن لا تمس بسوء ، وأن تترك سلاحها للثوار ، وقد جرت المفاوضة في دار الشيخ محمد حسن ، وكادت تنجح المفاوضة لولا أن هجمت القبائل على الثكنة واقتحمت نيران البنادق والرشاشات بحماس وما لبثت أن ثقبت جدران الثكنة ودخلتها .

سقوط القصبة

لم تجد الحامية - إزاء هذا الاستبسال الغريب - بدأ من ترك مواقعها ، والالتجاء إلى بساتين

القصبة ودور معارفهم فيها ، فاستسلمت بعد أن فقدت ٢٦ قتيلا ، وفقد الثوار ما لا يقل عن الاربعين قتيلا ، بينهم ثلاثة من الاهلين ، مع امرأة ، وطفل لأحد الموظفين[1] وهكذا سقطت «سوق الشيوخ» بأيدي الثوار في اليوم العاشر من صفر ١٣٥٤ والرابع عشر من مايس ١٩٣٥ فأحرقوا مباني الحكومة : كالمستشفى ، والمحكمة ، والسراي ، والبلدية ؛ وأضرموا النار في أحد الأسواق ، وقلعوا أعمدة البرق ، والتلفون ، والسكة الحديدية ، في «اور» ، والأسلاك البرقية ، والتلفونية ، وفي ذلك يقول البلاغ التالي :

بيان رسمي

قامت العشائر المحيطة بسوق الشيوخ ضد السلطة المحلية ، وحاصرت مخافر الشرطة ، واستولت على بعضها ، وأقدمت بعض العشائر في أطراف الناصرية على قطع المواصلات ، إلا أن الحركات الجوية ، ومقاومة الشرطة ، وموقف الرؤساء الموالين ، حصرت التمرد في منطقة سوق الشيوخ ، وعلى أثر وصول النجدات العسكرية ، باشر رؤساء المتمردين عرض طاعتهم على الحكومة ، وكان في مقدمتهم عشائر الغزي ، والازيرج ، والحسينات ، وباشروا بأنفسهم بإصلاح طرق المواصلات»

٢٠ مايس ١٩٣٥ «مكتب المطبوعات»[2]

سريان النار

وسرت روح التمرد إلى القبائل المحيطة بالناصرية ، فقامت في وجه الحكومة ، وأدركت السلطة حراجة الموقف ، فانسحبت بقواتها إلى الثكنة الجديدة التي تبعد عن البلد مسافة ٢٠٠ متر ، وأقامت المتاريس في مداخل الطرق والسراي ، استعداداً للطوارىء ، وثار «الشيخ منشد الحبيب» رئيس قبائل آل غزي ، فثارت معه عشيرة الحسينات ، وتبعتها الازيرج ، فأحرقوا محطة (اور) ونهبوا ما فيها من أموال ، وما لبثوا أن قلعوا قضبان السكة الحديدية ، وغمروا الطريق الممتد بين المحطة والناصرية ، بالمياه ، وقطعوا الطريق بين الشطرة والناصرية ، وغمروه بالمياه أيضاً ، فاضطرت الحكومة ، أن توعز إلى موظفيها ، بتسفير عائلاتهم إلى خارج المنطقة الثائرة ، خشية أن يلحق بها ضرر ما .

أما في «سوق الشيوخ» فإن الحكومة منعت تسفير العائلات خشية أن تصاب بمكروه .

ولما اطلعت «رئاسة أركان الجيش» على الموقف في «لواء المنتفق» أرسلت فوجين مع فصيل مدفعية الى «الناصرية» عن طريق الكوت - الحي ، بالسيارات لأن الفيضان قطع الطريق بين

(١) لا يوجد إحصاء رسمي بعدد القتلى والجرحى من الأهلين كما اننا لا نعلم عدد القتلى والجرحى من الجيش وقد اكد لنا عليم بأن عدد القتلى من الجيش والشرطة والأهلين بلغ زهاء ٦٠٠ نسمة .

(٢) جريدة «البلاد» العدد (٥٠٣) بتاريخ ٢١ ايار ١٩٣٥

« اور » و « الناصرية » فوصل الفوجان في الوقت المناسب ، أي يوم كان وزير الدفاع في الناصرية ، فتحسن الموقف في الناصرية ، ثم ما لبث أن انقطع الطريق بين الشطرة والناصرية عقيب وصول الفوجين إلى الناصرية ، لأن المياه طغت على كل شيء .

وساطات ففاوضات

كان وزير الداخلية ، رشيد عالي ، قد عاد من « الرميثة » إلى بغداد في يوم ١٨ مايس سنة ١٩٣٥ فلما حدث ما حدث في « قضاء السوق » استقل الطائرة إلى الناصرية في ٢٦ من الشهر المذكور . وكان وزير الدفاع ، جعفر العسكري ، قد رجع منها إلى بغداد ، فلما قررت الحكومة تجريد القوة اللازمة على لواء المنتفق لإخضاع قبائله الثائرة كلفت وزير الدفاع بالعودة إلى الناصرية لإعداد العدة اللازمة ، فرأى الوزير أن لا بد من مرور وقت ليس بالقصير حتى يصل الجيش إلى الناصرية ، لانقطاع سكة الحديد من جهة ، وانغمار طريق الشطرة — ناصرية بالمياه من جهة اخرى ، وأن الفرصة سانحة للاستعانة بمن بقي موالياً للحكومة من الرؤساء ، فاستدعى الشيخ خيون العبيد وكلفه أن ينصح الرؤساء الثائرين بالخلود إلى السكينة قبل أن تصل قوات الحكومة إلى المنتفق فتدمرهم تدميراً .

واتصل « خيون » بالرؤساء : كاطع البطي ، وعجيل آل تويلي ، ومنشد الحبيب (و كانوا قد أجمعوا على احتلال الناصرية) وبين لهم أن ما حل بقضية السوق ، من الخراب ، والدمار ، لا يصح أن يحل بالناصرية ايضاً ، وهي موضع عزهم ، وشرفهم ، وطلب اليهم ان يجتمعوا برؤساء العراق في خارج المدينة ليقرروا ما يلزم ، فوافقوا على هذا الطلب ، وعقد الاجتماع عند الشيخ خضر المحسن ، أحد رؤساء خفاجه ، في يوم الثلاثاء ١١ صفر ١٣٥٤ واتفقوا على وجوب محافظة دور الحكومة ، وعدم هدمها ، مع ضرورة تسوية الخلاف مع السلطة بالتي هي أحسن .

وتجدد اجتماعهم هذا في اليوم التالي (١٢ صفر) عند « موحان الخير الله » وحضر الاجتماع رؤساء الطوقية ، والشويلات ، والقراغول ، وبني زيد ، والازيرج ، والحسينات ، وخفاجه ، فلم يتوصل إلى أية نتيجة .

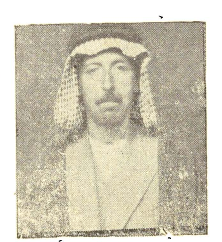
ثم استدعى وزير الدفاع الرؤساء الثلاثة (كاطع ، ومنشد ، وعجيل) فأبوا الذهاب اليه ، في بادئ الأمر ، ثم اجتمعوا به مع موحان الخيرالله ، وخيون العبيد ، بعد أن اعطاهم (الحظ والبخت) وسألهم عن قصدهم من الثورة ، فقالوا : ان لنا ميثاقاً يجب ان ينفذ ؛ فأجابهم الوزير ان الحكومة مستعدة لمفاوضة الشيخ محمد الحسين في الميثاق ، واتفق الطرفان على ان يصدر الوزير البيان الآتي ، وأن يوقف حشد الجيش فلا يجرأ احد من الثوار على الاستمرار في الحركة ، وهذا نص البيان :

ناصرية المنتفك – التاريخ ١٣ صفر ١٣٥٤ الموافق ١٦ مايس ١٩٣٥

إلى حضرات رؤساء عشائر المنتفك

بالإشارة إلى مقابلتي والشيخ منشد الحبيب الذي دعيناه مع الشيخ موحان الخير الله والشيخ صكبان العلي وبقية رؤساء الغراف والشيخ خيون العبيد في سراي الناصرية ابدي عن لسان الحكومة تبليغكم بلزوم المحافظة على الهدوء والسكينة وعدم الإخلال بالأمن إلى أن تجري المفاوضة بين الحكومة والشيخ حسين آل كاشف الغطاء عن المطاليب التي ذكرتموها والتي لم تصل إلى الحكومة إلى الآن وتقريرها حسب الاصول . وإني بلغت القيادة لايقاف تحشيد الجيوش في المنتفق وأن ترسل فوراً إلى عشائر سوق الشيوخ ليعيدوا أفراد الشرطة ومأموري الحكومة إلى الناصرية بأقرب وقت ممكن ولا أرى بأساً بأن تنتخبوا وفداً ليأتي العاصمة لمقابلة الحكومة والمداولة معهم لمعالجة الحالة بصورة مطمنة للجميع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

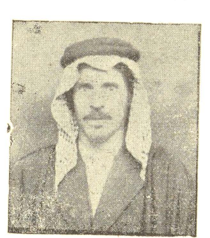
وزير الدفاع : جعفر العسكري



عجيل التويلي : رئيس الحسينات



كاطع البطي : رئيس الازيرج



منشد الحبيب : رئيس آل غزي

وما كاد وزير الدفاع يذيع هذا البيان حتى أرسل الثائرون هذا الكتاب :

مولانا حجة الإسلام الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء دام ظله

على اثر مقاومتنا للحكومة ، طلباً لحقوقنا المشروعة في ميثاق الشعب ، وعلى اثر (سقوط) بلاد السوق بيد إخواننا عشائر السوق ، وهياج الرأي العام ، وتحفز النفوس في عشائرنا ، حتى همت بالعمل ، على اثر (ذلك) حضر وزير الدفاع جعفر العسكري في لوائنا واضطر للمفاوضة بشأن المهادنة إلى مراجعة الحكومة لسماحتكم ومفاوضتها معكم ومراجعتنا لكم بهذا الشأن عسى (أن) يحصل الاتفاق بينكم وبين الحكومة وتحقن الدماء . أما إذا لم تعطنا الحكومة رغائبنا على يدكم فإننا ثائرون ومطالبون بالحقوق الميثاقية مهما كلفنا الأمر فنرجو (أن) تعطونا رأيكم

الأخير حول موقفنا تحريراً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

١٢ صفر ١٣٥٣

رئيس عشيرة آل ازيرج رئيس عشائر آل غزي رئيس فرقة الحسينات رئيس عشائر الحسينات
كاطع البطي منشد الحبيب عبد الكريم العاتي عجيل آل التويلي

ومع أن الحركة فترت بعيد إذاعة بيان وزير الدفاع ، فإن الحكومة أخذت تحشد قواتها من جهة ، وتحث الموالين على تثبيط همم المعادين من جهة اخرى ، ورأت أن كلمة حسنة تصدر من الشيخ كاشف الغطاء قد تؤثر على الموقف ، فطير خضير الطحان ، والحاج هادي هذه البرقية :

ناصرية ١٧ مايس ١٩٣٥ حجة الإسلام شيخ محمد حسين — النجف

البلاد على شفا هول شديد من الموت والبلاء المبرم الذي سيحل بعوائلنا أبرقوا إلى شيخ منشد وعجيل وكاطع ليحولوا عنا المصائب . « حاج هادي » « خضير الطحان »

وقد ابرق الشيخ محمد حسين الى معتمده في الناصرية البرقية التالية :

ناصرية العلامة الشيخ عبد الحسين المطر

مشغولون بالاصلاح يلزم السعي لمنع المضاربة سيأتيكم تعريفنا حفظ الأمن واجب

التوقيع : « كاشف الغطاء »

وفي الوقت نفسه ابرق الشيخ محمد الحسين الي رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ، هذه البرقية :

بغداد فخامة رئيس الوزارة

وردتنا برقيات من بعض وجهاء الناصرية يستمدون فيها إرشاد الرؤساء للخلود الى السكينة . ابرقنا وحررنا بطلب الهدوء . الأمل مساعدتكم على توطيد الأمن والمسارعة إلى إجراء المفاوضة حسبما أذاعه وزير الدفاع في بيانه لرؤساء عشائر المنتفك ، وعليهم أن ينتظروا نتيجة ما نترقبه من وقوع ما يعدون به من المفاوضة . « محمد حسين آل كاشف الغطاء »

ومع أن اسلاك البرق ، والتلفون ، في المناطق الثائرة ، كانت معطلة ، فقد نقلت هذه البرقيات على الأسلاك الخاصة بالجيش ؛ ورأت الحكومة أن كتاباً يصدر من الشيخ كاشف الغطاء الي معتمده في الناصرية ، قد يساعد على ردع رؤساء القبائل عن المضي في غيهم ، فكلف رئيس الوزراء ، متصرف لواء كربلا ، صالح جبر ، أن يذهب الى النجف لمواجهة الشيخ ، واستحصال الكتاب المطلوب ، فسافر المتصرف الى النجف في غسق الليل ، واتصل بالعلامة كاشف الغطاء في داره ، وبين له ضرورة تدخله لإنقاذ الموقف ، فوافق الشيخ على هـذا الطلب وسلم الى يد المتصرف هذا الكتاب :

العلامة الشيخ عبد الحسين مطر ادام الله تأييده

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . كنا أبرقنا اليكم ، وأوجزنا في برقيتنا ، خطتنا ومشغوليتنا بالإصلاح، وها نحن نؤيد ذلك، ونرغب أن تقوموا بالإرشاد إلى وجوب منع المضاربة، والحيلولة دون ما يؤدي إلى إراقة الدماء . ، أو تخريب الخطوط ، وقطع المواصلات، والطرق العامة والواجب الشرعي يحتم وجوب تبليغ طلبنا ورغبتنا هذه إلى الرؤساء . ، وخصوصاً إلى الشيخ منشد، وعجيل ، وكاطع ، وإعلامهم بأننا لا نرغب بأي حركة تعكر صفو السلام ، وعليهم أن ينتظروا نتيجة مانترقبه من وقوع ما يعدون به من المفاوضة وننتظر منكم جواب كتابنا هذا ودام لكم التوفيق والتأييد والسلام .

الأحد ١٥ صفر ١٣٥٣ « محمد الحسين آل كاشف الغطاء »

ارتاحت الحكومة لهذا الكتاب ، فأخذت عدة نسخ منه ، ووزعتها على الثائرين ، بواسطة الطائرات ، ليتم القصد من أخذه ؛ وكان رئيس الوزراء . ياسين الهاشمي، استحسن هذا الكتاب، قبل أن يرسل إلى صاحبه ، فوجه إلى سماحة الشيخ الكتاب الآتي :

بغداد في ١٩ صفر ١٣٥٤ المصادف ١٩٣٦/٥/٢٢ « خصوصي »

حضرة صاحب السماحة العلامة الاستاذ الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء المحترم

بعد تقديم التحية الطيبة ومزيد الاحترام :

ابدي أنني كنت قد اطلعت على إرشادات سماحتكم الأخيرة ، المتضمنة لزوم الإخلاد إلى السكينة ، واجتناب الأعمال الوحشية ، وكم كنت أتمنى أن يقدر الرؤساء . ما تنطوي عليه نواياكم الحسنة في سبيل إعلاء . شأن الدين الإسلامي الأغر . وعلى اثر وصول برقيتكم ، اتصلت بالمتصرف ، وزودته بما يلزم ، لا سيما حول العناية بعدم تداخل مسؤوليات الحكومة بالواجبات الشرعية المترتبة على أعلام الدين ، وحملة الشرع المبين ، ولا يسعني أن أختم كتابي قبل الإعراب لسماحتكم عن تمنياتي القلبية بازدهار عهد المودة والاخاء . بين جميع المسلمين ولسماحتكم مزيد احترام .

المخلص « ياسين الهاشمي »

إصلاح السكة

وبذلت الحكومة مجهوداً كبيراً لإصلاح السكه الحديدية ، لتعيد طرق المواصلات إلى ما كانت عليه ، فتمكنت من ذلك خلال أيام معدودات ، وأذاعت في ٢٣ مايس هذا البيان :

« تم إصلاح السكة الحديدية في منطقتي الرميثة والناصريه وقد وصل القطار من البصرة إلى محطة اور وينتظر وصوله غداً إلى بغداد وكذلك تم إصلاح المواصلات التلفونية والبرقية بين الناصريه وبغداد وطلب رؤساء . القبائل القاطنة بين سوق الشيوخ والناصرية من الحكومة قبول دخالتهم وبوشر بإشغار المخافر في منطقة الحار » ١٩٣٥/٥/٢٢ « مكتب المطبوعات »

﴿ ملاحظة ﴾ بنـاء على ثبوت الأضرار التي لحقت إدارة السكك الحديدية، من جراء ثورة القبائل، واعتدائها على القطار بقلع قضبانه، وتعطيل سيره، وحرق بعض محطاته، فقد عوضت عن ذلك بإعفائها من ضريبة الدخل للسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ التقديرية .

اعلان الأحكام العرفية

في الوقت الذي كانت المراسلات مستمرة لإنهاء الحركات في الناصرية والسوق اتخذت التدابير لإعلان الأحكام العرفية في لواء المنتفق فاستصدرت الوزارة هاتين الإرادتين :

(١) الرقم ١٨٧ أصدرت إرادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المـادة المائة والعشرين من القانون الأساسي، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية، ووزير الدفاع، وقرره مجلس الوزراء،

بإعلان الأحكام العرفية في منطقة قضاء سوق الشيوخ، وفي المناطق المجاورة لها، التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء المنتفك عن أنها تابعة للحركات العسكرية، إلى أن يعاد الأمن الى نصابه في اللواء المذكور .

وبتوقيف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون إدارة الألوية وقانون الجمعيات والاجتماعات والتجمعات وقانون دعاوى العشائر وقانون المطبوعات وقانون انضباط موظفي الدولة وقانون الخدمة المدنية وقانون القضاة والحكام والقوانين الاخرى بقدر ما لها من مساس بالإجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية والعسكرية في المناطق المذكورة حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة في لواء المنتفك .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الخامس والعشرين من شهر مايس سنة ١٩٣٥ .

غازي

جعفر العسكري	رشيد عالي الكيلاني	ياسين الهاشمي
وزير الدفاع	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	رئيس الوزراء

(٢) الرقم ١٨٨ أصدرت إرادتي الملكية

بعد الاطلاع على المـادة المائة والعشرين من القانون الأساسي، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية، ووكيل وزير العدلية، ووزير الدفاع،

بأن تكون الإرادة الملكية في المناطق المعلنة فيها الأحكام العرفيه بموجب الارادة الملكية المرقمة ١٨٧ المؤرخة في ٢٢ صفر ١٣٥٤ الموافق ٢٥ مايس ٩٣٥ إدارة عسكرية صرفة، وأن يكون قائد القوات العسكرية، المرابطة في لواء المنتفك، المرجع الأعلى لجميع الادارات داخل

المناطق المنوه عنها ، وله صلاحية توزيع الأعمـال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المناطق ، حسب ما يتراءى له .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٥٤ واليوم الخامس والعشرين من شهر مايس سنة ١٩٣٥ .

غازي

جعفر العسكري	رشيد عالي الكيلاني	ياسين الهاشمي
وزير الدفاع	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	رئيس الوزراء

﴿ تشميل الاحكام العرفية ﴾

ولسريان الثورة من السوق إلى مركز اللواء أصدر قائد القوات هذا البيان :

رقم ٤٩ تاريخ ٢ حزيران ١٩٣٥

استناداً إلى السلطة المخولة لي بموجب الارادة الملكية المرقمة ١٩٧ والمؤرخة ٢٢ صفر ١٣٥٤ و٢٥ مايس ١٩٣٥ اعلن أن مركز لواء الناصرية وملحقاته تابعـة للحركات العسكرية وداخلة ضمن المنطقة المعلنة فيها الأحكام العرفية ويرجى اتخـاذ ما يقتضي لنشر هذا البيان للجمهور في المحلات اللازمة .

بكر صدقي امير لواء — آمر منطقة الفرات

انقاذ الموظفين

كانت مشكلة انقـاذ الموظفين في « سوق الشيوخ » وعائلاتهم ، من المشاكل التي أعارتها الحكومة اهتماماً خاصاً، ولاسيا بعد أن سقطت القصبة بأيدي الثوار . كما أن القبائل كانت تحاول الفتك بهؤلاء الموظفين ، ولاسيا بالحاكم عبد الرحمن الدوري ، فيردها الشيخ محمد حسن عن ذلك .

وأجمعت كلمة الشيوخ والأهلين على وجوب ايصال الموظفين والجرحى من أفراد الشرطة إلى « الناصرية » دون أن يسهم أحد بسوء ، فقام الشيخ محمد حسن حيدر بهذه المهمة قياماً حسناً .

تدخل الرؤساء

وعلى أثر وصول عائلات الموظفين إلى « الناصريه » رأى عقلاء اللواء ورؤساؤه أن لا بد من مساعدة الحكومة على إعادة الأمن والطمأنينة إلى « السوق » وتجريدها من الثوار ، فتألف وفد من السادة : خيون العبيد ، وموحان الخير الله ، وصكبان العلي ، وغيرهم ، توجه الى « قصبة السوق » وحل ضيفاً على الشيخ محمد حسن حيدر ، وفي اليوم التالي قصد الوفـد الشيخ ريسان الكاصد ، أحد رؤساء حجام ، واكثرهم حماساً ، فنصحه بوجوب إلقاء السلاح ، وحقن الدماء ، وإفساح المجـال الى الحكومة لتعيد احتلال قصبة السوق ووعـد باستحصال عفو عام عن

المشتركين في الثورة كافـة ، فرد الحاج فرهود الفندي على الوفد أن لدى الثائرين ميثاقاً يجب أن ينفذ أولا، لتعاد السيوف الى أغمادها، فأخفقت وساطة الوفد، وعاد الى الناصرية. ثم استدعي الشيخ محمد حسن حيدر الى مركز اللواء وكاف بالوساطة ، مجدداً ، فعاد الى السوق ، واجتمع برؤساء الثورة ، وكاد يقنعهم بترك السلاح ، لو لم تخذله عناصر الفوضى ، وهكذا أخفق الشيخ حسن البدر الرميض في وساطته .

وفي ٢٥ مايس ١٩٣٥ هبط الناصرية كل من السيد عبد المهدي ، والحاج خيون ، والشيخ موحان ، والشيخ صكبان ، ومحمد الحاج شلال ، واتصلوا بوزير الداخليـة فيها ، وأظهروا استعدادهم لمساعدة الحكومة على انهاء الثورة واعادة هيبتها الى اللواء ، فوافق الوزير على قيام هؤلاء الذوات بدور الوساطة كما وافق على اعفاء القائمين بالحركة، فلا ترهقهم الحكومة بالغرامات ولا تضايقهم بالتعقيبات على شرط أن لا يشمل هـذا العفو الرؤساء الثلاثة : ريسان الكاصد ، وفرهود الفندي ، ومزهر الكاصد ، وأن يسلم هؤلاء أنفسهم من دون قيد وشرط .

والظاهر أن وساطة هؤلاء الذوات أخفقت أيضاً ، وقررت الحكومة الركون الى القوة ، فاستمال وزير الداخلية العشائر المقيمة على جانبي الطريق ، من الناصرية إلى قرب قصبة السوق ، ثم أصدر أمره إلى الجيش أن يتحرك بالسفن التي أعدها لهذه الغاية ، والتوجه بها إلى السوق .

وهكذا سيق الفوج الرابع بالسفن الشراعية في يوم أول حزيران سنة ١٩٣٥ فقطع مسافة ١٥ كيلومتراً دون أن يجد مقاومة ، وكانت العشائر التي على جانبي النهر ترحب به ، وترى فيه أقوى دعامة لإعادة الأمن إلى اللواء، وتابع الجيش سيره في اليوم الثاني فقطع زهاء ١٥ كيلومتراً فكانت حركته مدعاة للدهشة ، ولما وصلت طلائعه إلى قرب « نهر الفضلية » وجـد أن بعض العشائر المعادية تحاول أن تعترض تقدمه، فسارع رؤساء اللواء ، الذين اتصلوا بوزير الداخلية ، إلى نهر الفضلية يقلهم زورق بخاري ، وتمكنوا من تشتيت شمل العشائر المذكورة وساروا مع القوة حتى بلغت « قصبة السوق » واجتمعوا برؤساء الثورة في دار الشيخ محمد حسن حيدر وأطلعوه على رغبة الحكومة في العفو عن القائمين بالحركة « عدا الرؤساء الثلاثة : مزهر ، وريسان ، وفرهود » فرحبوا بهذا الحل، وسار ٢٥ رئيساً منهم إلى « الناصرية » لاظهار الطاعة ، فتقبل الوزير دخالتهم وعفى عنهم ، وأرجعهم إلى أماكنهم . ثم ذهب الشيخ محمد حسن مع ٢٥ رئيساً آخرين إلى « الناصرية » فعرضوا ولاءهم للحكومة على وزير الداخلية فقبل دخالتهم ، ثم تابع الجيش مسيره فدخل قصبة السوق دون أن يطلق رصاصة واحـدة ، وألقت القبائل سلاحها بين أيدي القادة ، وذهب الرؤساء الثلاثة إلى مضيف الشيخ بدر الرميض ، رئيس بني مالك ، وأذاعت الحكومة هذا البيان :

بيان رسمي

كان لطغيان الفرات ، واستيلاء مياهه على الأراضي والأهوار ، بصورة لم يسبق لها مثيل ، تأثير كبير على الحركات التأديبية ، إلا أن القوات المؤلفة من الجيش والشرطة ، والبواخر المسلحة ، والطيارات ، أحاطت بالمتمردين من كل جانب ، فلم يستطيعوا بسببها إظهار مقاومة ما . وعرض الجميع دخالتهم على الحكومة ، عدا ثلاثة رؤساء من عشيرة الحجام لاذوا بالفرار ، ودخلت قواتنا هذا الصباح قصبة سوق الشيوخ وأتمت اشغال جميع المخافر والمراكز في القضاء المذكور واعيدت المواصلات وبهذا تمت الغاية الاولى من حركات التأديب .

بغداد ٢ حزيران سنة ١٩٣٤ مكتب المطبوعات[1]

الحركات التأديبية

بعد أن قبض الجيش على ناصية الحكم في « قصبة السوق » أرسل حملة تأديبية على قبيلة الأخوين ريسان القاصد ، ومزهر ، دمرت داريهما تدميراً ، ثم جهز حملة ثانية على قبيلة « الشيخ فرهود » فحرقت مضيفه ، وقطعت أشجار بساتينه ، متخذة منها مخفراً للشرطة ، والتجأ الرؤساء الثلاثة : فرهود ، ومزهر ، وريسان ، إلى بغداد ، فسلموا أنفسهم إلى وزير الداخلية ، فاكتفى الوزير بإبعادهم إلى « الرمادي » وبعد أن اطمأن لطاعتهم ، وتعهدوا له بموالاة الحكومة ، وامتثال أوامرها ، سمح لهم بالعودة إلى ديارهم .

تدابير اخرى

وبمناسبة دخول الجيش إلى « قصبةالسوق » وجهت وزارة الداخلية كتاباً سرياً إلى « متصرفية لواء المنتفق » برقم م.خ ١٧٥٠ وتاريخه ٤ حزيران ١٩٣٥ ، هذا نصه :

متصرفية لواء المنتفك

بناء على إشغال قصبة سوق الشيوخ من قبل الجيش ، والقضاء على المتمردين ، يقتضي القيام بالإجراءات الآتية :

١- استرجاع كافة الأسلحة ، والتجهيزات ، العائدة للشرطة .

٢- استرجاع كافة اموال الحكومة المنهوبة ، من أثاث ، وقيود ، وأوراق ، وجسور ، وغيرها .

٣- استرجاع كافة المنهوبات العائدة للموظفين والأهلين (يجب أن تجري التحقيقات الدقيقة عن مقدار المنهوبات ، وأقيامها ، وعدم إعطاء المجال لتضخم مقدار الأموال المنهوبة وأقيامها)

---

(١) جريدة « البلاد » العدد (٥٦٣) بتاريخ ٣ حزيران ١٩٣٥

٤- فرض غرامات نقدية على المتمردين ، تتناسب مع مقدرتهم المالية ، بدرجة لا يتعسر تحصيلها ، وذلك بقصد تعويض المنهوبين من الموظفين ، والأهلين ، عن أموالهم المنهوبة ، والتي لا يمكن استرجاعها عيناً . وكذلك تعويضاً للخزينة عن أموال الحكومة المنهوبة ، والتي لا يمكن استردادها عيناً ، والأموال المتلوفة .

٥- فرض غرامات ، بعدد مناسب ، من البنادق ، على العشائر المتمردة ، حسب الترتيب الآتي : —

(أ) تجريد قبيلة الحميدة من السلاح .

(ب) عشيرة الحجام والمطيرات .

(ج) بني خيكان والشدود (من الحاج حمد والحاج سلمان وأعوانهم فقط) .

(د) بقية عشائر سوق الشيوخ كل بنسبة مقدرته ودرجة اشتراكه في التمرد .

(ه) عشائر الجبايش .

(و) الفرق الثلاث من آل ازيرج وفرقة الحسينات الذين أظهروا العداء للحكومة بعد إعطائهم التأمينات .

(ز) آلغزي .

ملحوظة : يجب أن تستحصل البنادق من العشائر حسب الترتيب المذكور أعلاه ، أي عدم استحصالها من عشيرة ما قبل استحصالها من العشيرة التي قبلها .

٦- يجب اشغال دور رؤساء العشائر المتمردين والفارين بواسطة الشرطة وتأسيس مخافر موقتة فيها .

٧- يجب قطع النخيل ، الموجود بأطراف دور الحكومة ، وأبنيتها ، لإحداث ساحات مكشوفة بأطرافها ، بمسافة لا تقل عن ٢٠٠ متر .

٨- هدم القلاع ، والمفاتيل ، الموجودة عند العشائر ، من كافة أنحاء اللواء .

٩- توقيف جميع الأشخاص الساكنين في المدن ، والقصبات ، سواء من الموظفين ، أو الأهلين ، والذين هم ذوو علاقة في حركة التمرد ، أو التحريض عليه ، وسوقهم الى المجلس العرفي العسكري لمحاكمتهم . ونرجو قيامكم بالتنفيذ مع العلم بأن آمر منطقة الفرات قد اطلع على هذا الكتاب .

وزير الداخلية رشيد عالي

صورة منه الى وزارة الدفاع واخرى الى سكرتير مجلس الوزراء .

وبناء على ما جاء في الفقرة التاسعة من هذا الكتاب وجهت « متصرفية لواء المنتفق » الى « مديرية شرطة اللواء » المذكور الكتاب السري التالي ، بتاريخ ٦ حزيران ١٩٣٥ :

مديرية شرطة اللواء.

لما كانت الأخبار ، التي توصلنا اليها ، وأقوال رؤساء العشائر المجاورين ، والذين كان لهم يداً (كذا) في الحركة ، وندموا أخيراً ، بأن المحرك والمسبب لهـذه الحركة هو الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، ووكلائه المبثوثين في الفرات الأوسط ، والأدنى ، وأن الأخيرين يعملون بإيعاز من الشيخ المومى اليه ، لأنه قد أصدر اليهم عدة مناشير يحثهم فيها على الاتفاق ، والتكاتف ، وترك الحزازات ، ومقاطعة الحكومة ومقاومتها . ولما كان للموظفين الجعفريين ، وخاصة المدرسين ، وكبار التلامذة ، أثراً فعالا في تشويش الرأي العام ، وبث الدعايات السيئة ضد الحكومة ، فيرجى أن تضبط إفادات كل من رؤساء العشائر الملمع اليهم أعلاه ، والمدرسين ، وكبار التلامذة ، وبعض الموظفين الجعفريين ، الذين تحوم حولهم الشبهة ، أمام حاكم التحقيق ، وأن تؤمنوا ضبط المناشير المذكورة حالا ، وتسوقوا المجرمين إلى ديوان المجلس العرفي العسكري وتعلمونا بالنتيجة .

متصرف لواء المنتفك   ماجد مصطفى

أما بقية الفقرات ، الواردة في كتاب الداخلية ، فكانت « متصرفية اللواء » تنفذها بكل دقة حسب الخطة المرسومة كما أقرت الحكومة ذلك في البلاغ الرسمي التالي :

بيان

بعد انتهاء الأعمال التأديبية في لواء المنتفق ، شرع في تنفيذ الغاية الثانية ، وذلك بإنزال العقاب في الأشخاص الذين ثبت اشتراكهم في التمرد ، واسترداد ما نهب من المخافر ، وبعض المراكز ، وفرض الغرامات من الأسلحة على العشائر كل بحسب ما ظهر منها من الأعمال أثناء الاضطرابات ، فاستردت جميع المنهوبات المذكورة ، عيناً أو نقداً ، وسلمت العشائر معظم ما فرض عليها من السلاح ، ولذلك عادت القوى الرئيسية إلى منطقة الرميثة ، وبقيت في لواء المنتفق الحامية المرتبة له ، والشرطة مستمرة في جمع الجزء اليسير المتبقي من الغرامات ، وقـد اتخذت تدابير محلية اخرى لمنع وقوع أمثال هاتيك الحوادث المؤلمة في المستقبل .

٢٩ / ٦ / ٣٥   (مدير الدعاية والنشر) [1]

الغاء الأحكام العرفية

وبناء على انتهاء الحركات في لواءي الناصرية والديوانية ، وعودة الأمن إلى نصابه فقد صدرت الإرادة الملكية المرقمة ٣٢٨ بإلغاء الأحكام العرفية وهذا نصها :

أصدرت إرادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الأساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية والدفاع

(١) جريدة « البلاد » العدد (٥٨٠) بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٥

والعدلية ووافق عليه مجلس الوزراء . بالنظر إلى رجوع الأمن إلى نصابه

أ – بإنهاء الأحكام العرفية المعلنة في المناطق المبينة في الارادتين المرقمتين ١٦٩ و١٨٧ والمؤرختين ١١/٥/٩٣٥ و٢٥/٥/٩٣٥ .

ب – بإلغاء الإرادات الملكية المرقمة ١٧٤ و١٧٥ والمؤرخة ١٣/٥/٩٣٥ و٢٥/٥/٩٣٥ على وزراء الداخلية والدفاع والعدلية تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٤ واليوم الخامس والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٣٥

غازي

محمد زكي	جعفر العسكري	رشيد عالي	ياسين الهاشمي
وزير العدلية	وزير الدفاع	وزير الداخلية	رئيس الوزراء

في المجلس العرفي العسكري

يتضح من المعلومات المتقدمة، أن الأسباب التي أدت إلى امتشاق الحسام في وجه الحكومة كانت كثيرة ومنوعة ولكن السلطة الروحية كانت عاملا قوياً من عواملها وإن كانت العوامل التي أوقدت الشرارة الاولى في « الديوانية » غير التي سببت الاضطراب في الناصرية وسوق الشيوخ . فقد ابتدأت الحركة في لواء الديوانية على أساس حزبي صريح، بينما قامت في « المنتفق » على أساس « السركالة » والأفكار الشيوعية التي قيل أن بعض المتعلمين كان يبثها ، ولكن تدخل العلماء في الأمر أوجد شبه صلة بينهما ، فإن « ميثاق الشعب » الذي كتب في النجف في يوم ١٩ ذي الحجة ١٣٥٣ ، وأذاعه الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، جمع الناس تحت سلطان روحي قويم .

أما قوات الشرطة ، فلم تكن في إبان الاضطرابات ، مجهزة بالعدد الكافية ، لمقاومة العصيان المسلح ، كما أن المخافر لم تكن محصنة بالصورة التي تكفل المقاومة ، وكان الأفراد فيها من شتى الألوية ، ولاسيما الشمالية منها ، وهذا ما أفقد التجانس والثقة المتبادلة بينهم ، مما أدى إلى فقدان الرئاسة ، فقد استسلمت حامية « سوق الشيوخ » للثوار ، في يوم ١٥ مايس ١٩٣٥ ، وهي صاغرة ، في حين كان في استطاعتها أن تستعمل سلاحها ضد الثائرين مدة طويلة ، لو لم تكن الرئاسة مفقودة ، والتجانس معدوماً .

وقد نظر « المجلس العرفي العسكري » في ١٠٩ دعاوى لها علاقة بالعصيان المسلح ، كانت أحيلت اليه من اللواءين « الديوانية » و« المنتفق » وكان عدد المتهمين فيها ٢٢٩ نسمة فقرر المجلس المذكور إدانة ١٧٧ وأفرج عن الباقين . ونحن ننشر فيما يلي جدولا بأنواع المحكوميات الصادرة من المجلس مدة اشتغاله التي بلغت ٤٩ يوماً :

١ - المحكوم عليهم بالاعدام (٦٣) نسمة نفذ الحكم في تسعة أشخاص فقط وأبدل في حق ٥٤ شخصاً بالأشغال الشاقة المؤبدة .

٢ - المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة المؤبدة	٢١ نسمة
٣ - المحكوم عليهم بالحبس لمدة تزيد على العشر سنوات	١٠ اشخاص
٤ - المحكوم عليهم بالحبس لمدة تتراوح بين الثلاث سنوات والعشر سنوات	٢٧ نسمة
٥ - المحكوم عليهم بالحبس لمدة تقل عن الثلاث سنوات	٢٩ نسمة
٦ - المحكوم عليهم بالغرامة فقط	٣ اشخاص
٧ - المحكوم عليهم بالجلد لصغر سنهم	١٧ نسمة
٨ - المحكوم عليهم بمصادرة املاكهم	٥ اشخاص
٩ - المحكوم عليهم بوضعهم تحت الكفالة لحفظ السلام	٢٦ شخصاً

وكان بين المحكومين ٧٧ شخصا من لواء الديوانية و٧٣ شخصا من «المنتفق» وشخصان من خارج منطقة الادارة العرفية و ١٥ من المعلمين والتلاميذ واربعة موظفين وستة جنود .

وقد جرى عرض عسكري في « الديوانية » في يوم ٢٦ تموز ١٩٣٥ حضره الملك غازي بالذات ، كما حضره وزيرا الدفاع والداخلية مع الضباط الذين اشتركوا في الحركات وكان الرؤساء يقدمون الخضوع لصاحب التاج خلال العرض واطلقت بهذه المناسبة ٢١ طلقة أثناء حضور الملك الاستعراض ، و٢١ طلقة اثناء انصرافه في طريق عودته الى العاصمة.

بماذا يعلل الرؤساء ثورتهم ؟

بذلنا مجهوداً عظيما في مراجعة الاصول الرسمية لاستقاء المعلومات عن « ثورة سوق الشيوخ » فوجدنا فيها من المتناقضات ما يحير العقل وبعد تنسيق هذه المعلومات رجعنا إلي زعماء الثورة المذكورة لنسألهم عن أسباب ثورتهم فكتبوا الينا ما يلي :-

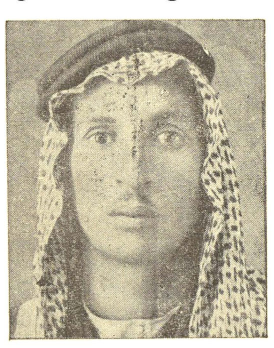
حضرة الاستاذ المؤرخ البارع السيد عبد الرزاق الحسني المحترم

بعد السلام عليكم : وصلنا كتابكم فنشكركم على ما تفضلتم به : تسألوننا ياسيدي عن أسباب ثورتنا في سوق الشيوخ في العام الماضي ، وعن سبب سكوننا وهدوئنا بعد ذلك ، فاعلموا :-

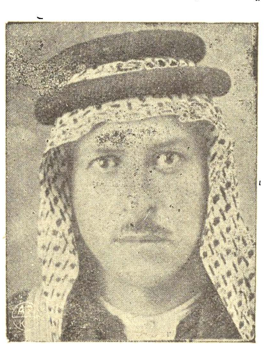
اولا : السبب حركة عبد الواحد ، وحلفائه ؛ والدعايات القوية التي انتشرت بلوائنا ، بصورة مكبرة عنها ، بأنها مستندة إلى اوامر الزعيم الروحي ، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، وان القصد منها دخل بأذهاننا هي المساواة في الحقوق ، ورفع الحيف ، والظلم ، عن أكثريتنا الساحقة في البلاد العراقية ، فهاج بركاننا ، وثار حلفائنا معنا ، من قبائل آل حسن ، وقبائل المجرّة ، وبني خيكان وقبائل الحمّار ، على انه لم يكن لنا أي ارتباط وأي حلف مع عبدالواحد السكر وحلفائه

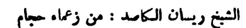
غير أن الغيرة والشعور ثار في نفوسنا فهجنا مبدئيا بالهوسات والتجمعات وامثال ذلك .

ثانيا : لما تحقق لدينا أن عبد الواحد السكر ، وحلفائه ، لم يقصدوا بحركتهم المنفعة العامة وأن حركتهم مبنية على اساس الحزبية ، وتجلى لنا ذلك عند تشكيل الوزارة من فخامة ياسين الهاشمي ، وبان غدره ومكره بالشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، وخلفه معه ، وصلتنا صور من الميثاق المعلوم مرسل من الشيخ كاشف الغطاء ، فأيدناه باربعمائة برقية تقريبا ، ثم حضرنا في النجف الاشرف ، واجتمعنا عند الشيخ ، ومعنا الحاج مرزوق العواد ، ورفقائه ، فتحالفنا على تنفيذ الميثاق بكل مابيدنا من قوة او بسالة ثم حضرنا كربلا واجتمنا في دار الشيخ علوان السعدون رئيس بني حسن و(اخيه) عمران السعدون وكان من زعماء الديوانية ، والرميثة ، وعفك ، والحلة ، مايقرب من مائة رئيس ، منهم الحاج مرزوق العواد ، الحاج رايح العطية ، داخل الشعلان ، شعلان الظاهر ، وكل



الشيخ مزهر الكاصد : من زعماء حجام





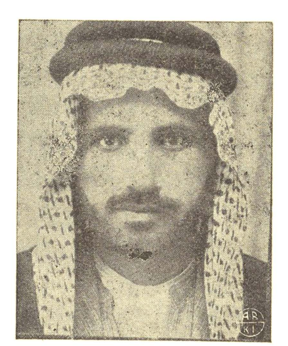
الشيخ ريسان الكاصد : من زعماء حجام

منا يساعد الآخر فيما إذا اطلق الرصاص بوجه الحكومة الماضية في أي جهة ، فالجهة الاخرى عندما تسمع تقوم بدورها ، وعلى هـذا الاساس واليمين رجعنا إلى سوق الشيوخ ، ونحن ما يقرب من ثلاثين رئيسا .

ثالثا – ولما بلغتنا حركة الشيخ خوام ، قمنا فوراً ، وقابلنا الحكومة بالرصاص واحتللنا سوق الشيوخ ، وجميع النواحي والمخافر الملحقة اليها ، واستولينا على كل شيء ، وبعد ذلك جرت المفاوضات بيننا وبين رؤساء القبائل في الغرّاف ، والناصرية ، في مضيفنا ، وفي عشيرتنا ، ومعهم الشيخ محمد حسن حيدر ، مرسلين بالتماس من الحكومة القائمة في اللواء حينذاك ؛ وعلى رأسها جعفر باشا العسكري ، حاملين كتابا من جعفر العسكري (لاشك) وصلتكم صورته فلم

تسفر المفاوضة عن نتيجة مرضية للحكومة ، لأننا قابلناهم بقولنا لانترك حركتنا وثورتنا حتى ينفذ الميثاق .

رابعا : ثم لما وصل الجيش للناصرية ، ارسل الينا حسن البدر من قبل الحكومة ، واجتمعنا معه في دار الشيخ محمد حسن حيدر ، وفاوضنا بلسان الحكومة ، بشروط كانت مقبولة لدينا ، وإذا بالجيش اوعز اليه من قبل وزير الداخلية ، رشيد عالي وهو في الناصرية ، ان يتوجه إلى سوق الشيوخ خلسة ، خلاف المقررات والتعهدات ، التي ارسلت بلسان حسن البدر من قبل رؤساء الغراف ، بأمر وزير الداخلية فلما علمنا بالغدر أحطنا به في نهر «الفضلية» وهنا الحكومة اضطرت مرة ثانية أن التمست من زعماء الغراف : كالحاج خيون ، وموحان ، والسيد عبد المهدي ، وصكبان العلي ، وشيوخ بني ركاب ، وشيخ حسن البدر ومعهم (ما) يقرب من ثمانين رئيسا ،



الشيخ فرهود الفندي : رئيس حجام

فجاؤونا ، والقوا انفسهم بين الجيش وبيننا ، وكانت ساعة حرجة جداً ، وهي ساعة الموت الشديد ، وأجروا الاصلاح على نفس الشروط الاولى ، وحضرنا نحن وهم في دار الشيخ محمد حسن حيدر ، بعد أن ارجعنا القبائل إلى أهاليها ، والقينا سلاحنا في تلك الدار ، وتوجه جمهرة كبيرة من رؤساء ثورة سوق الشيوخ ، مع رؤساء الغراف ، والشيخ محمد حسن حيدر إلى الناصرية لابداء الطاعة

خامساً : ثم دخل الجيش سوق الشيوخ بسلام إلا نحن أي : ريسان ، ومزهر ، وفرهود الفندي ، لم نرضخ بالتسليم للحكومة ، ونفينا انفسنا إلى الشيخ بدر الرميض ، مراعاة لمستوى عشائرنا واخواننا المتحالفين معنا

سادساً : ثم بعد دخول الجيش غدرت وزارة الداخلية ، وعلى رأسها رشيد بك الكيلاني ،

فأوعزت للجيش أن يتوجه إلى عشيرتنا ، فتوجه اليها ودمرها بقوته ، وقوة الشرطة ، وبالمراكب البخارية المسلحة ، تدميراً لا نحتاج إلى ذكره ، خشية على الغيور أن يتألم ، فبلغنا ذلك ونحن عند شيخ بدر الرميض ، شيخ بني مالك ، فجئنا واجتمعنا في عشيرة أحدنا ، وهو الحاج فرهود الفندي ، فجهز الجيش والشرطة ، بإيعاز من الإدارة ، حملة على ضرب عشيرة فرهود ثانية هو ومراكبه ، فتصادمنا معه صدمة عنيفة ، وتكبدنا نحن والجيش خسائر من القتلى والجرحى ، فرجع (الجيش) إلى سوق الشيوخ ، ولم يتمكنوا من الوصول الى عشيرة فرهود الفندي كتمكنه من الوصول إلى عشيرتنا و إتلافها .

سابعاً : وهنا الحكومة وسطوا الشيخ محمد حسن حيدر ، والبعض من أبناء عمنا ، من زعماء حجام ، حسين الياسر ، وحاتم العجيل ، على أن نرجع لمحلنا ، عند بدر الرميض ، على أن عشائرنا ، وأولادنا ، وتوابعنا ، لا ينالون أي أذى ، أو أي تعد من الحكومة ، ثم أرسل الينا الشيخ خيون العبيد بحظ وبحث من الحكومة على أن نسلم أنفسنا في الناصرية ، ويجري علينا العفو ، اسوة بغيرنا ، ولكن السلطة غدرت بنا ، ونفتنا إلى الرمادي ثلاثة عشر شهراً .

هذا مختصر حركتنا والتفصيل عندكم ، ومع الأسف بالنتيجة بقينا نحن ، أي قبائل حجام ، هدفاً لبعض المغرضين ، ممن خاننا بعد انتهاء الثورة ، وهذه حالة غريزية ، مع الأسف ، في قبائل الفرات كلهم .

كاظمية ١٤ شوال ١٣٥٥

المخلص فرهود الفندي　　المخلص ريسان القاصد　　المخلص مزهر القاصد

✻ الشروع في الانتخاب ✻

في الوقت الذي كان « المجلس العرفي العسكري » يصدر أحكامه على الثوار بالشنق ، والحبس ، والتبعيد ، وفي الوقت الذي كانت قطعات الجيش تقوم بأعمال التأديب في اللواءين « الديوانية » و « المنتفق » أصدرت الوزارة أوامرها بالشروع في الانتخابات ، ووجهت « وزارة الداخلية » كتاباً إلى متصرفي الألوية في يوم ٧ حزيران ١٩٣٥ تطلب فيه القيام بالمراسيم التمهيدية ، فعلقت الأسماء ، وانتخبت الهيئات التفتيشية ، وتمّ انتخاب المنتخبين الثانويين في ٧ تموز ١٩٣٥ بكل هدوء .

وكان رؤساء الدوائر يشرفون على هذه الانتخابات – بالطبع – فقد دلت النتائج على أن « الوزارة الهاشمية » لم تتخلف عن اتباع الطرق التي اتبعتها بقية الوزارات في جميع المجالس النيابية وإن كان تدخلها في هذه الانتخابات أخف من تدخل بقية الوزارات .

وفي ٤ آب جرى انتخاب النواب في الألوية كافة ، وهذه ملاحظاتنا عليها :

١- ان القبائل تمثلت في هذا المجلس تمثيلا صحيحاً وان انتقد البعض ذلك .

٢- ان المجلس الجديد كان اكثر تمثيلا لطبقات الامة من المجالس السابقة، فلم تفرض الحكومة على الالوية انتخاب من لم يكن منها .

٣- ان التمهيدات التي قامت بها الألوية ، لهذه الانتخابات ، كانت متأثرة بالأحكام العرفية المعلنة في ثلاثة ألوية (وهي الوية الديوانية ، والمنتفق ، والحلة) .

٤- كان النواب من طبقات مختلفة ، فيها المثقف ، والمتعلم ، والأمي .

٥- زيد عدد النواب من ٨٨ نائباً إلى ١٠٨ نواب وزعت الزيادة توزيعاً لا بأس به .

٦- أصبح معظم أرباب الصحف السياسية اليومية - إن لم نقل كلهم - نواباً في المجلس الجديد ، فحُرم الشعب بذلك ، ممن ينطق بلسانه ، أو ينتقد سلوك الحكومة ، في إدارة شؤون المملكة .

❊منهاج الوزارة❊

وكانت الوزارة قد أذاعت منهاجها في ٥ تموز ١٩٣٥ ، وهذا نصه :

اضطرت الوزارة عند إقدامها على الاضطلاع بأعباء المسؤولية إلى معالجة امور خطيرة حالت دون تمكنها من نشر منهاجها في حينه . أما وقد اقدمت البلاد الآن على الشروع بالانتخابات النيابية فلا بد من بسط أهم الخطط التي تنوي الوزارة السير عليها لتنفيذ مهمتها الإصلاحية التي أخذتها على عاتقها - وفقاً للتصريحات الصادرة على لسان رئيسها - وعرضها على أنظار الأمة الكريمة لتعرب عن رأيها فيها .

إن هذا المنهاج وإن لم يشمل جميع الامور ، التي تضطلع بها الحكومات في تدوير الشؤون الهامة ، إلا أنه يشير إلى أهم ما تنوي الوزارة القيام به في هذه الظروف . فتتقدم الوزارة إلى الامة الكريمة به، مستمدة مؤازرتها وتأييدها، اللذين لم تضن بهما في الظروف الخطيرة ومن الله التوفيق.

١ - احترام نظام الحكم في المملكة ، والقضاء على كل فكرة ترمي إلى مس الأوضاع الدستورية الأساسية ، القائم عليها هذا النظام .

٢- تعديل قانون الانتخاب على أساس جعل المجلس النيابي أصح واكمل تمثيلا لطبقات الامة .

٣- ايقاظ روح التآخي في الشعب، والقضاء على النعرات الضارة، والأعمال المؤدية إلى تفريق كلمة الامة ، بكل ما لدى الدولة من وسائل وقوة .

٤ - الاهتمام بصيانة الآداب العامة ، والقضاء على الأوضاع والمظاهر المفسدة للأخلاق ، وتقوية روح الرياضة في الشعب ، وتشجيع الجمعيات المؤسسة لتنشيط هذه الروح ، ببذل المساعدة المادية والأدبية .

٥- تعديل قانون انضباط الموظفين ، لتسهيل إقصاء الذين لا يتحلون بالمزايا اللازمة للنهوض السريع ، أو الذين يعتبرون وظيفتهم ملكاً لشخص ، وذلك تأميناً لصيانة الحق ، ومراعاة للعدل في سير الأعمال الحكومية ، ومنعاً للتحزب ، وتثبيتاً لروح الاستقرار والطمأنينة في النفوس .

٦- إنماء الشعور بالمسؤولية بين الموظفين ، وجعل المديرين العامين رؤساء الدوائر مسؤولين مباشرة عن تنفيذ أحكام القوانين أمام الوزراء ، الذين يشرفون على تطبيقها ، ويراقبون مرؤوسيهم واعتبار مراقبة سلوك الموظفين من أهم الواجبات .

٧- تعاون الحكومة والأهلين على إنشاء المساكن الصحية ، في القرى والأرياف ، وتنظيم إدارة القرى ، وتعميم نظام التعاون فيها وفقاً للمبادىء الواردة في لائحة قانون إدارة القرى .

٨- الاهتمام بتنظيم شؤون العمال ، والإسراع في إصدار التشريع المتعلق بالعمل والعمال .

٩ - الاعتناء بتوطين العشائر ، وتحسين أحوالها الاجتماعية ، والصحية ، والتهذيبية ، وتعديل نظام دعاوى العشائر ، وحصر أحكامه في قضايا العشائر ، والسعي لإزالة العوامل المسببة للإخلال بالأمن والنظام بين ظهرانيها .

١٠- تنظيم البلديات ، وتوجيهها إلى القيام بإعمار المدن ، والقصبات ، وفقاً للأسس الفنية الحديثة ، ومساعدتها على إنشاء مساكن صحية ، وتأجيرها ، أو تمليكها بأقساط إلى العمال وغيرهم من طبقات الشعب المحتاجة ، والاعتناء بجعل مياه الشرب صحية في جميع الأماكن .

١١- ردم المستنقعات ، وتجفيف الأهوار ، واستئصال منابع الأمراض ، ومكافحة العلل السارية مكافحة فعالة ، للقضاء عليها ، وفق منهاج يطبق في سنين معينة ، وتشجيع الجمعيات المؤسسة للعناية بالأطفال ، ولإسداء الاسعافات الصحية وغيرها ، وايجاد المؤسسات التي تستهدف حماية النسل من الآفات والأمراض .

١٢- توسيع الجيش على أساس الكفاءة للدفاع ضد التجاوز الخارجي ، والسير بالبلاد لبلوغ الاماني الوطنية ، وذلك بتزييد وحداته ، ومعداته ، وبتوسيع القوة الجوية إلى الحد الذي يطمئن البلاد على سلامتها ، وتشجيع جمعية الطيران ، واتخاذ التدابير اللازمة لتقويتها مادياً وأدبياً ، والاهتمام بفتح المعامل ، لتزويد الجيش بما يحتاجه من المواد ، وإنماء مرافق البلاد على أساس سد حاجاته .

١٣- تهيئة الوسائل لتأسيس المصرف الوطني ، وإنجاز اللوائح المتعلقة بالمصرف الزراعي ، وصناديق التوفير ، ومصرف الرهونات ، وصندوق ضمان الموظفين ، وإعداد تشريع يخول الحكومة حق مبادلة المنتجات العراقيــة بالصادرات الاجنبية ، على نسب تتفق ووضع البلاد الاقتصادي ، وتنظيم نقابات التوريد ، والتصدير ، لتسهيل هذه المهمة . والنظر في تخفيف ضريبتي الارض والمواشي .

١٤- اتخاذ التدابير للتدرج في تأمين سيطرة الحكومة على المشاريع الصناعية، التي تؤمن حاجات العراق، أو تفيض عليه؛ وذلك بقيام الحكومة بتأسيس بعض المعامل والمصانع مباشرة - كعمل تصفية النفط، وصناعة التمور، وغيرها من الصناعات المثمرة - ضمن منهاج تؤمن نفقاته عن طريق الاستقراض، أو الاستلاف، أو بتأليف شركات تكون الحكومة مساهمة فيها، والاهتمام بأمور النقل على اختلاف أنواعه، وذلك بتأسيس شركات حكومية وأهلية للقيام بتسهيل نقل البضائع والمنتوجات.

١٥- الاهتمام بكنوزنا الارضية لتسريع الاستفادة منها، تأميناً لتقدم صناعتنا، والاسراع في تمديد الطرق، وإنشاء الجسور، خاصة على خطوط المواصلات الرئيسية، وتحسين طرق الري وتنظيمه.

١٦- الاهتمام بالموارد الزراعية، والاعتناء بتربية المواشي، وتكثيرها، وإصلاح جنس الحيوانات، وتوجيه العناية لتحسين الاصواف العراقية، وإصلاح البذور والتقاوي، واتخاذ الوسائل الناجعة لمكافحة الآفات التي تنتاب النباتات، ولا سيما التمور، والمحافظة على الغابات وتكثيرها.

١٧- السير بالمعارف على أساس تهذيب النشء ليكون مواطناً مشبعاً بروح التضحية في سبيل الواجب محباً للتقدم والنظام قديراً على الاضطلاع بأعباء الحياة وعلى تكثير البعثات العلمية لتأمين حاجة العراق من الأخصائيين والمدرسين، والاهتمام بالتعليم القروي، وتحسين التدريب الصناعي، والعناية بالتدريس الابتدائي، والمبادرة إلى تأسيس مدرسة ثانوية ليلية، وإعادة فتح مدرستي الهندسة والزراعة، واستقدام الاساتذة لكليتي الطب والحقوق، وتوسيع نطاق الكلية الاخيرة على وجه يؤمن إعداد موظفين قديرين في الشؤون المالية والإدارية أيضاً.

١٨- تعديل بعض القوانين، كقانون التجارة، والقانون المدني، وقانون اصول المحاكمات الحقوقية والجزائية، أو استبدال تلك القوانين بتشريع جديد يؤمن حاجات الامة بالنسبة للتطورات الحاضرة. اهـ (١)

﴿ حفلة افتتاح المجلس الجديد ﴾

قلنا ان « الوزارة الهاشمية » رأت أن توقف أعمال الاحزاب السياسية في المملكة نزولا عند رغبة الشعب، فأذاع « حزب الإخاء الوطني » بياناً بتعطيل أعماله، ووقف جلساته، مع أنه كان حزب الحكومة.

وقد اجتمع نواب المجلس الجديد مساء يوم الثلاثاء الموافق ٦ آب ١٩٣٥ وقرروا تأليف (هيئة

(١) جريدة البلاد العدد (٥٩٠) بتاريخ ٥ تموز ١٩٣٥

نيابية) تقوم مقام الاحزاب ، تستند اليها المجالس النيابية عادة ، فانتخب ياسين الهاشمي رئيساً لهذه الهيئة ، ومحمد زكي نائباً للرئيس ، والمحامي علي محمود سكرتيراً .

وجرت حفلة افتتاح المجلس في صباح يوم الخميس ٨ آب ١٩٣٥ في اجتماع غير اعتيادي ، وتلى الملك غازي خطاب العرش ، فاستعرض الاعمال التي قامت بها الوزارة وما تنوي القيام به . وقد انتخب وزير العدلية ، محمد زكي ، رئيساً لمجلس النواب ، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة إلى رشيد عالي الكيلاني ، وزير الداخلية ؛ أما رئاسة مجلس الاعيان فإنها بقيت بعهدة السيد محمد الصدر ، لأن المجلس اجتمع في جلسة غير اعتيادية ، ولأن انتخاب الرئيس لا يكون إلا في الجلسات الاعتيادية ، واستمر المجلسان « النواب والاعيان » في رؤية أعمالها إلى أن صدرت الإرادة الملكية في اليوم التاسع من أيلول ١٩٣٥ بتأجيل جلسات المجلسين لمدة ٤٥ يوماً اعتباراً من ١٠ أيلول ١٩٣٥ ، وفيما يلي :

❊ خطاب العرش ❊

حضرات الاعيان ، حضرات النواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم مرحبين بكم ، ومتمنين لكم التوفيق في أعمالكم .

تعلمون أن الوزارة الحاضرة اضطلعت بأعباء الحكم في ظروف ظهرت فيها بوادر عدم الطمأنينة ، وفقدان الثقة من جهة ، والرغبة الشديدة في إصلاح الإدارة والاعمال من جهة اخرى . ولما كانت قد شعرت بأنها لا تستند إلى اكثرية تؤازرها في تنفيذ خططها ، حلّ المجلس ، وجرت الانتخابات ، بعد أن أذيع منهاج الوزارة . والآن ، وقد فزتم بتمثيل الامة على ذلك الاساس الإصلاحي ، فإننا واثقون بأنكم ستقومون بما يترتب عليكم من الوجائب أحسن قيام .

أيها السادة : مرت بالبلاد ، أثناء هذه الفترة ، حوادث أخلت بالامن والنظام في بعض أنحاء الفرات ، مما أهاب بالحكومة الى استعمال القوة العسكرية ، و إعلان الإدارة العرفية ، إلا أن التيقظ الذي أظهره شعبي المحبوب ، قد سهل أعمال قوات التأديب ، فأعيد الامن الى نصابه ، واستتب النظام خلال برهة قصيرة جداً . واني لأشكر شعبي النبيل على حسن تقديره للواجبات المترتبة عليه في الساعات الحرجة ، كما اني آسف على النفوس التي ذهبت ضحية الطيش والجهل ، وقد امتاز جيشنا الباسل أثناء هذه الحركات بتوخيه الى أقصى حد ممكن صيانة الانفس ، وحقن الدماء ، وستقدم حكومتنا بأقرب وقت الى مجلسكم لائحة قانون العفو العام .

أيها السادة : من دواعي سرورنا أن نرى صلاتنا مع الدول الاجنبية مستمرة على أسس المودة والصداقة . ان حكومتنا باذلة جهدها في إنماء هذه الصلات وتعزيزها ، كما أنها مهتمة في حسم المسائل المعلقة وفق ما تقتضيه مصلحة البلاد . أما قضية الخلاف على الحدود المعروضة على عصبة

الامم ، فقد انتقل البحث فيها بيننا وبين جارتنا الصديقة ايران ، إلى طهران ، ولنا وطيد الامل بأن المداولة الجارية مباشرة الآن بين الوفدين سوف تثمر ثمرتها المرجوة من اتفاق المملكتين حول جميع النقاط ، التي تجعل روابط الصداقة والاخوه التي تربط المملكتين وثيقة مستديمة .

لقد أعلنا إرادتنا الملكية في تنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وفقاً للخطة المقررة لتقوية الجيش ، فقوبل ذلك من شعبنا المحبوب بابتهاج وسرور ، في جميع انحاء المملكة ، مما دعانا أن نتأكد من أن التآزر بين الحكومة والشعب ، في تنفيذ الإصلاحات المقررة ، سيكون على أتم ما يرام ، وان بلادنا ستتبوأ مكانتها المنتظرة بين الامم في القريب إن شاء الله .

باشرت حكومتنا في إعادة تنظيم الدواوين لتسهيل إدارة شؤون المملكة ، ولتأمين مراقبة أعمال الموظفين ، وتزييد كفاءتهم ، وهي مهتمة بصيانة الآداب العامة ، وتنظيم القرى والقصبات ، وتأمين حاجاتها من مياه الشرب النقية ، كما انها وضعت منهجاً صحياً ليطبق خلال خمس سنوات لمكافحة الأمراض ، ولتوسيع نطاق الإسعاف ، وهي باذلة المساعي لمكافحة حشرة المن ، وتقديم السلفات للمنكوبين بها وبغيرها من الآفات ، ولتحسين الانتاج ، ونشر الصناعة . كما أنها قد سارت في تعديل قانون المشروعات العمرانية على أساس تأمين حاجات الجيش من التوسع ، وادماج الأعمال العمرانية في الميزانية الاعتيادية ، أو في الملاحق المربوطة بها ، مع الاحتفاظ بالمشروعات الرئيسية الهامة . هذا وإن حكومتي تفكر الآن في مشروع المصرف الوطني ، وتطبيق اصول المحاسبة لتأمين التوازن التجاري ، وهي قائمة بوضع تشريع لضريبة الإرث والوصاية ، وآخر لتأمين تعاون الحكومة والأهالي ، في إنشاء المساكن الصحية ، خاصة في القرى والأرياف . كما انها آخذة في تعديل قانون الانتخاب ، ليكون اكثر شمولا ، لتمثيل طبقات الامة ، ومهمته فيما عدا ذلك بالامور التي ورد ذكرها في منهاج الوزارة ، مما يساعد على السير بالامة سيراً حثيثاً نحو التقدم المنشود .

هذا وان الجهود لاتزال متواصلة لتنظيم شؤون المعارف ، وتحسين التعليم ، وإنشاء المؤسسات الضرورية لتوسيع نطاقه . كما ان العناية تتجه لتأمين العدل ، وحسن توزيعه ، وذلك باستكمال المؤسسات القضائية ، وتبديل بعض القوانين القديمة ، بتشريع يجاري التطور الحاضر ، وحاجات الشعب .

أيها السادة : إننا لواثقون بأنكم ستعالجون كل هذه الامور ، وأمثالها ، مما ستعرضه عليكم حكومتنا ، بدراية وإخلاص ، كما اننا ندعو المولى أن يكلل أعمالكم بالنجاح ، وهو ولي التوفيق . اهـ [1]

✻ صدى الثورة في المجلس ✻

نوه « خطاب العرش » عن أن الحكومة ستتقدم بلائحة قانون العفو العام الى المجلس النيابي

(١) محاضر مجلس النواب [الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥] ص ١-٢

ليشمل الذين ساقتهم الظروف العصيبة إلى امتشاق الحسام في وجه السلطة فصدرت بحقهم أحكام المجلس العرفي العسكري التي ذكرناها قبلا وكانت المناقشة حول الجواب على هذا الخطاب مثاراً لقضية الاضطرابات في مجلسي النواب والأعيان معاً .

أما في « مجلس النواب » فقد صرح بعض الاعضاء عن وقوع شذوذ في الاحكام العرفية الصادرة من المجلس العسكري ، فواجب الحكومة أن تعالج هذا الشذوذ بقانون العفو العام .

ومما قاله الاستاذ محمد باقر الشبيبي :

« ان حوادث الفترة لم تكن نتيجة جهل الناس وطيشهم فقط – كما أشار وزير الداخلية – بل كانت أيضاً نتيجة ظلم الإدارة وعسفها . والتمرد الذي وقع من قبل فريق من عشائر الفرات لم يكن في الحقيقة تمرداً على قوانين الدولة ونظمها ؛ بل كان تمرداً على ظلم الذين يمثلون الدولة في تلك المناطق . إن طغيان هذا الفريق من الموظفين هو الذي بعث الفتنة ، وأحدث هذه الثلمة » (١)

وأما في مجلس الأعيان فقد صرح العين جميل المدفعي ، رئيس الوزارة السابقة ، بما يلي :

« في الحقيقة حصلت بعض الاضطرابات ، وهذه الاضطرابات جابهها فخامة ياسين الهاشمي ، ولكن سببها يعود إلى الاجتماعات التي كانت تعقد في الصليخ برئاسة وزير الداخلية ، رشيد عالي ، لمقاصد منها تسنم كراسي وزارية ، ونيابية ، وتأمين منافع شخصية ، فلو أن بعض الزملاء أنصف وأعلن الاتفاقية على الملأ لأغناني عن اثبات ما أقوله الآن . أما الاضطرابات الأخيرة التي انفلقت في الرميثة ، فهي نتيجة سوء تصرف وزير الداخلية وأعوانه الذين أرسلهم الى هناك ، تلك التصرفات التي لم يؤخذ فيها برأي المتصرف الذي كان موجوداً في مركز اللواء » (٢)

وبديهي أن ينتهز الهاشمي تصريحات المدفعي ، ليدلي بمعلوماته عن اشتراك جماعة المدفعي في هذه الاضطرابات ، فقد وقف في جلسة الاعيان المنعقدة في ١٥ آب وقال :

« أود أن اجيب جميل المدفعي على بياناته ؛ سادتي : بوادر عدم الثقة والطمأنينة انتشرت في كل مكان ، بشكل شعر به كل انسان ، وبينما كانت هذه البوادر بسيطة بالنسبة الى البعض ، تطورت في الايام الاخيرة ، كما يعلم فخامة المدفعي ، الى شكل يهدد كيان هذه الدولة . أما أن فخامته يسند هذا العمل الى شخص وزير الداخلية الحالي ، والى الاجتماعات التي عقدت في الصليخ ، فأظن أنه بهذا الاسناد يعرض نفسه للمسؤولية أمام هذا المجلس ، فهو كرئيس دولة تقع هذه المؤامرات – التي كنا لا نشترك وإياه بأنها وقعت – وأدت إلى أحوال أخلت بالأمن والنظام ، وكادت تخل بكيان الدولة . فإذا كان عند فخامته مثل هذه الفكرة عن وزير الداخلية ، فهو

(١) محاضر مجلس النواب [الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥] ص ١٩

(٢) محاضرات مجلس الأعيان في اجتماعه غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ص ٩

يكون قد قصر بالقيام بالواجب المرتب عليه بصفته وزيراً مسؤولا . وأنا لا أظن أنه يستطيع أن يستند إلى التقارير ، التي كانت ترسل بشأن تلك الامور إلى وزير الداخلية ، ذلك لأني لما اطلعت على أن افخامة المدفعي صلة بالوقائع الأخيرة ، ما استطعت أن اصدق ذلك » . ثم يسترسل السيد الهاشمي في الكلام عن الثورات ، موضوعة البحث ، فيقول :

« سادتي: المسؤول عن حوادث الرميثة لا يزال غير معرض للعقاب القانوني. نعم ظهرت بوادر كثيرة حول الموضوع ، ولكن بقيت الأسباب المادية التي يمكن الاستناد اليها مجهولة ، فشعوري إزاء هذه الأحوال ان المسؤول قانوناً في هذه الامور خارج عن نطاق القانون »[1]

ولقد سألنا السيد الهاشمي عن المقصود من كلامه (المسؤول عن حوادث الرميثة لا يزال غير معرض للعقاب) ومع أن فخامته اعتاد السكوت في مثل هذه الأحوال فإنه لم يشأ أن يحرمنا من كلمة ولو مطلقة ، ولفخامته عطف خاص على المؤلف ، فهمس في اذنه : « صاحب الميثاق » ، ولعله قصد بذلك « العلامة كاشف الغطاء » ، الذي وضع الميثاق ، ونشره بين الناس ؛ فقلت للسيد الهاشمي: ألا يرى فخامته أن لأفندية بغداد ضلعاً كبيراً في الاضطراب، فلم يرد على هذا السؤال .

وعلى كل فقد طلب السيد محسن ابوطبيخ أن تنصب المشانق في بغداد ويساق اليها المسؤولون عن هذه الحوادث الدامية ، ولكن شيئاً من ذلك لم يجر مع الأسف .

❋ اعلان العفو العام ❋

وأخيراً تقدمت الحكومة بلائحة « قانون العفو العام » فأقرها البرلمان فوراً ، وهذا نصها :

نحن ملك العراق بموافقة مجلسي الاعيان والنواب ، أمرنا بوضع القانون الآتي :

المادة الاولى – يعفى كل شخص ارتكب في ألوية الديوانية ، وديالى ، والمنتفك ، بسبب الاضطرابات ، بين تاريخي ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٤ و ٢ حزيران سنة ١٩٣٥، أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٦ و ١١ و ١٣ من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي، وفي مواد الباب الثالث عشر ، وفي القسم الاول من الباب الخامس عشر من القانون المذكور ، والمادة ١٨٦ وفي الباب الثاني والعشرين ، وفي القسم الاول من الباب السابع والعشرين ، وفي الباب الحادي والثلاثين ، وفي المواد الـ ١١ والـ ١٢ والـ ١٥ من المرسوم رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥ والمادة الـ ١٣ منه بشكلها المعدل بالمرسوم رقم (٢١) لسنة ١٩٣٥ وكل شخص ارتكب إحدى الجرائم المذكورة في لوائي كركوك والسليمانية ، بسبب الاضطرابات أو الشقاوة بين تاريخي ١ مارت سنة ١٩٢٣ و ١٥ آب ١٩٣٥ أو أية جريمة اخرى مرتبطة بالجرائم السالف ذكرها ، أو مرتكبة

---

(١) محاضر مجلس الاعيان [في اجتماعه غير الاعتيادي] لسنة ١٩٣٥م ص ١١/١٢

بسببها ، وكذلك الاشخاص الذين شرعوا في ارتكاب أية جريمة من الجرائم المار ذكرها ، أو حرضوا على ارتكابها ، أو كونوا اتفاقاً جنائياً لارتكابها .

المادة الثانية — لا يشمل هذا العفو الحقوق الشخصية المنبعثة من الجرائم المذكورة في المادة الاولى ، والغرامات المستوفاة ، والأموال المصادرة الناشئة عنها .

المادة الثالثة — ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة — على وزيري الداخلية والعدلية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٥٤ واليوم السابع من شهر ايلول سنة ١٩٣٥ .

غازي

رشيد عالي الكيلاني	ياسين الهاشمي
وزير الداخلية ، ووكيل وزير العدلية	رئيس الوزراء[1]

حول اعلان العفو العام

جرت العادة أن يعقب معظم الثورات صدور عفو عام يشمل الذين اشتركوا فيها ، أو حوكموا من أجلها أو صدرت بحقهم أحكام السجن والتغريب بسببها ، كما يشمل الذين اختفوا عن الانظار تخلصاً من التعقيبات القانونية . ولم تشأ الوزارة الهاشمية » أن تشذ عن هذه القاعدة ، ولاسيما بعد أن صرح نوابها في المجلس عن وقوع بعض الشذوذ في الأحكام الصادرة عن الديوان العرفي العسكري فاستصدرت قانون العفو العام المثبت نصه أعلاه .

وقد فزع الجمهور من شمول هـذا القانون قضايا لا علاقة لها بالثورات التي وقعت في الفرات الأوسط ، ولا بالقائمين بها ، فقد نص المشروع — بناء على طلب النواب الاكراد — على أن يشمل هذا العفو « كل شخص ارتكب احدى الجرائم في لوائي كركوك ، والسليمانية ، بسبب الاضطرابات أو الشقاوة ، التي حدثت بين ١ مارت ١٩٢٣ و ١٥ آب ١٩٣٥ » في حين كان في استطاعة الوزارة أن تفرد هذه الجرائم بقانون خاص ، لأنها تعترف — في صلب هذا القانون — بأنها كانت عبارة عن أعمال شقاوة حدثت قبل ١٢ حجة ، ولأن الحركات التي جرت في الفرات كانت لإخماد ثورة منظمة قامت في وجه الظلم وسوء الإدارة أي لا دخل لأعمال الشقاوة فيها .

والأغرب من هذا أن النواب طلبوا ، أثناء المذاكرة على هذه اللائحة ، شمول هذا العفو القائمين بحركة الكاظمية ، لأنها لا تختلف ، في أسبابها الحقيقية ، عن تلك التي ادت إلى امتشاق الحسام في « لواء الديوانية » فأجابت الحكومة انها تعالج هذه القضية بطريقة اخرى ، فاستصدرت إرادة

---

(١) مجموعة القوانين والانظمة العراقية لسنة ١٩٣٥م ص ١٥٥/١٥٦

ملكية في ١٤ أيلول ١٩٣٥ ، تتضمن إعفاء المحكومين في الحادثة المذكورة ، مما تبقى من مدد محكومياتهم دون أن تزيل عنهم آثار الجريمة .

على أن « قانون العفو العام » لم ينفذ على الصورة التي قصدها المشرع . فقد ألزمت الوزارة بعض الثائرين ، الذين حوكموا أمام الديوان العرفي ، ثم شملهم هذا القانون ، بوجوب الإقامة في مناطق عينتها لهم ، وسلبت أراضيهم ، فأعطتها للغير ، ولم يطلق سراحهم إلا بعد أن تبوأت « الوزارة السليمانية » مقاليد الامور في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ .

ومما يذكر في هذا الصدد ان الوزارة السليمانية أصدرت مرسوماً برقم ٧٧ لسنة ١٩٣٦ أعادت بموجبه الأموال ، غير المنقولة ، التي قررت المجالس العرفية مصادرتها ، إلى أصحابها ، سواء سجلت باسم الحكومة أم لم تسجل . وكان « قانون العفو العام » قد استثناها من هذا الشمول .

✻ استقالة وزير المعارف ✻

لمعالي الشيخ محمد رضا الشبيبي ، اتجاهات علمية في كيفية تسيير امور المعارف ، تختلف عن اتجاهات مديري المعارف العامين . وقد اختلف مع الاستاذ فهمي المدرس ، مدير المعارف العام ، على بعض هذه الامور ، فأدى الخلاف إلى انقطاع المدير عن وظيفته مدة تمكن خلالها رئيس الوزراء من إصلاح ذات البين ، فعادت الصلات بين الوزير والمدير إلى سابق عهدها ، ولكنها سرعان ما توترت من جديد ، فاستقال المدير من منصبه ، فقرر رئيس الوزراء تأليف لجنة لإبداء رأيها في شؤون المعارف قوامها : وزير الاقتصاد والمواصلات ، محمد امين زكي ، ورئيس اركان الجيش : طه الهاشمي ، ومدير الصحة العام ، سامي شوكت ، ومدير الاوقاف العام ، حسن رضا ، وقد انكر الوزير المسؤول على رئيس الوزراء تدخله بتأليف هذه اللجنة ، مع أنه المسؤول عن امور وزارته ، فرد الرئيس على هذا الإنكار بأن هذه اللجنة استشارية ، وليس للوزير أن يتقيد بآرائها .

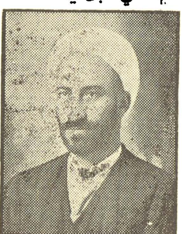
وكان من رأي الوزير الشبيبي أن يعين لمديرية المعارف العامة ، التي شغرت باستقالة الاستاذ فهمي ، احد كبار موظفي وزارته او غيره ممن سبق له إشغال هذا المنصب ، ولكن اللجنة نسبت ان يشغل العميد الركن طه الهاشمي المديرية المذكورة ، وجرت المذاكرة حول ذلك في مجلس الوزراء فأيد فريق من الوزراء ، كمحمد امين زكي ، وجوب تعيين الهاشمي مديراً للمعارف ، ولكن رئيس الوزراء قال انه لا يمكن لأخيه أن يترك الجيش إلى المعارف ، و إنما يجوز أن يشغل مديرية المعارف العامة بالوكالة ، علاوة على إشغاله رئاسة اركان الجيش ، فاعتبر الوزير ذلك تدخلاً في شؤون وزارته .

ثم جرت محاولات للجمع بين الوزير والعميد ، لتبادل الرأي في الموضوع ، ولتقريب وجهتي النظر ، فاجتمعا في مقر الوزارة ، وعرض الهاشمي ما لديه من مقترحات لتسيير شؤون المعارف ،

اهمها عدم الإكثار من فتح المدارس ، قبل تهيئة المدرسين ، وعدم جواز تعيين وكلاء للمعلمين ، كما جرت العادة من قبل ، وعدم جواز إعادة المدرسين، الذين حوكموا امام المجلس العرفي، الى وظائف التدريس ، وامور اخرى تتعلق بديوان الوزارة وموظفيه ، فلم يؤيد الوزير هذه المقترحات ، وفضل الاستقالة من منصبه . ويقول الاستاذ الشبيبي ان قضية تعيين الهاشمي مديراً المعارف ، لم تكن السبب الوحيد لاستقالته ، وإنما كان رئيس الوزراء متأثراً بالدعاية التي قامت إذ ذاك ضد وزارة المعارف ، حتى ادى ذلك إلى تأخير مقترحاته في ديوان مجلس الوزراء وانه كان لبعض الصحف المغرضة شأناً في ذلك فلم ير بدأ من الاستقالة من منصبه ، فتقدم بهذا الكتاب :

صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء الموقر

ارجو قبول استقالتي من عضوية مجلس الوزراء الموقر ، وذلك لأني — حسب ما اعتقد — لم أعضد بكثير من الآراء والمقترحات، التي سبق لي ان اقترحتها بشؤون المعارف ، ولاسيما عندما



العلامة الشبيبي : وزير المعارف المستقيل

خاض المجلس في قضايا موظفي هذه الوزارة اخيراً ، وارتأى في هذا الشأن آراء تختلف عما ارتأيه من اكثر الوجوه ، ولا أرى من الجائز ان يطول الأخذ والرد في قضايا المعارف العامة، وقضايا الموظفين فيها ، خاصة ونحن على ابواب السنة المدرسية .

ولا بد لي من القول بأنني فاديت بكثير من آرائي الخاصة حباً بدوام الالفة ورغبة بتنظيم جهودنا المشتركة في خدمة البلاد في هذه الظروف العصيبة . ولا استطيع ان افعل اكثر مما فعلت ، هذا وارجو ان تقبلوا يا صاحب الفخامة فائق الاعتبار والاحترام مقروناً بالدعوة الصالحة لكم ولزملائكم بالنجاح والتوفيق .

١٤ جمادى الثاني ١٣٥٤ المصادف ١٥ أيلول ١٩٣٥

وزير المعارف محمد رضا الشبيبي

فلما تلقى الرئيس ، ياسين الهاشمي ، هذا الكتاب قصد الوزير المستقيل في داره ، وحاول ان

يقنعه بسحب كتاب استقالته ، والرجوع إلى وزارة المعارف ، و إلا فإلى وزارة العدلية ، ولكن الوزير أصر على قراره ، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة المعارف إلى مدير الاملاك الأميرية صادق البصام ، ووجه إلى العلامة الشبيبي هذا الكتاب :

مولاي الاستاذ محمد رضا الشبيبي المحترم

يؤسفني أن تذهب محاولاتي العديدة للتوفيق بين الآراء بدون نتيجة ، ويؤلمني جداً أن أرى استمرار التآزر معكم في تحمل أعباء الظروف الحاضرة قد أصبح متعسراً بالنظر لقراركم الأخير.

انني أشعر بالمتاعب التي تحملتموها أثناء اضطلاعكم بمسؤولية الوزارة ، و إذا ما تقدمت اليكم بالإعراب عن الشكر والتقدير ، فإنني بلا شك اعبر في الوقت نفسه عما يحمله زملاؤكم الوزراء الباقين من شعور الامتنان على ما لاقوه منكم مدة اشتراككم معهم من التأييد ، وكل



وزير المعارف الجديد ، صادق البصام

ما أرجوه أن تكون رابطة الاخوة والمبدأ التي ربطتنا في جهادنا باقية على رواقها ، والتمس أن تقبلوا احترامي و إجلالي .

بغداد ١٦ أيلول ١٩٣٥ المخلص ياسين الهاشمي

✹ ثورة بارازان ✹

لمحة خاطفة

اتينا على « حوادث بارازان » في (ص ١٦٩) من المجلد الثالث من هذا الكتاب ونوهنا عن الجهود التي بذلتها « الوزارة السعيدية الثانية » لإقامة النظم الادارية هناك .

والواقع أن الحركات في « قضاء الزيبار » لم تنته بتسليم الشيخ أحمد بارازان نفسه إلى الترك ، ولابدخول القوات الحكومية إلى « قرية بارازان » فقد ظلت اعمال الشقاوة مستمرة وبقيت العصابات التي كانت تعيث في تلك الأطراف ، وأهمها عصابة الرجل المشهور خليل خوشوي ، تقلق راحة

السكان في القضاء المذكور .

ورأت الوزارة الهاشمية أن تنشىء مخفراً للشرطة في « بله » أو في « مقر البارازانيين » فعارض الملا مصطفى البارازان ، شقيق الشيخ احمد ، وهدد بقتل كل من يقدم على مثل هـذه الحركة ؛ ولكن قائم مقام القضاء لم يهتم بهذا التهديد فاصطحب مهندس الأشغال وتوجه إلى « بله » لتحقيق فكرة إنشاء المخفر ، فنصب الشقاة كميناً له وللمهندس وقتلوهما شر قتلة ، فقررت الوزارة ان تركن إلى الأحكام العرفية لتطهير هذه المنطقة من الشقاوه ولا سيما بعد أن استفحل امرهم وظهر لها أن الأهلين المجاورين يؤون افراد العصابات ، إما خوفاً منهم ، او تشجيعاً لهم ، فسيرت قوة تأديبية في آب ١٩٣٥ لقهر المتمردين ، واشتركت الجارة العزيزة تركيا في ذلك بسدها الحدود في وجوههم ، حيث ارسلت قوة تأديبية إلى جانب قوة العراق التأديبية لتتعاون القوتان على وضع حد لهذه العصابات وصدرت الارادة الملكية المرقمة ٤٦١ في ٥ آب ١٩٣٥ بإعلان الادارة العرفية وهي:

« بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الأساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووكيل وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء. فقد أصدرت إرادتي الملكية:

(أ) بإعلان الادارة العرفية في نواحي مزوري بالا وبارازان ومركه سور التابعة للواء الموصل ومنطقتي كاني رش المحدودة شمالا بحدود تركيا وجنوباً بنهر براز كورد وشرقاً دائرة الطول رقم ٥ = ٢٧ وغرباً نقطة تقاطع نهر براز كورد وحدود تركيا من خارطة كاني رش مربع (٤) ب واحداثية ٨ — ٧ التابعة لناحية برادوست الملحقة للواء اربيل وفي المحلات المجاورة لها التي يعلن آمر قوة شيرباز انها تابعة للحركات العسكرية إلى أن يعاد الأمن إلى نصابه في المناطق المذكورة .

(ب) بأن تكون الادارة الملكية في المناطق المذكورة اعلاه والمحلات المجاورة لها التي يعلن بأنها تابعة للحركات العسكرية إدارة عسكرية صرفة ويعتبر قائد القوات العسكرية في منطقة شيرباز المرجع الأعلى لجميع الإدارات داخل المنطقة المار ذكرها .

(ج) بتوقيف قانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون إدارة الألوية وقوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات وقانون دعاوي العشائر وقانون المطبوعات وقانون انضباط موظفي الدولة وقانون الخدمة المدنية وقانون الحكام والقضاة وجميع القوانين الاخرى بقدر ما لها من المساس في الاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية والعسكرية في المناطق المذكورة حسبما يتراءى لآمر قوة شيرباز وما تطلبه إدارة إعلان الأحكام العرفية .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووكيل وزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٥٤ واليوم الخامس من شهر آب سنة ١٩٣٥ »

غازي

ياسين الهاشمي | رشيد عالي الكيلاني
رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع | وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية

وتألف « المجلس العرفي العسكري » من المقدم اسماعيل حقي الآغا ، رئيساً ، والرئيس الأول فخري امين ، والرئيس عبد القادر ياسين ، عضوين عسكريين ، والحاكمين محمد صديق عبد الله ، وصديق طاهر ، عضوين عدليين ، وأخذ يحاكم الثائرين بدون هوادة ، فحكم على عدد من الرؤساء بالاعدام ، كفارس علي ، وعمر كوراني ، ومحمد محمود ، وملا زاده اسماعيل ، وعلى غيرهم ، بعقوبات منوعة ، وكان المجلس يتنقل بين « عقره » و « الزيبار » و « الموصل » لمواصلة اعماله ، بحيث مضت ثلاثة اشهر على إعلان الادارة العرفية وهو يوالي إصدار أحكامه بالحبس ، والنفي ، والشنق ، لتطهير تلك المنطقة .

ولما انتهت الحركات التأديبية ، أو كادت ، اتفقت « متصرفية لواء الموصل » و « قائم مقامية قضاء الزيبار » على جعل شروط استسلام الثائرين ثلاثاً :

١- تسليم الرؤساء للمحاكمة . ٢- ارتداء اليشماق الازرق بدل اليشماق الاحمر .

٣- معاقبة الذين يؤون الفارين من وجه العدالة .

حتى صدرت إرادة ملكية في ٣٠ تشرين أول سنة ١٩٣٥ بإلغاء الادارة العرفية وهذا نصها :

رقم ٦٥٦ أصدرت إرادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع وبالنظر إلى رجوع الأمن إلى نصابه في النواحي والمناطق المبينة في الفقرة (أ) من الارادة الملكية المرقمة (٤٦١) والمؤرخة في ٦ جمادى الاولى ١٣٥٤ المصادف ٥ آب ١٩٣٥

(أ) بإنهاء الاحكام العرفية المعلنة في النواحي والمقاطعات المنوه عنها اعلاه .

(ب) بإلغاء احكام الفقرتين (ب) و (ج) من نفس الارادة الملكية .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر شعبان ١٣٥٤ واليوم الثلاثين من شهر تشرين الاول ١٩٣٥

غازي

جعفر العسكري | رشيد عالي | ياسين الهاشمي
وزير الدفاع | وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية | رئيس الوزراء

هل انتهت الحركات ؟

لا نعرف الأساس الذي استندت اليه « الوزارة الهاشمية الثانية » في إلغائها الادارة العرفية في «منطقة بارازان» فقدبقيت عصابةخليل خوشوي نحو خمسة أشهر ، بعد هذا الإلغاء تهاجم القرى ، وتسلب المارة ، كما ان القوات التأديبية بقيت – طوال هذه المدة – تطارد الأشقياء ، وتتضارب وإياهم بين حين وآخر ، ولما تسربت أنباء التدابير المتخذة للقضاء على الحركة إلى افراد العصابة المذكورة ، تركوا منطقتهم إلى « جبال كاونده » في الأراضي التركية، فأرسلت الحكومتان : العراقية والتركية ، مفارز الاستطلاع ، إلى منافذ هذا الجبل ، لتضيق عليهم الخناق . وفي يوم ٧/٣/١٩٣٦ كانت هذه القوات قد عينت مواضع العصاة ، فداهمتهم في اليوم التالي بالقرب من قرية «سيده» وابرزت قوة « كاني ماس » شجاعة فائقة في معركة اسفرت عن قتل ١٣ من الاشقياء ، والقبض على عشرة آخرين بينهم ، امرأة خليل خوشوي ، وفي يوم ١٣ من هذا الشهر قتلت القوات المذكورة « خليل خوشوي » و « سليم خوشوي » مع ثلاثة من أبطال العصابة ، فانتهت الحركات الفعلية بمقتلهم ، وصدر هذا البيان :

بيان

« كانت نتيجة التعقيبات ، التي اجرتها القوات التأديبية في منطقة بارازان ، أن قتل في المصادمات التي جرت في مساء ١٣ الجاري الشقيقان : خليل خوشوي ، وسليم خوشوي ، وثلاثة آخرون ، من العصابة ، وقبض على ستة آخرين منهم ايضاً ، ولذلك فتعتبر التعقيبات في تلك المنطقة منتهية ، إذ قد تم تطهيرها من هذه العصابة ولم يبق لها أي أثر »

١٥ آذار سنة ١٩٣٦

❋ حركة في المدينة ❋

والمدينة – بالتصغير – ناحية بقضاء القرنة ، في لواء البصرة ، تسكنها قبائل مختلفة ، وبينما كانت الحركات قائمة على قدم وساق في الشمال ، والمحاكم العرفية منهمكة في تصفية قضايا الثوار في اللواءين الديوانية والناصرية ، إذا بعشائر « المدينة » تثور في وجه السلطة من جراء اعتزامها تنفيذ « قانون الدفاع الوطني » ولكن السلطة عالجت الموقف بحزم فسيرت قواتها التأديبيه فوراً فأخفقت الحركة بسرعة البرق ، وأذاعت هذا البيان في ١٠ أيلول ١٩٣٥ :

بيان رسمي

« قامت دعايات مضللة حول نوايا الحكومة في تطبيق القوانين ، أدت بالنتيجة إلى وقوع مقاومة من بعض سكان ناحية المدينة . إلا أن التعقيبات ، التي قامت بها الشرطة ، بمساعدة

الطيارات ، أرجعت الأمن والسكينة إلى نصابيها ، في الناحية المذكورة ، وأصبحت الحالة هناك هادئة تماماً ، وقد قدم جميع الرؤساء دخالتهم إلى الحكومة »[1]

وكيل مدير الدعاية والنشر

﴿ ثورة اليزيدية ﴾

توطئة

في لواء الموصل جماعة من البشر يتراوح عدد نفوسها من ٢٧،٠٠٠ إلى ٣٠،٠٠٠ نسمة ، يدعون اليزيدية، ويترضون الشيطان في أعمالهم ، ولهم شعائر دينية وعادات لم تألفها بقية الطوائف.

وقد اختلف المؤرخون في أصل هذه النحلة ، اختلافهم في أصل صاحب الطريقة التي ينتمون اليها ، فذهب فريق إلى أنهم ينتسبون إلى يزيد بن أنيسة الخارجي ، وأرجعهم فريق إلى اصل آري ، ورأى أن كلمة (يزيدية) مشتقة من الكلمة الفارسية أو الكردية « يزدان » التي تعني « الله » وزعم فريق ثالث أنهم ينتسبون إلى يزيد بن معاوية الاموي وهكذا دواليك .

وقد درسنا – نحن – هذا الموضوع درساً عميقاً ، وراجعنا الأسانيد التاريخية الكثيرة التي تناولت اليزيدية بالبحث فوصل بنا التدقيق إلى أن هذه الطائفة كانت تدعى (العدوية) عند ظهور مبدعها « الشيخ عدي بن مسافر الاموي » وكان من آراء هذا الزاهد المتصوف ، صلاح يزيد بن معاوية ، واعتقاده بصحة خلافته ، ومن هذا الاعتقاد المجرد ، نشأ اعتقاد اليزيديين أتباعه به ، إلا أن هذا الاعتقاد تطور بهم إلى درجة الغلو في « يزيد » حتى اعتقدوا فيه إلهاً ، واستغرقوا في الضلال والأوهام حتي أصبحوا كفاراً في نظر المسلمين .

سقنا هذه المقدمة التاريخية الموجزة لنذكر طرفاً من عادات هذه النحلة ، وطقوسها الدينية ، فقد أدى ، بعض هذه الطقوس ، الى امتشاق اليزيدية الحسام في وجه الحكومة العراقية ، وقيامهم بثورة .

يعتقد اليزيديون بوجود إلهين : إله الخير ، وإله الشر ، ويرمزون إلى الثاني بالشيطان ، ويدعونه (طاووس ملك) وتختلف عبادتهم لهذا الطاووس ، عنها لإله الخير ؛ فعبادتهم للشيطان عبادة تضرع وخشية ، لأنهم يقولون أن الله الذي هو إله الخير ، لا حدَّ لوجوده ، ومحبته للخلائق ، وهو لا يفعل الشر ، لأنه صالح . أما الشيطان فهو منقاد بطبعه إلى عمل الشر ، وعليه فالحكمة تقضي على من يريد السعادة ، أن يهمل عبادة الله ويسعى وراء ولاء عبادة الشيطان[1]

ومن أهم عاداتهم أنهم :

---

(١) جريدة « البلاد » العدد (٦٥٨) بتاريخ ١١ ايلول ١٩٣٥

(٢) للمؤلف رسالة مطولة عنوانها « اليزيديون في حاضرهم وماضيهم » فتراجع

(١) يحرمون اكل الخس ، واللهانة ، وسائر الخضر التي تسمد بعذرة الانسان .

(٢) يمنعون ابناءهم من تعلم القراءة والكتابة .

(٣) لا يدخلون الحمامات ، ولا المراحيض ، معتقدين انها من ملاجىء الشيطان .

(٤) لا يجوز لهم استخدام الفرس ، أو الحصان ، في نقل الاثقال .

(٥) يحرم عليهم حلق الشوارب أو استئصالها بالمقص .

(٦) لا يجوز لهم لبس الأزرق ، ولا الاغتسال من الجنابة ، ولا تقليم الاظافر .

(٧) لا بد لكل منهم أن يزور « الطاووس ملك » ثلاث دفعات في السنة .

(٨) لابد لكل منهم أن يزور قبر «الشيخ عدي بن مسافر» في منتصف ايلول من كل عام .

(٩) لا بد لكل منهم أن يقبل يد أكبر رئيس ، يقرب منهم ، في صباح كل يوم .

(١٠) يحرم عليهم سماع صلاة المسلم .

(١١) إذا اغترب اليزيدي عن بلده ، سنة كاملة ، وكان متزوجاً حرمت عليه زوجته .

(١٢) إذا عمل أحدهم قميصاً جديداً ، وجب على أخيه ، واخته من ملته ، فتح جيب القميص.

لماذا ثار اليزيدية ؟

لما أعلنت تركيا حربها على الروس في عام ١٣١١ رومية ، وجهت أحد قوادها على ولاية الموصل ليجند أهلها اسوة ببقية السكان في الامبراطورية ، فامتنع « اليزيديون » عن الدخول في الجندية ، بدعوى ان لهم بعض الطقوس التي تمنع انخراطهم في هذا السلك ، ورفعوا بذلك عريضة ضمنوها هذه الموانع ، فقررت الحكومة التركية قبول معذرتهم ، واستحصلت منهم البدلات النقدية التي كانت مقررة على من لا يستطيع أن يخدم في الجيش .

ولما اعتزمت الحكومة العراقية تنفيذ « قانون الدفاع الوطني » في البلاد سنة ١٩٣٥م امتنع المدعو داود الداود — احد زعماء اليزيدية — عن تسجيل أتباعه ، مدعياً أن ديانتهم تمنعهم من الدخول في الجندية ، فاستعملت الحكومة الوسائل الممكنة لإفهامه ، وصحبه ، بأن الاسلوب الذي يتمشى عليه التجنيد في العراق ، لا يتعارض مع « الديانة اليزيدية » وانها مستعدة لتكوين « فوج خاص » يضم اليزيديين المجندين كافة ، فيقوم هذا الفوج بطقوسه وآدابه ، ويرتدي من اللباس ما لا يتعارض وشعوره ؛ ولكنه أبى أن يتفهم هـذه الحقيقة ، فأنذرته بضرورة الانصياع إلى القوانين المرعية ، والتزام جانب الهدوء والسكينة ، فلم تجد منه غير التمرد والتجبر .

وكان للآثار التي تركتها « ثورة التياريين » على الحكومة العراقية عام ١٩٣٣[1] والدعايات التي يبثها أعداء العراق في الخارج تأثير كبير على مشايخ اليزيديين ، حملهم على امتشاق الحسام في

(١) نشرنا بحثاً مطولا عن ثورة التياريين في الجزء الثالث من هذا الكتاب ص (٢٣٢)

وجه الحكومة وهي تعطف عليهم وتريـد معاملتهم بالحسنى ، كما أن الأجانب في سوريا كانوا يحثونهم على التمرد ، ليوهموا عصبة الامم بأن من العبث منح سوريا استقلالها ، بعد فشل هـذه التجربة في العراق .

ورأت الحكومة في الأخير أن لا بد من استعمال القوة لإخماد هذه الحركة قبل أن يستفحل أمرها ، فعهدت إلى « مديرية الشرطة العامة » القيام بهذا الواجب، فجردت هذه بعثة قوامها ١٥٠ شرطياً خيالا ، و٤٠٠ شرطي من المشاة ، مع سبع سيارات مسلحة، ولما ارتؤي تقوية هذه البعثة تحركت من الموصل في اول تشرين الاول ١٩٣٥ ثلاث قطعات من الجيش لتجتمع في « معسكر كيري عرب » وكان يعزز هذه القوة العسكرية رف من الطائرات العراقية ، وهدفها « سنجار » فأخذت القوتان مواقعها الحصينة وطوقت مواقع المتمردين الذين تحصنوا في كهوف وجبال سنجار المعروفة بمناعتها .

المعركة

وما بزغت شمس اليوم السابع من تشرين الاول ١٩٣٥ إلا وأحاط الجيش أماكن العصاة ، إحاطة السوار بالمعصم ، وأخذ يصليهم ناراً حامية ، من الرصاص والقنابل ، فقد ابتدأت المعركة منذ الساعة السادسة زوالية من صباح اليوم المذكور ، ولم تنته إلا في الساعة السادسة من مسائه ، وكان الطرفان يتقاتلان ببسالة ؛ فلما رجحت قوة الجيش ، حاول اليزيديون أن يلوذوا بالفرار ، ولكن المدفعية أصلتهم ناراً حامية ، فقتل من قتل ، وفر من نجا ، واستسلم للجيش ٢٢٤ نفراً بلا قيد ولا شرط .

أما « داود الداود » زعيم الفتنة فإنه بعد ما شاهد قوة الجيش بأم عينه ورأى ما حل بأتباعه من الهلاك والدمار ، لم يبق أمامه أي أمل في المقاومـة ، ولا سيما بعد أن اصيب بجرح بليغ في صدغه ، فهرب إلى الافرنسيين في القامشلي ، فأدخل في المستشفى للتداوي ، وبقي هناك مدة ، ولما طلبت الحكومة العراقية إلى سلطات الانتداب في سوريا أن تسلم هذا الثائر عملا باتفاقية تسليم المجرمين المنعقدة بين الطرفين ، رفضت سلطات الانتداب إجابة هـذا الطلب ، وبعد أن تمكنت الحكومة من إخماد هذه الحركة « بعد أن تكبد الجيش والشرطة نحو مئة إصابة بين قتيل وجريح وتكبد اليزيديون مثل هذا العدد » اصدرت هذا البلاغ :

بلاغ رسمي

« طوحت بعض الأيدي المفسدة بفريق من اليزيديين في منطقة سنجار ، برئاسة داود الداود، ورشو قولو ، للتمرد ضد الحكومة ، ولم تفد معهم النصائح المتكررة التي بذلتها السلطات المحلية، وأمير الطائفة نفسه ، فبقي ذلك الفريق مغترين بمناعة المنطقة . وقـد استنكرت الطائفة اليزيدية

عملهم هذا ، وأعلن رئيسهم أنهم اصبحوا خارجين عن ديانتهم ، وعلى أثر ذلك باشرت القوات التأديبية المؤلفة من وحدات الجيش ، والشرطة ، وبعض الطيارات ، اعمالها ، وبعد الاصطدام احتلت قراهم ، فاعتصم قسم من العصاة بالكهوف ، ولجأ القسم الآخر إلى المضايق الحصينة ، كما أنه ذهب آخرون إلى المنطقة الموالية فاضطرت الحكومة إلى اعلان الاحكام العرفية لتسريع عملية التعقيب والتطهير ، فاستسلم بنتيجة ذلك الملتجأون الى الكهوف والمضايق ، بعد مناوشات ، وبلغ مجموع الذين عرضوا دخالتهم مع اسلحتهم ما يقارب ا(٣٠٠) وقد سلم امس آخر الفارين ، برئاسة رشو قولو ، البالغ عددهم (٢٢٤) نفرا أنفسهم مع اسلحتهم وفر داود الداود مع ولديه وزوجته واربعة من اتباعه الى المنطقة السورية وهو جريح مع احد ولديه وقد تم بذلك تطهير المنطقة وانتهت الحركات التأديبية

بغداد ١٧/١٠/١٩٣٥ مدير الدعاية والنشر

<u>اعلان الادارة العرفية</u>

وفيما يلي نص الارادتين الملكيتين الصادرتين باعلان الاحكام العرفية في سنجار

(١) رقم ٦١٥ أصدرت ارادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع وقرره مجلس الوزراء.

باعلان الاحكام العرفية في منطقة قضاء سنجار وفي المناطق المجاورة لها التي يعلن آمر منطقة الشمال عن انها تابعة للحركات العسكرية إلى أن يعاد الامن إلى نصابه في القضاء المذكور

وبتوقيف تنفيذ قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون ادارة الالوية وقوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات وقانون دعاوى العشائر وقانون المطبوعات وقانون انضباط موظفي الدولة وقانون الخدمة المدنية وقانون الحكام والقضاة والقوانين الاخرى بقدر ما لها من المساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية والعسكرية في المناطق المذكورة حسبما يتراءى لآمر المنطقة المشار اليه

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر رجب سنة ١٣٥٤ واليوم الثاني عشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٥ .

غازي

جعفر العسكري	رشيد عالي	ياسين الهاشمي
وزير الدفاع	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	رئيس الوزراء

(٢) رقم ٦١٦ – اصدرت ارادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع

بأن تكون الادارة الملكية في المناطق المعلنة فيها الاحكام العرفية بموجب الارادة الملكية المرقمة ٦١٥ والمؤرخة ١٥ رجب ١٣٥٤ الموافق ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ ادارة عسكرية صرفة وأن يكون آمر منطقة الشمال المرجع الأعلى لجميع الادارات داخل المناطق المنوه عنها وله صلاحية توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المناطق حسبما يتراءى له.

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر رجب سنة ١٣٥٤ واليوم الثاني عشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٥ .

غازي

جعفر العسكري	رشيد عالي	ياسين الهاشمي
وزير الدفاع	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	رئيس الوزراء

سير الاحكام

تألف «المجلس العسكري العرفي» في «سنجار» برئاسة المقدم عبد الوهاب عبدالعزيز وعضوية الرئيسين العسكريين يحيى زهدي، وفائق السيد سلمان، والحاكمين العدليين محمد بهاء الدين اليازجي وعبد الحميد مدحت، فعثر على وثائق اثبتت تحريض بعض المثقفين، المتصلين بأعداء العراق، على قيام اليزيديين بهذه الثورة، فلم يتوان عن طلبهم لاجراء محاكمتهم

وكان من بين الذين صدرت أحكام الاعدام بحقهم شخصان معروفان في الموصل قيل عنهما انهما كانا من عمال الفرنسيين في الموصل وهما المحامي عبد الله فائق، وعبد الكريم قره كله، مع سبعة من مختاري القرى المحيطة بالموصل . وقد تدخل السفير البريطاني في هذه الاحكام وقال إنه يخشى أن يكون للعاطفة الدينية دخل فيها، وطلب تدقيق قضايا المحكومين من قبل هيئة عدلية تؤلف في بغداد، لهذا الغرض، فجيء بالاوراق التحقيقية وتولى السيد رشيد عالي الكيلاني، وكيل وزير العدلية، تدقيقها بنفسه، فلم يجد ما يستلزم إبدال عقوبة الاعدام بغيرها، ولا سيما بوجود اعترافات المحكومين[1] فنفذ الحكم حالا

---

(١) رأت السلطات المختصة ان لابد من وضع تشريع جديد يحول دون تنفيذ أحكام الاعدام التي تصدرها المحاكم العرفية العسكرية إلا بعد اقترانها بالارادة الملكية، شأنها في ذلك شأن أحكام الاعدام الصادرة من قبل المحاكم المدنية، فوضعت تشريعا خاصا وكانت هذه الاحكام تنفذ من قبل بعد اقترانها بمصادقة قائد القوات المرابطة والظاهر ان لتدخل السفير البريطاني المذكور اعلاه دخلا في وضع هذا التشريع

أما عدد المحكومين بالحبس ، والنفي ، والتغريب ، فقد بلغ ٣٧٨ شخصاً[١] ، وبمناسبة حلول عيد التتويج في ٨ أيلول ١٩٣٦ صدرت الارادة الملكية بإطلاق سراح ٨٧ سجيناً من الكهول ، ولما تولت « الوزارة السليمانية » مقاليد الامور في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ استصدرت عفواً ملكياً عمن بقي منهم في السجن ، اسوة ببقية المحكومين في المجالس العسكرية من ألوية اربيل والديوانية والمنتفق وديالى الذين شملهم هذا العفو .

ولانتهاء « الأعمال التأديبية » في سنجار بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٥ صدرت الإرادة الملكية التالية بإنهاء الأحكام العرفية المعلنة في المنطقة المذكورة :

رقم ٦٩١ أصدرت إرادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الأساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء .

وبالنظر إلى رجوع الأمن إلى نصابه في المنطقة المبينة في الفقرة الاولى من الارادة الملكية المرقمة ٦١٥ والمؤرخة في ١٥ رجب سنة ١٣٥٤ المصادف ١٢ تشرين الأول سنة ١٩٣٥

(١) آ — بإنهاء الأحكام العرفية المعلنة في المنطقة المنوه عنها أعلاه

ب — بإلغاء الفقرة الثانية من نفس الارادة الملكية

(٢) بإلغاء أحكام الارادة الملكية المرقمة ٦١٦ والمؤرخة في ١٥ رجب سنة ١٣٥٤ المصادف ١٢ تشرين الأول سنة ١٩٣٥

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٥٤ واليوم الرابع عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ .

غازي

جعفر العسكري	رشيد عالي	ياسين الهاشمي
وزير الدفاع	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	رئيس الوزراء

❊ في المجلس النيابي ❊

حل اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني من عام ١٩٣٥ ، فاتخذت التدابير اللازمة ، والمراسيم

---

(١) بلغ عدد المحكومين بالاعدام احد عشر شخصاً ، نفذ الحكم في تسعة منهم ، وابدل بعقوبة السجن المؤبد في شخصين . وبلغ عدد الذين حكموا بالسجن لمدد مختلفة ٣٢٦ نسمة ، والذين حكم عليهم بالابعاد ٤٩ نسمة ، والذين حكم عليهم بالسجن الاصلاحي ثلاثة فيكون المجموع العام لعدد المحكومين ٣٨٩ نسمة . وقد قبض على سبعة اشخاص بعد انتهاء الأحكام العرفية فأرسلوا إلى محاكم الجزاء لاجراء محاكمتهم فيها .

المشادة لافتتاح مجلس الامة في دورته الاعتيادية الاولى[1] ، وقد حضر حفلة الافتتاح الوزراء ، والأشراف ، وقناصل الدول وسفراؤها ، وسائر الجاليات الأجنبية ؛ وبعد أن تلى الملك خطاب العرش واستمعه الأعيان والنواب وقوفاً ، انتخب السيد محمد الصدر رئيساً لمجلس الأعيان وانتخب محمد زكي لرئاسة مجلس النواب ، وهذا هو خطاب العرش :

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الأعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ونرحب بكم ونتمنى لكم في اجتماعكم كل خير وتوفيق.

ايها السادة :

استمرت حكومتنا على السير وفق الخطة المرسومة خلال الفترة القصيرة التي أعقبت تأجيل المجلس وكان من دواعي سرورنا أن رأينا صلاتنا مع الدول الأجنبية تسير على اسس المودة والصداقة وأن الجهود التي بذلتها حكومتنا قد تتوجت بالتفاهم على عقد معاهدة عدم التعدي ومعاهدة التحكيم مع جارتينا الصديقتين تركيا وايران ونرجو أن تكون هاتان المعاهدتان فاتحة عهد جديد من الصفاء والتآخي بين الدول الموقعة . أما قضية الخلاف العراقي والايراني المعروضة على عصبة الامم فقد استمر البحث فيها مباشرة بين الوفدين العراقي والايراني في طهران وجنيف وقطعت مرحلة كبيرة نحو الاتفاق وستستمر المذاكرات في بغداد وفي طهران لانجاز الاتفاقيات والمعاهدات التي من شأنها تعزيز روابط الاخوة والصداقة المستديمة بين المملكتين . لقد انتهت المذاكرات الجارية بيننا وبين حليفتنا بريطانيا العظمى إلى اتفاق تمهيدي حول حسم قضية السكك الحديدية على اسس مرضية وقد زاد هذا الحسم في رسوخ الصداقة والمودة القائمة بين المملكتين .

ستعرض عليكم حكومتنا معاهدتي عدم التعدي والتحكيم وكذلك الاتفاقية الجديدة بشأن السكك الحديدية عند إنجازها في القريب . لقد تتبعنا تطور الخلاف الايطالي – الحبشي بكل اهتمام وتأسفنا لفشل المحاولات السلمية التي قامت بها العصبة الامية للحيلولة دون وقوع الحرب بين البلدين . ولما كانت مملكتنا عضواً في عصبة الامم وكان استقرار السلم في العالم ومحافظة الامم من الاعتداء عليها يتوقفان على تأييد المبادىء المنطوي عليها عهد العصبة فقد أخذت حكومتنا على عاتقها القيام بما يترتب عليها من الواجبات العامة ومنها تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٦ من عهد العصبة .

ايها السادة :

إن المساعي التي بذلت في مطاردة العصاة في منطقة زيبار أدت إلى تطهير تلك المنطقة وقد

---

(١) صادف يوم اول تشرين الثاني لسنة ١٩٣٥ عطلة رسمية بمناسبة حلول يوم الجمعة .

رفعت الأحكام العرفية المعلنة فيها كما أن الفتنة التي ظهرت في منطقة سنجار اخمدت بصورة سريعة بعد أن اعلنت الأحكام العرفية فيها والعمل جار لإنهاء تلك الأحكام في هذه المنطقة وقد برهنت قواتنا خلال هذه التعقيبات وفي أثناء قمع حركة التمرد التي حصلت في ناحية المدينة على استعدادها التام لقمع أي حركة يراد بها إخلال الأمن والسكينة في المملكة وقد سرنا ما رأيناه من الاخلاص والتفاني من أبناء شعبنا المحبوب في سبيل توطيد الأمن .

أيها السادة :

إن الحكومة منصرفة لفتح المصرف الزراعي الصناعي في حينه ولاتخاذ التدابير لتوسيع نطاق الاستفادة من منتوجات البلاد الزراعية والصناعية كما انها جادة في توسيع نطاق الجيش حسب المنهج المقرر . وقد باشرت في تنظيم شؤون القرى والقصبات والصحة والمعارف على اسس متينة والتحري مستمر عن المياه لإغاثة الأهلين وقد منحت المساعدات للزراع المحتاجين ونفذ مشروع تغطيس الأغنام الذي لاقى إقبالا عظيما من أصحاب المواشي والمكافحة ضد حشرة المن مستمرة وقد عرضت عليكم حكومتي لوائح قانونية تتعلق بالعمال وحصر المهن بالعراقيين وانضباط موظفي الدولة واصول تسجيل الأموال غير المنقولة والعقوبات العسكرية وميزانية الأوقاف العامة لسنة ١٩٣٦ وغيرها من اللوائح وستعرض عليكم في القريب العاجل لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٣٦ ولوائح قانونية اخرى بشأن منازعات العشائر والاعمال العمرانية والآثار القديمة والتفتيش الاداري والعقوبات وهي قائمة الآن بدرس لوائح تعديل قانون الانتخابات والخدمة المدنية والجنسية والاستملاك والتجار واصول المحاسبات وضريبة الارض والغابات والمعادن واصول المحاكمات الجزائية والاحوال الشخصية وقانون المعارف وغير ذلك من الامور التي يتوقف على تطبيقها نجاح المملكة وتقدمها .

أيها السادة :

إننا واثقون بأنكم ستعالجون هذه الامور وأمثالها بنشاط و إخلاص كما اننا ندعو المولى أن يكلل أعمالكم بالنجاح والتوفيق[١]

✵ قانون ذيل قانون التقاعد ✵

أبرم المجلس النيابي في يوم ٢٩ آب ١٩٣٥ قانون تعديل قانون التقاعد المدني رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٥ وصدرت الارادة الملكية بتتويجه وتنفيذه في ١١ أيلول ١٩٣٥ وقد جاء في مادته الاولى:

« لمجلس الوزراء ، بناء على اقتراح الوزير المختص ، أو رئيس الوزراء ، أن يحيل إلى التقاعد ، الموظف الذي يتحقق أنه غير قادر على اداء واجباته من حيث كفاءته الشخصية ، أو قابليته البدنية ، أو غير صالح للخدمة من الوجهة الاخلاقية ، إذا اكمل ذلك الموظف عشرين سنة خدمة

---

(١) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦م ص ١-٢

تقاعدية ، أو يبلغ خمسين سنة من العمر ، وله أن يفصل ذلك الموظف وإن لم يكمل مدة الخدمة ، أو يبلغ السن المذكورة » .

وجاء في مادته الثانية « ينتهي حكم هذا القانون بعد مضي ستة أشهر من نفاذه » .

وكان هـذا القانون شبيهاً بقانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة ، الذي استنته « الوزارة السعيدية الاولى » عام ١٩٣١ وأقصت بموجبه عدداً كبيراً من الموظفين ، بينهم لفيف من خصومها السياسيين[1] إلا أن الفرق بين القانونين هو أن الاول حتم وجوب فحص ملفات الموظفين الشخصية، للتثبت من توافر أركان الفصل ، بينما خول الثاني هذا الحق للوزير المختص ، أو لرئيس الوزراء ، عند عدم موافقة الوزير .

والواقع أن مشكلة الموظفين في العراق من المشاكل الخطيرة التي لم تحل بعد ، رغم التدابير المختلفة التي اتخذت لحلها ، فقد استخدمت حكومة الاحتلال الانكليزية عدداً كبيراً من العراقيين في الوظائف التي تم إنشاؤها دون أن تكون لهؤلاء الموظفين المؤهلات اللازمة للتوظيف سواء أكان ذلك من الناحية الاخلاقية أم من الناحية العلمية ، لأن الطبقة المثقفة كانت تستنكف الخدمة في تلك الحكومة . وقـد ازداد عدد هؤلاء الموظفين على عهد الانتداب ازدياداً اضطر الوزارات المتعاقبة إلى التفكير في وجوب تطهير دواوين الحكومة من هذه الادران، بعد أن أثبتت التجارب عدم لياقتهم للخدمة أو لم تبرهن الايام على نزاهتهم أو عزة نفوسهم .

ومما يزيد في هذه المشكلة تعقيداً ، توسع نفوذ بعض هؤلاء الموظفين على مر الايام، وحشدهم في دوائر الدولة أقاربهم ، والمنسوبين اليهم ، وفي ذلك تقول اللجنة المالية في المجلس النيابي :

« إن سياسة التوظيف لم تتمش مع الكفاءة جنباً لجنب ، بل كانت سياسة أشخاص ، مما أوجب الانخذال في الكفاءة ، والانتقاد الكثير من الموظفين وغيرهم ، وترى المتكلمين في هذا الباب يسردون الامثلة، مع التصريح بالاسماء، والاسباب التي أدت إلى تلك التعيينات والترفيعات التي أجريت قبل أوانها ، وحتى في بعض الحالات لتواريخ سابقة ، وقد أوجدت بعض الوظائف لا لأن المصلحة اقتضتها ، بل لايجـاد وظيفة لمن رغب في تعيينه اليها . . . فهذه السياسة في التوظيف ، والتلاعب في الوظائف ، قد أدت إلى تدهور الكفاءة في دوائر الدولة ، وتقهقرها تقهقراً مريعاً »[2]

وبديهي أن يفصل من الخدمة بموجب القانون الجديد لفيف كبير من الموظفين ، بينهم بعض خصوم الوزارة القائمة ، وبعض الذين كانوا سبب الثورات التي مر ذكرها، وأن يحل محلهم المقربون

---

(١) تراجع ص (٩٣) من المجلد الثالث من هذا الكتاب بخصوص هذا القانون

(٢) تقرير اللجنة المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٧م المالية ص ١٣

والمرموقون وأن يكوّن المفصولون من الخدمة جبهة قوية ضد الوزارة يكون لحركاتها صدى في النوادي والمجتمعات فقد وجدنا بعض المفصولين من المتصرفين ، والقائمقامين ، ومدراء النواحي ، والحكام ، وغيرهم ، ينتهزون فرصة الانقلاب العسكري ، الذي دبره الفريق بكر صدقي في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ؛ فيهوسون ضد الوزارة الهاشمية ويسندون اليهم أنواع المخالفات .

لهـذا فما كادت « الوزارة السليمانية » تضطلع بأعباء المسؤولية في ٢٩ تشرين الأول من سنة ١٩٣٦ حتى أعارت هذه القضية التفاتاً خاصاً ، فأمرت بتأليف لجان في الوزارات كافة ، تأخذ على عاتقها درس قضايا المفصولين من جديد ، وتعيد إلى الخدمة من أُخرج منها بموجب هذا القانون .

❋ اتفاقية السكك الحديدية ❋

من بين الامور التي ورد ذكرها في « خطاب العرش » ولم نف حقها من البحث ، قضية انتقال ملكية السكك الحديدية في العراق إلى الحكومة العراقية بعد أن كانت ملكاً للانكليز تديرها لجنة خاصة مختلطة مدة تسع عشرة سنة .

وخلاصة هذه القضية هي أن الانكليز لما احتلوا البصرة في ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩١٤م ، وبدأوا يزحفون على بغداد ، أنشأوا — لأغراض عسكرية بحتة — خطين حديديين من « البصرة » إلى « بغداد » يمر أحدهما بطريق دجلة ، ويمر الآخر بطريق الفرات ، وقد رفعوا الخط المار بدجلة ، بعد احتلالهم بغداد في ١١ مارت ١٩١٧م ، وبقي الخط المار بالفرات على وضعه حتى الآن .

ويعتقد الرأي العام في انكلترا أن الحكومة البريطانية أنفقت عشرة ملايين من الباونات على إنشاء السكك الحديدية في العراق ، ولهذا فهم يريدون بدلا مناسباً لها ، عند تمليكها للحكومة العراقية .

وكان المعتمد السامي في العراق وجه خطاباً إلى مجلس الوزراء العراقي في ٢ حزيران ١٩٢٣م ، ضمنه رأي حكومته في قبول التقديرات التي وضعها الخبير البريطاني « المستر ولر » وهي ٤٧٨ ١/٢ لكاً من الربيات ، فارتأى المجلس في جلسته المنعقدة في ٣١ تموز ١٩٢٣ (ان الحكومة العراقية لاتتمكن في الوقت الحاضر من اداء قيمة السكك الحديدية من الواردات العمومية . . . الخ) اه

ثم ظهر أن كان هناك سوء فهم حول هذا التسعير أدى إلى جعله ٤٠٨ الكاك من الروبيات بعد أن كان نيفاً و٤٧٨ لكاً ثم اخفض هذا المبلغ إلى ٢٥٠ لكاً كحد نهائي ولما لم يكن لدى الحكومة العراقية المال الكافي لتسديد هذا الثمن ، طلبت إلى الحكومة البريطانية إيجاد القرض المناسب لها في أسواق لندن ، فرفض المعتمد السامي في العراق ضمان حكومته للقرض المقترح فتوقفت المفاوضات

ولما تسلمت « الوزارة السعيدية الأولى » مقاليـد الحكم في ٢٣ آذار ١٩٣٠م اتفقت مع الحكومة البريطانية على أن تنقل ملكية السكك الحديدية إلى الحكومة العراقية وتسجل باسمها

ببدل قدره ٢٧٥ لكاً من الروبيات « بضمنه الفوائد المتراكمة » على أن يدفع مبلغ ٢٥ لكاً من الروبيات نقداً « كثمن للمواد غير المستعملة » و٢٥٠ لكاً كسندات ممتازة من السكك المذكورة[1] ولكن الوزارات التي تعاقبت على كراسي المسؤوليــة كانت ترى ان ليس من الإنصاف أن تؤدي الحكومة أي مبلغ لقاء هذه السكك الحديدية ، ما دامت الحكومة العراقية ملزمة ، بموجب معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، بحماية خطوط المواصلات الانبراطورية ، وما دام حفظ المواصلات في العراق ، بصورة دائمية ، وفي جميع الظروف ، إنما تفيد المصالح البريطانية

وفي حزيران سنة ١٩٣٣ سافر وفد عراقي إلى لندن برآسة ياسين الهــاشمي ، وعضوية نوري السعيد ورستم حيدر لحل هذه القضية فلم تسفر المفاوضات عن نتيجة ما ، رغم تقدمها تقدماً محسوساً فلما عاد الهاشمي إلى الحكم في ١٧ مارت ٩٣٥ جعل من اهداف وزارته انها. هذه المشكلة على وجه يجمع بين وجهتي نظر الحكومتين العراقية والبريطانية معاً وقد تمَّ الاتفاق على ذلك فعلا في أواخر السنة المذكورة وهذا هو البلاغ الرسمي الصادر في ٢ تشرين الأول ١٩٣٥ المتضمن أسس الاتفاق الجديد : —

❋ بيان رسمي ❋

« تم الاتفاق مبدئياً بين الحكومة العراقية ، والحكومة البريطانية ، على انتقال السكك الحديدية نهائياً بجميع ما يلحقها من لوازم ، وآلات ، وأدوات متحركة ، وثابتة ، وأراض ، ومبالغ احتياطية تناهز (٣١٥) الف دينار ، ومدخرات غير مستعملة ، إلى الحكومة العراقية ، تتصرف بها تصرفاً مطلقاً بالشروط الآتية : —

تدفع الحكومة العراقية للحكومة البريطانية (٤٠٠) الف دينار

يحتفظ في المراكز الرئيسية التي تحتاج إلى معلومات وخبرة فنيــة بعدد محدود من الموظفين البريطانيين لمدة معينة

تتحمل الحكومــة العراقية جميع المسؤوليات المترتبة على انتقال الملكية اليها . وتكون السكك بإدارة هيأة موظفين مختلفة اكثريتها عراقية . وتعتبر كدائرة من دوائر الحكومة العراقية مرتبطة بالوزارة المسؤولة عن تمشية أعمالها

ستعرض الاتفاقية الجديدة التي تحل محل الاتفاقية الفرعية الملحقة بمعاهدة التحالف عند انجازها على مجلس الأمة للموافقة عليها

٢ تشرين الاول ١٩٣٥ — مديرية الدعاية والنشر[2]

---

(١) تراجع هذه الشروط وما يتبعها من ايضاحات في ص ٣٢/٢٢ من الجزء الثالث من هذا الكتاب
(٢) جريدة البلاد : العدد (٦٧١) بتاريخ ٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٥

وقد أبرم البرلمان العراقي الاتفاقية الوارد ذكرها في هذا البيان بتاريخ ٩ نيسان ١٩٣٦ ولما لم نجد في نصها ما يختلف عن الأسس الواردة في البيان المذكور فقد اكتفينا بإثبات البيان المتقدم

* كارثة قزلرباط *

« قزلرباط » قرية كبيرة تقع في سفح « شبل حمرين » بين « بغداد » و « خانقين » تبعد عن الأولى (١٦٤) كيلومتراً وعن الثانية (٣٣) كيلومتراً ، تحيط بها غابة من البساتين المثمرة . وقد حدثت في كانون الاول من سنة ١٩٣٥م أمطاراً غزيرة جرفت سيولها بيوت هذه القرية ، فخربت منها سبعين داراً ، وعشرة دكاكين ، و٢٨ مقهى ومسجداً وحماماً ومعملا للدبس ، وتركت نحو خمسائة بدون مأوى ، فتولت الحكومة إطعامهم و إسكانهم ، وخصصت ثلاثة آلاف دينار لمساعدة المنكوبين والمتضررين .

* ثورة بني ركاب *

بنو ركاب أو بنو ارجاب قبيلة من أضخم قبائل المنتفك ، تشغل معظم الجانب الايمن من العراق ، حيث تمتد أراضيهم من جوار قصبة «الحي» إلى قرب الشطرة » وتنقسم إلى ستة أقسام وهي : آل عائد وآل صالح وآل جابر وآل حاتم والبو عطا الله وآل ألبوغوينم وهي من آل اجود

وآل مَناع جماعة من عكيل ؛ خطبت ود « آل سعدون » فعطفوا عليها وولوا رجالها على آل أجود ، فكان المنّاعي إذا انفصل من وظيفته وزالت عنه صفة التمثيل عن آل سعدون أصبح كسائر الافراد .

فلما طوي بساط آل سعدون ، وانتشر النفوذ العثماني في ديار المنتفك ، شرع مدحت باشا والي بغداد ، في سنة ١٢٨٦ هـ يقطع الاراضي ، ويطوبهـا بأسماء الأشخاص ، اشترى الحاج عرار آل منـاع أراضي المسبح ، وأبو مهيفه ، التي كان زراعها من آل حاتم ، فكان كأحد الملاكين ، وصار أبناؤه من بعده يتصرفون بأرض أبيهم مدة نفوذ الحكومة في اللواء ، أي كان شأنهم شأن بقية الملاكين . فلما ضعف هذا النفوذ ، أصبح وضع آل مناع ، وآل حاتم ، مشوباً بالقلق والشغب ، حتى أن الحكومة التركية اضطرت إلى تجريد حملة يقودهـا البكباشي حسين شلالا لتنكل بهم ، وقد ساعدت هذه الحملة في مهمتها عشائر البو عطا الله (أحد أقسام بني ركاب الستة) فكان نجاحها باهراً .

وفي عام ١٩٢٧ (أي في عهد الوزارة العسكرية الثانية ومتصرفية السيد جلال بابان قام آل حاتم بحركة قصدوا بها طرد آل مناع من الأراضي المذكورة ، بعد أن وثقوا من أن آل عطا الله سوف لا ينتصرون لهم ، كما انتصروا في حملة حسين الشلال من قبل ، فأرسلت الحكومة من

ينصحهم ، ويطلب إخلادهم إلى السكينة ، ولما لم تفد فيهم النصائح ، أرسلت عليهم الطائرات فأصلتهم ناراً حامية فأذعنوا لإرادتها ، وانصاعوا إلى أوامرها ، فلم تكلفهم الحكومة بأكثر من احترام القانون وطرد الرئيس عبيد الكطران الذي اعتبرته مصدر الشغب .

وعلى هذا بقي « آل حاتم » يزرعون الأرض » وآل مناع ، يتقاضون حقوق الملاكية كاملة ، إلا أن ذلك لم يقنع آل منال ، ولم يكتفوا بما مني به « آل حاتم » من خسائر فادحة ، من جراء الضربة التي أنزلتها عليهم الحكومة ، لذلك ما برحوا يتحينون الفرص للإيقاع بهم حتى اتخذوا من قيام الحكومة بإخماد حركة العصيان المسلح في سوق الشيوخ (مايس سنة ١٩٣٥) فرصة لتحقيق اغراضهم

فقد ادعى وكيلهم « الشيخ زامل المناع » لدى متصرف اللواء « السيد ماجد مصطفى » أن آل حاتم سرقوا قسماً كبيراً من حاصلات آل مناع ، فلما جيء بآل حاتم إلى مركز اللواء ، عين المتصرف محكمين للنظر في هذه القضية ، وفق قانون العشائر ، فقرر المحكمون أخذ ثلث حاصلات آل حاتم بصورة عامة وتسليمها إلى آل مناع أي دون أن يعين مقدار الكمية المسروقة أو يعرف السارق كما قرروا ترحيل ١٨ نفراً من رؤساء آل حاتم مع سراكيلهم .

وعندها راجع رؤساء بني ركاب ، مقام المتصرفية ، لرفع ظلامتهم ، فلم يسمع لهم كلام ، وطردوا من اللواء كما طردوا من القضاء ، فقصدوا وزارة الداخلية شاخصين إلى بغداد ، وعرضوا عليها ظلامتهم فوجهت الوزارة بعض الأسئلة إلى المتصرفية ، تتلخص في وجود محذور من ترحيلهم أم لا ، وجود أراضي صالحة لإقامتهم فيها أم لا ، فكان جواب اللواء بعدم وجود المحذور من الترحيل ، وتوفر الاراضي اللازمة لهم لدى رئيس عشيرة آل غزي « الشيخ منشد الحبيب »

وعلى هذا صادقت وزارة الداخلية على قرار التحكيم ، والمؤيد من قبل اللواء ، وحجتها في هذه المصادقة (منع تكرر مثل هذه الأعمال غير القانونية وتمكين ملاكي الأراضي من التصرف في أراضيهم وحقوقهم المشروعة حسبما تبيحها لهم القوانين وخشية من سريان هكذا معاملات غير مشروعة يقصد من ورائها منع الفلاحين لأصحاب الأراضي من التصرف في حقوقهم القانونية مما يؤدي إلى إخلال عام في حقوق الملاكين بل في تنفيذ القوانين ولا سيما وأن آل حاتم ليس لهم أية علاقة في أراضي آل مناع سوى السكن منذ القدم وكونهم فلاحين يجب عليهم أن يطيعوا اوامر الملاك القانونية في زرع أراضيه إذا ارادوا البقاء في فلاحة تلك الأراضي) اه

ولما يئس الرؤساء من عدم الترحيل ، عادوا إلى منازلهم ، وبسطوا الحالة إلى قبيلتهم ، فثارت النخوة في نفوس أفرادها وحيث صادف ذلك زمن اهتمام الحكومة بتطبيق « قانون الدفاع الوطني اتخذت القبيلة من وضعها ، ومن موقف الحكومة منها ، حجة للاضراب عن قبول الجندية ، فأخذت

تهوس ضد السلطة ، وساعدها على ذلك رؤساء بني ركاب ، فطلب وزير الداخلية – على عادته في حقن الدماء – كلا من السيد عبد المهدي ، والشيخ موحان الخير الله (وكان يومئذ في بغداد) واجتمع بهما في مقر وزارته يوم ٧ شباط ١٩٣٦ وحضر الاجتماع رئيس الوزراء ، السيد الهاشمي وبعد المداولة في الموضوع تقرر إيفاد السيد عبد المهدي ، والشيخ موحان لمعالجة الوضع ، وإصلاح الحال ، وعند وصولهما إلى مضارب « بني ركاب » وجدا الرؤساء مجتمعين عند الحاج مانع آل شاتي فبذلا مجهوداً كبيراً لإرجاعهم إلى حظيرة السكينة ، ومع أن هؤلاء كانوا قد ارتبطوا بمواثيق تنص على عدم قبول أية وساطة ، فإن ذلك لم يفت في عضد الوسيطين ، فثابرا على إسداء النصائح ولكن بدون جدوى فاتصلا بوزارة الداخلية وابلغاها بعدم التفاتها إلى تلك النصائح وأبديا رغبتهما في وجوب ظهور السلطة بمظهر الشدة ، خوفاً من تفاقم الأمر ، واختلال النظام في تلك المنطقة .

وصادف أن أوفدت الحكومة في تلك الآونة السيد جعفر حمندي، المفتش الإداري في منطقة الجنوب ، إلى « لواء المنتفك » ليقوم بجولة تفتيشية كجاري العادة ، فما كاد يصل إلى « الناصرية » في ٢١ شباط ١٩٣٦ حتى وجد الاستعدادات قائمة على قدم وساق ، لضرب قبائل بني ركاب ، ولما كان سبق له أن اشغل قائمقامية قضاء « قلعة سكر » ردحاً من الزمن ، واختبر رؤساء هذه القبائل ، وكان يأنس في بعض رجالهم سلامة النية والتعقل ، اجتمع بمتصرف اللواء ، وبعد المذاكرة في الموضوع ، كلفه المتصرف – بعد موافقة وزارة الداخلية – أن يذهب شخصياً إلى القبائل فينصحها وينذرها في آن واحد ، رغبة من الحكومة في حقن الدماء ؟ فسافر إلى « قضاء القلعة » حالا ، ودعا المضطربين إلى مواجهته ، منذراً إياهم بسوء العاقبة، فتسارع الرؤساء اليه خفافاً ، وبعد أن وثقوا من عطفه وإلمامه بالأسرار التي أدت إلى اضطرابهم ، عقد اجتماع في « المصيفي » في دار داود سلمان ، أحد سراكيل بني ركاب ، يوم ٢٣ شباط ١٩٣٦ ، حضره الرؤساء المدعوون ، ودرست فيه الأسباب التي أدت إلى أن تقف قبائل بني ركاب موقفها المضطرب من السلطة، فإذا بها تنحصر في :

(١) ضرورة معاملتهم كسائر الرؤساء ، وإبقاء آل حاتم في أماكنهم ، وإعادة أطعمتهم المحجوزة اليهم .

(٢) ضرورة جعل حصة الملاكية في قضاء قلعة سكر ٧ ١/٢ في المائة ، بدلا من التعامل والمقاولات ، أي قياساً على الطريقة المتبعة في قضاء السوق .

(٣) ايجاد أراضي اميرية لتوطينهم فيها ، وتمثيلهم اسوة ببقية القبائل الممثلة في المجلس النيابي وفي غيره .

(٤) تأجيل تقديم افرادهم لخدمة العلم .

هذا ما ورد عن اسباب حركة بني ركاب في تقرير « المفتش الإداري » وقد اخذ المفتش على عاتقه التوسط لدى الحكومة في إجابة الطلبين : الأول والثاني ، بقدر الإمكان ، وتمكن من حمل سلطات اللواء على تبديل ضابط التجنيد في القلعة ، لأنه لم يوفق إلى إقناع العشائر بضرورة تقديم المكلفين ، وزهد في الحياة التمثيلية باعتبار أنها لا تسمن ولا تغني من جوع . اما الجندية فقد نصحهم بأنها واجب مقدس لا مناص من قبوله بدون شرط ، فاقتنع الرؤساء من نبل غاية الوسيط ، وانفرط عقد اجتماعهم على ان يجتمعوا في دار السيد عبد الكريم مرة اخرى .

وبديهي ان يوافي الوسيط متصرفية اللواء بكل ما جرى في القضاء وان يرتاح المتصرف إلى هذه النتائج الحسنة وان يتوجه إلى مركز قضاء القلعة بنفسه في ٢٤ شباط ليتوثق من النجاح الذي احرزه المفتش الإداري وقد انتهزت هذه الفرصة وعقد اجتماع من جديد في نادي الموظفين بالقلعة حضره الرؤساء المضطربون مع المتصرف والمفتش الإداري وبسطت فيه القضايا التي سببت هذه الاضطرابات فذكر المجتمعون متصرف اللواء بكثرة مراجعاتهم والصدود الذي كانوا يعاملون به وكيف أنهم لم يجدوا من يستمع إلى طلباتهم حتى في العاصمة وقد تكهرب الجو هنا من جديد وتسرب اليأس إلى النفوس فعلى الرغم من المداولات الكثيرة التي جرت بين الحكومة والمجتمعين فإن ذلك لم يسفر عن اية نتيجة الأمر الذي ادى إلى ان يعود المتصرف مع المفتش الإداري إلى الناصرية حيث باشر المتصرف في اتخاذ التدابير الفعالة للتأديب بالمذاكرة مع آمر المنطقة فأخذت القوات التأديبية للجيش تتوارد على قضاء القلعة بكثرة وبدأ الجنود يقيمون الربايا في الأماكن البارزة ويطوقون القضاء بقواتهم وفي ٢٩ شباط القت الطائرات الإنذار التالي :

*** انذار الى رؤساء عشيرة بني ركاب ***

رغبة من الحكومة في حقن الدماء تنذركم بلزوم الحضور إلى مركز قضاء الكرادي وتقديم الطاعة للحكومة وتفريق الجموع وإن لم تفعلوا ذلك خلال مدة (٤٨) ساعة ستضطر الحكومة إلى اتخاذ الاجراءات التأديبية بحقكم وأفراد عشيرتكم كافة وحينئذ ستقع المسؤولية على عاتقكم ولا عذر لمن أنذر .

٢٩ شباط ١٩٣٦ — متصرف لواء المنتفك

وعلى أثر ذلك وشعورهم بدنو الخطر اخبر المتصرف تلفونياً من سويج شكبان بأن رؤساء بني ركاب مستعدين لمواجهة الحكومة في الشطرة أو الناصرية لعرض الطاعة فوافق المتصرف على تأجيل الضرب وعندئذ توجه والمفتش الإداري المشار اليه إلى الشطرة وحضر رؤساء بني ركاب كلهم كما حضر رؤساء خفاجه معهم في سراي الشطرة فأظهروا طاعتهم الكاملة والخضوع لأوامر الحكومة بصورة مطلقة ومن جملتها الجندية ثم سافروا إلى الناصرية ليلا حيث عقد اجتماع آخر في الثكنة حضره علاوة على ماتقدم ذكرهم رئيس أركان الجيش الفريق السيد طه الهاشمي وآمر منطقة

الفرات الزعيم السيد امين زكي وبعض الرؤساء الموالين للحكومة فتم في هـذا الاجتماع كل شيء، وزار المضطربون متصرف اللواء في ديوانه الرسمي في اليوم الثاني وبذلك انتهى الأمر وسحبت الحكومة قواتها وعادت المياه إلى مجاريها بدون سفك دم ولكن فرضت بعد ذلك بعض الغرامات على الرؤساء الذين وقفوا هـذا الموقف المضطرب وسببوا أتعاباً للحكومة بلا سبب معقول على ما يظهر .

﴿ ثورة الرميثة الثانية ﴾

لثورة « الرميثة » الثانية ، التي اندلع لهيبها في نيسان ١٩٣٦م أسباب عدة اهمها :

١- التجنيد الاجباري :

كان الجيش العراقي مبتنياً على أساس التطوع ، فكانت مدة التجنيد عامان ، تمنح للجندي بعد انتهائها حرية العودة ، إذا ما أوصي بإعادته . وكانت « الاتفاقية العسكرية » الملحقة بمعاهدة ١٩٢٢ العراقية الانكليزية تحتم رصد ربع الميزانية العـامة لتسديد الجيش ، فصارت الوزارات العراقية المتعاقبة تفكر في وجوب إحلال « التجنيد الإجبـاري » في المملكة محل « التطوع » للتخلص من هذه النفقات من جهة ، ولتعزيز فكرة التجنيد وتعويد الشعب على الانخراط في هذا السلك من جهة أخرى .

والظاهر أن « مشروع التجنيد الإجباري » لم يلق أي تأييد من بعض العناصر التي اكتوت بنار هذه الخدمة في العهد التركي ، وقاست من هولها الأمرين ، فقامت تعارضه خشية أن ينتج نفس النتائج التي أسفر عنها تجنيد ذلك العهد . وزاد الطين بلة « موقف الانكليز » الذين صرحوا مراراً عديدة بأن مصلحة العراق العامة لا تؤيد مشروع التجنيد الإجباري ، مهما كانت محاسنه ، وكانت حجتهم على ذلك ، أن إدخال هذا النظام على شعب ينفر منه ؛ ولا يميل إليه إلا نفر مثقف قليل العدد ، قد يؤدي إلى وقوع اضطرابات داخلية في المملكة يجب اجتنابها .

وكانت « الوزارة العسكرية الثانية » جربت في عام ١٩٢٧ أن تأخذ على عاتقها مسؤولية تنفيذ هذا المشروع فلم يقرها الانكليز عـلى ذلك ، وقد استقال الجنرال دايلي كبير المفتشين العسكريين البريطانيين في الجيش العراقي من وظيفته في ٢٠ تموز ١٩٢٧ احتجاجا عـلى تدخل حكومته في هذه القضية ، فشجعت استقالته الوزارة المشار إليها على رفع (لائحة قانون الدفاع الوطني) إلى المجلس النيابي ، مع أسبابهـا الموجبة ، ليقرها ولكنها قوبلت بعاصفة شديدة من المعارضة كادت تهدد موقف الحكومة فأشار الملك فيصل على رئيس الوزراء ، جعفر العسكري ،

بسحبها ، وحل الدورة غير الاعتيادية للمجلس وتوارى المشروع عن الأوساط [1]

ودالت الأيام ، ودخل العراق في « عصبة الأمم » وأصبحت «الدولة العراقية» مستقلة استقلالا تاماً فتقدمت « الوزارة المدفعية » بهذا المشروع إلى مجلس الأمة فأبرمه البرلمان في شباط من عام ١٩٣٤ بين عاصفة من التصفيق ولكن ما كادت « الوزارة الهاشمية الثانية » تستصدر الإرادة الملكية بتنفيذه في ١٢ حزيران ١٩٣٥ حتى رأينا القبائل تضطرب فتجرأ على إعلان العصيان ضد الوزارة .

وقد بحثنا قبلا عن « ثورة اليزيديين » وقلنا انها نشأت عن رغبة الوزارة في تطبيق قانون الدفاع الوطني » وتكلمنا عن « حركة المدينة » فكانت أسبابها نفس الاسباب وها نحن نتكلم عن « ثورة الرميثة الثانية » وسنرى أن أسبابها كانت مع الأسف نفس الأسباب

٢- المآتم الحسينية

قضية المآتم الحسينية من القضايا التي لا يمكن التبسط بها في مثل هذه الأسفار ولكنا نقول على سبيل الإجمال أن الشيعيين ، الذين يؤلفون أكثرية السكان في العراق ، اعتادوا إحياء ذكرى مقتل الحسين بن علي عليهما السلام في العشرة الأولى من المحرم من كل سنة بإقامة المآتم الحسينية وتسيير المواكب العزائية ، تسييراً كان موضوع خلاف بين رؤسائهم الدينيين أنفسهم ورأت « الوزارة الهاشمية » أن تمانع في تسيير المواكب العزائية في الطرقات العامة ، لأسباب لا نستطيع بحثها هنا فاستغل النفعيون المعارضون سخط العوام على هذا المنع واتخذوا منه عاملا قويا لإثارة البغضاء والكراهية ضد الوزارة ، فكانت المآتم الحسينية سبباً آخر من أسباب « ثورة الرميثة الثانية »

٣- توحيد الأزياء

يستغرب الاجنبي ، الذي يدخل العراق ، إذا ما شاهد الازياء فيه واطلع بأم عينه على أنواع ملبوسات الشعب ، فللرأس مثلا أغطية لا حد لوصفها أو عدها : عمة بيضاء وأخرى سوداء . وطربوش أحمر وسدارة أرجوانية . وعقال لف وآخر مبروم ، وكشيدة شامية ولفة حاخامية . وجراوية بغدادية ويشمغ كردي . وهكذا دواليك .

وقد حاولت « الوزارة الهاشمية » أن توحد لباس الرأس باستعمال « السدارة العراقية » كرمز للبلاد فكانت هذه المحاولة باعثاً آخر من بواعث الاستياء . استغله خصوم الوزارة للدس والوقيعة

(١) راجع الجزء الثاني من « تاريخ الوزارات العراقيه » ص ٩١-٩٩

كيف ثارت الرميثة ؟

انتهز بعض رؤساء الظوالم فرصة انتهاء الاحكام العرفية ، بلواء الديوانية ، في ٢٥ تموز عام ١٩٣٥ فقام أفراد منهم بالبغي ضد السلطة وقد زاد بغيهم أو شجعهم على زيادته إعلان العفو العام عن المحكومين في المجالس العرفية السابقة ورجوع الشيخ خوام بن الشيخ محمود إلى الرميثة وهو الشيخ الذي كانت الوزارة قد نفته في جملة من نفتهم ، فاضطرت السلطة أن تنني الشيخ محمود ومن لف لفه عن لواء الديوانية مرة ثانية .

وكانت « الوزارة الهاشمية الثانية » قد استخلفت شنشول الحسن « ابن عم خوام » على « بني ازريج » بعد إبعادها الشيخ خوام ولما لم يكن سلوك شنشول مرضياً مع العشيرة كما كان سلوك (خوام) فقد استضعفته قبيلته وأعربت عن رغبتها في الانفصال عنه فكانت الحكومة تكابد أتعابا ظاهرة مدة رئاسته .

ولما استصدرت الوزارة المذكورة الإرادة الملكية بتنفيذ « قانون الدفاع الوطني رقم ٩ لسنة ١٩٣٤ » في ١٢ حزيران ١٩٣٥ استفظعت القبائل أمر هذا القانون ولكنها لم تبد حراكا رهبة من الاحكام العرفية التي كانت معلنة في لوائي الديوانية والناصرية ، فلما بوشر بدعوة المكلفين إلى خدمة العَلَم ثار ثائر الظوالم وأعلنوا مقاطعتهم للتجنيد ولكن بصورة خفية .

ولما حل المحرم لعام ١٣٥٥ (مارت ١٩٣٦) وأعلنت الحكومة منعهـا لتسيير المواكب الحسينية في الشوارع العامة استنكرت هذه القبيلة هذا المنع أيضاً واعتبرته ماساً بشعورها الديني ثم ظهرت فكرة توحيد الازياء فكانت ثالثة الأثافي مما عجل الثورة على الحكومة ، فكانت حلقة من سلسلة كبدت الشعب والحكومة كثيراً من الخسائر في الأموال وفي الانفس.

الطلقة الاولى

إذ بينما « القطار الصاعد » يسير بعد منتصف ليلة ٢١ نيسان ١٩٣٦ م بالقرب من الرميثة في الميل الـ (١٦٢) أطلقت عليه بعض العيارات النارية ، فعدَّت الحكومة هذه العيارات إيذانا بثورة جديدة ، وارسلت احد مفوضي الشرطة ليحقق عن هوية المعتدين ، ويبحث في الاسباب التي ادت الى هذا التعرض ، وما لبثت ان ارسلت رفاً من الطائرات في ٢٤ نيسان ١٩٣٦ لإرهاب القبائل ، ولإنذارها بلزوم الاستسلام الى الحكومة قبل ان تضطر الى ضربهم بالقنابل .

وبدلا من ان يستسلم الرؤساء الى اركان السلطة ، فإنهم وجهوا هذا الكتاب الى :

حضرة قائمقام قضاء السماوه دام مجده وزيد قدره (١)

---

(١) كل ما بين القلادتين ( ) في هذا الخطاب وفي كافة الصكوك الشمسية فهو للمؤلف

غير خفي (على) حضرتكم نهار الخميس إجانا (اتانا) إخطار من الحكومة على ضرب الطيارة اما إحنا (نحن) مستاطنين (متوطنين) إلى ضرب الحكومة إن مشتاهيه (إذا كانت تشتهي) على غير حق (ف) الله يساعدنا على المشتاهيه ، و إن كان على حق أول الذي يبـدء بالضرب فهم الشرطة الذي بالسيارة ، ما عرفناهم غير اقتراح من نفسهم ، أو من فكر مأموريهم و إحنه(نحن) الآن جاعدين (قاعدين)على حفظ سكت(سكة) الحديدية وجادة السيارات ما خلينا الجهلاء يصلون يمن (اليها) ضرر : أيضاً الدولة السابقة التركية ما كلفونا الشيء الذي ما لنا طاقة عليها مسئلة الجباري (الاجباري) وتعارض الديان (الاديان) هذا شيء عجيب من الحكومة حيث ما لها عسكرية على الخارج فقط على المدن والذي مكلفين به العشائر ميري ، وكودة ، وطاعة إلى الحكومة ، والآن إنشاء الله مستاطنين على هذه الامور فقط تعرض الاديان والجبـاري نرجو المسامحة على هذه المسائل: وأيضاً الحكومة طلبوا احضارنا فقط الحكومة تجري لنا طلباتنا الثلاثة من الدين ، والجباري ، وتوحيد اللباس ، نرجو المسامحة . هذا ما لزم عرضناه لحضرتكم دامت معاليكم ٨ صفر ١٣٥٥

كامل الغثيث موسى التويني جياد الشعلان دللي الراضي

وقد اتصلنا بالموقعين على هذا الكتاب ، وسألناهم عن أسباب مقاطعتهم للتجنيد الاجباري مع أن في الجندية عز البلاد فأجابوا أنهم لا يعارضون التجنيد من حيث الاساس و إنما هم يشكون من سوء إدارة الموظفين الذين أوكل اليهم أمر تنفيذ هذا القانون . ثم اتصلنا بجهات اخرى ، للتحقق من صحة ما يدعيه هؤلاء ، فعلمنا أن الذين يقاطعون التجنيد من العشائر لا يملكون الاراضي التي تجمع شملهم وتؤمن معاشهم ، فاكتفوا برعي الأغنام ، والإعاشة على لبنها ، وصوفها ، فلا يمكنهم — والحالة هذه ان يتركوا اغنامهم ليلتحقوا بالخدمة الوطنية .

وعلى أي فقد استعدت الحكومة لقمع هـذه الثورة فأرسلت « إلى الرميثه » قوات من الجيش ، والشرطة ، مزودة بالرشاشات ، والمدافع ، والسيارات المصفحة ، وعينت أمير اللواء بكر صدقي قائداً عاماً للقوات العسكرية المرابطة في الديوانية ، وزودته بصلاحيات واسعة وبثت العيون في المحلات العامة وفي الأماكن المشبوهة ، للقبض على كل من يؤيد الحركة الجديدة ، أو يعطف عليها كما انها حظرت على الصحف نشر أي خبر يمس الحركات قبل التثبت من صحته بواسطة السلطات المسؤولة .

ومرت بالمنطقة الثائرة سيارة كانت تحمل أثاث السيد جواد علي « مدير شرطة لواء الحـلة » بمناسبة نقله إلى « مديرية شرطة لواء البصرة » فحرقوها ، ونهبوا أثاثها وما لبثوا أن قلعوا قضبان السكة الحديدية بين «السماوة» و « الديوانية » وغمروا الأراضي بالمياه ، ليقطعوا طريق المواصلات

على الحكومة ، فلا تتمكن من حشد جيوشها وحاصروا « حامية الرميثة » في ثكنتها ، ثم نهبوا « مضيف السيد محسن أبو طبيخ » وأحرقوا زرعه، وقطعوا أسلاك البرق والتلفون فتوقفت المخابرات السريعة ، واستقل وزير الداخلية إحدى الطائرات إلى الديوانية في يوم الاربعاء ٢٩ نيسان ١٩٣٦ حيث لبث فيها إلى ١٤ مايس ١٩٣٦ أي إلى أن انتهت الثورة .

المعارك الشديدة

سارعت الطيارات العراقية إلى القيام بأعمالها فقصفت المتمردين قصفاً شديداً في يوم أول مايس ١٩٣٦ وفي الأيام التالية ، وانفجرت إحدى القنابل في الطائرة التي كان يقودها الضابط رؤوف شبيب في ٨ مايس ١٩٣٦ من جراء رصاصة أصابتها ، فاحترقت ، وتمزق جثمان قائدها ، وقتل ربانها الجندي « توفيق يحيى »

وبينما كانت الطائرات تقصف المتمردين ، على جاري عادتها ، يوم ١١ مايس ، أسقط الثوار طيارة ثانية ، وقتلوا قائدها ، الضابط أرميا بن ناصر ، والجندي عبد الله حسين ، وأحرقوا الطائرة وشاع بين الناس نبأ سقوط طائرة ثالثة في اليوم الثالث عشر من مايس ١٩٣٦ — لم نضبط اسم قائدها — وانه جرى لها ، ما جرى لسابقتيها .

واستعانت الوزارة بأنصارها لتشتيت شمل الثوار وأعلنت الاحكام العرفية في المنطقة الثائرة يوم ٥ مايس ١٩٣٦ لتسريع الاعمال التأديبية ، ونكتفي الآن بنشر البيانات الرسمية لمعرفة سير الحركات تاركين التفصيل إلى وقت آخر

البيان الاول

« اعتدت جماعة من الظوالم ، قبل بضعة أيام ، بتأثير دعايات سيئة ، بإطلاق النار على القطار ، وقطعت طريق الرميثة — الحجامة ، مما اضطر الحكومة أن ترسل قوات تأديبية إلى الرميثة ، وأن تقصف المتمردين من الجو . وحدث أمس اعتداء آخر من سراكيل بني عارض ، وفريق من الاعاجيب ، على ربيئة العارضيات — شمال الرميثة — وعلى طريق الرميثة — الحمزة ، فقابلتهم الشرطة ، والجيش ، وشتتوا شملهم ، بعد ان كبدوهم خسائر جمة ، ولم تؤثر الدعايات على الجهات الاخرى ، بناء على سهر الرؤساء ، وإخلاص الجميع لوطنهم ، والحالة العامة تبعث على الطمأنينة »(1)

بغداد ٤ ايار ١٩٣٦

البيان الثاني

« تحركت ارتال الجيش صباح يوم ١٩٣٦/٥/٥ من مراكزها نحو المتمردين ، الذين كانوا

(١) جريدة البلاد العدد (٥٦٠) بتاريخ ٤ ايار ١٩٣٦

يحتلون العارضيات ، في شمال الرميثة ، وهاجمتهم مـن الشمال والجنوب ، فاحتلت العارضيات ، وكبدتهم خسائر كبيرة ، وقامت بمطاردة فلول المنهزمين ، ويتوقع فتح طريق السكة الحديدية بين الديوانيةوالرميثة في يوم ١٩٣٦/٥/٦»[1] بغداد ٥ ايار ١٩٣٦

البيان الثالث

« تحقق اخيرا أن فريق الظوالم أيضا كانت مشتركة في المصادمة ، التي جرت أمس ، ولذلك كانت حركة التطويق ، التي قامت بها قوات الجيش الصاعدة ، من الرميثة والقادمة مـن محطة ابو طبيخ ذات نتيجة حاسمة ، حيث راجع صباح اليوم الكثيرون من رؤساء المتمردين عارضين دخالتهم . ينتظر هذا المساء وصول شيوخ الظوالم لعرض خضوعهم، من دون قيد او شرط للسلطة المحلية . استؤنفت المواصلات مع الرميثة ، وبوشر تعمير الخطوط بين الرميثة والسماوة [2]

بغداد ٦ أيار ١٩٣٦

البيان الرابع

« تقدمت اليوم قوات الشرطة والجيش من الرميثة ، زاحفة إلى الجنوب، لتطهير منطقةالظوالم من العصاة اللاجئين اليها ، وقد شتت شمل الذين أظهروا بعض المقاومة وهي مستمرة في تقدمها[3]

بغداد ٧ ايار ١٩٣٦

البيان الخامس

« واصلت وحدات الجيش تقدمها إلى ان بلغت محطة الحجامة،وطهرت المناطق التي مرت بها، وتم تعمير الطرق والمواصلات ، ومر القطار من الرميثة ، ووصل السماوة هذا المساء ، وسلم إلى الآن تسعة من السراكيل المتمردين إلى السلطات [4] بغداد ٨ ايار ١٩٣٦

البيان السادس

« يوالي رؤساء المتمردين تقديم دخالتهم الى الحكومة ، ولم تظهربوادر تستلزم القيام بحركات عسكرية ، عدا اعمال طفيفة قامت بها الشرطة والطيارات . استأنف القطار سيره الاعتيادي بين بغداد والبصرة . والتدقيق جار عن كثب لمعرفة الاسباب الحقيقية لقيـام المتمردين ، وكذلك لاتخاذ التدابير الضرورية لمنع تكرر هذه الحوادث المؤسفة »[5] ١١ أيار ١٩٣٦

---

(١) جريدة البلاد العدد ٥٦٢ بتاريخ ٦ ايار ١٩٣٦

(٢) المصدر نفسه العدد ٥٦٣ بتاريخ ٧ ايار ١٩٣٦

(٣) المصدر نفسه العدد ٥٦٤ بتاريخ ٨ ايار ١٩٣٦

(٤) المصدر نفسه العدد ٥٦٥ بتاريخ ٩ ايار ١٩٣٦

(٥) المصدر نفسه العدد ٥٦٦ بتاريخ ١٢ ايار ١٩٣٦ م

اعلان الادارة العرفية

وفي اليوم الخامس من مايس سنة ١٩٣٦ صدرت الارادتان الملكيتان المرقمتان ٢٠٨ و٢٠٩ بإعلان الاحكام العرفية في منطقة ناحية الرميثة، وفي المحلات المجاورة لها، وبأن تكون الادارة الملكية فيها ادارة عسكرية صرفة، بحيث يصبح قائد القوات العسكرية، المرابطة في لواء الديوانية، المرجع الأعلى لجميع الإدارات داخل هذه المنطقة وهذا نص الارادتين : —

(١) رقم ٢٠٨ أصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل العدلية، ووزير الدفاع، وقرره مجلس الوزراء.

بإعلان الاحكام العرفية في منطقة ناحية الرميثة وفي المحلات المجاورة لها التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية أنها تابعة للحركات العسكرية إلى أن يعاد الأمن إلى نصابه في اللواء المذكور وتوقيف تطبيق قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون إدارة الالوية وقانون الجمعيات والاجتماعات والتجمعات وقانون دعاوى العشائر وقانون المطبوعات وقانون انضباط موظفي الدولة وقانون الخدمة المدنية وقانون الحكام والقضاة والقوانين الأخرى بقدر مالها من المساس بالإجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية والعسكرية في المناطق المذكورة حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية .

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر صفر سنة ١٣٥٥ واليوم الخامس من شهر مايس سنة ١٩٣٦ .

غازي

ياسين الهاشمي	رشيد عالي الكيلاني	جعفر العسكري
رئيس الوزراء	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	وزير الدفاع

(٢) رقم ٢٠٩ أصدرت إرادتي الملكية .

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع .

بأن تكون الإدارة الملكية في المنطقة المعلنة فيها الاحكام العرفية بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٢٠٨ والمؤرخة في ١٤–٢–١٣٥٥ الموافق في ٥–٥–١٩٣٦ وفي المحلات المجاورة لها مما سيعلن أنها تابعة للحركات العسكرية بموجب الإرادة المنوه عنها إدارة عسكرية صرفة وان يكون قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية المرجع الاعلى لجميع الإدارات داخل المناطق

المنوه عنها وله صلاحيــة توزيع الأعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المناطق حسبما يتراءى له .

وعلى وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الإرادة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر صفر ١٣٥٥ واليـوم الخامس من شهر مايس سنة ١٩٣٦ .

غازي

جعفر العسكري	رشيد عالي الكيلاني	ياسين الهاشمي
وزير الدفاع	وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية	رئيس الوزراء

وقد تألف «المجلس العرفي» العسكري من الحاكمين : عبد الرحمن خضر ، وخليل أمين ، ومن العضوين العسكريين : الرئيس سعدي مصطفى ، والرئيس أحمد فؤاد ، برآسة العقيد ابرهيم خلف

تأثير الحركات

ولما ثارت « الرميثة » ثورتها الاولى في ٥ مايس ١٩٣٥ واضطرت الحكومة إلى تجريد حملتها التأديبية عليها ، كثرت الشائعات عن صدور الاوامر السرية إلى قــادة الجيش العراقي بوجوب استعمال الرأفة بالثائرين ، أثناء تأديبهم ، لجهلهم ، وسذاجتهم ، وإلى أن اندفاعهم إلى طيشهم ، كان بتأثير بعض الدسائس فكانت مواقف في التأديب مشرّفة .

ولكن لما ثارت هذه القرية ثورتها الثانية في ٢١ نيسان ١٩٣٦ قيل لنا أن الجيش قد اضطر إلى استعمال نوع من الشدة ، فكانت المواقف الحازمة ، وكانت الأحكام القاسية ، والظاهر أن « رؤساء الاكرع » استكبروا هــذا النوع من التأديب ، فوجهوا إلى مقامات الدولة العليا العريضة الآتية :

لأعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم
سماحة رئيس مجلس الأعيان
معالي رئيس مجلس النواب
صاحب الفخامة رئيس الوزراء
فخامة وزير الداخلية
سعادة متصرف لواء الديوانية

المعروض لدى جلالتكم أننا رؤساء عشائر الفرات الأوسط ، كنا ولم نزل ، من خدام هذا العرش المفدى ، ومن المضحين بكل غال ونفيس في سبيل كيان هــذه البلاد العزيزة ، وباذلين أقصى ما يمكن بذله في خدمة الحكومة الموقرة ، من امتثال أوامرها ، وتنفيذ قوانينها . ولكن يا صاحب الجلالة بالنظر لما حل في ناحية الرميثة ، في الآونة الأخــيرة ، من سفك الدماء ، وقتل

الشيوخ ، والعجز ، والأطفال ، والنساء ، من غير المحاربين ، ورمي القنابل المحرقة للمزارع ، والقرى الآمنة ، أصبحنا تحت أمر واقع ، مما حدث من الاستياء . من عموم عشائرنا من هذه الحوادث المؤلمة . ولحرصنا على كيان البلاد المقدس ، وخدمة الحكومة الموقرة ، والصالح العام ، رأينا من الواجب علينا تجاه رفع الاستياء . عن عشائرنا وتلافي الامور التي لا تحمد عقباها أن نعرض على جلالتكم مطالبينا الآتية :

١- سحب القوات من الرميثة حالا .

٢- إطلاق المسجونين من قبل المجلس العسكري .

٣- حل المجلس العرفي حالا .

٤- إصدار عفواً عاماً شاملا لعموم من اشترك أو اتهم بالحوادث الأخيرة .

وان هذا آخر ما فكرنا به لتلافي الامور التي قـد تحدث . ولا شك أن جلالتكم يراعي عواطف أبنائه المخلصين وخدام عرشه الحقيقيين وتفضلوا بالقبول كرامات مخلصيكم .

التواقيع وعددها ٢٥ توقيعاً أبرزها :

رئيس عشيرة الاكرع	أحد رؤساء الاكرع	أحد رؤساء الاكرع	أحد رؤساء الاكرع
حاج شعلان العطيه	غانم الفهد	جاسور العلوان	معضد العبد الله

وإلى جانب هذه العريضة عقد ساسة العراق ، ورجاله البارزون ، كناجي السويدي ، والحاج محمد جعفر أبو التمن ، والسيد محمد الصدر ، وجميل المدفعي ، وغيرهم ، اجتماعاً في دار مولود مخلص ، وبحثوا الحالة الراهنة ، وطرق معالجتها ، لتعود الامور إلى ما كانت عليه .

وكان الحاج جعفر ابو التمن رفع عريضة إلى الملك غازي نشرت في العدد (٨٥٠) من جريدة « القبس » الدمشقية الصادرة في الشام يوم ١٧ مايس ١٩٣٦ هذا نصها :

إلى معالي رئيس الديوان الملكي المحترم

لا أخالكم يا سيدي ناسين القلق السائد على الأفكار بنتيجة الاستياء العام ، المنبعث عن سوء الإدارة ، منذ قبل أربعة عشر شهراً . فتألفت الوزارة القائمة على أثر القيام المسلح . وبدلا من أن تعالج الحالة بحزم وحكمة ، وتنشر العدل والمساواة بين عامـة أفراد الشعب ، استغلت الموقف ، وجوزت لنفسها وللأصحاب والموالين كل ما لا يجوزه القانون الأساسي ، وتمنعه القوانين الاخرى ، وكان من المتوقع أن يكون التحزب المسلح ، وخرق القوانين أمثلة سيئة . والحوادث المؤلمة المتكررة ، من أصدق الأدلة ، على كونها نتائج ذلك المثال السيء ، وتلك التصرفات غير القانونية .

والأدهى من ذلك استباحة الحكومة — حسبما تواترت الأخبار وشاعت في العاصمة — التقتيل

العام دون رحمة بجريح أو مستسلم[1] ، على أن مثل هذه الاستباحة مع كونها عمل فظيع لم يسبقها اليه أية امة من الامم ، إلا في أساطير العصور المظلمة ، مثير للحفائظ ، مهيج للشعور والعواطف ، مهدد للوحدة بالتمزيق ، وهذا عزيز على كل عراقي .

فاحتجاجاً على هذه التصرفات السيئة ، والتحزب المسلح ، والأعمال القاسية ، أرفع عريضتي لدى صاحب الجلالة متوقعاً صدور الإرادة الملكية بضرب حد لهـذه المناورات طالباً إلي جلالته تولية من يغار على مصالح الشعب ويسهر على ما فيه اطمئنانه وتقدمه من المخلصين .

بغداد في ١٠ مايس ١٩٣٦ المخلص : محمد جعفر ابو التمن

وقد تلي احتجاج «أبوالتمن» هذا في الاجتماع الذي عقده الساسة في دار مولود مخلص فقرروا رفع العريضة الآتية إلى جلالة الملك غازي، وقد عثرنا عليها في العدد (٨٥٦) من جريدة «القبس» الدمشقية ، أيضاً ، الصادرة في الشام في يوم ٢٤ مايس ١٩٣٦ ، لعدم إمكان نشرها في صحف العراق يومئذ :

لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

نحن على يقين من أن جلالتكم مقتنعون بأننا شديدوا الرغبة في تأييد كل ما من شأنه أن يوطد دعائم الاستقرار في الحكم ، واستتباب النظام والطمأنينة في البلاد ، وعلى هذا فقد بذلنا جهدنا لمعاونة الوزارة القائمة ، التي تقلدت المسؤولية على أساس تنفيذ الرغبة السامية في حل المشاكل المختلفة ، بالطرائق السلمية ، وإحلال العـدل والقانون محلها اللائق ، الذي من شأنه أن يهدىء الخواطر ، ويميت الأحقاد ، ويعيد الثقة إلى النفوس . وتأييداً لذلك ، فسح المجال للحكومة لتنفيذ خطتها وإجراءاتها المختلفة ، على ما في بعضها من تحديد وتقييد للحريات ، مؤملين من وراء ذلك

---

(١) شاع في الاوساط يومئذ ان قيادة القوات التأديبية في لواء الديوانية [وكان القائد بكر صدقي العسكري] أصدرت أوامرها بوجوب قتل الأسرى ، والأطفال ، من الثوار الذين يقعون بيد الجيش ، فشخص وزير الدفاع جعفر العسكري ، إلى الديوانية بنفسه ، للتحقيق في هذه الشائعات ، ولكن تقريره بقي مكتوماً ، فلما دالت ايام الوزارتين « الهاشمية الثانية » و « السليمانية » سمعت من رئيس الديوان الملكي ، رستم حيدر يقول : انه آسف لتكذيبه هذه الشائعات في حينه، بينما تحققت صحتها بعدئذ ، وكان السيد رشيد عالي الكيلاني حاضراً هذا الحديث.

وقـد اخبرني مدير الشرطة العام ، السيد هاشم العلوي ، ان الجيش قبض على ثلاثين ثائراً فاعتبرهم « اسرى حرب » فأمر القائد ، بكر صدقي ، رميهم بالرصاص فوراً ، فنفذ امره حالا ، وتولت « بلدية الديوانية » دفنهم في حفرة واحدة .

وفي ص ١٣٣ من كتاب « محكوميتي » للاستاذ سلمان الصفواني قوله :

« وهكذا عومل الثوار بأشد ما عرف من القسوة ، وهكذا امتد الشر واتسع الخرق على الراقع فلم يقتصر الضرر على المحاربين وحدهم ، بل اصاب غير المحاربين ايضاً وقتل كثيرون صبراً رمياً بالرصاص بدون محاكمة » .

وقد اتي الاستاذ الصفواني على اسماء اثني عشر رجلا من هؤلاء المساكين .

بأنها ستتمكن من الوصول إلى الهدف المذكور .

ولكن نعرض ، والأسف ملء جوانحنا ، أن النتائج التي ظهرت بعد مرور هذه المدة قد خيبت الآمال ، وأظهرت أن الخطط والإجراءات المتخذة سابقاً قد باءت بالفشل ، لأن البلاد لم تذق طول هذه المدة طعم الاستقرار والهدوء ، ولم تشاهد سوى الاضطرابات المتتابعة ، والثورات المتكررة ، التي نجم عنها ما نجم من الإسراف في الدماء ، والأموال ، وسلسلة من الإدارات العرفية ، الأمر الذي لا يتفق والآمال التي تصبو اليها البلاد ، كما أنها لا تتلاءم مع حسن السمعة ، وطيب الشهرة ، اللتين كنا ولم نزل نسعى لبثهما في الأقطار القريبة والبعيدة ، التي لا شك بأنها تراقب أحوالنا بعين اليقظة والانتباه .

وبناء على هذه الحقائق نعرض بكل إخلاص ، ونسترحم ، أن تتخذوا الوسائل الفعالة لإحلال السكون والطمأنينة في البلاد ، و إعادة الثقة والاعتماد إلى النفوس ، بالطرائق الحكيمة ، وأن تتجنب – حسب الإمكان – وسائل العنف والشدة ، التي و إن أعادت السكون الظاهري إلى البلاد ، فإنها لا تنفذ إلى القلوب فتولد فيها الحب للوطن ، والثقة في الدولة .

وفي الوقت نفسه ، نسترحم أن تأمروا بإجراء تحقيق عادل ، ومحايد ، لمعرفة الأسباب والعوامل التي أثارت هذه الفتن المتعاقبة ، وبيان مصدر الدعايات السيئة ، التي المع اليها في البيانات الرسمية .

هذا ، ونختتم كلامنا بالدعاء من المولى أن يمن على هذه البلاد بالسكون والطمأنينة تحت ظل عرشكم المفدى .
١٤ مايس ١٩٣٦

جمال بابان ، حمدي الباجه جي ، فخر الدين آل جميل ، ناجي السويدي ، جميل المدفعي ، رشيد الخوجه ، محمد رضا الشبيبي ، الشيخ احمد داود ، الحاج رمزي ، الحاج ابراهيم الاورفلي ، عبدالعزيز القصاب ، مولود مخلص ، الحاج عبد الرحمن النعمه ، سليم حسون صاحب جريدة « العلم العربي » .

بين رئيس الوزراء ووزير الداخلية

كان وزير الداخلية ، رشيد عالي الكيلاني ، قد استقل إحدى الطائرات إلى « الديوانية » في اليوم الذي قررت الوزارة سوق القوات التأديبية لإخماد « ثورة الرميثة الثانية » فلما استطاع الجيش أن يشتت شمل الثائرين ، ابرق اليه رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ، هذه البرقية :

الديوانية – فخامة وزير الداخلية

لقد انتهت الآن الحركات العسكرية في منطقة الرميثة بالنجاح الذي كان ينتظرها للمرة الثانية ، وقد جاء هذا التوفيق معززاً لما يحمله الشعب من الاعتماد على قوات الحكومة ومقوياً للثقة العظيمة التي تتمتعون بها لدى العموم . إني متأكد من أن التدابير الحكيمة التي اتخذتموها طيلة إقامتكم

في منطقة الحركات ، كان لها النصيب الأوفر في الوصول إلى هـذه النتيجة ونطمئن من أنكم ستبحثون عن كثب أثناء الايام القليلة في دواعي الاضطراب لإزالتها وفي التدابير الواجب اتخاذها لعدم تكرره وكل ما أقوله بعد الشكر والاعجاب بالاعمـال الباهرة التي تمت على يدكم وأيدي الذين اشتغلوا تحت إرشادكم من موظفين وشرطة وهو الدعاء. لأن يمن الله على هذه البلاد بالكثير من أمثالكم .

الهاشمي

وقد رد وزير الداخلية ، رشيد عالي الكيلاني ، على هذه البرقية بالجواب التالي :

فخامة رئيس الوزراء - بغداد

ج برقيتكم : إذا ما قمت بقسط ضئيل من الخدمات المحتم اداؤها لبلادنا التي هي مدينة بالحقيقة في سلامتها وترصين قوامها لفخامتكم فإني لم استطع عليه لو لم تكن مساعداتكم القوية وإرشاداتكم الثمينة . إني أعترف بأن الفضل الاول بالنجاح في حركات الرميثة لكلتيهما وفي كل عمل ينهض بالبلاد ماهو إلا ثمرة عزيمتكم الصادقة ونواياكم الحسنة . إني لكم سعيد إذا ما وفقني الله لان اكون آلة صالحة في يدكم تسيرونها لصالح البلاد التي أخذتم على عاتقكم مسؤولية الحكم فيها في أحرج الظروف ووفقتم إلى نشلها منها سائرين بها نحو معارج الرقي والإصلاح فأرجو المولى أن يمتعنا بحياتكم الغالية مدى الدهر ويكلل أعمالكم المجيدة بالنجاح المتواصل ويجعلني ومرؤوسي موضع اعتمادكم المستمر وإني ساع للبحث عن دواعي الاضطراب والتدابير الواجب اتخاذها لعدم تكررها وعند إكمال البحث سأتقدم بها لفخامتكم .

« رشيد عالي »

✵ ثورة الاكرع ✵

توطئة

الأقرع أو الأكرع - بالكاف الفارسية - ؛ اسم لقبيلة تقطن قضاء « الديوانية » معروفة بشدة المراس، ولها بالتمرد ومقاومة الحكومات قضايا أصبحتِ مثلا تتحدث به الركبان. ورئيس الأكرع اليوم هو الحاج شيخ شعلان العطية الذي ثار على « الوزارة المدفعية الثالثة » واحتل صدر « نهر الدغارة » في ٩ مارت ١٩٣٥

وكان الحاج شعلان أول من تمرد عـلى « الوزارة الأيوبية الاولى » وقاطع السلطة في أيامها واول من قام بالعصيان المسلح ضد وزارة السيد المدفعي الثالثة وبعد أن تكونت « الوزارة الهاشمية الثانية » في ١٧ مارت ١٩٣٥ . ثارت الرميثة ثورتها الاولى في ٥ مايس ١٩٣٥ . وقف موقفاً مشرفاً للحكومة ، فأعانها على الثائرين ولكنه سرعان ماقلب لها ظهر المجن وأخذ يتظاهر لها بالعداء. وقد سألناه غير مرة عن اسباب هذا الانتكاس فاجابنا انه لم يجد من السيد الهاشمي ، ولا

من زملائه ، غـير الوعود ، وان الوزارة التي تألفت بعد ثورته لم تؤدي اي خدمة للبلاد ، وأن المملكة لاتكاد تخرج من ثورة حتى تقع في غيرها وأن ... وأن ... وأن ... الخ[1]

وقد زاد الطين بلة عزم الحكومة على تنفيذ « قانون الدفاع الوطني» ومنعها « تسيير المواكب الحسينية » ورغبتها في « توحيد الأزياء » مما كان له أعظم تأثير على عقلية الشيخ وجماعته .

ولما ثارت الرميثه ثورتها الثانية ، في ٢١ نيسان ١٩٣٦ طلب « رؤساء الظوالم » إلى الحاج شعلان أن ينضم إلى حركتهم فماطل ، وتلكأ ، حتى إذا تمكنت السلطة منهم ، وجدنا شعلان يهوس ضد الحكومة بهذه الهوسة (زعلانه العوجه أو نرضيهه) [2] كناية عن أنه يريد أن يرضي « الرميثة » التي طلبت نجدته في حركتها الثانية ؛ فلم ينجدها .

أما الحكومة فقد اهالها في بداية الأمر حركة الحاج شعلان ، وخشيت أن تسري إلى بعض القبائل القريبة ، ولاسيما وقد كان الجيش يعقب فلول الثائرين في اطراف الرميثة ، ويطهر المنطقة منهم ولكنها عادت فأوعزت إلى قائد الفرقة أن يستعد للطوارئ فوراً ، وطلبت إلى الحاج شعلان أن يخلد الى الهدوء والراحة كما طلبت الى رؤساء القبائل الموالية أن ينصحوه بذلك فـذهب اليه جماعة من الأخيار امثال جلال آل ريكان ، وصالح آل مرسول ، وحلواص آل حنيني ، وعبود آل شنين ، وطلبوا اليه بيان اسباب تمرده على السلطة حتى اذا وجدوه محقاً في حركته انضموا اليه فرد على هذه الوساطة بقوله « اذا أرادت الحكومة أن تتفاهم معي فلتتصل بالسيد حكمت سليمان في بغداد ، أو بالحاج جعفر أبو التمن ، فإنهما ينوبان عني »

ولما لم تفد هذه النصائح فيه ، وأخذ أفراد قبيلته يدخلون الى «الدغارة» مسلحين ثم مالبثوا أن اعتدوا على اسلاك البرق والتلفون ، وعلى سعاة المالية والجباة ، وعلى المارين بطريق الديوانية = دغاره ، وجه رئيس الفرقة الإنذار التالي :

إنذار من قائد الفرقة الاولى الفريق بكر صدقي :

بناء على تصدي فرق (الشبانه ، الزياد ، الهلالات ، الزلازلة ، المرمض ، آل عمران) من عشيرة الاكرع على قطع خط التلفون مراراً ، ودخول افرادهم مسلحين إلى قصبة الدغاره ، وتجاوزهم على المسافرين بين الديوانية والدغاره ، وضربهم ساعي المالية ، وجمعهم أفرادهم غير مرة للهوسات المسببة للإخلال في الراحة العامة ، وعدم حضور المتهمين أمام السلطات المحلية ، عند طلب إحضارهم ،

---

(١) في الواقع ان العراقيين سئموا تكرر الثورات ، ايام هذه الوزارة ، وسئموا التدابير التي اتخذت لقمعها ، حتى قال الشاعر النجفي ، الشيخ محمد علي يعقوب :

قالوا وزارتكم ياسين يرأسها | وقائـد الجيش طه في الميادين
يا رب طه وياسين بحقهما | أجر عبادك من طه وياسين

(٢) العوجه اسم ثان للرميثة

اعلن الإدارة العرفية في قضاء عفك ، استناداً إلى السلطة المخولة لي بالإرادة الملكية المبلغة ببرقية وزارة الداخلية المرقمة ١٥٣٧ والمؤرخة ٥ / ٥ / ١٩٣٦[١] وعليه أطلب حضور جميع الرؤساء ، وسراكيل الفرق المذكورة اسماؤها اعلاه ، ان يحضروا أمام متصرف لواء الديوانية بدون قيد ولا شرط ، خلال اربعة وعشرون ساعة من عصر هذا اليوم، المصادف ٤ حزيران ١٩٣٦ ، وعند عدم حضورهم يعتبرون متمردين على قوانين الدولة ، ويكونون عرضة إلى تنكيل الجيش بهم ، وتطبيق العقوبات التي يجدها المجلس العرفي العسكري لازمة بحقهم .

التاريخ ٤ حزيران ١٩٣٦ — بكر صدقي العسكري

الوقت بالساعة ١٦٠٠ — الفريق قائد الفرقة الاولى

وظنت القبائل ، التي عناها هذا الإنذار ، أن الفريق بكر صدقي ، لا يقصد من إنذاره غير التهديد ، فلم تعره التفاتاً ، بحيث انقضى الأجل المعين ، ولم يذهب إلى مقابلة السلطة أحد ، فلما كان صباح اليوم التالي « الخميس ٦ حزيران ١٩٣٦ تحركت ارتال الجيش وقوات الشرطة نحو الدغاره[٢] بعد أن قطعت خطوط رجعة الثوار ، بضبط » صدر الدغاره ، وجسر الهاشمية ، وقرية عفك ، وسائر النقاط الرئيسية ، وقد صادفت هذه القوات ، اثناء حركتها ، مقاومة مسلحة ، فتغلبت عليها واحتلت « قرية الدغاره » ثم تقدمت إلى « قلعة الحاج شعلان » فأصلتها المدفعية ناراً حامية ، ورمتها الطيارات وابلا من قنابلها ، قدرت بـ ٩٦ قنبلة ، فاحتلتها وأصبحت المنطقة كلها في قبضة الجيش ، وطيرت الحكومة ، على الأثر ، البرقية التالية إلى متصرفي الألوية :

« وصلت ارتال الجيش قصبة الدغاره ، وعبرت الجسر في تعقيب العصاة المتشتتة المتراجعة شمال الدغاره . المنطقة أصبحت في نفوذ أرتال الجيش تماماً . العصاة لم يقاوموا اكثر من عشر دقائق »

ثم رأت الحكومة أن تصدر بياناً آخر تزيف فيه حركة الشيخ شعلان ، فأذاعت ما يلي :

بيان رسمي

« أظهر شعلان العطية ، رئيس آل شبانه ، وجماعة آخرين من سراكيل الاقرع ، في الدغاره ، تمردهم منذ بداية الحركات العسكرية ضد الظوالم وجماعاتهم ، ولم تفد النصائح التي بذلت لإخلاده وجماعته إلى الطاعة ، حيث قام في المدة الأخيرة بتحريض العشائر المجاورة على الإخلال بالنظام العام ، ممتنعاً عن إطاعة القوانين ، قاطعاً الأسلاك التلفونية ، معتدياً على عسس الشرطة بإطلاق الرصاص ، طارداً الجباة ، مما اضطر السلطات العسكرية أن تنذره مساء ٤ الجاري ، وعند انتهاء

---

(١) يريد بها الارادة المرقمة ٢٠٨ والمؤرخة ٥ مارس ٩٣٦ المنشورة قبلا

(٢) الدغاره – كشداده – قصبة صغيرة قائمة على الضفة اليمنى من النهر المسمى باسمها في موضع يبعد عن شمالي الديوانية عشرة اميال .

مدة الانذار ، توجهت قوات الشرطة والجيش ، صباح اليوم من الديوانية ، فصادفت أثناء سيرها على طريق الدغارة مقاومة مسلحة تمكنت من دحرها ، فدخلت الدغارة ، ثم هاجمت قلعة شعلان العطية نفسه ، فاحتلتها ، بعد مناوشات ، تشتت على اثرها المتمردون ، والتعقيب جار لتطهير المنطقة[١] . بغداد ٦ حزيران ١٩٣٦ « مديرية الدعاية والنشر »

حركة في السماوة

ومما يلفت النظر ، انه بينما تذيع السلطة هذا البيان ، إذ بالقبائل المحيطة بقصبة السماوة ، تقطع السكة الحديدية بين « خضر الدراجي » و « السماوة » فيؤدي ذلك إلى تعطيل القطار بين «بغداد» و « البصرة » ثم تغمر الطرق الرئيسية بالمياه ، ثم تقلع قضبان السكك الحديدية وأعمدة البرق والتلفون ، بحيث تصبح مدن الفرات الأوسط في معزل عن بعضها ، وان استطاع المهندسون الملحقون بالجيش ، أن يعيدوا الأسلاك والسكة والأعمدة إلى سابق عهدها بسرعة فائقة .

مصير شعلان العطية

دهش الشيخ شعلان للمصير الذي صارت اليه حركته ، وللتشتت الذي اصاب أعوانه ورجاله ، ولما وجد أن القوات التأديبية تتعقبه بكل شدة ، وأن المجلس العرفي العسكري يريد محاكمته ، ذهب ، وبرفقته مظهر الحاج صكب ، إلى الشيخ صكبان العلي ، في لواء المنتفق ، ولبث عنده ستة ايام ، ثم شفع فيه عند الفريق بكر صدقي كلا من السيد حكمت سليمان[٢] والحاج محمد جعفر ابو التمن ، بواسطة الحاج مظهر الحاج صكب ، فطلب بكر صدقي إلى رئيس الوزراء ، وإلى رئيس أركان الجيش ، موافقتهما على أن يقبل دخالة الشيخ شعلان ، بدون قيد وشرط ، على أن ينظر في تخفيف الحكم الذي يصدره المجلس العرفي بحقه ، وتدل تتبعاتنا الشخصية على أن رئيس الوزراء وافق على هذا الطلب ، فسلم الشيخ المذكور نفسه إلى السلطات العسكرية في يوم ٢٠ حزيران ١٩٣٦ ، ولما جاء الفريق بكر صدقي إلى وزير الداخلية ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، يطلب العفو ، احتج الوزير على ذلك ، وقال : لا بد من محاكمة شعلان ، وإعدامه ، لأنه قام بحركة مدسوسة ، وسبب إراقة الدماء بدون أي مبرر ، وانه ليس للسلطة العسكرية أن تتدخل في قضية محاكمة الثوار .

وعلى كل ، فقد مثل الشيخ شعلان بين يدي المجلس العرفي ، وصدر القرار بإدانته ، والحكم عليه بالإعدام ، فأصر وزير الداخلية على وجوب تنفيذ هذه العقوبة ، للسبب الذي ذكرناه آنفاً ،

---

(١) جريدة « البلاد » العدد (٥٨٨) بتاريخ ٧ حزيران سنة ١٩٣٦م

(٢) يقال ان السيد حكمت سليمان ذهب إلى الديوانية بنفسه، ليشفع للشيخ شعلان لدى الفريق بكر صدقي، ولكن السيد حكمت اكد للمؤلف بأنه لما ثار الشيخ شعلان ضد الوزارة رغب (حكمت) إلى الحكومة أن يذهب إلى الدغاره بنفسه ليأتي بالثائر ويسلمه اليها ولكن الحكومة أبت ذلك

فتدخل وزير الدفاع في الموضوع، وقال ان بكراً قطع عهداً بشرفه العسكري بوجوب انقاذ حياة الثائر فلا يمكن إعدامه، وبعد أخذ ورد طويلين، صدرت الإرادة الملكية المتضمنة تبديل عقوبة الإعدام بالإقامة في المحل والمدة اللذين يعينهما وزير الداخلية للمحكوم، فأبعد إلى « الرمادي » ونقل منها إلى « عانه » وانتهت بذلك حلقة من سلسلة كبدت العراق كثيراً من الأموال والانفس وأذاعت الحكومة على اثر ذلك هذا البيان :

بيان رسمي

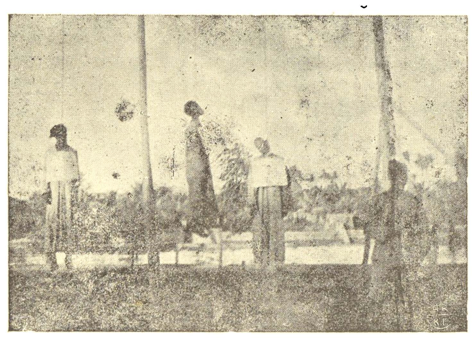
« بعد القضاء على حركة التمرد في منطقة الدغارة، قررت السلطة المختصة تجريد تلك المنطقة من السلاح، وأنذرت البقية من المتمردين بلزوم تقديم خضوعهم، وتسليم أنفسهم إلى الحكومة، وقد بوشر على الأثر جمع السلاح، وقدم جميع الرؤساء خضوعهم، وكان آخر من قدم الطاعة، من دون قيد وشرط شعلان العطية، رئيس عشائر الأقرع، ولايزال جمع الاسلحة مستمراً، سواء في منطقة الرميثة، أو الدغارة[1]، ولم تجد الحكومة بعد ذلك ضرورة لمرابطة الوحدات العسكرية في هاتيك الجهات فأعيدت إلى معسكراتها الدائمة، وما زالت التدابير المحلية متخذة لمنع تكرار الحوادث المؤسفة الماضية » . ٢٠ حزيران سنة ١٩٣٦ « مديرية الدعاية والنشر »

ووالى « المجلس العرفي » محاكمة الثوار الذين قبض عليهم، أو استسلموا من تلقاء انفسهم، فحكم على ٦٦ ثائراً بالإعدام نفذ في ١٩ محكوماً واستبدل في ٤٧ بالأحكام التالية :

رقم الإرادة الملكية	تاريخها	تاريخ الحكم بالاعدام	عدد المحكومين	العقوبة الجديدة
٣١٨	٥/٧/٩٣٦	٢٨/٦/٩٣٦	٩	الاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات
٣١٩	كذا	كذا	٢	〃 〃 〃 ١٠ 〃
٣٢٠	كذا	كذا	٣	〃 〃 المؤبدة
٣٢١	كذا	٢٧/٦/٩٣٦	١١	〃 〃 لمدة ١٠ سنوات
٣٢٢	كذا	٢٦/٦/٩٣٦	٥	〃 〃 〃 سنتين
٣٢٣	كذا	٢٨ منه	٢	〃 〃 〃 ١٥ سنة
٣٢٤	كذا	٢٦ منه	٣	〃 〃 〃 ٥ سنوات
٣٢٥	كذا	٢٦ منه	٨	〃 〃 〃 ٥ سنوات
٣٢٦	٨/٧/٩٣٦	٢٩ منه	٤	〃 〃 〃 ٥ سنوات

(١) ارادت قبائل عفك التي يرأسها الحاج صلال الفاضل ان تثأر لظوالم فتصدت لسيارة قائم مقام القضاء، احمد السوز، فقررت الادارة العسكرية ان تقوم بحركات ضدها، ولكن اعوان الوزارة نصحوها بعدم المجازفة، فاكتفت الحكومة بفرض غرامة قدرها (٥٠٠) بندقية على هذه القبيلة فسلمتها بيسر .

أما عدد الذين صدرت بحقهم أحكام التغريب، والسجن المؤبد، أو الموقت، فكان كبيراً جداً بحيث غصت بهم سجون الألوية المختلفة.



« من ضحايا الأحكام العرفية »

ومما يذكر في هذا الصدد، أن بعض الذين ساقتهم الحكومة، إلى المجلس العرفي، ثم برأت ساحتهم، قتلوا برصاص لم يعرف مصدره بعد، عرفنا منهم عبدالجليل الحلي، وشلال الكربلاني[1]

الغاء الاحكام العرفية

وبمناسبة انتهاء الحركات التأديبية في لواء الديوانية صدرت الارادة الملكية التالية:

رقم ٣٧٤ أصدرت إرادتي الملكية

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الأساسي وبناء على ماعرضه وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء.

وبالنظر إلى رجوع الأمن إلى نصابه في المنطقة المبينة في الإرادة الملكية المرقمة ٢٠٨ والمؤرخة ١٤ صفر سنة ١٣٥٥ المصادف ٥ مايس سنة ١٩٣٦

أ - بإنهاء الأحكام العرفية المعلنة في المنطقة المبينة اعلاه

ب - بإلغاء أحكام الارادتين الملكتين المرقمتين ٢٠٨ و٢٠٩ والمؤرختين ١٤ صفر سنة

---

(١) ذكر لنا السيد عبد الرحمن خضر، العضو المدني في المجلس العرفي العسكري، ان السلطات العسكرية طلبت إلى المجلس المذكور ان يقرر الحكم، على شلال وعبد الجليل، بالاعدام، بوصفهما جاسوسين الكليزيين، فلم يجد المجلس مبرراً لاصدار مثل هذه العقوبة، فقرر براءتهما، ولكنهما قتلا غيلة بين سراي الديوان ومحطة القطار فيها يوم براءتهما.

١٣٥٥ المصادف ٥ مايس سنة ١٩٣٦

على وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٥٥ واليوم السادس والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٣٦ . تواقيع الوزراء غازي

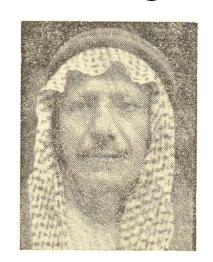
كتاب ايضاح

طلبنا إلى الشيخ شعلان العطية إعلامنا عن الأسباب التي أدت إلى قيامه بحركته المسلحة ضد « الوزارة الهاشمية » مع أنه كان من مريديها ، وممن ناهض خصومها ، فكتب الينا يقول :

كاظمية ١٣ كانون الاول ١٩٣٦

جناب البحاثة الاكرم السيد عبدالرزاق الحسني دام عزه آمين

السلام عليكم . كلفني حضرة الشيخ محمد حسن حيدر ، بالنيابة عنكم ، بأن أشرح لكم



الحاج شعلان العطية

اسباب الخلاف بيني وبين الوزارة السابقة ، وزارة ياسين الهاشمي ، فأقول :

انه ساءني ما عليه العراق من التفكك وسوء الادارة ، وبصفتي ممن اقام هذا الصرح فيعز علي أن يتسرب اليه الدمار ، فصممت على الاصلاح ، مهما كلفني الامر ، فاتفقت مع بعض زعماء العراق لأجل القيام بما عليه علينا الواجب نحو الوطن المقدس ، مهما كلفنا الامر ، فقمنا بما يفرضه علينا الواجب ، وضحينا الغالي والنفيس ، وخاطرنا بأرواحنا لاجل الاصلاح المنشود ، ونتيجة ذلك سلمنا زمام الامر للهاشمي وأصحابه ، الذين تعهدوا بالاصلاح ، حسب مواثيق وأيمان مغلظة . وما أن تسنمت الوزارة الحكم ، إلا وقلبت للشعب ظهر المجن ، وصارت تطارد المخلصين من أبناء العراق فملئت السجون ، وضغطت على الحريات ، وأعلنت الاحكام العرفية مراراً ، في شمالي العراق وجنوبيه ، إلى ما يعلمه الجميع ويضيق عنه القلم .

أما نحن فكنا نطالبها دائماً ، ونلح عليها في الطلب بالاصلاحات اللازمة، والكف عن سفك دماء الابرياء ، وسوق الجيوش بدون مبرر ، فكان الرد مخاتلة وتمويهاً ، وكم حاولنا بشتى الطرق إقناعها للعدول عن خطتها الخبيثة التي فككت عرى الوئام في العراق، فكان دأبها سفك الدماء والعنف، فلم نطق صبراً على ما حل بالعراق من الجور والذل والهوان، والاستهتار بالحريات والحقوق؛ فقدمت لها مع بعض مريدي الإصلاح مضابط لأجل مناشدتها الإصلاح، فصارت تدس الدسائس للنكاية بنا ، فقمت بعد الاعتماد على الله عز وجل وصممت القيام بالإصلاح مهما كلفني الأمر ، وفاوضت بعض محبذي الإصلاح فكان ما كان مما لا يخفى على أحد .

فبعد أن قاومت بكل ما لدي من مال وقوة وصبر، أمنتنا على أرواحنا وأموالنا ومكانتنا، وما ان سلمنا لها انفسنا حتى هدمت داري ، وأمرت بنهب أموالي وزروعي ، ونفتني مع بعض أولادي الباقين وأعمامي ، لنواحي العراق النائية ، وحبست أولادي الباقين وأعمامي ، بعد أن أمنتهم كما أمنتنا .

هـذه اسباب اختلافي مع الوزارة السابقة (الهاشمية الثانية) وما جرى بيني وبينها بصورة مختصرة والسلام عليكم .

المخلص : الحاج شعلان العطية

هل أفادت الادارة العرفية ؟

سبقت ثورة الرميثة الاولى (٥ مايس ١٩٣٥) وما أعقبها من الثورات المعروفة ، ثورات في العراق كان لها دويها ، وكانت لها نتائجها ، وقد تولى الجيشان : العراقي والبريطاني ، إخمادها ، فلم تركن وزارة من الوزارات ، التي كانت متربعة على كراسي المسؤولية يومئذ ، إلى إعلان الاحكام العرفية ، حتى أن ثورة التياريين (الآثوريين) على خطورتها لم تخضع بإدارة عرفية ، لهذا كان عجب الناس بإعلان الأحكام العرفية عدة مرات خلال سنة واحدة عظيما، لأن الغرض من إعلان الاحكام العرفية ، وإن كان الإرهاب ، وتسريع أعمال التأديب ، إلا أن إعلان هذه الأحكام من شأنه أن يشل يد القضاء عن توزيع العدل، ويعرض الناس إلى نتائج غير محمودة ، وهذا ما وقع فعلا ، فما كادت الحكومة تعلن الأحكام المذكورة حتى تضاعفت أعمال الدس والكيد ، وكثرت الوشايات والاخباريات ، فكانت أبسط شهادة كافية لإدانة اكبر رجل وهذا ما حدا بالحكومة إلى إعلان العفو العام بعدئذ .

وقد استطلعنا رأي القانوني الكبير ، السيد ناجي السويدي ، في امر هذه الأحكام ، فتفضل علينا فخامته بهذا الجواب :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني

« ان الاقدام على إعلان الادارة العرفية ، وتعطيل أحكام القوانين ، أمر خطر ومحظور ،

ولا تبيحه الاحكام الدستورية ، إلا عند الضرورة القصوى ، وبذلك قضت الاصول الدستورية في انكلترا ، وأيدها القانون الأساسي في المادة العشرين بعد المائة ، حيث اعتبرت القائمين بتنفيذ الادارة العرفية معرضين للتبعة القانونية ، التي تترتب على أعمالهم ، إلى أن يصدر من مجلس الامة قانون مخصوص بإعفائهم ، ولذلك نجد الوزارات العراقية السابقة ، اسوة بالكثير من الدول المتمدنة الاخرى ، كانت كثيرة الحذر ، شديدة الحيطة في إعلانها ، بالرغم مما حصل من قلاقل واضطرابات ، كانت أشد خطورة مما حدث في الزمن الاخير .

أما ما وقع أخيراً من إسراف في اعلان هذه الأحكام ، فناتج — حسب اعتقادي — من الرغبة في الارهاب[1] ومن عدم الاعتداد بالنظريات الدستورية المألوفة ، وعلى الخصوص من الاطمئنان بفقدان المراجع القانونية ، التي تتمكن من إلقاء التبعة على عواتق القائمين بها ، وتوجيه المسؤولية اليهم ، لأنهم يعتقدون بأن مجلس الامة ، الذي أنيط به حق مراقبة أعمالهم قبل إصداره اقانون العفو عنهم ، قد قتل نصفه ، وشل نصفه الآخر ، فأصبح شبحاً لا حول له ولا طول .

هذا ما ورد بفكري أثناء تحريري لهذه العجالة اسطره لك والعصمة لله ، وفي الختام تفضل بقبول المودة مع الاعجاب بنشاطك من صديقك »

بغداد ٢٥ / ١١ / ١٩٣٦ ناجي السويدي

ما يقوله المسؤولون

نشرنا على الصفحات المتقدمة ، وصفاً مدللا بالوثائق والمستندات ، عن الأسباب التي ادت إلى حدوث بعض القلاقل والفتن ، في شمالي العراق ، وفي جنوبيه « ولا سيما في الفرات الاوسط » أيام « الوزارة الهاشمية الثانية » وحاولنا كثيراً أن نبسط الوقائع التي حدثت بسطاً مجرداً ، ليكون في استطاعة المؤرخ ان يكتب عن تاريخ العراق الحديث بالشكل الذي يريده ، وإذ نشرنا بعض كتب أرسلها الينا الثائرون عن اسباب ثوراتهم ، فقد رأينا أن نتصل بالسيد رشيد عالي الكيلاني ، وزير الداخلية في الوزارة المشار اليها ، لنستطلع رأيه في اسباب هذه الثورات ، فتفضل علينا فخامته بالخطاب التالي وهو يمثل وجهة نظر الحكومة في اسباب تلك الثورات :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني !

أخذت كتابك الذي تطلب فيه معلوماتي الشخصية عن اسباب التمردات التي حدثت في

---

(١) علق احد الوزراء في الوزارة الهاشمية الثانية على كتاب فخامة السويدي هذا بما يلي : « ولكن لا ينكر تأثير الادارة العرفية على عدم سريان الثورة إلى حدود واسعة ، وفي حقن الدماء . وقد استفادت الوزارة من إعلانها فائدة كبرى ، من حيث سرعة إخماد الثورة ، وإعادة الامن إلى نصابه »

٢٨ حزيران ١٩٣٩

الفرات الاوسط وفي سوق الشيوخ في عامي ١٩٣٥ - ١٩٣٦ وقد قرأت الملزمات التي تم طبعها من تأليفكم ، حول هذا الموضوع ، فراقتني تتبعاتكم في جمع المعلومات التاريخية ، وشكرت اهتمامكم في هذه الناحية .

تنحصر الأسباب التي أدت إلى هذه التمردات في ثلاث نقط رئيسية :

١- دس المناوئين للوزارة الهاشمية ، وقد نشرتم عن ذلك وثائق معتبرة ، فلا داعي لتطويل الكلام عن ذلك .

٢- سوء الإدارة في بعض الألوية . وقد عالجت الوزارة ذلك بسن قوانين في هذا الشأن وقامت ببعض الإجراءات بمقتضاها مما مكنت ابعاد من كان سبب هذه الاضطرابات .

٣- جهل العوام الفوائد التي يجب أن تجنيها البلاد من تنفيذ قانون الدفاع الوطني ، وقيامهم بدعاية ضده ، ظناً منهم أن هذا القانون سيجلب عليهم نفس الكوارث ، التي سببها النفير العام في الحرب العظمى . وقد اجتهدت الوزارة في تطبيق القانون المذكور ، رغم العراقيل التي وضعها ...مها ، ثم قامت بأعمال إصلاحية ذات شأن في سبيل رقي البلاد من نواحيها العمرانية والاقتصادية والإدارية مما لا يمكن لأحد أن يجحدها . وإذا كانت الأغراض قد أعمت البعض عن تقدير هذه الاصلاحات فإن المستقبل كفيل لاظهار ذلك ، ودمتم بعز واحترام عزيزي .

بغداد - ٤ تشرين الاول ١٩٣٩ المخلص : رشيد عالي الكيلاني

ما يقوله كاشف الغطاء

وجدنا اسم العلامة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء يتردد كثيراً على صفحات هذا الكتاب ويحتل مقاماً خاصاً في حوادث الثورات التي بسطناها ، فرجونا سماحته بيان الأسباب التي حملته على التدخل في هذه الشؤون السياسية ، مع أنه من الرجال الروحانيين ، كما رجوناه بيان العلاقات التي تربط الثائرين بسماحته أو تستلزم هذا التدخل ، فجاءنا ما يلي :

بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد والمجد عن النجف ٢٧ شوال ١٣٥٥

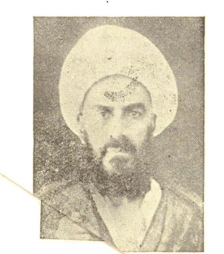
عزيزي الحسني زاد الله في حسناتك وضاعف نشاطك وجهودك

وردتني سؤالاتك فحركت مني وجداً ساكناً وألماً كامناً . وحيث اني ارغب في تشجيعك وتشجيع أمثالك من الشباب الناهض على الكتابة والتأليف ، لم اجد بداً من إجابتك ، ولو على الجملة والايجاز ، فإن التفاصيل والخصوصيات ، وتوارد وفود القبائل والزعماء الينا زرافات وآحاداً ، مما لا استطيع في هذا المقام سرده ولا إحصاؤه ، وعدّه ، واليك الجواب عما سألت :

بعد أن رفع الله جل شأنه عن العراق نعمة وجود الملك الحازم فيصل تغمده الله برحمته أواسط

السنة الثانية وخمسين بعد الألف وثلثمائة هجرية[1] وتشكيل الوزارة الأيوبيــة في أوائل السنة الثالثة وخمسين[2] بدأ التذمر واستياء الاهلين من اهل المدن والقرى والارياف وتواردت علينا الكتب والرسل شاكين من سوء معاملة رجال الادارة والموظفين من الاحتقار والسب والاهانة والاجحاف في الضرائب واستعمال الشدة في استيفائها وسجن بعض الشباب وتعذيبهم بالضروب القاسية بتهمة انهم يشتغلون بأعمال الطائفية ، اتفق خلال ذلك زيارة الملك غازي إلى النجف للدفعة الاولى ، فاجتمعنا به برهة قصيرة ، وخلونا بعدها بالأيوبي ، فبذلنا له النصائح وأنذرناه ، حتى طلبنا منه إطلاق أولئك الشباب المعذب على تهم لا أصل لها ، فوعد وما وفى بشيء ، وبقي الحال على ذلك المنوال أو أشد .

وكان حزب الاخاء في بغداد ينتهز هذه الفرص ويستغل تلك الاحوال وينفخ في تلك الجذوة كي يزيدها ضرماً ويطبخ عليها ما يريد اكله شهياً وإشباع شهواته لنيل غاياته ، ويعقد اجتماعاته في



الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء

الصليخ وغيره ، جهراً وسراً ، وكان يصل الينا ويصل بنا بعض الاعمال ، فارتبك الامر علينا ، ونحن لا نرغب في الحركة ، لعلمنا انها خسارة على الامة ، وربح لأولئك القوم ، ولا نستطيع السكون لكثرة الطلب ، وشدة التذمر ، فبقينا اكثر من ستة أشهر نستمع إلى عجيج الشكوى ، وأخــذ الكتب والعرائض الموقعة من مختلف الطبقات من زعماء الفرات وغيرهم ، ونحن في فسحة الروية والتأمل .

وكان الزعماء أو المتزعمين بالأحرى منقسمين إلى شطرين : شطر منهم لحزب الأيوبي والمدفعي[3] والآخر لحزب الاخاء الوطني أي للهاشمي والكيلاني ، وكان من بعض أسباب التنافس والتحاسد

(١) توفي الملك فيصل ليلة الجمعة ١٩ جمادى الاولى ١٣٥٢

(٢) تألفت الوزارة الايوبية في ١٧ جمادى الاولى عام ١٣٥٣

(٣) وهو [حزب الوحدة الوطنية] راجع ص ٤٣ من هذا المجلد الرابع

بين الفريقين من رؤوس الاعراب ، مقاعد نيابية التي استهوتهم الحكومة بها فأفسدتهم في ذات أنفسهم وفي أخلاقهم وعادت بليتهم بالاكثر على ذات حكومتهم وعلى شعبهم فجروه إلى المهالك والويلات بتلك الاطماع الخبيثة وهذا له شؤون كلها شجون فلنطوه على بلته .

ونعود فنقول كان للفريق الاول نصيب يومئذ من مقاعـــد النيابة بخلاف الثاني سوى فردين منهم كانوا في الاعيان وكان الملح في الطلب والمثابر على العمل الفريق الثاني المتخلين اصحابهم عن مناصب الحكم وكانوا يجتمعون في الخلوات الواحد والاثنان والثلاثة، ثم اجتمع عندي سبعة من اركانهم وطال الحديث بيننا وصارحتهم بأن لاثقة لي بكم وأعلم يقيناً انكم تشتغلون لحزبكم وتريدون تبديل وزارة إلى وزارة لا أقل ولا اكثر ولا تريدون إصلاح وضع ولا رفع ظلم وإنما هي وسائل ومعابر إلى غايات شخصية، فقاموا بعد أكثر من ساعتين مغضبين آيسين، ثم بعثوا فريقاً من وجوه أهل العلم ومن البيوتات الشهيرة في النجف ليستميلوني فطال النقض والابرام بيننا وعرّفتهم سوء مقاصد القوم وخبث نياتهم واني لا اثق بهم ولا بعض الوثوق حتى يستقيلوا من حزب الاخاء

العهود ر ... نبذوا الكراسي كما كنت صارحتهم بذلك فأبى اكثرهم، فقال لي الوسطاء. لك أن تأخذ من

حتى احتملت ر ... اثق عليهم ما يبعث الك الثقة فيهم . وتكررت الجلسات والمساجلات بيننا لهذه الغاية

وقلت اشترط عليكم ... نى قبول هذه الخطة على علم بخطأها ، فحضر عندي جماعة من الزعماء. والعلماء

طاً خمسة :

(١) ان لا تشتغلوا بصفة حر... ولا لغاية وزارية .

(٢) ان لا تفسحوا مجالا لتدخل يد ... ولا اصبع اجنبية .

(٣) ان لا يكون الغرض قضايا طائفية بل ... القصد الاصلاح من وجهة عامة للامة العراقية بجميع عناصرها وكافة مذاهبها على السواء .

(٤) وهو عمدة الشروط ان لاتخلوا بالنظام ولاتشوشوا الأمن العام ولاتقطعوا طريقاً ولاتنهبوا مالا ولا يتضارب بعضكم ببعض للحزازات القديمة فيما بينكم .

(٥) ان تكون القيادة العامة والزعامة المطلقة لنا وأن يكون قولنا هو القول الفصل فيما إذا حدث نزاع أو تشاجر بينهم في بعض الامور .

فقبلوا بكل هذه الشروط وأعطوني العهود والمواثيق والأيمان الغموس على الالتزام بها بمحضر جمع من أهل العلم ثم قرروا أن يعقدوا اجتماعاً عاماً في منزلنا الكبير يحضره جميع الضروس والرؤوس من الخارج ومن أهالي النجف فوافقنا على ذلك وحضر جمع كثير يزيد على المائة نسمة والقينا عليهم بمحضر جمع من العلماء النصايح الكافية في حفظ الامن والخضوع لقوانين الحكومة والمحافظة على تأييد العرش والاقتصار على المطالبة السلمية والاحتجاجات الادبية وقلة مراودة الموظفين والتزلف

اليهم فأظهروا الانقياد والالتزام بكل ذلك وحرروا صكاً بذلك وقع عليه جميع وجوه اولئك القوم ولعلك عثرت عليه وأدرجته في مؤلفك هذا[1] .

وكان لهذا الاجتماع سمعة وروعة وصدى عالياً في العاصمة وسائر المدن وكانت الحكومة طبعاً قد أوجست خيفة من هـذا الاجتماع الذي تعده تحدياً لها أو تعدياً عليها فأوعزت إلى حزبها وهم الفريق الأول وفيهم جملة من النواب فجاء الينا أيضاً بجمع كبير يضاهي الاجتماع الاول الذي وقع قبله ببضعة ايام وكانوا يظهرون أنهم أيضاً مستعدون لطلب الإصلاح والعمل للمصلحة العامة تحت رايتنا ورأينا ولكنهم يسرون حسواً بارتغاء ويرمون بالإشارة والايماء إلى أن اولئك غير صادقين ولا مخلصين وإنما يريدون بحركتهم هذه التوصل إلى أغراضهم فانتخبنا سبعة من أهل الرأي فيهم وطلبنا منهم أن يتفقوا مع اولئك ويضعوا يداً بيد ويستقيلوا من النيابات والكراسي المزيفة حتى تأتيهم النيابة الشريفة بانتخاب الامة لابتعيين الحكومة فوافقوا على ذلك ولكن بشرط أن يستقيل اولئك من حزب الاخاء .

وكانت خديعة منهم أيضاً تترسوا بها وتخلصوا من ذلك التكليف الشاق عليهم باللواذ اليها حيث كانوا يعلمون ان اولئك لا ينفكون عن حزبهم ولا يجرأون إلى إعلان الاستقالة فلم نحصل من المفاوضات الطويلة على طائل وبقينا نعمل على توسيع نطاق الحركة في الخارج بالرسل والكتب ولكن على تلك الشروط فامتد حبل الاضطراب في عامـة ألوية الفرات من لواء الحلة إلى لواء البصرة وكان ظهوره في العشائر والقرى أقوى منه في العواصم والمـدن وكان بدء ذلك في شوال واتصل الهياج وعلا صوته إلى أواخر ذي القعدة فاضطرت الوزارة الأيوبية إلى الاستقالة[2] وخلفتها الوزارة المدفعية وعزمت على إخمـاد الثائرة بالقوة فساقت بعض أفواج الجيش المسلح بالعدة والعتاد إلى قضاء أبي صخير لضرب المتمردين في المشخاب فقام الضجيج والانكار من الشعب واستنكرنا نحن ذلك وكان من إحدى الكبر عندنا أن يقع الحرب الداخلي ويتضارب الجيش مع الأمـة والدولة فتية في بدء نهوضها وترعرعها وعلى أثر هذا الضجيج والانكار استقالت الوزارة المدفعية وقد صنع جميل أحسن جميل في القاء تلك المسؤولية عن عاتقه وعدم تحمل أوزار تلك الدمـاء الطاهرة في ذمته .

نعم استقالت هذه الوزارة بعد بضعة أيام من تأليفها وكان الحديث والعهد بيننا وبين الثائرين في الدور الأول أعني عمال حزب الاخاء. أن لو سقطت الوزارة ، تشكل وزارة شعبية يستشار فيها العلماء والزعمـاء. ولا تكون من الحزبين المتضادين على الكراسي . ولما استقالت الوزارة

---

(١) لعله يريد [ميثاق الشعب] المنشور في الصفحات المتقدمة من هذا المجلد الرابع

(٢) استقالت الوزارة الايوبية في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٥٣ﻫ

المدفعية بقينا بانتظار تنفيذ هـذا القرار والعهد فلم نشعر إلا والاعلانات تنادي بتشكيل الوزارة الهاشمية وما كان بأسرع من أن جاءنا شخصان من عمال هذه الوزارة الجديدة(١) يحاولان اقناعنا بالموافقة والمسالمة لها كأنه قد حصل كل شيء. وانتهى الأمر ويعدوننا بالوعود الخلابة وكنا قـد تشبعنا بالخوف والحذر وسوء الظن بوزارتهم وظهر لكل ذي حس أن القوم كانوا يشتغلون لهذه الغاية الزائفة وبالطبع بقينا مصرين على عدم الرضا والانكار .

ولما استبان غدرهم ومكرهم لعامة أهالي النجف أرادوا البطش بهما فمنعناهم خوف الفتنة واتساع فتق الفساد ولكن قابلهما الشعب النجفي بكل مهانة وتحقير وسب وشتيمة حتى خرجا بعد يومين آيسين منكوبين وذهبا إلى الخارج يهدئان العشائر والقبائل الثائرة في الرميثة وغيرها فما أجدى شيئاً وخرجا منها بتحقير ومهانة كخروجهما من النجف وعادا إلى العاصمة وحملا صاحبهم الوزير الذي أصبحت مقدرات الناس طوع إرادته حملاه بسوء تدبيرهما على سوق الجيش على محاربة الزعيم خوام الذي حملوه بسوء تصرفاتهم على التمرد و إنكار أعمالهم السيئة فاندلعت نيران الحروب وتسلسلت حلقات الفتن من واحدة إلى اخرى ومن سيئة إلى أسوأ إلى أن اتاح الله لهذه الامة وقد اشرفت على الهلكة بالرجال المخلصين فأطفأوا تلك النيران وأخمـدوا جمرة الفتن نسأل الله أن يجبر بهم ذلك الكسر ويتلافى بحسن سياستهم وتدابيرهم السامية تلك الخسائر الفادحة إن شاء الله .

ومما ذكرنا عرفت الجواب عن السؤالات التالية ولا يتسع المجال معنا في الحال الحاضر لأبسط من هذا البيان وعسى أن تسنح الفرصة له بوقت آخر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

محمد الحسين آل كاشف الغطاء

❊ بين الحلة والديوانية ❊

بين العشائر التي تقطن « لواء الحلة » والعشائر التي تقطن « لواء الديوانية » صلات وملابسات كثيرة ، ولما ثارت الرميثة ثورتها الاولى في ٥ مايس ١٩٣٥ ، خشيت الحكومة أن تسري روح الثورة إلى عشائر « لواء الحلة » ولا سيما وقـد كان بين الموظفين الإداريين في هذين اللواءين من يرى وجوب اذكاء روح التمرد والعصيان ، فندبت السيد أحمد زكي الخياط ، قنصل العراق العام في بمبي ، ليشغل « متصرفية لواء الحلة » في تلك الظروف الدقيقة ، وقد وصل المومى اليه إلى مقر عمله يوم ٢٠ مايس من السنة المذكورة ، فعمل عملاً متواصلا على تهدئة شؤون اللواء المضطربة ، وأبعد عشائر الجبور والبوسلطان وبني حسن عن الحركات الهدامة التي كانوا ينوون القيام بها .

❊ معاهدتان خطيرتان ❊

كانت الوحدة العربية حتى أواخر سنة ١٩٣٠ حلماً من الأحلام ، وكان الباحث في تحقيقها

---

(١) يريد بهما السيد علوان الياسري والسيد محسن ابو طبيخ

كالباحث في الماء ، عن جذوة نار . وقد بذل « الملك فيصل الاول » مع الذين رافقوه في جهاده السياسي مساعي تذكر لتحقيق هذا الحلم ، فأوفد في ٢٥ مارت ١٩٣١ وفداً إلى عمان ، والحجاز ، واليمن ، برئاسة نوري السعيد ، ليفاوض حكومات هـذه الممالك في مشروع « الحلف العربي » والتوقيع على المعاهدات التي أثبتنا نصوصها على صفحة ١٠١–١٢٠ من الجزء الثالث من هذا الكتاب

ولما تولت « الوزارة الأيوبية الأولى » مقاليد الحكم في ٢٧ آب سنة ١٩٣٤ فاتح رئيس الوزراء ، علي جودة بك ، وزير ابن سعود المفوض في لندن الشيخ حافظ وهبه ، في موضوع عقد معاهدة اخوة وتحالف بين الممالك العربية ، ووضع مشروعاً لذلك استحسنه الوزير السعودي، فحمله إلى جلالة الملك عبد العزيز فسر به[١]

وفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦ هبط بغداد الشيخ يوسف الياسين مندوب المملكة العربية السعودية، لمفاوضة الحكومة العراقية في الاسس المقترحة للمعاهدة المذكورة، وحل ضيفاً على الحكومة، وتألفت لجنة قوامها : مدير الكمارك والمكوس العام، ومدير التجارة العام، ومستشار وزارة المالية، لتنظيم مايتعلق بالامور التجارية ومايتصل بحياة المملكتين، فتكون ابحاث هذه اللجنة اساساً لعقد الاتفاقيات والمعاهدة المقترحة ؛ وتولى رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ، مفاوضة المندوب السعودي في الامور السياسية ، فكانت المفاوضات تسير بروح مشبعة بالود والصفاء ، وكانت إذا توقفت ، بسبب اختلاف وجهات النظر ، تساهل الطرفان تساهلا بيناً .

قص على أحد زملاء السيد الهاشمي، في وزارته الأخيرة، ان المفاوضين اختلفوا في إحدى مواد المعاهدة، فطلب رئيس الوزارة العراقية أن يؤخذ بوجهة نظر العراق، فرد الجانب السعودي على ذلك طالباً أن يؤخذ بوجهة نظر حكومته ، فكلف الهاشمي الشيخ يوسف الياسين ، أن يبرق إلى جلالة الملك ابن سعود قائلا : ان رأي العراق في المادة الفلانية كذا ، ورأينا كذا ، فماذا تامرون ؟ فلما تسلم عاهل نجد والحجاز برقية مندوبه في العراق ، ابرق اليه أن يعمل بما يشير به السيد الهاشمي في كل مادة من مواد المعاهدة المقترحة، فكانت هذه الثقة العظمى في مقدمة الأسباب التي عجلت التوقيع على نصوص المعاهدة المنشودة .

وفي اليوم الثاني من نيسان ١٩٣٦ أذيع في بغداد ومكة المكرمة البلاغ التالي :

بتوفيقه تعالى تم التوقيع اليوم في بغداد على معاهدة اخوة عربية وصداقة إسلامية وتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية بنيت أسسها على مبدء التعاون بين الدولتين العربيتين وعلى حل الاختلافات وفقاً للمبادي المقررة بين الامم ويضمن هذا التحالف انضمام الممالك العربيـة المستقلة الاخرى متى شاءت وستنشر نصوص التحالف نهار الاثنين الموافق ١٤ محرم الحرام ١٣٥٥ و ٦

(١) تراجع الص (٣١) من هذا المجلد الرابع في هذا الصدد

نيسان سنة ١٩٣٦ ميلادية في بغداد ومكة .

يوسف الياسين		نوري السعيد[1]

وتلقى أبناء الأقطار العربية نبأ عقد ميثاق الحلف العربي بين العراق والمملكة العربية السعودية بكثير من الغبطة والسرور ، وقالوا عنه أنه الخطوة الاولى في سبيل الوحدة العربية المأمولة .

وقد أسرع الملك غازي ، فطير البرقية التالية بتاريخ ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ إلى :

صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود — مكة المكرمة

يسرني على أثر توقيع معاهدة الحلف من قبل ممثلينا اليوم ، أن اقدم إلى حضرة الأخ العزيز أجمل تهاني ذاكراً بلسان الثناء والتقدير ما كان لجلالته من الأثر البارز في افتتاح هذا العهد الجديد الذي أؤمل أن يكون عاملا قوياً في توطيد دعائم التعاون الصميم بيننا وتوجيه المساعي المشتركة لنفع بلادينا والامة العربية جمعاء .

غازي

فرد الملك عبد العزيز السعود على هذه البرقية بهذا الجواب في التاريخ نفسه :

صاحب الجلالة الأخ الملك غازي — بغداد

تلقيت بمزيد السرور والاغتباط برقية الأخ بمناسبة توقيع ممثلينا اليوم على معاهدة التحالف ابادر إلى مقابلة تهاني جلالة الأخ وتمنياته الطيبة بمثلها وأسأله تعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم وفاتحة عصر جديد زاخراً بالسعادة والهناء لبلادينا وامتينا . أما ما تفضل به جلالتكم من الثناء والتقدير بما كان لأخيكم من يد بافتتاح هذا العهد المبارك فإننا بالحقيقة والواقع لم نقم إلا بما توجبه علينا إسلاميتنا وعروبتنا ومصلحة امتينا المشتركة ولا يسعنا إلا أن نذكر بمزيد السرور والاعجاب والشكر ما تفضلتم به جلالتكم من مساعدات للوصول إلى ما وفقنا الله اليه وأحمد الله جل شأنه على ما وفقنا اليه من جمع الكلمة والتعاضد والتساند وأسأله تعالى أن يسدد خطواتنا إلى توطيد دعائم التعاون بيننا وتوحيد قواتنا وتوجيهها إلى ما فيه عز بلادينا وتعالي امتنا العربية وأسأل الله لجلالتكم وللشعب العراقي الشقيق دوام الرفاه والفلاح .

عبد العزيز

ولما عرضت هذه المعاهدة على مجلس النواب العراقي ، أقرها في يوم ٩ نيسان ١٩٣٦ بالاجماع . ثم جيء بها إلى مجلس الأعيان فأقرها في يوم ١٣ نيسان بإجماع الآراء أيضاً ، بعد أن تكلم بعض الأعضاء عن مزاياها وفوائدها ، وقد توجت بالإرادة الملكية في ٢٤ نيسان ، وهذا نصها :

---

(١) جريدة « البلاد » العدد ٥٣٤ بتاريخ ٣ نيسان ١٩٣٦

معاهدة اخوة عربية وتحالف

بين العراق والمملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

بناء على الروابط الإسلامية ، والوحدة القومية ، التي تجمعهما ، وبغية المحافظة على سلامة بلادهما ، وبناء على ما تقتضيه الحاجة الماسة للتعاون فيما بينهما ، والتفاهم في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما ، فقد اتفقا على عقد معاهدة اخوة عربية وتحالف ، وعينا عنهما لهذا الغرض مندوبين مفوضين :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق : صاحب الفخامة نوري باشا السعيد ، وزير خارجية المملكة العراقية ، حامل وسام الرافدين من الدرجة الاولى ، ومن النوع العسكري .

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية : صاحب السعادة الشيخ يوسف الياسين ، السكرتير الخاص لجلالة الملك ، ورئيس الشعبة السياسية في ديوان جلالته .

وبعد أن تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها مطابقة للاصول ، تحالفا وتعاهدا على المواد الآتية :

المادة الاولى — (أ) يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين الساميين تعهداً متقابلا بأن لا يقوم بأي تفاهم أو اتفاق مع فريق ثالث على أي أمر يضر بمصلحة الفريق المتعاقد السامي الآخر أو بمملكته أو مصالحها أو يكون من شأنه تعريض سلامة مملكته أو مصالحها للأخطار أو الاضرار .

(ب) يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان فيما بينهما كلما اقتضى الأمر لتنفيذ الأغراض التي رمت اليها مقدمة هذه المعاهدة .

المادة الثانية — يتعهد الفريقان المتعاقدان الساميان بأن يحسما جميع الاختلافات التي تقع بينهما بطرق المفاوضة الودية وبأن يرجعا في حالة تعسر حل الخلاف بالطرق المذكورة إلى الطرق التي ينص عليها في بروتوكول يلحق بهذه المعاهدة ويتم الاتفاق عليه في أقرب وقت من تاريخ إبرامها .

المادة الثالثة — إذا أدى أي نزاع بين أحد الفريقين المتعاقدين الساميين ودولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر يؤول إلى الحرب ، يوحد الفريقان الساميان المتعاقدان حينئذ مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً للتعهدات الدولية التي يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة — (أ) في حالة وقوع اعتداء على أحد الفريقين المتعاقدين الساميين من جانب دولة ثالثة ، بالرغم من المساعي المبذولة وفق أحكام المادة الثالثة أعلاه ، وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجىء لايتسع معه الوقت لتطبيق أحكام المادة الثالثة المذكورة ، على الفريقين المتعاقدين

السامیين أن يتشاوروا في ماهية التدابير التي يراد القيام بها بقصد توحيد مساعيها بالطرق المفيدة لرد الاعتداء المذكور .

(ب) ويعتبر من أعمال التعدي :

١- إعلان الحرب .

٢- استيلاء دولة ثالثة على أراضي احد الفريقين المتعاقدين السامیين بقوة مسلحة ولو بدون إعلان حرب .

٣- هجوم دولة ثالثة بقواتها البرية أو البحرية أو الجوية على بلاد أحد الفريقين المتعاقدين السامیين ، أو بواخره ، أو طياراته ، ولو بدون إعلان حرب .

٤- إعانة أو إسعاف المعتدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

(ج) ولا يعتبر من أعمال التعدي :

١- الالتجاء إلى حق الدفاع الشرعي ، أي مقاومة عمل من أعمال التعدي ، حسبما جرى تعريفه أعلاه .

٢- القيام بتطبيق المادة ١٦ من ميثاق عصبة الامم .

٣- الاعمال المتخذة بناء على قرار صادر من عصبة الامم أو مجلس عصبة الامم أو تطبيقاً للفقرة ٧ من المادة ١٥ من ميثاق عصبة الامم على أن يكون العمل في هذه الحالة الأخيرة موجهاً نحو الدولة البادئة بالهجوم .

٤- قيام دولة ثالثة بمساعدة دولة اخرى هجم عليها أو خرقت حدودها من قبل أحد الفريقين المتعاقدين السامیين خلافاً لأحكام معاهدة نبذ الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ والتي انضم اليها الفريقان المتعاقدان الساميان .

المادة الخامسة - في حالة حدوث اضطراب ، أو فتنة ، في بلاد أحد الفريقين المتعاقدين السامیين ، يتعهد كل منهما تعهداً متقابلا بما يلي :

١- اتخاذ كل ما يمكن من التدابير :

(أ) لعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من أراضيه ، ضد مصلحة الفريق المتعاقد السامي الآخر .

(ب) ولمنع رعاياه من الاشتراك في الاضطراب ، أو الفتنة ، أو من مساعدة المتمردين ، أو تشجيعهم .

(ج) ولمنع ايصال أي نوع من المساعدات إلى المتمردين من بلاده مباشرة أو بالواسطة .

٢- عند التجاء المتمردين لأراضي أحد الفريقين المتعاقدين السامیين على الفريق المذكور أن

يجردهم من السلاح ، ويبعدهم حالا لمنطقة لا يمكنهم أن يأتوا منها بأي ضرر لبلاد الفريق الآخر ، حتى يبت في مصيرهم بين الفريقين المتعاقدين الساميين .

٣- إذا اقتضى الأمر إلى اتخاذ تدابير مشتركة لقمع الاضطراب ، أو الفتنة ، يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان في طريقة التعاون الواجب اتباعها لهذا الغرض .

المادة السادسة - نظراً للاخوة الإسلامية ، والوحدة العربية ، التي تربط المملكة اليمانية بالفريقين المتعاقدين الساميين ، فإنهما يسعيان لطلب انضمام حكومة اليمن إلى هذه المعاهدة . ويجوز لأية دولة عربية اخرى مستقلة أن تطلب الانضمام إلى هذه المعاهدة .

المادة السابعة - يتعاون الفريقان المتعاقدان الساميان على توحيد الثقافة الإسلامية العربية والأساليب العسكرية في بلادهما بتبادل بعثات علمية وعسكرية للاطلاع على الأساليب المتبعة في المملكتين ، وتوحيد ما يمكن توحيده منها ، وللاستفادة من المعاهد العلمية والعسكرية والتدرب فيها . أما عدد أفراد كل بعثة ، فيحدد بالمذاكرة بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، من وقت لآخر .

المادة الثامنة - يجوز أن يقوم الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين المتعاقدين الساميين بتمثيل مصالح الفريق المتعاقد السامي الآخر عندما يطلب ذلك في البلاد الأجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق ، وليس في هذا ما يمس بأية صورة من الصور بحرية ذلك الفريق في تعيين ممثلين مستقلين له ، إذا أراد ذلك .

المادة التاسعة - من المتفق عليه لدى الفريقين المتعاقدين الساميين أنه ليس في هذه المعاهدة ما يخل بحقوق وتعهدات الحكومة العراقية المنصوص عليها في ميثاق عصبة الامم ومعاهدة التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانيا العظمى في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ كما أن الفريقين المتعاقدين الساميين متفقان على مراعاة الأحكام الواردة في المادة السابعة عشرة من ميثاق عصبة الامم وملاحظة المبادىء التي انطوت عليها معاهدة نبذ الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ والتي انضم اليها الفريقان المتعاقدان الساميان .

المادة العاشرة - إذا قام أحد الفريقين المتعاقدين الساميين باعتداء على دولة اخرى ، فللفريق المتعاقد السامي الآخر انهاء أحكام هذه المعاهدة بدون سبق إنذار ، على أن هذا الانهاء لا يؤثر على الصداقة التي تربط المملكتين ، ولا يخل بالمعاهدات والاتفاقيات المذكورة في المادة الحادية عشرة من هذه المعاهدة .

المادة الحادية عشرة - يبقى نافذاً كل ما لا يتعارض مع أحكام هذه المعاهدة ، من أحكام المعاهدات ، والاتفاقيات ، الآتية ، المنعقدة بين المملكتين إلى أن تعدل أو تلغى بمعاهدة اخرى :

١- معاهدة المحمرة المؤرخة في ٧ رمضان المبارك سنة ١٣٤٠ هجرية الموافق ٥ مايس سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٢- بروتوكول العقير رقم (١) المؤرخ في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ هجرية الموافق ٢ كانون الأول سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٣- بروتوكول العقير رقم (٢) المؤرخ في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ هجرية الموافق ٢ كانون الأول سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٤- اتفاقية بحرة المؤرخـة في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٣٤٤ هجرية الموافق ١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ ميلادية .

٥- معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، وبروتوكول التحكيم ، المؤرخين في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية .

٦- معاهدة تسليم المجرمين المؤرخة في ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية الموافق ٨ نيسان سنة ١٩٣١ ميلادية .

المادة الثانية عشرة - يتعهد الفريقان المتعاقدان الساميان بأن يبدأ خلال سنة منذ تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة بالمفاوضة لعقد اتفاقيات في المواضيع الآتية :

١- الإقامة وجوازات السفر والمرور .

٢- الشؤون الاقتصادية والمالية والكمركية .

٣- تنظيم طرق المواصلات والمراسلات .

المادة الثالثة عشرة - تعتبر هذه المعاهدة نافذة منذ تاريخ تبادل وثائق إبرامها .

المادة الرابعة عشرة - تبقى هذه المعاهدة مرعية لمدة عشر سنوات، منذ تاريخ تنفيذها، وتعتبر مجددة لمدة عشر سنوات اخرى إذا لم يخبر احد الفريقين المتعاقدين الساميين الفريق المتعاقد السامي الآخر برغبته في إنهائها قبل سنة من تاريخ انتهاء أجلها .

كتب في بغـداد في اليوم العاشر من شهر محرم الحرام العام الخامس والخمسين بعد الثلاثمائة والألف هجرية الموافق لليوم الثاني من شهر نيسان العام السادس والثلاثين بعد التسع مئة والألف ميلادية .

يوسف الياسين نوري السعيد

وفيما يلي الكتب الايضاحية التي تبودلت في موضوع هذه المعاهدة وتعتبر جزءاً منها :

رقم ٣٠٨٦ التاريخ ٢ نيسان ١٩٣٦

صاحب السعادة الشيخ يوسف الياسين

إشارة إلى المادة الأولى من معاهدة الاخوة العربية والتحالف التي وقعنا عليها هذا اليوم

. أتشرف بأن اوضح أنه من المفهوم لدى الفريقين المتعاقدين الساميين ، ان التفاهم والاتفاق مع دولة ثالثة لا يشمل الامور الاقتصادية والمالية . وزير الخارجية : نوري السعيد

١٠ محرم سنة ١٣٥٥هـ ٢ نيسان ١٩٣٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفخامة وزير الخارجية الأفخم

بالإشارة إلى كتاب فخامتكم المرقم ٣٠٨٦ والمؤرخ في ١٠ محرم الحرام سنة ١٣٥٥ هجرية الموافق ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ ميلادية الذي توضحون فيه أن التفاهم والاتفاق مع دولة ثالثة المشار اليه في المادة الأولى من معاهدة التحالف الموقعة بتاريخ هذا اليوم بيني وبين فخامتكم لا تشمل الامور الاقتصادية والمالية واني موافق على تفسيركم هذا وان المقصود به هو التفاهم أو الاتفاق الذي يمس كيان الدولة وسلامتها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . يوسف الياسين

انضمام اليمن الى الحلف

نصت المادة السادسة من معاهدة الحلف العراقي — السعودي على ان يسعى الطرفان المتعاقدان لحمل « حكومة اليمن » على الانضمام إلى هذه المعاهدة ، فبذلت الحكومتان المتعاقدتان مجهوداً يذكر في هذا السبيل ، وفي يوم ٦ حزيران ١٩٣٦ وصل إلى بغداد وزير القصر اليماني ، السيد محمد الزباره الحسني ، ومعه سكرتيره السيد محمد أبو طالب ، موفدين من قبل الإمام يحيى حميد الدين للمذاكرة في أمر انضمام اليمن إلى هذه المعاهدة ، فنزلا ضيفين على الحكومة ، وزارا مدن العراق الرئيسية والمقدسة ، وبعد أن تفاوضا فيما ندبا اليه استقالت « الوزارة الهاشمية » وتألفت « الوزارة السليمانية » فتم في أيامها هذا الانضمام على نحو ما سنذكره .

بين المانيا والعراق

يستورد العراق من البلاد الألمانية مقادير كبيرة من البضائع المختلفة ، والأقمشة ، والأدوات ، في كل سنة ، دون أن يصدر اليها من المنتوجات العراقية ما يستحق الذكر ، على الرغم من احتياج بلاد الرايخ إلى قسم من هذه المنتوجات . لهذا رأت الوزارة الهاشمية أن هناك احتمالا كبيراً في توسع العلاقات التجارية بين المانيا والعراق ، فنظمت معاهدة تجارية بين المملكتين جاء في أسبابها الموجبة انها :

« نظمت لتأمين فوائد تجارية متقابلة ، على أساس معاملة كل من الدولتين المتعاقدتين الاخرى ، معاملة اكثر الامم حظوة في المسائل الكمركية ، والمعاملة المتقابلة المختصة بجرية النقل ، ورسم

الترانسيت ، والمعاملة المختصة بالعينات والنماذج وفي التكاليف الداخلة المفروضة على أساس إنتاج أو صنع أو استهلاك البضائع » .

وقد تم وضع المعاهدة المقترحة في يوم ٤ آب ١٩٣٥م فأحيلت إلى المجلس النيابي ، فقرر مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم ١١ كانون الأول سنة ١٩٣٥ قبولها كما جاءت من الحكومة[1] ثم احيلت إلى مجلس الأعيان ، فوافق عليها في جلسته المنعقدة يوم ٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ ، وهذا نصها :

﴿ معاهدة تجارية بين العراق والمانيا ﴾

صاحب الفخامة رئيس حكومة الريخ الألماني من جهة

صاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الاخرى

رغبة منهما في تسهيل وتوسيع الصلات التجارية بين بلاديهما قد قررا عقد معاهدة تجارية

وقد عينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين لهما :

عن صاحب الفخامة رئيس حكومة الريخ الألماني :

الدكتور فرتز كروبا ، المندوب فوق العادة ، والوزير المفوض لحكومة الريخ الألماني في بغداد

عن صاحب الجلالة ملك العراق :

نوري السعيد ، وزير خارجية المملكة العراقية ، حامل وسام الرافدين من الدرجة الاولى ومن النوع العسكري

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما ، ووجداها صحيحة ، ومطابقة للاصول ، اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى — يتمتع رعايا كل من الفريقين ، المتعاقدين ، في بلاد الفريق الآخر ، عن أشخاصهم ، وأموالهم ، وحقوقهم ، ومصالحهم ، فيما يتعلق بالتكاليف (الضرائب والرسوم الكمركية) والعوائد التي هي ضرائب بالأصل ، والتكاليف الاخرى المماثلة ، بنفس المعاملة ونفس الحماية التي يتمتع بها رعايا اكثر الامم حظوة من قبل السلطات المالية والمحاكم المالية .

تطبق احكام هذه المادة على الشركات المحدودة بالاسهم وغيرها والشركات والجمعيات الاخرى المؤلفة بصورة قانونية في بلاد أحد الفريقين المتعاقدين لغرض التجارة والتأمين والمالية والصناعة والنقليات أو غيرها من الامور التجارية والقائمة بأعمالها المذكورة في بلاد الفريق المتعاقد

---

(١) قال نائب المنتفك « السيد عبد المهدي » بصدد هذه المعاهدة :

« انا اعتقد ان من احسن ما تخدم به البلاد في الوقت الحاضر ، امثال هذه المعاهدات التي تعقد بين العراق وبين الممالك الاجنبية ، إذ لا يخفى على حضراتكم ان انتاج العراق وعلى الاخص بالآونة الاخيرة اصبح في حالة تشابه حالة الحصار وان كل سوق خارجي تهيؤه الحكومة لهذه الانتاجات يعود بفوز كبير على البلاد »

[محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٥ ص ٩٤]

الثاني بشرط أن تراعى من كل الوجوه القوانين المرعية في بلاد هذا الفريق .

ليس في هذه المادة ما يخول الأشخاص أو الشركات أو الجمعيات المذكورة أعلاه طلب التمتع بالامتيازات والرجحان الممنوحة أو التي قد تمنح إلى الأشخاص أو الشركات بمقتضى عقود امتياز خاصة .

المادة الثانية - تعامل حاصلات بلاد كل من الفريقين المتعاقدين الطبيعية والمصنوعات المنتجة فيها عند استيرادها أو عند تصديرها إلى بلاد الفريق العاقد الآخر وفقاً لمبدأ اكثر الامم حظوة وذلك فيا يختص بمقدار الرسوم الكمركية والاجور وجبايتها وكفالتها وكذلك فيا يخص المعاملات الكمركية المتعلقة بها .

المادة الثالثة - ان التكاليف الداخلية المفروضة الآن والتي قد تفرض في بلاد أحد الفريقين المتعاقدين على إنتاج أو صنع أو استهلاك أية سلعة من السلع سواء كان ذلك لحساب الدولة أو لحساب بلدية ما أو لحساب أية شخصية حكمية اخرى سوف لا تكون - بأية حجة كانت - بشأن منتوجات الفريق الآخر أعلى أو أثقل مما هي بشأن المنتوجات المماثلة من منتوجات البلدان التي تتمتع بمعاملة اكثر الامم حظوة .

المادة الرابعة - ان أحكام هذه المعاهدة المختصة بمنح معاملة اكثر الدول حظوة لا تتناول الامور التالية :

(أ) الرجحان الممنوح الآن والذي قد يمنح فيا بعد من قبل أحد الفريقين المتعاقدين لدولة مجاورة لتسهيل حركة النقل على الحدود .

(ب) الرجحان الممنوح لدولة ثالثة بناء على اتحاد كمركي سبق عقده أو قد يعقد فيا بعد .

(ج) أي رجحان خاص في المسائل الكمركية مما قد يمنحه العراق لسلع أو حاصلات أو مصنوعات عائدة لتركيا أو لأي بلدة كانت كلها في السنة ١٩١٤ داخلة ضمن الامبراطورية العثمانية في آسيا .

المادة الخامسة - يمنح الفريقان المتعاقدان أحدهما الآخر حرية النقل برسم الترانسيت في بلاديهما ويتعهدان بتطبيق أحكام اتفاقية ونظام حرية الترانسيت المنعقدة في برشلونه في ٢٠ نيسان ١٩٢١ .

المادة السادسة - يمنح الفريقان المتعاقدان الواحد للآخر بصورة متقابلة المعاملة المختصة بالعينات والنماذج وذلك وفقاً للقواعد المبينة في المادة العاشرة من الاتفاقية الدولية المتعلقة بتسهيل المعاملات الكمركية المنعقدة في جنيف في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٣ .

المادة السابعة - تنفذ هذه المعاهدة بعد مضي ١٥ يوماً بعد تبادل وثائق الإبرام وتبقى نافذة

المفعول إلى أن يخبر أي من الفريقين المتعاقدين الآخر برغبته في إنهائها ويعتبر الإنهاء بعد مضي ثلاثة أشهر على استلام الفريق الآخر الإخبار المذكور .

دونت هذه المعاهـدة بنسختين في اللغات العربية والألمانية والانكليزية وفي حالة اختلاف الآراء بما يعود لتثبيت فحواها فيعول على النص الانكليزي .

واقراراً بما تقدم قد وقع الموقعان في أدناه على هذه المعاهدة بنصها العربي والألماني والانكليزي وختماها بختميهما . كتبت في نسختين في بغداد في اليوم الرابع من شهر آب سنة ١٩٣٥ .

حوادث واخبار منوعة

١– وصل إلى بغداد في طريقه إلى اوروبا ، سمو الشيخ احمد الجابر ، امير الكويت في يوم ١٠ أيلول ١٩٣٥م فنزل بضيافة الحكومة .

٢– ووصل اليها في يوم ٥ تشرين الاول ١٩٣٥م سمو الأمير عبد الله ، امير شرق الاردن فكان موضع الحفاوة في حله وترحاله .

٣– ووصل اليها في يوم ٢٨ كانون الاول ١٩٣٥م وزير خارجية الأفغان ، فيض محمد خان ، مع لفيف من كبار افغانستان لزيارة العتبات المقدسة في العراق ، وبعد أن زار وصحبه الكاظمية وكربلا والنجف ، واقيمت له عدة مآدب ، سافر إلى بلاده باليمن والاقبال .

٤– فوجئ الرأي العام في يوم ٣٠ / ١٠ / ١٩٣٥ بالبلاغ الرسمي التالي :

« تم الاتفاق في جنيف على عقد معاهدة عدم التعدي بين العراق ، وتركيا ، وايران ، وستنضم حكومة الأفغان ايضاً إلى هذه المعاهدة ، وكذلك اتفق على عقد معاهدة تحكيم ، بين العراق وايران » [1]

هذا هو نص البلاغ الرسمي الصادر عما سمي مؤخراً بـ « ميثاق سعد آباد » وهو على ايجازه له خطورته ، وله أهميته في شؤون الشرق السياسية . فالميثاق من حيث ماهيته هو ميثاق عدم الاعتداء ، وحسم جميع الخلافات بالأساليب التحكيمية . وكان أول من فكر به الدكتور رشدي آراس ، وزير خارجية تركيا ، فعقد الميثاق أولا بين تركيا وايران ، ثم انضم اليه العـراق ، ثم دعيت حكومة الأفغان إلى الانضمام اليه ايضاً ، فرحبت بهذه الدعوة ، وانضمت إلى هذا الحلف ، وبقي الميثاق مفتوحاً لمن أراد الانضمام اليه من الدول ، ذات الشأن ، بشرط موافقة الموقعين عليه . ولما كانت ذيول هذا الحلف قد تمت أيام « الوزارة السليمانية » رأينا أن نمهد البحث الذي سننشره أثناء كلامنا عنها بهذه المقدمة .

٥– أذيع في بغداد في يوم أول كانون الثاني ١٩٣٦ البيان التالي :

---

(١) جريدة « البلاد » العدد (٦٧٤) بتاريخ ٤ تشرين الاول ١٩٣٥م

« حدث في اليوم الثالث من عيد الفطر ، أن مرّ أحد الخيالة من الاهلين ، من بين الاهلين المجتمعين في ساحة الشيخ معروف ، وأثناء مروره راكباً أزعج الاهالي ، وكان من بينهم جندي ، إذ ديست قدمه ، فتأثر من تصرف الخيال بعض الاشخاص ، ومن جملتهم الجندي ، فأخذوا بتعنيفه ، وضربه ، مما أدى إلى أن ينتصر قسم من الأهلين من عشيرة الخيال للمعتدي ، وأن ينتصر الجنود الذين كانوا في الساحة ، للمعتدى عليهم ، فحدثت مشاجرة ومضاربة تداخلت من أجلها الشرطة ، بعد أن اصيب قسم من الجنود والاهلين بجروح ، اثنان منها خطران ، والبقية طفيفة ، وسارع على أثرها جنود الانضباط والرجال المسؤولون ، واعيد الامن بعد برهة قصيرة ، والتحقيقات مستمرة من قبل الشرطة والجيش لمعاقبة المعتدين بما يستحقون . » إهـ

« مديرية الدعاية والنشر »[1]

٦- سافر إلى لندن في يوم أول شباط ١٩٣٦م وزير الخارجية ، نوري السعيد ، لمداواة ولده صباح ، الذي سقطت به طائرته بينما كان محلقاً في الجو ، فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وكالة وزارة الخارجية إلى رئيس الوزراء ، وعاد الوزير إلى العراق في ٢٤ مارت من هذه السنة .

٧- افتتح الخط التلفوني المباشر بين بغداد والقاهرة في يوم أول نيسان ١٩٣٦ .

٨- وصل إلى بغداد في يوم ٢ نيسان ١٩٣٦ الشيخ محمد الشيخ عيسى آل خليفة شقيق أمير البحرين .

٩- أبرم مجلس النواب العراقي في يوم ١٣ نيسان ١٩٣٦م قانوناً الغيت بموجبه جميع الألقاب في العراق ، من باشا ، وبك ، وأفندي ، وجعل أبناء البلاد كلهم سواسية في ذكر أسمائهم مجردة من كل لقب .

١٠- لما كانت مدة الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب قد انتهت في يوم ٢٨ شباط ١٩٣٦ وكان لدى المجلس ما يستلزم استمراره على العمل ، صدرت الارادة الملكية بتمديد مدة هـذا الاجتماع شهراً كاملا اعتباراً من اول آذار ، وقد مددت هذه المدة إلى خمسة عشر يوماً اخر ، وفي ١٥ نيسان ١٩٣٦ عقد المجلس آخر جلسة وأعلن الرئيس انفضاض الاجتماع .

١١- زار بغداد في يوم ٨ نيسان سنة ١٩٣٦ وفد من الجامعة الاميركية في بيروت ، فحل ضيفاً على الحكومة ، وبعد أن تجوّل في بعض المدن الأثرية غادر البلاد في يوم ١٤ من هذا الشهر .

١٢- كانت امتيازات الكهرباء ، و إجازات الماء ، في العراق ، تمنح من قبل « وزارة الاقتصاد والمواصلات » لمن يقوم باستغلالها بشكل ضيق لا يسمح للتوسع أو للتحسين ، فقررت « الوزارة الهاشمية الثانية » أن تأخذ البلديات ، في جميع الألوية ، على عاتقها أمر هذه المشاريع ، وتلغى كافة

---

(١) جريدة « البلاد » العدد (٤٠٦) بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٣٦م

التأسيسات المعطاة إلى الشركات ، أو الافراد ، ولتحقيق هـذا الغرض ، أقرضت البلديات ٤٠٠،٠٠٠ دينار .

١٣– انتقل الملك فؤاد الاول ، ملك مصر ، إلى دار البقاء في يوم ٢٨ نيسان ١٩٣٦م ، فأمر الملك غازي ، ملك العراق ، بإعلان الحداد في بلاط الملك سبعة أيام نكست خلالها الاعلام وتبودلت برقيات التعازي بين بغداد والقاهرة .

١٤– سافر وزير الاشغال ، محمد امين زكي ، مجازاً إلى سوريا يوم ٢ تموز ١٩٣٦ فناب منابه رئيس الوزراء مدة غيابه .

١٥– بوشر بالبث من « الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية » يوم أول تموز ١٩٣٦ وهي أول محطة للبث اللاسلكي تقام في العراق .

١٦– سافر الملك غازي إلى المحمودية والمسيب وكربلا والنجف والكوفة والحلة يوم ١٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ، وعاد إلى العاصمة في عصر اليوم الثاني . وفي ٢٤ من الشهر المذكور سافر على جناح طائرته المسماة العقاب الذهبي ، إلى البصرة ، مصحوباً بوزير الداخلية ورئيس ديوانه الملكي ، وبعد أن زار ألوية البصرة والعمارة والكوت ، عاد إلى العاصمة يوم ٢٨ من الشهر ، وكانت حفلات التكريم والاستقبال التي تقام لجلالته فخمة جداً .

١٧– اكثر الوزراء في الوزارة الهاشمية من التجوال في الألوية للوقوف على حاجات البلاد والاحتكاك بالاهلين ، وقد سافر لهذه الغاية رئيس الوزراء نفسه ، فزار الألوية الشمالية والوسطى والجنوبية ، وكان الجميع يلقى من الحفاوة والترحيب شيئاً كثيراً .

❋ الوزارة الهاشمية والناحية الاخلاقية ❋

نصت المادة الرابعة من منهاج « الوزارة الهاشمية الثانية » على :

الاهتمام بصيانة الآداب العامة ، والقضاء على الأوضاع والمظاهر المفسدة للأخلاق ، وتقوية روح الرياضة في الشعب ، وتشجيع الجمعيات المؤسسة لتنشيط هـذه الروح ، ببذل المساعدة المادية والأدبية .

والمعروف ان « الوزارة الهاشمية الثانية » كانت أول وزارة عنيت بالناحية الأخلاقية في البلاد، وأفردتها بالبحث في منهاجها الوزاري، بعد أن وجدت من الفوضى الأخلاقية، وانتشار الفساد بين الشباب، ما يهدد كيان الامة الاخلاقي، فأسست لهذه الغاية « الشرطة الأخلاقية » وكانت مهمتها مراقبة دور السينما والبغاء ، ومنع الموبقات بين الناس، كما أسست لجاناً لمراقبة الأفلام السينمائية، قبل عرضها على الجمهور، للتأكد من سلامتها مما يشين السمعة، ومنعت الرقص الخلاعي في الفنادق، وسدت الأبواب في وجوه الراقصات الأجنبيات ، وأمرت بتسفير من كان منهن في بغداد . كما

أوعزت « رئاسة الوزارة » إلى « وزارة المعارف » وإلى « مديرية الأوقاف العامة » بضرورة تكثير الدروس الدينية في المدارس ، وإقامة الصلاة في المساجد ، وترفيه أحوال طلبة العلوم الدينية ، والعناية بالشعائر الدينية ، وتشييد المساجد في المحلات المنشأة حديثاً ، وغير ذلك .

ومما يذكر بهذه المناسبة ان « الوزارة الهاشمية الثانية » رأت أن تبعد عن « البلاط الملكي العامر » من يشين سمعته من الموظفين والمستخدمين ، فطردت كل من كان معروفاً بسوء السمعة ، أو بسوء الأخلاق ، ووضعت رقابة شديدة على « الخزينة الملكية الخاصة » لتسديد العجز الذي خلفه المغفور له الملك فيصل الأول ، وجعل المصروفات الملكية متناسبة مع الايراد والدخل .

وسافرت شقيقات الملك غازي إلى اوروبا في أيار ١٩٣٦م فحدث للأميرة « عزّة » ما يحدث لبعض الفتيات ، فتنصرت وتزوجت من خادم اوتيل يوناني يدعى « خره لمبس » فساء عملها وقعاً في النفوس ، واستصدرت الوزارة مرسوماً لصيانة العائلة المالكة مما يشين سمعتها ويعبث بقدساتها[1] فحاول خصوم الوزارة أن يوغروا صدر الملك غازي على مثل هذه التدخلات التي قيل عنها أنها غير مشروعة ، ولكن الوزارة مضت في سبيلها حفظاً للمصلحة العامة ، حتى كان الانقلاب العسكري الذي دبره الفريق بكر صدقي العسكري ، وقوض « الوزارة الهاشمية الثانية » في يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦م ، على نحو ما سنذكره .



(١) هو « مرسوم الاسرة المالكة رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٦ »

ثورة بكر صدقي

﴿ توطئة ﴾

الفريق « بكر صدقي العسكري » قائد مشهور، سطع نجمه في سماء العراق عالياً، يوم عهدت اليه « الوزارة الكيلانية الاولى » قمع حركة التمرد التي قام بها التياريون في آب ١٩٣٣م، فقام بهذه المهمة قياماً كان موضع الاعجاب والتقدير، وقد أحبه السيد حكمت سليمان، وزير الداخلية، في تلك الوزارة، حباً جماً، وشغف بشجاعته منذ ذلك الحين، فكانت بينهما صلات ودّ قوية.

ولما شبت نار الثورة الاولى في الرميثة، يوم ٥ مايس ١٩٣٥م، عهدت اليه « الوزارة الهاشمية الثانية » أمر إخمادها، فكانت مواقفه في التأديب مشهودة، فلما ثارت « سوق الشيوخ » بعد « الرميثة » ذهب إلى « الناصرية » وتولى إخماد الحركة الجديدة، وهكذا عهد اليه إخماد « حركة الشيخ شعلان العطية » بعد « حركة الرميثة الثانية ».

والمعروف عن الرجل أنه كان طموحاً، بأوسع ما في هذه الكلمة من معان بعيدة، وستظهر آثار هذا الطموح في اثناء البحث عن « الوزارة السليمانية » في الصفحات المقبلة.

* * *

أما الفريق « عبد اللطيف نوري » فإنه من القادة الذين برهنوا على مقدرة فائقة في الحركات التي وجدوا فيها، وهو لم يتعود الاختلاط بالناس، وقد اكد لي اثناء اجتماعي به في دمشق في يوم ٥ تموز ١٩٣٩، أنه لم يزر حكمت سليمان، إلا مرة واحدة، في ٢٣ أو ٢٤ من تشرين الاول ١٩٣٦(١)، وكانت صلاته بأعضاء « الوزارة الهاشمية الثانية » حسنة، يدلنا على ذلك الخطاب الذي بعث به إلى وزير الدفاع، جعفر العسكري، من معسكر قناة الروز في يوم ١٦ تشرين الاول ١٩٣٦م، وهو:

إلى فخامة وزير الدفاع

١ - لا في الجيش الحجازي، ولا في الجيش السوري، ولا في الجيش العراقي، لم ارتكب، ولم اقامر - ولم اسكر - ولم أقوم (كذا) بعمل غير شريف، وان ناصيتي ولله الحمد بيضاء، حسبما أظن، وقائم بواجبي العسكري بضمير حي، ولم أنتسب إلى حزب ما.

٢ - تمرضت في الخدمة، وهذا ثابت رسمياً، وصار ثلاثة (كذا) سنوات وأنا أذهب للاستشفاء.

---

(١) نرجح ان هذه الزيارة كانت في يوم الاحد ٢٥ تشرين الاول ١٩٣٦ وهو اليوم الذي زار فيه « الفريق بكر صدقي » زميله « الفريق عبد اللطيف » وتباحث معه في موضوع الانقلاب.

على حسابي الخاص، ولم يعينني (كذا) احد سوى فخامة الهاشمي – جزاه الله عني خير الجزاء – فقد أعطاني مائة دينار في السنة الماضية على يد فخامة السيد نوري السعيد واربعون ديناراً في هذه السنة على يد فخامة العسكري .

٣– إن مصروفاتي الجسيمة في تلك السنوات الثلاثة (كذا) تربو على الالف دينار، وكان أملي الاستفادة من قانون خدمة الضباط الأخير، حول معالجتي على نفقة الحكومة، للتخلص من بعض الديون .

٤– وقد تفضل فخامة الهاشمي أخيراً وأوعدني (كذا) خيراً، وكلي أملا (كذا) بدون ريب أن فخامته سوف ينجز وعده هذا، قبل أن يستحوذ علي اليأس الشديد الذي ستكون نتائجه غير محمودة .



الفريق بكر صدقي العسكري

٥– فأرجو الله أن يهدي من في يدهم مقاليد الامور للاهتمام بأمور المخلصين للواجب المقدس للاستفادة من خدماتهم لهذه البلاد .

الفريق عبد اللطيف نوري – آمر الفرقة الاولى

صورة إلى سعادة سكرتير مجلس الوزراء الموقر – للعلم

* * *

ولما اشتدت الخصومة «للوزارة الهاشمية الثانية» وقوي ساعد المعارضة في بغداد، انتهز السيد حكمت سليمان الفرصة، فذهب إلى صديقه، الفريق بكر صدقي، مستجيراً بقوله :

«يا بكر صدقي ! إن سلامة المملكة، ومستقبلها، وحرية العراق، وكرامة ابنائه، وحرية نسائه، وكل شيء في هذا الوطن العزيز، بين يديك . الحالة كما ترى لا تطاق، وقد أصبحت الكلمة للقوة أي للجيش أي لك، فعظام الأجداد تناديك من أعماق القبور بأن قد دنا الأجل»[1]

(١) من كتاب «المحررون» للاستاذ يوسف ابراهيم يزبك ص (٩٨)

وعلى أثر ذلك ، قصد « الفريق بكر صدقي » أخاه في الجيش « الفريق عبد اللطيف نوري » وتكلما ، وتهامسا ، وقبّل أحدهما الآخر بعد أن تركا في قلبيهما سراً دفيناً .

والظاهر أن استغاثة حكمت سليمان ببكر صدقي تكررت بعد المقابلة الاولى ، وأن الأخير وجد في نفسه أهلية لتحقيق أحلام بعيدة الغور ، فقرر الفريقان : بكر صدقي وعبد اللطيف نوري القيام بالحركة التي سنفصلها تفصيلا كافياً .

ولم يكن في استطاعة « الوزارة الهاشمية » أن تتفهم أسرار هذه الحركة ، عن طريق الجيش ، لأن الوزارة لم تعط طريقاً لدوائر الاستخبارات الملكية للتدخل في امور الجيش لسببين : الأول لاعتماد الجيش عليها ، واعتمادها عليه ، فلا موجب للتخوّف من الجيش ، والثاني لأن في الجيش دوائر استخبارات خاصة تستطيع أن توقفه على كل ما تهمه معرفته .



الفريق عبد اللطيف نوري

أما المعارضة ، فكان اعتقاد الوزارة فيها أنها مقتصرة على لفيف من الموظفين ، الذين فصلتهم من الخدمة ، وعلى بعض الذين مضت عليهم مدة وهم خارج الكراسي .

❊ كيف زحف الجيش على بغداد ❊

للجيش العراقي مناورة كبرى اعتاد أن يقوم بها في خريف كل عام في إحدى جهات العراق . وفي خريف سنة ١٩٣٦ تقرر إجراء هذه المناورة فوق « جبال حمرين » بين « خانقين » و « بغداد » حيث الجبال الشاهقة ، والأودية العميقة ، والمواقع الحربية الحصينة ، وحيث تتاخم الحدود دولة أجنبية قوية هي ايران . كما تقرر أن تكون المناورة بين الفرقتين : الأولى والثانية ، فتتخذ « الفرقة الاولى » التي يقودها « الفريق عبد اللطيف نوري » خطة الدفاع عن العاصمة ، في حين أن « الفرقة الثانية » التي يقودها « الفريق بكر صدقي » تتخذ خطة الهجوم عليها . ولهذا عسكرت « الفرقة الاولى » في « بلدروز » بين « بعقوبا » و « مندلي » ، وعسكرت « الفرقة الثانية » بجوار

« قره غان » بين « خانقين » و « بعقوبا » .

وكان رئيس أركان الجيش الركن العميد طه الهاشمي قد سافر إلى خارج العراق في ٢٩ تموز ١٩٣٦ منيباً عنه الفريق بكر صدقي باعتباره أقدم ضابط في الجيش[1] وكانت الحكومة قد أعلنت أن هـذه المناورة ستبدأ في يوم ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦م ، وتنتهي في اليوم العاشر منه ، ووزعت رقاع الدعوة ، على جمهرة من البارزين ، تدعوهم فيها لحضور المناورة تحت رعاية الملك ، ولكن سرعان ما أذاعت وزارة الدفاع عن وجوب قصر الحضور والمشاهدة على اليوم الاخير من المناورة .

ولما تم الاتفاق بين آمري الفرقتين : الاولى والثانية ، على الزحف على بغداد و إقالة « الوزارة الهاشمية القائمة » اختطا لها الخطة التالية :

(١) أن تنقل الفرقة الثانية بأجمعها من « قره تبه » إلى « قره غان » ليلة الثلاثاء في ٢٦-٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ على أن يتم النقل في الليل عينه .

(٢) أن يوفد أحد ضباط الركن إلى « السليمانية » و « كركوك » لجلب العتاد المقتضي للمدفعية وغيرها .

(٣) أن تنسل الوحدات من « قره غان » متفرقة ليلة الخميس ٢٨-٢٩ من الشهر المذكور ، لتصل إلى « بعقوبا » صباح يوم الخميس .

(٤) أن تنتقل الفرقـة الاولى من « بلدروز » في فجر يوم الخميس الموافق ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦م فتلتحق بالفرقة الثانية وتحفظ المؤخرة .

(٥) أن يطلع الضباط ، الذين كان يعتمد عليهم الفريقان : عبد اللطيف نوري وبكر صدقي على خطة الزحف ، في يوم الزحف .

وشرع الفريقان ينفذان هذه الخطط بصمت وتكتم ، دون أن يتوصل أحد لاكتشاف سر حركتها ، حتى أن « دائرة استخبارات الجيش » لم تكن على علم رغم سعة تشكيلاتها .

وفي صباح الثلاثاء ٢٧ من الشهر زار « الفريق بكر صدقي » زميله « الفريق عبد اللطيف نوري » في «معسكر الروز » واستأنف معه البحث في أمر الحركة ، فأقر الفريقان الخطة التي سبق أن اتفقا عليها ، وكتبا عريضة إلى جلالة الملك . ثم طبعا المنشور الذي يفاجآن الرأي العام به ، ووافقا على أن يطلقا اسم « القوة الوطنية الإصلاحية » على القوات الزاحفة على بغداد ، وأن يتولى

(١) « وافق مجلس الوزراء - في جلسته المنعقدة في يوم ٢١ تموز ١٩٣٦م - على ايفاد العميد طه الهاشمي الى انكلترا لحضور مناورات الجيش البريطاني التي ستجري في شهر ايلول المقبل وزيارة بعض المؤسسات والمقامات العسكرية ذات الشأن ، على أن يعرج في طريقه على جيكوسلوفاكية لزيارة بعض المعامل الحربية فيها وذلك لمدة ٢٠ يوماً » اه

بكر صدقي قيادتها ، ويبقى عبد اللطيف في « بلدروز » ليحافظ على مؤخرة الجيش الزاحف ، ثم عاد بكر إلى مقر وحدته في مساء اليوم عينه .

وفي صباح الاربعاء ٢٨ من الشهر قصد « الفريق عبد اللطيف نوري » بغداد للمرة الاخيرة ، ليطلع على أخبارها ، فلم يجد فيها ما يشم منه أية رائحة عن تسرب أنباء الخطة التي تقررت إلى حد ما ، ثم اتصل بالسيد حكمت سليمان ، وتفاهم وإياه على تعيين يوم الزحف وساعته .

وقبل أن ينتصف اليوم المذكور وصلت إلى بغداد إحدى طائرات القوة الجوية الملكية العراقية قادمة من « قره غان » تحمل «العقيد شاكر الوادي» ومعه العريضة التي كتبت في « بلدروز » لترفع إلى الملك غازي ومقداراً من المناشير التي كتبت وطبعت في « بلدروز » أيضاً لتوزع على سكان بغداد في يوم الحادث ، مع كتاب من « الفريق بكر صدقي » إلى العقيد الطيار « محمد علي جواد » يأمره فيه أن يرسل أسراب الطائرات إلى معسكر قره غان للاشتراك في المناورات . فسلم العقيد شاكر العريضة إلى حكمة سليمان ، والمناشير إلى الرئيس علي غالب ، والكتاب إلى محمد علي جواد ، وتزودت الطائرات بالعتاد والبنزين ، وطارت إلى « قره غان » فبلغتها قبل الغروب .

وفي ليلة الخميس ٢٩ من الشهر زحفت وحدات الجيش من « قره غان » و « وبلدروز » بصمت وسكون قاصدة « بعقوبا » فبلغتها في الصباح الباكر ، واحتلتها ، ثم قطعت خطوط الاتصال بينها وبين بغداد ، واستولت على اسلاك البرق والتلفون ، وقد اتخذت هذه القرية مقراً للزحف ، وفي الساعة السابعة والنصف زحفت القوات نحو العاصمة يقودها الفريق بكر صدقي بنفسه .

❋ منظر بغداد في الصباح ❋

استيقظت بغداد صباح الخميس ١٤ شعبان سنة ١٣٥٥هـ و٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦م وليس في الافق أية حركة تدل على قرب وقوع أي حادث ، فقد ذهب الموظفون إلى دوائرهم ، والأهلون إلى أشغالهم ، والعمال إلى مصانعهم ، وبدأت وسائط النقل تروح وتغدو ، بين العاصمة والضواحي ، وبينها وبين القصبات ، من غير أن يعلم أحد بما كان يبيته القدر للعراق .

وكان المقرر أن يصل إلى بغداد في صباح هذا اليوم « السردار شاه محمود خان » وزير الدفاع الأفغاني ، في زيارة رسمية للعراق ، فكان في محطة القطار وزير الدفاع ، جعفر العسكري ، وبعض الوزراء ، وكبار الموظفين ، ينتظرون وصول الزائر ، وقد وصل القطار في الوقت المعين ، وجرت مراسيم الاستقبال وفقاً للمنهج المعد .

وفي الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة عشرة ، قصد حكمت سليمان منزل رؤوف الجادرجي ، وكان قد غادرها ياسين الهاشمي قبل دقائق معدودات ، فهش له صاحب الدار وبش ، وقال له انه مرتاح إلى هذه الزيارة ، لأن الهاشمي يريد مقابلته ، والتفاهم معه ، فسخر حكمت من هذا الكلام

وقال : « ياسين يريد أن يحكم عشر سنوات فلماذا يميل إلى التفاهم ؟ »

وجلس الرجل في ديوان الجادرجي وهو على أحر من الجمر ، حتى إذا مضت بضع دقائق خرج من الصالة يتطلع إلى الجو ، كمن يبحث عن هلال العيد ، وإذا بهدير الطائرات يملأ الفضاء ، فعاد إلى مكانه ، وقال متهكما : « ياسين يريد أن يحكم البلاد عشر سنين ، والله يا بك ما يحكمها عشرة أيام » [1] .

﴿ قنابل من ورق ﴾

في الساعة الثامنة والنصف شوهدت فوق بغداد سبع طائرات من القوة الجوية الملكية العراقية فكانت مرتفعة ارتفاعاً عالياً ، ولكنها لم تلبث أن هبطت قليلا ، وأخذت تلقي مناشير مطبوعة بآلات الطابعة ، ظنها الناس ، في بادىء الامر ، من جملة الإعلانات التي اعتادوا أن يروها بأيدي الصبية والباعة ، ولكن سرعان ما اصفرت الوجوه ، وتشنجت الأعصاب ، لما وجد الناس فيها أمراً لم يكن على البال ؛ وجدوها تقول :

﴿ أيها الشعب العراقي الكريم ﴾

لقد نفد صبر الجيش ، المؤلف من أبنائكم ، من الحالة التي تعانونها ، من جراء اهتمام الحكومة الحاضرة بمصالحها ، وغاياتها الشخصية ، دون أن تكترث لمصالحكم ، ورفاهكم ، فطلب إلى صاحب الجلالة الملك المعظم إقالة الوزارة القائمة ، وتأليف وزارة من أبناء الشعب المخلصين ، برئاسة السيد حكمت سليمان ، الذي طالما لهجت البلاد بذكره الحسن ، ومواقفه المشرفة ، وبما أنه ليس لنا قصد من هذا الطلب إلا تحقيق رفاهكم ، وتعزيز كيان بلادكم ، فلا شك في أنكم تعاضدون إخوانكم أفراد الجيش ورؤسائه في ذلك ، وتؤيدونه بكل ما أوتيتم من قوة ، وقوة الشعب هي القوة المعول عليها في الملمات .

وأنتم أيها الموظفون ، لسنا إلا إخواناً وزملاء لكم في خدمة الدولة ، التي نصبو كلنا إلى جعلها دولة ساهرة على مصلحة البلاد وأهلها ، عاملة على خدمة شعبكم ، قبل كل شيء ، فلا بد وانكم ستقومون بما يفرضه عليكم الواجب ، الذي ألجأنا إلى تقديم طلبنا إلى صاحب الجلالة

---

(١) نهجت « الوزارة الهاشمية » في مراقبة شؤون الدولة ، نهجاً خاصاً ، فكان الوزراء يرحلون إلى مختلف الألوية ليتفقدوا الشؤون العامة ، وقد سافر رئيس الوزراء إلى البصرة في ٢٩ آب ١٩٣٦ ، فأقامت له البلدية حفلة خطب فيها خطبة ختمها بهذه العبارة :

« قد يعبر الانسان عن شيء ، والحقيقة خلاف ذلك ، وآمل ان يتاح لي في خلال عشر سنوات العمل فأجد في تحقيق الأهداف المطلوبة للبلاد ، وعندها ترون الفرق ، ومع ذلك ارجو ان يمتع فيمد في عمري بعهد جلالة الملك غازي الأول لأقوم بتحقيق هذه الامور بكل تؤدة ونجاح » اه

[يراجع اصل الخطاب في جريدة البلاد عدد ٦٦٦ بتاريخ ٦ ايلول ١٩٣٦]

ملكنا المفدى ، لإنقاذ البلاد مما هي فيه ، فتقاطعون الحكومة الجائرة ، وتتركون دواوينها ، ريثما تؤلف الحكومة التي ستفخرون بخدمتها ، إذ ربما يضطر الجيش ، بكل أسف ، لاتخاذ تدابير فعالة لا يمكن خلالها اجتناب الاضرار بمن لا يلبي هذه الدعوة المخلصة مادياً وأدبياً .

الفريق بكر صدقي العسكري

قائد القوة الوطنية الإصلاحية

✱ وقع هذه القنابل ✱

وبينما كانت الطائرات تلقي هذه المناشير ، فتلقي الرعب في القلوب ، كان الرئيسان : علي غالب وسعدي مصطفى ، أمام مدخل دائرة التموين ، المؤدي إلى جل الدوائر الحكومية ، يوزعان نسخاً من هذا المنشور على المارة ؛ وكان رهط من رجال الانضباط العسكري يجوب المقاهي والشوارع على الدراجات فيوزع نسخاً منه على الاهلين ، وكانت المخازن والدكاكين تقفل بسرعة ، والاهلون هنا وهنالك ، متحدثين بالحركة والخوف يدب دبيبه في النفوس .

وحار الناس في تعليل هذه الظاهرة ، وفي نتائج هـذه الحركة ، فمن قائل ان الجيش لن يقوم بحركة تؤدي إلى امور خطيرة ، ومن مستبشر بأن المعارضة ستتفاهم مع القابضين على أزمة الحكم ، وخائف وجل لا يدري أفي عالم الخيال هو أم في عالم الحقيقة ؟ !

واختلفت طبقة المحامين في موقفها من هذه الحركة ، ففريق كان يرى وجوب ضبط النفس ، وانتظار النتائج ، وآخر كان يرى وجوب تأييد الجيش في حركته ، وأخيراً أبرق السادة :

عبد الجبار رؤوف ، عبد القادر اسماعيل ، شاكر العاني ، مكي الجميل ، حسين السعد ، محمد الجرجفجي ، سليم الحريري ، كمال السنوي ، عيسى طه ، صالح يحيى ، عبد الرزاق زلزلة ، جواد الدجيلي ، حكمت الجبيه جي ، سلمان بيات ، ذيبان غبان ، عبد الكريم ، فرنسيس شماس ، طه حمودي ، شيت مصطفى ، البرقية التالية إلى :

صاحب الجلالة الملك المعظم – بغداد

اطلع الشعب ، ونحن من ضمنه ، على منشور الجيش ، الذي عبر عن رغبات الامـة الحقيقية ، فنؤيد الجيش ، ونسترحم أن تجيبوا مطاليبه التي هي مطالب الشعب ايضاً . اه

وإلى جانب هذه البرقية ، تلقى صاحب الجلالة البرقية التالية ، من قائدي الفرقتين : الاولى والثانية :

« جيشكم المخلص لعرشكم المفدى ينتظر بفارغ الصبر إقالة الوزارة »

عبد اللطيف نوري   بكر صدقي

﴿ طلب اقالة الوزارة ﴾

أما السيد حكمت سليمان ، فإنه لما رأى الطائرات تلقي المنشور الذي تم طبعه في « بلدروز » فيفعل فعله في النفوس ، استقل سيارته إلى « قصر الزهور الملكي » حاملا الكتاب الذي وقعه الفريقان : بكر صدقي وعبد اللطيف نوري بتاريخ ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٦م ، وجاء به اليه العقيد شاكر الوادي في يوم الاربعاء ٢٨ منه ، وبقي في ساحة القصر زهاء ساعة لم يلتفت احد اليه – كما قال لنا – فلما أوشكت مدة الإنذار على نهايتها ، استدعى مرافقين من القصر وكلفهما باستدعاء السيد رستم حيدر ، رئيس الديوان الملكي ، اليه ، فلما حضر حيدر ، سلمه السيد حكمة سليمان الكتاب المذكور قائلا :

« هذا كتاب جاءني به ضابطان ، لا أعرفهما ، وسألاني ايصاله إلى جلالة الملك ، فأرجو تسليمه إلى صاحب الجلالة حالا لأن فيه أمراً يهم البلاد »

ثم التفت إلى مرافقين كانا في الساحة وقال :

« اشهدا على انني سلمت حيدراً هذا الكتاب في الساعة التاسعة والنصف »

ثم همّ بالخروج ، فاضطرب رئيس الديوان من نبرة الكلام ، وقال للسيد حكمة تفضل قابل جلالة الملك الآن ، فأجابه حكمة انه يكتفي الآن بتقديم الكتاب ، وانصرف .

﴿ موقف الملك ﴾

كان رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ، قصد إلى دار العين ، جميل المدفعي ، بعد خروجه من دار السيد رؤوف الجادرجي ، وبينما هما يتجاذبان أطراف الحديث ، جاءه أحد الموظفين بنسخة من المنشور ، الذي القته الطائرات ، فما كاد ينتهي من تلاوته ، حتى استقل سيارته ، وجاء إلى « قصر الزهور » بعد أن عرج على مجلس الوزراء ، واجتمع ببعض زملائه وتذاكروا مذاكرة قصيرة .

وكان السيد رستم حيدر ، قد سبقه إلى القصر ، وقدّم نسخة من المنشور المذكور إلى الملك غازي ، فما كاد جلالته يطلع عليه حتى بدت على وجهه امارات الانفعال الشديد[1] فأمر باستدعاء السادة : ياسين الهاشمي ، ونوري السعيد ، وجعفر العسكري ، والسفير البريطاني ، إلى القصر فوراً ، أما رشيد عالي الكيلاني فقد ظل في مقره بوزارة الداخلية يصدر تعلياته التلفونية إلى عمال الحكومة

(١) يرى بعض الساسة ان لجلالة الملك غازي علماً بحركة الجيش ، ولكن السيد رستم حيدر ، رئيس الديوان الملكي ، اكد لنا ان الملك كان مضطرباً كل الاضطراب ، من هـذه الحركة ، واله بقي مضطرباً ، لا يأكل ولا يشرب ، حتى كلم جلالته الفريق بكر صدقي من « مخفر شرطة المنيسبل » مؤكداً ان الجيش سيبقى على ولائه لصاحب التاج . اما السيد حكمت سليمان ، فقد قال لنا ان الملك غازي لم يكن مسبوقاً بالحركة ولكنه قابلها بالارتياح ، لأن « الوزارة الهاشمية الثانية » كانت قد فرضت رقابة شديدة على تصرفاته الشخصية .

في الألوية ، بوجوب ضبط النظام وعدم الإخلال بالسكينة ، حتى يقرر مصير الوزارة ، حتى أن متصرف لواء الموصل ، عمر نظمي ، زاره في مقره في تلك الآونة ، فطلب اليه الوزير أن يرجع حالا ليحافظ على السكينة العامة .

وعلى كل فقد حضر القصر الملكي كل من الهاشمي ، والسعيد ، والسر ارشيبال كلارك ، والميجر يونغ ، أما العسكري فإنه كان في « المصرف الزراعي » يستلف مبلغاً لإدارة بعض شؤونه الخاصة ، ولهذا فإنه لم يحضر إلى القصر إلا متأخراً بعد الظهر .

ما دار في القصر من حديث

وافتتح الحديث « السفير البريطاني » فأظهر أسفه لهذه الحركة قائلا : « إن الوزارة قد اخذت اخذاً مع الأسف » وقال الهاشمي : « ان الموقف حرج ، وان الوزارة تحرص على حقن الدماء ، حرصها على سمعة المملكة ، وانقاذ سمعة الجيش من تهمة التمرد » وسأل الهاشمي الملك غازي ان يقول كلمته في حركة الجيش وهل راض عنها أم لا ، فلم ينبس الملك ببنت شفة .

ودخل السيد رستم غرفة الاجتماع على الأثر ، فناول الملك الكتاب الذي جاء به السيد حكمة ففتحه جلالته وقرأه بإمعان ، فلم يجد فيه اكثر مما جاء في المنشور الذي حمله اليه رئيس الديوان من قبل ، إلا أن المنشور كان موقعاً بتوقيع « الفريق بكر صدقي » فقط ، أما هذا الكتاب فقد وقعه كل من الفريقين : بكر صدقي ، وعبد اللطيف نوري ، فاستنتج من ذلك أن بكراً لم يقم بهذه الحركة منفرداً ، بل له شركاء فيها فطوى الكتاب ووضعه جانباً وهذا نصه :

لأعتاب صاحب الجلالة الملك المعظم

غير خفي على جلالتكم ما لاقى أبناء بلادكم من جراء سياسة الحكومة الحاضرة ، سياسة التخريب والمحاباة والاستغلال ، والاسرافات التي لا مبرر لها ، وتقديمها المصالح الشخصية ، والمنافع الذاتية ، على المصالح والمنافع العامة ، واستهتارها بدماء ابناء بلادكم ، التي اريقت لا لسبب غير الأغراض الشخصية وتطمين رغبات المحسوبين والمنسوبين لهذه الحكومة ، حتى جرها غرورها إلى التطاول على صاحب العرش المفدى ، بل ربما تحدثوا بما وراء ذلك .

تعلمون جلالتكم بأن الجيش ، برؤسائه وجنوده ، إنما كان خلال هذه المدة يطيع الأوامر المقرونة بإرادتكم بدافع الإخلاص إلى قائده الأعلى ، أما وقد تفاقم الأمر ، واستمرت حالة البلاد تتدهور من سيء إلى أسوأ ، والاضطرابات فيها متوالية ، وسياسة الحكومة لم تتبدل ، والعدل مفقود بين رعايا جلالتكم ، والبؤس منتشر في بلادكم ، كل ذلك لأجل إسعاد طبقة خاصة على رأسها أعضاء الحكومة الحاضرة ، فالجيش الذي تهمه مصلحة بلاده ، وتعزيز كيانها ،

اسوة بالامم المتحفزة ، يأبى أن يبقى صامتاً تجاه هذه الحالة السيئة ، التي لا شك في أن نتيجتها ستكون الدمار .

لهذا يتقدم الجيش ليعرض إلى أعتاب جلالتكم طالباً انتشال البلاد من هـذه الهوة السحيقة بإصدار إرادتكم المطاعة بإقالة الوزارة الحاضرة ، وتعيين وزارة من أبنـاء الشعب المخلصين ، برئاسة السيد حكمة سليمان ، خلال ثلاث ساعات[1] وعلى فرض مخالفة الوزارة أمر جلالتكم بالتخلي عن الحكم خلال المـدة المضروبة ، فالجيش ، الذي لا يزال المخلص الأمين لجلالتكم ولبلاده ، سيقوم بواجبه لتنفيذ هذا الطلب ، خدمة للمصلحة العامة التي تسهرون جلالتكم عليها .

الفريق عبد اللطيف نوري	الفريق بكر صدقي العسكري
قائد الفرقة الاولى	قائد الفرقة الثانية

القاء القنابل على بغداد

أمهل القائمون بحركة الانقلاب الوزارة الهاشمية مدة ثلاث ساعات لتستقيل ، فإن أبت (التخلي عن الحكم خلال المدة المضروبة، فالجيش سيقوم بواجبه لتنفيذ هذا الطلب خدمة للمصلحة العامة) كما جاء في إنذاره المرفوع إلى جلالة الملك .

وكان مقرراً بينهم أن ترمي « القوة الجوية العراقية » بعض القنابل على دوائر الحكومة ، بعد انتهاء مدة الإنذار ، تبياناً لقوة الحركة ؛ وكان الاجتماع ، في القصر ، لا يزال منعقداً لدرس الحالة العامة ، والبحث عن وسيلة لإنقاذ الموقف، بحيث مرت مدة الإنذار والمجلس يوالي البحث من غير أن يتوصل إلى نتيجة حاسمة .

وفي الساعة الحادية عشرة والدقيقة (٣٠) حلقت في سماء العاصمة ثلاث طائرات وأخذت تحوم حول دواوين الحكومة ، وكان هدير محركاتها يملأ الآذان ، فألقت أربع قنابل متوالية، سقطت الأولى أمام مدخل « مجلس الوزراء » فأحدثت في الارض حفرة عميقة ، وهزت الديوان هزاً سقط اثناءه بعض زجاج النوافذ ؛ وسقطت الثانية أمام « دائرة البريد » بالقرب من دار « السيد الهاشمي » فقتلت شخصاً وجرحت آخرين ، والثالثة في النهر ؛ أما الرابعة فقد وقعت أمام « دار البرلمان » وقد بلغت الضحايا سبعاً من الأبرياء بين قتيل وجريح ، ولا تسألن عن الموظفين في أثناء القاء القنابل، فإنهم اضطربوا اضطراب الأهلين وأخذوا يسابقونهم في الذهاب إلى بيوتهم، وسرعان ما أصبحت شوارع العاصمة ودواوين الحكومة خالية لا ترى فيها غير قوات الشرطة التي تولت الضبط .

---

(١) الملك يختار رئيس الوزراء وعلى ترشيح الرئيس يعين الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم .
[الفقرة الخامسة من المادة ٢٦ من الدستور العراقي]

﴿ استقالة الوزارة ﴾

وقد عجل القاء القنابل حل الازمة فاستقر الرأي على أن تسرع الوزارة الهاشمية في الاستقالة ، وأن يدعى حكمة سليمان إلى تأليف الوزارة الجديدة وفقاً لطلب الجيش ، فخط الهاشمي الكتاب التالي الذي يدل دلالة واضحة على انه كان مسيطراً على اعصابه برغم حراجة الموقف :

بغداد في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ .

مولاي المعظم

تعلمون جلالتكم أن الوزارة الحاضرة سعت بكل قواها لتأمين النظام في البلاد ، والأخذ بجميع وسائل التقدم ، لايصال المملكة إلى المستوى الذي يساعدها على القيام بالأعمال المنتظرة ، بالنسبة للظروف العالمية ، إلا أنه ظهر أن قلة التجربة ، وبعض الأطماع ، قد طوحت بالمسؤولين عن الدفاع عن هذه البلاد أن يقدموا على حركة اعتقد انها تؤدي إلى نتائج غير محمودة؛ وبعد أن بحثت مع زملائي في الموقف، وان تراءى لي أن الرغبة متجهة نحو اجتناب تعريض البلاد إلى خطر القلاقل الداخلية ، سارعت بالتقدم إلى جلالتكم بقبول استقالتي من أعباء الوزارة ، سائلا المولى أن يأخذ بيد جلالتكم لتجنب الأخطار وأن يرشدكم إلى ما فيه خير البلاد .

العبد المطيع : ياسين الهاشمي

فلما تسلم الملك هذا الكتاب أمر بقبول الاستقالة فأجاب بما يلي :

عزيزي ياسين الهاشمي

تلقيت كتاب استقالتكم واني لأقدر دقة الظروف الحاضرة وآسف لقبولي إياها شاكراً لكم ولزملائكم ما بذلتموه من جهود طيبة وخدمات ثمينة لهذه البلاد .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٥٥ الهجرية الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول سنة ١٩٣٦ الميلادية .

غازي



الوزارة السليمانية

﴿ في طريق تأليف الوزارة ﴾

على أثر تقديم السيد ياسين الهاشمي كتاب استقالة وزارته ، تلفن السيد رستم حيدر ، إلى السيد حكمة سليمان ، مخبراً إياه بأن الوزارة الهاشمية قد استقالت ، وأن صاحب الجلالة يدعوه إلى تأليف الوزارة الجديدة ؛ فجاء حكمة إلى « قصر الزهور » وحظي بمقابلة الملك ، فقال له الملك : « ان الوزارة استقالت ، يا حكمة ، وأنا اكلفك بتشكيل الوزارة الجديدة » فصدع حكمة بالأمر ، وجاء إلى رئيس الديوان فقال :

« ان جلالة الملك كلفني بتاليف الوزارة الجديدة فأود أن يكون هذا التكليف خطياً »

فابتسم الرئيس وقال له : « لم يسبق ، ولم تجر العادة ، على أن يكون هكذا تكليف بالكتابة » فامتعض حكمة وقال : « انا اريد أن يكون هذا التكليف خطياً لأن الظروف غير اعتيادية » قال هذا واستقل سيارته فجاء إلى الحاج محمد جعفر أبوالتمن ، وقص عليه قصة الاستقالة والتكليف ، فأجاب جعفر أنه لا بد من أن يكون التكليف خطياً ، فأخذ حكمة التلفون ، وطلب رئيس الديوان الملكي فكرر عليه أنه يرغب في أن يكون تكليفه بتأليف الوزارة خطياً ، فأجابه الرئيس : ان الوزارة استقالت ، وأن الملك يعهد اليكم بتأليف الوزارة ، فلم يبق أمامكم مانع من الشروع في التأليف ، وقد ذهب جعفر باشا العسكري إلى الجيش ليتفاهم معه ، ويصد دخوله عن بغداد بالصفة التي هو فيها حفظاً لسمعة المملكة . فما كاد حكمة يسمع باسم جعفر ، وذهابه إلى الجيش حتى امتعض وقال : لا . . لا . . أنا لا أؤلف الوزارة ، كيف يذهب جعفر إلى الجيش وقد استقالت الوزارة التي هو فيها ؟ هذا ما يصير . فأجابه رئيس الديوان : ان جعفر يحمل رسالة خاصة من الملك إلى بكر صدقي ، فازداد حكمة غيظاً ، والقى السماعة من يده وراح إلى أصحابه يقص عليهم هذا الخبر .

﴿ حديث جعفر ومقتله ﴾

كانت فكرة استقالة « الوزارة الهاشمية الثانية » قد اختمرت في أذهان أعضاء الوزارة منذ اطلعوا على منشور الجيش وتذاكروا حوله في اجتماعهم الذي عقدوه في مجلس الوزراء ، غب هذا الاطلاع ، ولكنهم كانوا يلتمسون أسباباً لهذه الاستقالة تحفظ للوزارة كرامتها ، وللجيش سمعته .

والظاهر أن الإشاعات التي روجها أعوان الانقلاب في مصر ، وسوريا ، والعراق ، عن تفكير

« الوزارة الهاشمية » في مقاومة حركة الجيش ، عن طريق القبائل ، أو الشرطة ، أو كليهما ، لا تستند إلى برهان يصح الركون اليه ، لاسيما وان معظم الضباط في الفرقتين : الأولى والثانية كانوا يجهلون أسرار الحركة التي قام بها الفريقان : بكر صدقي وعبد اللطيف نوري ، وكانت جل معلوماتهم تستند إلى أن القوات الزاحفة على العاصمة ، انما تقوم بهذه الحركات كتمارين يراد بها الدفاع عن « بغداد » فيما إذا داهمها أجنبي ، أو حاول احتلالها معتـــد ما ، وليس لهم أن يطلبوا ايضاحاً عما يؤمرون به في مثل هذه الاحوال .

على أن رئاسة أركان الجيش كانت قد أبرقت إلى آمر منطقة الديوانية تطلب إرسال الفوجين الموجودين في تلك المنطقة إلى بغداد فوراً ، فلما تسلم الرئيس علي غالب صورة هذه البرقية ، بوصفه آمراً للمذخر في بغداد ومسؤولا عن إعداد الارزاق ونحوها لهذين الفوجين ، طير صورة البرقية إلى الفريقين المشار اليهما ، فأبرق الفريق عبد اللطيف نوري إلى آمر منطقة الديوانية يمنعه القيام بأية حركة ، كما ابرق إلى « مديرية الشرطة العامة » يحذرها من انصياع الشرطة إلى أوامر الوزارة القائمة ، وكانت هذه المديرية قد ابرقت إلى آمر القوة السيارة في الديوانية ، حسن فهمي ، أن يتوجه مع القوة إلى بغداد ، فأبرق « حسن فهمي » إلى الفريق بكر صدقي يقول انه يضع نفسه والقوة التي معه تحت تصرفه .

أما الوزير « العسكري » فكان يعتمد على ما له من منزلة ومحبة في نفوس الضباط ، ليحول دون توسع الحركة ، فخرج من دائرته وجاء إلى (دائرة العينه) فوجد كلا من الزعماء : الحاج رمضان ، وأمين العمري ، ونظيف الشاوي ، مع فريق الضباط يتذاكرون في موضوع الجيش ، وحركته ، فأرسل إلى سكرتير الوزارة ، احمد المناصفي ، يسأله عما لديه من معلومات ؟ وبعد أن بسط له المناصفي كل ما جمعه من أخبار ، طلب الوزير رقعاً من الورق لكتابة بعض الأوامر ، قبل أن تستقيل الوزارة ، وقبل أن يجتمع بزملائه في قصر الزهور ، فلما جيء له بالورق ، خط الكتب التالية ، وسلمها إلى نائب رئيس اركان الجيش ، امين العمري ، ليرسلها إلى أصحابها ، مع من يعتمد عليه :

١- إلى الزعيم اسماعيل نامق

اجمعوا الثلاثة (كذا) كتائب وباقي القوة السيارة وانتظروني في شهربان ، يجب ان تتحركوا اليوم نحو شهربان   ٢٩-١٠-١٩٣٦   جعفر العسكري

٢ - إلى العقيد اسماعيل حقي آمر المدفعية

توجهوا مع القوة المدفعية نحو بغداد ولا تأتوا بحركة قبل مواصلتي اليكم

٢٩-١٠-١٩٣٦   جعفر العسكري

٣- إلى العقيد سعيد التكريتي

اجمعوا لواءكم وتوجهوا نحو بغداد اليوم

٢٩ ١٠-١٩٣٦ جعفر العسكري

٤- إلى الفريق عبد اللطيف نوري

لا تأتوا بحركة إلى حين وصولي اليكم

٢٩-١٠-١٩٣٦ جعفر العسكري

ويقال ان هذه الكتب لو وصلت إلى أصحابها، لفشلت الخطة التي أحكم وضعها الفريقان: بكر، وعبد اللطيف، ولكنها ارسلت مع الرئيسين: حسيب الربيعي، وعبد المطلب الأمين، وبينما كان الرئيسان في طريقهما إلى ديالى، اعترض سبيلهما بعض ضباط الاستطلاع من الجيش، ففتشاهما وصادروا هذه الرسائل منهما، وما لبثوا أن اعتقلوهما، وبعثوا بالرسائل المذكورة إلى الفريق بكر صدقي، فكان وصولها إلى يده سبباً لقتل الوزير العسكري.

أما العسكري فإنه بعد أن كتب هذه الرسائل، استقل سيارة الزعيم امين العمري مصطحباً الحاج شاكر القراغولي[1] وذهب إلى ديوان مجلس الوزراء ليذاكر الرئيس في الموقف الراهن، فما كاد يدخل بناية المجلس حتى سقطت القنبلة الاولى، ولما علم أن الهاشمي في «قصر الزهور» أسرع بالذهاب اليه، فوجد الاجتماع منعقداً، فاشترك في المذاكرة، وأسفرت النتيجة عن تقديم الاستقالة.

وطلب العسكري إلى صاحب الجلالة أن يأذن بكتابة رسالة شخصية، إلى الفريق بكر صدقي، فيحملها اليه بنفسه، ليصرف نظره عن دخول الجيش إلى العاصمة؛ ومع أن الملك لم يكن ميالا لقيام وزير الدفاع بهذه المهمة، لم يشأ أن يرد الطلب، فأمر رئيس الديوان بكتابة ما يلي:

عزيزي بكر صدقي

تتسلمون هذا الكتاب من يد السيد جعفر العسكري الذي سيلاقيكم بصورة خصوصية لأجل بحث الموقف. لقد بلغني الآن ان بعض الطيارات ألقت ثلاث قنابل فاستغربت جدا لهذا الحادث الجديد، بعد أن سبق لي ان اخبرتكم تلفونياً بلزوم ايقاف كل حركة بينما اتدبر الوضع الحاضر. ان كل حركة اخرى سوف لا تخلو من ان تؤثر اسوأ الاثر على مستقبل البلاد، وسمعة الجيش، اذ ليس من حاجة البتة لشيء من ذلك، وسوف

(١) اننا نروي قصة قتل جعفر العسكري كما رواها لنا الحاج شاكر القراغولي الذي صحب القتيل في سيارته حتى تسلمه الضباط الذين قتلوه، وقد صحح هذا الفصل بخط يده.

تفهمون التفاصيل من جعفر . ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ القائد العام

غازي

وقد تحرك « العسكري » من « قصر الزهور » في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر ، يصحبه الرئيس الحاج شاكر ، والرئيس الأول طاهر محمد ، مرافق صاحب الجلالة ، وعند وصوله إلى شارع « نوري السعيد » في طريق بعقوبا ، شاهد العقيد يوسف العزاوي ، فسأله عن مقر الجيش الزاحف ، فأجابه العقيد أنه ترك خان بني سعد (منتصف طريق بغداد – بعقوبا) فاصطحبه في سيارته ايضاً .

وكان « الفريق بكر صدقي » قد سمع بقدم الوزير جعفر العسكري، بعد أن اطلع على كتبه، فأعد عدته للقضاء عليه ، وجمع صفوة الضباط ، الذين اعتمدهم لتنفيذ فكرة القضاء ، وأسر اليهم بسر بقي مكتوماً إلى حين ظهوره[1] . فإن « العسكري » لما وصل إلى نقطة (المخفر) وجد سرية الرشاشات الآلية قد أخذت موقعاً عسكرياً على عرض الطريق ، وتقدمت منه سيارة الجيش التي تحمل الرقم (١٢٩) ويقودها العريف ابراهيم وفيها الرئيس اسماعيل عباوي الموصلي المعروف ب (ابن توحله) فنزل منها اسماعيل وطلب إلى الوزير أن ينزل ويركب معه لمقابلة الفريق بكر صدقي ، بعد أن جرده من مسدسه وبعض أوراقه ، ورفض أن يصطحب معه احداً من رفاقه ، فلم يسع العسكري غير الامتثال ، وبقي العقيد يوسف العزاوي ، والرئيسان : شاكر ، وطاهر محمد ، في السيارة يحرسهم الجند .

ويقول رفاق العسكري أنهم شاهدوا السيارة التي أقلتهم لا تسير باتجاه الطريق العام ، وانها سلكت طريقاً آخر ، فحاولوا الاستفسار عن السبب ، ولكنهم منعوا من الكلام . أما السيارة فإنها لما وصلت إلى « نهر الوزيرية المندرس » وقفت وانزل منها جعفر واسماعيل وذهب بها السائق العريف ابراهيم ، ليخبر بكراً بقدم العسكري ، ثم رجعت بعد بضع دقائق تحمل كلا من الملازم الأول جمال جميل ، والمقدم جميل فتاح ، والملازم الأول الطيار محمد جواد حسين، والرئيس الاول لازار برودوس ، والأخير رومي الأصل تطوع في الجيش الحجازي العربي عام ١٩١٨م ، فكان موضع رعاية العسكري ، فقدمه ورقاه ، حتى أوصله إلى رتبة « رئيس اول » في الجيش العراقي ، وقد نزل هؤلاء الأربعة من السيارة ، بعد أن ملأوا مسدساتهم ، فتقدموا من الوزير ، وأطلق كل منهم عياراً نارياً عليه ، فسقط العسكري يتخبط بدمه ويلفظ النفس الأخير ؛ ويقال ان « الرئيس

---

(١) تلقى بكر عدة برقيات من بغداد تشير إلى حركة العسكري، فجمع صفوة ضباطه وقال: « ان جعفر باشا قادم علينا فمن يتصدى لقتله » فلم يجبه احد ، فكرر السؤال، فلم يجبه احد، فالتفت إلى « جمال جميل » وقال : (انت) فأجاب هذا (تأمر سيدي) ثم التفت إلى « لازار » وقال له : (وأنت) فأجابه (امرك سيدي) ثم قال لجميل فتاح وأنت ، وهكذا قال لجواد حسين .

لازار » رفس القتيل بقدمه بعد أن ضربه بمسدسه[1]

وركب القادة سيارتهم ، وذهبوا إلى بكر صدقي ، ليخبروه بما تم ، فطلب اليهم إحضار الحاج شاكر ، ورفيقيه ، فلما حضروا صافحهم فرادى ، وأخذ أربعين ديناراً من « المقدم راسم سردست » فسلمها إلى العقيد يوسف العزاوي ، ليؤمن الأرزاق إلى القطعات الزاحفة على بغداد ، وأمر الحاج شاكر أن يساعده في ذلك ، فقال له الحاج : « أنا جئت بوزير فهل أرجع بجقيته » ، فأجاب بكر : اذهب مع العقيد يوسف ، ثم ارجع الى وراء سدة ناظم باشا ، وأخبرني عن حالة بغداد ، وموقف الوزارة ؛ فلم يسع الحاج إلا الامتثال ، فاستقل السيارة وقفل راجعاً ، ولما وصلت السيارة « مخفر شرطة المغيسيل » استوقفها شرطي من المخفر ، وقال ان جلالة الملك يريد أن يكلم بكراً من هنا بالتلفون . وبينما هم بالموضوع ، اقبلت سيارة الجيش التي تحمل الرقم ١٢٩ وفيها قتلة جعفر ، فأخبروا بما يريده الملك فلم تمض بضع دقائق حتى حضر بكر وكلم صاحب الجلالة ، ثم جمع القادة وصار يلي عليهم أمر الدخول إلى بغداد .

وجاءت من بغداد ، في تلك الآونة ، سيارة تقل الرئيس ، سعدي مصطفى ، ونائب الاحكام ، انطوان لوقا ، فتهامسا مع الفريق بكر ، ولما تهيأ انطوان للعودة ، ركب معه الحاج شاكر وطاهر محمد ، وما كادت السيارة تصل السدة المذكورة حتى التفت نائب الأحكام اليهما وقال : « ان جعفر باشا قتل » .

ولما تألفت « الوزارة المدفعية الرابعة » في ١٧ آب ١٩٣٧ ، استحصل السيد المدفعي امراً ملكياً بنقل جثمان العسكري إلى المقبرة الملكية في بغداد ، فنقل اليها يوم ٤ تشرين الاول ١٩٣٧م باحتفال مهيب ، ودل التقرير الطبي المعطى في هذا اليوم ، على أن القتيل مصاب بخمس طلقات ؛ وقد حاولت هذه الوزارة أن تحاكم القتلة ، فحال « قانون العفو العام » الذي استصدرته « الوزارة السليمانية » بتاريخ ١ مايس سنة ١٩٣٧م ، دون ذلك ، وفيما يلي نص الكتاب المختص بهذا الموضوع .

وزارة الداخلية   س ٦٥٤   بتاريخ ٣٠ / ١١ / ١٩٣٧

تبين لنا من تقرير المحقق العدلي للرصافة بأن التحقيقات الجارية أسفرت عن اكتشاف جريمة قتل المرحوم الفريق السيد جعفر العسكري ، وان القاتلين هم كل من المقدم جميل فتاح والرؤساء

---

(١) جلست إلى الفريق عبد اللطيف نوري ، في مقهى التريانون بدمشق ، في يوم ٤ تموز سنة ١٩٣٩ ، لأستمع إلى معلوماته عن الانقلاب ، فقال معاليه ان قتل العسكري لم يكن على بال احد ، وانه لايزال مكموداً من اثر هذه الفاجعة ، وانه ليشعر بانفجار في شرايين قلبه كلما يتذكر هذه الفاجعة ، ولهذا فانه لا يريد البحث في هذا الموضوع لأن صحته لا تساعده على ذلك . اما لازار فانه لا يزال ينكر تهمة اشتراكه في مقتل العسكري وكذلك الملازم الأول الطيار جواد حسين .

لازار اندروس وجواد حسين واسماعيل عباوي الشهير بـ « اسماعيل توحله » والملازم جمال جميل ، وقد قتلوه رمياً بالرصاص في يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ بأمر من رئيس اركان الجيش حينذاك السيد بكر صدقي ، أثناء تقدم الجيش على بغداد بالقرب من نقطة بئر النصف وذلك كما اعترف به المتهمون أنفسهم ، وحسب شهادتي العرفاء فحل بن جزاع وسائق سيارة الجيش ابراهيم خليل اللذين كانا حاضرين عند وقوع جريمة القتل والدفن ايضاً ؛ وكما ظهر من شهادات الضباط الذين كانوا برفقة المرحوم عند ذهابه إلى الجيش ، ومنهم الرئيس السيد طاهر محمد ، مرافق صاحب الجلالة ، والرئيس السيد شاكر القراغولي ، والسيد يوسف العزاوي ، وقد تقرر إجراء الكشف على محل الحادثة في ٢٥ / ١١ / ١٩٣٧ لمعرفة ما إذا كانت الجريمة قد وقعت ضمن لواء بغداد أو لواء ديالى لتوديع القضية إلى مرجعها القانوني . وقد أفاد المتهمون بأن القضية الموضوعة البحث هي من تفرعات الانقلاب الذي صدر قانون العفو العام عما حدث فيه من الجرائم ومرتكبيها ، وان هذه الجهة لم تتحقق في جريان التحقيق حتى الآن . نعرض ذلك للتفضل بالاطلاع .

و. متصرف لواء بغداد

الجيش يستمر في الزحف

تركنا الجيش الزاحف على « بغداد » في « بعقوبا » لنقص حديث مقتل جعفر باشا ، فعلينا الآن ان نرافقه في زحفه إلى بغداد .

لم يكتف « العسكري » بالرسائل المار ذكرها ، ليصد الجيش عن مهاجمة بغداد فأمر بإرسال البرقية التالية إلى معسكرات الجيش في الروز ، وقره غان ، من مدفعية ، وخيالة :

« أمر وزير الدفاع بأن تتحرك قطعات الفرقة الاولى ، والثانية ، والخيالة ، والمدفعية ، إلى بغداد يخبرنا آمروا الفرق والخيالة والمدفعية عن زمن حركتهم ماشياً وعن الزمن والمحطة التي يريدون إحضار شاحنات العفش وغيرها » اه

ولما كانت القوات المرابطة في قره غان وبلدروز قد شرعت في الزحف رد الفريق عبداللطيف نوري على برقية الوزارة بما يلي :

من قائد الفرقة الاولى الى وزير الدفاع ـ بغداد

« الموقف يتطلب تنحي الوزارة الحاضرة حالا . تنتظر وحدات الجيش خبر تنحيها وانباءنا فوراً » .

وأجاب الفريق بكر صدقي على البرقية المشار اليها بالبرقية التالية :

من قائد الفرقة الثانية بكر صدقي الى وزارة الدفاع – بغداد

« انني متقدم نحو بغداد مع الفرقة الثانية لإسقاط الوزارة » .

ولما كان الفريق عبداللطيف أخذ على عاقته محافظة مؤخرة الجيش فقد طير البرقيتين التاليتين :

١- من قائد الفرقة الاولى إلى مدير الشرطة العام — بغداد

نوصيكم بوجوب اجتناب كل حركة ضد قطعات الجيش القائمة بواجب وطني انبئونا . اه

٢- من مقر القيادة إلى الزعيم امين العمري — بغداد

انبئونا ما تم من سقوط الوزارة . إذا تم تنحيها، حافظوا على الضبط في العاصمة، إلى أن تدخلها قوات الجيش . اه « عبد اللطيف نوري »

وبينما كانت أسلاك البرق تنقل هذه الرسائل، كانت القوات تزحف على بغداد بسرعة فائقة، فقد غادرت « بعقوبا » في الساعة السابعة والنصف من صباح الخميس ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، وصارت على أبواب بغداد في الساعة الرابعة، بعد الظهر، فاحتلت « سدة ناظم باشا » المحيطة بالعاصمة وأقامت المتاريس، ونصبت المدافع، وجعلت فوهاتها موجهة على المدينة[1] فذعر الناس وخافوا، وارتبكت الجاليات والشركات الأجنبية، وسادت بغداد الرهبة، واستولى القلق على السكان، وحاول الأهلون أن يجمعوا المؤن للأيام السود، فلم يجدوا مخازن مفتوحة ليتداركوا منها حاجاتهم.

وكانت « الوزارة الهاشمية الثانية » قد استقالت — كما قدمنا — وصدرت الإرادة الملكية إلى السيد حكمة سليمان بأن يؤلف الوزارة الجديدة، فلما أصر على أن يكون هذا التكليف خطياً، وقع صاحب الجلالة الخطاب التالي نصه :

عدد ٥١٠ — وزيري الأفخم حكمة سليمان

بناء على استقالة فخامة ياسين الهاشمي، من منصب رياسة الوزراء، ونظراً إلى اعتمادنا على درايتكم وإخلاصكم، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة، على أن تنتخبوا زملاءكم، وتعرضوا أسماءهم علينا، والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر شعبان لسنة الف وثلثمائة وخمس وخمسين هجرية، الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول سنة الف وتسعمائة وست وثلاثين ميلادية .

غازي

وعلى اثر ذلك، رد « مدير الشرطة العام » على برقية « الفريق عبد اللطيف نوري » بما يلي :

من مدير الشرطة العام إلى قائد الفرقة الأولى في الروز

قوات الشرطة قائمة بواجباتها الاعتيادية على محافظة الأمن وسلامة الأهلين، وهي لا تعارض قوات الجيش المخلص لجلالة الملك . الوزارة قدمت استقالتها وقبلت . اه

---

(١) بعد ان اجتازت قطعات بكر صدقي بعقوبة، امر بقطع خطوط البرق والتلفون عن بعقوبة، وامر بتأسيس تلفون سيار يخابر بواسطته بغداد .

وأجاب « الزعيم محمد امين العمري » على برقية « الفريق عبد اللطيف نوري » أيضاً بما يلي :

من الزعيم امين العمري إلى مقر القيادة : الفريقان بكر صدقي وعبد اللطيف نوري

سقطت الوزارة . نحن محافظون على الضبط والأمن . اتصلوا تلفونياً بجلالة الملك ، و إذا لزم تتصلون بنا ايضاً . اه

❋ كيف تكونت الوزارة ❋

كان في نية السيد حكمة سليمان، بعد أن كلف بتأليف الوزارة الجديدة على صورة رسمية، ان يشرك السيد نوري السعيد في وزارته ، ليأمن جانب الانكليز ، فصرفه السيد كامل الجادرجي عن هذه النية، ورشح بدله السيد صالح جبر، متصرف لواء كربلا ، كما أن الحاج محمد جعفر ابوالتمن رشح السيد احمد زكي الخياط ، متصرف لواء الحلة ، إلى منصب وزاري في « الوزارة الجديدة » فحال السيد الجادرجي دون ذلك ايضاً .

وكلف السيد حكمة سليمان ، السيد نصرت الفارسي ، بالدخول في وزارته المنتظرة ، فاعتذر عن ذلك ، فوقع التكليف على السيد ناجي الأصيل . اما السادة: محمد جعفر ابو التمن، وكامل الجادرجي ، ويوسف ابراهيم ، فإنهم كانوا شركاء حكمة في تفكيره واتجاهه منذ البداية ، ولهذا كانت مزاملتهم له مقررة .

أما منصب وزارة الدفاع فقد ترك أمر إملائه إلى الفريق بكر صدقي ، فاختار هذا له زميله الفريق عبد اللطيف نوري ، وبذلك تم عدد أعضاء الوزارة الجديدة .

قال لي معالي السيد صالح انه تلقى إشارة تلفونية من بغداد بعد ظهر الخميس ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ تنبىء عن رغبة السيد حكمة سليمان بالتحدث اليه ، فظن ان للسيد حكمة التماساً يريد تنفيذه ، ولم يك قد علم بشيء مما جرى في العاصمة ، و إذا به يكلفه بالدخول في الوزارة التي هو سائر إلى تأليفها . فاعتذر عن ذلك، فلم يقبل له عذراً ، فأصر على الاعتذار، فلم يكن من حكمة إلا أن القى السماعة من يده وكلفه بالتوجه الى بغداد فوراً .

وبينما كان السيد حكمة في « بناية وزارة الداخلية » يتحدث الى بقيـة الزملاء ، الذين سيشتركون معه في تحمل أعباء المسؤولية، دخل عليه اربعة من الضباط يحملون بنادقهم على اكتافهم وبعد أن أدوا له التحية العسكرية ، أخبروه بأن قطعات الجيش على أبواب العاصمة ، فصدر الأمر بوجوب دخولها الى المدينة ، رغم المحاولات التي بذلت لتحول دون ذلك .

وفي الساعة الخامسة والنصف بدأت القطعات تجتاز الشارع العام ، تتقدمها القوات الآلية ، والفريق بكر صدقي العسكري ، فارتاح الناس لانفراج الأزمة ، بعد أن كان الخوف يفعل فعله في النفوس، ونثرت فتيات المدارس الإسرائيلية مقداراً من الأزهار والرياحين على رؤوس القادة ،

وعندها أبرق الفريق بكر صدقي البرقية التالية إلى :

قائد الفرقة الاولى في الروز

سقطت الوزارة الهاشمية ، وتألفت الوزارة الجديدة برئاسة معالي حكمة سليمان ، وعبداللطيف نوري فيها وزيراً للدفاع . تجري مراسيم الاستيزار في الساعة ١٨ ، نخبركم بأسماء الوزراء بعدئذ .

وابرق الزعيم ، محمد أمين العمري ، البرقية التالية إلى الروز ايضاً :

« دخلت قطعات الفرقة الثانية بغداد بهتاف ، قريباً جداً تجري حفلة الاستيزار » اه

وفي تمام الساعة السادسة تم الاتفاق على ان تكون الوزارة الجديدة بالشكل التالي في وقت كان وزيران خارج العاصمة : وزير العدلية في طريقه من كربلا إلى بغداد ، ووزير الدفاع يحافظ على مؤخرة الجيش في بلدروز .

١- حكمة سليمان : رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية	٤- الدكتور ناجي الاصيل : وزيراً للخارجية
٢- جعفر ابو التمن : وزيراً للمالية	٥- كامل الجادرجي : وزيراً للاقتصاد والمواصلات
٣- صالح جبر : وزيرا للعدلية	٦- عبد اللطيف نوري : وزيراً للدفاع
	٧- يوسف ابراهيم : وزيراً للمعارف

وقد دخل في هذه الوزارة اربعة وزراء جدد ، وهم : ناجي الاصيل ، وكامل الجادرجي ، وعبد اللطيف نوري ، ويوسف ابراهيم ؛ وتولى بكر صدقي منصب رئاسة اركان الجيش العراقي ، بعد إحالة العميد طه الهاشمي على التقاعد[1] ودعي السيد ناجي شوكت ، وزير العراق المفوض في انقره ، إلى بغداد ، في ٢٤ / ١١ / ١٩٣٦ للاشتراك في الوزارة الجديدة كوزير للداخلية ، فاعتذر عن ذلك .

وكانت اول كلمة فاه بها رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار هذه :

« اني أشكر صاحب الجلالة الملك وليس لي شيء أقوله في مثل هذا الموقف سوى اني اطلب إلى الشعب العراقي الكريم الذي أولانا ثقته أن يرجع إلى حالته الطبيعية من السكينة والهدوء . كما أطلب إلى الموظفين أن يؤدوا وظائفهم كما ينبغي واسأل الله تعالى أن يوفقني لتحقيق الغاية التي أتيت من أجلها . » اه[2]

✵أول بيان رسمي للحكومة الجديدة✵

ما كادت الوزارة تنتهي من مراسيم حفلة الاستيزار حتى أبرقت إلى متصرفي الألوية تقول :

« بعناية الله ، وجهود الشعب الكريم ، وعلى رئاسة الجيش الباسل ، حصلت على عطف جلالة

---

(١) كان طه الهاشمي قد وصل إلى انقره في يوم حدوث الانقلاب فتلقى امر إحالته على التقاعد فيها .

(٢) جريدة «البلاد» العدد (٧١١) بتاريخ ١-١١-١٩٣٦

الملك المعظم بتأليف الوزارة ، بعد أن استقالت وزارة الهاشمي ، فأملي وطيد بجميع أبناء الشعب الكريم ، على اختلاف طبقاتهم ، أن يتعاضدوا ، ويتكاتفوا ، على كل ما يستوجب طمأنينة المجموع ، وسلامته ، وأن يعمدوا الى الراحة ، بعد الذي تجشموه من المتاعب في سبيل مظاهر الأفراح ، ورغبتي الاكيدة في أن يركن كل فرد الى مصالحه وأعماله وزراعته . والله أسأل أن يسدد خطواتنا ويوفقنا الى ما فيه خدمة المجموع ورفاهه واطمئنانه .

بغداد ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ حكمة سليمان : رئيس الوزراء

وقد نشرت هذه البرقية بشكل « بيان رسمي » في الصحف اليومية، وهي أول تصريح رسمي بأن « الوزارة السليمانية » توسدت الحكم عن طريق الجيش ، خلافاً لصراحة الفقرة الخامسة من المادة ٢٦ من القانون الأساسي العراقي التي تنص على أن :

« الملك يختار رئيس الوزراء وعلى ترشيح الرئيس يعين الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم »

السفير البريطاني والوزارة الجديدة

في اليوم الثاني من تكوين « الوزارة الجديدة » زار السفير البريطاني في العراق رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، حكمة سليمان ، في مقر وزارة الداخلية ، وبعد تبادل عبارات المجاملة سأله عن خطة الوزارة الجديدة ، فرد الوزير الرئيس « ان الوزارة تحترم جميع المعاهدات المبرمة وتحافظ على صلات الولاء القائمة » فسر السفير لهذا الجواب وخرج من المقر شاكراً .

فكرة الفتك بالزعماء

كان مثل مؤلف هــذا الكتاب ، مثل جمعية الهلال الأحمر ، تجوب مناطق المتحاربين ، على اختلاف نزعاتهم ، لتؤدي واجبها الإنساني دون أن تلاقي ممانعة من أحد . فكنا نتصل برؤساء الوزراء ، والوزراء لنأتي باليقين من الأخبار وكنا نسعى كثيراً للظفر بالوثائق والمستندات .

وقد شاع في بغداد أن « الوزارة السليمانية » رأت أن تفتتح قائمة أعمالها بقتل السادة : نوري السعيد ، ورشيد عالي ، وياسين الهاشمي ، وتصفي الحساب مع خصومها على هذا الأساس ، فذهبنا نتطلب وسيلة للاتصال بالسيد حكمة سليمان ، للوقوف على جلية الأمر ، فالتمسنا السيد جعفر حمندي ، وزير المعارف في « الوزارة السليمانية المعدلة » ان يشفع لدى السيد حكمة لنا بجلسة معه، تعيننا على اكتشاف الحقيقة ، فلم يبخل الوزير بالشفاعة المطلوبة ، ولا الرئيس بالجلسة المنشودة ، لتحقيق غرضنا العلمي .

وكانت الساعة الرابعة بعد ظهر السبت الموافق ١٦ نيسان ١٩٣٨م موعــد الاجتماع في دار السيد حكمة بالصليخ، فجلست الى صاحب الدار أتكلم بكل حرية، وهو يرد علي بكل لطف



الوزارة السليمانية




حكمت بك سليمان
رئيس الوزراء ووزير الداخلية



وزير المالية * محمد جعفر أبو التمن

وزير العدلية * صالح جبر



وزير الخارجية * الدكتور ناجي الاصيل



وزير الدفاع * الفريق عبد اللطيف نوري



وزير الاقتصاد والمواصلات * كامل الجادرجي



وزير المعارف * يوسف عز الدين ابراهيم

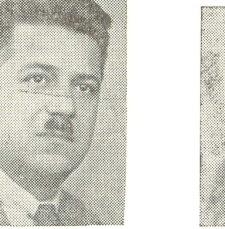
الوزارة السليمانية المعدلة



رئيس الوزراء : حكمت سليمان




وزير الداخلية * مصطفى العمري



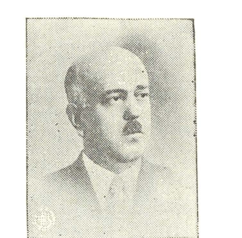
وزير المالية * محمد علي محمود



وزير العدلية * علي محمود الشيخ علي



وزير الخارجية * ناجي الاصيل




وزير الاقتصاد والمواصلات * عباس مهدي

وزير المعارف * جعفر حمندي

وزير الدفاع * عبد اللطيف نوري

وصراحة ولما وصل بنا الحديث إلى فكرة الفتك بالوزراء ، وتصفية الحساب مع خصوم الوزارة ، قال :

« جاءني بكر صدقي إلى « ديوان وزارة الداخلية » في مساء يوم الانقلاب ، وطلب إلي أن يتعشى عندي هو وبعض الضباط والجنود في المساء المذكور ، فرحبت بالطلب ، وانتقلنا إلى الدار ، وبعد أن اكلنا هنيئاً ، قال لي بكر : « إن كلا من هؤلاء الضباط سيتولى قتل أحد الوزراء ، فماذا تقول ؟ » فقلت له : « اني مستعد لاستحصال إرادة ملكية بجعلك رئيساً للوزارة فتفعل ما تريد » فاستغرب بكر هذا الجواب مني وقال : « ان القوم سيقتلونا إذا لم نقتلهم الآن » فاضطررت أن الاطفه لصرفه عن تنفيذ فكرته هذه، وقد جعلت مبيته وصحبه في داري، في تلك الليلة ، للحيلولة دون تنفيذ هذه الفكرة الجهنمية . »

قلت لصاحب الفخامة : إن الذي عندي من المعلومات هو أن الوزارة قررت أن تقتل كلا من رشيد ، وياسين ، ونوري ، وانكم في الحقيقة قلتم لبكر صدقي أن لا لزوم لهذا القتل ، بعد أن استقالت الوزارة، وصفت الأمور، وأن بكراً أصر على تنفيذ خطته، فاستنجدتم بالرئيس علي غالب، فوجدتم علياً يشارك بكراً في فكرته ، فاضطررتم إلى الاستعانة بقرينتكم لمنع الأذى ، وأن نوري السعيد لما سمع بهذا القرار ، اتصل بالسفير البريطاني ، وأعلمه بما تقرر ، وأن السفير استدعى « الميجر ادمونس » مستشار وزارة الداخلية ، وطلب اليه أن يذهب إلى رئيس الحكومة الجديدة ويعلمه بأنه إذا وقع أي اعتداء على أي شخص في العراق ، فإن السفير يغادر وجماعته بغداد في الحال . وأن المستشار لما بلغكم قرار السفير ، وافقتم على حقن دماء الوزراء الثلاثة ، بشرط أن يغادروا العراق . اه

فأجابني السيد حكمت قائلا : القضية كما ذكرتها لك ، وقد جاءني الميجر آدمونس وسألني عن لسان السفير إذا كان في النية قتل أحد الوزراء ، في الوزارة المستقيلة ، فأخبرته بما جاءني به بكر صدقي، وما أجبته به، وكيف انني استطعت أن أحمله عن صرف النظر عن رأيه ، فشكرني على جوابي وانصرف . اه

ثم كتبت الى سعادة الميجر آدمونس، مستشار وزارة الداخلية، بتاريخ ١٩٣٩/٦/١٣ أسأله التفضل على التاريخ ببيان صيغة الرسالة التي حملها من « السفير البريطاني » الى « رئيس الحكومة » فكتب الي في اليوم التالي معتذراً عن اجابة طلبي ، بوصفه أحد موظفي الحكومة ، ولكنه وافق على أن يطلع على الروايات المختلفة ، في هذا الموضوع ، ليقول كلمته في الصحيح منها .

ومع اني أرسلت للمستشار هذه الروايات ، فأنا لم أحظ بالغاية التي رجوتها من هذه المراسلة ، غير أن في استطاعتي أن أقول كلمة صريحة في هذا الموضوع هي أن ذهاب « الميجر آدمونس » الى

« رئيس الوزراء » شجع الأخير على مواصلة مساعيه لإنقاذ حياة الهاشمي وصحبه ، ولا سيا وأن حكمت كان يرغب رغبة صادقة في حقن دماء الوزراء الثلاثة .

وهنالك روايتان رواهما لي وزيران مسؤولان : أحدهما السيد صالح جبر ، وزير العدلية في « الوزارة السليمانية » وثانيهما السيد رشيد عالي الكيلاني ، وزير الداخلية في الوزارة المستقيلة :

قال لي معالي السيد صالح جبر في يوم ٢٥ مايس عام ١٩٣٩ في ديوانه الرسمي :

« لما وصلت إلى بغداد من كربلا ، عصر الخميس ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ، وفهمت كل ما جرى ، زرت المرحوم « ياسين الهاشمي » في داره ، وعرضت عليه فكرة اشتراكي في الوزارة الجديدة ، فأشار علي بضرورة قبول التكليف . فلما أخبرته بما عندي من أعذار قد تحول دون ذلك ، أجابني لا بد من اشتراكك معهم ، وستساعدنا مساعدة نذكرها لك ، فإنك ستخفف من غلوائهم ، وتحول دون فتكهم بنا ، فإن القوم مصممون على التعرض لحياتنا . اه

وقال لي فخامة السيد الكيلاني عصر الأحد ١٧ نيسان ١٩٣٨م :

« جاءني المرافق الأول للملك غازي ، العقيد السيد أحمد ، في يوم الجمعة الموافق ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٦م وقال لي ان جلالة الملك يرغب في أن اغادر العراق حالا ، فلم أتأخر عن فهم الغاية من هذا التكليف ، ولاسيا بعد أن علمت أن كلا من المرحوم ياسين الهاشمي ، ونوري السعيد ، قد بُلغا عين الرسالة التي حملها إلي العقيد السيد أحمد » اه

وقد اكد لي السيد حكمة سليمان بأنه هو الذي أشار على الملك غازي ان يشير على السادة : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي ، ونوري السعيد ، بمغادرة العراق ، رعاية للمصلحة العامة ، وخشية ان يصيبهم مكروه ما على أيدي الضباط المتحمسين .

وعلى كل فقد غادر بغداد في الساعة الخامسة من مساء يوم الجمعة ٣٠ — ١٠ — ١٩٣٦ كل من السيدين : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني ، تصحبهما سيارات الشرطة المسلحة ، حتى أوصلتهما إلى الحدود السورية ، حسب طلب السيد الكيلاني ، وقد أرسل السيد حكمة سليمان ابن أخيه « جزمي مراد » لمرافقتهما وتطمينهما على حياتهما .

أما السيد نوري السعيد ، فقد غادر العاصمة إلى القاهرة ، في صباح السبت ، هو وعائلته ونجله السيد صباح ، تحملهم طائرة حربية من السلاح البريطاني ، بعد أن قضوا ليلتين في « المفوضية المصرية » وكان السفير البريطاني قد استأذن حكمة بك للسماح بنقل السعيد وعائلته على طائرة بريطانية ؛ وصدر على أثر ذلك هذا البيان :

« لما كان الواجب يقضي على الحكومة أن تعمل كل ما من شأنه استتباب الأمن وتأمين راحة أبناء البلاد وسكانها ولأجل أن يسود الاستقرار والسكون فقد فارق العراق كل من

ياسين الهاشمي ونوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني وتوصي الحكومة بأن يكون رائد الجميع المصلحة العامة وفي سبيلها تفنى مصلحة الأشخاص » . ٣١ – ١٠ – ٩٣٦

ابعاد الاقارب والمحسوبين

علمت « الوزارة الجديدة » أن في بغداد عدداً كبيراً من الموظفين والأهلين لايزال يعطف على « الوزارة الهاشمية » ويؤيد سياستها ، رغم زوال حكمها ، فرأت أن ترحل كل شخص خطر يمت الى الوزراء المبعدين بنسب أو سبب ، كما أوعزت إلى لفيف من الموظفين الذين لم تكن لتطمئن الى سلوكهم السياسي بوجوب استحصال إجازات لمغادرة العراق ، فكان ممن غادره على هـذا الأساس تحسين العسكري ، شقيق الوزير القتيل ، جعفر العسكري ، واحمد الناصني ، موضع أسرار نوري السعيد ، وعلي ممتاز ، نسيب السيد الهاشمي .

وقد ترتبت على تسفير هؤلاء الموظفين نتائج مالية ، فإنهم ما كادوا يعودون الى العراق ، بعد زوال حكم بكر صدقي[1] حتى أقاموا الدعاوى على الحكومة في « مجلس الانضباط العـام » فاستحصل السيد علي ممتاز حكماً في ٨ كانون الثاني ١٩٣٨ يقضي اعتبار إجازته التي أرغم على استعمالها ، غير مشروعة ، واستحصل السيد احمد الناصني حكماً في ١٩ مارت من السنة عينها مآله أن الغاء وظيفته ، بعد سفره من العراق ، لم يكن مشروعاً ، وألزمت الخزانة العراقية بتأدية رواتبه المتراكمة . وأخبرني السيد جميل عبد الوهاب ، حاكم صلح بغداد ، بأنه منح ما يستحقه من الإجازات الاعتيادية ، والمرضية ، قبل أن يتحقق مرضه بتقرير طبي ، وهلم جرا .

وذكر لي السيد جعفر حمندي ، وزير المعارف في « الوزارة السليمانية المعدلة » ، أنه ذهب الى معالي وزير المالية ، الحاج محمد جعفر ابو التمن ، يلتمسه عدم مضايقة صادق البصام ، وزير المعارف في الوزارة الهاشمية المستقيلة ، وأنه لا بد من الاستفادة من مواهبه ونشاطه ؛ فرد عليه الحاج محمد جعفر قائلا :

« انت لا تعرف صادقاً ، يا سيد ، فإن هذا الرجل كان يعاكسني في كل صغيرة وكبيرة ، يوم كان مديراً في المدرسة الجعفرية ، وأنا لا يمكن أن أرضى عنه الآن » .

فرد عليه السيد جعفر قائلا : إن الوزارة لا تدار بالعواطف يامعالي الحاج وان القضايا الشخصية لا يجوز أن تؤثر في القضايا العامة ، وان سياسة الدولة يجب أن تكون فوق الأشخاص . فلم يجد منه اذناً صاغية .

هل كانت الوزارة الهاشمية عالمة بالغدر ؟

كان السيد رشيد عالي الكيلاني ، وزير الداخلية في « الوزارة الهاشمية الثانية » يقول :

---

(١) عاد السيد علي ممتاز الدفتري إلى العراق قبل زوال حكم الارهاب

« لا يوجد شخصان يتباحثان في السياسة العراقية إلا وكنت ثالثهم »

ويدل هذا القول على شدة انتباه السيد الكيلاني، ويقظته في مجابهة الطوارىء. لهذا كان عجب الناس شديداً حين علموا أن «الكيلاني» لم يكن عالماً بما حاكه الخصوم لإقالة هذه الوزارة. وقد تحدث فخامته إلي في يوم ٢ كانون الأول ١٩٣٧ في الموضوع، فقال:

« كنت ساعدت بكر صدقي مساعدات جمة، منذ أبرز كفاءته المشهودة في حركات تأديب التياريين عام ١٩٣٣م، وهو كان يخلص لي إخلاصاً مطلقاً، ويتظاهر بالتفاني في محبته لي، حتى أنه كثيراً ما كان يفتح باب سيارتي لأنزل منها، أو يمسك معطفي لألبسه. وكنت لا أرد له رجاء، ولا يرد لي أمراً، فلم يكن هنالك - والحالة هذه - ما يستلزم إساءة الظن فيه. على اني أحرص على أن لا تتسرب أخبار الجيش إلى الخارج، ولهذا منعت دوائر الاستخبارات المختصة من مراقبة سلوك الضباط، والقادة، بصورة مطلقة، ولاسيما وأن للجيش دائرة استخبارات مستقلة، واسعة، والجيش بقادته، ورجاله، وأفراده، مخلص تمام الإخلاص للوزارة القائمة » اه

وفي الحقيقة كانت « الوزارة الهاشمية » يقظة فطنة، وكانت واثقة من عطف الملك عليها، ومؤازرة الشعب لها، واعتماد البرلمان عليها، إلا أن رئيس الوزراء شعر، في أواخر أيلول ١٩٣٦، بانتقاد يوجه إلى بعض زملائه، فكان يتحين الفرص لاستبدال هؤلاء الوزراء مع بعض الإداريين عند سنوح الفرصة، وقد سمع باعتزام رئيس مجلس النواب، محمد زكي، ترك رياسة المجلس إذا لم يجر هذا التبديل، فأسرع اليه وتفاهم معه، وقرّ القرار على أن يتم ذلك بعد افتتاح المجلس في أول تشرين الثاني ١٩٣٦[1]

---

(١) لغطت الصحف، وكثرت الاشاعات، عن حدوث تصدع في صفوف اعضاء « الوزارة الهاشمية الثانية » في اواخر ايامها، فذهبنا نستقي الأخبار من مظانها، فتوصلنا إلى هذه النتيجة:

كان قد حصل خلاف شخصي بين رئيس مجلس النواب، محمد زكي، ووزير المعارف، صادق البصام، فأخذ الرئيس يسند إلى الوزير بعض التهم، ويشيع عنه انه سيضطر إلى التخلي عن منصبه الوزاري. وكانت المعارضة تكيل للوزارة اقداح النقد اللاذع، فرأى رئيس الوزراء، ياسين الهاشمي، ان يجس النبض، فندب وزير خارجيته نوري السعيد، ليسأل رئيس المعارضة، حكمت سليمان، عن تعاونه مع « الوزارة القائمة » بتقلده احد المناصب الوزارية، فلم يجد من حكمت غير الصدود، ثم عرض الهاشمي على جميل المدفعي ان يدخل واعوانه في وزارته فرحب المدفعي بفكرة التعاون على ما فيه مصلحة الوطن، واتصل الهاشمي بعد هذا بوزير داخليته، رشيد عالي الكيلاني، ليسأله رأيه فيما توصل اليه، فأجاب الوزير انه يرحب ترحيباً قلبياً بانضمام المدفعي ومن يشاء إلى الوزارة وانه مستعد حتى إلى ترك منصب وزارة الداخلية مادامت هناك مصلحة تقضي بتضامن رجالات البلد لانقاذ الموقف، ولاسيما وان الكيلاني كان يشعر بتعب متزايد من جراء إشغاله منصب وزارة العدلية بالوكالة، علاوة على إشغاله منصب وزارة الداخلية بالاصالة، وقد سر الهاشمي لهذه النتائج، ولكنه ما كاد يفاتح الملك غازي بفكرة إجراء التبديلات الوزارية حتى افهم بضرورة الاحتفاظ بالسيد الكيلاني كوزير الداخلية، وبينما كان الهاشمي يفكر في حلول اخرى، بعد ان افهم رشيداً بأنه سوف لا يتخلى عنه، حدثت حادثة ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦.

﴿ مظاهرة في بغداد ﴾

وزع لفيف من شباب بغداد في يوم أول تشرين الثاني ١٩٣٦ المنشور التالي :

« إن الانقلاب الكبير، الذي جرى باتحاد جيشنا الباسل وجماهير الشعب على اختلاف طبقاتها المتوثبة ، التي ارهقها ظلم أفراد قلائل آثروا مصلحتهم الخاصة على المصلحة العامة ، قد أثر تأثيراً حسناً جداً في النفوس، ولأجل الاستمرار على إظهار الشعور بتأييد هذا الانقلاب، و إبداء الاعجاب بالجيش ، ولأجل الاشتراك فعلياً في إظهار الاستياء من الأعمال الفظيعة التي جرت سابقاً ، ولزيادة التماسك بين الشعب ، والتعبير الصارخ عن الابتهاج بزوال الطغيان الفردي ، وعودة الحرية ، ندعو الأهلين إلى القيام بمظاهرة كبرى لتحقيق مطالب الشعب الآتية :

١- إزالة آثار الظلم الماضي .

٢- تقوية الجيش تقوية عامة .

٣- العفو العام عن المسجونين السياسيين .

٤- فتح النقابات والصحف التي أغلقتها الحكومات السابقة .

٥- تخفيف ويلات الفقر وايجاد الأعمال للعاطلين وتشجيع الصناعات المحلية .

٦- توحيد الحركات الشعبية في الأقطار العربية لتأمين تقدم هذه البلاد .

٧- التساوي في الحقوق بين العراقيين والتمسك بوحدتهم ونشر الثقافة والوقاية الصحية في جميع العراق » . اهـ

« لجنة الإصلاح التقدمي الوطني »

وفي الساعة الواحدة بعد ظهر الاثنين الموافق ٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ سارت الجماهير نحو « جامع الحيدر خانه » فخطب كل من محمد صالح القزاز ، والاستاذ محمد مهدي الجواهري وغيرهما خطباً في تمجيد الحركة الجديدة ، والطعن في الذين قال عنهم الخطباء أنهم أساؤوا إلى المملكة .

ثم مشت المظاهرات على هيأة مواكب، فاخترقت « شارع الرشيد » وهي تهتف بحياة الملك، والجيش ، والوزارات الشعبية ، وحكمة سليمان ؛ وتألفت « هوسات شعبية » كانت تنشد أناشيد « بلدية » تمجد فيها الوزارة الجديدة ، والجيش ، منها : « حكمة يا عزنا وسور إلنه » و « منصورة رايتنا يا غازي » و « جلينا من حكم الماضي » ... الخ .

ومما يجدر ذكره هنا ، ويجب تسجيله للتاريخ ، أن مظاهرات كثيرة، كمظاهرة بغداد ، اقيمت في جل المدن العراقية : كالكاظمية ، والحلة ، والنجف، والديوانية، وكركوك، واربل ، وخانقين ، والموصل ، والبصرة ، والناصرية ، والعمارة ، والكوت، وأن وفوداً من مختلف الألوية قصدت إلى العاصمة للترحيب بالوزارة الجديدة ، على نحو ما كانت تفعله لبقية الوزارات ، وأن اعتداءاً فظيعاً وقع على دور بعض الوزراء ، في الوزارة المستقيلة ، تأباه المروءة وتأباه الشهامة .

يقول الاستاذ يوسف يزبك في كتابه « المحررون » :

« لا يخلو بلد في العالم ، من أشخاص حقيري التفكير والتصرف . وبغداد فيها ، من هؤلاء الأشخاص ، كما في غيرها ، فقد اغتنم الأسافل فرصة تحمس الجماهير ، وراحوا يحرضونها على إهانة فخامة الهاشمي ، وفخامة رشيد عالي الكيلاني ، والهجوم على دار الأول ، ورميها بالأقذار . . . ومن نكد الدنيا ان هؤلاء المحرضين كانوا قبل يوم من مأجوريها . . . وأخذ الأسافل يلقون خطب التحريض ، ويهيجون الشعب للهجوم على دار السيد ياسين الهاشمي ، وينعتون صاحبها بأبشع النعوت وينالون من كرامته ، وحياته الشخصية ، ويا للأسف » (١)

والواقع أن التحريض الذي جرى للنيل من كرامة الهاشمي ، لم يكن من الأسافل حسب ، وإنما كان من محبذي حركة الانقلاب أيضاً ، فإن الشعب كان يمجد أعضاء الوزارة الهاشمية تمجيداً كبيراً ، إلى ما قبيل استقالة الوزارة ، ويقيم الحفلات التكريمية للوزراء ولرئيسهم في كل رحلة أو مناسبة ، ولكنه سرعان ما انقلب هذا الانقلاب السريع ، لأسباب نفسية ، فالناس في كل امة وفي كل عصر يتبعون القوة ، لأنهم يحسبون ان الحق يدعمها ، كما تدعمه ، ويرون انها لا تستطيع أن تقوم وحدها إذا كان أساسها والجور والظلم .

✻ استعانة الوزارة بالصحافة العربية ✻

دهش العالم العربي للانقلاب العسكري ، الذي دبره الفريق بكر صدقي ، لإقالة « الوزارة الهاشمية » وأسف لافتتاح الدور الجديد الذي دخل فيه العراق بمقتل جعفر العسكري ، فراحت الصحف العربية ، في مختلف الأقطار ، تشجب هذه الحركة وترى فيها خطراً على العرب وقضيتهم ، فوجدت الوزارة أنها بحاجة ماسة إلى من يبشر بمبادئها ، ويبث الدعاوة لها ، فاعتزمت استقدام لفيف من الصحفيين في مصر ، وفلسطين ، وبيروت ، والشام ، للقيام بهذه المهمة ، وندبت الاستاذ رفائيل بطي ، صاحب جريدة « البلاد » ، لدعوة الصحفيين في الأقطار المذكورة إلى زيارة العراق ؛ فسافر الاستاذ الى القاهرة في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ بحجة « تأسيس مكتب لجريدته » ونشر هناك مقالات فياضة في امتداح الحركة الجديدة ، وعمل على إقناع زمرة من الصحفيين لزيارة العراق ؛ ثم زار بيروت ، والشام ، لهذا الغرض ، فجاء الصحفيون الى العراق — على نفقة الحكومة بالطبع — وأقاموا فيه مدة تجولوا خلالها في بعض الأنحاء — على حساب الخزينة أيضاً — ثم عادوا الى بلادهم وجيوبهم مثقلة بالدنانير ، وأقلامهم مهيأة لكتابة ما فيه خير الوزارة ، فكان ما كتب بهذه الطريقة أسود صفحة في تاريخ القضية العربية .

على أن البعض من هؤلاء الإخوان لم يشأ أن يناصر «الوزارة الجديدة» اما لاعتقاده بأن الحركة

(١) المحررون — بيروت : ١٩٣٦م ص ١٦١

التي قامت مؤخراً في بلاد الرافدين لن تدوم طويلا ، واما انتصاراً للهاشمي وصحبه ، وقد نشرت بعض كتب في مصر ، وسوريا ، والعراق ، للانقلاب وعلى الانقلاب كان معظمه

☼ اقوال الصحف في الانقلاب ☼

وفيما يلي بعض ما نشرته الصحف العربية والأجنبية حول حركة الانقلاب :

قالت جريدة الأيام الدمشقية بعددها ١٢٢٩ الصادر في أول تشرين الثاني ١٩٣٦ :

ليس مهماً أن يذهب الهاشمي من الحكم ، ويأتي حكمة سليمان ، أو نوري السعيد ، أو جميل المدفعي ، أو جعفر العسكري ، اليه وكلهم مخلص للعراق ، بل المهم أن يكون الخروج عن التقاليد البرلمانية ، والقواعد الدستورية ، عاملا على خروج الأحزاب ، في العراق ، عن معارضتها الحكيمة الرشيدة التي رأيناها منذ تحرير العراق من قيود الانتداب الى الآن » .

وقالت جريدة « القبس » الدمشقية أيضاً في عددها ٩٧٨ الصادر في الثاني من تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ :

« ان الديكتاتورية الجديدة تختلف كثيراً عن الديكتاتورية القديمة ، وحسب الخطر منها على البلاد أن يزج الجيش في السياسة ، وأن ينصرف عن الدفاع عن البلاد ، إلى الدفاع عن الأحزاب ، والأشخاص ، والكراسي . وهناك ما يؤلم النفوس ويثير مخاوف البلاد العربية كلها هو أن الذين كانوا أبطال الانقلاب العسكري الجديد يعرفون بنزعتهم الاقليمية وغير العربية أيضاً » اه

وقالت جريدة « فتى العرب » الدمشقية في عددها المرقم ٤٢٩٩ الصادر في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ أيضاً :

« وان في الحادث الذي حدث في بغداد ، ما يبعث على التساؤل عما قد يحدث في الغد ، وكلما نرجوه ونأمله أن لا يكون حصاد العرب والعراق من هذا الانقلاب ، الذي حدث ، ضياع هذه الشهرة التي يتمتع بها العراق في زمن فيصل الملك ، وفي زمن الوزارات القومية التي الفها رجال من الطراز الأول في العالم العربي ، كأصحاب الفخامة : ياسين باشا الهاشمي ، ونوري باشا السعيد ، ورشيد عالي الكيلاني ، وآل السويدي ، وجميل بك المدفعي ، وإخوانهم من رجال السياسة والقلم في العراق » اه

وقالت جريدة « النهار » البيروتية في عددها المرقم ٩٥٥ ما يلي :

« اهتمت الأقطار العربية للانقلاب الذي تم في العراق يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ لسببين : الأول هو غيرة الأخ على أخيه ، ورغبته في أن يظل دائما في خير ؛ فالعراق قطر عربي ، والعرب في سائر أقطارهم ينظرون اليه ، منذ تمتعه بالاستقلال ، نظرهم إلى الصغير يدرج على رجليه ، ويستقل

بالسير، ويحيطونه بقلوبهم . والسبب الثاني هو موقف الحكومة الهاشمية من قضية فلسطين العربية، وما لقيته هذه القضية على يدها ، ويد الحكومات العربية الاخرى ، من نجاح وإشراق » اه

وقالت جريدة « الصنداي تايمس » اللندنية :

« يستبعد على العموم أن الانقلاب العسكري في العراق مضر بالمصالح البريطانية ، لأن تقدم البلاد مشتبك بهذه المصالح ، اشتباكاً وثيقاً لا يسهل معه عدم الاعتداد بها باستخفاف ، وبدون روية ، ولا تبصر ، ولكن الانقلاب المذكور يدل على أن المملكة الجديدة تهوي بسرعة ، تنذر بسوء المصير ، إلى أساليب جمهوريات أمريكا الوسطى، وأصل السبب على الأرجح متشابه كثيراً وهو نظام الانتخاب الشعبي ، الذي يفرض أن يختار بموجبه البلاد حكومتها ، هو بالأكثر تقليد كاذب » . اه

وأذاع مراسل رويتر من لندن ، بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ ، يقول :

« أدلى المستر ايدن في مجلس العموم أمس بتصريح مسهب عن الحالة في العراق، وشرح اسباب الانقلاب الأخير شرحاً وافياً ، ثم قال :

« ان حكومة صاحب الجلالة ساءها جداً نبأ مقتل الزعيم جعفر باشا العسكري ، ويرجوا صاحب الجلالة أن تقدر حكومة العراق الآن خطورة عمل كهذا ، وبريطانيا تعتقد تماماً أن محاكمة الفاعلين ، ومدبري هذه الفتنة ، من أهم العوامل التي تكون حكم العالم الخارجي عليها ، وعن مبلغ نضوج العراق ، السياسي والذاتي . وقد أرسلت حكومة صاحب الجلالة إلى سفير بريطانيا تعليمات ليوعز بها إلى الوزارة الجديدة ، للمحافظة عليها ، وتطبيقها ، وهي في مصلحة الشعب قبل كل شيء » . اه

ولو أردنا أن نقتبس هنا كل ما كتب عن العراق ، بصدد هذا الانقلاب ، لأصبح هذا السفر مجلداً ضخماً يضم بين دفتيه أخبار صحف متباينة النزعات ، أجمعت كلها على خطر هذه الحركة .

وكان بعض الصحف العربية يرى في « الوزارة السليمانية » الجديدة خطراً على القضية العربية . وقد اكتفينا بنشر ما اقتبسناه ، لناخذ رأي جريدة « البلاد » العراقية في الموضوع ، فإنها الجريدة الوحيدة التي يصح نقل شيء عنها في هذا الشأن ، ولا سيا وقد كان صاحبها يمجد السيد الهاشمي ، ويرى فيه (بسمارك العرب) و (سيد الموقف) .

قالت جريدة « البلاد » في عددها المرقم ٧٢٢ الصادر في يوم ١٣ تشرين الثاني ٩٣٦ مايلي :

« اعتبر بعض الشباب ، الذين تنقصهم الخبرة ، انقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ، من الانقلابات الاجتماعية التي تحصل بنتيجة ذيوع فكرة اجتماعية معينة في المجتمع ، وقيام أنصارها بثورة اجتماعية لبلوغ كراسي الحكم ، بقصد تغيير النظم القائمة ، واستبدالها بالنظم التي تستند

إلى مبادئهم الخاصة؛ مع أن الانقلاب الذي قام به الجيش العراقي الباسل لم يكن إلا وسيلة من وسائل تنحية جماعة مستأثرة بالحكم وإفساح المجال لسير الأمور في المملكة على اسس النظام القائم ».

﴿ حل المجلس النيابي ﴾

رأت الوزارة الجديدة أن تحل المجلس النيابي، الذي جاءت به « الوزارة الهاشمية الثانية »، فاستصدرت الإرادة الملكية التالية :

الرقم ٥١٢

لما كانت الاصول الدستورية تقضي بأن يسود التآزر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولما كانت الظروف التي تجتازها البلاد في الوقت الحاضر تستدعي التآزر بين السلطتين على أتمه، لتتمكن الوزارة من القيام بالأعمال الاصلاحية التي تستهدفها، ولما كانت الوزارة لا تشعر بوجود هذا التآزر بينها وبين مجلس النواب الحالي، فقد :

أصدرت إرادتي الملكية، بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من القانون الأساسي وبناء على ما قرره مجلس الوزراء وعرضه رئيس الوزراء بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر شعبان سنة ١٣٥٥ واليوم الحادي والثلاثين من شهر تشرين الأول سنة ١٩٣٦

غازي

حكمة سليمان رئيس الوزراء

﴿ هل يتعارض هذا الحل مع احكام الدستور ﴾

نصت الفقرة الأخيرة من المادة (٤٠) من القانون الأساسي العراقي على انه :

« إذا حل مجلس النواب لأمر ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر » اه

وكانت الأسباب التي استندت اليها « الوزارة الهاشمية الثانية » في حل المجلس النيابي الخامس:

« لما كانت الاصول الدستورية تقضى بأن يسود التآزر بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ولما كانت الظروف الحاضرة تستلزم أن يكون التآزر بين السلطتين على أتم ما يكون لتتمكن الوزارة من القيام بأعمال إصلاحية خطيرة، ولما كانت الوزارة لا تشعر بوجود هذا التآزر بينها وبين مجلس النواب الحالي، فقد ... »

أما الأسباب التي استندت اليها « الوزارة السليمانية » في حل المجلس النيابي السادس، الذي جاءت به الوزارة الهاشمية، فكانت عين الأسباب التي استندت اليها «وزارة الهاشمى» في حل المجلس الأسبق؛ لهذا رأينا أن نستطلع رأي فخامة القانوني الضليع، السيد ناجي السويدي، في هذا

الموضوع ، فتفضل علينا بهذا الجواب ، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني

أخذت كتابك المؤرخ ٢٣ / ٢٤ الجاري ، وها أنا اجيبك على أسئلتك فيما يلي :

كان القصد من وضع الفقرة الاولى، من المادة ٤٠ من القانون الأساسي، هو تحديد حق الحل، وجعله مستنداً إلى أسباب معينة . فقد لوحظ بأنه إذا حصل خلاف بين الوزارة من جهة ، وبين اكثرية النواب من جهة اخرى ، حول قضية ما ، وطلبت الوزارة حل المجلس ، والرجوع إلى رأي الشعب ، وكان رأي الملك متفقاً مع آراء الوزراء ، فله أن يحله ، مع بيان الأسباب التي دعت إلى ذلك ، فإذا آتت الاكثرية، بعد الانتخاب ، مؤيدة لرأي الاكثرية السابقة، ومخالفة لرأي الوزارة ، فليس للملك أن يحل هذا المجلس ايضاً لتلك الأسباب ، بل يجب على الوزارة حينئذ إما أن تتخلى عن المسؤولية ، وإما أن تنصاع إلى رأي الاكثرية .

وقد يجوز الحل أيضاً إذا ظهر لجلالة الملك - بعد الاختبار طبعاً - أن الآراء في المجلس قد تبلبلت لدرجة لا يستطيع معها من تشكيل وزارة تتمكن من تأمين الاكثرية بجانبها، كما حدث في دورة المجلس الأولى ، عندما أسقط المجلس وزارة السعدون الثانية ، ثم لم تتمكن وزارة العسكري (الثانية) من الاحتفاظ بالاكثرية ، لانحياز النواب إلى أحزاب التقدم ، والشعب ، وكتلة الوسط ، وانقسامهم على أنفسهم ، بحيث لم تبق اكثرية مطلقة لواحد من هذه الأحزاب ، فاضطر الملك المرحوم ، إلى مجاراة السعدون ، بحل المجلس الذي خذله ، عندما دعاه إلى تشكيل وزارته الثالثة .

اما أن يحل المجلس قبل التئامه ، وأثناء مدة العطلة ، وقبل أن تجابهه الوزارة ، ومن دون أن تظهر اتجاهات أفكار وآراء أعضائه ، فأمر لم يكن في الحسبان ، ولم يخطر على بال محضري لائحة الدستور ، لأن الاسس الدستورية تستنكر ذلك . وعليه فإني سبق أن رفعت احتجاجي إلى جلالة المرحوم الملك فيصل ، بصفتي رئيساً لحزب الاكثرية ، وتنفيذاً لقرارات الحزب نفسه ، حينما اقدم على حل المجلس ، قبل أن تتقدم وزارة السيد نوري السعيد بمنهاجها اليه ، وقبل أن يتحقق من وضعية الاكثرية إزاءها ، مع العلم بأن المعاهدة التي عقدت في سنة ١٩٣٠ قد اتخذت سبباً للحل ، باعتبارها من الامور الحيوية الهامة ، التي يجب استفتاء الامة من أجلها .

وكذلك سبق لي أن اشتركت مع اكثرية مجلس الأعيان فرفعنا جواباً على خطاب العرش ، استنكرنا فيه إقدام وزارة السيد علي جودت على حل مجلس النواب ، لأسباب اعتبرناها غير دستورية ، كما اني أظهرت استنكاري عند المناقشة على جواب خطاب العرش في وزارة الهاشمي، وبينت ملاحظتي بخصوص عدم جواز حل المجلس، لأسباب لا تختلف في الجوهر، حتى ولا في المعنى

والمبنى ، عن تلك التي استند اليها السيد علي جودت .

وفي الختام تفضل بقبول المودة والاعجاب بنشاطك من صديقك : «ناجي السويدي»

خطة الوزارة الجديدة

للعراق محطة للإذاعة صغيرة خلقتها «الوزارة الهاشمية الثانية» في أول تموز عام ١٩٣٦، وبعد أن اشتغلت أياماً ، توقفت عن العمل ، لإدخال بعض التحسينات عليها ، فلما استلمت «الوزارة السليمانية» مقاليد الامور في ٢٩ تشرين الأول ، أرادت أن تشجب سلوك «الوزارة الهاشمية» وتعرب عن نيات الوزارة الجديدة ، فوضعت خطاباً خطيراً أذاعه معالي وزير المالية ، الحاج محمد جعفر أبو التمن ، باسم الحكومة العراقية من المحطة المذكورة ليلة الجمعة ٦/٥ تشرين الثاني ١٩٣٦م وهذا نصه :

إلى الشعب العراقي الكريم

لقد أنابني رئيس الحكومة أن القي على مسامعكم كلمات موجزة تعبر بتلخيص عن التطورات الحديثة في البلاد ، وخطة الحكومة في تسيير دفة الدولة حيالها فأعرض :

١- ان الظروف الاستثنائية ، التي اضطرت المخلصين من إخوانكم إلى أن يتكاتفوا ، ويتعاضدوا وضباط الجيش الأشاوس ، هي وليدة سياسة الحكومة الطاغية التي تجاوزت حدود الحكام المستبدين في تجاوزاتها غير القانونية ، وتحديها دستور البلاد ، فاستهانت بالدماء التي اهرقت ، وتفننت في اضطهادها الحريات فخنقت الصحف الحرة قبل أن تنشر ، ولاحقت الأحرار من أبناء البلاد أينما ساروا وحيثما توجهوا ، فمضى على البلاد عهد لم تعهده البلاد من قبل هذا العهد ، عهد الأحكام العرفية ، الذي ملئت فيه السجون بأبناء البلاد إخوانكم ، لأقل شبهة .

وليت طغيان الحكومة البائدة ، وإجراءاتها الجائرة ، كانت في سبيل إصلاح عام ، ولكنها لم تكن إلا لتأمين اتباع سياسة التحزب ، وتقديم المحسوبين عليها والمنسوبين اليها ، وتحقيق المصالح الشخصية والمنافع الذاتية ، ذلك مما زاد في الاستياء العام ، وسخط الجمهور العراقي ، وتقريب ساعة الانفجار والانفراج معاً ، ودعي قواد القوة الاصلاحية الوطنية إلى أن يطلبوا إلى جلالة الملك المعظم دعوة فخامة السيد حكمت سليمان إلى تأليف الوزارة ، تحقيقاً لرغبات الشعب ، ونزولا عند الرأي العام العراقي ، لعلم قواد القوة الاصلاحية بما تجشمه حكمت ، وإخوان حكمت ، من المتاعب والتضحيات ، وما لاقوه من الاضطهادات والإهانات ، في سبيل مصالح البلاد .

ولم تكتف الوزارة بكل ماقامت به من الأعمال الفظيعة ، والقسوة ، والتنكيل ، والتخريب ، وإعلان الاحكام العرفية ، والتبعيد ، والزج في السجون ، بل انها لم تتنح عن كراسي الحكم إلا بعد أن تركت الخزينة في عوز لا يستهان به ، وعرّضت بكثير من المشاريع إلى الخطر ، إذ أن

للقائمين بها أقساطاً مستحقة الدفع لهم لم تدفع في حينها[1]

٢- فالحكومة المؤلفة وفق رغبات الشعب ، قائمة بكل ما يكفل إحلال الطمأنينة التامة ، لعامة أبناء الشعب ، وجميع السكان ، عاملة كل ما به استتباب الأمن ، وتأمين الراحة ، وتطبيق العدل على الجميع . وليعلم كل فرد من أبناء البلاد وسكانها ، بأن الحكومة ساهرة في سبيل المحافظة على أموالهم ، ونفوسهم ، وحرياتهم ، واحترام معابدهم ، ومشاعرهم الدينية ، بدون التفريق بين الاديان والمذاهب ، بعد قضائها على عهد الاضطهادات ، وسلب الحريات والتجاوزات .

٣- والحكومة مستهدفة تحسين الصلات الودية مع الدول بصورة عامة ، والدول المجاورة بصورة خاصة ، وتوثيقها الروابط مع الاقطار العربية ، والتعاون المثمر معها ، بكل ما يمكن التعاون به .

٣- ومن مبادىء الحكومة المقررة وضع خطة إصلاحية صحيحة شاملة للمعارف ، وتقوية روح الثقافة التي تكفل الوحدة العراقية ، وتقضي على النزعات والفوارق ، بحيث لا تتنافى مع ما ترمي اليه من تحقيق الوحدة العربية .

ولقد اعتزمت الحكومة على ايجاد المال لغرض إعمار الاراضي ، بصورة عامة ، وتوزيع الاميرية غير المملوكة ، وغير المفوضة ، وغير المزروعة منها ، على أبناء البلاد ، كما تقتضيه المصلحة العامة ، مع مراعاة العرف والعادة ، بصورة خاصة ، وفتح الطرق وتعبيدها ، وتوسيع الري والزراعة ، وتسهيل امور التجارة ، وتعميم الصناعة ، وتحسين الصحة ، إلى غير ذلك من المشاريع الحيوية ، التي تتوقف عليها سعادة عامة أبناء البلاد ورفاههم .

وبالجملة ، فإنا لا نريد أن نسهب في القول ، لأن الرجل ، من سبقت أفعاله أقواله ، على أن الاعمال ، إذا في استطاعة الحكومة القيام بها بوجه مرضي ، فهي بمؤازرة الشعب ، وباستمرار ثقته بها ، ولذلك مهما كانت واجبات الحكومة نحو البلاد عظيمة ، فإن واجبات الشعب أعظم » اه[2]

---

(١) وقف معالي وزير المالية ، الحاج محمد جعفر ابو التمن ، في مجلس النواب العراقي في يوم ٢٧ مايس ١٩٣٧ ليقدم ميزانية الدولة الرسمية لسنة ١٩٣٦ الماليـة فأظهر فيها فضلة لا تدل على وجود العجز ، او الخطر الذي جاء ذكره في هذا الخطاب فقد قال معاليه بعد شرح الموازنة :

« يتضح مما جاء اعلاه بأن الوضعية المالية العامة في ٣١ آذار ١٩٣٧ قـد اسفرت عن حصول فضلة قدرها (٩٠٧٣٠٣) ديناراً » [راجع ص ٢٣١ من محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٧]

وقد رجعنا إلى تقارير « مديرية المحاسبات العامة » فوجدنا ان مصروفات الدولة خلال المـدة من ١ نيسان ٩٣٦ لنهاية تشرين الأول ٩٣٦ كانت (٣،١٧٠٠٢٦) ديناراً وكانت الايرادات لمدة عينها (٣،٣٢٧٩٢٣) ديناراً فتكون الفضلة في يوم استقالة « الوزارة الهاشمية » نحو (١٥٧٨٩٧) ديناراً ، عـدا الفضلة الموقوفة في الحساب المتبادل مع الدوائر المختصة .

(٢) جريدة « البلاد » العدد (٧١٦) بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٣٦

❊ منهاج الوزارة ❊

وفي يوم ٩ كانون الأول سنة ١٩٣٦ الموافق ٢٤ رمضان ١٣٥٥ اذيع منهاج الوزارة وهو:

« لقد أقدمت الوزارة على الاضطلاع بأعباء المسؤولية في ظروف كادت النفوس فيها أن تقنط إلى اليأس، ولذلك فإن الوزارة، التي جاءت إلى الحكم للقضاء على الوضع البائد، والبدء بنهضة شاملة، تقدر المهمة الملقاة على عاتقها، والواجب الذي تشعر فيه نحو شعبها، وهذا الواجب يشمل كل ناحية من نواحي حياة الشعب، ولذلك فلا يمكن أن تنوه بهذا المنهج إلا بالأعمال، التي يجب القيام بها حالا، أو في المستقبل القريب، وفق المبادىء والقواعد التي اعتزمت السير بموجبها وهي:

١- في الشؤون الخارجية

(أ) تعزيز روح التآزر بين العراق وبريطانيا العظمى، والعمل المتواصل لتأمين أقصى الفوائد مالياً، واقتصادياً، وعسكرياً، من الحلف العراقي البريطاني.

تحكيم أواصر الصداقة والتعاون بين العراق وجمهورية تركيا، والعمل على التعجيل بالتوقيع على ميثاق عدم التعدي بين العراق وتركيا وايران والأفغان.

دوام الصداقة وحسن العلاقات السائدة بين العراق وايران، والسعي لتوطيد أواصرها، وبذل كل الجهود لحسم القضايا المعلقة بين المملكتين.

توطيد دعائم الاخوة العربية، والتحالف مع المملكة العربية السعودية، والسعي لتوثيق العلائق الأخوية مع سائر الأقطار العربية.

المحافظة على أواصر الصداقة والمودة القائمة بين العراق والممالك الاخرى، والسعي في تعزيزها على أساس تبادل المنافع.

(ب) تقوية روح الخدمة في السلك الخارجي ورفع مستوى كفاءة الموظفين.

٢- في الشؤون الداخلية

الادارة

تعديل قانون الخدمة المدنية، وقانون انضباط موظفي الدولة، والنظامات المختلفة، المتعلقة باستخدام وترفيع الموظفين، بقصد تكوين خدمة مدنية منظمة، على القواعد المقبولة لدى كافة الدول الراقية، والاعتناء الخاص بالنواحي التالية:

العناية بانتخاب الشبان المتعلمين، ذوي الاخلاق الحسنة، لاستخدامهم في وظائف الدولة.

تدريب الشبان، الذين يستخدمون على الوجه المتقدم، لتمكينهم من القيام بما يعهد اليهم من الوظائف بالكفاءة التامة.

ترفيع الموظفين المعينين على الوجه المتقدم ، بصورة منتظمة ، مع مراعاة القِدم ، والمقدرة ، وبدون محاباة ، في مختلف درجات الخدمة ، بقصد تكوين هيئة من الموظفين المدربين ، الذين يستطيعون إشغال أعلى المناصب في الدولة .

الاهتمام الخاص بحسم كافة المنازعات بين العشائر ، سواء كانت تتعلق بحدود الاراضي ، أو بمسائل اخرى ، مع مراعاة العدالة ، وعدم المحاباة .

إسكان العشائر الرحّل وغيرهم من أفراد العشائر المتوطنة ، الذين ليس لهم أراضي ، بإعطاء كل عائلة أرضاً كافية ، تؤمن بواسطتها معيشتها ، وسن التشريع اللازم لتحقيق هذه الغاية ، وكذلك وضع خطط لتأمين استفادة العشائر من الخدمات العامة .

الصحة

تزييد عدد المستشفيات والمؤسسات الصحية ، واستخدام العدد الكافي من الأطباء ، ورفع المستوى العلمي لمدرسة الطب ، ومدارس الموظفين الصحيين ، والممرضات ، والصيادلة ، والقوابل ، وتوسيعها بقصد تزييد عدد المتخرجين من الاطباء ، والموظفين الصحيين الآخرين ، وذلك ليكون في استطاعة كل عراقي ، أينما أقام في العراق ، الاستعانة في محله بالعناية الصحية .

العناية بوسائل الوقاية الطبية ، وتشكيل مؤسسات خاصة لمكافحة الامراض التي تهدد حياة الشعب ، وبالاخص الامراض الزهرية ، والملاريا ، والانكلستوما ... الخ

العمل على منع تفشي الامراض ، وتحسين صحة أفراد الشعب العامة ، بواسطة تزييد مراكز العناية بالاطفال ، تزييداً مطرداً ، ووضعها تحت إدارة نساء مدربات تدريباً يمكنهم من تعليم الامهات كيفية العناية بالاطفال وتربيتهم .

السجون

تنظيم السجون تنظيماً عصرياً ، وتحسين أحوال المسجونين بوجه عام ، وتهذيبهم ليكونوا أعضاء صالحين ونافعين في المملكة ، عند خروجهم من السجن .

الاهتمام الخاص بأحوال المسجونين الاحداث ، واتخاذ التدابير اللازمة ، لتنظيم المدارس الاصلاحية .

البلديات

الاهتمام بتحسين شؤون البلديات ، والسعي لإنشاء حدائق للاطفال ، ومتنزهات عامة للجمهور ، ومحلات للرياضة ، وتقوية شعبة الهندسة في المركز لمد البلديات بالمساعدة الفنية اللازمة ، فيما يتعلق بتخطيط المدن ، وبمشاريع الماء والكهرباء ، وتهيئة ماء صالح للشرب لكافة المدن والقرى .

الاهتمام الخاص بحالة العامل ، وتشجيع العمال على تأسيس نقابات لهم ، بقصد رفع مستوى

الصنعة ، وتحسين أحوالهم الاجتماعية ، والشروع بوضع خطط لبناء مساكن لهم مستوفية الشروط الصحية الحديثة .

الشرطة

الاهتمام برفع مستوى كفاءة قوة الشرطة وتهذيبها ، لتصبح قادرة على اداء الواجبات المكلفة بها على الوجه المطلوب .

٣ - في الشؤون المالية

وضع ملاك لوظائف الدولة يتناسب مع قابلية البلاد وحاجاتها ، وجعله ثابتاً غير تابع للأهواء لا يتغير إلا وفقاً لما تتطلبه تلك القابلية والحاجات .

إصلاح الإدارة المالية بحيث تجبى واردات الحكومة ، وتنجز حساباتها ، بأقل وقت ، وبأقل كلفة ممكنة ، وبصورة تمنع التذمر والتشكي .

توحيد التفتيش المالي في الدولة ، وتوسيع التدقيق السيار ، وتقويتها ، بحيث تؤمن الرقابة التامة على الأعمال المالية ، وتضمن تمشية الأعمال على وجه حسن .

وضع منهج عام ، للأعمال الرئيسية العمرانية ، ترصد فيه الاعتمادات الكافية لتلك الأعمال ومتمماتها اللازمة لها ضمن المدة المطلوبة ، على أن تشمل الميزانية السنوية الاعتيادية جميع المصروفات والاعتمادات التي تقتضيها مصلحة الدولة .

تعديل القوانين المالية ، غير الملائمة ، ولاسيما فيما يتعلق بالضرائب ، وبالأخص ضريبة الدخل منها ، لجعلها ملائمة ومنطبقة مع العدل ، واتخاذ التدابير تدريجياً لإحلال طريقة القادسترو في فرض ضريبة الأرض ، محل الطرق القديمة المتعددة ، التي كثر التشكي منها ، وإعادة دمج رسم الاستهلاك في ضريبة الأرض ، التي تقدر على الطريقة الآنف ذكرها عند حلول الظروف الملائمة ، وبعد أن تتقدم أعمال تطبيق طريقة القادسترو .

اتخاذ التدابير المقتضاة ، لتحسين تجارة العراق الخارجية ، والداخلية ، وإمكان موازنة صادرات البلاد مع استيراداتها ، وإصدار القوانين والنظم لهذه الغاية ، ولمنع الغش في كثير من المعاملات التجارية .

تأسيس معامل للغزل والنسيج لتموين الجيش والشرطة وتلامذة المدارس وغيرهم بمنتوجاتها .

توسيع المصرف الزراعي الصناعي ، وتعديل قانونه ، بما يزيد من قابليته ، وليكون قادراً على تسهيل تأسيس المشاريع الصناعية ، وعلى تشجيعها ومساعدتها ، وعلى إكثار إنتاج النباتات الصناعية: كالقطن والكتان والقنب ، وعلى تحسين الحبوب وتنقيتها ، وعلى تسهيل النقل وتقليل كلفته ، والعمل على إدخال الوسائط الميكانيكية : كالساحبات ، والدائسات ، وغيرها في الزراعة .

مراقبة أعمال المصارف ، والشركات ، والمؤسسات الاقتصادية الاخرى ، ووضع تشريع يضمن استثمار أموال العراقيين من مبالغ التأمين في العراق .

حل مشكلة الاراضي حلاً يتفق مع العدل والمصلحة العامة ، وقد اتخذت الإجراءات للاحتفاظ بالاراضي ، غير المفوضة ، لتوزيعها على وجه عادل ، يكفل إعمارها ، ويؤمن حقوق الافراد .

٤- في الشؤون العدلية

تأمين مساواة الأفراد التامة ، أمام القوانين ، وتوزيع العدل فيما بينهم ، وانتهاج الخطة الإصلاحية الآتية تحقيقاً لهذا الغرض .

تقوية روح الاستقلال والحياد ، ورفع مستوى الكفاءة في المحاكم ، بإعادة النظر في اصول انتخاب الحكام والقضاة ، وكيفية ترقيتهم ونقلهم ، والخصوصيات الاخرى المتعلقة بانضباطهم ، وبناء ذلك على اسس تضمن حسن اختيارهم ، وازدياد خبرتهم القانونية ، وتقدمهم العلمي والمسلكي بصورة تمكنهم من إعلاء شأن القضاء .

إعادة النظر في القوانين المتعلقة بتشكيل المحاكم ، واصول المرافعة فيها ، وإصلاحها على اسس تكفل سلامة الاحكام وسرعة إنجازها .

إصلاح القوانين المدنية والتجارية والعقابية ، بصورة تكفل حاجات البلاد ، حسب التطورات الاجتماعية والاقتصادية .

٥- في شؤون الدفاع

وضع اسس ثابتة لتوسيع الجيش ، وعلى الاخص القوة الجوية ، وتنظيمه وتقويته وتسليحه ، على الطرق الحديثة ، وذلك بصورة تؤمن حاجات الدفاع الوطني وسلامة المملكة .

الاعتماد في الدرجة الاولى في تجهيز الجيش وتموينه على موارد البلاد .

التوفيق على قدر الإمكان بين الاغراض العسكرية ، والاغراض المدنية ، في المشروعات الاقتصادية والعمرانية ، كإنشاء الطرق والقناطر والجسور ، وتأسيس المعامل ، وشركات النقل ، والطيران ، وما اشبه ذلك .

تعميم التدريب العسكري ، وتعزيز روح الجندية بين طبقات الامة ، لتقوية روح التكاتف بين الجيش والشعب .

٦- في الشؤون الاقتصادية والعمرانية

الاهتمام بالدرجة الاولى بالمشاريع الإنتاجية التي تزيد الثروة العامة ، كالقيام بمشاريع الري المفيدة ، وتعبيد الطرق الرئيسية ، وإنشاء الجسور المهمة ، وزيادة وسائط النقل وتنظيمها ، وتحسين

المواصلات بصورة عامة ، وتحسين زراعة البلاد بحيث تضمن استفادة الزراع من الحقول التجريبية استفادة عملية ، وعلى أساس توسيع فروعها ، وتشميلها الأماكن النائية لمنفعة صغار المزارعين ، ومكافحة الأوبئة الزراعية مكافحة فعلية ناجعة ، وتهيئة الوسائل لتزييد علاقة كافة الزراع بالموظفين الفنيين واستفادة أحدهما من الآخر ، وتنقية المحاصيل الأساسية ، والعناية الزائدة بإصلاح جنس التبغ ، وتكثير الغابات والعناية بها عناية تامة ، وتوسيع دائرة البيطرة وإصلاحها بصورة تتمكن من تحسين جنس الخيل وأنواع الماشية والاصواف ومكافحة امراض الحيوانات ومنع سرايتها ، والاهتمام بمعهد الصناعات النباتية وجعله بحالة يمكن معها الاستفادة منه في التجارب الفنية والقيام بالصناعات النباتية من قبل الحكومة مباشرة على أساس تجاري للاستفادة من اكثر المنتوجات الزراعة ، وتأسيس المشاريع الصناعية اللازمة لسد حاجات القطر في البضائع التي يمكن صنعها في العراق: كتعدين النفط بالقيام بمصفى النفط ، والقيام بصورة عامة بالأعمال اللازمة لاستثمار مرافق البلاد وزيادة انتاجها .

درس هــذه المشاريع وغيرها من المشاريع العمرانية من قبل الدوائر الفنية ولجنة من ذوي الخبرة لمعرفة درجة أهميتها ولاكتشاف مرافق البــلاد وطرق استثمارها ولوضع خطة عامة شاملة للقيام بالأعمال العمرانية حسب اهميتها .

٧- في شؤون المعارف

العمل على تعميم التهذيب الصحيح والثقافة بين الناشئة ، على أساس بث روح القيام بالواجب والتضامن مع تأمين وحدة الشعور بينهم ، وعلى رفع مستوى الكفاءة في البعثات العلمية وتوجيهها إلى النواحي التي تتطلبها سرعة إنهاض البلاد من الوجوه المختلفة .

تنظيم التعليم القروي وإصلاح التعليم الصناعي وتقويته .

الغاء اجور الدراسة المتوسطة والثانوية .

تحسين كفاءة المعلمين بصورة عامة ، وتوسيع دور المعلمين والمعلمات ورفع مستوى الكفاءة العلمية فيها لتهيئة العدد الكافي من معلمين ومعلمات تمهيداً لتعميم التعليم .

العناية بمباني المدارس والاهتمام بتشييد اكبر عدد ممكن من المباني المدرسية العصرية .

تأمين حسن جريان الامتحانات بالوسائل المحققة للغاية المتوخاة منها .

النظر في وضع منهاج دائم للدراسات المختلفة بصورة عامة ، وللتعليم الصناعي والمهني بصورة خاصة .

الإسراع بتشييد المتحف العراقي » [1] (انتهى)

(١) جريدة « البلاد » العدد ٧٤٤ بتاريخ ٩ كانون الاول ١٩٣٦

﴿ الانتخابات النيابية الجديدة ﴾

كانت « الوزارة السليمانية » استصدرت إرادة ملكية في يوم ٣١ تشرين الأول ١٩٣٦ لحل المجلس النيابي الذي جاءت به « الوزارة الهاشمية الثانية » والشروع في انتخاب مجلس جديد .

وفي ١٠ كانون الاول ١٩٣٦ صدرت الأوامر بالشروع في الانتخابات المأمولة ، وفي أواسط شباط اجتمع فريق من رجال الجيش وآخر من القوميين ، في دار « الفريق بكر صدقي » لاعداد القوائم النهائية بأسماء النواب الجــدد ، ولم يحضر هذا الاجتماع أحد من رجال « حزب الاصلاح الشعبي » فكانت النتيجة أن عدد المؤيدين للفريق بكر صدقي أكثر من عدد أعضاء الحزب المذكور ، لأن جماعة من الاستقلاليين كانوا يتصلون ببكر سراً ويحرضونه على الايقاع بالاصلاحيين ؛ وفي ٢٠ شباط ١٩٣٧ تمَّ انتخاب النواب الجدد بالطرق المألوفة في الالوية كافة ، فصدرت الإرادة الملكية بدعوة المجلس الجديد إلى عقد اجتماعه غير الاعتيادي في السابع والعشرين من شباط سنة ١٩٣٧م .

وقد اجتمع المجلس المذكور في هــذا التاريخ فكان معظم أعضائه من الشبان الذين علقت الوزارة القائمة عليهم آمالا جساماً في خدمة الشعب والسير به إلى مصاف الامم الراقية فأخفقت[1] .

وبعد الفراغ من القاء خطاب العرش انتخب اعضاء مجلس الاعيان الشيخ محمــد رضا الشبيبي لرئاسة مجلسهم ، وانتخب النواب فخر الدين جميل لرئاسة مجلسهم ؛ وفيما يلي « خطاب العرش » الذي ألقاه الملك غازي في يوم الافتتاح :

﴿ خطاب العرش ﴾

حضرات الاعيان ، حضرات النواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم مرحبين بكم ومتمنين لكم في أعمالكم الخير والتوفيق

تعلمون حضراتكم أن الحالة المؤلمة التي اجتازتها البلاد حتى ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ بسبب سوء التصرف الذي لازم الحكم ، جعل الحالة ان تتطور إلى ما انتهت اليه من الانقلاب ، بنتيجة التآزر بين أبناء البلاد والجيش الباسل ، فتألفت حكومتنا الحاضرة ، وعلى أثر اضطلاعها بالمسؤولية ساد السكون في البلاد وحصلت الطمأنينة بين جميع الطبقات .

وقد أعلنت حكومتنا خطتها في المنهج الذي نشرته ، وتأميناً للسير على خطتها فقد رأت من الضروري أن تقف على رأي الامة حول تلك الخطة فحُلَّ مجلس النواب[2] وبوشر بالانتخابات

---

(١) ضاقت الوزارة ذرعاً بفريق من النواب الشباب فقررت في تموز ١٩٣٧ « حل المجلس النيابي » للتخلص منه لكنها ما لبثت أن اسقطت الجنسية العراقية عن بعضهم في ٤ آب ١٩٣٧م فأخرجوا من العراق .

(٢) استصدرت « الوزارة السليمانية » إرادة حل المجلس النيابي في ٣١ تشرين الأول ١٩٣٦ ، اما منهاجها فأذيع في ٩ كانون الأول ١٩٣٦ أي ان الحل وقع قبل إذاعة المنهاج بأربعين يوماً .

الجديدة فأسفرت عن فوزكم ؛ ولنا الأمل الوطيد بأنكم ستحققون ثقة الامة بكم ، على أفضل الطرق .

رأت حكومتنا ان الحالة الراهنة في البلاد تستدعي العطف فاستصدرت عفواً عاماً عن جميع المحكوم عليهم من قبل المحاكم العرفية في المناطق التي كانت قد اعلنت فيها الإدارة العسكرية ، وشفع العفو بقرار يقضي بإعادة جميع الأموال غير المنقولة إلى أصحابها ، وجمع شتاتهم ، فساد السكون وحصل الاطمئنان والأمن بعد تلك الاضطرابات المتوالية المؤلمة ، وهي الآن تبذل الجهود في تلك المناطق لإعمار الأراضي وإروائها لتمكين المنكوبين من استثمارها لتعود عليهم وعلى الخزينة بالفائدة .

أيها السادة ، من دواعي سرورنا أن نرى صلاتنا مع الدول الاجنبية تسير على أحسن اسس المودة والصداقة ، وان قضية الخلاف على الحدود مع جارتنا ايران على وشك الانتهاء ، فقد تم الاتفاق على اسس قدمت حكومتنا بمقتضاها مشروع معاهدة لحل ذلك الخلاف بوجه نهائي ، مما يؤدي إلى توطيد علاقات الصداقة والاخوة السائدة بين المملكتين ، والشروع في المفاوضة لعقد المعاهدات والاتفاقيات التي تهم مصلحة البلدين. أما ميثاق عدم التعدي بين العراق وتركيا وايران والافغان ، فإن حكومتنا ساعية للتعجيل على توقيعه .

ومما يبعث على الارتياح، اعتبار معاهدة الاخوة العربية والتحالف المنعقدة بين العراق والمملكة العربية السعودية نافذة ، فدخلت بذلك علاقات المملكتين طوراً جديداً من الصداقة الوطيدة والتحالف ؛ وعقدت حكومتنا مع المملكة العربية السعودية معاهدة إقامة وجوازات سفر ومرور ستعرض على مجلسكم لتشريع قانون إبرامها ، وهي ساعية لعقد معاهدات واتفاقيات اخرى لتنظيم علاقات المملكتين .

وإن حكومتنا باذلة جهودها ، لتعزيز قوة الجيش وتوسيعه على الطريقة الحديثة ، لجعله كافلا تأمين حاجات الدفاع وسلامة المملكة . ومما يغتبط عليه، الاقبال على تأييده من قبل أبناء البلاد بنفوسهم وأموالهم .

وان مما يستوجب التفاؤل ، التحسن المستمر بتجارة العراق للصادرات والاستيرادات ، إذ قد كان لهذا التحسن في الشهور الاخيرة الأثر المحسوس في واردات الدولة ، واستتباب الامن في البلاد ، قد شجع على استثمار الاموال واستخدامها في سبيل العمران ، الامر الذي يعود على أبناء البلاد بالرفاه .

لقد ابتدأت حكومتنا بمد الخط الحديدي إلى الموصل وربطه بخطوط البلدان المجاورة ؛ وهي جادة لايجاد الاموال اللازمة للمشاريع النافعة كمشاريع الري والإعمار مضافاً إلى مشروع تسليح

قوة الدفاع ، وسترفع إلى مجلسكم الموقر لوائح التشريع لايجاد الاموال اللازمة للمشاريع الآنفة الذكر .

كما أن حضراتكم سترون في فصول الميزانية الجديدة الموحدة ، التي سترفع إلى مجلسكم عن قريب ، وفي لائحة قانون الاعمال العمرانية ، ما يعرب عن التدابير المتخذة ، للسير بالبلاد إلى العمران .

إن حكومتنا لساعية إلى توزيع الاراضي الاميرية على الزراع الحقيقيين ، على صورة تتفق مع العدل والمصلحة العامة ، بحيث يكفل هذا التوزيع إعمارها ، ويؤمن حقوق الافراد والخزينة معاً .

هذا وان حكومتنا منذ أن تسلمت زمام المسؤولية لم تأل جهداً في سبيل إعمار المعاهد العلمية ، وتعميم وسائل الثقافة وتوزيع العدل بين أفراد الشعب وتحسين الصحة العامة ، كما انها ساعية لاكمال وتنظيم جميع المؤسسات الادارية والمالية والقضائية والصحية ، وإحضار اللوائح القانونية اللازمة لذلك ، وكذلك مساعدة البلديات لتوسيع خدماتها في جميع أنحاء البلاد بكل ما يعود بتوفير أسباب الصحة والراحة على السكان .

انا على ثقة بأنكم ستعالجون جميع القضايا ، التي ستعرضها حكومتنا على مجلسكم ، بكل دراية وحكمة . فندعو الله تعالى أن يسدد خطواتكم ويكلل أعمالكم بالنجاح » . اهـ [1]

✲ حوادث واخبار ✲

١- كانت « الوزارة الهاشمية » عطلت عدداً من الصحف السياسية ، فلما تسلمت « الوزارة السليمانية » مقاليد الحكم ، قرر مجلس الوزراء إلغاء هذا التعطيل ، والسماح لكافة الصحف الموقوفة باستئناء نشاطها ، وهي عادة حسنة اتبعتها معظم الوزارات في إبان تأليفها .

٢- وكانت الوزارة المشار اليها قد منعت عدة كتب من الدخول إلى العراق ، بدعوى أنها تحمل المبادىء الشيوعية الهدامة ، وأنها تضر بمصلحة البلاد ، فلما اضطلعت « الوزارة السليمانية » بأعباء الحكم ، رفعت هذا المنع وسمحت لمعظم الكتب الممنوعة بالدخول إلى المملكة ، وقد ابتاعت « وزارة المعارف » مقداراً كبيراً من كتاب « قلب العراق » للاستاذ الريحاني وكان أحد الكتب الممنوعة .

٣- كانت « المحاكم العرفية » في سنجار ، والزيبار ، والديوانية ، قد حكمت على لفيف من الثوار ، في هذه المناطق ، بأحكام مختلفة ، فصدرت الارادة الملكية في الخامس من شهر تشرين الثاني ١٩٣٦ بإعفاء الطاعنين في السن ، والمعيلين ، من محكومي سنجار وهم ١٩٧ سجيناً عما تبقى من محكومياتهم كما صدرت بإعفاء ١٠٨ من محكومي الديوانية ، و٦٦ من محكومي بارازان مما تبقى من مددهم .

---

(١) محاضر مجلس النواب [الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧] ص ١-٢

٤- التجأ الثائر الفلسطيني، فوزي القاووقجي، إلى العراق، في السادس من شهر تشرين الثاني ١٩٣٦، فاراً من تعقيب الانكليز، فلقي الأمان والترحاب .

٥- تم تبادل وثائق إبرام معاهدة الاخوة العربية والتحالف المعقودة بين العراق والمملكة العربيـة السعودية أيام « الوزارة الهاشمية الثانية » يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٦م وبذلك أصبحت نافذة اعتباراً من التاريخ المذكور . وكان مجلس الوزراء قد اتخذ هذا القرار، بصدد هذه المعاهدة، في جلسته المنعقدة في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٦ :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الخارجية المرقم ١/٣٨ والمؤرخ في ١٩٣٦/١١/٤ وقرر ايفاد ناجي الأصيل، وزير الخارجية، إلى الرياض لتبادل وثائق إبرام معاهدة الاخوة والتحالف المعقودة بين العراق والمملكة العربية السعودية، والمفاوضة مع المملكة العربيـة السعودية تمهيداً لعقد اتفاقية :

(١) بالشؤون المالية والاقتصادية والكمركية .

(٢) بتنظيم طرق المواصلات والمراسلات .

على أن يكون معه جميل السلام، مدير الشعبة الشرقية في وزارة الخارجية، ووافق على منحهما مخصصات الايفاد » اه

٦- وصل إلى العاصمة الامير عبدالله، أمير شرقي الاردن، لزيارة الملك غازي في يوم ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٣٦ وغادرها بعد أيام، ولهذه الزيارة قصة سنثبتها في موضع آخر .

٧- اعتادت الوزارات المتعاقبة أن تجري تنقلات واسعة بين رؤساء الدوائر، بعيد اضطلاعها بأعباء المسؤولية، فتقرب من تعتمد عليه وتثق بولائه، وتبعد من لا تجد فيه ميلا نحوها، وقد قامت « الوزارة السليمانية » بعملية من هـذا القبيل، ولكنها كانت واسعة، كنتيجة طبيعية لحركة الانقلاب، فأقصت بعض المتصرفين، والقائمقامين، والمدراء العامين، عن وظائفهم، واستبدلتهم بمن كان يظهر استعداده لتأييد سياستها، كما انها استبدلت فريقاً من الضباط العرب بضباط من الكرد .

٨- قامت « الوزارة السليمانية » بجهود عظيم في سبيل تشجيع « مشروع الطيران » فجمعت مبالغ طائلة من التجار والمتمولين لهـذا الغرض، وفرضت على الموظفين نسباً معينة استقطعت من رواتبهم بستة أقساط، وقـد ساهم الوزراء، والاعيان، والنواب، في هذا المشروع الجليل، فتجمعت لدى « جمعية الطيران العراقية » مبالغ لا بأس بها، وابتاعت بها طائرات فقدمتها للجيش لتعزيز سلاحه الجوي .

٩- لبى دعوة ربه السيد محمد زكي، رئيس مجلس النواب، أيام « الوزارة الهاشمية الثانية » في

يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٧ ، وكان وزيراً للعدلية في الوزارة المذكورة إبان تكوينها .

١٠- اغتيل السيد ضياء يونس الموصلي ، سكرتير مجلس الوزراء في الوزارة الهاشمية ، مساء ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ ، فكان اغتياله سياسياً اكثر منه عدائياً ، والمعروف أن القتيل كان يرأس اجتماعات سرية ضد الوزارة القائمة ، وان قاتله اسماعيل توحله الموصلي بالذات .

١١- اغتيل « عبد الله باشعالم الموصلي » في ديوانه بقرية « تل الشعير » في لواء الموصل مساء الثلاثاء الموافق ١٦ شباط ١٩٣٧ .

١٢- وجد علي رضا بك العسكري ، شقيق جعفر باشا العسكري وزير الدفاع في « الوزارة الهاشمية الثانية » ذبيحاً في داره يوم ٢٢ آذار ١٩٣٧ ، وقيل انه مات منتحراً .

١٣- جميل صدقي الزهاوي من أشعر شعراء العراق في القرن العشرين ، عاش عيشاً ضنكاً ومات بائساً يوم ٢٣ شباط سنة ١٩٣٦ ، وقد أقامت « الوزارة السليمانية » حفلة تأبينية كبرى في بغداد يوم ١٢ مارت سنة ١٩٣٧ بمناسبة مرور عام على وفاته ، دعت اليها جماعة من الشعراء والكتاب في مصر ، وفلسطين ، وشرقي الاردن ، ولبنان ، وسوريا .

١٤- بينما كان العين مولود مخلص ذاهباً إلى داره في ليلة ١٠ شباط ١٩٣٧ اطلقت النار على السيارة التي كان فيها ، لكنه لم يصب بمكروه ، فسافر إلى مزرعته بجوار قرية تكريت ، فأرسلت الحكومة ثلة من الشرطة للقبض عليه ، لكنه استطاع أن يهرب إلى سوريا ، وقد بقيت قضيته مكتومة إلى أيام « الوزارة المدفعية الرابعة » التي أعقبت « الوزارة السليمانية » فأقام الدعوى على من اتهمهم بالاعتداء على حياته ، وأراد أن يثبت أن هناك مؤامرة أوعز بها الفريق بكر صدقي ، رئيس أركان الجيش ، لأن مولوداً كان يشجب الانقلاب ورجاله ، ولكن المحكمة قررت إخلاء سبيل الموقوفين .

١٥- كانت «الوزارة الهاشمية الثانية» قد فصلت عدداً كبيراً من الموظفين في خدمة الحكومة من وظائفهم وفق أحكام « قانون ذيل قانون التقاعد المدني » فلما كانت أيام « الوزارة السليمانية » تشكلت لجنة خاصة لدرس موضوع المفصولين ، من الوجهة القانونية ، فقررت اللجنة أن في الامكان إعادة الذين اخرجوا من وظائفهم بموجب الذيل ، على أن تتبع الأحكام الواردة في « قانون الحكام » فيما يختص بتعيين هؤلاء ، وأن تتبع أحكام « قانون الخدمة المدنية » عندما يراد إعادة الموظفين الآخرين دون حاجة إلى تشريع جديد ، وعلى هذا اعيد إلى الخدمة معظم الذين فصلتهم « الوزارة الهاشمية » ولاسيما من كان من أنصار العهد الجديد .

١٦- لمناسبة مهرجان عيد النهضة الكبرى الذي اقيم في طهران في يوم الاثنين ٢٢ شباط سنة ١٩٣٧ أوفدت « الوزارة السليمانية » ، بناء على دعوة من الحكومة الايرانية ، وفداً من كبار

الضباط في الجيش العراقي للاشتراك في هذا المهرجان ، فحل الوفـد ضيفاً على حكومة طهران ، وأبدت الصحافة الايرانية بهذه المناسبة عطفاً خاصاً نحو العراق وحكومته .

١٧- عقدت خطبة رئيس أركان الجيش العراقي ، الفريق بكر صدقي ، على إحدى السيدات الالمانيات في يوم ١٨ مارت ١٩٣٧ ، فتلقى العريس بهذه المناسبة ، ولاسيما من اليهود ، هدايا لا حدَّ لوصفها ، وكان الزواج شؤماً كبيراً على الزوج لأسباب لا تخفى .

١٨- وصل إلى بغـداد في يوم الاثنين ٢٩ مارت ١٩٣٧ الكونت ده مارتيل ، المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان ، وبقي في العراق أربعة أيام زار خلالها « البصرة » وبعض المدن العراقية الاخرى ، وكان قد سبقه اليها البارون فان ، مندوب المفوض المذكور . وكان القصد من هذه الزيارة البحث عن العلاقات الاقتصادية بين سوريا والعراق ، إلا انهما لم يبرما ما يفيد القطرين المتجاورين .

✵ كتب تهديد ✵

لم تكد « الوزارة السليمانية » تتوسد مقاعد الحكم حتى انتشرت بين الناس كتب تهديد يطلب فيها مرسلوها أن يغادر العراق من يتسلمها فوراً ، و إلا فجزاؤه القتل ، وهذا نص احدها :

« يقتضي عليك أن تهاجر من العراق بظرف ثلاثة أيام من هذا التاريخ و إلا تقتل »

« الجمعية الكردية الإصلاحية »

وقد حامت الشبهة حول شخصين قيل انهما بعثا بها لغاية سياسية ، أولهما صادق حبه ، نائب بغداد على عهد الهاشمي ، والثاني علي كمال ، نائب السليمانية في العهد المذكور ، وأن غرض الأول من إرسالها تشويش الأذهان ضد الوزارة الجديدة ، وغرض الثاني مناوءة المشتغلين بالقضية العربية.

يقول صاحب كتاب « أيام النكبة » في ص ١٠٨ من كتابه :

ان السلطات المختصة قررت تفتيش داري النائبين المومى اليهما ، وانها تحرت دار الأول فعلا فلم تجد فيها ما يستحق الذكر ، ولما قصدت تحري دار الثاني ، اعترض صاحب الدار على ذلك ، وقال إن رئيس الوزراء لن يوافق على تفتيش الدار ، وان الهيئة التي اوكل اليها تحري هذه الدار أخبرت مدير الشرطة العام ، السيد حسن فهمي ، بالموضوع تلفونياً ، فأيد المدير ما ادعى به السيد علي كمال ، فانصرفت ، وبقيت قضية هذه الكتب رمزاً مقفلا تتحدث به الركبان في كل مكان ؛ وقد نشر السيد توفيق وهبي ، أحد رجال الكرد المنوَّرين ، البيان التالي :

✵ الى اخواني العرب الاعزاء ✵

على أثر الانقلاب الذي حدث في الآونة الأخيرة كتبت أيدي السوء رسائل تهديد بعث بها

ذوو المقاصد السيئة الذين يضمرون شراً للبلاد وأبنائها إلى فريق من إخواننا الذوات العرب المحترمين . وقد كتبوا تلك الرسائل المنكرة باسم جمعية خيالية لا وجود لها والاسم الذي اخترعوه أداة للتفرقة بين الإخوان أبناء الوطن الواحد هو الجمعية السرية الإصلاحية الكردية ودحضاً لهذا الافترا. على الحقيقة اكذب التهمة القبيحة الدنيئة مؤكداً للإخوان العرب الكرام أننا أبرياء من الفرية وأن رسائل التهديد المذكورة قد دونها بعض أذناب الوزارة السابقة الذين كان الجو في ذلك العهد المظلم الجائر خالياً لهم لتأمين مصالحهم الشخصية وجر المغانم لهم ولأسيادهم فقضى الانقلاب على ما كانوا يأملون من منافع ذاتية . واني اؤكد ان لا يد للكرد في هذا التهديد ونرجو الحكومة الموقرة أن تبذل الجهد المستطاع للعثور على اولئك المجرمين والضرب على أيدي الذين يبذرون بذور الفساد في البلاد ويفرقون بين أبناء الوطن الواحد لكي لاتنكب البلاد مرة اخرى بمظالم أسيادهم التي لم ينج منها سوى المحسوبين على تلك الوزارة وهم أفراد .

وفي الختام اصرح أني وإخواني نعرف شيئاً واحداً في البلاد وهو أننا جميعاً عراقيون لا فرق بين عربنا وكردنا ولا بين مسلمنا ومسيحينا وإسرائيلينا .

فليحيي العراق امة واحدة متضامنة في ظل جلالة مليكنا المفدى غازي الأول أيد الله عرشه إلى الأبد . بغداد ٧ تشرين الثاني ١٩٣٦ توفيق وهبي (١)

ويقال أن هذه الجمعية فكرت في اتباع طريقة سريعة التحقيق لتنفيذ غايتها، فكانت تسحب القرعة بأسماء المشتبه فيهم ، فمن ظهر اسمه يقتل ليتعظ الباقون فيفرون ، وأن القرعة أصابت السيد ضياء يونس فاغتيل على النحو الذي ذكرناه والله أعلم .

﴿ من نتائج الانقلاب ﴾

« كان السيد حسن فهمي (المدفعي) يشغل وظيفة مدير أمن البادية ، في زمن الوزارة الهاشمية، والوظائف التي تقلدها في العهد الهاشمي وقبله ، تعد من الوظائف الوسطى، وما كان الناس يرون في شخصية المومى اليه قابلية لتحمل أعباء في إدارة الدولة أكثر مسؤولية مما انيط به، حتى يوم العصيان المشهود ، ولكن يظهر أنه كان ينظر إلى نفسه بغير تلك العين التي يراه الناس فيها ، ويطمح إلى امور يستكثرها الناس عليه . فلما طرقت مسامعه حوادث العصيان في عصر ٢٩ تشرين الأول ، وهجس ترجرج الوزارة الهاشمية قرر أن يغتنم هذه الفرصة السانحة فلا يدعها تفلت من يده ، فطير برقية من الديوانية إلى الفريق بكر صدقي ينبؤه فيها بالإخلاص ، والتأييد ، والمؤازرة ، ليس هو وحده فحسب ، بل والقوات التي تحت امرته ؛ فرد عليه الفريق بالشكر والثناء . وبعد أن تم كل شيء وفق المطلوب ، وتألفت الوزارة السليمانية ، وخلا الجو، وصفا الكون، تقدم السيد حسن

(١) جريدة « البلاد » العدد ٧١٧ بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٣٦

فهمي إلى بغداد حاسر الرأس ، وضاح الجبين ، وهذا هو يوم الجزاء ، هذا هو اليوم الذي تنال فيه الأيدي ما كسبت ، والويل كل الويل للناقين . إذن فقد كان لزاماً أن ينال حسن فهمي جزاء عمله . »[1]

وقد عين السيد حسن فهمي المدفعي مديراً عاماً للشرطة على عهد بكر ، ثم نقل إلى متصرفية لواء الدليم ، فلما كانت أيام « الوزارة السعيدية الثالثة » فصل من الخدمة ، في جملة من فصل بموجب أحكام قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة . فلما احتل الجيش البريطاني بغداد للمرة الثانية في ٢ حزيران ١٩٤١م وضعت « الوزارة المدفعية الخامسة » مرسوماً جوزت فيه قصر عقوبة الفصل من الخدمة ، التي انزلت بحق الاداريين العاجزين إلى المدة التي يرتأيها مجلس الوزراء ، فأعيد السيد حسن فهمي إلى الخدمــة للاستفادة منه في تنفيذ السياسة الجديدة . وقد سألناه عن البرقية التي أبرقها إلى الفريق بكر « عن استعداده وأفراد الشرطة الذين كانوا بصحبته لتأييــد الانقلاب » فأيد صحتها ، ولم ينكر صدورها منه .

ونحن بايرادنا هذه الفقرة ، إنما نريد أن ندون حقيقة ناصعة ، هي أن الذين كانوا يتظاهرون بتأييد الانقلاب ، إنما كانوا مدفوعين بعوامل شخصية ، فسرعان ما اختلف أربعة من الوزراء مع الرئيس « حكمت سليمان » و « الفريق بكر صدقي » واستقالوا من مناصبهم يوم ١٩ حزيران ١٩٣٧م ، وسرعان ما ثار الجيش ضد الفريق بكر صدقي فقتله ، والطيار محمد علي جواد ، يوم ١١ آب ١٩٣٧م ، وسرعان ما اضطرت « الوزارة السليمانية » إلى إسقاط الجنسية العراقيــة عن أعز أنصارها ، وأقوى مؤيديها ، كالسيد عبد القادر اسماعيل ، وأخيه السيد يوسف اسماعيل ، ونفتهما من العراق في ٢ آب ١٩٣٧م ، وسرعان ما اتهم السيد حكمة سليمان وصحبه ، بالتآمر على سلامة الدولة ، فسيقوا إلى « معسكر الرشيد » وحوكموا أمام « مجلس عرفي عسكري » قرر إدانتهم ، والحكم عليهم بالإعدام شنقاً ، وللتاريخ أن يسجل .

✵ حرم جعفر العسكري ✵

لما قتل جعفر باشا العسكري بالصورة التي رويناها ، اضطرت حرمه ، السيدة فخرية ، شقيقة نوري باشا السعيد ، أن تغادر العراق إلى القاهرة ، لتكون على مقربة من أخيها ، وأولادها الذين يدرسون في كلية فكتوريا بالاسكندرية ، وفي اليوم الثاني من كانون الأول ١٩٣٦م ، أي بعد مقتل بعلها بشهر وخمسة أيام ، ركبت إحدى الطائرات المصرية قاصدة بغداد قبل أن تستأذن بالمجيء ، فما كادت الطائرة تحط في « المطار المدني » حتى بلغها مدير شرطة بغداد بأن الحكومة قررت عدم السماح لها بالعودة إلى العراق ، في الوقت الحاضر ، وانه مضطر لأن يركبها السيارة ويعيدها إلى

(١) عن كتاب « ايام النكبة » للسيد طالب مشتاق ص ١١٦—١١٧

الحدود السورية .

وعبثاً حاولت « أم طارق » أن تقنع رجال السلطة بضرورة بقائها في العاصمة اسبوعاً ، فقد اعيدت إلى سوريا في الحال ، تخفرها إحدى سيارات الشرطة ، فلما بلغت الشام أبرقت إلى الملك غازي هذه البرقية :

« جلالة الملك غازي – بغداد

كنت غادرت وطني العراق ، عقيب مصرع زوجي الفريق جعفر باشا العسكري ، الذي اغتالته يد أثيمة ، في اليوم الذي دعي فيه إلى إتمام واجبه الوطني ، فذهبت إلى الاسكندرية لأرى أطفالي الذين يدرسون في مدارسها ، وأطمئن إلى شؤونهم وامورهم ، ثم رجعت مضطرة إلى الوطن الغالي ، للإشراف على اموري الخاصة ، ولتأمين حياة أطفالي الأربعة ، برغم الذكرى الأليمة التي أحملها في نفسي ، من جراء موت رجل أمضى ربع قرن من حياته ، وهو يناضل ، وينافح ، انتصاراً لقضية العرب في مختلف ساحاتها وميادينها ، فما أن وصلت إلى بغداد ، حتى أحاطت بي مفرزة من الشرطة ، بقيادة مديرها ، ومنعتني من العودة إلى منزلي ، وفي ذلك عبث صريح بآلام امرأة خسرت شريك حياتها ، ووالد أطفالها ، وموضع مجدها ، ولم أستطع الاحتجاج على هذا الاعتداء الصارخ ، فقد أجبرني مدير الشرطة ورجاله ، على مغادرة بغداد مع طفلي الصغير ، بعد أن أوقفني مدة غير يسيرة ، وصادر مني مذكرات لزوجي لم تطبع بعد ، وقد جرى هذا الحادث على خلاف ما نص عليه الدستور العراقي ، والقوانين العراقية ، التي تمنع نفي العراقيين و إبعادهم إلى خارج حدود وطنهم ، وقد وصلت الآن إلى دمشق ، فأنا فيها بعيدة عن سكني ، ووطني ، وأولادي ، وذوي رحمي ، ولست أعرف مصيري ، ولا مصير أولادي ، وفي قلبي الكسير ذكريات أليمة لا يطيق حملها رجل ، فكيف بامرأة مفجوعة بزوجها ، وبمستقبل أولادها ؟ إنني أرفع إلى جلالتكم شكواي ، آملة أن تضعوا حداً لهذا الظلم البين ، ولهذه الاعتداءات التي تصيب دستوراً اشترته الامة بدمها وأقسمتم جلالتكم على حمايته والله يحفظكم . اه

الشام في ٣ / ١٢ / ١٩٣٦ فخرية حرم جعفر العسكري[1]

أخبرني الاستاذ معروف الأرناؤوط ، صاحب جريدة « فتى العرب » الدمشقية ، أنه كان لتسفير حرم العسكري على هذه الصورة رنة استغراب ليس في دمشق حسب ، بل في جميع الأنحاء السورية ، وأنه عرض على السيدة المفجوعة ببعلها أن تذهب إلى داره لتكون ضيفاً عليه ، فلم توافق .

وأكد لي السيد حكمت سليمان أن وزير ماليته ، الحاج محمد جعفر أبو التمن ، هو الذي عارض عودة حرم العسكري إلى بغداد ، وأن « حكمت بك » أوفد الاستاذ ساطع الحصري إلى السيدة

(١) اصل البرقية في كتاب « ايام النكبة » ص ١٢٧

المشار اليها ليعيدها إلى بغداد بعد أن هدأت العاصفة وتراجعَ الوزير عن معارضته .

على أن سمو الأمير عبدالله ، أمير شرقي الاردن ، ما كاد يسمع بما حل بزوجة العسكري ، الذي خدم القضية العربية تحت لواء والده واخوته خدمات مشهودة ، حتى طير البرقية التالية :

جلالة ولدنا الملك غازي – بغداد

أرجو بذل حمايتكم الملكية لأرملة المرحوم جعفر باشا ، وابنه ، لانتساب المرحوم لجلالة والدكم الأخ ، ولخدمته في الثورة ، ولاشك في أن جلالتكم لا ينبوا عن إلمامكم الملكي عكس التأثير الذي يحدث في كل محل ، إذا لم تقبل حكومة جلالتكم رجوع الأرملة المومى اليها وطفلها إلى العراق والتجائها إلى ظل حمايتكم .

عبد الله

❊ وفاة ياسين الهاشمي ❊

وافت برقية من بيروت صباح الخميس الموافق ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ تنعي ياسين باشا الهاشمي رئيس الوزراء السابق ، وتقول ان الوفاة كانت نتيجة نوبة قلبية لم تمهله غير لحظات ، فوقع الخبر على الأسماع وقع الصواعق المحرقة ، بل أشد تأثيراً . ولم لا يكون وقعه كذلك ، وقد كان الفقيد زعيماً كبيراً ، وسياسياً حكيما ، وبطلا من الأبطال الذين يشار اليهم بالبنان ؟!

وعلى أثر وقوع هذه الكارثة ، أبرق العميد الركن طه الهاشمي ، شقيق الفقيد ياسين ، إلى الملك غازي يخبره بالوفاة ، ويرجوه الموافقة على إرسال الجثمان إلى بغداد ليدفن فيها ، وأخبر القنصل العراقي العام في بيروت بذلك أيضاً ، لتوافق الحكومة العراقية على إرسال الجنازة برفقته . وفي عصر ذلك اليوم أخبر القنصل العراقي العميد طه أن الحكومة وافقت على ذلك بشرط أن لا يكون هو (أي طه الهاشمي) مع الجثمان . وفي الوقت نفسه كان الوفد السوري ، المرسل من الشام إلى بيروت ، لاستقبال الرفاة ، طلب دفن الفقيد في مرقد « صلاح الدين الايوبي » بدمشق ، بناء على رغبة الحكومة السورية في ذلك ، ولكن طه اعتذر للوفد بموافقة الحكومة العراقية على إرسال الجثمان إلى بغداد ، وانتفاء الغاية من دفنه في الشام .

وشاع في سوريا أن حكومة بغداد سوف لا تجري الاحتفال اللازم للفقيد ، وإنما ستدفنه سراً في غسق الليل ، فراجع وزير خارجية سوريا القنصل العراقي في بيروت ، والتمسه ، باسم الحكومة السورية ، أن تجري مراسيم الدفن بالشكل الذي يقتضيه وضع رئيس وزارة مثله ، فلما أجابت حكومة العراق هذا الالتماس ، قررت دمشق أن توفد ممثلين عنها من « أعضاء الكتلة الوطنية » ورجال القمصان الحديدية ، ليرافقوا الجنازة إلى بغداد ، ولكن حكومة بغداد أبت أن تسمح لهذا الوفد بالسفر على هذه الصورة ، وأوقفت في بغداد بعض القائمين بحركة استقبال الجثمان كالمحامي صادق البصام ، والمحامي داود السعدي ، والسيد صادق حبه ؛ فلم يبق مناص من دفن الرفاة في

مقبرة « صلاح الدين الأيوبي » بالشام ، وهكذا كان ، فدفنت باحتفال مهيب مشت فيه كافة الطبقات ، وأبنت الصحافة السورية الفقيد العظيم تأبيناً مؤثراً وأشادت بفضله ومواهبه كثيراً .

أما صحف بغداد فقد اكتفت بنشر خبر الوفاة ، كما تكتبه عن أصغر رجل ، متناسية مقام الفقيد في السياسة ، والخدمات التي أسداها للعراق . و إلى هذا تشير « جريدة الانقلاب » للاستاذ محمد مهدي الجواهري ، بالكلمة التالية الصادرة في عدد ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٧ :

« و إذا كانت هناك عبرة تفوق عبرة نهاية الهاشمي باشا المحزنــة ، فهي موقف زميلة من الزميلات — يريد جريدة « البلاد » للاستاذ رفائيل بطي — التي لم يجف بعد حبر كتاباتها ، ولم يضمحل صدى تقديسها وعبادتها للهاشمي . موقفاً لم يكن بالمتوقع منها ، بصورة خاصة ، في تأبينها المقتضب للرجل ، فليس معنى موت الرجل أو تدهوره أن يذهب الوفاء وينضب معين الانصاف » اه

على أن جريدة « التيمس » الانكليزية أبنت الفقيد بكلمة مؤثرة جداً ، وعددت حسناته ، وأشادت بخدماته ، وذكرت المناصب التي أشغلها في مختلف أيام حياته .

وبمناسبة مرور العام الأول على الوفاة ، اقيمت للفقيد حفلة تأبينية عظمى في بغــداد في يوم ١٨ شباط ١٩٣٨ حضرتها وفود من الأقطار العربية ، واخرى من البلدان العراقية ، وتكلم فيها رئيس الوزراء ، السيد جميل المدفعي ، ورجالات العرب بكلمات مؤثرة جداً ، كما نشر معالي رستم بك حيدر كلمة ثمينة بهذه المناسبة في جريدة « البلاد » الصادرة في يوم ٢١ شباط سنة ١٩٣٨ جاء فيها :

« اننا أضعنا فيصلا ، في وقت كنا فيه أشد ما نكون احتياجاً إلى نشاطه وذكائه ، وبدأنا نفتش بعده عن الرجل الذي يوحد قوانا ، ويسوقنا بجرأة و إخلاص نحو أهدافنا القومية الخالدة . . . لقد توجهت الأنظار ، من بعد فيصل ، إلى ياسين الهاشمي ، فلم يتسع له القدر ، لايصال الأمة إلى هدفها » . اه

ثم يقول : « لقد كان رحمه الله كثير التفكير قليل الكلام ، ولكن إذا ما وجد الفرصة سانحة أو الضرورة قاضية ، خاصة عندما يكون لهذه أو تلك علاقة بمصلحة عامة أو قضية علمية فنية ، انطلق لسانه كالسيل المنهمر ، فلا يترك صغيرة إلا ويوضحها ، ولا خفية إلا ويكشفها ، فيبهر السامعين بسعة اطلاعه وسديد بيانه ، ولست مبالغاً إذا قلت انه كان أكتم رجــال السياسة في العراق سراً وأعفهم لساناً ، ومن أوقرهم مجلساً واملأهم مقعداً وأعمقهم شعوراً بالوطنية وأبرهم بالوفاء والصداقة » اه

وذكر حكمة بك سليمان لمؤلف هذا الكتاب ان فخامته تلقى نعي رفيقه في الجهاد « الهاشمي » بأسف بالغ وكمد شديد ، وان العلوية شقيقة الفقيد هي التي مانعت في جلب الجثمان إلى بغداد ،

خشية أن لا تجري المراسيم اللائقة بماضيه .

﴿ بين الامير عبدالله والملك غازي ﴾

يعد الأمير عبدالله، أمير شرقي الاردن، من أبطال العرب المرموقين، ومن امرائهم المعروفين فهو ابن الملك حسين، وعم الملك غازي، وسليل البيت الهاشمي المعروف بجهاده في سبيل القضية العربية، وقد عز عليه حدوث الانقلاب العسكري في العراق، كما عز عليه مقتل جعفر العسكري وخروج الهاشمي وصحبه من العراق، فحاول أن يوجه أنظار ابن أخيه، الملك غازي، إلى الأخطار المحدقة بالمملكة، وطلب اليه أن يأمر بمحاكمة قتلة العسكري، ولكنه وجد الملك محاطاً بزمرة تحصي عليه أنفاسه، فجاء إلى بغداد في يوم ٢٧ كانون الأول ١٩٣٦ ومكث فيها اسبوعاً يعمل على رتق الفتق، ولم الشعث، فلم يجد ما يحقق آماله فعاد إلى عمان، ثم ندب نجله، الأمير طلالا، ليكون عوناً لابن عمه في إعادة الامور إلى مجاريها، فجاء « طلال » إلى بغداد ومكث فيها مدة ثم عاد إلى عمان فاشلا في مهمته .

وشعرت « الوزارة السليمانية » بعدم ارتياح الأمير العربي لسياستها العامة – الخارجية منها والداخلية – فأخذت تعمل على مقاومته بشتى الطرق، وحدث أن أعلنت الحكومة البريطانية سياستها الجديدة نحو فلسطين، ووجوب تقسيمها إلى دويلات يحكم إحداهن العرب، ويحكم الاخرى اليهود، وتبقى الثالثة تحت النفوذ البريطاني، فرفض هذا المشروع من رجالات العرب من رفضه، وسكت عنه من سكت، وكان الأمير عبد الله من الساكتين، فاتخذت الوزارة سكوته حجة عليه، وأخذت الصحف الموالية للانقلاب العراقي في بغداد، تهاجم الأمير العربي، وتحاول النيل من مقامه .

فقد كتبت جريدة « الدفاع » للسيد سركيس صوراني في عددها الصادر في يوم ١٦ تموز ١٩٣٧ مقالا عنوانه « عقوق الأمير عبدالله » هاجمت فيه الأمير مهاجمة قاسية دون أن تراعي صلته بملك العراق، ونشرت في عدد ثان صدر في يوم ٢١ من الشهر المذكور مقالة اخرى عنوانها « كتاب مفتوح إلى أمير شرقي الاردن » لا تقل عن المقالة الأولى شدة وقساوة .

ولما اجتمعنا بفخامة السيد حكمة سليمان في يوم ١٦ نيسان ١٩٣٨ سألناه عن الأسباب التي أدت إلى وقوف وزارته موقفاً قاسياً من الأمير عبد الله، فأجابنا أن سمو الأمير وقف من قضية فلسطين موقفاً يناقض مصالح العرب وقضيتهم، ولكن فخامته كان يعمل على الدوام ليقرب بين الأمير وبين ابن أخيه الملك غازي، حتى أنه علم ذات يوم أن بعض أفراد الملك غازي أشار على جلالته فوجه كتاباً قاسياً إلى عمه، سمو الأمير عبدالله، فقابل « حكمة » الملك فوراً وطلب اليه أن يراعي مقام عمه فلا يخرج على آداب المجاملة مع سموه والتمس جلالته أن يدعو عمه لزيارة العراق،

ولما خرج حكمة من الملك اتصل بعمان واعتذر لسمو الأمير عن الكتاب المذكور ، ودعاه لزيارة العراق فقبل الدعوة ... الخ .

وقد كتبنا إلى سمو الأمير عبدالله ، أمير شرقي الاردن ، نستطلع رأيه في هذه الحوادث فتفضل علينا سموه بهذا الجواب :

عبدالله بن الحسين

عمان في ٢٧ ربيع الأول ١٣٥٧ الموافق ٢٧ أيار ١٩٣٨

حضرة الفاضل النبيل ، والمؤرخ الجليل ، السيد عبد الرزاق الحسني ، وفقه الله لما يحبه ويرضاه

السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، وبعد فإنني أحمد الله الذي لا إله إلا هو اليك ، واصلي واسلم على خيرة أنبيائه ، وصفوة أوليائه ، محمد وآله وصحبه أجمعين ، وانني اثني عليك الثناء اللائق للمقدمة في الكتاب التي أحببت أن تتعرف بها الينا معرفة جديدة (وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين) . وما أنا بالذي ينساك ، أو ينسى أي عراقي ، فالعراق قديماً ضمَّ عظام الأجداد ، وقد امتحن العراق بنا ، وامتحنا به من العصر القديم ، وهذه حقيقة يجب أن لا ينساها المؤرخ .

أما غرضكم الخاص الذي حدا بكم فكتبتم تلك الرسالة بسببه ، فمقضي إن شاء الله ، من غير أن نلحق بكم عناء السفر إلى عمان . وقبل ذلك سأتكلم عن الوزير الخطير ، حكمت سليمان ، الذي قال انه أحب أن يقرب بيني وبين ابن أخي ، وان موقفي أو رأيي في مسألة التقسيم يخالف مبادئه ، فأقول : انه عمل على دعوتي إلى العراق ، وأحبّ أن يريني مظهراً من مظاهر حزبه في حكومة العراق ، التي كان يرأسها خلافاً للمظاهر السابقة للحكومات السابقة ، فكان له ذلك . وأما التقريب بيني وبين ابن أخي ، فماذا عساه أن يكون بيني وبين شخص هو بضعة مني ، فدع عنك أصباغ الرجال وحيلهم .

ولا أنكر أني أحببت لابن أخي الخير ، ورجوت أن أخدمه والعراق بنصائح غاليات ، اقرّب بينه وبين شعبه ، ولكن وجود من يريد التحكم في الملك والشعب حال دون ذلك ، ولا اخال حكمت إلا أحد أولئك . فادرج هذه الصفحة المؤسفة عني

وأما التقسيم ، وأعني به تقسيم فلسطين ، فهو رأي اللجنة الملكية الانكليزية ، واليه مالت الحكومة البريطانية ، فرفضه من رفضه ، وسكت عن القول فيه من سكت ، وكنت من جملة الساكتين ، إذ لا فائدة من القول المجرد . ويكفيك مني أن أقول انه ليس من حقي الترخص في شبر من أرض أو في حق من حقوق عرفت أنها للعـرب ، ورسمتها الثورة العربية . ولقد استوى المتكلم والصامت الآن حيث فلسطين تلفظ الأنفاس الأخيرة ، فأين حكمت سليمان ، وأين مؤتمر

بلودان ، وأين الملوك والأمراء ووصاياهم بانتظار المعدلة وانهم لا يقصرون ؟

هذه بياناتي اليك أدليت بها حسب رغبتك ، واني أرجو أن تكون فيها الكفاية ، وان تشفي غليلك ، وحكمت سليمان هذا هو من عرفت ، وهو من صميم فرقة الاتحاد والترقي التركية ، فهو من أعداء الثورة العربية التي حاربت الاتحاديين، ولم تقصد العثمانيين . داء قديم، وأمر غير مبتدع، واني ولله الحمد مرتاح الضمير ، ادافع ما استطعت الدفاع ، وسترى وتسمع قريباً أننا استأنفنا جهادنا متكلين على الله مستمدين من روحانية رسول الله بعد أن ثبت للملأ خيانة ضفادع السياسة الذين ذكرت وانهم إنما ينيخون بتعصبهم العرب لأعدائهم يركبونهم ظهراً لبطن والسلام .

عبدالله بن الحسين

ثلاث معاهدات مفيدة

١- بين العراق واليمن

نصت المادة السادسة من معاهدة الاخوة العربية والتحالف المنعقدة بين العراق والمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ على أن تسعى الحكومتان المتعاهدتان لضم اليمن إلى هذه المعاهدة ، وكان إمام اليمن أوفد وزير القصر اليماني للمذاكرة في هذا الانضمام، فجاء الوزير إلى بغداد يوم ٦ حزيران ٩٣٦ ومكث فيها مدة لهذا الغرض، فلما كانت أيام « الوزارة السليمانية » ألفت الحكومة وفداً برئاسة السيد جميل المدفعي ، وعضوية سعيد الحاج ثابت ، ومحمد مهدي كبه ، ليحمل كتاباً من الملك غازي ، إلى الإمام يحيى حميد الدين ، إمام اليمن ، في طلب انضمام اليمن إلى هذه المعاهدة . وقد غادر الوفد بغداد يوم ١٦ مارت ١٩٣٧ جواً قاصداً « الشام » ومنها إلى « صنعاء » لاداء هذا الواجب ، فقوبل في تلك البلاد السعيدة بالحفاوة والتكريم ، ونجح في مهمته نجاحاً باهراً ، فقد وقع الإمام وثيقة الانضمام إلى هذه المعاهدة في يوم ١٧ صفر ١٣٥٦ المصادف ٢٩ نيسان سنة ١٩٣٧ ، ورجع الوفد إلى بغداد شاكراً للإمام غيرته العربية الإسلامية . وتقدمت « الوزارة السليمانية » إلى المجلس النيابي بلائحة قانونية لتصديق هذا الانضمام ، فوافق المجلس عليها في جلسته المنعقدة يوم ٢١ حزيران ١٩٣٧ بالإجماع ، ثم أبرمها مجلس الأعيان بالإجماع أيضاً ، وصدرت الإرادة الملكية في السابع والعشرين من الشهر المذكور بإقرارها وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن ملك اليمن ، الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ، غفر الله لهم آمين (بخط الامام)

نصرح بعد إنعام نظرنا في معاهدة الاخوة العربية والتحالف المنعقدة بين صاحب الجلالة ملك العراق ، وصاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية ، الموقع عليها في بغداد في اليوم العاشر

من شهر محرم الحرام من العام الخامس والخمسين بعد الثلاثمائة والألف هجرية ، وبناء على الروابط الاسلامية والوحدة القومية التي تربطنا بجلالتيهما ، وحيث انا نشعر ، كما يشعر جلالتاهما ، بالحاجة الماسة للتعاون فيما بيننا وبينهما ، والتفاهم في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما ، ومملكتنا ، وبغية المحافظة على سلامة بلادنا وبلاديهما ، قد انضممنا إلى معاهــدة الاخوة العربية والتحالف الآنفة الذكر ، مع درج المواد التي اشتركنا ووافقنا عليها نصاً ومعنى وتخصيصاً وتماماً ، والمواد المذكورة هي كما يلي :

المادة الاولى – يتعهد كل من الفرقاء السامين المتعاقدين تعهداً متقابلا بأن لا يقوم بأي تفاهم أو اتفاق مع فريق آخر على أي أمر ضد مصلحة أحــد الفرقاء المتعاقدين السامين أو مملكته أو مصالحها إذا كان من شأنه تعريض سلامة مملكته أو مصالحها للأخطار أو الأضرار ، وسيتشاور الفرقاء السامون المتعاقدون فيما بينهم بكلما اقتضى الحال لتنفيذ الأغراض المختصة بالروابط الإسلامية والقومية العربية التي رمت اليها مقدمة معاهدة الحلف .

المادة الثانية – يتعهد الفرقاء السامون المتعاقدون بأن يحسموا ماعساه يحدث من الاختلافات التي تقع بينهم بطرق المفاوضة الودية ، وبأن يرجعوا في حالة تعسر حل الخلاف بطرق المفاوضة إلى طريق التحكيم التي تنص عليها المادة الثامنة من معاهدة الطائف المعقودة بين المملكة اليمانية وبين المملكة العربيــة السعودية ، في السادس من شهر صفر الخير سنة الثلاث والخمسين بعد الثلاثمائة والألف .

المادة الثالثة – إذا أدي نزاع بين أحد الفرقاء السامين المتعاقدين ودولة اخرى إلى حالة يترتب عليها خطر يؤول إلى الحرب يوحد الفرقاء السامون المتعاقدون حينئذ مساعيهم لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وبالمفاوضة الودية .

المادة الرابعة – في حالة وقوع اعتداء على أحد الفرقــا. السامين المتعاقدين من جانب دولة اخرى بالرغم من المساعي المبذولة وفق أحكام المادة الثالثة وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجئ لا يتسع معه الوقت لتطبيق أحكام المادة الثالثة المذكورة حينئذ يتحتم على الفرقاء السامين المتعاقدين أن يتشاوروا في ماهية التدابير التي يجوز القيام بها بقصد توحيد مساعيهم بالطرق النافعة والمفيدة لرد الاعتداء المذكور . ويعتبر من أعمال التعدي :

١– إعلان الحرب .

٢– استيلاء دولة على إحدى دول الحلف بقوة مسلحة ، ولو بدون إعلان الحرب .

٣– هجوم دولة بقواتها البرية أو البحرية أو الجوية على بلاد إحدى دول الحلف أو بواخره أو طياراته ، ولو بدون إعلان حرب .

٤- إعانة أو إسعاف المعتدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

المادة الخامسة - في حالة حدوث اختلاف أو اضطراب أو فتنة في بلاد أحد الفرقاء السامين المتعاقدين ، يتعهد كل منهم تعهداً متقابلا بما يلي :

١- اتخاذ كل ما يمكن من التدابير :

(أ) لعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من أراضيه ضد مصلحة الفريقين المتعاقدين السامين الآخرين .

(ب) ولمنع رعاياهما من الاشتراك في الاختلال أو الاضطراب أو الفتنة أو مساعدة المتمردين أو تشجيعهم .

(ج) ولمنع ايصال أي نوع من المساعدات إلى المتمردين من بلاديهما مباشرة أو بالواسطة .

٢- عند التجاء المتمردين لأراضي أحـد الفرقاء المتعاقدين السامين على الفريق المذكور أن يجردهم من السلاح ويبعدهم حالا لمنطقة لا يمكنهم أي يأتوا منها بأي ضرر لبلاد الفريق الآخر حتى يبت في مصيرهم بين الفرقاء السامين المتعاقدين .

٣- إذا اقتضى الأمر اتخاذ تدابير مشتركة لقمع الاختلال أو الاضطراب أو الفتنة ، يتشاور حينئذ الفرقاء السامون في طريقة التعاون الموافق الواجب اتباعها لهذا الغرض .

المادة السادسة - يجوز أن يقوم الممثلون الديبلوماسيون والقنصليون لكل من الفرقاء المتعاقدين السامين بتمثيل مصالح الفريق الآخر ، عندما يرغب ويطلب ذلك ، في البلاد الأجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق ، وليس في هذا ما يمس بأي صورة من الصور بحرية ذلك الفريق في تعيين ممثلين مستقلين له إذا أراد ذلك .

المادة السابعة - من المتفق عليه لدن الفرقاء المتعاقدين السامين انه ليس في هذا ما يمس أو يخل بحقوق وحرية وتعهدات حكومات الفرقاء السامين المتعاقدين مع الدول والحكومات الاخرى والهيئات الدولية وبعلاقاتهم معها .

المادة الثامنة - إذا قام أحد الفرقاء السامين المتعاقدين باعتداء منه على دولة اخرى ، فللفريقين السامين المتعاقدين الآخرين إنهاء أحكام هذه المعاهدة معه بدون سبق إنذار ، على ان هذا الانهاء لايؤثر على الصداقة والمحبة التي تربط ممالك الفرقاء السامين ولايخل بالمعاهدات الاخرى والاتفاقيات المعروفة المعقودة والجارية بينهم .

المادة التاسعة - إذا أراد وطلب أحد الفرقاء السامين بعثة فنية من الفريقين الآخرين لتقويم ثقافة إسلامية عربية أو عسكرية ، أو أراد إرسال بعثة إلى مملكة الفريقين الآخرين للتدرب والتعلم بعد المراجعة في هذا ، فله ذلك .

المادة العاشرة – يعتبر هذا الانضمام، إلى معاهـدة الحلف، نافذاً من تاريخ إقراره من قبل حكومتي العراق والمملكة العربية السعودية، ويبقى مرعياً إلى أن تنتهي السنوات العشر، التي اعتبرت من تاريخ تنفيذ المعاهدة الآنفة الذكر من قبل الحكومتين المشار اليها، وتعتبر متجددة لمدة عشر سنوات اخرى إذا لم يخبر أحـد الفرقاء السامين المتعاقدين الفريقين المتعاقدين السامين الآخرين برغبته في إنهائها قبل سنة من تاريخ انتهاء أجلها .

﴿ خاتمة ﴾ هذه المواد العشر، المصرح بها، التي أمضيناها ووقعنا ختمنا عليها طبق المقدمة المندرجة أعلى هذا تقريراً لانضمامنا إلى معاهدة الاخوة العربيـة والتحالف، وهي موافقة للمواد المندرجة في المعاهدة المشار اليها الأصلية، ما عـدا بعض موادها التي لا تتعلق بشؤون مملكتنا الخاصة، وهذا التحالف قابل لمن أراد الدخول فيه من الدول العربية المستقلة . وبالله نستعين فالله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين .

حرر بصنعا اليمن في سابع عشر صفر الخير من سنة ست وخمسين بعد الثلاثمائة والالف هجرية

﴿ حاشية ﴾ وسيكون تقديم نسخة مختومة وممضاة طبق هـذا التقرير إلى حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية، لإلحاقها بنسخة معاهدة الحلف الأصلية الثانية الموجودة لدى جلالته .

٢– بين العراق وتركيا

العراق أحـد الأقطار التي انفصلت عن الامبراطورية العثمانية بفعل « الحرب العالمية الأولى » وقد طالبت تركيا بضم « ولاية الموصل » العراقية إلى أملاكها لأن الحلفاء لم يدخلوها حرباً وإنما احتلوها وفق أحكام معاهدة موندرس، التي قضت بتسليم جميع الموانىء والمواقع الحربية العثمانية إلى أقرب قائد من قواد المتحالفين[1] . ولقد بذلت الحكومتان، العراقية والانكليزية، مساعي مشكورة لحمل تركيا على الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة يحل بموجبها الخلاف القائم بين العراق وتركيا، وتؤسس صلات ود وصداقة بين القطرين المتجاورين، فأسفرت هذه الجهود عن توقيع المعاهدة العراقية – الانكليزية – التركية في ٥ حزيران ١٩٢٦[2] . ولما كان حكم « الفصل الثاني » من هذه المعاهدة ينتهي في ١٨ تموز ١٩٣٦ شرعت « الوزارة الهاشمية الثانية » في مفاوضة الحكومة التركية لتمديد مدة هذا الفصل، فلما كانت أيام « الوزارة السليمانية »

« وافق مجلس الوزراء – في جلسته المنعقدة في يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٣٦م – على تمديد مدة العمل بمقتضى الفصل الثاني من المعاهدة العراقية – الانكليزية – التركية المعقودة بأنقرة في

(١) يراجع في هذا الصدد ص ١٩٦ من الجزء الاول من هذا الكتاب

(٢) نشرنا نص هذه المعاهدة على ص ٦٠–٦٧ من الجزء الثاني

٥ / ٦ / ١٩٢٦ وتعديلاته وفق الشروط المتفق عليها مع المفوضية التركية إلى أن تستبدل باتفاقية لتنظيم علاقات الجوار بين المملكتين ، وقرر تخويل وزير الخارجية تبادل المذكرات اللازمة بهذا الشأن مع الحكومة التركية حسبما جاء في كتاب وزارة الخارجية المذكور في أعلاه » اه

وقد سافر وزير الخارجية ، ناجي الأصيل ، إلى تركيا في ٢١ نيسان ١٩٣٧م ، فتبادل المذكرات المختصة بتمديد أجل الفصل المذكور ، ولما عاد إلى العراق ، عرضت المستندات المذكورة على مجلسي النواب والأعيان فقبلت بالاتفاق وهي :

صاحب المعالي

بناء على انتهاء حكم الفصل الثاني من المعاهدة العراقية - الانكليزية - التركية ، الموقع عليها في انقرة بتاريخ ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ بين الفرقاء الثلاثة في ١٨ تموز ١٩٣٦ ، ونظراً إلى رغبة الحكومة العراقية الملكية ، وحكومة الجمهورية التركية ، في الاستمرار على تنفيذ أحكام الفصل المذكور بينهما فقط ، إلى حين عقد اتفاقية جديدة ضافية لتنظيم علاقات الجوار بين المملكتين ، أتشرف ، بناء على قرار حكومتي ، بأن أقترح تمديد العمل بأحكام الفصل الثاني من المعاهدة المبحوث عنها بين الحكومة العراقية الملكية ، وحكومة الجمهورية التركية ، اعتباراً من ١٨ تموز ١٩٣٦ وذلك بطريقة تبادل مذكرات ، وبالتعديلات والشروط الموضحة فيما يلي :

(أ) تستبدل الجملة : « وتجتمع هذه اللجنة على الأقل في كل ستة أشهر مرة واحدة أو أكثر إذا اقتضت الحاجة » الواردة في آخر الفقرة الأولى من المادة ١٣ بالجملة الآتية :

« وتعين تواريخ ومحلات اجتماع هذه اللجنة بالاتفاق بين الحكومتين » .

(ب) تحذف الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ الباحثة عن الاجتماع الأول للجنة .

(ج) بعد مضي سنتين على تاريخ تبادل المذكرات المقترحة يكون لكل من الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية الحق في فسخ الاتفاق الذي يتم بموجبها على أن لا يصبح الفسخ المذكور نافذاً إلا بعد مرور سنة على الاعلام به .

٢ حيث أن موافقة حكومة الجمهورية التركية قد تمت على هذه الاقتراحات كما جاء في مذكرة المفوضية المحترمة المرقمة ٩١٨/٥٣٨ والمؤرخة في ٨ كانون الأول ١٩٣٦ فإن مذكرتي هذه وجواب معاليكم عليها يؤلفان الاتفاق الرسمي بين الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية في هذا الخصوص اعتباراً من هذا اليوم .

انقره ٢٩ نيسان ١٩٣٧ ناجي الأصيل

صاحب المعالي الدكتور توفيق رشدي آراس - وزير خارجية تركيا - انقره

صاحب المعالي

أتشرف باستلام مذكرتكم المؤرخة بتاريخ اليوم ، والتي أوضحتم فيها معاليكم المقترحات التالية :

« بناء على انتهاء حكم الفصل الثاني من المعاهدة العراقية - الانكليزية - التركية الموقع عليها في انقره بتاريخ ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ بين الفرقاء الثلاثة في ١٨ تموز ١٩٣٦ ونظراً إلى رغبة الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية في الاستمرار على تنفيذ أحكام الفصل المذكور بينهما فقط إلى حين عقد اتفاقية جديدة ضافية لتنظيم علاقات الجوار بين المملكتين أتشرف بناء على قرار حكومتي بأن أقترح تمديد العمل بأحكام الفصل الثاني من المعاهدة المبحوث عنها بين الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية اعتباراً من ١٨ تموز ١٩٣٦ وذلك بطريقة تبادل مذكرات وبالتعديلات والشروط الموضحة فيما يلي :

(أ) تستبدل الجملة : « وتجتمع هذه اللجنة على الأقل في كل ستة أشهر مرة واحدة أو أكثر إذا اقتضت الحاجة » الواردة في آخر الفقرة الأولى من المادة ١٣ بالجملة الآتية :

« وتعين تواريخ ومحلات اجتماع هذه اللجنة بالاتفاق بين الحكومتين »

(ب) تحذف الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ الباحثة عن الاجتماع الأول للجنة .

(ج) بعد مضي سنتين على تاريخ تبادل المذكرات المقترحة يكون لكل من الحكومة العراقية الملكية وحكومة الجمهورية التركية الحق في فسخ الاتفاق الذي يتم بموجبها على أن لايصبح الفسخ المذكور نافذاً إلا بعد مرور سنة على الإعلام به » .

٢ أتشرف بأن أؤيد لمعاليكم موافقة حكومة الجمهورية التركية على هذه الاقتراحات، وأن اؤيد أيضاً أن مذكرتكم وجوابي هذا عليها يؤلفان الاتفاق الرسمي بين حكومة الجمهورية التركية والحكومة العراقية الملكية في هذا الخصوص اعتباراً من هذا اليوم . تفضلوا يا معالي الوزير بقبول وافر تحياتي واحترامي . انقره ٢٩ نيسان ١٩٣٧ توفيق رشدي آراس

صاحب المعالي الدكتور ناجي الأصيل : وزير خارجية العراق

٣- بين سوريا والعراق

تربط سوريا بالعراق روابط أدبية واقتصادية كثيرة، وقد شاءت سياسة المستعمرين أن تفرق بين هذين القطرين رغم مصالحها المشتركة، فكان القطران يتحينان الفرص لتأسيس العلاقات الرسمية .

وكانت « الوزارة الهاشمية » شديدة الرغبة في ايجاد هـذه العلاقات بسرعة فائقة ، يدلنا على ذلك الكتابان اللذان تبودلا بين « وزارة الخارجية العراقية » و « الوكالة الافرنسية السياسية في بغداد » بتاريخ ٢٩ نيسان و١٦ حزيران ١٩٣٥ والحقا باتفاق حسن الجوار الذي عقد بين سوريا

والعراق في يوم ٢٤ نيسان ١٩٣٧ . فلما كانت أيام « الوزارة السليمانية » انتهز وزير خارجيتها ناجي الأصيل ، فرصة ذهابه إلى تركيا في ٢١ نيسان ١٩٣٧م لتوقيع الاتفاق المختص بتمديد المعاهدة التركية — العراقية ، فجعل طريق سفره عن سوريا واستقبل فيها استقبالا حسناً ، ووقع الاتفاق ، موضوع البحث ، في جو مشبع بالود والاحترام المتقابل .

ولما عاد الأصيل من رحلته في تركيا ، عرضت « الوزارة السليمانية » الاتفاقية المذكورة على مجلس النواب في يوم ٢١ حزيران ١٩٣٧ ، فقبلها بالإجماع ، بعد أن أطرى فريق من النواب جهود الوزارة في تحقيق هذا الحلم ، ثم أبرم مجلس الأعيان هذه الاتفاقية بالاجماع أيضاً وهذه صورتها :

﴿ اتفاقية حسن الجوار بين العراق وسوريا ﴾

بناء على الروابط الأخوية التي تربط العراق وسوريا ، ورغبة في توطيد علاقات حسن الجوار السائدة بينها ، فقد تم الاتفاق بين الحكومة العراقية الملكية والجمهورية السورية على ما يأتي :

﴿ الفصل الاول ﴾

حقوق التنقل والرعي والزراعة

١- ان العشائر الرحَّل وشبه الرحل والسكان المتحضرين التابعين للحكومة العراقية من الجهة الواحدة وكذلك التابعين للحكومة السورية من الجهة الاخرى الذين يتمتعون حسب عاداتهم القديمة بحقوق الرعي والماء في أراضي الدولة المجاورة يستمرون على التمتع بهذه الحقوق ولهم أن يجتازوا الحدود من غير إذن سابق وتتعهد الحكومتان بأن تسمحا لهم بسلوك الطرق التي يسلكونها عادة لهذا الغرض ولا يخضعون بسبب اجتيازهم الحدود لأية ضريبة أو رسم باستثناء ما هو منصوص عليه في الفصل الثاني . ويبذل اهتمام خاص بممارسة هذه الحقوق في الأراضي الكائنة شمال جبل سنجار التي انتقلت من إدارة الفريق الواحد إلى إدارة الفريق الآخر بحسب تحديد سنة ١٩٣٣ .

٢- إذا حدث نزاع ما حول وجود حقوق معتادة من القديم في الرعي والماء فإنه يبت فيه وفق الاصول المنصوص عليها في المادة ال (١٩) من هذا الاتفاق المتعلقة بتسوية المنازعات العشائرية.

٣- إذا رغبت اجتياز الحدود العشائر أو الرعاة الذين هم من جماعات لم تعتد هذا العمل وذلك بسبب كوارث طبيعية أو ما شاكلها فعليهم أن يقدموا طلباً إلى السلطات ذات الاختصاص لدى الحكومة التابعين لها للحصول على إذن بذلك ويرسل الطلب إلى السلطات ذات الاختصاص لدى الحكومة المجاورة مشفوعاً بالتفاصيل التامة عن كل جماعة مبينة اسم رئيس العشيرة المسؤول وعدد الخيام والرجال والأسلحة النارية والماشية بوجه التقريب والطريق المقترح سلوكه والمحل المقصود نهائياً ومدة البقاء المحتملة . وعلى السلطات التي قدم اليها الطلب أن تجيب بدون تأخير .

فإذا منحت الحكومة الثانية الإذن المطلوب يخضع أولئك الأشخاص لأحكام هذا الاتفاق بقدر ما تكون قابلة التطبيق عليهم .

٤- ان رعايا الدولتين من العشائر المتحضرة أو شبه الرحالة أو القرويين الذين كانوا يمتلكون أموالا غير منقولة أو حقوقاً في الزراعة أو الري في أراضي الدولة الاخرى وفي ضمن منطقة تبعد عشر كيلومترات عن الحدود يستمرون هم والمستخدمون لديهم ومستأجروا أراضيهم وخلفاؤهم على التمتع بحقوقهم القانونية كالسابق ولهم ملء الحرية ضمن حدود تلك المنطقة لأن ينقلوا من إحدى جهتي الحدود إلى الاخرى ماشيتهم ونتاج قطعانهم ومنتجاتهم وأدوات الجر العائدة لهم وعجلاتهم وآلاتهم الزراعية وبذورهم ومنتجات أراضيهم وذلك دون أن يدفعوا رسماً كمركياً .

ويجهز أمثال هؤلاء الأشخاص بإجازة حدود تكون بشكل يتم الاتفاق عليه بين الفريقين وتصدرها السلطة الإدارية في المنطقة المقيمين فيها ويسري مفعولها لسنة واحدة . ولهم ملء الحرية للتنقل في المنطقة المذكورة لجميع المقاصد المشروعة .

٥- إذا تفشت أمراض وافدة أو أمراض حيوانية وما يماثلها فتحتفظ كل من الحكومتين بحق تطبيق الوسائل الصحية والبيطرية اللازمة ، ويحق لها تطبيق الأوامر الصادرة بمنع الاستيراد والتصدير .

الفصل الثاني – الضرائب

٦- (أ) تعفى الجماعات المشار اليها في المادة الأولى من هذا الاتفاق التي تجتاز الحدود أثناء تنقلها المعتاد من كافة الرسوم الكمركية على قطعانها ومواشيها وخيامها وأدوات مضاربها وأثاثها البيتية وأطعمتها وغير ذلك من الأشياء المقصود استعمالها أو استهلاكها من قبلها . وتحتفظ كل حكومة بحق فرض الرسم الكمركي على الحيوانات أو المواد التي تجري عليها معاملات تجارية وذلك بعد دخولها أراضيها .

(ب) تعفى قطعان المواشي والأغنام العائدة إلى هذه الجماعات من الضرائب الحكومية التي تخصها (ودى وكودة وشاة ومرتع) وذلك في أراضي الدولة الاخرى التي ليسوا هم من رعاياهم على شرط أن لاتتجاوز إقامتهم في هذه الأراضي ستة أشهر (خلال كل سنة أولها ١ حزيران وآخرها ٣١ مايس) . أما إذا تجاوزت إقامتهم المدة المذكورة فيجب جباية الضرائب المعتادة .

٧- تسري أحكام المادة (٦- أ) على الجماعات المشار اليها في المادة الثالثة من هذا الاتفاق على أن يعين رسم الودي والكودة وشاة مرتع الواجب فرضه باتفاق خاص في كل قضية .

٨- تسري أحكام المادة (٦ – ب) على الجماعات المشار اليها في المادة الرابعة من هذا الاتفاق ويكونون خاضعين لدفع الضرائب عن الأراضي وغيرها من الأموال غير المنقولة وعن

المحاصيل الزراعية وذلك إلى الدولة التي توجد الأموال في أراضيها بمقتضى القوانين المرعية في تلك الدولة .

﴿ الفصل الثالث ﴾

الأمن – أ – أحكام عامة

٩– إذا ارتكبت جريمة ما أو عمل من أعمال السلب من قبل رعايا الدولة الواحدة في أراضي تلك الدولة وحاول المجرم أو المجرمون الالتجاء إلى أراضي الدولة المجاورة فعلى السلطات ذات الاختصاص في الدولة الاولى أن تبادر بإخبار سلطات الاختصاص في الدولة الأخيرة بذلك .

وعلى السلطات التي تتلقى الخبر المذكور أن تتخذ جميع الوسائل الممكنة لمنع المجرم أو المجرمين من عبور الحدود .

١٠– إذا تمكن فرد أو أكثر متهم بجناية أو جنحة في أراضي الدولة التابع لها من الالتجاء إلى أراضي الدولة المجاورة فتقوم السلطات ذات الاختصاص بإلقاء القبض عليه أو عليهم بغية تسليمه أو تسليمهم لسلطات الفريق الآخر مع الغنائم والأسلحة وفقاً للقانون .

١١– إذا دخلت عشيرة أو قبيلة أو جماعة مسلحة من رعايا الدولة الواحدة أثناء تمردها على حكومتها في أراضي الدولة الاخرى أو إذا كانت لا تنتمي إلى الجماعات التي تتناولها المادة الاولى من هذا الاتفاق واجتازت الحدود خلافاً للأوامر الصادرة من حكومتها فينبغي تجريدها من السلاح بقدر المستطاع من قبل الحكومة التي دخلت في أراضيها وابقاؤها بعيدة عن الحدود بمسافة لا تستطيع معها القيام بما يؤدي إلى وقوع حوادث في الاراضي التي تركتها .

١٢– تتعهد كل حكومة بكل ما في طاقتها من الوسائل لمقاومة أية استحضارات تجري في أراضيها من قبل فرد واحد أو أكثر بقصد ارتكاب أعمال النهب والسلب والغزو في أراضي الحكومة الاخرى . وعلى السلطات ذات الاختصاص لدى الحكومتين متى علمت بأن فرداً واحداً أو أكثر يقوم باستحضارات يقصد ارتكاب مثل هذه الاعمال أن تبادر بلا تأخير بإخبار السلطات ذات الاختصاص لدى الحكومة الاخرى .

١٣– إذا ارتكب شخص واحد أو أكثر من رعايا الدولة الواحدة عملا من أعمال التعدي أو النهب أو السلب أو الغزو في أراضي الدولة الاخرى فتقوم السلطات ذات الاختصاص في الدولة التي يتبعها بالتدابير اللازمة للقبض عليه بغية معاقبته و إعادة الغنائم إلى أصحابها .

١٤– تتعهد كل حكومة بأن تبعد وتخرج وفق القانون من المنطقة المعروفة في الفقرة الثانية من هذه المادة كل فرد من العشائر أو أي فرد من الاشخاص يسكن في أراضيها ممن يكون وجودهم مخلا بحفظ الامن والنظام في أراضي الدولة الاخرى وذلك بناء على الاسباب الوجيهة التي

تُوردها السلطات المختصة في هذه الدولة. ويجب أن يشفع كل طلب لإبعاد أمثال هؤلاء الاشخاص بتفاصيل تامة وإذا أمكن فببراهين على الأعمال التي حصلت الشكوى منها .

وتطبق هذه المادة على منطقة تبعد ١٥ كيلومتراً عن جانبي الحدود بين الدعامتين رقم ١٨ و٢٩ وبين الدعامتين رقم ٥٣ و٨٦ وإلى منطقة تبعد ٥٠ كيلومتراً على طول ما بقي من الحدود .

﴿ الفصل الثالث ﴾

الأمن – ب – أحكام خاصة تطبق على العشائر الرحل وشبه الرحل

١٥– (أ) إن العشائر التي تجتاز الحدود من البلد الواحد إلى البلد الآخر تصبح بطبيعة الحال تحت سلطة الحكومة التي دخلت أراضيها فيما يخص جميع مقاصد الأمن والتعويض عن الأضرار والاحتياطات الصحية والبيطرية وذلك طول مدة بقائها في تلك الأراضي .

(ب) عندما تطبق سلطات إحدى الحكومتين عقوبات ما ضد أفراد عشيرة من رعايا الدولة الاخرى فعلى تلك السلطات أن تبادر بإخبار الدولة الثانية بالوسائط الدبلوماسية .

١٦– عندما ترتكب العشائر التابعة لإحدى الحكومتين أعمال سلب وجرائم اخرى أثناء وجودها في أراضي الحكومة الثانية فعلى سلطات الحكومة الثانية إخبار سلطات الحكومة الاولى عن نوع الأعمال المذكورة وعن التعويضات المطلوبة .

١٧– إذا رجعت العشيرة أو القبيلة إلى أراضي الدولة التابعة لها قبل دفع التعويضات بكاملها فتتعهد الدولة المذكورة باتخاذ جميع الوسائل اللازمة لتسهيل دفع التعويضات عن الأضرار الحادثة أو الجرائم الاخرى .

١٨– إذا رجعت العشيرة مرة اخرى إلى الأراضي التي ارتكبت فيها أعمال السلب والجرائم الاخرى قبل دفع التعويضات بكاملها فتحال المسألة إلى سلطات الحدود المعنية في الكتابين اللذين تبودلا بين وزارة خارجية العراق والقائم بأعمال الوكالة السياسية الافرنسية الأول برقم ٨٦١ سري بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٣٥ والثاني برقم ١٢٧ تاريخ ١٦ حزيران ١٩٣٥ .

﴿ الفصل الرابع – المنازعات ﴾

١٩– اسلطات الحدود المذكورة آنفاً أن تعرض أي نزاع ينشأ بين عشائر الفريقين ولم يمكن حسمه بواسطة الإجراءات الإدارية على هيئة تحكيم مختلطة على أن يكون أعضاؤها من أفراد العشائر ويعينون بعدد متساو من كلا الطرفين وذلك بأن يسمي كل منهما محكميه بموافقة سلطة الحدود للحكومة التابع لها ويجب عرض قرارات هذه الهيئات التحكيمية على موظفي السلطات المذكورة للمصادقة عليها ويكون الموظفون المذكورون مسؤولين عن تنفيذها بحق الطرف الذي هو تحت سيطرته وفي حالة عـدم حصول الاتفاق بين المحكمين فتعرض القضية على هيئة تحكيم

جديدة .

٢٠- يجب رفع المنازعات التي تقع بين رجال العشائر وبين أشخاص من غير العشائر إلى السلطات القضائية المعتادة التي يكون المتهمون أو المدعى عليهم من رعايا الحكومة التابعة لها تلك السلطات .

﴿ الفصل الخامس – أحكام عامة ﴾

٢١- لا يجوز للقوات العراقية أو السورية النظامية أو غير النظامية أن تجتاز الحدود من غير موافقة الحكومتين .

٢٢- تتعهد كل من الحكومتين بأن لا تعمل على استمالة أية طبقة كانت من طبقات الأهلين لإخراجها من سيادة الحكومة الاخرى أو على تشجيعها على المهاجرة سواء أكان ذلك بالهدايا أم بإعطائها الأراضي أم بطرق إغراء اخرى .

٢٣- لا يجوز لموظفي الحكومتين أن يتخابروا مع رعايا الحكومة الاخرى إلا عندما يكون أولئك الرعايا ضمن مملكتهم .

٢٤- يبرم هذا الاتفاق ويصبح نافذاً بعد ثلاثين يوماً من تاريخ تبادل وثائق إبرامه ويبقى نافذاً مدة ثلاثة أشهر من التاريخ الذي فيه تبلغ إحدى الحكومتين الاخرى عزمها على إنهائه .

إن الموقعين أدناه بحسب ما لهم من صفة تخولهم تمثيل حكوماتهم اتفقوا على المواد المدونة أعلاه ووقعوا على هذا الاتفاق .

كتب في دمشق في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٣٧ .

سعدالله الجابري　　　ناجي الأصيل　　　دي مارتيل

ملحق للاتفاق نص الكتابين المرقمين ٨٦١ و١٢٧ والمؤرخين في ٢٩ نيسان و١٦ حزيران ١٩٣٥ المنصوص عليها في المادة الثامنة عشرة من اتفاق حسن الجوار بين العراق وسورية

﴿ صورة كتاب وزارة الخارجية ﴾

المرقم س ـ ٨٦١ والمؤرخ في ٢٩ نيسان سنة ١٩٣٥

تهدي وزارة الخارجية تحياتها إلى الممثلية السياسية الفرنسية وتتشرف بأن تشير إلى مذكرة الممثلية المرقمة ٣٧ والمؤرخة في ٢٢ شباط ١٩٣٥ حول الترتيبات الخاصة بتسوية قضايا الحدود العراقية ـ السورية فتصرح بالمقابلة أن هذه الترتيبات والمدونة نصوصها فيما يلي تفي بالغاية المقصودة وأن الحكومة العراقية توافق عليها :

١ ـ بغية القيام بأسرع ما يمكن بتسوية الحوادث التي من شأنها أن تخل بالأمن في مناطق

الحدود وتستوجب اتخاذ تدابير فورية تعين السلطات المذكورة أدناه والمسماة بـ (سلطات الدرجة الأولى) نظراً إلى الوضع الراهن وذلك لتأمين الارتباط المستمر فيما بينهما ولتسوية حوادث الحدود التي قد تقع بين الحكومتين :

(أ) قائمقام تلعفر من الجانب العراقي وضابط المصالح الخاصة لمنطقة عين ديور من قبل سوريا

(ب) قائمقام زاخو من الجانب العراقي وضابط المصالح الخاصة لمنطقة قامشلية من قبل سوريا

(ج) قائمقام سنجار من الجانب العراقي وضابط المصالح الخاصة لمنطقة احسجة من قبل سوريا

(د) قائمقام عنة من الجانب العراقي وضابط المصالح الخاصة لمنطقة أبو كمال من قبل سوريا

(هـ) ضابط مراقبة تنقلات البـدو في منطقة دير الزور من قبل سوريا وقائمقام تلعفر وعنة حسب المسافة من الجانب العراقي .

٢- على هؤلاء الممثلين أن يجتمعوا ببعضهم مرة في كل أربعة أشهر على الأقل على أن يكون هذا الاجتماع مناوبة في سوريا والعراق . وأن يتراسلوا مع بعضهم كلما دعت إلى ذلك الحاجة التي يتطلبها سير العلاقات على الحدود سيراً حسناً وأن يسعوا لحسم حوادث الحدود التي تقع ضمن دائرة اختصاصهم وفق أحكام العهود المرعية بأسرع وقت وبأقصى مدى من روح التعاون الودي .

٣- تعرض في الحالة الراهنة القضايا التي لم تتمكن سلطات الدرجة الأولى من تسويتها على معاون المندوب في منطقة الفرات فيما يخص الجهة السورية ومتصرفي الرمادي والموصل حسبما يقتضيه الأمر فيما يخص الجهة العراقية . وتسمى هـذه السلطات بـ (سلطات الدرجة الثانية) وعليها أن تقوم بفحص القضايا المبحوث عنها وتسويتها مشتركا وأن تتراسل مع بعضها لتسوية قضايا الحدود التي تدخل ضمن دائرة اختصاصها وأن تجتمع في أوقات معينة في سوريا والعراق مناوبة مرة واحدة في السنة ففي العراق يتم الاجتماع في الرمادي والموصل حسبما يقتضيه الحال وفي سوريا يكون الاجتماع في دير الزور .

وسيتضح للممثلية المحترمة أنه قد اضيفت إلى الفقرة الثالثة جملة (وفي سوريا يكون الاجتماع في دير الزور) وحذفت الفقرة الرابعة التي تنص على (ويسمح للمندوبين المعنيين من قبل الحكومتين بأن يتراسلوا . . .) لأن الفقرة الثانية والثالثة تلافي هـذه الجهة وعليه يرجى تفضل الممثلية بملاحظة ذلك .

تنتهز الوزارة هذه الفرصة للإعراب عن فائق تقديرها واحترامها .

المفوضية السياسية الافرنسية – بغداد

﴿ صورة كتاب القائم بأعمال الوكالة السياسية الافرنسية في بغداد ﴾
المرقم ١٢٧ والمؤرخ في ١٦ حزيران سنة ١٩٣٥

يهدي القائم بأعمال الجمهورية الافرنسية في العراق تحياته إلى وزارة الخارجية في بغداد ويتشرف بأن ينبئها بوصول كتابها المرقم س/٨٦١ والمؤرخ في ٢٩ نيسان الماضي من شعبة الامور الشرقية بخصوص تشكيل هيئة خاصة لحسم الحوادث التي قد تقع على الحدود وأن يحيط حكومة صاحب الجلالة علماً بموافقة السلطات العليا المختصة في سوريا على النص المثبت فيما يلي :

١- بغية القيام بأسرع ما يمكن بتسوية الحوادث التي من شأنها أن تخل بالأمن في مناطق الحدود وتستوجب اتخـاذ تدابير فورية تعين السلطات المذكورة أدناه والمسماة بـ (سلطات الدرجة الأولى) نظراً إلى الوضع الراهن وذلك لتأمين الارتباط المستمر فيما بينها ولتسوية حوادث الحدود التي قد تقع بين الحكومتين :

(أ) قائمقام تلعفر من الجانب العراقي وضابط المصالح الخاصة لمنطقة عين ديور من قبل سوريا

(ب) قائمقام زاخو من الجانب العراقي وضابط المصالح الخاصة لمنطقة قامشليه من قبل سوريا

(ج) قائمقام سنجار من الجانب العراقي وضابط المصالح الخاصة لمنطقة احسجه من قبل سوريا

(د) قائمقام عنة من الجانب العراقي وضابط المصالح الخاصة لمنطقة أبو كمال من قبل سوريا

(ه) ضابط مراقبة تنقلات البـدو في منطقة دير الزور من قبل سوريا وقائمقاما تلعفر وعنه حسب المسافة من الجانب العراقي .

٢- على هؤلاء الممثلين أن يجتمعوا ببعضهم مرة في كل أربعة أشهر على الأقل على أن يكون هذا الاجتماع مناوبة في سوريا والعراق . وأن يتراسلوا مع بعضهم كلما دعت إلى ذلك الحاجة التي يتطلبها سير العلاقات على الحدود سيراً حسناً وأن يسعوا لحسم حوادث الحدود التي تقع ضمن دائرة اختصاصهم وفق أحكام العهود المرعية بأسرع وقت وبأقصى مدى من روح التعاون الودي .

٣- تعرض في الحالة الراهنة القضايا التي لم تتمكن سلطات الدرجة الأولى من تسويتها على معاون المندوب في منطقة الفرات فيما يخص الجهة السورية ومتصرفي الرمادي والموصل حسبما يقتضيه الامر فيما يخص الجهة العراقية . وتسمى هـذه السلطات بـ (سلطات الدرجة الثانية) وعليها أن تقوم بفحص القضايا المبحوث عنها وتسويتها مشتركا وأن تتراسل مع بعضها لتسوية قضايا الحدود التي تدخل ضمن دائرة اختصاصها وأن تجتمع في أوقات معينة في سوريا والعراق مناوبة مرة واحدة في السنة ففي العراق يتم الاجتماع في الرمادي والموصل حسبما يقتضيه الحال وفي سوريا يكون الاجتماع في دير الزور .

ولما كان هذا النص قد اقترن بموافقة الطرفين فقد أصبح نهائياً وأصبحت شروطه نافذة حالا .

ينتهز القائم بالأعمال هذه الفرصة للاعراب لوزارة الخارجية عن فائق تقديره واحترامه .

الختم

﴿ في المجلس النيابي ﴾

١ ـ فكرة محاسبة الوزراء

في الجلسة الثانية التي عقدها مجلس النواب في يوم ٦ آذار ١٩٣٧ قدم ما يلي :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

نقدم في أدناه تقريراً باقتراح وضع لائحة قانونية راجياً إجراء ما يلزم بشأنه وفق المادة (٣٩) المعدلة من النظام الداخلي لمجلس النواب :

لما كان من المعروف بأنه من أهم أسباب سوء التصرفات التي لازمت الحكم قبل ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ والتي نوه بها في صدر خطاب العرش ، في اجتماع المجلس الحاضر ، هو الانتفاع الشخصي إمن قبل الكثيرين من رجال الحكم من وزراء وموظفين ، على حساب المصلحة العامة ، مما أدى ذلك إلى تراكم ثروات غير قليلة لدى أولئك الرجال ، الذين لم يكونوا ليحصلوا عليها لولا نفوذهم بسبب تقلدهم زمام الامور من حين إلى آخر ، بينما لم يطرأ على حالة أكثرية الشعب ، التي تعاني آلام فقر وبؤس شديدين أي تغير في تلك الأثناء ، ونظراً إلى أن ضرورة الإصلاح تقضي بتقويم الاعوجاجات التي كانت سبب التذمر في العهد السابق ، ومحاسبة الذين ضحوا المصلحة العامة لأجل منفعة ذاتية لكي يكونوا عبرة في الحاضر وفي المستقبل ، نقترح أن يسن قانون تؤلف بموجبه لجنة تحقيق لتحصي الثروات الموجودة لدى الوزراء السابقين ، وموظفي الدولة ، وتحقق عن مصادرها ، وكيفية الحصول عليها ، فإذا ما وجد أنها ، أو أي قسم منها ، حصل أو انمي بطرق غير مشروعة ، لها علاقة بمناصبهم ، أو بعامل النفوذ الذي تمتع به أصحاب تلك الثروات من وراء تقلدهم منصباً أو وظيفة ، فتصادر تلك الثروات ، وتطبق عليهم أحكام القوانين المرعية . ٦ آذار ١٩٣٧

نائب ديالى	نائب البصرة	نائب الحلة	نائب البصرة	نائب بغداد
مكي الجميل	عزيز شريف	محمد الرشيد	عيسى طه	أحمد عارف قفطان

نائب الموصل	نائب البصرة	نائب الديوانية	نائب الكوت
محمد الحديد	عبدالجبار الملاك	سلمان الشيخ داود	ذيبان الغبان
نائب البصرة	نائب الموصل	نائب المنتفك	نائب بغداد
نعمة المنصور	فارس الزيباري	محمد أمين الجرجفجي	نوري الاورفلي (١)

(١) محاضر الدورة الانتخابية السابعة لسنة ١٩٣٧م ص ٨

وكان بين الذين وقعوا على هـذا التقرير ، موظفون فصلتهم « الوزارة الهاشمية الثانية » من الخدمة ، وآخرون أبعدتهم إلى الشمال لأسباب سياسية ، كما كان بينهم من يملك عقارات لو جمع كل ما ادخره من رواتبه كافة لكان دون ثمن هذه العقارات .

والواقع أن فكرة محاسبة الوزراء ، والمسؤولين ، عن الثروات التي قيل في هذا التقرير ، وفي غيره ، أنهم جمعوها بتأثير النفوذ الحكومي ، لفكرة جميلة متى شمل التحقيق الكبير والصغير ، والقاصي والداني ، والرفيع والوضيع ، لتنجلي الحقيقة ، ويتعرّف الشعب أسرار الذين يتولون حكمه .

وقد تذاكر المجلس في هذا التقرير في جلسته السابعة المنعقدة في يوم ٢٩ آذار ١٩٣٧م، فتكلم الاستاذ يوسف الكبير ، نائب الموصل ، لتفنيد ما جاء فيه مستهلا كلامه بقوله :

« لا أظن أن من مصلحة البلاد الأخذ بهذا المشروع ، فلنتأمل ماذا يقصد من اقتراح تأليف لجنة تحقيقية لإحصاء الثروات ؟ لو فرضنا تألفت اللجنة ، وكلفت وزيراً بالايضاح ، فامتنع ، ماذا تعمل ؟ إذن نبني على ذلك نتيجة حقوقية ، يظهر حينئذ أن اللجنة تكون بمثابة محكمة خاصة ، تطبق مبدأ حقوقياً ، وهو مبدأ السكوت في معرض الحاجة، تنتهي به إلى المصادرة، أو الغرامة. وإذا كان الأمر يؤول إلى تأليف محكمة خاصة، فقد بينا في البحث الذي مضى الآن أن الدستور لا يساعد على إنشاء محكمة خاصة ، و إذا ترك الأمر بدون نتيجة ، عند عـدم إجابة الوزير ، نكون قد اشتغلنا عبثاً أو ما يصح أن يسمى بأكثر من ذلك . . . ان المبدأ الحقوقي القوي وهو ان (الأصل براءة الذمة) يطبق عندما يحاسب الانسان امام المحكمة ، فعليه عندما يسأل الوزير من اين اتت اليك هذه الثروة ؟ إذا قال لست اجيب، و إذا كان لديكم تهمة معينة يصح توجيهها إلي ، فحينئذ انا مستعد للدفاع ، إذاً فما هي النتيجة التي تقصدها ؟ .. فلا ارى ان من مصلحة البلاد الأخذ بها ، لأننا نعلم ما تؤول اليه في الحقيقة ، وان اعضاء المجلس العالي يعلمون ان الدخول في هذا الموضوع ينتج ، قبل كل شيء ، تبلبلا في الأفكار ، وجواً مملوءاً بالمشاغبات ، وأسباب العداء ، والوشاية ، والتنافر ، والانقسام ، وأسباب الشغب الاخرى ، فنشغل الأفكار بأمور شخصية، ونحن في اشد الحاجة إلى التباعد عن هذه الامور ... فإذا وجهنا الهمة إلى المسائل الشخصية ، واعتقدنا أن هذا هو موضوع الإصلاح ، فخطر ذلك انه يصرفنا عن العمل ، ويزيد في اسباب الضعف التي لدينا منها كما عرضت قسط وافر » [1]

ثم تكلم نائب الموصل ، محمد الحديد ، فقال حول هذا الموضوع :

« انني اعتقد ان العمل المثمر لا يمكن ان يتحقق ما لم تسبقه هذه العملية ، فقد مضت أدوار

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٧م ص ٩٥

تذهب حكومة وتأتي حكومة ، والذين يسيئون الاستعمال يأخذون الأراضي والأموال ، وكل هذا يستثمرونه بنفوذهم. نريد أن نقضي على هذه السمعة، نريد أن يعرف الرجال: سواءاً الموظفون أو غيرهم ، أن هناك محاسبة ، والذي يظهر بعد المحاسبة ، أن لديه سوء استعمال ، يجب أن ينزل عليه اشد العقاب »[1]

وقال نائب البصرة عزيز شريف (وهو احد الموقعين على التقرير الآنف الذكر) :

« أما التقرير المقدم فحقيقة كان ناقصاً فيه شيء من السرعة ، باعتبار أنه ليس قانوناً ، بل إنما تقرير طلب فيه من الحكومة سن لائحة قانونية بموجبها تضمن هذا العرض وتعرض على المجلس »[2]

وبعد أن تكلم حول الموضوع النائبان : كمال السنوي ، وعيسى طه ، وغيرهما ، وافق المجلس على إحالة التقرير إلى الحكومة ، فأحيل اليها ، لكنه دفن في لحد عميق .

٢- اقامة تمثال لبكر صدقي

وفي الجلسة النيابية العاشرة ، المنعقدة في يوم الاربعاء ٢٨ نيسان سنة ١٩٣٧ ، قدم حضرات النواب : أحمد عارف قفطان ، ورفائيل بطي ، ومكي جميل ، وزملاء لهم من الأكراد والمعدان ، تقريراً طلبوا فيه إقامة تمثال للفريق بكر صدقي مع شراء دار له من خزانة الدولة هذا نصه :

« معالي رئيس مجلس النواب المحترم

من مظاهر اليقظة في الامم الحية معرفة أقدار رجالها ، و إكبار مواقفهم المشرفة . لهذا اعتادت هذه الامم أن تمجد أبطالها ، وتخلد ذكراهم بصور منوعة ، ولاسيما أولئك الأبطال الذين يقومون بالحركات الوطنية، ويحررون شعوبهم من الاستبداد، ويدفعون عنها عادية الطغيان والظلم، وقد ثبت لدى الشعب العراقي بأسره ان انقلاب ٢٩ تشرين الأول الماضي، أزاح عن البلاد كابوساً وخيماً ، وتنفست بعده الصعداء ، وقضى على الأيدي المسيئة ، والمطامع الشخصية التي غمرت نفوس اصحاب المراكز الحكومية ؛ ولما كان بطل الانقلاب العراقي ، الفريق بكر صدقي العسكري ، قد أبرز في هذه الحركة الوطنية الإصلاحية من الإقدام ، والجرأة ، والتضحية ، ما أكسبه حب ابناء الشعب قاطبة ، فأكبروا وطنيته ، ومجدوا تضحيته ، وقدروا يده البيضاء في إنقاذهم من حكم العسف ، وهدر الحقوق ، فأصبحت منزلة هذا البطل المحبوب رفيعة في القلوب ، ولهجت الألسن بعمله الوطني الخالد ؛ فإنا كشعب حي ناهض ، نود أن نظهر شعورنا نحو من تفادى في سبيل إنقاذ البلاد ، ووفاءنا لصاحب هذه اليد الوطنية البيضاء ، فلا بد لنا من ان نقدم برهاناً محسوساً على العرفان بالجميل ، وتقدير الرجال ، فنقترح أن يقام لبطل الانقلاب ، الفريق بكر صدقي

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٧م ص ٩٦

(٢) المصدر نفسه ص ٩٧

العسكري ، تمثال في اشهر ساحة في العاصمة ليرمز على الدوام إلى البطولة العراقية ، وليكون محفزاً للنشء على الجهاد، وباعثاً فيهم روح التضحية ومعرفة الواجب الوطني . ولما كان هذا البطل المحبوب لا يملك شيئاً غير راتبه في الجيش ، فنرى أن تقدم اليه الامة داراً ليسكنها ، ولهـذا التقديم معناه الرائع في تقدير الإخلاص، والخدمة الصادقة ، فنرجو إحالة هذا الاقتراح إلى الحكومة لسن لائحة قانونية لتحقيقه . ٢٨ – ٤ – ١٩٣٧[1]

نائب الديوانية	نائب الدليم	نائب الموصل	نائب ديالى	نائب المنتفك	نائب بغداد
تكليف المبدر	خميس الضاري	رفائيل بطي	مكي الجميل	فرهود الفندي	احمد عارف قفطان
نائب الديوانية		نائب الديوانية		نائب كركوك	نائب السليمانية
شعلان الشهد		مظهر الحاج صكب		عبدالقادر الطاباني	حامد الجاف
		نائب الحلة		نائب كركوك	
		مخيف الكتاب		حسين النفطجي	

وما كادت الصحف تنشر هذا التقرير ، حتى بدأ الدس يغشى المجالس والمنتديات ، والناس ما بين مصدق ومكذب ، فأي عمل قام به الفريق بكر صدقي لتنصب الامة تمثالا له ، وتهبه داراً مما جمعته ؟ ألم يزج الجيش في السياسة ، ويسن في البلاد سنة عادت عليها بأفدح الضرر ؟ ألم تكلف هذه الحركة الجريئة البلاد خيرة رجالها ، وزهرة شبابها ، وأعز مبادئها ؟

على أن انصار « حركة الانقلاب » كانوا يرون أن القائد ، بكر صدقي ، اسدى إلى البلاد خدمة لا تقدر ، وأنقذها من خطر داهم ، فلا بد من ايفاء الرجل حقه .

أما الجيش فقد انقسم ، ازاء هذا التقرير ، إلى معسكرين : ناصر أحدهما الفكرة التي تقدم بها ارباب التقرير، وهؤلاء جماعة بكر وأعوانه ؛ وأعلن الآخر تذمره من هذه الحركة ، وهؤلاء جماعة وزير الدفاع ، الفريق عبد اللطيف نوري ، وقد صرح هذا الفريق ، بصدد هذا التقرير ، ما يلي :

« لم نكن ألاعيب بيد بكر صدقي ، يوم اشتركنا بعصيان ٢٩ تشرين الأول ، ولم نكن صبيان أزقة لا نقدر نتائج الحركة ، وعظيم مسؤولياتها ، يوم وضعنا يدنا بيده ، لإسقاط الوزارة الهاشمية ، حتى يحاول حصر الحركة بنفسه ، والتفرد بالظهور بمظهر المنقذ الوحيد ، والقائد امام الناس . إننا لا نقبل أن نضحي بشخصياتنا في سبيل شخصية بكر ، ولا نحتمل حصر البطولة فيه ، فلولا اشتراكنا معه ، ولولا تأييدنا ومؤازرتنا لخططه ، لخابت مساعيه ، ولتبددت جميع احلامه . إننا لا نوافق ابداً على وضع تمثال للفريق بكر صدقي[2] »

---

(١) محاضر الدورة السابعة لمجلس النواب لسنة ١٩٣٧م ص ١٣٥-١٣٦

(٢) كتاب « ايام النكبة » ص ٩ و ٢

وقد اضطرب الفريق بكر صدقي من هذه المفاجأة، وخشي أن يؤدي انقسام الجيش إلى نتائج غير محمودة، كما خشي أن يؤدي موقف الشعب من التقرير إلى خذلانه، فأفضى بحديث إلى الصحف مآله ان الحركة التي قام بها بكر لا يعود شرفها إلى فرد واحد، وإنما يعود ذلك إلى الجيش، فإذا كان هناك ما يوجب تخليد الذكرى، فينبغي أن يكون النصب، الذي يراد إقامته، باسم الجيش، لا باسم فرد من أفراده.

ولم يكتف بكر صدقي بهذا التصريح، فقد صدرت جريدة «البلاد» في يوم ٥ مايس ١٩٣٧ وهي تحمل رسمه إلى جنب زميله عبداللطيف وتنشر مقالا في تعداد فضائل الوزير.

ولما جاء وقت المذاكرة على هذا التقرير، في الجلسة النيابية المنعقدة في يوم ١ أيار سنة ١٩٣٧م، قام رئيس الوزراء، حكمت سليمان، وقال:

« يسمح لي النواب المحترمون، الموقعون على هذا التقرير، أن ابين لحضراتهم الحادثة التي جرت بيني وبين القائد، السيد بكر صدقي، فقد قابلني القائد، حول هذا الموضوع، وبين لي ما يلي: —

« ١— إن حركة الانقلاب، الذي وقع، وكيفيته، وقع من قبل الجيش، وأنا احد افراده، وحسب الرتبة التي انا حاملها، كنت قائد الفرقة الثانية، وكان قائد الفرقة الأولى الأخ عبداللطيف نوري، فالانقلاب الذي قام به الجيش لا ينحصر بأحد من رجاله، وكان رجال الجيش كلهم متفقين وعازمين على هذا الاتفاق، وأنا كواحد من أولئك الأشخاص.

« ٢— في الحقيقة، ان الحملة الأولى، التي سارت إلى بغداد، كانت تحت قيادتي، ولكن القوة العمومية، التي كانت مهيأة للحركة، كانت تحت قيادتي، وقيادة القائد السيد عبد اللطيف نوري.

« بناء عليه فالانقلاب الذي وقع، تكوّن من جميع القوات الهوائية، وبقية القوى، فالتمثال الذي يمثل هذه الحركة يجب أن يمثل القوتين، فإذا كان القصد وضع تذكار لهذه الحركة، فأكون ممنوناً جداً للتمثال الذي يمثل القوة بكاملها.

« أما عن الفقرة الثانية فقد قال لي: أما الدار، فالقصد كان من الانقلاب الذي قمنا به، هو ان نفتح طريقة جديدة، الرجال الذين يكونون مسؤولين عن إدارة دفة البلاد، فهذه الطريقة، لا تشمل داراً وأمثالها لإعطائها إلى الرجال الذين يقومون بالخدمة العامة، فقصد أولئك الرجال لا ينحصر بامتلاك دور وأمثال ذلك، بل ان الغاية لهم هي سعادة البلاد. وبصفتي احد الرجال العسكريين، وأعلم أن الناحية العسكرية هي محتاجة للمعاونة اكثر من النواحي الاخرى في هذه البلاد، فإذا كانت الخزينة تريد أن تعطي، فيجب أن تضم هذا العطاء لتنمية الدفاع.

« فبعد هذه البيانات التي ذكرتها عن أخي ، سعادة القائد بكر صدقي العسكري ، أود من النائب المحترم أن يسحب تقريره ، وإذا كانت فكرة المجلس والبلاد متفقة على بناء تمثال ، فيمكننا مع الزمن أن تأتي الحكومة بهكذا اقتراح وتقوم بهذا العمل » (١)

وعلى أثر الايضاحات التي أدلى بها الرئيس ، نهض نائب بغداد ، سلمان الشيخ داود ، وقال :

« إن انقلاب تشرين الأول ١٩٣٦ سجل مفخرة لهذا الوطن لا تدانيها مفخرة اخرى »

ثم نهض نائب بغداد (صاحب التقرير) احمد عارف قفطان ، وقال :

« انا وإخواني أبدينا عاطفة نحو الرجل ، واننا لا نفرق بينه وبين رجال الجيش حتى الجندي ، ولكنه هو رئيس أركان الجيش ، وهو الكل في الكل ، وهو صندوق أسرار الجيش . أما معالي الفريق عبد اللطيف نوري ، فهو رجل شريف ، ومن أقدر القواد ، وخدماته عند الجميع معلومة ، فهم كلهم إخواني ، ولا افرق بينهم ، وبناء على رغبة فخامة رئيس الوزراء أسحب تقريري » (٢)

٣- الناحية الأخلاقية

عنيت « الوزارة الهاشمية الثانية » بالناحية الأخلاقيــة عناية خاصة ، فأخرجت الراقصات الأجنبيات من البلاد ، وكونت لجاناً خاصة لمكافحة الموبقات ، فلما تصرّمت أيام تلك الوزارة ، وحلت محلها « الوزارة السليمانية » تبدل الموقف .

في الجلسة النيابية التاسعة ، المنعقدة في يوم الاثنين ١٩ نيسان ١٩٣٧ ، وجه نائب ديالى ، عبد اللطيف الفارسي ، إلى رئيس الوزراء ، القائم بوكالة وزارة الداخلية ، السؤال التالي :

ألفت نظر فخامتكم على ما أصبحنا فيه من تفسخ وفساد أخلاقي ، وذلك من جراء كثرة الراقصات الأجنبيات والوطنيات في معظم الاوتيلات ، وانتشار بيوت البغاء في اكثر المحلات ، وارتكاب أنواع الموبقات ، وتهافت الشبان لهذه المحلات ، مما يسبب اضراراً مادياً وأدبياً ، فإذا استمرت هذه الحالة بلا شك قــد ضيعنا أخلاقنا وماليتنا ، وتسرب الأمراض السارية في معظم سكاننا ، فعليه اطلب من فخامتكم إجراء التدابير المقتضية حول إصلاح هذه الناحية المهمة في حياتنا الجديدة ، مع بيان ما ستتخذه وزارتكم الجليلة حول هذه القضية التي نحن بأشد الاحتياج لإصلاحها » (٣)

وقد ردّ السيد حكمت سليمان على ما تقدم بقوله :

« أظن أن المسألة هي في الحقيقة ليست من المسائل التي تكون كسؤال وجواب في المجالس

---

(١) محاضر مجلس النواب في دورته السابعة لسنة ١٩٣٧م ص ١٥٣

(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٧م ص ١٥٤

(٣) المصدر نفسه ص ١٠٨

النيابية ، وان الحالة الموجودة الآن هي حالة طبيعية في هذه البلاد ، ولا تستلزم القيام بإجراءات كما عمل غيرنا بجعلهم السلطة الحكومية هي الواسطة للأمن وللأخلاق ، وبالنتيجة أصبحت أعمالهم مضرة ، وجميعكم تعلمون ذلك ، وان الحالة التي ذكرها النائب المحترم هي حالة طبيعية، فتوجد في هذه البلاد قوانين شديدة مستندة على اسس قوية تمنع الأعمال التي يمكن منعها ، ولا يمكن لوزير الداخلية أن يمنع أشياء لم يكن بوسعه منعها قانوناً ولا يأتي منها نفع » اه [1]

واستأنف السائل الكلام ، فقال : « توجد عندنا راقصات أجنبيات ، ولو نظرنا اليهن لوجدنا أن عددهن يبلغ حوالي (٢٠٠) راقصة ، فإذا فرضنا ان كل واحدة منهن دخلها الشهري (١٠) دنانير ، على الأقل ، فإذا جمعت هذه المبالغ ، تكون مبلغاً جسيماً يخرج من بلادنا إلى البلاد الأجنبية » اه

٤- قانون العفو العام

رفعت الحكومة لائحة قانونية إلى المجلس النيابي بالعفو عن القائمين بحركة ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م من التعقيبات القانونية هذه أسبابها الموجبة :

« لما كانت الحركة الوطنية التي قام بها الجيش العراقي في يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ مبنية على مراعاة المصلحة العامة ، ومستندة إلى حسن النية ، وذلك لتخليص الشعب العراقي من جور واستبداد الوزارة السابقة ، فقد وجد من الضروري إصدار قانون يتضمن إعفاء الأشخاص القائمين بتلك الأعمال ، عن جميع الأعمال الصادرة منهم مما لها مساس بالحركة المذكورة ، بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة ، وعلى هذا الأساس نظمت اللائحة المربوطة » اه

وقد جرت المذاكرة على هذه اللائحة في الجلسة العاشرة المنعقدة في ٢٨ نيسان ١٩٣٧

فقال نائب ديالى عبد اللطيف الفارسي :

« ان الحكومة الموقرة قد جاءت بلائحة قانونية تنص على إعفاء الذين قاموا بالانقلاب المنشود ، يوم ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ ، من الوجهة القانونية . اني استغرب كل الاستغراب من سن هذه اللائحة لإعفاء الأبطال الذين قاموا بهذه الحركة المباركة التي قابلها الشعب بكل غبطة وارتياح ... اني انادي بأنه يجب على الحكومة أن تجعل يوم ٢٩ تشرين الأول عيداً رسمياً يحتفل به في كل عام ، ويجب أن تصنع الحكومة أوسمة تقدير يطلق عليها أوسمة الانقلاب ، لكي يتحلى بها المخلصون والابطال الأفذاذ المنقذون لهذه الامة المنكودة الحظ التي تلاعب بها اللصوص والخونة والمارقين » [2]

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٧م ص ١٠٨

(٢) المصدر نفسه ص ١٤١

وقال نائب اربيل شكري صكبان :

« ابين ملاحظاتي وعواطفي ، التي أشعر بها أمام الخدمات وجلالة الأعمال التي قام بها جيشنا الباسل ، بذلك الشعور الحي، وخصوصاً أمام شهامة الروح التي دفعت أبطال الجيش الذين جاهدوا مستحقرين منافعهم الشخصية وجازفوا بحياتهم في سبيل تخليص الوطن من أيدي الذين عرضوا كيان الدولة إلى الخطر بسوء تصرفاتهم بمقدرات الشعب » (١)

وقال نائب المنتفك الاستاذ محمد باقر الشبيبي :

« قوبل حادث ٢٩ تشرين الأول بمنتهى الدهشة في الأوساط السياسية ، لأنه أول حادث من نوعه فوجئت به هذه البلاد ، ولأنه أول تدبير بيت المسؤولين القدماء ، كان على جانب من الخطورة ، مما دلنا على أن الذين قاموا بهذه التجربة الجريئة، وتحمل نتائجها ومسؤولياتها ، ويظهر لنا أن هذه الحركة لم تكن وليدة معارضة بسيطة، بعثتها ظروف الوزارة السابقة، وسوء تصرفاتها فحسب ، بل كانت وليدة عوامل متعددة ، يرجع اكثرها إلى روح السياسة العسكرية يومئذ ، واستعمال الجيش أداة للانتقام، وجعله وسيلة لاحتكار السلطة والتحكم في الرقاب والأموال. . أنا لا أشك في أن سياسة العهد الماضي كانت قائمة على الأنانية ، وانها لم تستند في الغالب إلى غير الدعاية بالأساليب المعروفة ، ولكنها على كل الأحوال كانت مطبوعة بطابع قومي ، مما جعلها تكسب عطف البلاد العربية ، وتربح ثقة كتلها ، وأحزابها ، وحكوماتها على السواء . فالطابع القومي كان من أبرز مميزات تلك السياسة، وفي الحق ان السياسة التي لاترتكز على القومية سياسة فاشلة من كل الوجوه » (٢)

وأخيراً وضعت اللائحة بالتصويت فقبلت بالإجماع ، وهذا ما جاء في مادتها الاولى :

« يعفى جميع الأشخاص الذين قاموا بالحركة الوطنية المؤدية إلى انقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ من كافة التعقيبات والتبعات القانونية عن جميع الأفعال الصادرة منهم مما لها أساس بالحركة المذكورة بصورة مباشرة أو غير مباشرة مهما كان نوعها وكذلك يعفى الذين اشتركوا مع هؤلاء الأشخاص بأية كيفية كانت سواء أكان ذلك قبل تاريخ ٢٩ تشرين الأول أو بعده إلى حين صدور هذا القانون » اه

٥- عملية القرض

فوجيء المجلس النيابي في جلسته الأخيرة (وهي الجلسة الثالثة والثلاثون) المنعقدة في يوم السبت الموافق ٢٦ حزيران ١٩٣٧ باقتراح قدمه وزير المالية يطلب فيه الموافقة على المذاكرة على

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٧م ص ١٤٢

(٢) المصدر نفسه ص ١٤٣

لائحة قانون الاقتراض التي أعدتها الحكومة على صورة مستعجلة .

وتتضمن هذه اللائحة تخويل وزير المالية اقتراض مبالغ لا يزيد مقدارها على ثلاثة ملايين دينار أو ما يعادل ذلك بالعملات الأجنبية بإصدار حوالات خزينية ، أو سندات، أو بوسائل مالية اخرى في العراق ، أو خارجه ، على شرط أن يتم الايفاء خلال مدة لا تتجاوز العشرين سنة ، وأن يضمن الايفاء بايرادات العراق الحالية أو الحالية والمستقبلة .

وكانت الوزارة قد هيأت الأفكار لقبول هذه اللائحة فلم يخالفها إلا نائب واحد هو الاستاذ محمد باقر الشبيبي ، الذي قال في الجلسة المذكورة :

« أنا لايسعنى إلا أن أقول ان الالتجاء إلى سياسة القرض سواء كان مليوناً أو اكثر من مليون مضر بمصلحة البلاد من كل جهة »

فقد عقدت « الوزارة السليمانية » مع شركة بيرنك اخوان الانكليزية المحدودة مقاولة حول إصدار أسهم مالية بقيمة مليون ليرة انكليزية ، وبيعها في الأسواق كقرض للعراق ، يسدد خلال مدة خمس عشرة سنة تنتهي في ٥ - ١ - ١٩٥٢ ، ووافقت الشركة المذكورة على شراء الأسهم من الحكومة على أن تقوم هي بإصدارها وبيعها في الأسواق ، وفق الشروط التالية :

١- أن تشتري الأسهم بسعر ١/٢ ٩٠٪ بالماية من أقيامها الاسمية وتدفع المبلغ إلى الحكومة بالتواريخ التالية :

٢١٥٠٠٠ باون في ٥ آب ١٩٣٧
٣٥٠٠٠٠ « « ١٧ ايلول ١٩٣٧
٣٤٠٠٠٠ « « ١٥ تشرين الاول ١٩٣٧
٩٠٥٠٠٠ باون

٢- أن تحتفظ الشركة بمبلغ ٤٧٥٠٠ دينار لديها كأمانة ثابتة باسم الحكومة ، بفائدة تعادل ما قد تعطيه البنوك في لندن ، على أن تستقطع هذا المبلغ من أول قسط يدفع من قبلها إلى الحكومة كضمان لتدفع منه إلى أصحاب الأسهم ما قد تتأخر الحكومة من دفعه اليها .

٣- أن تتحمل الحكومة العراقية رسم الطوابع ، وحفر القوالب ، وطبع الاسهم ، وغيرها من النفقات التي بلغت ٢٠٤٠٨ باونات .

٤- ان تكون الاسهم الحالية بفائدة قدرها ١/٢ ٤ بالمائة ، وان تدفع الحكومة قسطين في كل سنة قدر كل منها ٤٧٥٠٠ دينار لوفاء الدين وتسديد الفائدة .

٥- ان تدفع الحكومة إلى شركة بيرنك ١/٤ في المائة عن كل سنة كعمولة على جميع المبالغ التي تدفعها الشركة إلى حاملي الاسهم لقاء الفائدة ووفاء الدين عن كل سنة .

٦- ان تدفع الحكومة إلى الشركة المذكورة ١/٤ في المائة كعمولة على اثمان الأسهم الاسمية فيما لو أرادت الحكومة شراءها قبل موعد الاستحقاق .

٧- ان تدفع الحكومة إلى الشركة جميع النفقات التي تتكبدها والتي لها علاقة بهذه الاسهم

ونظراً لما جاء في الفقرات ٢ و٣ و٤ و٥ فقد قبضت الحكومة نقداً ما يلي :

١٦٧٥٠٠ باون في ٥ آب ١٩٣٧ من المبلغ ٢١٥٠٠٠

٣٥٠٠٠٠ 〃 〃 ١٧ ايلول ١٩٣٧

٣١٩٥٩١ 〃 〃 ١٥/ ١٠/ ١٩٣٧من أصل المبلغ ٣٤٠٠٠٠

٨٣٧٠٩١

وبالنظر إلى الأقساط السنوية المقرر دفعها إلى حاملي الأسهم ، لوفاء الدين وفائدته ، فسوف يترتب على الحكومة دفع ٣٦٠٩٥٢ باونا ، عدا ما يستحق لشركة بيرنك عن عمولتها ، أي أن الحكومة العراقية قبضت (٨٣٧٠٩١) باونا ، وأصبحت ملزمة بدفع ١٤٩٢٠٠٠ باونا ، لقاء هذا الدين .

✵ جمعية الاصلاح الشعبي ✵

لم تكد « الوزارة السليمانية » تضطلع بأعباء الحكم حتى تكونت في بغداد جمعية سياسية باسم « جمعية الاصلاح الشعبي » كان بين مؤسسيها ثلاثة من أعضاء الوزارة ، وهم السادة : كامل الجادرجي ، وزير الاقتصاد والمواصلات ، ويوسف ابراهيم ، وزير المعارف ، وناجي الأصيل ، وزير الخارجية ، ثم انضم وزير المالية ، الحاج محمد جعفر ابو التمن ، إلى هذه المؤسسة ، فأصبحت جمعية حكومية اكثر منها جمعية أهلية . وكان طالبوا الإذن بالتأسيس السادة : كامل الجادرجي ، ويوسف ابراهيم ، وعبدالقادر اسماعيل ، وصادق كمونه ، ومكي جميل ، ومحمد صالح القزاز ، وعبدالله سالم . وفيما يلي منهاج الجمعية الأساسي ، وقد نشر بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ :

✵ منهج جمعية الإصلاح الشعبي ✵

غايتها : السعي للقيام بإصلاح سياسي ، اجتماعي ، اقتصادي ، يعود نفعه على عامة افراد الشعب ، ويحقق تقدم الشعب ويقضي على الاستغلال .

طرق تحقيق هذه الغاية :

١- السياسة الخارجية :

التقارب بين البلاد العربية وتقوية الصلات مع الهيئات الشعبية فيها وتوثيق أواصر الود مع جارات العراق والدول الأجنبية والتعامل معها على أساس المساواة .

٢- السياسة الداخلية :

(أ) تعزيز الكيان الداخلي بتقوية الجيش وتعزيز سلاح الطيران وبث روح الجندية بين أفراد الهيئات الشعبية و إصلاح الشرطة ليكون مجموع هذه القوى قادراً على الدفاع عن البلاد ازاء أي اعتداء خارجي .

(ب) فسح المجال لإبداء الأفكار الحرة ولكافة الحريات الديموقراطية التقدمية .

(ج) نشر الثقافة والتهذيب بين كافة ابناء الشعب بصورة عادلة .

٣- السياسة الاقتصادية :

السعي لرفاه الشعب على أساس جعل مستوى الحيـاة يكفل لكل فرد الحصول على حاجاته الضرورية المادية والمعنوية كحد ادنى ويضمن له مجال الحصول على الحاجات الكمالية بقدر ماتسمح به الثروة العامة وذلك بـ :

(أ) احتكار الدولة لوسائط النقل والمخابرات والمواصلات و إسالة المـاء والتنوير وقيام الحكومة بالمشاريع الصناعية اللازمة للبلاد وبكل ما يتعلق براحة الشعب ورفاهه .

(ب) إنشاء بنك الدولة للسيطرة على مالية البلاد بصورة فعلية .

(ج) حصر الإقراض الزراعي والعقاري والقروض الاخرى بالبنوك الحكومية لانقاذ الناس من إرهاق المرابين وسن قوانين تعاقب الذين يشتغلون بالفائض الفاحش .

(د) فرض الضريبة المتزايدة على الدخل والارث لكي تستطيع الدولة القيام بالاصلاحات العامة .

(ه) إحياء الاراضي الموات وتوزيعها على الفلاحـين لاستثمارها من قبلهم مباشرة وتطبيق مبدأ التعاون بينهم بتأليف الجمعيات .

(و) إنشاء القرى العصرية وردم المستنقعات و إنقاذ الفلاحين من مضار الاهوار .

(ز) إلغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة وسن قوانين تكفل التقدم الزراعي وترفه الفلاح وتنقذه من المستغلين .

(ح) تخفيض رواتب الموظفين الضخمة و إنصاف صغار الموظفين والمستخدمين .

٤- التعليم :

جعل التعليم الابتدائي إجبارياً ومكافحة الامية بتأسيس معاهد التثقيف والتنوير والمكتبات العامة ودور السينما والتمثيل والموسيقى وتنمية الروح الرياضية بتأسيس فرق لهذه الغاية ومساعدة الفقراء على مواصلة تعليمهم والاهتمام بالمدارس الليلية وتكثيرها .

٥- الصحة :

(أ) جعل الرقابة الصحية واجباً رئيسياً وجعل الطب الشافي في الدرجة الثانية وتعميم المؤسسات الصحية في جميع الانحاء. وتكثير الحدائق العامة وحدائق الاطفال .

(ب) ضمان السكنى الصحية بواسطة الوسائل التالية :

اولا - تنظيم المدن على أساس صحي وإنشاء دور صحية وتأجيرها بأقساط للضباط والجنود والعمال وصغار الموظفين والمحتاجين .

ثانياً - محاربة المسكرات التي تؤثر في الصحة العامة وتشجيع الزواج .

٦- العمال :

سن قوانين تحمي العمال وتضمن حقوقهم وتقدمهم وتحدد ساعات العمل بما لا يزيد عن الثماني ساعات يومياً وتشجع جمعيات العمال ونقاباتهم وتحدد الحد الادنى لاجورهم .

٧- في العلاقات الشخصية :

(أ) وضع قوانين توافق المدنية الحديثة لتنظيم الاحوال الشخصية .

(ب) السعي لتحرير المرأة مع الاحتفاظ بالنظام العائلي . اه

ما يقوله وزير العدلية

حدثني معالي السيد صالح جبر ، وزير العدلية في « الوزارة السليمانية » أنه أفهم رئيس الوزراء بأن تشكيل حزب حكومي ، يستمد مباده من « المنهاج الأساسي لجمعية الاصلاح الشعبي » أمر لا يمكن أن يكون ، وللبلاد عنعناتها ، وتاريخها الحافل بالقومية، فأكد له الرئيس أن الحزب لن يؤلف بصورة مطلقة ، وانه إنما يساير أرباب الطلب من وزراء وغيرهم ، ويمنيهم بالوعود فقط . وقد تولى السيد صالح تهذيب هذا المنهاج ليجعل منه منهاجاً صالحاً للحزب الحكومي ، فيما لو أريد تأسيسه ، ولكن فكرة تأسيس الحزب تلاشت بعد استقالة الوزراء الأربعة ، و « قررت وزارة الداخلية إغلاق جمعية الاصلاح الشعبي ، بعد ما ثبت لديها أن مقاصدها مضرة بكيان المملكة ، وسلامة المجموع ، واستهدافها بث فكرة مسمومة كالشيوعية، وقد ظهرت آثارها في المواقف المخلة للأمن العام » [١]

تسليح الجيش

لما تكونت « الوزارة السليمانية » في ٢٩ / ١٠ / ١٩٣٦م عمدت إلى تقوية الجيش ، وتموينه بالسلاح الكامل ، فكتبت إلى وزير العراق المفوض في لندن ، رؤوف الجادرجي ، ان يطالب الحكومة البريطانية بتنفيذ المعاهدة المعقودة بين العراق وبريطانية ، في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، فيما

(١) جريدة « البلاد » العدد ٩١٩ بتاريخ ١٤ تموز ١٩٣٦

يتعلق بتجهيز الجيش العراقي بالسلاح اللازم له من أحسن الأنواع ، فردت الحليفة على هذا الطلب بعدم وجود سلاح فائض لديها تستطيع تقديمه للعراق ، ومع هــذا فقد طلبت معرفة الجهة التي سيتدارك العراق سلاحه منها لتبدي رأيها فيه ، ولكن الوزارة عمدت إلى شركة المانية وتعاقدت معها على شراء أسلحة منوعة بـ (٥٠٠،٠٠٠) باون تسلم إلى العراق فوراً . ثم عقدت معها عقداً آخر بخمسة وعشرين مليون باون يسددها العراق خلال خمسة عشر عاماً إما نقداً و إما من مواده الاولية الفائضة عن احتياجه ، فجن جنون الحكومة البريطانية لهاتين الصفقتين . وكانت باكورة اعمــال « الوزارة المدفعية الرابعة » التي تكونت بعد « الوزارة السليمانية » أنها ألغت العقد الثاني ولم يستفد الجيش العراقي من هذه المغامرة غير الصفقة الاولى .

ويقول « تقرير اللجنة الفرعية المؤلفة من ممثلي وزارات المالية والعدلية والدفاع » المرسل إلى رئاسة مجلس النواب بكتاب رئيس الوزراء المرقم ٤٧٩٥ والمؤرخ في ٥ / ١١/ ١٩٤٠م أن وزارة الدفاع في عهد « الوزارة السليمانية » ابتاعت :

١- (٣٩٨) سيارة شوفروليت
٢- (٦٥٠) مدفع رشاش
٣- عشرة ملايين طلقة عتاد
٤- عشرين طائرة ايطالية
٥- اربع عشرة دبابة
٦- ادوات احتياطية كبيرة جداً

على طرق غير اصولية ، أي دون أن تعمد إلى إجراء مناقصات علنية ، ودون أن تستحصل موافقة مجلس الوزراء على مفردات الأسلحة التي اشترتها ... الخ وعلى هذا فقد طلب إلى المجلس النيابي أن يقول كلمته في الموضوع ، فلم يصدر المجلس قراراً ما في ذلك .

※ حول تقسيم فلسطين ※

أتينا على لمع من القضية الفلسطينية ، ووعد بلفور ، في ص ٢٢٧ وما يليها من المجلد الثاني من كتابنا هــذا ، ووصفنا طرفاً من المظاهرات التي كانت تقام في العراق بين الفينة والفينة — كما اقيمت في بقية البلدان العربية — احتجاجاً على ظلم السياسة البريطانية التي تستهدف تهويد فلسطين العربية ، وجعلها وطناً قومياً لليهود الصهاينة .

وكانت الحكومة البريطانية تنتدب اللجان الملكية والتحقيقية لبحث مشكلة فلسطين كلما توترت العلاقات بين العرب واليهود ، في هذا الجزء من الوطن العربي الاكبر ، محاولة بهذه الطريقة تمكين اليهود من ترسيخ أقدامهم فيه ، حتى يحين الوقت الملائم لطرد العــرب ، سكان البلاد الشرعيين ، كما وقع في عام ١٩٤٧م .

وفي عام ١٩٣٧م كانت « اللجنة الملكية » تحقق في حوادث عام ١٩٣٦ الدامية التي جرت في فلسطين ، وتبحث المشكلة الفلسطينية التي خلقها الاستعمار البريطاني من نواحيها المختلفة فأوصت

بتجزئة هذه البلاد إلى ثلاث دويلات يحكم الأولى اليهود ، والثانية العـرب ، والثالثة الدول مجتمعة . فكان لهذا الحكم الجائر ، أو التجزءة المفتعلة الظالمة ، صدى استياء العالم العربي اجمع ، فتجددت المظاهرات في كل مكان وانهالت الاحتجاجات على مختلف المقامات .

وفي بغداد اقيمت مظاهرات صاخبة ، في يوم الجمعة ١٦ تموز ١٩٣٧م ، لم تشهد بغـداد في سنيها الأخيرة مظاهرة حماسية مثلها ؛ واحتج رئيس الوزراء ، حكمت سليمان ، احتجاجاً قاسياً على مشروع التقسيم الجائر ، فكان لاحتجاجه دوي هائل في الأوساط الاوربية ، حتى أن حكومة لندن أوعزت إلى وزير العـراق المفوض في العاصمة البريطانية أن يبرق إلى رئيس الوزراء العراقي بوجوب الاعتدال في احتجاجه ووجوب العمل على تهدئة الحالة العامة في العراق وفي غيره[1]

وهكذا نجد الحكومة البريطانية تتبع سياسة التضليل والمخادعة مع العرب زهاء ثلاثين سنة حتى تمكنت من تنفيذ جريمتها الاستعمارية في فلسطين العربية

❋ دمعة على بغداد ❋

فاض « نهر دجلة » في النصف الأول من نيسان عام ١٩٣٧م فيضانا هددالدساكر والقصبات والمدن والمزروعات وأشغل أذهان الناس حتى باتوا في قلق شديد فاجتمع مجلس الوزراء فوراً ، وبعد أن درس التقارير الرسمية عن مناسيب المياه ، قرر حصر صلاحية كسر بعض السدود ، لصيانـة العاصمة من الخطر ، بيد المجلس وفي الوقت نفسه ، أخذت السلطات الإداريـة تستعين بطلاب المدارس وأفراد الجيش ، والشرطة ، والأهلين ، لتحكيم السدود والاستعداد للطوارئ ، ورغم جميع هذه التدابير حدثت عدة كسرات في السدود فأحاطت المياه بالعاصمة ، وعلت عليها بأربعة أمتار ، ثم حدثت كسرتان في الجانب الأيسر من النهر ، شمالي بغداد ، وهمـا سدة اليهودية ، وسدة الفريجات ، وأعقب ذلك حدوث عدة كسرات بين ناحية سلمان باك ، والدورة ، وأعلنت وزارة الاقتصاد والمواصلات ان الكسرتين الحادثتين في شمالي العاصمة لا يمكن سدهما فوراً ولذلك

---

(١) تلقى رئيس الوزراء ، حكمت سليمان ، من وزير العراق المفوض في لندن بتاريخ ١٧ تموز ١٩٣٧ هذه البرقية :

رئيس الوزراء - بغداد

طلب مني وزير الخارجية البريطانية أن ارجوكم ان لا تعملوا اكثر مما عملتم في مسألة فلسطين (نقطة) ان تصريحاتكم ذاعت في الصحف العالمية واحدثت ضجة غير قابلة (نقطة) انه يقدر وضعكم ، ولكن يرى تطرق العراق وحده ، وهو حليف بريطانية العظمى ، يحرج مركزه ويسبب الاضطرابات في فلسطين (نقطة) ينتظر من كياستكم أن تعالجوا الأمر بالحكمة والاعتدال (نقطة) انهمته الوضع في العراق ، وهياج الرأي العام ، وهو مطلع عليه غير انه يرى التحالف الموجود يقضي بالتزام خطة تشابه خطة المملكة العربية السعودية (نقطة) بين لي انه ابرق إلى السفير البريطاني بهذا المعنى (نقطة) ارجو الابراق بمضمون جوابكم للسفير (نقطة) -رؤف-

فإن المياه ستحيط بسدود العاصمة فيجب اتخاذ جميع الاحتياطات المقتضية لمحافظة تلك الأقسام من السدود .

وكان المنظر العام لبغداد يفتت الأكباد ، فقد جرفت المياه بيوت العمال ، ومواشيهم ، وخيامهم ، حتى بعض أطفالهم ، وانتشرت الروائح الآسنة من جراء ركود المياه ، وأخذت الملاريا تفتك فتكها الذريع وتكبد التجار والأهلون خسائر فادحة وتوقف سير القطار بين بغداد وخانقين

وإلى جانب فيضان « دجلة » الهائل ، فاض « الفرات » فيضانا هائلا ، وارتفع مستوى الماء فيه عالياً ، مما دفع بالدوائر المختصة إلى أخذ الحيطة وإعداد العدة للأمر فلم تقع غير أضرار بسيطة

ومما يذكر بهذه المناسبة أن الملك غازي كان يشرف على مكافحة الفيضان بنفسه ، ويتفقد وحدات الجيش والشرطة المرابطة على السدود بذاته ، ويأمر بنحر الأغنام وتقديم المأكولات للمنكوبين من أفراد شعبه مما خفض اللوعة في النفوس وأدخل المسرة في القلوب .

☀ الامير سعود في بغداد ☀

وصل إلى بغداد صباح يوم الاحد ٢٨ آذار ١٩٣٧ سمو الأمير سعود ، ولي عهد المملكة العربية السعودية في زيارة رسمية فاستقبل استقبالا فخما وأطلقت المدافع ٢١ طلقة ترحيباً بقدمه ، وحل ضيفاً على الملك غازي ، فكان موضع الاجلال والاحترام من قبل الحكومة والشعب معاً ، وبعد أن مكث بهذه الضيافة ستة أيام ، زار خلالها أهم المؤسسات الحكومية ، وأقيمت اسموه عدة مآدب وحفلات تكريمية ، غادر العراق إلى « الرياض » بطريق « البصرة » يقله قطار خاص وقد وجه إلى « الشعب العراقي » البلاغ التالي :

« أتقدم إلى الشعب العراقي الشقيق ، بالشكر الجزيل ، على ما لقيت منه من مظاهر الترحيب القلبي ، والشعور الاخوي الصادق ، الذي تجلى بأجلى مظاهره في كل مكان حللت به ، وليس هذا بغريب على الشعب العراقي الاصيل في العروبة ، المجيد بتاريخه ومآثره .

« ان ما احاطني به جلالة الملك غازي ، ورجال حكومته ، من الرعاية والعناية ، قد أثرت في نفسي تأثيراً لا تمحوه الأيام ، وسيذكر أبناء الجزيرة ما حيوا ، ما شملني به الجميع من الحب الخالص والولاء الصادق . اني لا اعتبر ان هذا الترحيب والاكرام موجه إلى شخصي فقط ، وإنما هو في الحقيقة إلى الغاية السامية التي ينشدها الجميع ، ويسعى إلى تحقيقها العاملون ، حقق الله الآمال . وأرجو أن يتقبل الجميع شكري الصادق وتمنياتي الطيبة وأسأل الله أن يسدد خطانا لما فيه خير العرب كما أسأله أن يحيط العراق وسائر الاقطار العربية بعنايته ويرعى المخلصين برعايته إﻫ .

سعود

وفي أثناء وجود الأمير السعودي في بغداد أعرب رئيس الوزراء ، حكمت سليمان ، لسموه عن رغبة الحكومة العراقية في نقل وزير المملكة العربية السعودية في العراق ، ابراهيم معمر ، إلى محل آخر لتدخله في شؤون القبائل العراقية وقيامه بما لا يمتن الصلات بين القطرين فأجيب إلى رغبته فوراً .

✻ بين مصر والعراق ✻

اعتزمت « مصر » الدخول في عصبة الامم فاهتبلت الحكومة العراقية هذه الفرصة، ووجهت إلى « وزارة الخارجية المصرية » كتابا برقم س ٣٨٤ وتاريخ ٧ شباط ١٩٣٧ اعربت فيه عن ارتياحها العظيم لهذه الفكرة ، وشدة رغبتها في تحقيقها بما يمكن من السرعة ، لما في انضمام مصر إلى الجامعة الاممية من تقوية للمساعي التي يفرضها ميثاق العصبة لإحلال السلم العالمي وتأمين التعاون الاجتماعي بين الدول . ودعت « الحكومة العراقية » في كتابها هـذا ، الحكومة المصرية إلى تقديم طلب عضوية العصبة فوراً ليؤيد العراق هذا الطلب ، فقابلت الحكومة المصرية هذا الاقتراح بالشكر وردت عليه بتاريخ ١٤ شباط ١٩٣٧ انها قبلت هذه الدعوة بوافر الحمد .

وفي الوقت نفسه وجهت الحكومة العراقية كتابا إلى سكرتارية العصبة أعلمتهـا فيه عن إرسالها مذكرة الدعوة إلى الحكومة المصرية لتقديم طلب انخراطها في الجمعية الاممية ورجت تبليغ ذلك إلى كافة أعضاء العصبة فلما تقدمت الحكومة المصرية بطلب الانخراط ، خطب ممثل العراق في العصبة خطبة فياضة بالشعور الحي نحو مصر. فلما قبل الطلب المذكور ، تبودلت بين الحكومتين العراقية والمصرية برقيات التهاني كما تبودلت مثل هذه البرقيات بين البرلمانين : العراقي والمصري

✻ اغتيال السنوي ✻

« عبد القادر السنوي » شخصية قانونية لامعة تقلد « القضاء » فكان مظهراً من مظاهر العدل في أحكامه ، ثم نقل إلى « مديرية الاملاك والاراضي الاميرية » فكان إلى ذلك عضواً في « مجلس الانضباط العام » وصادف أن عرضت على هذا المجلس قضية تقاعدية للسيد محمود جودت ، أحـد الضباط الاكراد ، ويظهر ان السنوي وجه إلى صاحب القضية في أثناء المرافعة أسئلة لم تعجبه فلما كان اليوم التالي (٢٦ مايس ١٩٣٧) أطلق المذكور النار على السنوي فـأرداه قتيلا ، ونعت الحكومة القتيل بأبلغ بيان رسمي ينعى به موظف ثم قدم القاتل إلى المحاكمة وفي ٢٩ من هذا الشهر أي بعد الحادث بثلاثة أيام حكم عليه بالاعدام

وكان لهذا الحكم رنة استغراب لدى الكرد فاحتجوا عليه بدعوى ان القاتل مصاب بالجنون فلما اجريت التدقيقات التمييزية في هذه القضية ارتأت محكمة التمييز وضع القاتل تحت المراقبة

الصحية مدة من الزمن لتقرير حالته ، فلما قتل رئيس اركان الجيش الفريق بكر صدقي يوم ١١ آب ١٩٣٧ م وتكونت « الوزارة المدفعية الرابعة » قدم القاتل إلى المحاكمة من جديد ، فأصدرت المحكمة قرارها في ٢١ ايلول سنة ١٩٣٧ بإعدامه شنقاً وقد ابرم هذا الحكم تمييزاً ونفذصباح ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٧م

مطامع بكر صدقي

توطئة

كان الفريق بكر صدقي العسكري رجلا طموحا ، مؤمنا بقوته الشخصية ، ومقـدرته العسكرية ، نظر إلى الجارتين تركية وايران ، فوجد في الاولى ضابطا لم يكن أرفع درجة منه خلق من تركية المتفسخة دولة لها عزها ، وبأسها . ورأى في الثانية رجلا لم يكن من أصحاب الماضي المعروف قد خلق مملكة من العدم إلى الوجود: مملكة كانت مناطق نفوذ للروس والانكليز فأصبحت دولة عظيمة تخشاها الدول فحدثه طموحه أن يحذو حذو كمال اتاتورك ، ورضا بهلوي ، فأقدم على حركة لم يفكر في عواقبها ، ولم ينظر إلى اختلاف العراق عن جارتيه تركية و إيران اختلافاً كبيراً في نواحي عديدة ، روحية ، وثقافية ، وعسكرية ، واستعمارية

يقولون أن بكراً أراد من هذه الحركة الجريئة أن يقوض معالم الملك في العراق ، ويقيم نفسه ديكتاتوراً ، على نحو ما فعله اتاتورك في تركية ، وهتلر في ألمانية ، وموسوليني في إيطاليا ، وانه لما شرع السيد حكمت سليمان في تأليف « الوزارة الجديدة » ترك منصب وزارة الدفاع شاغراً ليتصرف به بكر ، كما يشاء ، ولكن بكراً قال بوجوب إسناد هذا المنصب إلى « الفريق عبد اللطيف نوري » زميله في الحركة المذكورة ، فدهش الحاضرون لهذه المفاجأة ، وما دروا ان بكراً لم يكن ليكتفي بمنصب وزارة ، و إنما أراد أن يسيطر على الشؤون العامة سيطرة مطلقة .

ولدينا الآن ثلاثة مصادر نستقي منها بعض المعلومات عن « مطامع بكر صدقي ، تاركين التفصيل والتعليل إلى ظروف اخرى قد تساعد عـلى افشاء كل ما نعرفه او تتناقله الالسن في هذا الصدد .

واول هذه المصادر كتاب (العراق بين انقلابين) لمحمد عبد الفتاح اليافي الذي اتصل برجال العراق البارزين ، ووقف على اسرار لم يكن في استطاعة كل مؤلف ان يقف عليها .

وثانيها رسالة وضعها لفيف من الشباب الكرد المتصلين ببكر وطبعوها بعنوان (الاكراد والعرب)

وثالثها كتاب « المبادئ والرجال » للعين السيد محسن ابو طبيخ .

وقد حاولنا في هذه النقول ان نبسط الوقائع كما ذكرت في هذه المصادر دون تعليق .

١- ما يقوله صاحب كتاب « العراق بين انقلابين »

لم يكن الهدف الذي يرمي اليه بكر صدقي من وراء الانقلاب منحصراً في تنصيب حكمة سليمان رئيساً للوزارة بل كان يمتد إلى أبعد من هذا المدى : كان مزدوجاً .

أولا – خلع الملك واغتصاب عرش العراق ، كالشاه رضا بهلوي ملك ايران .

ثانياً – جمع شتات الأكراد في شرقي الاناضول، وغربي ايران، وشمالي العراق، وتوحيد كلمتهم تحت لواء زعامته ، وتأليف حكومة مستقلة منهم ، على طريقة الغازي كمال أتاتورك .

وكلا الهدفين لم يكن بالإمكان تحقيقهما إلا بقوة الجيش ، وهـذه القوة كانت في يد بكر صدقي، كما هو معلوم ، فلم يكن ينقصه إذن سوى التمهيد للعمل الذي كان يضمره ، وهذا ما فعله في هذا السبيل :

« من المعروف عن بكر صدقي أنه كان في مقدمة المناوئين للحزب الإصلاحي الاشتراكي في العـراق ، ولكنه على اثر اجتماعه بحكمة سليمان ، استطاع ان يتفق وإياه على خلع الحكومة الهاشمية ، فما تردد ، ثم رأى من حسن السياسة الاستمرار في مسايرة هذا الحزب ، توصلا لأهوائه ومراميه البعيدة .

« وسارت الامور طبق رغائبه، فاستطاع أن يقلب الوزارة الهاشمية، وأن يقيم بدلا منها وزارة غير متجانسة ، برئاسة حكمة سليمان ، الرجل ذو القد الباسق ، المشهور بتنفيذ الخطط ، ثم وقع الخلاف مراراً وتكراراً بين أعضاء الوزارة ، غير المتجانسة ، ولكن بكر صدقي ، وهو سيد الموقف ، استطاع أن يحول دون انهيارها ، حتى لا تنهار أحلامه ، وجاء يوم قدم فيه الجادرجي استقالته ، فغضب بكر صدقي ، وراح إلى هـذا الوزير يهدده بالقتل ، إن لم يسحب الاستقالة ، فرضخ الجادرجي للتهديد المسلح وعادت المياه إلى مجاريها .

« ثم رأى هذا الطاغية أنه لا يمكنه أن يكون مطمئناً إلى نجاح خططه ، إلا بايجـاد رجال مخلصين إلى جانبه ، وأنى له أن يجد من يخلص له عند غير الأكراد ، وهو منهم ، وهم منه ، لذلك راح يغدق على الأكراد الرتب والنعم ، ولم يجد في هـذا السبيل صعوبة ، لأنه كان قد استغل الظروف ، واستحصل على مبالغ طائلة من الأموال الاحتياطية المكدسة من عهـد الوزارات السابقة ، كما حمل الحكومة على صرف مبالغ اخرى باسم الدعاية ، وأنفقها جميعها على نفسه ، وعلى الأكراد المخلصين .

« وصب نقمته على الضباط العرب ، فأخذ يبعدهم عن المناصب المركزية العليا ، ويستبدلهم

بأكراد، كما استبدل موظفي البلاط العرب، بأكراد أيضاً، هذا مع العلم أن مجموع ما في العراق كله من أكراد لا يتجاوز سدس مجموع العرب. وبعد أن تم له ذلك، راح يجاهر لبعض أخصائه الاكراد بعزمه على تأسيس دولة كردية شمالي العراق، من الولايات الشرقية في الاناضول، من غربي ايران، على حدود العراق وتركيا، على أن تضم إلى هذه الدولة الالوية الشمالية الجبلية؛ ولكن الاكراد الذين يتصلون بعنصرهم إلى العشائر العربية، ضنوا على الكيان العراقي بالانهيار، وخالفوا بكر صدقي في مشروعه الهدام، فما كان منه إلا أن قرر تحقيق مشروعه هذا بطريقة اخرى، هي طريقة القوة، إذ قال في نفسه سأجعل من الجيش آلة في يدي، فإما أن أفوز بالعرش، كما فعل رضا بهلوي في ايران، وإما أن أؤسس الدولة الكردية بقوة السلاح، فأفوز بالزعامة الكردية، كما فاز أتاتورك في تركية.

«وفي هذه الاثناء ظهرت الثورة الكردية في الولايات الشرقية من تركية، فجردت الحكومة الكمالية حملة قوية استطاعت أن تحاصر العصاة وتشتت شملهم في الجبال، إلا أن الصحف أخذت تنشر يومئذ أنباء مختلفة المصادر، يستفاد منها أن هناك يداً غريبة تمد الثوار بالسلاح، لغايات خفية، فأي يد كانت تلك اليد الغريبة؟

«يستفاد من البرقيات التي اذيعت في ذلك التاريخ، أن بكر صدقي، ذهب بنفسه، إلى السليمانية، وكان يصحبه مدير البوليس، فألقى القبض على أربعة مشايخ من جماعة الشيخ محمد (لعله الشيخ محمود) الكردي، والشيخ محمد الكردي هو الثائر الذي حجزت عليه الحكومات السابقة في بغداد، اتقاء لشره وخوفاً من أن يثور مرة اخرى، فلماذا جرى توقيف المشايخ الأربعة؟

«ان جميع تلك المظاهر التي كانت تراها العين، وتنقلها الألسن، عن أعمال الطاغية بكر صدقي، تدل دلالة صريحة على أن هـذا الأخير كان ذا يد في الحركات الكردية، وليس هذا بمستغرب، فإنه، وهو الذي عرف أن يلعب تلك اللعبة الجريئة، يوم مناورات (قره غان) يعرف أن يلعب مثلها مع الحكومة الكمالية، في اليوم نفسه الذي كانت هذه الحكومة ترسل فيه وزير خارجيتها إلى بغداد، لعقد الاتفاق الشرقي بين تركية، والعراق، وايران، والأفغان.

«ولكن بكر صدقي مات قبل أن ينفذ شيئاً من مطامعه، فهنيئاً للكيان العراقي من بعده، لأنه سيبقى ثابتاً قوياً لا تلعب به الأطماع، ولا تعبث به الأيدي، ولاسيما في العهد الجديد، عهد التضحية والوطنية والإخلاص». انتهى المقصود [1]

٢- الاكراد والعرب

نشرت رسالة في بغداد بعنوان «الاكراد العرب لفريق من شباب الكرد» فجاءت في ٣٠

(١) كتاب «العراق بين انقلابين» منشورات المكشوف: بيروت ١٩٣٨م ص ٤٣-٤٦

صفحة بقطع الربع ، طبعتها مطبعة النجاح عام ١٩٣٧ ، جاء في ص ٢٥ منها :

« ان الشعب الكردي كالشعب العربي : شعب مجزء الأوصال ، مشتت الكلمة ، وهو كالعربي يناضل في سبيل حقوقه المقدسة ، ويسعى للتعاون والتفاهم مع الشعوب لكي ينال نصيبه من الحياة والحرية حتى يستطيع أن يساهم في بناء المدنية العالمية ، كما ساهم في بناء المدنية الاسلامية في السابق . ان الكرد كالعرب يسعون وراء غاية شريفة يسعى اليها كل انسان ذي مروءة وشرف ، وان الثورات الكردية كالثورات العربية ، وليدة شعور عام لامة حية اقتحمت الأهوال ، وركبت الأخطار ، لتحيى حياة حرة سعيدة ، أو تموت موتاً شريفاً خالداً .

« اننا نريد أن نعامل على قدم المساواة ، لانريد أن نكون أسياداً ولاعبيداً ، لانريد أن نكون تحت الشعوب ، ولا فوقها ، و إنما نريد أن نكون نعمل في سبيل الانسانية و إسعادها . ان الاكراد ، كإخوانهم العرب ، يريدون الانعتاق من قيود الذل والعبودية ، يريدون الاحتفاظ بلغتهم ، وثقافتهم ، وعنصريتهم ، لان هذا الاحتفاظ لا يضر بمصلحة شعب من الشعوب بل يفيده وينفعه .

ثم يأتي تحت عنوان (القاعدة الذهبية) في ص ٢٧ من الرسالة نفسها :

« أما القاعدة الاساسية التي يجب أن تبنى عليها العلاقات ليس بين الشعبين : الكردي والعربي فحسب ، بل بين شعوب الارض قاطبة ، والتي بدونها يكون السلام العالمي ، وتآخي الشعوب وتعاونها ، تعابير جوفاء سخيفة : هي اعتراف كل شعب للآخر بحقه في الاستقلال ، استقلالا فعلياً ، لا صورياً ، ضمن حدوده الطبيعية ، وبسيادته التامة في إدارة جميع شؤونه الخاصة والعامة ، وتنظيم العلاقات بين الشعوب تنظيماً اختيارياً يكون القصد منه التعاون فيما يعود بالخير والسعادة على الانسانية ، كل ذلك على أساس من الحرية والمساواة ، وتقديم الشعب الواحد للآخر جميع المساعدات المستطاعة لتحسين حالتها الاقتصادية ، وتنمية ثقافتها الخاصة ، حتى يستطيع المساهمة في إشادة صرح المدنية العالمية ، وتحقيق الديموقراطية الشاملة . انتهى المقصود

وفي الرسالة المذكورة فصول مختلفة عن فكرة إحياء دولة كردية في شمالي العراق ، وفصل البلدان الكردية ، وتوحيدها تحت ظل ملك مستقل ، ضربنا صفحاً عن نقلها لعدم الحاجة اليها . . .

٣- ما كتبه ابو طبيخ

« وفي أوائل شباط عام ١٩٣٧ قضت الضرورة اللازمة أن أذهب أنا ، والحاج عبد الواحد ، إلى أماكننا في الفرات ، للاشراف على مزارعنا ، فأخذ كل منا إجازة من المجلس ، وبعد أن وصلت إلى غماس ببضعة أيام ، جاءني في اليوم الرابع عشر كتاب من الحاج عبدالواحد ، يطلب حضوري إلى أبو صخير ، وفي اليوم الخامس عشر ذهبت اليه صباحاً ، إجابة لطلبه ، حتى إذا انتهيت إلى مفرق الطرق بين الشامية ، والديوانية ، وأبو صخير ، وغماس ، وجدت الحاج عبد الواحد في سيارته واقفاً

على المفرق ينتظرني ، فأستغربت ذلك ، وبعد أن أدى كل منا التحية لصاحبه ، سألته عن سبب وقوفه ، فقال اني انتظرك وهلم لنجلس في السيارة لكي أشرح لك السبب .

« جلسنا في السيارة ، وأخذ يحدثني ، فقال : ان المتصرف ، ماجد مصطفى ، جاءني قبل يومين إلى محلي ، ومعه قائمقام ابو صخير ، عبد الوهاب مصطفى ، وأدليا إلي بأمر هام ، كان هو السبب الذي حدا بي لطلب حضورك ، وفي مساء أمس تخابر المتصرف مع القائمقام ، وطلب منه حضوري إلى الديوانية بهذا اليوم ، والقائمقام معي ، ووقفت هنا انتظرك في طريقي إلى الديوانية . ثم أخذ عبد الواحد يقص علي كل ما دار بينه وبين المتصرف ، فقال ان المتصرف لما جاءني تكلم طويلا ، ثم استعرض عدة امور ، إلى أن قال المتصرف أنه مرسل من قبل بكر صدقي ، وحكمت سليمان ، بأمر هام ، فإذا كنتم توافقون عليه ، انت واصحابك ، ففي ذلك تكون سعادة البلاد ، وسعادتكم الأبدية ، فسألته وماعسى أن يكون هذا الأمر ؟ فقال ان قوة البلاد المسلحة منقسمة إلى قسمين : قسم الجيش ، والجيش اليوم بيد بكر ، لأنه قائده وآمره الوحيد ، وقسم العشائر وأكثريتها معكم وانتم قادتها ، فإذا ما بقيت هاتان القوتان متعاديتين ، فأي قوة منها تتحطم تعود الخسارة فيها على البلاد ، اما إذا توحدت القوتان ، واتفقتا ، فقد احتفظت البلاد بقوتها ، وصار في إمكانها أن تخدم الصالح العام ، ولما كانت البـلاد في حاجة إلى إصلاح شامل عام ، فلا يبقى أمامها ما يعرقل سير الإصلاح إذا اتفقت هاتان القوتان .

« ثم قال المتصرف : ان البـلاد فيها عناصر فاسدة ، ومضرة ، وهي حجر عثرة في سبيل الاصلاح والمصلحين ، وقد اتفق كل من حكمت ، وبكر ، على إزالتها ، لكي يتسنى لهما الوصول إلى الطرق الاصلاحية ، ولكن ذلك لا يتم إلا بموافقتكم ، واتفاقكم معهما ، لأن الأمر خطير ، وذو شأن عظيم ، لا يتم إلا بالقوة ، وإذا وافقتم على ذلك ، واتحدت قوتكم مع قوة الجيش ، فإن كل شيء يتم بسهولة .

« قال الحاج عبد الواحد هذا ما قاله المتصرف ماجد مصطفى ، ثم سكت ، فقلت له نعم إن البلاد تحتاج إلى إصلاح ، وكلنا يرحب بفكرة الإصلاح ، كما أن الامة تعاضده ، وتساعدالمصلحين ، ولكن ما هو الأمر الذي لا يتم إلا بالقوة ؟ وما هي العناصر الفاسدة التي قرر حكمت وبكر إزالتها ؟ فأجاب : إن المتصرف قال إن الملك لا يصلح لأن يكون ملكاً لهذه البلاد ، لأنه أول عقبة في طريق الاصلاح ، فقبل كل شيء يجب خلعه ، وطرده خارج البلاد . أما العناصر المضرة فأكثرها بين من قتل ومات ، وبين من طرد إلى الخارج ولن يعود ، فلم يبق إلا ثلاثة رجال في بغداد وهم جميل المدفعي ، وناجي السويدي ، وأخوه توفيق ، فهؤلاء الثلاثة من العنـد بحيث لم يخرجوا بالإشارة ، وقد تقرر قتلهم . هذا ما كلفت به ، وجئت به اليكم ، وما يراد منكم فإذا كنتم

توافقون حكمت وبكراً على هذه المقررات، فهما يشاطرانكم ما تريدونه من مقامات في الدولة، تبقى لكم بصورة دائمة، ويرجع اليكم كل ما غصب منكم من الأراضي سابقاً ولاحقاً، وتعطون غيرهـا ما تشاؤون من الأراضي الأميرية، وتملك لكم بدون بدل مثل، وتعطون ما يكفي لتعميرها من النقود. فما سمعت هذا الحديث من الحاج عبد الواحد حتى دهشت وقلت له: وبماذا أجبته؟ فقال: قلت له ان الامر لعظيم، وليس بإمكاني ان اجيبك عليه، قبل أن أتصل بأصحابي، وأستطلع رأيهم، فقال: لا تتصل بغير السيد محسن أبو طبيخ، وهو الآن في غماس، فاطلبه، وخذ رأيه، واخبرني بما تتفقان عليه، وعلى هذا طلبتك، وأما طلبه لي اليوم فلا أدري أهو يريد مني الجواب أم لامر غير ذلك؟

« وبينما نحن نتذاكر إذا بقائمقام أبو صخير يقبل علينا بالسيارة، حتى إذا ما انتهى نزل، ونزلنا وتصافحنا، ثم قال كملوا حديثكم، وانهوا مذاكرتكم، وانا ذاهب أمامك يا حاج عبد الواحد إلى الديوانية، فالمتصرف الآن بانتظارنا. فلما سمعت ما قاله القائمقام سألت الحاج عبد الواحد وهل القائمقام مطلع على مذاكرتكم هذه؟ فقال نعم كان جالساً معنا لما فاتحني المتصرف بذلك الحديث، قال اننا امينون من عبد الوهاب، وهو كواحدنا.

« اتفقت أنا والحاج عبد الواحد على أن نجيب المتصرف بأن هذا الامر لا يتم بالواسطة، وان سعادتك، وإن كنت جزءاً منهم، ولكنك تقول انك واسطة من قبل حكمت وبكر، ولا تتأثر إذا اعتبرناك واسطة بين الطرفين، ونحن نريد مقابلة بكر وحـده منفرداً عن حكمت، وعندما نجتمع معه ونسمع منه ما ذكرته، نعطيه رأينا، وعلى هذا افترقنا، وذهب الحاج عبدالواحد إلى الديوانية، واتجهت انا في طريقي إلى النجف، وقلت له: سأكون في النجف بانتظار تعريفك وما يدور بينك وبين المتصرف.

« في اليوم السابع عشر من الشهر نفسه جاءني كتاب من الحاج عبدالواحد يقول فيه انه اجتمع مع المتصرف وأجابه بما اتفقنا عليه، وأخبرني المتصرف قائلا: اني الآن ذاهب إلى بغداد، وسوف اخبر بكراً بذلك، فإذا وافق على مقابلتكم في بغداد، أطلب حضوركم من القائمقام، وإذا رغب أن يقابلكم في الديوانية، أصحبه أنا ونأتي معاً اليها، وأرجو أن تعلم السيد محسن أبو طبيخ، وتطلب منه أن لا يغادر النجف إلى اليوم الخامس والعشرين من هذا الشهر.

« وفي اليوم السادس والعشرين منه، وردني كتاب ثان من الحـاج عبد الواحد يطلب فيه حضوري إلى محله، فذهبت اليه، فأخبرني ان المتصرف قد رجع من بغداد، وانه بالامس طلبه إلى الديوانية واخبره أن بكراً أجل المذاكرة إلى وقت آخر، وهو يريد مراجعتي، ففارقت الحاج بعد أن اتفقنا على رفض طلبهم هذا رفضاً باتاً، وان افهمهم ان هذا الامر لا يمكن تحصيله، ونحن أول

من يعارضهم عليه، وذهبت من يومي إلى الديوانية، وبت فيها الليلة السابعة والعشرين، وفي صبيحتها قابلت المتصرف في دائرته، وبعد أن جلست أمر الفراش أن يمنع المراجعين، حتى الموظفين منهم، من الدخول عليه، وبعد الكلام على بعض الامور العامة، عرج على الموضوع الذي نحن بصدده، وقال اني فاتحت الحاج عبد الواحد في امر هام، يتعلق بمصلحة البلاد العامة، وبمصلحتكم الذاتية أيضاً، ولا شك أن الحاج فاتحك بالموضوع، ودرسته، فما رأيك فيه؟ قلت له ان الحاج عبدالواحد ذكر لي شيئاً مجملا، ولكن احب أن أسمعه منك بالتفصيل، فذكر لي كل ما تكلم به مع الحاج، ثم قال هذه هي الرسالة التي كلفت الحاج عبدالواحد أن يحملها اليكم، فما هو جوابكم عليها؟ أرجو إبداءه لي.

« قلت له : أظن أن الحاج عبد الواحد جاءك قبل سبعة أيام، وأخبرك بأننا نريد مقابلة بكر، وعليه ذهبت أنت إلى بغداد، وبعد رجوعك منها، أخبرت الحاج أن بكراً قبل ذلك، ولكنه لكثرة أشغاله أجل المقابلة إلى وقت آخر؛ فقال نعم، ولكن انا احب ان أسمع منك ما تجيب به بكراً، وألحّ في طلبه هذا.

« ترددت بادىء الأمر في إجابة طلبه، ولكن أمام شدة إلحاحه بدأت أتفرس في وجه الملحّ، فتحقق لدي أن الرجل مكلف من قبل صاحبه أن يقف على ما نريد أن نجيب به، فخشيت أن أبقى على تمنعي، وبكر لا يقابلنا، فإظهاراً لما يتمنونه في نفوسهم، ولأجل أن لا ييأسوا من أمانيهم التي خدعتهم بها أوهام المخيلة، قلت : أتريد أن تسمع مني ما نريد أن نجيب به بكراً؟ قال نعم، فقلت اسمع مني ذلك!

« يا سعادة المتصرف! إن الذي ذكرته، وتريده، لذو شؤون وشجون، لقد ذكرت أن حكمة وبكراً يريدان إصلاح البلاد، ويريان أن ذلك لا يتم إلا باتفاقنا معهما على خلع الملك، وطرده، وقتل جميل المدفعي، وآل السويدي. اعلم يا سعادة المتصرف أن الملك فيصل لم يفتح بلادنا عنوة بجيوش الحجاز، ولم يحتلها عن طريق الحرب، وان عرش بلادنا نحن الذين قومناه بسيوفنا، وشيدناه على جماجم أبنائنا، وإخواننا، وحيث ان الملك حسيناً نهض باسم العروبة، مالت اليه نفوسنا، ورأينا من الحق أن لا يتسنم عرش العراق إلا أحد أنجاله، فذهبنا اليه إلى الحجاز، وطلبنا منه أن يرسل أحد انجاله ليكون ملكاً على بلادنا، فاختار لنا المغفور له الملك فيصلا، وعدنا به معاً إلى العراق، وأجلسناه على عرشه، ولما بويع واستقر به الجلوس على أريكة الملك، رأيناه نعم الملك، فقد وفى بعهده، وأدى أمانته إلى امته، وقام بواجبه خير قيام، حتى مات مجاهداً في سبيل استقلال بلاده، وسعادة شعبه.

« ذهب فيصل إلى ربه مجاهداً، وترك عندنا وديعته، وهو ولده الملك غازي، فبأي ذنب

نؤاخذه ؟ وبأي جرم نعاقبه ؟ أتريدون أن نبيعه بحطام الدنيا ، ان ذلك لن يكون أبداً . تمنونا بالمقامات الرفيعة ، والأموال الوافرة ، وما منها إلا زائل فان ، وتظنون أن ذلك يسحرنا فنبيعكم ضمائرنا ، التي لم تعرف ما هو الغدر ، وماهي الخيانة ، ونسحق شرفنا بأقدامنا ، ونوافقكم على قتل إخواننا ؟ تريدون أن تبتاعوا منا ما هو خالد يخاود الانسانية ، بما يميت المرء ولو غفل عنه القدر ؟ أما جميل المدفعي وآل السويدي فهم إخواننا ، ودمهم دمنا ، ولحمهم لحمنا ، فهل رأيت أو سمعت يا سعادة المتصرف ان أحداً قبلنا أكل لحمه ؟ فدماؤنا تراق قبل دمائهم ، وأرواحنا نضحي بها قبل أرواحهم ، فانبذوا هذه الأماني وراءكم ظهرياً ، واخرجوا هذه الأحلام من أذهانكم ، إذ أنكم عبثاً تحاولون منا ذلك .

« تمنونا بالمقامات العالية ، والثروة الغالية ، وتطلبون منا لقاءها الخيانة لملكنا ، والغدر بإخواننا ؟ فلو كان هذا رائدنا لظفرنا به من قبل يومنا هذا ، مثلما ظفر به غيرنا ، ولما سبقنا اليه سابق .

« إننا ، يا سعادة المتصرف ، حماة العرش ، سنحميه كما شيدناه بدمائنا ، وان دماء إخواننا لم تكن بأرخص من دمائنا ، ولن نبيحها حتى تسيل دماؤنا دونها . نعم إننا نوافق بكراً على شيء واحد ، إذا أراد المقام الدائم عدا العرش ، ولا تحصل الموافقة منا على ذلك إلا بشروط . قال وما تلك الشروط ؟ قلت له : إننا نوافق بكراً على إعطائه رياسة الوزارة ، ونجعله كموسوليني في ايتاليا ، على أن يضرب حكمة سليمان ، وجعفر ابو التمن ، وأتباعهما ، وأن يوصد أبواب الدعاية الشيوعية والعنصرية ، وأن يرينا منهج الإصلاح ، ويجعل لنا رأياً فيه ، وأن تشكل وزارة قومية من نخبة رجالات البلاد المخلصين ، فإذا كان يوافق على ذلك ، فنحن مستعدون للاتفاق معه .

« لما سمع المتصرف مني ذلك الحديث الغريب ، تغير لونه ، واصفر وجهه ، وبعد أن بقي صامتاً بضع دقائق ، قال : نعم سوف يقابلكم بكر ، ويوافقكم على ذلك ، ثم نهض ، ونهضت انا ، وودعته ، وخرجت ، متوجهاً نحو بغداد ، فدخلتها مساء ذلك اليوم » . انتهى المقصود [1]

* * *

هذا هو الحديث الخطير الذي سجله العين « السيد محسن أبو طبيخ » وهو على طوله ، ودقة اسلوبه ، يدل على حدث عظيم أراد الفريق بكر صدقي أن يقوم به ، فلم تساعده ظروفه ، ولسنا في وضع يساعد على إثبات هذه الرواية ، أو نفيها ، غير أنه لما كان من الضروري إثبات ما ذكره السيد محسن عن هذه الحركة ، في كتابنا هذا ، فقد كتبنا إلى متصرف لواء الديوانية ، السيد ماجد مصطفى ، نسأله رأيه فيما سجله السيد محسن ، وكان سعادته قد كتب إلى رئاسة الوزراء ، حول ذلك ، فتكرم علينا بهذا الجواب :

(١) كتاب « المبادىء والرجال » ص ١٠٥-١١٢

* ما يقوله ماجد مصطفى بحروفه *

العمارة في ٢٦ / ٦ / ١٩٣٩

أخي العزيز الحسني

تحية واحتراماً وبعد :

تلقيت بيد الشكر كتابكم، وكان سبب تأخري من الإجابة عليه بوقته، ضياع الرد الموجه إلى فخامة رئيس الوزراء، حتى يئست في الأخير من العثور عليه . إلا أنه نزولا عند رغبتكم، ادون هنا أهم ما جاء في الرد من الملاحظات التي عرضتها في فصلين :

١- بسط الدلائل المنطقية، والوثائق الرسمية، لدحض مزاعم أبو طبيخ .

٢- نوايا أبو طبيخ وجماعته، وأسباب تحريضهم العشائر على الثورة، وتبيان التطورات التي حصلت بهذا الشأن .

أوضحت في كتابي الآنف الذكر بأن القضية، التي زعم ابو طبيخ قيامي بدور الوساطة بينه وبين حكومة الإنقلاب، كانت على جانب كبير من الخطورة والأهمية، بحيث تستلزم أن تكون بيني وبين الجهتين صلات سابقة، وتفاهم سياسي، يمكن معه الاطمئنان إلى المفاتحة، والدخول في المفاوضات المزعومة . على حين أنه لم يكن بيني وبين رجال الانقلاب، وغيرهم من زعماء السياسة في العراق، صلات قوية، أو تفاهم سياسي، ولم تتعد علاقتي مع تلك الشخصيات حدود الرسميات المألوفة، خاصة لم تكن بيني وبين أبو طبيخ، وعبدالواحد الحاج سكر، معرفة سابقة، قبل استلامي متصرفية لواء الديوانية، وهو التاريخ الذي كان فيه عبدالمحسن وجماعته يعملون جهدهم لتنظيم الثورة، وأنا ساعي لضربهم، والتنكيل بهم، لردعهم عن أعمال العبث ؛ بالإضافة لهذه أن عبدالمحسن ابو طبيخ، وعبد الواحد الحاج سكر، كانا آنذاك على اتصال دائم برئيس الحكومة ورئيس أركان الجيش، وأعضاء الوزارة، كما هو مصرح في كتابه، وكانت اجتماعاتهم مع بعضهم متوالية، تتيح لهم التفاهم عن مقاصدهم ونواياهم، دون أن تكون ثمة حاجة لايجاد وسيط ما بينهم للمفاوضة عن امور كهذه . هذا فضلا عن أنهم لم يكونوا من ذوي المكانة، أو نفوذ، أو سطوة، يمكن معها الاعتقاد بقدرتهم على تنفيذ ما زعموه، وإنما كانا ولا زالا ممقوتين من قبل عشائرهما، وأقاربهما، بسبب استيلائهما على الأراضي، واستهتارهما بحقوق الأفراد، في الظروف التي مكنتهما من ذلك، وهذه الأسباب ما تكفي لإثبات بطلان وافتراء مزاعم مؤلف كتاب « المبادىء والرجال » حول ما أسنده إلي من الوساطة . ومن يطالع بإمعان كتاب « المبادىء والرجال » يتجلى له واضحاً أنانية مؤلفه، وما جبل عليه من أفكار سقيمة، ترمي إلى التفريق بين عناصر العراق وطوائفه، ويعلم العارفون بحقيقة أبو طبيخ وحياته الخصوصية جشع الرجل وكيف انه

يضحي بكل مصلحة في سبيل أقل منفعة من منافعه الذاتية، وان حرمانه بعض أولاده، واخوانه، من حقوقهم الشرعية، والوراثية، واعتدائه بالتجاوز، وغصب أملاك رؤساء العشائر، الذين كانوا سبباً في تكوين عائلة ابو طبيخ، كما هو معروف لدى الخاص والعام. فرجل كهذا لا بد وان تعمى بصيرته فيما لو اعتقد بضياع منافعه الخسيسة. ولما أصدرت «الوزارة السليمانية»، عندما استلمت مقاليد الحكم، أحكاماً تقضي باستعادة ما قد حصلوه أبو طبيخ وعبد الواحد من الأراضي، على عهد وزارة الهاشمي، وشعرا بزوال سلطانهما الذي نالاه عقيب حوادث مؤتمر الصليخ وسقوط وزارة المدفعي، أصبحا خائفين من بطش «الوزارة السليمانية» ناقمين عليها، وقد حاولا في بادىء الأمر، عندما كانت الحكومة في قوتها، التقرب إلى أقطابها، والظهور بمظهر الناقمين على سياسة الوزارة السابقة، فلم يتوفقوا، فسكتوا مدة من الزمن، إلى أن ازداد الاستياء من الحكومة، وتفرقت كلمة رجالها، وشاع بين الناس وجود مؤامرات في الجيش والعشائر ضدها، نشطا في بث السموم بين الطبقات الغير مرتاحة من تصرفات الحكومة، ومما زاد في تشجيعهم على الظهور بمظهر المخالفة، هي الفكرة السائدة حينذاك بوجود اختلاف بين الحكومة القائمة والحكومة البريطانية، فوجدا الفرصة سانحة ليلعبا أدوارهما الماضية، ويظهرا بمظهر الأبطال، لكي يستردا ما أضاعاه من الأراضي، ونفوذ، وسطوة، لقاء معاونتهما للحكومة المقبلة، كما سبق لهما ذلك في الدور الذي مثلاه في الماضي القريب، حيث راجعا أحد ضباط البريطانيين، وأخبراه باستعدادهما بالقيام بالثورة، وقلب الحكومة، حباً بتحقيق امنية الحكومة البريطانية، وقد انكشف امرهما، واضطرت الحكومة لسوق القوات المسلحة لتأديبهما على الرغم من تجنبها ذلك لعدة أسباب.

ومن استعرض موقفي إزاء تطورات الحوادث في الديوانية، فسيكون غنياً عن ذكر أسباب افتراءات محسن ابو طبيخ، وما دونها في كتابه، حيث أنني منذ استلمت زمام إدارة اللواء، عقبت خطواته، ولم اعط له مجالا للعبث، وفضحته على الرغم من ظهوره بالموالاة للحكومة القائمة، وقيامي بتجريد كافة اتباعه من السلاح، و إلى ما هنالك من الأعمال التي قضت على آماله المستقبلة، وحالت دون تمكنه من التلاعب في عقول البسطاء، والسذجة، من أبناء البلاد، والسيطرة على سياسة الدولة، وكانتا مدة من الزمن آلة لمقاصده وأغراضه؟ هذا و إذا ما أراد المتتبع لتاريخ الثورة الوطنية المشهورة، والثورة العراقية، لوجد أن ابو طبيخ ما كان من العاملين في الأولى عن عقيدة راسخة، وايمان ثابت، بل انه كان مرغماً في الاشتراك بها، وانه كان على اتصال دائم مع السلطات المحتلة، حتى أثناء وجوده مع الثوار الوطنيين، ولم يشترك في الثورات الأخيرة، والمؤامرات ضد الحكومة، إلا لغايات شخصية خسيسة، وبقصد هدم كيان الدولة. ونظرة بسيطة إلى ما دونه بكتابه، كتاريخ لحياتي الخاصة الرسمية والسياسية، تدل دلالة واضحة على مدى

جرأة ابو طبيخ ، وقابليته في اختلاق الكذب ، وعدم تكليف نفسه بالتحري وراء امور تهمه ، حيث أن الأكثرية المنورة في العراق تعلم يقيناً بأنني لم اكن ضابطاً في الجيش العراقي، ولم أفر منه. وفي التاريخ الذي يدعي أبوطبيخ تسليم نفسي إلى السلطات البريطانية، كنت قائمقاماً، لا متصرفاً، وهــذه مسائل بسيطة كان يمكن على ابو طبيخ تحقيقها وتدوينها في كتابه على وجه الصحة، وأنا من أبطال روايته . وهذا ما يغنيني عن تبيان ما انطوى عليه كتابه من الخرافات والتخرصات التي لا قيمة لها أمام الواقع ، ولا مانع لدي ، من تدوين ما بسطته لكم ، في الكتاب الذي تنوون طبعه .

تفضلوا بقبول فائق احترامي المخلص ماجد مصطفى

❋ الجيش والسياسة ❋

وجه معالي وزير الدفاع ، الفريق عبد اللطيف نوري ، كتاباً إلى رئيس الوزراء برقم ٣٠٤٣ وتاريخ ١٠ / ١١ / ٩٣٦ ، وارسل صورة منه إلى كل من زملائه الوزراء ، هذا نصه :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء

لا شك في أن فخامتكم ، ومعالي زملائي المحترمين ، قد سمعتم كما كنت اسمع أنا ، منذ مدة بعيدة ، بتذمر أفراد الشعب من سوء معاملة وتصرف بعض موظفي الدولة، وخاصة شاغلي الوظائف الصغيرة منهم ، الذين حصلوا على وظائفهم عفواً ، وبطريق الالتماس والمحسوبية ، وقــد كان هذا التذمر من الأسباب الجوهرية في نفرة الأهالي من الحكومة، وفي تشويه سمعة الوزارات المتعاقبة؛ ولما كان من الضروري إزالة اسباب هذا التذمر ، فإنني أرجو أن تنظروا فخامتكم في أمر إصدار بلاغ على كافة موظفي الدولة ومستخدميها ، يلفت فيه نظرهم إلى ضرورة معاملة الأهالي ، الذين يراجعونهم في الشؤون الرسمية ، بكل عطف ولطف ، وينظروا في مراجعاتهم وينجزوا معاملاتهم بالسرعة الممكنة . اه

وزير الدفاع : عبد اللطيف نوري

لأول مرة في « تاريخ العراق الحديث » يوجه وزير الدفاع، المسؤول عن أمن الدولة الخارجي، كتاباً إلى رياسة الوزراء عن موضوع يتعلق بوزارة الداخلية المسؤولة عن الامور التي عناها هــذا الكتاب وقد أردنا من إثبات هذه الوثيقة أن نقول ان شؤون العراق انتقلت على عهد بكر صدقي من السلطات المختصة ، إلى رجال الجيش ، فكان الجيش هو المهيمن على هذه الشؤون يسيرها كيف يشاء زعماؤه .

وعندما وقف العين جميل المدفعي في مجلس الأعيان ، يوم ٢٦ حزيران ١٩٣٧ ، ليتكلم حول « لائحة قانون التقاعد العسكري » تعرض إلى موضوع تدخل الجيش في السياسة بقوله :

« أنا لي كلام في السنة الماضية، القيته في هذه القاعة، ورجوت من وزير الدفاع ، المرحوم جعفر

العسكري ، أن يمنع بعض قواد الجيش من التدخل في السياسة ، لأن ذلك هو القضاء المبرم على كيان المملكة وحياتها ، واكرر اليوم طلبي من الوزارة المسؤولة ، راجياً أن تعطي كلامي هذا ما يستحقه من الاهتمام . « ص ١٤٠ من محضر الأعيان لسنة ١٩٣٧م »

فقام العين الشيخ احمد الداود وقال :

« الجيش من الأمة وإلى الأمة، وهو سياج الأمة، والأمة العراقية التي مانامت على الذل إلى هذا اليوم، سوف تبقى على ما كانت عليه عزيزة الجانب، قوية الشكيمة، بواسطة جيشها المحبوب . أشار فخامة جميل المدفعي أن الجيش يشتغل بالسياسة ، ما أعلم ، وأنا من رجال السياسة، أن الجيش العراقي يشتغل بالسياسة . الجيش مشغول بمهماته الحقيقية ، الجيش مشغول في تقويته ، وتقوية الدفاع الوطني، وهو مشغول بما هو واجب عليه ولم يتخل عن واجبه قط، ولم يتدخل في شؤون غير شؤونه مرة » . « ص ١٤١ من المحضر »

ثم قام السيد المدفعي وقال :

« كلمة وددت أن اصححها . أنا قلت بعض قواد الجيش ، لأني أعلم أن القسم الأوفر ، بل الأكثرية الساحقة ، هم حريصون على الابتعاد عن السياسة ، وإني أؤكد للشيخ بأنه لو لم يشتغل بعض أركان الجيش بالسياسة ، لما وجدناه عيناً في هذه القاعة . « ص ١٤١ ايضاً »

في هذه المناقشة الحادة يصرح رئيس الوزراء الأسبق، السيد جميل المدفعي ، بأنه لولا مداخلة بعض اركان الجيش في السياسة ، لما كان الشيخ احمد الداود عيناً .

يقول صاحب كتاب « ايام النكبة » في ص ٨٠ من كتابه :

لقد نجحت الخطة وفاز المتآمرون وأصبح قسماً (كذا) ليس بقليل من الضباط لا تحملهم الأرض من الغطرسة والغرور وماذا ستكون النتيجة ؟ وهل من المصلحة في شيء أن يتدخل رجال الجيش بالشؤون السياسية وهل من حركة أشد خطراً واكبر بلاء من أن يستأنس رجال الجيش في أنفسهم قوة على إسقاط وزارة وتنصيب اخرى ؟ ان أمثلة كثيرة في التاريخ تدلنا على أن اشتغال رجال الجيش بالامور السياسية مما يجر على البلاد ويلا وثبوراً . انتهى المقصود

والظاهر أن هذه الغطرسة كانت تقتصر على الذين اعتادوا أن يلبسوا لكل حلة لبوسها ، كما ثبت ذلك من حوادث ١٩٤١ .

☼ ثورة السماوة ☼

توطئة

مشكلة الأراضي في « لواء الديوانية » من المشكلات التي استعصي حلها ، وأزمن داءها ،

لأن التصرف بهذه الأراضي لا يستند إلى قوانين ثابتة ، أو سنن معروفة ، كما هو الحال في بقية الالوية ، وإنما للسلطة أن تنتزع أرض الشيخ الفلاني لتمنحها إلى شيخ آخر ، أو لسلب أرض هذا الشيخ لتمنحها إلى غيره ، الأمر الذي خلق الأتعاب لها ؛ وسنرى أثر ذلك في هذه الصفحات .

لماذا ثارت السماوة ؟

لم تكن الحالة طبيعية في قضاء السماوة ، بلواء الديوانية ، يوم حدثت حادثة بغداد ، في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ، فقد كانت قوات الشرطة تطارد فلول الثوار ، وكان مديرا الحركات السيدان: هاشم العلوي، وحسن فهمي ، يجمعان أفراد الشرطة من هنا وهناك استعداداً للطوارىء ، فلما حدث الانقلاب المذكور، افتتحت « الوزارة الجديدة » صفحة أعمالها بإعلان العفو عن المسجونين بسبب هذه الحركات ، وأعادت المنفيين إلى أماكنهم بدون قيد وشرط ، واستصدرت مرسوماً بإعادة الأموال غير المنقولة ، التي صودرت من أصحابها وفق أحكام المجالس العسكرية ، سواء سجلت باسم الخزينة الحكومية أم لم تسجل ، وقربت بعض رؤساء القبائل المخاصمة للوزارة الهاشمية ، وصارت توزع العطايا والهـدايا عليهم ، بعناوين مختلفة ، حتى ظن هؤلاء المساكين أن الحكومة تخشى بأسهم .

وكان من بين الذين شملهم هذا العفو الشيخ خوام ، رئيس بني ازريج ، واعيدت اليه أملاكه ومن الصدف أن تصدر الوزارة أمراً بحجز حاصلات الشيخ شنشول ، ابن عم الشيخ خوام ، وتأمر بتسليمها إلى خوام لقاء ديون له بذمة ابن عمـه ، فتثور النخوة في نفس شنشول ، ويتشبث بكل الطرق لخلق الاضطراب في اللواء .

أخبرني متصرف لواء الديوانية ، ماجد مصطفى ، انه كتب إلى وزارة الداخلية يشجب عملها هذا ويقول ان تبديل الوضع في اللواء بسلب أراضي فلان ، لتسليمها إلى فلان ، أو تقريب فلان ، وإبعاد فلان ، من شأنه أن يخلق مشاكل للحكومة يصعب التغلب عليها ، فواجب الوزارة أن تجعل العدل يشمل طبقات الشعب كافة مع الاحتفاظ بالوضع الراهن ، فتصدر الوزارة أمراً اليه بوجوب حسم قضايا الأراضي المتكونة بين خوام وشنشول في بغداد ، فلا يرى المتصرف في هذا الطلب ما يأتلف مع روحية العشائر ، فيتولى الوزير هذا الحسم ، ولكن بدون أن يتوصل إلى اية نتيجة ، بحيث دالت أيام «الوزارة السليمانية» قبل أن تصل إلى النتيجة المنشودة. هذا إلى انه كان قد شاع في تلك الآونة ان الوزارة أخذت تفضل رؤساء العشائر بعضهم على بعض « في توزيع العطايا والهدايا » باسم المشاريع العمرانية ؛ أو أنها كانت تصلح أراضي فريق ، وتهمل أراضي الفريق الآخر ، الامر الذي أدى إلى تمرد عشائر الحاج عجه الدللي ، وعزاره المعجون ، وسدخان أبودجه ، وغيرهم ، وصاروا يطالبون بحق المشيخة من النقود التي كانت توزعها السلطة على خصومهم .

سفر رئيس الوزراء

ورأى رئيس الوزراء أن يجوس خلال هذه الديار ، فسافر إلى الديوانية في يوم ١٠ شباط سنة ١٩٣٧ مصحوباً برئيس اركان الجيش . وبعد أن زار أقضية ابو صخير، والشامية، وعفك ، أقامت بلدية الديوانية وليمة في « النادي العسكري » بالديوانية في يوم ١٣ شباط دعي اليها اكثر من مئة رئيس قبيلة بينهم (٣٢) رئيساً من رؤساء السماوة؛ وبعد أن اكل المدعوون ما لذ وطاب من الطعام القى الرئيس ، حكمت سليمان ، الكلمة التالية :

« إن هـذه البلاد – كما تعلمون ويعلم الجميع – مضت عليها أدوار مختلفة ، أولها الاستعمار ، وقد كان العالم يظن بأنها سوف لا تتخلص من هذا الدور وويلاته، ولكن الوقائع والأيام أثبتت خلاف هذا الظن ، فقد ثبت أن هذه البـلاد ، وخصوصاً هذا اللواء ، رغم أن أبناءه لا يملكون السلاح الفني وآلات التدمير الحديثة، اقول أن ابناء هذه البلاد رغم انهم لايملكون هذا السلاح، فقد أثبتوا أن في وسعهم مقاومة ومقابلة الاستعمار بدون هذه الآلات والمدمرات الحربية الحديثة ، وبالفعل استطاعوا أن يقاوموا وينالوا ما يصبون اليه ويبتغون ، وفي النتيجة – كما ترون – ان هذا العراق يحكم ذاته بذاته ، وذلك بفضل عزيمته وتفاني ابنائه، وخصوصاً ابناء وزعماء هذا اللواء ، فبعد هذه المقدمة اريد منكم أن تنصفوا : نعم أنتم أولئك الذين قابلتم تلك الجيوش ، واوجدتم كيان هذا الوطن ، وكتبتم بأنفسكم مثل هذا التاريخ المجيد والبطولة الخالدة ، نريد منكم أن تكونوا قدوة حسنة ، لبقية افراد الأمة ، في الاتحـاد ومعاونة الحكومة العادلة ، وحسبي هذا منكم وكفى[1] .

ثم سافر الرئيس إلى الدغارة ، وعفك ، والقى خطباً منوعة ، فقال في الدغارة :

« ان الأتعاب التي بذلتموها في سبيل بناء هذا الكيان ، مسجلة ومحفوظة ، ومكتوبة بمداد الفخر والاعجاب ، والأمل معقود عليكم ان تواصلوا الجهود لإتمام هذا البناء ، والواجب عليكم ان تعاضدوا الحكومة ولكم ان تطالبوني بين آونة واخرى بوفـاء عهودي ومواعيدي ، التي وعدتكم بها بدون قيد وشرط » اهـ

ومما قاله في عفك :

« اننا جميعاً إخوان ، نشتغل في بناء هذا الكيان ، وهذه المملكة، وان الواجب يقضي علينا ان نكون متضامنين متفقين لنتمكن من رفع الخطر الذي يحدق بنا ، وان هذا الكيان ، وهذه المملكة ، التي بذلتم في سبيل تشييدها اموالكم ، وضحيتم نفوسكم ، تتطلب منكم ان تعاضدوها لكي يمكننا التوصل معكم إلى الهدف المقصود في سبيل إعادة مجدها السالف ، واننا

---

(١) جريدة « البلاد » العدد (٧٩٨) بتاريخ ١٤ شباط ١٩٣٧

سوف نسعى بكل قوانا وجهودنا لكل ما فيه خير البلاد عموماً ، وهذا اللواء خصوصاً . ولقد اثني عليكم متصرفكم الجديد ، وقال انني كنت اظن ان هـذا اللواء على ما يتهمونه به من حب للمشاغبة ، بينما ان الحقيقة ظهرت لي بعكس ذلك ، وتبين لي أنه على خير ما يكون عليه لواء في العراق من حب النظام والاستقرار ، وان كل ما حدث في السابق لم يكن إلا نتيجة منطقية لسوء الإدارة السابقة » (١)

وبعد أن اغدق الرئيس الهدايا والعطايا على الرؤساء ، والدراكيل ، والفقراء ، والمؤسسات ، قصد الرميثة والسماوه ، فخطب في الأولى خطبة خطيرة قال فيها :

« ارجوكم أن تعلموا علم اليقين بأن هذه الحكومة ، التي هي منكم واليكم ، تتحسس كثيراً بحالتكم ، وعازمة كل العزم على مساعدتكم ، بكل ما تستطيع ، وأنا أيضاً اطلب منكم ان تقابلوا مساعدة الحكومة هذه بالوفاء . ويتجلى ذلك في إطاعتكم لأوامر الحكومة المشروعة كي تستطيع أن تعاونكم بمقياس أوسع واني اعدكم وعداً صادقاً بأنه سوف لا يمر زمن قليل إلا وترون انفسكم في رفاه من العيش لم يبق معه اي مجال للشكوى » (٢)

وخطب في الثانية « السماوه » خطبة لا تختلف عنه خطبته في الرميثة .

ومن « السماوه » استقل الرئيس القطار إلى بغداد فبلغها في ١٥ شباط سنة ١٩٣٧ ، فعوتب على ما أظهره من الضعف تجاه القبائل المذكورة ، ولمس آثار هذا الضعف بعد مدة وجيزة ، عندما امتنعت هذه القبائل عن تسليم المكلفين بخدمة العلم .

وفي يوم ٢٢ من هذا الشهر صدر الأمر بالشروع في الانتخاب ، ووزعت اسماء النواب على المتصرفين والقائمقامين ، وصادف جريانها حلول زيارة كربلاء ، فما كاد الرؤساء يطلعون على نتائج هذا الانتخاب حتى عقدوا حلفاً فيما بينهم واخذوا يجاهرون بانتقاد هذه النتائج .

وكانت « الوزارة الهاشمية » قررت إقامة بعض المخافر في « لواء الديوانية » بين مركز اللواء وقضاء السماوه ، لتعزيز الأمن ، ومحافظة هيبة الحكومة(٣) . فلما استلمت « الوزارة السليمانية »

---

(١) جريدة « البلاد » العدد ٧٩٨ بتاريخ ١٤ شباط ١٩٣٧

(٢) جريدة « البلاد » العدد ٧٩٩

(٣) كان عدد المخافر المراد إنشاءها ستة وهي :

اولا : مخفر العارضيات يشيد بالقرب من السكة الحديدية شمالي الرميثة ويشرف على عشيرتي بني عارض وبني ازويج

ثانياً : مخفر آلبديس يبنى في جنوبي الرميثة بالقرب من السكة الحديدية ويشرف على عشيرة الظوالم

ثالثاً : مخفر الفليطة ويقع في شرقي الرميثة ويشرف على عشائر ألبوجياش والظوالم وبني ازويج والبوحسان

رابعاً : مخفر الحجامة يقع غربي الرميثة وعلى الجانب الأيسر من الفرات ويشرف على عشيرتي الأعاجيب وآل زياد في السماوه وعلى عشائر الشنافيه

خامساً : مخفر الزريجية يقع في الجنوب الشرقي لقصبة السماوه ويشرف على عشيرتي الصفران والبركات

مقاليد الحكم، قررت السير بهذا المشروع المفيد، فكانت نتائج الانتخابات فرصة لمقاومة إنشاء هذه المخافر، ثم ما لبثت ان نشطت الدعاية لشنشول وخوام، واضطرت لجان الكودة الحكومية إلى التوقف عن أعمالها، وامتنع عزاره المعجون عن مقابلة رجال الحكومة، وعقد رؤساء بني إحجيم اجتماعاً للمذاكرة في قضية المخافر وارتأوا أن إنشاءها سابق لأوانه، وأخذوا يجهرون بالقول:

«ان الذين شنوا الحرب على الوزارة الهاشمية في ١٩٣٥ و١٩٣٦ أصبحوا أسياد الموقف، بمعنى ان الحكومة تشجع العابثين بالأمن، لمجرد الخصومة السياسية للوزارة السابقة، فإذا كانت القوة هي التي اوصلت العصاة السابقين إلى هذه المنزلة، فإنهم أقوى من أولئك»

وكانت حكومة لواء الديوانية تستعين بخصوم خصومها، كلما اصرّ هؤلاء على مناوءتها، وسرعان ما تطورت الخصومة إلى قطع الطرق، واستيفاء الرسوم من صيادي السمك، ومنع العمال عن إنشاء المخافر، وفقدان هيبة الحكومة إلا في المركز، واضطراب حبل الأمن، وتقول الحكومة ان المبالغ التي صرفتها السلطة إلى الرؤساء قد ابتيع بها السلاح لمقاومة هذه السلطة.

وكانت مشكلة التجنيد الإجباري «أم المشاكل» فما كادت السلطات المختصة تطلب المكلفين لخدمة العَلم حتى وجدت اولياءهم ينقطعون عن مواجهة الحكومة، وإذا تمكنت الحكومة من جلب بعضهم فإنها لا تستطيع أن تجند اكثر من ثلثهم، وتسرح الثلثين الآخرين، وقد سمعت السلطة اولياء المكلفين يقولون جهاراً ان الحكومة لو عنيت بهم، عنايتها بالألوية الشمالية، لما تأخروا عن إرسال فلذات اكبادهم إلى ساحات التجنيد والتدريب؛ أما وأن لواءهم لايزال محروماً من كل عمران، فإنهم لن يرسلوا اولادهم لاداء هذه الواجبات، ثم اخذوا يهوسون بهذه الهوسة: «لو راد إجباري يتفضل» كناية عن انهم يقاومون التجنيد الإجباري بالسلاح؛ فلم يكن من رئيس الوزراء إلا أن اصدر اوامره بوجوب مهاجمة القرى، والدساكر، وسوق المكلفين بالخدمة إلى دور التدريب.

القبض على الرؤساء

في اول نيسان ١٩٣٧ استدعى متصرف لواء الديوانية قائمقامي الأقضية وأخبرهم أن الحكومة قررت القبض على كافة الرؤساء، وإبعادهم عن اللواء، وتمهيداً لذلك فإنها سترسل القوات اللازمة

سادساً: مخفر الخانوره يقع على السكة الحديدية في منتصف طريق السماوه - الخضر ويشرف على عشيرة آل عبس وكانت الحكومة قد ارسلت هيئة مؤلفة من ضابط الركن اسماعيل صفوت ومدير شرطة اللواء وجيه يونس الموصلي ومهندس الأشغال أسعد درويش لاختيار المحلات التي تشيد عليها هذه المخافر وتقدير الكلفة المقتضية لكل مخفر، فتجولت الهيئة في اراضي اللواء، وقدرت لكل مخفر (١٥٠٠) دينار، واعلنت مديرية الأشغال العامة مناقصة لإنشاء هذه المخافر فلم يقدم احد من المتعهدين لانشائها فكتبت وزارة الاقتصاد والمواصلات إلى وزارة الداخلية تخبرها بذلك وترجو قيام السلطات الادارية بهذا العمل بطريق الأمانة.

لهذا الغرض، وسيحلق سرب من الطائرات، قاذفات القنابل، فوق اللواء يوم ٥ من الشهر، فيجري القبض على الجميع مرة واحدة، وكان معظم رؤساء «السماوه» في مركز القضاء، يعقبون عرائض لهم قدموها للسلطات الإدارية عن الأضرار التي لحقت بهم من جراء ثورتي ١٩٣٥ و١٩٣٦، فوجدت الحكومة ان الفرصة سانحة لتنفيذ قرارها، ولكن حدوث الكسرات في سدود العاصمة، وغرق بغداد، وانقطاع الطرق، ولاسيما طريق القطار بين المحمودية وبغداد منذ اليوم الخامس من نيسان ١٩٣٧ كل ذلك استلزم ايقاف تنفيذ هذا القرار إلى وقت آخر تعينه الحكومة فيما بعد.

وفي اليوم الثاني من مايس ١٩٣٧ جمع متصرف الديوانية قائمقامي الأقضية، للمرة الثانية، وأخبرهم أن الحكومة قررت القبض على الرؤساء مرة واحدة، وانها عينت يوم ٧ مايس موعداً لتنفيذ هذا القرار، وسترسل القوات الاحتياطية اللازمة استعداداً للطوارىء، فيما إذا أراد الرؤساء ان يهاجموا مراكز الحكومة، ثم رجع كل قائمقام إلى مقره، واخذ يستعد لتأمين تنفيذ القرار.

وكان اكثر الرؤساء المنوي القبض عليهم في قضاء «السماوه» فدعا السيد رشيد الصوفي، قائمقام القضاء المذكور، الرؤساء والسراكيل والشيوخ، إلى غرفته، بحجة توزيع مبالغ التعويضات عليهم، ثم خرج إلى فناء السراي وأطلق عياراً نارياً في الفضاء ايذاناً بتنفيذ فكرة القبض فأخذ ازيز الرصاص يشق الآذان، فقتل من قتل وجرح من جرح، وتم القبض على المطلوبين في بغداد والكاظمية والنجف وكربلا والحلة وابي صخير والشامية والديوانية والرميثه والسماوه، مرة، وصدر على الأثر هـذا البيان في ٨ أيار ١٩٣٧ :

بيان رسمي

«نظراً إلى ما تبين من قيام بعض الأشخاص، في لواء الديوانية، بما فيهم عضوان من مجلس الأعيان وهما: السيد علوان الياسري، والسيد محسن ابو طبيخ[1] وعضو من مجلس النواب وهو الحاج عبدالواحد الحاج سكر، بجلب كمية من الأسلحة، وتحريض العشائر على عدم اتباع القوانين بقصد القيام بثورة مسلحة ضد الحكومة، فقد تقدمت الحكومة بطلب رفع الحصانة عن العينين والنائب المذكورين، فقرر مجلسا الأعيان والنواب الموافقـة على ذلك، كل فيما يخص الأعضاء المنتسبين اليه، وكذلك قامت الحكومة باتخاذ مايقتضي من الإجراءات بحق الأشخاص الآخرين والحالة هادئة في اللواء المذكور» اﻫ

---

(١) اكدلنا فخامة رئيس الوزراء حكمة سليمان، ان السفير البريطاني في العراق اخبره بأن السيد محسن ابو طبيخ قابل مستشار وزارة الداخلية (البريطاني) واظهر له تظلمه من الوزارة القائمة واستمداده وصحبه للقيام بوجهها فعاتب الرئيس حكمة السيد علوان الياسري على التجاء السيد ابو طبيخ إلى المستشار البريطاني وتفوهه امامه بما يشين سمعة العراق ووحـدة زعمائه كما عاتب الشيخ عبدالواحد الحاج سكر علي ذلك، وقد استمرت اتصالات السيد محسن بالانكليز حتى قبض عليه.

رفع الحصانة

وفي يوم ٨ أيار ١٩٣٧م وقف رئيس الوزراء في مجلسي النواب والأعيان وطلب موافقة المجلسين على رفع الحصانة عن الذين ورد ذكرهم في البيان المذكور ، مع انه كان قد تم القبض عليهم من قبل وارسلوا إلى الشمال وهذا نص الطلب :

معالي رئيس مجلس النواب

بالنظر لما حصل لدى الحكومة من العلم المستند إلى التقارير الرسمية الصادرة من السلطات المختصة ان نائب لواء الديوانية الحاج عبدالواحد الحاج سكر قام بتحريض العشائر في منطقة السماوة على عدم دفع الضرائب والقيام ضد الحكومة بثورة مسلحة وبالفعل ان الحكومة المحلية هناك تمكنت من اكتشاف دخول كمية من الأسلحة إلى المنطقة المذكورة والقت القبض على المهربين لها وحيث أن التحقيق قد دل على مشاركة النائب المومى اليه للقائمين بتهريب الأسلحة أيضاً فأرجو من المجلس العالي الموافقة على إلقاء القبض عليه ومحاكمته عن التهم المذكورة بحسب القانون وذلك وفقاً للمادة ال (٦٠) من القانون الأساسي .

بغداد ٨ أيار ١٩٣٧ رئيس الوزراء : حكمت سليمان

ثم نهض رئيس الوزراء والقى خطاباً مطولا في مجلس النواب هذا بعض ما جاء فيه :

« وعندما تشكلت الحكومة اتخذت التدابير الفعالة لجعل لواء الديوانية راقياً في الوضع العمراني والاجتماعي ، على ان يكون سكان هذا اللواء مطمئنين من أعمال الحكومة ، فقامت وسنت قانون العفو العام ، وفتحت أبواب السجون ، التي كانت مملوءة بالمئات ، وجعلتهم يخرجون منها بكل ممنونية ، ويذهبون إلى أطفالهم ، وأماكنهم ؛ وقامت الحكومة في هذا اللواء بأعمال عمرانية استخدمت مايقارب عشرة آلاف عامل بأجور معينة، لعمران الأماكن التي كانت متروكة من عشرات السنين . . . ورغم هذه الأعمال جميعها ، فما أمكن الحكومة حقيقة أن تستريح يوماً ما في هذا اللواء ، والسبب في ذلك أن بعض الأشخاص المعلومين، وأحدهم هو هذا الشخص الذي أجبر الحكومة أن تطلب من المجلس العالي رفع الحصانة النيابية عنه ، رغم ما قامت به الحكومة في هذا اللواء من الأعمال : كتنظيم الري وفتح المدارس وتشييد المستشفيات، اطمئنكم بأن هذا الشخص وغيره القليلي العدد سببوا أن يدخل هذا اللواء في المدة الأخيرة مايتجاوز ال (٣٠٠٠) بندقية وحاول توحيد كلمته مع بعض الأشخاص للقيام ضد الحكومة . . . » (١)

ثم نهض نائب لواء الدليم كمال السنوي وقال :

« إذا رأينا عضواً كهذا فاسداً فيجب أن يبتر . . فلاشك ان هذا الرجل هو مستحق – بعد

(١) ص ١٥٦ من محاضر المجلس النيابي لسنة ١٩٣٧

المحاكمة وثبوت الجريمة = الاعدام ص ١٥٧ من المحضر

ثم وضع الرئيس تقرير رئاسة الوزارة في التصويت ، فقبل ، فتوجه رئيس الوزراء إلى بناية مجلس الاعيان وقدم طلبا برفع الحصانة عن العينين السيد علوان الياسري ، والسيد محسن أبو طبيخ ، فوضع الطلب بالتصويت وقبل ايضا (١)

السويدي وحكومة الانقلاب

لما دالت ايام حكومة الانقلاب ، وأخذ الناس يتنفسون الصعداء ، قدم العين «ناجي السويدي» استيضاحاً من « الوزارة المدفعية الرابعة » عما جرى على « عهد الانقلاب » وطلب احالة تقريره إلى الحكومة لتجري التحقيق فيه ، ولكن هذه الوزارة كانت قد أعلنت أنها تمشي على «سياسة اسدال الستار» وجرت مشادة كلامية بين رئيس الوزراء وصاحب التقرير أسفرت عن بقاء التقرير في ديوان الرئاسة بدون مناقشة وهذا نصه :

لحضور مجلس الاعيان الموقر : بواسطة مقام الرئاسة

لقد لاحظت بأن الثلث من اعضاء مجلسنا هذا قد تعرضوا ، خلال السنة المنصرمة ، إلى أعمال قاسية لم اصادف في الصحف ، ولم أجد في محاضر الجلسات الاسباب المبررة لها

فإن أحد الاعضاء قتل (٢) واثنان اجبرا على ترك العراق (٣) وعضو آخر طورد (٤) من قبل السلطة ، حتى خارج الحدود ، واثنان آخران (٥) القي القبض عليهما ليلا في داريهما ونفيا قبل ان يصدر المجلس قراراً برفع الحصانة عنهما.

ان ترك هذه المسائل تحت طي الخفاء من دون ان نقف على حقائقها ، لا يأتلف مع مايجب أن تكون لأعضاء المجلس من كرامة وحصانة تمكنهم من القيام بواجباتهم الدستورية وفق المطلوب كما انني اخشى بأن السكوت عنها بلا قيد ولا شرط ، قد يوجد امثولة يحتذيها في المستقبل كل

---

(١) بعد أن رفعت «الوزارة السليمانية» الحصانة عن العينين ، ابو طبيخ والياسري ، وعن النائب الحاج عبد الواحد استصدرت ارادة ملكية بفصلهم من العينية والنيابة فلما دالت ايام الحكومة المذكورة تشكلت المحكمة العليا لتفسير الغموض في بعض مواد الدستور ومنها المواد (٣٠) و(٣١) و(٣٢) وهل تجيز هذه المواد عزل عضو مجلس الاعيان قبل انتهاء مدته القانونية ، بناء على قرار اداري يتضمن ربطه بكفالة لحفظ السلام ؟ فاجتمعت المحكمة في ٧و٩و١١ ايلول من سنة ١٩٣٦ وقررت بالاتفاق ان الشخص المكلف بتقديم الكفالة إذا امتنع عن تقديمها ، وحبس ، لا يعتبر مجرما ، ولا محكوما أي ان استصدار الحكومة إرادة ملكية باسقاط عضوية العين من مجلس الاعيان لسبب المذكور كان عملا غير قانوني

(٢) جعفر العسكري (٣) نوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني (٤) مولود مخلص

(٥) السيد علوان الياسري والسيد محسن ابو طبيخ

من تحدثه نفسه بالوقيعة فيمن يشاء من أعضاء مجلس الأمة [1] إذ لا يخفى أن الأسس الدستورية لا تقرها النصوص المجردة من التأييد، وإنما تتقرر بناء على الصور والطرائق التي تمارسها الحكومات والمجالس نفسها .

وعليه عملا بأحكام المواد ١٩ و٢٠ و٢١ من النظام الداخلي أرجو من المجلس الموقر أن يوافق على إحالة تقريري هذا إلى لجنة خاصة لكي تقوم بتدقيق القضايا المذكورة وترفع بذلك تقريراً تضمنه النتائج التي تتوصل إليها ولكم مزيد الاحترام ناجي السويدي

توسع الاضطرابات

وبعد أن وصل الرؤساء إلى منافيهم في الألوية الشمالية بلغوا بقرار الحكومة القاضي بأن يسلم كل رئيس مبلغاً يتراوح بين الألف والخمسة آلاف دينار نقداً ككفالة عن حسن السلوك فإن أبو فالحبس لمدة ثلاث سنوات ولما لم يكن لدى الرؤساء هذا المبلغ فقد أدخلوا إلى السجون وأشاعت السلطة في « قضاء السماوة » ان الحكومة أعدمت الرؤساء المبعدين فعلى من بقي في القضاء أن يحافظ على السكينة، وينصرف إلى أعماله الخاصة، لأن السلطة واقفة بالمرصاد لكل من تحدثه نفسه بالإساءة إليها، فتمرد لفيف من البوجراد « بطن من البوجياش » فأرسلت الحكومة قواتها العسكرية لإخضاعه، فاستنجد هذا اللفيف ببقية العشائر فكانت المعارك سجالا بين الطرفين، وإلى هذا تشير وكالة الشرق العربي في برقيتها المنشورة في جريدة النهار البيروتية الصادرة في ٣ تموز ١٩٣٧ تحت عدد (١١٤٧)

« هاجمت طائرات الجيش العراقي منطقة السماوة، وألقت قنابلها على بعض القبائل، فأضرمت النار في بعض الخيم، وقتلت كثيراً من النساء والأطفال، وبما ان القتلى معظمهم من الشيعة، فقد نقلت جثثهم إلى مدافن كربلا والنجف، وما كادت الجثث تصل إلى هاتين المدينتين حتى قامت المظاهرات فيهما احتجاجا على حكومة بغداد، وقد اصطدم المتظاهرون بالشرطة، ووقعت معارك شديدة بينهما سقط فيها كثير من الجرحى والحالة لا تدعو إلى الارتياح اه

وتقول جريدة التايمس اللندنية ان الوزراء الذين استقالوا على أثر هذه الفواجع استقالوا لأنهم لم يشاوروا بتاتا في أمر الحملة المهمة على قبائل الفرات فبقوا في جهل مما كان يجري

ويقول بلاغ صادر عن الحكومة في يوم ١٣ حزيران ١٩٣٧ م

« نذيع بمزيد الأسف أنه بينما كانت إحدى طائرات القوة الجوية الملكية العراقية قائمة بالاستطلاع، فوق منطقة الزريجية، التي تقرر إنشاء مخفر فيها، ضمن قضاء السماوة، إذ التهبت

---

(١) صدق السويدي في حدسه فقد ابعد المعين رشيد عالي الكيلاني إلى عنــة في اواخر عهد « الوزارة المدفعية الرابعة »

الطيارة في الجو ، فسقطت ، فاستشهد الضابط والجندي اللذان كانا فيها وهما الشهيدان المرحومان الملازم الأول الطيار أنور مصطفى والجندي الراصد ابراهيم محمد ، وقد أسرع رتل السيارات المسلحة للشرطة للاتيان بجثمانيهما وفي أثناء الطريق أصابت طلقة نارية رئيس الركن السيد نعمان ثابت فتوفى على أثرها [1]

✻ انسحاب اربعة من الوزراء ✻

أخفق « التضامن الوزاري » بين أعضاء « الوزارة السليمانية » منذ تكون هذه الوزارة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ م واتضح لبعض الوزراء صعوبة الاستمرار في العمل بعد أن تجلت مطامع الفريق بكر صدقي العسكري ، وشعر الناس بتدخله في الصغيرة والكبيرة من شؤون المملكة ، وتقول جريدة « صوت الأهالي » في عددها المرقم ١٢٨٨ الصادر في يوم ٢٥ كانون الأول ١٩٤٦ م

« إن بعض الحوادث السيئة ، التي وقعت في عهد الانقلاب ، أثارت معالي السيد كامل الجادرجي — وزير الاقتصاد والمواصلات — وغضب لها ، كما أثارت معالي المغفور له محمد جعفر أبا التمن — وزير المالية — وغضب لها . . . فإن المغفور له أبا التمن والسيد كامل الجادرجي اجتمعا في دار معالي أبي التمن واستعرضا الموقف ، وتداولا في الأمر ، وقررا الاستقالة ، وداولا في الأمر زميلهما معالي السيد يوسف ابراهيم ، وزير المعارف ، فأقر وجهة نظرهما ، ثم رأوا من المناسب أن يعرضوا الأمر على معالي السيد صالح جبر — وزير العدلية — فطلبوا منه الحضور إلى دار معالي السيد جعفر أبي التمن فحضر ، وعرضوا عليه ما استقر رأيهم عليه ، فوافقهم ، وكتبت الاستقالة ووقعها الوزراء الأربعة [2] وقدموها مشتركا » إه

وكان السيد الجادرجي قدم عريضة باستقالته من منصبه بواسطة وزير المالية ، الحاج محمد جعفر ، وذلك قبل هذا الاجتماع بشهر كامل ، ولكن رئيس الوزراء ، السيد حكمة سليمان ، زار الجادرجي في اليوم التالي ، وقال له أنه مزق عريضة استقالته . كما ان السيد صالح جبر ، وزير العدلية ، كان مستاءاً من سير الأوضاع العامة ، سيراً لا يبعث على الطمأنينة ، ومن تفشي المبادئ المتطرفة تفشياً مزعجاً ، وفي الوقت نفسه كانت أخبار الفظائع في لواء الديوانية قد انتشرت بين الناس فخشي أبو التمن أن تسوء سمعته الحسنة إذا سكت عنها ، وهو المعروف بمواقفه الشعبية ، فجمعت كل الأمور بين هؤلاء الوزراء ورفعوا كتاب استقالتهم وهو :

« فخامة رئيس الوزراء

---

(١) جريدة البلاد العدد (٨٩٣) بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٣٧

(٢) لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ولا يقل عن الستة . . . الخ

— المادة ٦٤ من القانون الأساسي العراقي —

« لما كانت أماني البلاد ، التي طالما ضحينا في سبيل تحقيقها حرصاً على سعادة ابناء البلاد ورفاههم ، واطمئنانهم ، وتأمين العدل بين الجميع ، قد حيل دون تحقيقها والتدابير الحكيمة والسلمية التي قررناها في سبيل استقرار البلاد ، والتي أجمع الرأي على تحبيذها ، وتوخي الجميع حسن نتائجها ، قد شاءت الأقدار إلا ان تنعكس الآية فتهرق دماء ابناء البلاد ، ضحية لتصرفات بقيت مكتومة علينا ، لولا شياع استهجانها في كثير من الأوساط ، ولأن التمادي في اتباع السياسة المحسوسة الاندفاع إليها لا يتفق مع السياسة الرشيدة الواجب على المخلصين اتباعها ، فلم يبق لنا أي امل في الاشتراك في المسؤولية ولذلك قدمنا استقالتنا مع الاحترام .

١٩ حزيران ١٩٣٧ م

يوسف عز الدين	كامل الجادرجي	صالح جبر	محمد جعفر ابو التمن
وزير المعارف	وزير الاقتصاد	وزير العدلية	وزير المالية

تعيين وزراء جدد

كان وزير العراق المفوض في انقرة ، السيد ناجي شوكت ، قد وصل إلى العراق ، مع وزير خارجية تركية ، رشدي آراس ، في يوم ٢٢ حزيران ١٩٣٧ م فكلفه رئيس الوزراء ، السيد حكمة سليمان ، ان يقبل منصب وزارة الداخلية في وزارته ، وهو المنصب الذي كان في النية إسناده إليه في ابان تكوين الوزارة ، فحالت دون ذلك بعض الموانع .

وقد رد الوزير المفوض على هذا التكليف انه يوافق على طلب الرئيس إذا وافق فخامته على إجراء بعض التبدلات في وزارته ، كان يسند منصب وزارة الدفاع ، إلى السيد جميل المدفعي ، ومنصب وزارة الخارجية إلى السيد نصرة الفارسي ، وان ينقل وزير الدفاع ، الفريق عبد اللطيف نوري إلى وزارة الاقتصاد والمواصلات ، ووزير الخارجية ، الدكتور ناجي الأصيل إلى وزارة المعارف ... الخ والظاهر ان موانع اخرى حالت دون الأخذ بهذه المقترحات

واتصل الرئيس ، السيد حكمة سليمان ، بعد هذا الاخفاق بالسادة : جلال بابان ، ونصرة الفارسي ، وابراهيم كمال ، وعباس مهدي طالباً اليهم الدخول في وزارته فاعتذر السيدان جلال ونصرة بوجود موانع شخصية ، ورفض ابراهيم كمال فكرة المساهمة في وزارة قد لا تطول حياتها اما السيد عباس مهدي فقد وافق على الاشتراك في الوزارة إذا وافق الرئيس على إعادة النظر في موضوع زعماء الفرات الاوسط ، الذين ابعدوا إلى المنطقة الشمالية ، وعلى معالجة الحالة في « لواء الديوانية » بالعطف وبعد النظر . فأجاب الرئيس على هذا الطلب انه سينظر فيه بعد اشتراك الوزير في الوزارة

ثم اتصل الرئيس بالسيدين : علي محمود الشيخ علي ، ومحمد علي محمود المحامي ، وطلب دخولهما في وزارته ، فوافقا على هذا الطلب على ان تقاوم « الوزارة المعدلة » المبادىء الشيوعية ، والميول اليسارية التي قيل انها كانت متفشية في البلاد . كما اتصل بمتصرف لواء الحلة ، السيد جعفر حمندي طالباً إليه الدخول في وزارته ، ومع ان السيد جعفر كان يرغب في الاحتفاظ بمنصب المتصرفية ، لم ير بداً من التوجه إلى بغـداد وفي يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٧ م صدرت إرادتان ملكيتان الاولى بقبول استقالة الوزراء الاربعة والثانية بتعيين :

١- محمد علي محمود : وزيراً للمالية	٣- علي محمود الشيخ علي : وزيرا للعدلية
٢- عباس مهدي: وزيراً للاقتصاد والمواصلات	٤- السيد جعفر حمندي : وزيراً للمعارف

وفي يوم ٢٨ حزيران استصدر الرئيس إرادة ملكية اخرى بتعيين السيد مصطفى العمري وزيراً للداخلية وكان فخامة الرئيس قد اشغل هذه الوزارة بالوكالة منذ تكون وزارتـه في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦

واغرب ما في هذا التدبير ان رئاسة الوزارة ، كانت تطلب إلى وزارة العدلية إقصاء السيد علي محمود الشيخ علي من عضوية محكمة التمييز ، التي اسندت إليه ايام « الوزارة الهاشمية الثانية » بدعوى ان تعيينه فيها كان مخالفاً للقانون .

ولما تليت الارادة الملكية بقبول استقالة الوزراء الأربعة في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في يوم ٢٦ حزيران ، وقف رئيس الوزراء ، السيد حكمة سليمان ، فعلق على هذه الاستقالة بقوله :

« ان الوزراء الذين استقالوا معلومون . . . وإن السياسة التي تتمشى عليها هذه الوزارة ، في الحاضر والمستقبل ، هي سياسة وطنية ، فالوطنية والقومية هما الأساس الذي ترتكز عليه كل تصرفاتنا فالأفكار والآراء الأخرى الهدامة ، والمناقضة للعقيدة الوطنية ، والمتباعدة كل البعد عن الوضع الاجتماعي في هذه البلاد ، وعن تقاليده ونزعاته ، أقول ان هـذه الآراء والافكار الخطرة والفاسدة لن تجد لها أي مسند في هذه البلاد » اه [1]

✵ هل اصبحت الوزارة مستقيلة بحكم الدستور ✵

يظهر من المادة (٦٤) من الدستور العراقي أن « الوزارة السليمانية » أصبحت مستقيلة بحكم الدستور ، وهـذا ما قصده الوزراء الاربعة من تقديم كتاب استقالتهم إلا أن رئيس الوزراء كان يرى جواز البقاء في الحكم ، وإكمال عدد الوزراء ، فكتبنا إلى فخـامة السيد ناجي السويدي نستطلع رأيه في هذا الموضوع الحقوقي ، فتفضل علينا بهذا الجواب :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني دام بقاه

(١) محاضر مجلس النواب الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ٩٣٧ ص ٤٧١

اني آسف لتأخري بالجواب على كتبكم السابقة واللاحقة ، لأن انحراف صحتي ، وكثرة الاشغال منعاني من الاسراع فمعذرة . أما سؤالكم من خصوص بقاء الوزارة في منصة الحكم بعد أن استقالت أكثريتها ، ولم يستقل رئيسها ، وماذا يكون موقفها هذا من الوجهة الدستورية فرأيي فيه هو :—

ان قانوننا الاساسي لم ينص على لزوم استقالة الوزارة برمتها ، عند ما يستقيل أكثر أعضائها ولكن لدينا نقطتان يمكن الاستدلال بهما على وجوب الاستقالة .

الأولى ما ورد من إشارة في المادة (٦٦) من القانون الأساسي عن التضامن في المسؤولية بين وزراء الدولة ، مما يجعل الأقلية مشتركة مع الاكثرية في كافة الخطط العامة التي تقررها ، ولاشك ان الاستقالة نفسها عمل سياسي ، تترتب عليه نتائج خطيرة في بعض الأحيان ، فيجب على الاقلية بما فيها الرئيس ، أن تتبع الاكثرية بحل الوزارة وتشكيلها مجدداً ممن بقي من الوزراء ، مع من يتضامن معهم من الرجال على الخطط الجديـدة ، التي لا بد وأن تكون غير متفقة مع خطط الوزارة السابقة .

الثانية تفرض الأسس الدستورية ان منهج الوزارة يوضع باتفاق آراء الوزراء ، وان المقررات التي تتخذ لتنفيذه تكون بأكثرية الآراء ، والاقلية عليها إما الاتباع أو الانسحاب

فتقرير الأكثرية لزوم الاستقالة يتضمن عدم تمكنها من تنفيذ خططها ، ووجوب الانسحاب لكي تفسح المجال أمام رئيس الوزراء للاستمرار على العمل ، وفق أسس معدلة للخطط السابقة ، ومع زملاء جديدين ، أو يترك مقام المسؤولية لغيره ، فعمل أكثرية الوزراء هذا هو قرار وزاري يجب اتباعه من قبل رئيس الوزراء ، الذي بقي في الاقلية ، وعليه حينئذ أن يرفع استقالته إلى المقام الاعلى في الدولة

هذا ما ورد على فكري سطرته لك في هذه العجالة ، ويحتمل أن يكون اجتهاد الآخرين بخلافه ، وقد يكون الصواب بجانبهم . وأما ما يتعلق بالجزء الثاني من كتابكم (العراق في دوري الاحتلال والانتداب) فإني مستعد لملاحظته متى شئتم ودم سالماً وموفقاً لصديقك :—

بغداد ١٩٣٧/١١/١٥ . المخلص ناجي السويدي

وعلى كل فقد سافر السيد مصطفى العمرى ، وزير الداخلية في الوزارة المعدلة ، إلى « لواء الديوانية » في ٤ تموز ٩٣٧ ليعمل على تهدئة الحالة مستعيناً ببعض رؤساء القبـائل المعروفين في اللواءين : الديوانية والمنتفق فاجتمع بالرؤساء الثائرين ، وأكد لهم ان الحكومة لا تضمر عداء لأحد ، وانها تعاملهم بالعدل والإحسان ، شانهم في ذلك شأن بقية الرؤساء ، وان الاستمرار

في بناء مخافر الشرطة أمر لا مفر منه إذ لا يقصد منه غير بسط ظلال الأمن ، ولكنه لم يتعرض إلى موضوع التجنيد الاجباري ، لئلا يخلق مشكلة لم ترد على بال المفاوضين من الثائرين

وفي يوم ٦ تموز ١٩٣٧ م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« بناء على المعلومات التلفونية الواردة من متصرف الديوانية بأن الوفد المرسل إلى عشائر الصفران ، والتوبة ، والبركات المتمردة ، المؤلف من بعض رؤساء الديوانية والمنتفك ، قد ذهب البارحة إلى العشائر المذكورة ، ورجع اليوم ، وبين بأن العشائر المتمردة المذكورة قد تطلب تأجيل إنشاء المخفر المقرر إنشاؤه في منطقة الصفران ، واستثناء العشائر المذكورة من قانون التجنيد ، وبعد المذاكرة تقرر عدم إجابة مثل هذه الطلبات ، و إرسال وزير الداخلية إلى السماوة للاطلاع على حالة العشائر المذكورة ، وتخويله صلاحية اتخاذ التدابير اللازمة الممكنة ، التي يراها مناسبة لجلب العشائر المتمردة ، وعند عدم انصياعهم ، فيرى المجلس من الضروري اتخاذ الاجراءات اللازمة لإنشاء المخافر اللازمة وتقرير الأمن في المنطقة المذكورة » اه

ونستطيع أن نجزم بأن سفر العمري إلى لواء الديوانية في مثل هذه الظروف ساعد كثيراً على تهدئة الحالة العامة وعلى تنفيذ قرارات الوزارة بالتدريج

☀ الخلاف بين العراق وايران ☀

وفد تركي إلى بغداد

غادر « أنقرة » في يوم الاربعاء ١٦ حزيران ١٩٣٧ بقطار طوروس السريع ، وزيرالخارجية التركية الدكتور رشدي آراس ووزير الاقتصاد في تركية : جلال بايار ، قاصدين بغداد ، يصحبهما وزير العراق المفوض في تركية ، السيد ناجي شوكت ، ومدير سومر بنك في تركيه ، السيد نور الله أسعد ، وبعض السكرتارين .

وقد وصل الذوات المشار إليهم إلى « بغداد » في الساعة الثامنة من صباح الثلاثا ٢٢حزيران فاستقبلوا في محطة القطار استقبالا حافلا بمظاهر التكريم والتبجيل ، ونزلوا ضيوفاً على البلاط الملكي ، حيث أعد لهم فيه جناح خاص . وزاروا في يوم وصولهم وزير الخارجية في ديوانه ورئيس الوزراء في مقره وجلالة الملك في قصره وأقيمت للوفد في مساء اليوم المذكور مأدبة فخمة في بهو أمانة العاصمة تبادل فيها وزيرا الخارجية (العراقي والتركي) خطباً فياضة بالشعور الحي . وزار الوفد في اليوم الثاني ضريح الملك فيصل والسفير البريطاني ومقبرة الشهداء الترك وكلية الطب والمتاحف وبعض المؤسسات الكبرى وبعد أن قضى في العراق ثلاثة أيام غادر بغداد إلى طهران صباح الجمعة ٢٥ من الشهر المذكور وأذاعت الحكومة البيان التالي :

بلاغ رسمي

ان زيارة صاحب المعالي توفيق رشدي آراس وكيل الخارجية التركية المحترم والوفد الذي رافقه إلى بغداد قد قوبلت في العراق بكل ارتياح وسرور وكان لها تأثير حسن عميق وفي خلال هذه الزيارة التي دامت ثلاثة أيام حظي المشار إليه بالمثول لدى حضرة صاحب الجلالة الملك كما جرت بين معاليه وصاحب الفخامة السيد حكمة سليمان رئيس الوزراء وصاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير الخارجية مقابلات عديدة . لقد كان الفريقان في هذه المقابلات التي جرت في جو مشبع بروح الصداقة والاخلاص مسرورين جداً من تأكد يقينهما بسير العلاقات الخاصة بين تركية والعراق في مجرى عميق من الود المجرد من كل شائبة ومن استمرار هذه العلاقات على تقدمها في هذا المجرى يوماً فيوماً . وقد تأكد الفريقان أيضاً من أن سياستيهما متطابقتان الواحدة للأخرى في استهدافهما السلم والرفاهية العامين اللذين هما غايتهما الواحدة وفي تحقيق شعور التعاون المتبادل بين الدول في نطاق مهام عصبة الامم ضمن ما بين الدول من العهود المتقابلة المعلقة ولاسيما فيما يخص الرغبة الصادقة في أن يسود علاقات الدول الشقيقة المجاورة لهما روح الصفا. والوداد المتبادل أن يوطد التآزر بينهما في هذا المضمار وكان الفريقان بوجه عام مرتاحين جداً لنتائج هذه المقابلات ولما سيكون لها من مستقبل باهر اه [1]

وقد انتقدت بعض المحافل السياسية الغموض في هذا البيان الرسمي واتخذ المغرضون منه مصدراً للدس ، ولاسيما بعد أن اذاعت الوكالة العربية البرقية التالية :

بغداد ٢٨ حزيران ١٩٣٧

يؤخذ من أقوال الدوائر الرسمية ، أن المحادثات التي دارت اخيراً بين الوفد التركي ، وبين الحكومة العراقية في بغداد ، كانت تتناول المسائل التالية :

أولا – عقد ميثاق شرقي يضم تركية وايران وأفغانستان والعراق بصرف النظر عن البلدان العربية .

ثانياً – تسليم قسم من شط العرب إلى ايران لقاء ضمانة سلامة الحدود العراقية – الايرانية والتصريح بحرية إعادة الأموال العراقية المحجوزة في ايران .

ثالثاً – منع إرسال الأسلحة والمساعدات الحربية من العراق والبلاد المجاورة إلى المناطق الكردية الثائرة في تركية .

رابعاً – تتعهد الحكومة التركية بمساعدة الحكومة العراقية الحالية دبلوماسياً وعند الضرورة بمدها بالسلاح اللازم على ان تقوم الحكومة العراقية لقاء ذلك بايفاد البعثات الدراسية إلى تركية

---

(١) جريدة البلاد العدد ٩٠٤ بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٣٧

لتلقي اصول التدريب العسكري في معاهدها .

خامساً – في حالة نشوب حرب تتعهد الحكومة العراقية بوضع منطقة الموصل تحت تصرف السلطات العسكرية التركية للاستفادة منها .

سادساً – تتعهد الحكومة العراقية بأن لاتتدخل فيا إذا قامت تركية بحركة توسع في أراضي البلاد غير المشتركة في الميثاق[1] . اه

وفي يوم ٢٩ حزيران ١٩٣٧م صدر هذا البيان الرسمي :

« وقع امس في ديوان وزارة الخارجية على (معاهدة الحدود بين المملكة العراقية والأمبراطورية الايرانية) بالحرف الأول من جانب معالي وزير الخارجية الدكتور ناجي الأصيل من جهة ، ومعالي وزير ايران المفوض جناب اقاي مظفر اعلم من جهة اخرى ، وذلك تمهيداً للتوقيع النهائي في طهران ، وقد تم التوقيع على لائحة المعاهدة المذكورة معززاً بأخلص أماني الطرفين بأن يكون خير مقدمة لما ينتظر علاقات المملكتين من مستقبل باهر مشبع بالصداقة والوداد الدائمين »

ايفاد إلى ايران

وفي يوم ٢٧ حزيران ١٩٣٧م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« وافق مجلس الوزراء على ما يأتي :

١– ايفاد وفد إلى المملكة الايرانية مؤلف من كل من وزير الخارجية ، كرئيس للوفد ، ونصرة الفارسي ، مدير الخارجية العام ، وجميل السلام ، مدير الامور الشرقية ، وعبد الله بكر ، معاون مدير المكتب الخاص ، وجبرائيل البناء ، مساعد المشاور الحقوقي ، وتوفيق السعدون ، مدير التشريفات وأحد كتاب وزارة الخارجية ، ومنحهم المخصصات اللازمة وفق المادة السادسة من نظام مخصصات الايفاد .

٢– تخويل وزير الخارجية التوقيع على معاهدة الحدود والمفاوضة والاتفاق على صيغة الكتب المراد تبادلها كما ذكر في الفقرة (١) من كتاب وزارة الخارجية المذكور أعلاه .

٣– تخويل وزير الخارجية حق التوقيع على معاهدة عدم التعدي ، ومعاهدة التحكيم ، الموقع عليها بالحروف الأولى بجنيف ، والمفاوضة للاتفاق « إذا كان ذلك ممكناً » على التعديلات في سبك العبارات التي كان مجلس الوزراء قد رغب في إدخالها في نص المعاهدتين المذكورتين ، وفق ما جاء في كتاب سكرتيرية مجلس الوزراء المرقم ٥٨٧ والمؤرخ في ٨ / ١٠ / ١٩٣٦ وقبول انضمام دولة الأفغان إلى معاهدة عدم التعدي .

٤– تخويل وزير الخارجية المفاوضة حول الاتفاقيات المتعلقة بحسن الجوار ، والشؤون القنصلية ،

---

(١) جريدة « النهار » العدد (١١٤٤) بيروت ٣٠ حزيران ١٩٣٧

واسترداد المجرمين ، والتعاون القضائي ، والملاحة ، حسبما جاء في الفقرة الرابعة من كتاب وزارة الخارجية المذكور اعلاه » .

وقد صدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة إلى وزير الاقتصاد والمواصلات ، عباس مهدي ، وغادر الوفد المذكور إلى طهران يوم ٢٨ حزيران ١٩٣٧م فاستقبل استقبالا فخماً ونزل ضيفاً على الحكومة الايرانية ، فلما كان يوم ٤ تموز من هذه السنة تم التوقيع على المعاهدات الوارد ذكرها في قرار مجلس الوزراء. فأبرق جلالة الشاه هذه البرقية :

صاحب الجلالة غازي الأول ، ملك العراق - بغداد

يسرنا أن نعرب لجلالتكم ، بمناسبة التوقيع على معاهدة الحدود بين بلادينا ، عن أحر تهانينا الحادث الذي سيكون فاتحة عهد جديد في العلاقات الودية التي كانت تسود دائماً امتينا فننتهز هذه الفرصة لنقدم أخلص تمنياتنا لسعادة جلالتكم ورفاه العراق صديق ايران .

طهران ٥ تموز ١٩٣٧ رضا شاه بهلوي شاهنشاه ايران

وقد ردّ الملك غازي على هذه البرقية بالبرقية التالية :

صاحب الجلالة الامبراطورية رضا شاه بهلوي شاهنشاه ايران = طهران

كان للخبر السار الذي تفضل جلالتكم الامبراطورية بإبراقه الينا إثر توقيع معاهدة الحدود بين بلادينا وقع جميل في نفسنا فنسارع بتقديم أحر تهانينا لجلالتكم الامبراطورية بتوثيق الروابط الودية التي كانت قائمة بين شعبينا مشفوعة بأخلص التمنيات لسعادة شخص جلالتكم الكريم وازدياد رفاهية الشعب الايراني الصديق في عهدنا الجديد .

بغداد ٥ تموز ١٩٣٧ غازي

وقد نشر البلاغ الرسمي الآتي نصه في طهران بمناسبة عقد هذه المعاهدة :—

ان المفاوضات التي كانت دائرة منذ زمن بعيد بين الدولة الامبراطورية الايرانية وحكومة المملكة العراقية حول الحدود المشاعة بين الدولتين وقضية شط العرب ، قد تكللت بالنجاح وانتهت بالتوقيع على معاهدة الحدود والبروتوكول الملحق بهـا . وبتوقيع هذه الوثائق سويت الخلافات التي كانت قائمة منذ زمن بين البلدين بصورة نهائية

نحن سعداء بأن نصرح ان برعاية صاحب الجلالة الامبراطورية الايرانية وصاحب الجلالة ملك العراق العاهلين الشهيرين للبلدين الشقيقين قد خلق جواً يسوده التفاهم التام والصداقة الصميمة عربون التآلف بين الدولتين الشقيقتين وسيساعد هذا الجو على توثيق عرى الاخوة الموجودة ما بين الشعبين المتحدين بروابط عديدة مادية ومعنوية وجعلها على أسس متينة والتعاون في سبيل صيانة السلم

وزير خارجية العراق : ناجي الأصيل وزير خارجية إيران : سميعي

و إلى القارئ نص المعاهدة مع بروتكولها :–

﴿ معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية إيران ﴾

صاحب الجلالة ملك العراق : من جهة

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه إيران : من جهة أخرى

بناء على رغبتهما في توثيق عرى الصداقة الأخوية وحسن التفاهم بين الدولتين وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتيهما قد قررا عقد هـذه المعاهدة وعينا عنهما مندوبين مفوضين لهذا الغرض :–

صاحب الجلالة ملك العراق :

صاحب المعالي الدكتور ناجي الأصيل وزير خارجية الدولة العراقية الملكية .

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه إيران :

صاحب المعالي عناية الله سميعي وزير خارجية الدولة الايرانية الامبراطورية

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة اتفقا على ما يأتي :–

المادة الاولى – يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعتبار الوثائق التالية باستثناء التعديل الوارد في المادة الثانية من هذه المعاهدة وثائق مشروعة وعلى انهما ملزمان بمراعاتها :

(أ) « البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية الايرانية والموقع عليه في الآستانةبتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩١٣ »

(ب) « محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ »

ونظراً إلى أحكام هذه المادة وما عدا ما هو وارد في المادة التالية يكون خط الحدود بين الدولتين عين الخط الذي تم تعيينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة أعلاه

المادة الثانية – ان خط الحدودعند ملتقاه بمنتهىالنقطة الكائنة في جزيرة شطيط (فيالدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧ والثانية ٢٥ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٩ والثانية ٢٨ من الطول الشرقي على وجه التقريب) يعود فيتصل على خط ممتد عموديا من خط انخفاض المياه بتالوك شط العرب ويتبعه حتى نقطة كائنة أمام الاسكلة الحالية رقم ١ في عبادان (في الدرجة ٣٠والدقيقة ٢٠ والثانية ٤ر٨ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٦ والثانية ١٣ من الطول الشرقي على وجه التقريب) ومن هذه النقطة يعود خط الحدود فيسير مع مستوى الميـاه المنخفضة متبعاً تخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات السنة ١٩١٤

المادة الثانية – يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان تواً بعد التوقيع على هذه المعاهدة بتأليف لجنة لأجل نصب دعائم الحدود التي كانت قد عينت أماكنها اللجنة المذكورة في الفقرة (ب) من

المادة الأولى من المعاهدة وتعيين دعائم جديدة مما ترى فائدة في نصبه

وتعيين تشكيلات اللجنة ومنهاج أعمالها بترتيب خاص يجري بين الفريقين الساميين المتعاقدين

المادة الرابعة — تطبق الاحكام التالية على شط العرب ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين الدولتين إلى النهر المذكور حتى عرض البحر

(أ) يبقى شط العرب مفتوحا بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان وتكون جميع العوائد المجباة من قبيل أجور للخدمات المؤداة وتخصص فقط لتسديد - بصورة عادلة — كافة صيانة أو تحسين طريق الملاحة ومدخل شط العرب من جهة البحر ولتدارك النفقات المتكبدة لصالح الملاحة . وتقدر العوائد المذكورة على أساس الحمولة الرسمية للسفن أو مقدار انغطاسها أو على كليهما معاً .

(ب) يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية والسفن الأخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية والعائدة للفريقين الساميين المتعاقدين

(ج) ان هذه الحالة أي اتباع خط الحدود في شط العرب مرة المياه المنخفضة وتارة التالوك أو وسط المياه مما لا يؤثر على حق استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما في الشط كله

المادة الخامسة لما كان للفريقين الساميين المتعاقدين مصلحة مشتركة في الملاحة في شط العرب كما هو معرف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة فإنهما يتعهدان بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة وبشأن أعمال الحفر ودلالة السفن واستيفاء الاجور والعوائد والتدابير الصحية والتدابير اللازمة الاخرى في سبيل منع التهريب وكذلك بشأن كافة الامور المتعلقة بالملاحة في شط العرب كما هو معرّف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة .

المادة السادسة — تبرم هـذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الإبرام في بغداد بأسرع ما يمكن وتصبح نافذة من تاريخ تبادل الوثائق المذكورة .

و إقراراً بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران اعلاه على هذه المعاهدة .

كتب في طهران باللغات العربية والفارسية والافرنسية . وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعول عليه .

طهران في ٤ تموز ١٩٣٧ سميعي ناجي الأصيل

﴿ بروتوكول ﴾

ان الفريقين الساميين المتعاقدين حين قيامها بالتوقيع على معاهـدة الحدود بين العراق وايران متفقان على ما يأتي :

١— لأجل تثبيت المقاييس الجغرافية المذكورة علي وجه التقريب في المادة الثانية من المعاهدة

الآنفة الذكر بصورة نهائية تؤلف لجنة خاصة من خبراء. يعين كل من الفريقين الساميين المتعاقدين عدداً متساوياً منهم وتقوم اللجنة المشار اليها بتثبيت المقاييس المذكورة ضمن الحدود المعينة في تلك المادة وتدون نتائج التثبيت بمحضر يكون بعد أن يوقع عليه أعضاء اللجنة المشار اليها جزءاً لايتجزأ من المعاهدة .

٢- يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعقد الاتفاقية المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة في بحر سنة واحدة من تاريخ تنفيذ المعاهدة .

فإذا لم يكن في الإمكان عقد هذه الاتفاقية في خلال السنة وذلك بالرغم عن الجهود المبذولة من قبلهما يجوز عندئذ تمديد المدة المذكورة باتفاق مشترك بين الفريقين الساميين المتعاقدين .

توافق الحكومة الايرانية الامبراطورية على أنه في خلال مدة السنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة وفي خلال تمديد هذه المدة – في حالة ما إذا جرى التمديد المذكور تأخذ حكومة العراق على عاتقها وفق الأسس الحالية المرعية أمر القيام بكافة الأمور التي ستعالجها الاتفاقية المذكورة . وتقوم الحكومة الملكية العراقية باطلاع الحكومة الايرانية الامبراطورية مرة في كل ستة أشهر على الأعمال المنجزة والعوائد المجباة والنفقات المتكبدة وعلى جميع التدابير الاخرى المتخذة .

٣- إن الإجازة التي يمنحها أحد الفريقين الساميين المتعاقدين لإحدى السفن الحربية أو لاحدى السفن الأخرى الحكومية غير المستخدمة في مقاصد تجارية العائدة لدولة ثالثة لأجل الدخول في إحدى الموانىء العائدة إلى ذلك الفريق السامي المتعاقد والواقعة في شط العرب تعتبر إجازة منحت من قبل الفريق السامي المتعاقد الآخر وذلك لكي تتمكن السفينة المذكورة من استعمال المياه العائدة له في شط العرب عند مرورها منه .

مع ذلك عندما يمنح أحد الفريقين الساميين المتعاقدين إجازة من هذا القبيل عليه أن يخبر بذلك الفريق السامي الآخر فوراً .

٤- مع الاحتفاظ بما لايران من حقوق في شط العرب فمن المفهوم أنه ليس في المعاهدات المبحوث عنها ما يخل بحقوق العراق وواجباته وفق التعهدات التي قطعها للحكومة البريطانية فيما يخص شط العرب عملا بالمادة الرابعة من المعاهدة المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ وبالفقرة السابعة من ملحقها الموقع عليه بنفس التاريخ .

٥- يبرم هذا البروتوكول في نفس الوقت الذي تبرم فيه معاهدة الحدود ويكون ملحقاً بها وجزءاً لا يتجزأ منها ويدخل في حيز التنفيذ مع المعاهدة في وقت واحد .

كتب هذا البروتوكول باللغات العربية والفارسية والفرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص

الفرنسي هو النص المعول عليه .

كتب في طهران بنسختين في اليوم الرابع من شهر تموز سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين ميلادية . سميعي ناجي الأصيل

﴿ معاهدة الصداقة ﴾

وبديهي أن يعقب عقد اتفاقية الحدود بين العراق وايران عقد معاهدة خاصة بالصداقة بين الطرفين الغرض منها ان يسود المملكتين سلم دائم وأن يتمتع الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من المملكتين لدى المملكة الاخرى بما يتمتع به ممثلو أكثر الامم حظوة من الحقوق والامتيازات بشرط المقابلة بالمثل فباحث الوفد العراقي في طهران الوفد الايراني المؤلف للمفاوضة في مواد هذه المعاهدة وابرم الطرفان المعاهدة الآتي نصها يوم ١٨ تموز ١٩٣٧ :

﴿ معاهده صداقة بين مملكة العراق وامبراطورية ايران ﴾

صاحب الجلالة ملك العراق من جهة

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران من الجهة الاخرى

بناء على رغبتهما الشديدة في توثيق روابط الصداقة الصميمية التي تسود فيما بين مملكة العراق وامبراطورية ايران بصورة دائمة ونظراً لقناعتهما بما يؤدي اليه توطيد هذه الروابط الأخوية وبنائها على اسس المقابلة والمساواة التامة من رفاه وخير شعبيهما فقد اتفقا على عقد معاهدة صداقة وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما :

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب المعالي الدكتور ناجي الأصيل وزير الخارجية

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

صاحب المعالي عناية الله سميعي وزير الخارجية

اللذان بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها موافقة للأصول اتفقا على مايلي :

المادة الأولى — يسود فيمابين مملكة العراق وامبراطورية ايران وكذلك فيمابين رعايا الدولتين سلم دائم وصداقة لا تتغير .

المادة الثانية — يتمتع الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين في بلاد الفريق المتعاقد السامي الآخر بشرط المقابلة التامة بالمثل بما يتمتع به الممثلون السياسيون والقنصليون لأكثر الأمم حظوة من الحقوق والامتيازات والصيانات والإعفاءات الممنوحة وفق مبادیء وتعامل الحقوق الدولية العامة .

المادة الثالثة — يتعهد الفريقان السأميان المتعاقدان بأن يعقد بأسرع وقت من تاريخ تبادل

وثائق إبرام هذه المعاهدات والاتفاقيات الآتية :

١- اتفاقية حسن جوار وذات علاقة بأمن منطقة الحدود وتسوية المنازعات التي تحدث في المنطقة المذكورة .

٢- معاهدة استرداد المجرمين . ٣- معاهدة إقامة و جنسية .

٤ - معاهدة تجارة . ٥- اتفاقية تعاون قضائي .

٦- اتفاقية قنصلية . ٧- اتفاقية برق وبريد .

المادة الرابعة - تبرم هذه المعاهدة ويجري تبادل وثائق الإبرام في بغداد وتصبح نافــذة من تاريخ تبادل وثائق الإبرام .

واستناداً على ما ذكر فقد وقع المندوبان المفوضان على هذه المعاهدة .

كتبت في طهران في اليوم الثامن عشر من شهر تموز سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين بنسختين باللغات العربية والفارسية والإفرنسية وعند وجود الاختلاف يكون النص الإفرنسي هو النص المعول عليه . ناجي الأصيل سميعي

ميثاق سعد آباد

نشرنا في موضع آخر من هــذا المجلد ، نص البلاغ الرسمي الذي اذاعته « الوزارة الهاشمية الثانية » عن عقد معاهدة عدم التعدي بين العراق وتركية وايران والأفغان وهي المعاهدة التي عرفت بعدئذ بميثاق سعد آباد ، وقد انتهز السيد ناجي الأصيل ، وزير الخارجية في الوزارة السليمانية ، فرصة وجوده في ايران مع الدكتور رشدي آراس ، وزير خارجية تركية ، فتم التوقيع على هذه المعاهدة في قصر سعد آباد بطهران يوم ٨ تموز سنة ١٩٣٧ وهذا نصها :

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الجلالة ملك الأفغان

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

بما انهم راغبون في أن يشتركوا بكل ما لديهم من الوسائط في المحافظة على روابط الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهم .

وبناء على رغبتهم في تأمين السلم والأمن في الشرق الأدنى بضمانات إضافية ضمن نطاق ميثاق عصبة الأمم وأن يساعدوا بهذه الواسطة على تأمين السلم العام ،

ولما كانوا متحسسين بالواجبات التي تعهدوا بها في معاهدة نبذ الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ والمعاهدات الاخرى التي هم فرقــاء فيها والتي هي ضمن نطاق ميثاق عصبة الامم ومعاهدة نبذ الحرب .

فقد قرروا عقد هذه المعاهدة ولهذا الغرض عينوا مفوضين عنهم :

صاحب الجلالة ملك العراق

معالي الدكتور ناجي الأصيل وزير الخارجية

صاحب الجلالة ملك الأفغان

معالي فيض محمد خان وزير الخارجية

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

معالي عناية الله سميعي وزير الخارجية

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

معالي الدكتور توفيق رشدي آراس وزير الخارجية

الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهم فوجدوها صحيحة اتفقوا على ما يأتي :

المادة الاولى — يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون باتباع سياسة الامتناع المطلق عن أي تدخل في شؤونهم الداخلية .

المادة الثانية — يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون تعهداً صريحاً بمراعاة حرمة حدودهم المشتركة .

المادة الثالثة — يتفق الفرقاء المتعاقدون السامون على ان يتشاوروا فيما يخص كل الاختلافات التي لها صبغة دولية ولها علاقة بمصالحهم المشتركة .

المادة الرابعة — يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين نحو الآخر بأن لا يعمد في أية حالة من الحالات منفرداً أو بالاشتراك مع دولة أو دول اخرى إلى أي تعد موجه إلى أحد منهم .

يعتبر من أعمال التعدي :

١ — إعلان الحرب .

٢ — استيلاء دولة على أراضي دولة اخرى بقوة مسلحة ولو بدون إعلان حرب .

٣ — هجوم دولة بقواتها البرية أو البحرية أو الجوية على بلاد دولة اخرى أو بواخرها أو طياراتها ولو بدون إعلان حرب .

٤ — إعانة و إسعاف المعتدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

لا يعتبر من اعمال التعدي :

١ — الالتجاء إلى حق الدفاع الشرعي أي مقاومة عمل من أعمال التعدي حسب ما جرى تعريفه أعلاه .

٢ — القيام بتطبيق المادة ١٦ من ميثاق عصبة الامم .

٣ — الأعمال المتخذة بناء على قرار صادر من عصبة الامم أو مجلس عصبة الامم أو تطبيقاً

للفقرة ٧ من المادة ١٥ من ميثاق عصبة الامم على أن يكون العمل في هذه الحالة الأخيرة موجهاً نحو الدولة البادئة بالهجوم .

٤- إسداء احد الفرقاء المتعاقدين السامين المعونة لدولة هوجمت او خرقت حدودها او التوسل بالحرب من قبل احد الفرقاء المتعاقدين السامين الآخرين خلافاً الميثاق العام لنبذ الحرب الموقع عليه في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ .

المادة الخامسة - إذا رأى احد الفرقاء المتعاقدين السامين ان المادة الرابعة من هذه المعاهدة قد خرقت احكامها او كادت تخرق فعليه ان يعرض القضية فوراً على مجلس عصبة الامم .

إن هذا التدبير الأخير لا يؤثر في حق هذا الفريق المتعاقد السامي فيما يتخذه من الإجراءات التي يراها لازمة في مثل هذه الظروف .

المادة السادسة - إذا ما قام احد الفرقاء المتعاقدين السامين باعتداء على دولة اخرى من غير الدول الموقعة على هذه المعاهدة فللفريق المتعاقد السامي الآخر إنهاء احكام هذه المعاهدة نحو الفريق المعتدي المذكور بدون سبق إنذار .

المادة السابعة - يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين كل داخل حدوده بعدم إعطاء مجال إلى تأليف العصابات المسلحة والجمعيات او كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة او قيامها بأعمال لغرض الاخلال بالنظام والامن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر سواء أكان في منطقة الحدود أو في غيرها أو الاخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر .

المادة الثامنة - لما كان الفرقاء المتعاقدون السامون قد اعترفوا في الميثاق العام لنبذ الحرب الموقع عليه في باريس بتاريخ ١٧ آب ١٩٢٨ بأن حل وحسم كل المنازعات أو الاختلافات من أي نوع أو مصدر كانت والتي قد تنشب فيما بينهم يجب ان لا يكون إلا بالطرق السلمية فإنهم يؤيدون هذا النص ويعلنون بأنهم سوف لا يتبعون إلا الاصول المقررة والتي ستقرر لهذا الغرض بينهم .

المادة التاسعة - ليس في أية مادة من هذه المعاهدة ما يخل بالوجائب التي تعهد بها أحد الفرقاء المتعاقدين السامين بموجب ميثاق عصبة الامم .

المادة العاشرة - حررت هذه المعاهدة باللغة الفرنسية ووقع عليها بأربع نسخ ويعترف كل من الفرقاء المتعاقدين السامين باستلام نسخة منها وأنها عقدت لمدة خمس سنوات .

وعند انتهاء هذه المدة ما لم يكن احد الفرقاء المتعاقدين قد أعلن إنهائه هذه المعاهدة مع إنذار سابق قبل ستة أشهر فإن المعاهدة تعتبر مجددة بطبيعة الحال لمدة خمس سنوات مجدداً وهكذا تجدد من مدة لأخرى إلى أن يبلغ أحد الفرقاء المتعاقدين السامين أو قسم منهم رغبته

في إنهائها بعد إعطاء إنذار بذلك قبل مدة ستة أشهر .

إذا انتهى حكم هذه المعاهدة مع احد الفرقاء المتعاقدين السامين يبقى حكمها مرعياً بحق الباقين .

تبرم هذه المعاهدة من قبل كل من الفرقاء المتعاقدين السامين وفقاً لقانونه الاساسي وتسجل لدى عصبة الامم من قبل سكرتيرها العام الذي يرجى منه أن يبلغ باقي اعضاء جمعيةالعصبة بها .

وتودع وثائق الإبرام من قبل كل من الفرقاء المتعاقدين السامين لدي حكومة إيران .

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بين الفريقين المتعاقدين السامين حالا بعد ان تودع وثائق الإبرام من قبل هذين الفريقين وتدخل حيز التنفيذ بحق الفريق الثالث عندما يودع هذا الفريق وثائق الابرام . وكذلك الامر فيما يخص الفريق الرابع .

عند إيداع وثائق الإبرام تبلغ حكومة إيران الفرقاء المتعاقدين الموقعين على هذه المعاهدة بذلك .

كتب في قصر سعد آباد (طهران) في اليوم الثامن من شهر تموز سنة تسعمائة وسبع وثلاثين بعد الالف .

ناجي الاصيل   فيض محمد   سميعي   دكتور توفيق رشدي آراس

﴿ معاهدة حل الاختلافات بالطرق السلمية ﴾

وكذلك أتم السيد ناجي الاصيل وزير الخارجية العراقية البحث في معاهدة حل الإختلافات بالطرق السلمية بين إيران والعراق ووقع على هذا الاتفاق يوم ٢٤ تموز ١٩٣٧ وهذا نصه :-

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

بما انهما متشبعان بروح الصداقة التي تربط بلاديهما .

وراغبان في حل ما يمكن أن يقع بينهما من اختلافات بطرق سلمية وذلك ضمن احكام ميثاق عصبة الامم .

قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا مفوضين عنهما :-

صاحب الجلالة ملك العراق

معالي الدكتور ناجي الاصيل - وزير الخارجية

صاحب الجلالة شاهنشاه ايران

معالي عناية الله سميعي - وزير الخارجية

اللذين بعد أن تبادلا اوراق اعتمادهما فوجداها صحيحة اتفقا على ما يأتي :-

المادة الاولى : يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يتبعا طريقة سلمية على الاسلوب المبين في هـذه المعاهدة في كل خلاف يمكن أن ينشأ بينهما ممـا لا يمكن حله بالمفاوضات الدبلوماسية الاعتيادية .

المادة الثانية : ١- باستثناء ما ورد في الفقرة الثالثة من هذه المادة فإن كل الاختلافات التي تحدث بين الفريقين حول حق من الحقوق يجب أن تعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة للبت فيها ما لم يرجح الفريقان مراجعة محكمة تحكيم كما سيأتي .

٢- ومن المعلوم أن الاختلافات المنوه عنها آنفاً تتضمن خصيصاً الاختلافات المذكورة في المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولي الدائمة .

٣- إن الفقرة الاولى من هذه المادة لا تنطبق على الاختلافات الآتية :-

(آ) الاختلافات التي حدثت قبل أن تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ أو هي تتعلق بأوضاع أو أعمال تسبق تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

(ب) الاختلافات المتعلقة بأمور هي من اختصاص أحد الفريقين المتعاقدين الساميين فقط حسب الحقوق الدولية .

(ج) الاختـلافات المتعلقة بحدود (Statut Territorial) أحـد الفريقين المتعاقدين الساميين وأراضيهما .

المادة الثالثة « إذا اتفق الفريقان على عرض أحد الاختلافات الوارد ذكرها في الفقرة الاولى من المادة السابقة على محكمة تحكيم فإنهما يضعان اتفاقاً خاصاً يصرحان فيه بموضوع الاختلافات والحكمين المنتخبين والاصول الواجب اتباعها فإذا لم ترد صراحة كافية في هذا الاتفاق الخاص فإن أحكام اتفاقية لاهاي المؤرخة في ١٨ تشرين الأول ١٩٠٧ المتعلقة بحل الاختلافات الدولية حلا سلمياً تطبق بقدر ما هو ضروري . وإن لم يذكر شيء في هـذا الاتفاق الخاص عن الطرق الواجب اتباعها من قبل الحكمين والمتعلقة بأساس الاختلاف فإن المحكمة تطبق الطرق المنصوص عليها في المادة ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولي الدائمة .

المادة الرابعة : إذا لم يتمكن الفريقان من الوصول إلى تفاهم حول الاتفاق الخاص المذكور في المادة السابقة أو لم يتمكنا من تعيين الحكمين فإن لكل منهما عرض الخلاف مباشرة على محكمة العدل الدولي الدائمة بعد سبق إعطاء إنذار لمدة ثلاثة أشهر .

المادة الخامسة : ١- للفريقين في حالة الاختلاف المذكور في الفقرة الاولى من المادة الثانية أن يرجعا إلى طريقة المصالحة التي جاءت بها هذه المعاهدة قبل مراجعة محكمة العدل الدولي الدائمة أو أية طريقة تحكيمية .

٢ - إذا رجع الفريقان إلى طريقة المصالحة وأسفر ذلك عن عدم النجاح فلا يحق لهما عرض الخلاف على محكمة العدل الدولي الدائمة او طلب تأليف محكمة التحكيم المذكورة في المادة الثالثة قبل مضي شهر واحد على اجراءات لجنة المصالحة .

المادة السادسة : كل اختلاف لا يمكن حله بقرار قضائي أو تحكيمي بالنظر إلى نصوص هذه المعاهدة تتبع في حله طريقة المصالحة .

المادة السابعة : إن الاختلافات المذكورة في المادة السابقة تعرض على لجنة مصالحة يؤلفها الفريقان بالطريقة المذكورة فيما يلي .

المادة الثامنة : إذا نشأ خلاف فإنه تؤلف لجنة مصالحة لفحصه خلال مدة ثلاثة اشهر اعتباراً من التاريخ الذي يطلب فيه احد الفريقين ذلك إلى الفريق الآخر .

فإذا لم يقرر الفريقان ذوي العلاقة خلاف ذلك فتؤلف لجنة المصالحة كما يأتي :-

(١) تؤلف اللجنة من خمسة أعضاء يعين كل من الفريقين قوميسراً ينتخبه من بين رعاياه وان القوميسرين الثلاثة الآخرين يعينون باتفاق مشترك من بين رعايا دول أخرى . أما رئيس اللجنة فينتخبه القوميسرون .

(٢) إذا حدث شاغر بسبب الوفاة أو الاستقالة أو أي سبب آخر فيملأ ذلك الشاغر بأسرع ما يستطاع ووفقاً لطريقة التعيين المبينة آنفاً .

المادة التاسعة : إذا لم يتم تعيين القوميسرين الذين هم من غير رعايا الفريقين خلال المدة المبينة في المادة الثامنة فإن رئيس مجلس عصبة الأمم يقوم بإجراء التعيينات المطلوبة بناء على طلب أحد الفريقين .

المادة العاشرة . ١- تجتمع لجنة المصالحة بناء على طلب يقدمه إلى رئيسها الفريقان بناء على اتفاقهما على ذلك وعند عدم اتفاقهما فبطلب يقدمه أحدهما .

٢ - تتضمن العريضة موضوع الاختلاف باختصار وكذلك الطلب إلى اللجنة للتوصل بكل وسيلة صالحة لحله حلا وديا .

٣- إذا قدم الطلب من قبل أحد الفريقين فقط فإن صاحب الطلب يبلغه إلى الطرف الثاني بلا تأخير .

المادة الحادية عشرة : ١- تجتمع لجنة المصالحة في المحل الذي يعينه رئيسها إلا إذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك .

٢- للجنة المصالحة أن تطلب مساعدة سكرتير عصبة الامم العام في إنجاز مهمتها .

المادة الثانية عشرة : لا تنشر أعمال لجنة المصالحة إلا بقرار من اللجنة وباتفاق الفريقين .

المادة الثالثة عشرة: ١ - للجنة المصالحة نفسها أن تضع الاصول التي تسير عليها إلا إذا حصل الاتفاق على خلاف ذلك وعلى كل حال فإن الاصول المذكورة يجب أن تمكن كلا من الفريقين بيان ما لديه .

٢ - يمثل الفريقين لدى لجنة المصالحة وكلاء يخولون صلاحية التوسط بين الفريقين واللجنة المذكورة وللفريقين اضافة إلى ذلك أن يستعينا بمشاورين وخبراء يعينانهما للغرض المذكور . ولهما أن يطلبا سماع شهادة كل شخص يريان نفعاً فيها

٣ - للجنة المصالحة أن تطلب من جانبها الايضاحات الشفهية اللازمة من الوكلاء والمشاورين والخبراء العائدين للفريقين ومن كل الاشخاص الذين ترى فائدة في حضورهم وذلك بموافقة حكومتهم

المادة الرابعة عشرة : تصدر مقررات لجنة المصالحة بأكثرية الآراء إلا إذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك . ولا يسوغ للجنة أن تصدر قرارها على أساس الاختلاف إلا بحضور جميع أعضائها

المادة الخامسة عشرة : يتعهد الفريقان بتسهيل أعمال لجنة المصالحة وخاصة بتقديمهما لها بأكبر مقياس ممكن كل الوثائق والمعلومات النافعة باتخاذ الوسائل التي لديها لتمكين اللجنة في بلاديهما ووفقاً لقوانينهما من جلب الشهود والخبراء واستماع شهادتهم وتنقلهم فيها

المادة السادسة عشرة : يستوفي كل عضو من رعايا دولة ثالثة خلال اشتغاله اجرة يعين مقدارها باتفاق الفريقين ويدفع كل منهما نصفها

وتدفع بالطريقة الآنفة الذكر المصاريف العامة التي سببتها أعمال اللجنة

المادة السابعة عشرة: ١ - ان مهمة لجنة المصالحة ان توضح الامور المنازع فيها وأن تجمع لهذا الغرض جميع المعلومات النافعة سواء أكان ذلك بطريقة التحقيق او بغيرها وان تبذل جهدها في التوفيق بين الطرفين ولها بعد تدقيق القضية ان تعرض على الفريقين صورة التسوية التي تراها مناسبة وان تعين لهما مدة لابداء رأيهما فيها

٢ - عندما تنتهي اللجنة من اعمالها تنظم محضراً تدون فيه ان الطرفين قد تصالحا وتبين شروط المصالحة عند وجودها او ان الفريقين لم يتمكنا من قبول المصالحة وذلك حسبما تكون الحالة

٣ - يجب ان تنتهي اعمال اللجنة خلال ستة اشهر منذ اليوم الذي اودعت قضية الخلاف اليها إلا إذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك

المادة الثامنة عشرة : إذا لم يتم التفاهم بين الفريقين على طريقة لحل الاختلاف حلا سلمياً خلال الشهر الذي يعقب انتهاء اعمال لجنة المصالحة فإن الاختلاف يعالج وفق المادة ١٥ من ميثاق عصبة الامم

ان هذا النص لا يطبق على القضية المنصوص عليها في المادة ٥ من هذه المعاهدة

المادة التاسعة عشرة : يتعهد الفريقان بأن يمتنعا عن كل تدبير مخل بتنفيذ القرار القضائي أو

التحكيمي او يخل بالترتيبات المقترحة من قبل لجنة المصالحة او من قبل مجلس عصبة الامم ويتعهدان بصورة عامة بأن لا يقوما بأي عمل من أي شكل كان من شأنه ان يشدد أو يوسع الخلاف

المادة العشرون : ١ – تطبق المعاهـدة الحاضرة بين الفريقين المتعاقدين الساميين ولو كان الاختلاف يخص دولة ثالثة سوا. أكانت تلك الدولة مشتركة في معاهدة أو لم تكن

٢ – للفريقين بالاتفاق ان يقوما خلال مرافعة المصالحة أو التحكيم بدعوة هذه الدولة الثالثة إلى الاشتراك .

المادة الحادية والعشرون : ان الاختلافات المتعلقة بتفسير أو تطبيق هذه المعاهـدة بما فيها مايتعلق بماهية النزاع أو بمدلولات التحفظات تعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة

المادة الثانية والعشرون : ليس في هـذه المعاهدة مايمكن تفسيره بأنه يخل بحقوق الفريقين الساميين المتعاقدين في طلب مساعدة مجلس عصبة الامم وذلك ضمـن احكام ميثاق العصبة وهذه المعاهدة

المادة الثالثة والعشرون : ١ – تـبرم هذه المعاهدة ويجري تبادل وثائق ابرامها في بغداد بأسرع ما يستطاع

٢ – تدخل حيز التنفيذ حالا بعد تبادل وثائق الابرام

٣ – تسجل لدى عصبة الامم من قبل السكرتير العام الذي يرجى اليه ان يبلغها إلى الدول أعضاء العصبة وغيرها

المادة الرابعة والعشرون : ١ – تبقى هذه المعاهدة نافذة لمـدة خمس سنوات اعتباراً من دخولها حيز التنفيذ

٢ – فإذا لم يتخل عنها قبل نفاذ الأجل المذكور بستة اشهر فإنها تعتبر مرعية مدة ٥ سنوات أخرى وهلم جرا

٣ – بالرغم من تخلي احد الفريقين المتعاقدين عن هذه المعاهدة فإن الاصول المطبقة وقت انتهاء أجلها يستمر عليها إلى حين الانتهاء منها طبيعياً .

كتبت في طهران بنسختين باللغة الفرنسية في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز من السنة التسعمائة والسبعة والثلاثين بعد الألف ميلادية

سميعي ناجي الاصيل

※ سفر وزيرين ※

سافر وزير المـالية الجديد محمد علي محمود إلى اوروبا للاستشفاء في يوم ٣ آب ١٩٣٧ فصدرت الارادة الملكية بإسناد منصب وزارة المالية بالوكالة إلى وزير الداخلية مصطفى العمري

وكان وزير الدفاع ، عبد اللطيف نوري ، قد سافر إلى أوربا في ٢٥ أيار ١٩٣٧ ! للاستشفاء. أيضاً فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى رئيس الوزارة حكمة سليمان فلما دخل علي محمود الشيخ علي وزيراً للعدلية في الوزارة السليمانية المعدلة صدرت الارادة الملكية في ٢٩ حزيران ١٩٣٧ باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة اليه.

﴿مقتل بكر صدقي﴾

توطئة

كانت الاخطاء التي ارتكبها الفريق بكر صدقي العسكري ، رئيس أركان الجيش العراقي ، كثيرة ومنوعة وقد باعدت بينه وبين الشعب العراقي ، رغم الحماسة التي قابل بها هذا الشعب حركة هذا الرئيس في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، وأهم هذه الاخطاء هو :

١ – الأمر الذي أصدر بقتل وزير الدفاع ، جعفر باشا العسكري ، خارج العاصمة

٢ – اجباره أقارب القتيل وأصحاب صهره ، نوري السعيد ، على مغادرة العراق

٣ – جهره بمعاداة الانكليز

٤ – تمسكه بحاشية فاسقة غير متزنة

٥ – ابتذاله مع النساء

٦ – زواجه من الغانية الالمانية

هذا إلى أن الرجل كان قليل الخبرة بالامور السياسية ، كثير الاعتداد بآرائه الخاصة ، شديد الثقة بمن كان يحسن له اصلاح الأحوال الداخلية ثم التفكير في الدعاية الخارجية .

« وقد أدرك الفريق بكر صدقي حراجة موقفه ، خاصة بعد تردي الاحوال في الداخل ، وتذمر الناس من القسوة الوحشية التي رافقت قمع ثورة السماوة ، واستقالة الوزراء الاربعة ، جعفر ابو التمن ، وكامل الجادرجي ، وصالح جبر ، ويوسف عزالدين ، احتجاجاً على تصرفاته ، فضاعف حرسه ، وأحاط نفسه بزمرة من الضباط ليلا ونهاراً ، وأبعد من كان يخشاهم من الضباط عن العاصمة » لذلك كله دبرت سلسلة من المؤامرات للتخلص منه كأن يقتل أثناء زيارته للملك غازي ، أو يغتال في الشارع العام ، اثناء خروجه من داره الى مقر عمله ، إلى ان حانت فرصة سفره إلى تركية

دعوة العراق إلى شهود المناورات

وجهت الحكومة التركية دعوة إلى الحكومة العراقية لحضور مناورات الجيش التركي التي تقرر اجراؤها في « تراقيه » يوم ١٨ آب ١٩٣٧ وما بعده فقررت « الوزارة السليمانيه » قبول هذه

الدعوة، وندبت وفداً عسكريا للسفر إلى تركية لهذا الغرض برآسة الفريق بكر صدقي العسكري، وعضوية أمير اللواء حسين فوزي، قائد الفرقة الأولى والمقدم نور الدين محمود، والرئيس الاول رفيق عارف، والملازم الأول جمال جميل. وقد غادر هذا الوفد «بغداد» مساء الثلاثاء ١٠ آب ١٩٣٧ بقطار «كركوك» وبلغ الموصل في ظهر اليوم التالي، وكان المقدم محمد علي جواد «قائد القوة الجوية العراقية» قد طار إلى الموصل في اليوم المذكور ليودع رئيس أركان الجيش وصحبه من الضباط كما ان الوفد استقبل في «الحدباء» استقبالا فخما.

ويقال ان بكراً بعد أن ودع مشيعيه في «محطة قطار كركوك» عاد إلى المدينة، فاستقل سيارة خاصه نقلته إلى «الموصل» لأنه كان قد شعر بوجود مؤامرة ضده فأراد ان يضلل المتآمرين بسلوك هذه الطريق وان السفير البريطاني، في بغداد، كان قد حذره من هذه المؤامرة غير مرة

كيف تم القتل ؟

وفي الساعة السادسة والربع من مساء الاربعاء ١١ آب انفرد الفريق بكر صدقي والمقدم محمد علي جواد في حديقة المطار وبينما هما يتجاذبان أطراف الحديث وقفت سيارة على «مدخل المطار» وفيها كل من الضابط محمود هندي ونائب العريف (محمد عبدالله التللعفري) فنزل نائب العريف من السيارة ودخل المطار ليقوم بدور تقديم المرطبات فاذا به يخبيء مسدسه تحت صينية المرطبات حتى اذا اقترب من الفريق بكر صدقي صوب فوهة مسدسه على مؤخرة جمجمته وأطلق عليها رصاصتين قضتا على حياته (١) فلما هم المقدم محمد علي ليخلص رفيقه، أو ليهرب بنفسه

(١) يصف صاحب كتاب «العراق بين انقلابين» الايام الاخيرة التي قضاها الفريق بكر صدقي من حياته في ص ٥٥/٥٦ من كتابه بقوله :

أما الاحتياطات التي اتخذها بكر صدقي للمحافظة على حياته فهذا بعضها : —

اولا — جعل من داره حصناً منيعاً يستحيل على أي احد دخوله بقصد سيء. فعلى سطح هذه الدار مدفع رشاش وفي الحديقة كلب وعلى السطح كلب آخر وفي كل ممر وزاوية حارس لا يغمض له جفن لا ليلا ولا نهارا

ثانياً — كان لا يخرج من منزله إلا في اوقات مختلفة لا يعلم بها سبقاً احد.

ثالثاً — كان لديه سيارتان كل منهما مجهزة بمدفع رشاش فاذا انتقل من مكان إلى مكان استقل الأولى وسير الثانية فارغة وراءه او استقل الثانية وسير الاولى فارغة امامه وهو لا يكتفي في السيارة مكانا واحدا بل تراه يركب احيانا في الصدر واحيانا إلى جانب السائق واحيانا محاطا بضباط وحراس إلى آخر ما هنالك من اساليب التفنن كل الاتقان لاجتناب كل محاولة يقصد منها اغتياله.

رابعاً — كان كثيراً ما يتردد إلى السهرات والحفلات الراقصة وقد كثرت في عهده ولكنه لم يكن يحضر احداها إلا وهو محاط بعدد كبير من الاعوان والحراس يرتدون الملابس المدنية وهم مدججون بالسلاح فاذا قام يراقص سيدة او غانية تحركت اعين هؤلاء الحراس والأعوان تحملق في الحاضرين خوفا على

عاجله نائب العريف التلعفري بطلق ناري أصاب قلبه فأرداه قتيلا فأسرع الضباط الذين كانوا في المطار وقبضوا على المعتدي المذكور فوراً وطيرت « متصرفية الموصل » هذا الخبر إلى « حكومة بغداد » فأصدرت هذه في صباح الخميس هذا البيان :

بلاغ رسمي

« تنعي الحكومة العراقية ، بمزيد الأسف ، كلا من المرحومين : الفريق السيد بكر صدقي رئيس أركان الجيش ، والمقدم محمد علي جواد ، آمر القوة الجوية ، في حادث وقع لهما خلاصته أنه بينما كانا جالسين قبيل غروب أمس في ميدان الطيران بالموصل إذ هجم احد الجنود على الفريق السيد بكر صدقي وأطلق عليه بضع رصاصات أردته قتيلا ولما حاول السيد محمد علي جواد أن يحول بينهما أطلق عليه الجندي الرصاص أيضاً فخر صريعاً ، وقد قبض على الجندي القاتل في الحال والتحقيقات جارية لمعرفة الأسباب .

بغداد ١٢ آب ١٩٣٧ مديرية الدعاية والنشر

وتدل المعلومات التي توصلنا اليها بعد جهد طويل على أن مؤامرة هذا الاغتيال كانت واسعة جداً ، فقد أرسل المتآمرون أفراداً من الجيش إلى كركوك ، وآلتون كوبري ، واربيل ، والسكوير ، والموصل ، وغيرها من المدن والقرى التي سيمر بها موكب الفريق بكر صدقي لاغتياله ، فلم تظفر بهذه النتيجة غير مدينة الموصل (1) وان العقيد فهمي سعيد كان لولب هذه الحركة. اما وزير العدلية

الدكتاتور من يد تفتاله وهو في نشوة المرح .

خامساً – لم يهمل اتخاذ الاحتياطات الفعالة للمحافظة على حياته داخل مكتب عمله في وزارة الحربية ومن هذه الاحتياطات انه ابعد القواد والضباط العرب إلى خارج بغداد واستبدلهم باكراد الذين كانوا يغارون عليه غيرته على نفسه لذلك اصبح معظم ضباط المركز ممن لا يدينون بالعروبة فاطمأن باله بعض الشيء

سادساً – واخيراً وصل في وساوسه إلى درجة قصوى ولا سيا قبيل مقتله ببضعة اسابيع فقد اشتد به القلق حتى راح ينام كل ليلة في منزل من منازل اخصائه واعوانه حتى يضيع اثره عن عيون مترقبيه وكثيرا مـــا كان يصحب بعض الجنود الأكراد ويتوجه بهم إلى ضواحي بغداد حيث ينصبون له صيوانا ينام فيه بعيدا عن ضوضاء العاصمة آملا ان يعود اليه بعض ما فقده من راحة وهناء ولكنه كان يعود في اليوم التـــالي وهو اشد قلقاً مما كان - انتهى المقصود –

(١) حدثني احد رؤساء الوزارات ان جماعة من السياسيين والشيوخ والقادة ، بينهم جميل المدفعي ، وناجي السويدي ، ومحسن ابو طبيخ ، وعلوان الياسري ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، كانوا يرون ضرورة القضاء على بكر صدقي ، بعد ان استفحل امره ، واصبح مصدر خطر العراق ، حتى انه لم يستح من جلالة الملك فصار يستوفي ... دينار منه في كل شهر ، كما صار يتلاعب باليانصيبات المعدة للمشاريع الخيرية الكبرى ، فقرروا القيام بثورة تبدأ من « السماوه » فتسري إلى الرميثة ، والشامية ، وابو صخير ، فاذا ارسلت الحكومة الجيش لاخماد هذه الثورة عصى الجيش هناك وخذل بكراً وجماعته وهم في بغداد ، ولكن الحكومة عاجلت حركة « السماوه » بواسطة الشرطة ، وقبضت على كافة الرؤساء قبل ان تنفذ خطتهم .

محمدعلي الشيخ محمودفيعتقدان ضابط الاستخبارات البريطاني في الموصل هو الذي دبر الاغتيال بأيد عراقية

دفن القتيلين

وقد نقلت إحدى الطائرات العراقية ، جثتي القتلين إلى بغداد فوراً ، وجرى دفنهما في « مقبرة باب المعظم » في صباح اليوم التالي « الخميس ١٢ آب ١٩٣٧ » باحتفال عسكري مشى فيه الوزراء والسفراء ، والأعيان ، والنواب ، واطلقت المدافع ٢١ طلقة بهذه المناسبة .

★ وفي اليوم الثاني من دفن الرفاتين وجد نائب الضابط للتموين والإعاشة، عبدالستار حسين قتيلا بالقرب من سكة الحديد ، في طريق بغداد - الأعظمية وكان من اتباع بكر كما قيل .

★ وفيه استخبرت «شرطة السراي» ببغداد بانتحار العريف نصرالله الذي كان يرافق بكراً

★ وفيه أيضاً استخبرت « شرطة الكرادة » بمحاولة عسكر بن محمد ، خادم المقدم محمد علي جواد ، الانتحار حداداً على سيده ، وذلك بأنه اطلق الرصاص على بطنه فأصاب فخذه .

★ وفي اليوم الثاني عشر من آب ١٩٣٧ أوعزت الحكومة إلى أمير اللواء حسين فوزي أن يترأس الوفد العسكري إلى تركية لحضور مناورات تراقيه دون توقف ، وأصدرت هذا البيان :

بيان رسمي

١- تألف مجلس عسكري للنظر في حادثة اغتيال المرحومين الفريق بكر صدقي العسكري والمقدم محمد علي جواد والتحقيقات القانونية جارية بكل اهتمام .

٢- لا صحة مطلقاً للأراجيف التي يذيعها بعض المغرضين بغية محاولة استغلال هذه الفاجعة وقد عزمت الحكومة على اتخاذ الاجراءات القانونية ضد كل من يحاول بث مثل هذه الأراجيف بقصد الإخلال بالأمن المستتب وتعكير صفاء السكينة العامة .

بغداد ١٤ آب ١٩٣٧ « مديرية الدعاية والنشر »

التحقيق في الحادث

أصدرت السلطات المختصة أوامرها بتوقيف جماعة من الضباط المتهمين بحادثة القتل أو التحريض على ارتكابها فكان من بين الذين جرى توقيفهم ، العقيد فهمي سعيد ، والرئيس الطيار محمود هندي ، وكان في نية آمر منطقة الموصل ، محمد أمين العمري ، إرسال الموقوفين إلى بغداد ، فاستدعى الموقوفون الآمر المشار اليه وأفهموه انهم يخشون أن يقتلوا في الطريق إذا جرى تسفيرهم إلى بغداد وطالبوه بتسريحهم أو اتهامهم إياه بالاشتراك في جريمة القتل ، فاستمهلهم الآمر «العمري» حتى يذاكر جماعته في الموضوع ، ولما اجتمع ببقية الضباط ، وجدهم على رأي الموقوفين فاضطر إلى تسريح الضباط الذين اعتقلوا على ذمة التحقيق وأصدر هذا البيان :

. بيان إلى الشعب العراقي

عقيب حادثة مقتل المرحومين : بكر صدقي، ومحمد علي جواد ، كانت قد جرت التحقيقات اللازمة ، والتي القبض على القاتل ومحرضيه ، وكانت التحقيقات تجري في نطاق يحصر الأمر في الفاعلين ومحرضيهم ، غير أن الوزارة القائمة في بغداد ، وذوي المآرب ، شددت بلزوم القاء القبض على كثير من الضباط الذين لا دخل لهم في الأمر بتاتاً . ورغم النصائح التي أبديناها للوزارة ، لعدم جعل واقعة القتل المذكور وسيلة للانتقام من الأبرياء ، لكن الوزارة أصرت على ذلك، وطلبت إرسال الموقوفين والضباط الآخرين الأبرياء إلى بغداد ، الأمر الذي أدى إلى اعتصاب وحدات الجيش لصيانة حياة آمريه الأبرياء وضباطه ، وعلى هذا قبلنا على عاتقنا مسؤولية الأمر ، وأجلنا سفر الضباط الأبرياء ، وقطعنا علاقتنا مع بغداد .

إن المطلوب من جميع الأهلين المحافظة على السكون التام ، وعدم القيام بأي عمل من شأنه تعكير صفو الأمن .

١٤ آب ١٩٣٧ امير اللواء : آمر المنطقة — محمد امين العمري[1]

بيان آخر

وبعد أن وثق امير اللواء ، محمد امين العمري ، من أن بيانه المذكور قوبل بالارتياح التام في المحافل الوطنية وفي أوساط العاصمة أصدر هذا البيان الثاني :

بيان إلى الشعب العراقي النبيل ! أيها الشعب النبيل

باسم الله ، وباسم روح فيصل العظيم ، وحي الاستقلال ، وبأسماء أرواح الشهداء البررة الذين شادوا هذا الكيان العظيم ليفوا الله عهداً صدقاً ، وباسم كرامة الوطن المقدس وسلامة أهله الأنجاب، تعلن حكومة الموصل ، متضامنة بجيشها و إدارتها ، خروجها على حكم الوزارة الحاضرة، وزارة السيد حكمة سليمان ، وهي إلى ذلك مضطرة غير باغية ولا عادية .

لقد شهدت ايها الشعب النجيب كيف غالت هذه الوزارة الحكم من إرادة الشعب غولا ، و إنك لتذكر ذلك الدم الهدي، الذي سفك ظلماً في الشهيد ضياء يونس ، والجريمة المماثلة التي اريدت بمولود مخلص فنجا منها بمعجزة ، وفر بدمه مشرداً عن أهله ووطنه ، شهدت هـذا ومن حولك

(١) حدثني الزعيم قاسم مقصود ، وكنا في « معتقل العمارة » سوية ، عن هذه الحادثة قائلا :

راجت إشاعات ، اثر مقتل بكر صدقي وتوقيف بعض الضباط ، ان الموقوفين سيقتلون في الطريق اثناء نقلهم الى بغداد فجاءني المقدم عبد القادر عباس ، والرئيس خيرالله حسن وسألاني رأيي في هذه الاشاعات فاتصلت بأمير اللواء ، محمد امين العمري ، وسألته ان يحدد موعداً لمقابلته فلما حصلت هـذه المقابلة سألته عن رأيه في الضباط الموقوفين فأجابني انه ملزم بتسفيرهم إلى بغداد لالحاح السلطات العليا فيها على ذلك فاستنكرت هـذا الاستسلام واكدت للعمري سوء نية القوم مع الموقوفين فسألني الرأي فيما يجب عمله لانقاذ سمعة الجيش فأجبته بوجوب مقاطعة بغداد ، وتعهدت له بأن اضع تحت تصرفه القواد كافة ، فاستحسن هذا الرأي وعمل به .

الفوضى تلتهم النظام ، وتكاد تأتي على البقية الباقية من مخلفات فيصل العظيم ، وصحبه الأمجاد في أرض الوطن .

واليوم ، وبعد أن وقعت حادثة اغتيال الفريق بكر صدقي ، والمقدم محمد علي جواد ، تحاول يد الوزارة أن تمتد إلى الجيش فتقبض على اكثرية الضباط ، وتزجهم في غياهب السجون وتطوح بهم وبسلاح الوطن من بعدهم في مهاوي الهلاك .

إن حكومة اللواء قبضت على المظنونين بالتهمة وقدمتهم إلى التحقيق إداء لحق النظام ، ونصحت للوزارة بهذه الكفاية العادلة ، ولكن الوزارة ، ومن ورائها بعض ذوي المآرب ، أبوا إلا نكبة الجيش بالأكثرية من ضباطه ، فكررت حكومة اللواء النصيحة ، فلما أصرت الوزارة على الطلب الجائر هنالك دقت ساعة العدل ، وأعلنت حكومة اللواء انتقاضها على هذه الوزارة وهي تلقي اليكم بهذا البيان في جو هادىء مشبع بروح التضامن الحكومي والشعبي للاطمئنان وتنوير الأذهان ، ثم تدعو الموظفين والامة أن تؤازرها بمقاطعة التعاون مع الوزارة والتضامن مع حكومة لواء الموصل ، والخلود إلى النظام والسكينة ، وتود حكومة لواء الموصل أن يكون ملحوظاً عند العموم أنها ستعدم كل من يحاول الخروج عن طاعتها ، ويخل بالأمن العام .

١٩٣٧/٨/١٥م أمير اللواء : محمد امين العمري - آمر منطقة الموصل

وتقول جريدة « البلاغ » الموصلية في عددها المرقم ٦٠٨ الصادر يوم ١٩ آب ٩٣٧ :

« لم ينشر سعادة آمر المنطقة ، أمير اللواء السيد امين العمري ، بيانه عصر السبت الماضي ، والذي انفردت هذه الجريدة بنشره دون بقية الجرائد ، إلا بعد أن أفرغ قصارى جهده ، بالاتفاق مع سعادة وكيل متصرف اللواء ، لإقناع أولي الحل والعقد في بغداد ، بخطل الخطة التي ظهرت بوادرها في التحقيق عن الحادث المعلوم ، ولكنه لما رأى القوم قد سيطرت على ذهنيتهم عوامل أقل ما يقال فيها أنها والعدالة على طرفي نقيض ، وانها ستثير فتنة تسفك فيها الدماء البريئة ، وتلحق بالبلاد الخراب والدمار ، وقف موقفه العظيم ، وأفهم قصيري النظر خطل رأيهم ؛ وقد أيده وكيل متصرف اللواء ، ومدير شرطتها ، فابرق كل منهم برقيــة إلى مرجعه يعلن فيها قطع علاقته مع بغداد . وقد يبدو هــذا التصرف غريباً لقصيري النظر ، ولكنه الموقف الطبيعي الذي يمليه الإخلاص لهذا الوطن العزيز ، فقد كان على رجال المدينة أن يسلكوا أحد طريقين : إما الإذعان لأوامر الوزارة السابقة ، الغير العادلة ، والتفريط بفريق من خــيرة الضباط تسفك دمائهم ظلماً وعدواناً ، وما يعقب ذلك من اضطراب ، وقلاقل ، ظهرت بوادرها الأولى بين وحدات الجيش المرابطة في الموصل ، حرصاً على أرواح امرائهم الأعزاء ، وهذا الموقف هو الخيانة بعينها ، أو أن ينزلوا عند نداء الضمير ، يهيب بهم أن يدرأوا الأخطار عن الوطن ، ففضلوا سلوك الطريق الطبيعي

الذي يفرضه الإخلاص والشهامة ، وبهذه العقيدة اصدر آمر المنطقة ، امير اللواء سعادة السيد أمين العمري ، بيانه التاريخي المشهور ، فكان وقعه كالصاعقة في بغداد ، أفهمها أن في السويداء رجالا لا يسمحون لأي كان أن يتخذ من مركزه وسيلة للانتقام والتشفي ، وتعريض البلاد إلى الأخطار ، فشرعت تترنح ، وقد حاولت معالجة الموقف بتراجعها على طول الخط ، وبالاذعان لكل ما املي عليها ، ولكنها خابت فهوت وكان مصيرها المصير المعلوم » اه

تحصين المدينة

وعلى اثر نشر «السيد العمري» البيانين الذين اثبتنا نصهما أعلاه ، أمر بتوقيف نائب الاحكام (أنطوان لوقة) الذي ارسلته وزارة الدفاع من بغداد ، لاستلام الضباط ، كما امر بتوقيف كل من الرئيس الاول احمد فخري ، والرئيس الاول خليل مخلص ، والعقيد احمد حمدي ، ثم أقام المتاريس في طرقات الموصل ، وشيد الحصون حواليها ، وضبط الدوائر الحكومية كافة ، ووضع اجهزة التلفون والبرق تحت رقابة الجيش ، ونصبت المدافع فوق المرتفعات استعداداً للطوارئ.

ما يقوله كاتب ؟

ويصف مؤلف كتاب « أيام النكبة » التعليل لذلك في ص ٣١٢ من كتابه بقوله :

(ولقد بلغني أن معالي وكيل وزير الدفاع كان يعتقد أن الضباط الموقوفين غير مجرمين ، وانما توقيفهم كان لأجل سلامة التحقيق ، وبعض اعتبارات اخرى ، قد تكون في مصلحة الجيش وسلامة وحدته وقيل ان معاليه جمع اعضاء ديوان التدوين ، وبعض اعضاء محكمة التمييز ، بصفة كونه وزيراً للعدلية ، واستشارهم عن ماهية الجريمة ، فقرروا انها جريمة عسكرية ، وليست جريمة مدنية ، واختصاص رؤيتها يعود للمجالس ، العسكرية لا للمحاكم ، وبعد أن حصل على هذا القرار ، طلب نائب الاحكام العقيد « انطوان لوقا » وأحضره امام هذه الشخصيات الحقوقية الكبيرة ، ونبهه قائلا « الضباط الموقوفون ليسوا مجرمين ، وانما توقيفهم حصل بناء على مجرد الشبهة فيهم ، فعليك ان تعتبرهم ابرياء ، وانت المسؤول عن حفظ أرواحهم ، وانت المكلف بتأمين راحتهم ، وبقدر الامكان اجتهد بأن تحصر نطاق الجريمة في نطاق ضيق ، » ... وقد وصل نائب الاحكام ، والعقيد انطوان لوقا إلى « الموصل » بتاريخ ١٣ آب ١٩٣٧ وبدلا من أن ينفذ أوامر وكيل وزير الدفاع ، ويسير في تحقيقاته وفقاً للخطة التي رسمها له معاليه ، قيل أنه حاول أن يوثق ايدي وارجل الضباط الموقوفين بالحديد ، وأخذ يسيء معاملتهم ، ويتهددهم لحملهم على الاعتراف ، وبيان ما يعرفونه عن العوامل التي أدت إلى ارتكاب الجريمة ، وعلى اثر ذلك قرر رجال الجيش في الموصل أن يمتنعوا عن تسليم الضباط الموقوفين ، وارسالهم إلى بغداد ولم يكتفوا

بذلك بل أعلنوا قطع علاقتهم مع بغداد) انتهى المقصود

ما تقوله جريدة القبس ؟

وتقول جريدة « القبس » الدمشقية في عددها ١١٩٦ الصادر في ١٦ آب ١٩٣٧
وأرسل قائد حامية الموصل إلى بغداد طالباً :—

١ — استقالة الوزارة السليمانية لأنها وزارة اتت إلى الحكم بالقوة غير الدستورية ، وانتخبت مجلساً نيابياً لا يمثل الشعب في شيء .

٢— تأليف وزارة جديدة برآسة جميل المدفعي ، الذي يتمتع بثقة العشائر ، والجيش ، والشعب

٣ عدم إجابة طلب الوزارة في تسليم قاتل بكر صدقي ، وجميع المتهمين بهذه التهمة .

٤ — القبض على قتلة جعفر ، وضياء يونس ، والذين حاولوا اغتيال مولود ، ومحاكمتهم مع قاتل بكر ومحمد علي جواد في محكمة واحدة . اهـ

فكرة الزحف على الموصل

على اثر اعلان آمرية الموصل وقطع علاقتها مع بغداد ، وتحصينها المدينة على نحو ما ذكرنا شاع أن الوزارة قررت الاستعانة بالافواج المرابطة في بغداد للزحف على الموصل ، وتخليصها من القوة التي حاولت انقطاعها عن « حكومة العاصمة » فاتصل قائد حامية الموصل بآمري الحاميات في الحلة ، والديوانية ، وكركوك ، والسليمانية ، وغيرها ، باسطاً لهم الحالة العامة ، وما تتطلبه وحدة الجيش من التضامن ، والتآزر ، وطالباً اليهم إقرار الخطة التي رسمتها حامية الموصل ، فأعلنت « حامية معسكر الوشاش » في « بغداد » تايدها لموقف الجيش في «الموصل» فتلفن رئيس الوزارة حكمة سليمان إلى آمر معسكر الوشاش سعيد التكريتي يلتمسه الحضور الى داره للتفاهم معه ، فأبى الآمر إجابة هذا الالا س فطلب وكيل وزير الدفاع ، علي محمود الشيخ علي منصور آمر الوشاش فلم يجبه فاضطر الرئيس أن يصطحب معه وكيل الدفاع وقصد المعسكر بعد ان أخذ عهداً بالمحافظة على حياته ، وقد جرت بين آمر المعسكر والرئيس محادثات خطيرة ذكرها الآمر في كتابه المنشور بعد هذا

وكيل وزير الدفاع يتكلم

كتبنا إلى السيد علي محمود ، وكيل وزير الدفاع ، في « الوزارة السليمانية » نستطلعه رأيه فيما اشيع عن اعتزام الوزارة تجريد حملة على الفرقة التي عصت في الموصل فجاء ما يلي :

عزيزي عبد الرزاق الحسني　　　　بغداد ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٧

وصلني كتابك المؤرخ ٢٦/ ٩/ ١٩٣٧ والذي تطلب فيه أن اجيبك عن الاشاعة التي

انتشرت في العراق عقيب حادثة الفريق بكر صدقي ، من أنه كان في نية الوزارة المستقيلة تجريد حملة عسكرية ضد الفرقة التي عصت في الموصل .

إن نظرة بسيطة تلقى على التطورات التي تطورت فيها الحالة العامة في العراق ، بعد حادثة القتل تكفي لتكذيب الاشاعات ، التي لم تشع إلا لغرض التضليل

ان الوزارة كانت تعتقد بأن حادثة القتل كانت حادثة فردية ، وتخص الجيش ولا تخص سياسة الوزارة أو رجالها . هذا من جهة ومن جهة اخرى فإن الوزارة لم تر من مصلحة البلاد إظهار الجيش بمظهر المنقسم على نفسه ، لأنه قوة البلاد المدخرة ، فإذا تسرب اليها الانشقاق والتصدع ، يهد كيان البلاد الذي عمل في سبيل إقامته وتشييده المخلصون أعواماً فكيف يتصور أن تسوق الوزارة قوة عسكرية لتنازل قوة عسكرية اخرى لسبب فردي ، لا يتصل بالسياسة العامة التي تسير عليها الدولة ؟

اني أعلنت مراراً ، بصفتي الوزير المسؤول عن الدفاع أثناء وقوع الحادثة ، بعدم وجود أية فكرة من هذا القبيل ، وأبلغت قائد المنطقة في الموصل أمير اللواء أمين العمري ، والآن اكرر إعلاني هذا لك ولكل عراقي ، وان الضمير العراقي لا بد وان يحتقر الذين يريدون من وراء هذه الإشاعات التضليل والفساد ودمت لأخيك المخلص . علي محمود

آمر معسكر الوشاش ينطق

وسألنا آمر معسكر الوشاش ، العقيد سعيد التكريتي ، رأيه في الموضوع فكتب الينا مايلي :

حضرة الفاضل الاستاذ السيدعبد الرزاق الحسني المحترم

تحية وسلاماً وبعد أخذت كتابكم المرسل إلي والذي تطلبون فيه مني أن انوركم عن القضية التي حدثت في الجيش ، بعد مقتل الفريق بكر صدقي .

كانت القوة المرابطة في بغداد لا تعلم عن مقتل الفريق بكر صدقي ، غير أنها أخذت إنذاراً فجائياً يوم ١١-١٢ آب سنة ٩٣٧ ولازمت الوحدات ثكناتها في تلك الليلة ، ووزع عليها العتاد وكانت حتى منتصف تلك الليلة متهيئة للعمل . فبصفتي آمراً لمعسكر الوشاش ، وآمراً للواء الثالث معاً ، تلقيت كتاباً من وزارة الدفاع بعد منتصف الليل ، تنعي الحكومة فيه مقتل الفريق بكر صدقي ، مع آمر القوة الجوية محمد علي جواد ، كما أنها خصصت قسماً من قطعات الوشاش لتشترك في تشييع الجثمان ، الذي سيصل إلى العاصمة من الموصل في اليوم الثاني ، أي يوم ١٢ آب ، ووضعت جميع وحدات الوشاش تحت إمرتي ، بصفتي آمراً لمعسكر الوشاش . فمن هنا يتضح لكم أني لم أكن قائداً لجميع الوحدات المرابطة في العاصمة ، بل كنت آمراً لقسم منها ، وكنت أأتمر بإمرة وكيل رئيس أركان الجيش ، ووكيل قائد الفرقة الأولى ، الذين عينهم بكر صدقي في هذه

المراكز لثقته بهم ، واعتماده عليهم . فوكيل رئيس أركان الجيش كان أمير اللواء الحاج رمضان، ووكيل قائد الفرقة الأولى ، الزعيم اسماعيل حقي ، الملقب بالآغا .

وعليه ان «الحكومة السليمانية» إذا كانت قررت سوق قوة عسكرية من «بغداد» ضد قوات « الموصل » لأنهم أبوا تسليم ، وإرسال الضباط الذين أوقفوا ظلماً في الموصل ، بتهمة قتل الفريق بكر صدقي إلى العاصمة ، فهي تصدر أوامرها إلى رئاسة أركان الجيش، لا إلي ، لأن ذلك لا يتفق وسلسلة القيادة في الجيش . عدا ذلك فليس من صالحها أن تفشي هذه الخطة لأشخاص لا ترتاح منهم . ولكن بعد دفن الجنازة تطور الموقف تطوراً سريعاً ، فجماعة بكر صدقي ، والمنتسبين اليه، أخذوا يجاهرون بأخذ الثأر له، وقسماً منهم بايعوا الزعيم اسماعيل حقي الآغا بالزعامة ، ليكون خليفة بكر صدقي ، كما أن العقيد شاكر الوادي أشغل منصب آمر القوة الجوية ، وذلك ليسيطروا على الجيش المرابط في بغداد . وكثرت اجتماعات هذين الشخصين برئيس الوزراء، ووزير الدفاع، كما أن وكيل قائد الفرقة الأولى ، اسماعيل حقي ، أصدر أمره إلى فرقته بلزوم وضع شارة الحداد على السداير والخوذ، لمدة أربعين يوماً ، حداداً على الفريق بكر صدقي . كما أنه يطلب من رئيس اركان الجيش أن ينفذ أمره هذا على جميع وحدات الجيش المرابطة في أنحاء العراق . عدا هـذا كله أقام له فاتحة في النادي العسكري ، وأصدر أوامره إلى جميع الضباط بلزوم حضورهم الفاتحة مناوبة .

كل هذا يجري ورئيس أركان الجيش لا يحرك ساكناً، ومستسلم لهذه المهازل، كما أن الضباط المنتسبين إلى بكر صدقي أخـذوا يجاهرون بلزوم أخذ الانتقام من المتآمرين ، وكانوا يتوعدون الضباط الذين أوقفوا في الموصل بالقتل ، وحتى بالتمثيل بهم، إذ كانوا يظنون ان الأمر استتب لهم، وان قائد قوات الموصل سينفذ أوامرهم ، وعلى هـذا أخذت تلفوناً يوم ١٤ آب صباحاً من دائرة الحركات ، يطلبون فيه حضوري للمقر العام ، فلبيت الطلب ، وذهبت إلى المقر ، إلا أنني أخذت معي آمر الفوج الأول للواء الثالث ، المقدم محمد أمين عبد الحميد ، لأجل الحيطة ، لأنني كنت مرتاباً من الأشخاص القابضين على زمام الامور في الجيش ، فكلفت المقدم محمد أمين أن ينتظرني في الطابق التحتاني ، وصعدت إلى دائرة الحركات فقابلت مدير الحركات فبادرني بهذا الكلام : « إنك يا حضرة الأخ تعرف ما جرى ، وإننا نعتمد على لوائك ، وعليه أرجو أن تهيء لنا سرية مشاة وترسلها إلى الثكنة الشمالية - الكرنتينة - وذلك لمحافظة أرواح الضباط الموقوفين، الذين سيصلون من الموصل إلى العاصمة هـذا المساء ، لأن بعض الضباط هنا موتورين من حادثة اغتيال الفريق بكر صدقي، فلربما يحدث لهم ما لا ترغب به » اه فأجبته اني مستعد أن ارسل هذه السرية إلا أنني ليس راض عن الأعمال التي قمتم بها في الموصل، لأنكم بهذا العمل أثرتم الحقد والبغضاء.

بين ضباط الجيش ، وهـذا لا ينتهي بهؤلاء الضباط الموقوفين وحدهم ، بل سيجر ذلك جميع أو أكثر ضباط الجيش إلى المحاكمة ، فقالوا ما نعمل وهذا ما حدث ؟ وكان العقيد شاكر الوادي حضر أثناء كلامي هذا .

خرجت من دائرة الحركات وأنا افكر في هذه المهازل ، فأخذت المقدم محمد أمين معي ، وذهبت لأستشير صديقي وأخي الكريم ، العقيد يوسف العراوي ، مدير وآمر فوج المخابرة ، فتذاكرت معه ، وبعد المحاورة رأيته يرغب أن لا نظهر عداءنا الآن للحكومة ، لأنه إذا اشتبهت من عندنا فلربما تعين قواداً آخرين للوحدات التي تريـد إرسالها ضد قوات الموصل ، وبذلك نكون نحن الخاسرين ، وعليه فيجب أن لا نظهر عداءنا لها ، وعندما تسوقنا إلى الموصل فسوف نلتحق بالقوات المرابطة هناك ، لأنه عـار علينا إذا حارب الجيش بعضه بعضاً ، فتصبح حالتنا كحالة اسبانيا الحاضرة .

كانت إشاعات تتردد على الألسنة أن الحكومة تنوي إرسال قوة من العاصمـة لتأديب قوات الموصل العاصية ، وحتى شاع أن خطة الحركات لهذه الحملة وضعت ، وأن الأوامر صدرت ، غير أنها لم تبلغ إلى الوحدات ، وأعتقد أنها وضعت بصورة حقيقية ، لأن قوات الموصل ، إذا رفضت إرسال الضباط الموقوفين إلى العاصمة ، وأعلنت عصيانها ، فماذا على الحكومة أن تعمل حينذاك ؟

فهذه القضية وضعت على بساط البحث فيما بين مؤيدي ومنتسبي الفريق بكر صدقي ، وقر رأيهم على وضع خطة لتأديب قوات الموصل ، لأنهم كانوا يظنون أن قوة العاصمة رهن إشارتهم ، وعليه أجبت العقيد يوسف العراوي « دعنا نذهب إلى الوشاش ، وسننظر هناك بالأمر » ورجوته أن يخبرني بما يحدث في الموصل .

رجعت إلى الوشاش ، فأخبروني أن وكيل قائد الفرقة الأولى ، الزعيم اسماعيل حقي ، أتى إلى الوشاش ، مدة غيابي هذه ، وخطب في الضباط محرضاً لهم على الانتقام من قتلة بكر صدقي ، ومحرضوهم ، فأتيت بعض رفاقي الضباط وقلت لهم : لماذا سمحتم له أن يلقي هكذا خطاب مثير للبغضاء والتشاحن في داخل الجيش ، وعليه قررت أن اعطي حداً لهـذه المهازل ، فجمعت آمري وحدات الوشاش بعد ظهر هذا اليوم ، وكان العقيد صلاح الدين الصباغ حاضراً هـذا الاجتماع ، فتذاكرنا حول هذا الموضوع المزعج ، وبعد الأخـذ والرد قرر بالاجماع أن تكون مطالبينا من الحكومة كما يلي :

١- الإخلاص للعرش وصاحب الجلالة .

٢- الجيش وحدة لا تتجزأ وتؤيد مطاليب قوات الموصل .

٣- إبعاد بعض الضباط عن مناصبهم الحالية وإحلالهم في مناصب اخرى ثانوية لمداخلتهم في السياسة .

٤- عدم مداخلة الجيش في السياسة .

عدا هذه المطاليب تقرر أيضاً الاشخاص الذين يشغلون المناصب المهمة ، والتي كانوا اتباع الفريق بكر صدقي هم المسيطرون عليها ، بينما تعود الامور إلى حالتها الطبيعية .

ولتنفيذ هذا كله جمعوا جميع آمري الوحدات على جعلي قائداً عليهم ، وعليه نهضت آنذاك ، وشكرتهم على ثقتهم بي ، هذه الثقة الغالية التي أولوني إياها ، وعاهدتهم على تنفيذ هذه المطاليب مهما كلفني الامر ، ولو أدت الحالة إلى إراقة آخر قطرة من دمي ، وبعدها أمرتهم أن ينصرف كل منهم إلى عمله ، والسهر على شؤون وحدته .

في الساعة ١٦ أي الساعة الرابعة بعد ظهر هـذا اليوم طلبني رئيس الوزراء على التلفون ، فحضرت ، وطلب مني أن أحضر لداره في الصليخ ، فأجبته سأحضر ، ولكنني لم أذهب لداره .
وبعد ثلاثة أرباع الساعة طلبني ثانية وقال لي لماذا ما جئت الينا ؟ قلت له إن الوسائط مفقودة ، عدا ذلك ان الوضع الموجود في الوشاش لا يساعد على تركي موقعي هنا ، ومجيئي اليكم . فقال لي إذا كان الأمر كذلك لماذا وعدتني في المجيء ؟ فأجبته ان الحالة الآن غير الحالة التي كلمتني فيها قبل ساعة تقريباً .

وحقيقة كانت رغبتي التملص من مقابلته ، وأفهمته اني لا يمكنني المجيء اليه ، فأراد أن يقنعني بالمجيء . ولكنني رفضت رفضاً باتاً وأعلمته إذا كان يرغب في مواجهتي حقيقة فليتفضل إلى معسكر الوشاش .

بعد هذا بمدة أخبرني آمر فوج المخابرة أن الموصل قطعت علاقتها بالعاصمة ، وانها رفضت إرسال الضباط الموقوفين إلى العاصمة .

طُلبت مرة ثالثة على التلفون ، فكلمني وكيل قائد الفرقة الأولى ، وطلب حضوري للمقر ، فلم أصدع بأمره مهما حاول من الاغراء ، فكلمني وكيل وزير الدفاع ، السيد علي محمود ، فبينت له الحقيقة ، وقلت له اننا لا نكون العوبة بيد أشخاص ، لا هم لهم سوى أنانيتهم ، فإذا أردتم أن تطلعوا على آراء الجيش ، وعلى الوضع ، فيمكنكم المجيء إلي ، واني اطمنكم أن لا يحدث لكم أي سوء .

أيضاً طلبني وكيل وزير الدفاع على التلفون بعد برهـة ، وكلفني أن أنتخب أعضاء المجلس العسكري الذين سيذهبون للموصل لتحقيق قضية مقتل بكر صدقي ، لأن أعضاء ورئيس المجلس كانوا معينين من أشخاص كلهم من حزب بكر صدقي ، ومريديه ، فأجبته هذا ليس من حقي ، والك

أن تعين من تريـد من الأشخاص المحايدين . فطلب مني ذكر بعض الأسماء ، فذكرت له بضعة أسماء. فانتخب منهم المجلس ، وأبلغني ذلك ، ورجا مني أن اخبر آمر قوة الموصل بذلك ، فأجبته انه يتعذر علي مخابرة الموصل ، لأن البدالات اخذت تحت إمرتكم ، فأجابني اني سأعطي الأوامر بذلك ، فاتصلت بالموصل بعد برهة وأبلغتهم الامر فرحبوا بالمجلس العسكري (الجديد) وارتاحوا لأشخاصه .

ايضاً طلبني السيد علي محمود على التلفون ، وأبلغني أنه سيحضر مع رئيس الوزراء إلى الوشاش فرحبت بهم ، واتخذت التدابير اللازمة لسلامتهم ، وأرسلت رئيس ركني أن يذهب إلى الباب الشمالي ليرافقهم حتى مقري ، ويرحب بهم ، وبعد برهة حضروا المشار اليهم إلى مقري في الوشاش ، واستقبلتهم ، وعملت كل ما في وسعي من الاجتناب من إزعاجهم ، وبعد مقدمات ، ومحادثات طويلة لا مجال لذكرها هنا ، قلت لهم ان الجيش لا ينشق على بعضه ؛ فقالوا لم يدر بخلدنا هذا ؛ قلت لهم يجوز أن يكون هـذا صحيحاً ولكن الواقع يدل على عكسه ، لان بعض الضباط الذين هم الآن مسيطرين على الجيش تدل حركاتهم وأوامرهم أنهم قرروا أن يلعبوا هذه اللعبة الجهنمية ، ويورطوا البلاد ، ويقضوا عليها ، سواء كان ذلك باستشارتكم ، أو بغيرها ، فأجابني السيد علي محمود أن بعملكم هذا سوف تجهزونا أن نقول أن الانكليز سيحتلون البلاد ، فأجبته طالما الجيش العراقي جزء لا يتجزأ فهذا لا يكون ، وبعد هذا قدمت لهم المطاليب فأجابوني إلى قبولها جميعاً ، وكذلك قبلوا إبعاد الضباط المنتسبين إلى بكر صدقي عن مناصبهم ، على صورة موقتة ، وإحلال محلهم من يثق الجيش بهم ؛ وغادروا الوشاش إلى « القصر الملكي » وعند خروجهم من المقرحضر أحد مرافقي صاحب الجلالة ورافقهم إلى القصر الملكي .

بعد ساعة من الزمن طلبني آمر منطقة الديوانية ، وأيد مطاليبي هذه ، ووضع نفسه وقواته تحت إمرتي ، كذلك آمر قوة السيارة للشرطة ، السيد علي ، أيضاً وضع قواته تحت إمرتي ، وانه جاهز بقوته أن يحضر العاصمة ، فشكرت لهم وطنيتهم هذه ، وقلت له انني لست بحاجة الآن إلى قوة .

تنفذت المطاليب بأجمعها في اليوم الثاني ، بعد عرضها على صاحب الجلالة ، وبعدها طلب مني رفع الإنذار ، غير اني بقيت مصراً على بقائه بينما تعود الامور إلى مجاريها الطبيعية . وبعد يومين ، على ما أظن ، وصل العاصمة السيد جميل بك المدفعي ، وعند وصوله تشرف بمقابلة الملك فوراً ، ومن ثم زار معسكر الوشاش ، وقابلني في مقري ، واطلع على الامور التي جرت ، لأنه كان قد كلف ، وهو بالشام ، بقبول « منصب وزير الدفاع » وبعد هذه المقابلة ذهب لفوره إلى داره ، ولا أعلم ما جرى ، غير انني في اليوم الثاني سمعت ان « الوزارة السليمانية » استقالت ، وتسلم زمام الامور السيد

جميل المدفعي فشكل وزارته الرابعة مع احتفاظه بمنصب وزارة الدفاع فابلغني فور وصوله إلى مقر وزارة الدفاع برفع الإنذار فصدعت بالأمر ورفعت الإنذار وانتهت هذه الحادثة على هذا الشكل الذي بسطته لحضرتكم بصورة مختصرة هذا وتفضلوا بقبول فائق تحيتي ومودتي .

بغداد ٢٢ مايس ١٩٣٨ سعيد التكريتي

أثر مقتل بكر في الخارج

والواقع ان الانقلاب الذي عصف بالعراق قد استهل حياته بقتل ، فكان لزاماً أن يختم حياته بقتل وهذه هي النهاية الطبيعية لكل حادثة تتنافر مع التاريخ والاجتماع وقد رأينا بهذه المناسبة أن نقتبس شيئاً مما نشرته الصحف في خارج العراق عن التأثير الذي أحدثته هذه النتيجة .

قالت جريدة الدايلي تلغراف الانكليزية

ان زوال بكر صدقي الفجائي يترك السلطة في العراق لمن يستطيع القبض على أزمتها ، ونذكر أن هذه السلطة لما افلتت فجأة من يد الملك غازي ذهبت توا إلى الجيش ولم يكن ذلك بدون موافقة الشباب القليل الاختبار ، الشديد الوطنية ، ولعل الملك غازي ، بعد هذه الاشهر من العجز السياسي يحاول إثبات وجوده واقتداره .

وقالت جريدة الدايلي اكسبرس

ان تدخل الجيش العراقي في سياسة البلاد ، وإدارتها هو الذي أدى إلى مقتل جعفر العسكري ثم بكر صدقي – وان هذه الخطة – خطة ادخال الجيش – كانت خطة بكر صدقي ، وقد آذى بها هو نفسه ، والحالة في العراق لا تبعث على شيء من الاطمئنان ، وان من واجب انكلترة أن تتخذ خطة حازمة في سبيل المحافظة على مصالحها .

وقالت جريدة التايمس اللندنية

لا يعرف حتى الآن إلى أية جماعة من خصوم بكر صدقي باشا ينتمي الجندي الذي قتله ، ولكن مما لا ريب فيه ان بعض الجهود السياسية في العراق أخذت تزداد نشاطاً وعنفاً ، وهناك كثيرون من العراقيين العرب خشوا أن يقود بكر صدقي وطنهم إلى اتحاد وثيق مع تركية التي كانت إلى عهد قريب متحكمة في العراق .

وقالت جريدة الأهرام المصرية

ولم يعرف سبب هذا الحادث حتى الآن ، ولكن القراء يذكرون ان القتيلين هما اللذان قاما بالثورة العسكرية ، التي أدت إلى سقوط وزارة المرحوم ياسين باشا الهاشمي في السنة الماضية ، وأدت بحياة المرحوم جعفر باشا العسكري وزير الحربية في تلك الوزارة ، فلا يغدوا والحالة هذه أن يكون لحادث الاغتيال الذي نحن بصدده الآن علاقة بتلك الثورة المشؤومة التي كان

وقوعها نكبة لا على العراق فحسب ، بل على جميع الأقطار العربية لأنها أوقفت سير القضية العربية عدة شهور وجاءت بسابقة خطيرة نظر الشرق كله إليها بعين القلق ، هي سابقة تدخل الجيش في السياسة الداخلية .

وقالت جريدة فتى العرب الدمشقية

لقد وضعت الرصاصة التي خرقت صدر بكر صدقي ، وصرعت رفيقه علي جواد في الموصل حداً لشكوك الناس ودل هذا الحادث الجسيم على أن العراق في حواضره وبواديه لم يكن كافراً بنعمة الذين أثلوا استقلاله في غضون ربع قرن وأذاعوا اسمه ، ووطدوا شهرته في شرق وغرب بل لقد دل حادث الموصل في بساطة على كذب الاسطورة القائلة : بأن العراق كان لعروبته وانه مل الدفاع في سبيلها ، ومل أصحابها والمنافحين عنها .

وقالت جريدة القبس الدمشقية أيضاً

لقد كنا في جانب القائلين ان الجيش العراقي الذي احدث انقلاب تشرين الأول الماضي ، قد فتح بابا خطيراً في سياسة العراق وفي موقف الجيش ، وها ان رصاصة هذا الجيش التي اخترقت رأس جعفر هي نفسها التي سددت إلى صدر بكر ومحمد علي جواد لأن كل حكومة تقوم في بلادها على رصاص الجيش وسياسة قواد الجيش ستسقط حتما بهذا الرصاص وبهذه السياسة .

وقالت جريدة الأيام الدمشقية بتاريخ ١٧ آب ٩٣٧

ان سبب الاغتيال تتنازعه ظنون كثيرة اهمها :

١ — اما أن يكون السبب شخصياً كما تقول قنصلية العراق في بيروت بلسان الحكومة العراقية « ملاحظة ان السفارات والقنصليات العراقية في خارج العراق نشرت بياناً عن الحادثة كانت نسخة طبق الأصل للبيان الذي نشرته حكومة بغداد عنه »

٢ — واما أن يكون سبباً حزبياً محلياً من العراق وإلى العراق

٣ — واما ان يكون سبباً اجنبياً سخر جنديا من جنود العراق لتنفيذ الاغتيال .

اما إذا كان السبب شخصياً فإن اعتقال اربعة من ضباط الجيش العراقي ينفي السبب الشخصي ويوضح لنا بجلاء ان هناك مؤامرة مدبرة لاغتيال القائد الكبير ولعل الحكومة العراقية وقفت على هذه المؤامرة ، بعد أن سبق لها التصريح بأن الاغتيال شخصي لا علاقة له بسياسة العراق .

وأما إذا كان السبب حزبياً محلياً فإننا لا ننكر بأن تسخير الجيش العراقي في انقلاب تشرين الماضي في العراق أثار استياء كل عربي يحرص على بقاء الجيش بعيداً عن السياسة وعلى أن تظل الحياة البرلمانية والدستورية سائدة ومحترمة

واما إذا كان السبب اجنبياً فلأن الذين يلاحظون بأن حادث الاغتيال وقع عقيب الموقف

المشرف الذي وقفه العراق شعباً وحكومة من مشروع تقسيم فلسطين وبعد الضجة الداوية التي ارسلها فخامة حكمةسليمان رئيس الوزارة العراقية فكان منها أن هزت لندن ، حكومة وشعباً ، وبرلماناً وصحافة ، لانها أثارت نقمة العالم العربي على انكلترة التي دبرت هذا الموقف العدائي اه

اما الصحف التركية فقد اظهرت اسفا شديداً على هذه الفاجعة ، ولا سيما وان القتيل كان في طريقه إلى بلادها لمشاهدة التمارين العسكرية

واما الصحف العراقية فانها لم تنشر ما يستحق نقله هنا فقد روت حادثة الاغتيال على ما نشر في البيانات الرسمية ، وقيل في الأندية ولعلها معذورة في ذلك (١)

وقد نشر السيد سركيس صوراني صاحب جريدة الدفاع البغدادية ، الذي أسقطت « الوزارة السليمانية » الجنسية العراقية عنه ، وأبعدته إلى خارج العراق مع انه كان من مؤيدي سياستها ، نشر رسالة في بيروت طبعها في مطبعة جريدة الشمس فجاءت في ٤٦ صفحة وسماها « أسرار مقتل الفريق بكر صدقي العسكري » حاول فيها أن يسند جريمة القتل إلى رجال « الانتلجانس سرفس » من الانكليز بزعم أن الانكليز ناصبوه العداء منذ عام ١٩٣٣م ، حينما تولى قيادة الجيش الذي أدب التياريين ، وأن هذا العداء تضاعف بعد قتله الجنرال جعفرباشا العسكري في يوم الانقلاب ، واستعانته بالطليان والالمان في شراء بعض الأسلحة والمؤن الحربية للجيش العراقي وتشييده معامل الاسلحة الخفيفة ثم اعلانه سياسة الباب المفتوح لاعطاء نفط البصرة للشركات الاجنبية واعتزامه تعديل امتيازات النفط السابقة ، وتعديل معاهدة ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ م على ان المهم ان نذكر هنا اننا حاولنا كثيراً أن نقف على رأي السيد حكمة سليمان في هذه الحادثة فلم نحظ منه بجواب قاطع لأن فخامته كان يقص الحوادث المتعلقة بوزارته بصدق وإيمان فإذا ما وصل إلى حادثة القتل قال « هنا ارجو المعذرة » « أرجوك أن لا تسألني » « أرجو أن تنقطع عن البحث في سبب القتل » فهل كان صاحب الفخامة يميل إلى تصديق آراء سركيس صوراني؟ (٢)

اما « الوزارة المدفعية الرابعة » التي خلفت « الوزارة السليمانية » في الحكم فانها استصدرت قانوناً

---

(١) كتب الينا معالي السيد جندي وزير المعارف في الوزارة السليمانية المدة بصدد التأثير الذي تركه مقتل بكر صدقي يقول : —

« ان الوزارة التي لم تر قتل بكر صدقي إلا شيئاً منتظراً ، وكانت قد ارتأت بأن قتله يجب أن لا يؤثر على الوضع وكأنه أمر اعتيادي تجري فيه التعقيبات القانونية المعتادة كما ان السياسة التي جرت عليها الوزارة في حينه أي بعد القتل ، تبقى على ما هي عليه ، ربما اعتبرت الوزارة ، أو أكثر أعضائها ، بأن قتله (مشكلة عراقية تحلت بالقتل) »

(٢) ضمت ... ان هناك من يقول ان للانكليز يداً في مقتل المرحوم بكر صدقي ! ولا صحة لهذه الأقوال حيث انها اشاعات كان يحرص انصار بكر صدقي على ترويجها لاظهاره بمظهر الزعامة

العقيد عزيز يا ملكي في العدد (١٢) من جريدة (المواطن) بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٥٢

بالعفو عن الأشخاص الذين قاموا بتلك الحركة وقد جاء في الاسباب الموجبة لهذا القانون :

« لما كانت الحركة التي قام بها قسم من الجيش المرابط في الموصل ، بتاريخ ١١ آب ١٩٣٧ وما بعدها مبنية على مراعاة المصلحة العامة ، وصدرت بحسن النية ، وذلك لتخليص البلاد من التصرفات الشاذة ، التي كانت تجري في عهد الحكومة السابقة ، من بعض المنتسبين إلى الجيش ، وغيرهم ، تلك الأعمال التي كادت تؤدي بالنتيجة إلى تهديد كيان المملكة ، وجد من الضروري اصدار قانون يتضمن عفاء الأشخاص القائمين بتلك الأعمال ، عن جميع الأفعال الصادرة منهم ، مما لها مساس بالحركة المذكورة ، بصورة مباشرة ، او غير مباشرة لذا نظمت هذه اللائحة » -١-

﴿ استقالة الوزارة ﴾

أدرك السيد حكمت سليمان ، على أثر مقتل الفريق بكر صدقي ، حراجة الموقف فراح يبحث عن وسيلة لانقاذه . وكان وزير الدفاع ؛ عبداللطيف نوري سافر إلى اوربا للاستشفاء منذ ٢٥ أيار سنة ١٩٣٧ فأبرق اليه يطلب الموافقة على تعيينه لرياسة اركان الجيش ، والاستقالة من منصب وزارة الدفاع فلم ير عبداللطيف مناصاً من الموافقة على ذلك فصدرت الارادة الملكية بتعيينه رئيساً لأركان الجيش ، وشغر بذلك منصب وزارة الدفاع -٢-

ثم ابرق إلى الرئيس السيد جميل المدفعي في الشام يلتمسه باسم جلالة الملك ، وباسم الجيش العراقي ، وباسم المصلحة العامة ، ان يتوجه إلى بغداد فوراً ليستلم منصب وزارة الدفاع ، فأجاب السيد المدفعي على هذا الطلب بالموافقة وقال انه متوجه إلى بغداد فلما وصل إلى بغداد في يوم ١٦ آب وجد في انتظاره سيارة ملكية فتذكر يوم سفره إلى سورية وكيف انه لم يجد في توديعه غير اربعة من أصدقائه المقربين . ثم اختلى بوزير الداخلية ، مصطفى العمري ، قريب محمد امين العمري آمر منطقة الموصل الذي أعلن انقطاعه بحكومة بغداد ، ودرس الحالة العامة درساً دقيقاً حتى إذا استقر الرأي على ان يستريح السيد حكمة سليمان رفع حكمة إلى جلالة الملك الخطاب التالي . -

---

(١) كان من بين النواب الذين قبلوا هذه اللائحة ، ورحبوا بها ترحيبا قلبياً ، عدد من الذين سبق أن طالبوا باقامة تمثال وشراء دار فخمة لبكر صدقي الذي قام بحركة ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ فجاءوا الآن يرحبون بمقتل بكر ويشرعون قانونا بالعفو عن قتلته من كل تبعة والتاريخ ان يسجل .

(٢) على أثر تعيين الفريق عبد اللطيف نوري رئيسا لأركان الجيش ، قصد العقيد صلاح الدين الصباغ ، وكيل وزير الدفاع ، علي محمود وكلفه ، باسم الجيش ، ان يتولى منصب رئاسة الوزراء ،، فرد عليه هذا انه يستحيل عليه ان يتولى مثل هذا المنصب ، في مثل هذه الظروف ولما جرى البحث فيمن يؤلف الوزارة الجديدة انقسم الضباط : ففريق كان يرشح نوري السعيد وآخر كان يهوى المدفعي واخيراً استبعد نوري خشية ان يكون منتقماً .

مولاي صاحب الجلالة   بغداد في ١٧ آب ١٩٣٧

نظراً إلى ان حالة البلاد الراهنة لا تمكنني من الاستمرار في تسيير أعمال الدولة ومصالح المملكة ، فأتقدم بعريضتي هذه ، راجياً من مولاي ، أيده الله ، ان يتفضل بقبول استقالتي من رئاسة الوزراء. واني لاأزال لجلالة سيدي :   الخادم المطيع   حكمة سليمان

وما كاد الملك يستلم هذا الكتاب حتى اصدر إرادته بالرد عليه بما يلي :

عزيزي حكمت سليمان

تلقيت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٧ آب سنة ١٩٣٧ وأسفت جداً لمفارقتكم رئاسة حكومتي ونظراً لما بسطتموه من الأسباب لايسعني إلا أن اعرب لكم ولزملائكم عن تقديري الفائق للخدمات الجليلة والجهود الصادقة التي أديتموها للبلاد طيلة مدة بقائكم في دست الحكم آملا أن لا تحرم المملكة من خدماتكم وحسن درايتكم في أية صفة اخرى

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم العاشر من شهر جمادى الآخرة سنة الف وثلثمائة وست وخمسين الهجرية الموافق لليوم السابع عشر من شهر آب سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين الميلادية

غازي

﴿ انتهى المجلد الرابع ويليه المجلد الخامس ﴾



مضامين الجزء الرابع



جدول الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٠	٢٥	فسبب	فسببت
١١	١٣	وزير	وزيراً
١٦	١٥	ايرادت	ايرادات
١٩	٣	الجزء القادم	هذا الجزء
٢١	٣	حالها	حالتها
٢٢	٥	تاريخ	بتاريخ
٢٥	١٣	٢ آذار	٢٠ آذار
٢٨	٢	من هذا	في هذا
٣٥	١٨	والمراد	المراد
٤٢	٦	النواب إلى	النواب و إلى
٤٣	١٠	سمحت له	سمحت به
٢٣	٢٠	استقرارها	واستقرارها
٤٥	٢	صرح	صرح خلالها
٥١	١٠	بمقابلة	حظي بمقابلة
٥٤	١٦	والموافق	الموافق
٥٦	١٣	فكتب لي	فكتب إلي
٦٥	١٨	مذاكراتي	مذكراتي
٦٧	١٩	وأن	أو أن
٧٥	١٢	هذه الدعوى	هذه الدعوة
٧٦	١٦	فيسير	فيسيرا
٩٤	٤	لا يبق	لا يبقى
١١٣	١٠	استحسن	ممن استحسن
١١٣	٢٨	باشغار	باشغال
١١٤	٢٦	الارادة	الادارة
١١٥	١١	١٩٧	١٨٧
١٢٥	٧	وزعت	وقد وزعت
١٢٨	١	تقوم	التي تقوم
١٢٩	١٨	ومهمته	ومهتمة
١٣٦	٦	الشقاوة	الشقاة
١٤٥	١٣	العراقي والايراني	العراقي-الايراني
١٤٨	٤	اليهم	اليها
١٤٩	٦	تفيد	يفيد
١٥٠	٤	شبل حمرين	جبل حمرين
١٥٠	٦	أمطاراً	أمطار
١٥٠	١٧	شرع	وشرع
١٥١	٥	آل منال	آل مناع
١٥١	١٧	وجود	ووجود
١٥١	١٩	والمؤيد	المؤيد
١٥٤	١١	الجيش	نفقات الجيش
١٦٠	٨	العدلية	وزير العدلية
١٦١	١١	ولما ثارت	لما ثارت
١٦٥	٤	وهو الدعاء	هو الدعاء
١٦٥	١٩	قضاء الديوانية	قضاء عفك في لواء الديوانية
١٦٥	٢٥	ثارت	وثارت
١٦٦	١	لم تؤدى	لم تؤد
١٦٦	٩	أهالها	هالها
١٦٨	٦	إذ بالقبائل	إذا بالقبائل

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٦٨	١٥	كلا من	كل من
١٦٨	١٧	يقبل	تقبل
١٧٥	١٢	ويصل بنا	ويتصل بنا
١٨٤	١٣	بان يبدأ	بأن يبدءا
١٩٥	٢١	على علم	على علم بها
٢٠٠	١١	وهل راض	وهل هو راض
٢١٣	٢١	عن صرف	على صرف
٢١٦	٩	أحرص	كنت أحرص
٢١٨	١٣	والجور	الجور
٢١٩	٢	معظمه	معظمه مغايراً للواقع
٢٢٦	١٧	يمكنهم	يمكنهن
٢٣٢	١٧	باستثناء	باستئناف
٢٤٦	١٨	موندرس	موندوس
٢٥٠	٢٢	وشاة ومرتع	وشاة مرتع
٢٥٤	٢٢	المعنيين	المعينين
٢٦٣	٩	الذين قاموا	الذين دبروه كانوا مصممين على القيام
٢٦٩	٢٥	تطرق	تطرف
٢٧٠	١٠	خفض	خفف
٢٨٠	١٨	لهذه	لهذه الأسباب
٢٨٦	١٣	عنه	عن
٢٨٨	١٥	مرة	مرة واحدة
٢٩٠	٢٤	١٩٣٦	١٩٣٩
٢٩٨	٢٥	٥٨٧	٥٨٧٤
٣٠٠	٢٧	الثانية	الثالثة
٣١٩	٢	جريرة	جريدة
٣١٩	٩	هذا الاا س	هذاالالتا س

